

تأليف ألجي المهرم يخفرا للات سُيلِمُانُ بُرِعَنَاكِ العَوِى بُرِعَنْكِ الْهُرِيِّ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ الْعَلَى المتوفز سينة ١١٨م

> دراسَة وَتجقيق الْمُكِنْنُ مِحِمَّدِينٌ بِغَالِدِرُ لِلْغَامِثُلُ

CKuslauso

### رح) مكتبه العبيكات ، ١٤١٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصرصري، سليان بن عبد القوي بن عبد الكريم

الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية / تحقيق محمد بن خالد الفاضل. ـ الرياض.

٠٠٠ ص ١٠٠٠ سم

ردمك ٤ ـ ٢١٩ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠.

١ ـ اللغة العربية أ ـ الفاضل، محمد بن خالد (محقق) ب ـ العنوان

ديوي ١١٠٥ (٢١٠/٣٠١٥

رقم الإيداع: ١٦/٣٠١٥

ردمك ٤ ـ ٢١٩ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠.

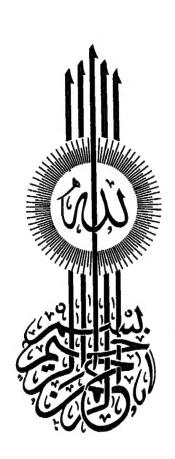
## الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جُروء من هدا الكتساب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الموسائل سسواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بها في ذلك النسخ الفوتوغرافية والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي .

الناشر

#### **CRinellanze**

الرياض ــ العليا ــ طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة ص. ب ۲۲۸۰۷ الرمز ۱۱۰۹۰ هاتف ۲۶۶۵۲۵ فاكس ۲۹۰۱۲۹



.

#### القدمة

# ينالينة الخوافقة

إن الحمد لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿ يِا أَيُّهَا الذينَ آمنوا اتقوا اللهَ حقَّ تُقاتِه ولا تموتُنَّ إلا وأنتم مُسْلِمون ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتقوا رَبَّكُم الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفْسِ واحدةٍ وخَلَق منها زوجَها وبَثَ منها رجالًا كثيرًا ونساءً واتقوا الله الذي تَساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا ﴾ . ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمنوا اتقوا الله وقُولُوا قولاً سليدًا يُصْلِح لكم أعالكم ويغفرُ لكم ذنو بَكُم ومَن يطع الله ورسولَه فقدُ فازَ فوزًا عظيمًا ﴾ .

أما بعد: فقد قيض الله سبحانه وتعالى للغة العربية كوكبة من العلماء الأفذاذ اللذين أفنوا أعهارهم في خدمتها وتعلّمها وتعليمها والتأليفِ فيها، وتبارى العلماء وتنافسوا في هذا المجال الخيّر الشريف على مرّ الأعوام والعصور، ومع أنه قد ضاع الكثيرُ من هذه النفائسِ؛ فقد حفظ الله لنا منها ما فيه الكفاية والنفع العميم، وتنافس العلماء والمحققون المعاصرون في إخراج هذه النفائس

وطباعتها، فخرج لنا في النحو والصرف دررٌ نفيسة بدءًا بكتاب سيبويه ومرورًا بكتب الأخفش والفراء والمبرد وابن السراج والفرارسي وابن جني، والمفصل وشروحه، والتسهيل وشروحه، والألفية وشروحها، وشروح الشواهد وغيرها إلى يومنا هذا، وخرج لنا من كتب اللغة والمعاجم والغريب جواهر ونفائس بدءًا بكتاب العين للخليل ومرورًا بكتب ابن قتيبة وأبي عبيد وابن فارس والأزهري وابن سيده والزهشري والجوهري وابن منظور والفيروز آبادي والربيدي وغيرها إلى يومنا هذا.

وإن الناظر في هذا التراث الضخم ليدعو الأولئك العلماء بالرحمة والرضوان؛ الأنهم قد خدموا اللغة وأسسوا أصول علم النحو وقواعده وشادوا فروعه ولموا شتاته وجعوا أطرافه وقربوا قاصيه وذللوا دانيه، مما حدا ببعض الكتّاب أن يصف علم النحو بأنه علم قد نضج واحترق. ومراده بذلك أن السابقين لم يتركوا للاحقين مجالاً للزيادة أو الإضافة، اللهم إلا بسطاً لمختصر، أو اختصارا لمبسوط، أو إيضاحاً لغامض أو تفصيلاً لمجمل أو نشرًا لمنظوم أو نظماً لمنثور أو شرحاً لشواهد أو زيادة في التمثيل والتطبيق أو نحو ذلك مما لا يمس الأصل والجوهر. لكني وأنا أرى هذا الثراء الضخم في هذه الجوانب، ألمح نقصاً حادًا في جوانب أخرى تتصل باللغة العربية وخدمتها. وأعني بذلك ما يتعلق ببيان عظمة العربية وأهميتها والدفاع عنها وتجلية محاسنها وجوانب الإشراق والسمو فيها وبيان صلتها بالعلوم الشرعية وحاجة هذه العلوم إليها وأثرها الكبير في هذه العلوم. وكنت شديد الاهتام بهذا الجانب مولعاً بالتنقيب عما يُروي عطشي فيه، من المؤلفات القديمة أو الحديثة، وكان ولعي بالقديمة أشد فأكثرت التنقيب في فهارس المخطوطات والمطبوعات وسؤال المختصين في هذا

المجال، وقد فرحت فرحاً شديداً عندما سمعت بكتاب: الكوكب الدري فيها يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الإسنوي (المتوفى سنة ٧٧٧هـ) وعلمت بأن الدكتور محمد حسن عواد قد حققه ونال به درجة الدكتوراه، وأخرجه في كتاب، سنة ٢٠٥ههـ، وسعيت للحصول على نسخة منه، فألفيته كتابًا قيهًا يسير في الاتجاه الذي أريد، وينهج طريقًا جديدًا في خدمة اللغة والفقه معاً، وفيه تجديد وخروج على النمط المألوف في كتب النحو، وقد خدمه محققه خدمة جيدة وسأعود للحديث عنه بعد قليل ... ثم أهداني الزميل الدكتور معيض العوفي كتابًا صغيرًا قام بتحقيقه وطبعه المسمه: تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني (المتوفى سنة ٤٥٥هـ)، وهو كتاب قيّم ونفيس على الرغم من صغر حجمه، وقد بناه مؤلفه على عدة فصول، كلها في بيان فضل اللغة العربية وفضل حملتها وتعلمها وتعليمها.

وقد أعجبت بمضمونه على صغر حجمه وقلة محتواه. وقد زادني هذان الكتابان اهتهامًا بهذا النوع من الدراسة وحفزاني على مداومة البحث والتنقيب عن مؤلفات تماثلهما في المضمون.

وقد وفقني الله إلى كتاب يجمع محاسن هذين الكتابين ومضمونها، مع جودة في الأسلوب وروعة في العرض وغزارة في المادة. وأعني بـه كتابنا الذي بين أيدينا وهو (الصعقة الغضبية في الـرد على منكري العـربية) للطوفي. فما إن سمعت باسمه وعنوانه حتى طرت به فـرحًا وأيقنت أنه الضالة المنشودة، قبل أن أطلع عليه أو أعرف شيئًا عن مضمونه؛ لأن عنوانه كان مفصحًا عن مضمونه بصورة جليـة. وبعد أن اطلعت على إحـدى نسخه وجدته يحقق مـا أريد وزيـادة،

حيث إنه يجمع بين مضموني هذين الكتابين: فإن رُبْعَه الأول تقريبًا شبيه بمضمون كتاب (تنبيه الألباب). أي في فضل اللغة العربية وتعلمها وتعليمها وبيان أهميتها وفضل حملتها. وبقية الكتاب في بيان كون علم العربية أصلاً من أصول الدين ومعتمدًا من معتمدات الشريعة، مع التفصيل في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية. فهو شبيه بمضمون كتاب: (الكوكب الدري). فقد جمع كتابنا بين الحسنين وتميّز، كما ذكرت، بجودة الأسلوب وحسن العرض وقوة الحجة وغزارة المادة، حيث إن حجمه أكبر من حجم الكتابين مجتمعين بالنظر إلى أصولها المخطوطة.

هذا وإن في كتاب الصعقة من المزايا والفوائد والفرائد ما لا يتسع المقام في هذه المقدمة لبسطه، وإن نظرة في مقدمة مؤلفه، وعناوين أبوابه وفصوله كفيلة ببيان شيء من قيمته والكشف عن بعض مضمونه. فالباب الأول: في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية، ومن وضعه. والباب الثاني: في الدليل على فضل علم العربية من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل. والباب الثالث: في بيان فضل من تحتى بهذا العلم، وذم من عطل منه أو أخطأ فيه، أو عيب عليه. والباب الرابع: في بيان كونه أصلاً من أصول الدين ومعتمدًا من عب عليه. والباب الرابع: في بيان كونه أصلاً من أصول الدين ومعتمدًا من معتمدات الشريعة. وقد ضَمَّن هذا الباب فصلاً طويلاً في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية. وهذا الباب الأخير والفصل الذي فيه يشكلان ثلاثة أرباع الكتاب تقريبًا، كما أنهما في حجمهما وعدد صفحاتها فيه يشكلان ثلاثة أرباع الكتاب تقريبًا، كما أنهما في حجمهما وعدد صفحاتها يقتربان من حجم كتاب الإمام الإسنوي (الكوكب الدري). وتميز الطوفي على الإسنوي في هذا الصدد بمزية السبق والتقدم، حيث إن الطوفي قد ألف كتابه هذا قبل الإسنوي بحوالي سبعين عامًا. ولا يُلام الدكتور محمد حسن عواد

( محقق الكوكب الدري) حينها جرم في مقدمته بالسبق والريادة للإمام الإسنوي في هذا المجال، حيث قال:

«أما الكتاب ذاته فهو درس تطبيقي للتفاعل الحاربين علوم الشريعة بعامة والفقه بخاصة، وبين علوم العربية، وخير نموذج للعلاقة بين الحضارة الإسلامية ووسائلها في التعبير عن ذاتها. فهو أول كتاب فيها أعلم يجمع بين دفتيه مسائل فقهية مدارة على أسس نحوية . . . على أن قولي إن كتاب (الكوكب الدري) أول كتاب فيها أعلم يجمع بين دفتيه مسائل فقهية ونحوية، لا يعني أنه لم يسبقه محاولات من جنس محاولته تدير مسائل الفقه على مسائل العربية، فمن الشابت تاريخيًّا أن الإمام الإسنوي قد سبق بغير محاولة ، منها مثلاً: ما صنعه الإمام الكبير محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الأيان من (الجامع الكبير) فقد أدار هذا الحبر مسائل الفقه على مسائل العربية وبخاصة في العربية ، كذلك أدار الكسائي مسائل الفقه على مسائل العربية وبخاصة في المناظرة التي جرت بينه وبين القاضي أبي يوسف ، وفي تفسيره للبيت المشهور:

# فأنتِ طلاقٌ والطلاق علزيمة لللكُّ ومن يبدأ أعتُّ وأظلمُ

كذلك أدار الفراء مسائل الفقه على مسائل النحو في مناظرته مع محمد بن الحسن الشيباني، ثم توالت من بعد هؤلاء جميعًا الجهود الفقهية المتأثرة بقواعد النحو، وبخاصة في كتب الفروع: كالوجيز للغزالي، وشرحه الكبير للرافعي، والمهذب للشيرازي، والروضة للنووي وغيرها. غير أن هذه المحاولات جميعًا لم يقدر لها أن تجتمع في كتاب خاص بها، فظلت متناثرة في ثنايا كتب النحو والفروع الفقهية، حتى ارتضى الإمام الإسنوي لنفسه أن ينهض بهذه المهمة فيجمع مسائل الفقه مدارة على مسائل النحو في كتاب

(الكوكب الدري)، وهو بهذا العمل قد سجّل لنفسه سبقًا علميًّا يشكر عليه. فالكتاب إذن لون من ألوان الاتصال والتفاعل بين الفقه والنحو، وحلقة من حلقات التفاعل بين الشريعة بعامة وبين علم العربية. . . ». إلى آخر كلامه.

أقول: لا يبلام الدكتور الكريم في حكمه هذا؛ لأنه كما يبدو لم يطلع على كتاب الطوفي، وبظهور كتاب الطوفي هذا يثبت أن مزية السبق تسجل له حتى تكشف لنا الأيام عن كتاب آخر متقدم عليه، وليس ذلك ببعيد، على أن ظهور كتاب الطوفي لا يقلل من قيمة كتاب الإسنوي، رحمهما الله، فهو كتاب جليل القدر، كبير القيمة مبنى على منهج قويم وسليم وفيه عموم وشمول، فكتاب الصعقة \_ إذن \_ لا يسلب شيئًا من قيمته ، ولا يقلل من أهميته ولا يغني عنه، ولكنه - بـ لا شك - يسلبه مزية السبق والتقدم والريادة. والذي أستغربه أنه لم يرد في كتاب (الكوكب الدري) أي ذكر للطوفي أو لكتابه، ولم يثبت المحقق شيئًا من ذلك في فهارسه، على الرغم من أنهما عاشا مدة من عمريهما في القاهرة، وتتلمذا فيها على شيخ واحد، وهو أبو حيان الأندلسي، لكنهما لم يلتقيا؛ لأن الطوفي توفي والإسنوي ما زال في الثانية عشرة من عمره، كما أن الإسنوي لم يرد القاهرة إلا بعد وفاة الطوفي بخمس سنين تقريبًا، لكنّ ذِكْرَ الطوفي في القاهرة حينها وردها الإسنوي ما زال طريًا، وعهده بها ما زال قريبًا، ومنولفاته ما زالت حيّة يافعة ذائعة الصيت، فهل الإمام الإسنوي لم يطلع عليها، أو أنه اطلع عليها واستفاد منها ولكنه لم يشر إلى ذلك كما هي عادة كثير من العلماء في تلك العصور ؟ .

هذا، وقد آثرت الإطالة فيما نقلته من مقدمة الدكتور محمد حسن عواد؛ لأنه عرض للناحية التاريخية فيما يتعلق بالتأليف في هذا المجال، وهي قضية تهمني

وكنت أود إفرادها بالحديث، لكني بسبب الرغبة في الاختصار نقلت ما كتبه فيها الدكتور الكريم لأكتفي به وأستغني عن إعادته.

\* \* \*

بعد هذه التوطئة يبدولي أن القارئ أدرك معي قيمة كتاب الصعقة ، وظهرت له بعض الدوافع التي حملتني على المبادرة إلى تحقيق هذا الكتاب وإخراجه للنور، مع أني بسبب الرغبة في الإيجاز لم أشر إلا للقليل من عاسنه وجوانب الجودة والجدة والإشراق فيه ، وكلما أمعنت النظر فيه وتعمقت في القراءة والتحقيق ازددت إعجابًا، واقتناعًا بأهميته ورغبة في تجويد العمل فيه واسترخاص الوقت والجهد في سبيله ، كي يكون العمل في تحقيقه على صورة قريبة من مضمونه الجيد. وكم أضر ببعض الكتب القييمة والنفيسة من روائع تراثنا استهانة محققيها بها واستعجالهم في إخراجها ، فظلموها بذلك ، وظلموا مهنة التحقيق الشريفة فصوروها للناس بأنها جدار قصير كل يستطيع الصعود عليه وتجاوزه .

لقد أنفقت في هذا الكتاب أكثر من ست سنوات، منها سنة كاملة أخذت فيها تفرغًا علميًّا من الجامعة، ومنها فصل دراسي كامل تفرغت فيه مقابل مجموعة من الإجازات المدخرة لي، أما بقيّة السنوات فلم يكن لي فيها عمل وهَمَّ بعد التدريس ولواحقه إلا هذا الكتاب، ولست والله نادمًا على شيء من ذلك؛ لأني كنت أحس فيه بالمتعة والفائدة، وأحس فيه بأداء واجب كبير عليّ وهو واجب على الجميع - تجاه الجيد والمفيد من كتب التراث.

وإنّ مما ضاعف المسؤولية عليّ تجاه هذا الكتاب، ما لمسته من اهتمام جَمْع من

العلماء الأفاضل وطلاب العلم الأخيار به، وكثرة سؤالهم عنه وعن وقت خروجه عندما علموا أني أعمل فيه، ومنهم على سبيل المثال: معالي المدكتور عبد الله التركي ـ وقد كانت له صحبة مع الطوفي عندما أخرج كتابه شرح مختصر الروضة في ثلاثة مجلدات كبيرة ـ . وفضيلة الشيخ عبد الله الغديان عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة . كما أنه جمعني لقاء في منزل فضيلة الشيخ الوالد عبد الله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء وقاضي التمييز في مكة ، مع بعض العلماء ومنهم معالي الشيخ صالح الحصين وفضيلة الشيخ عبد الله العقيل وفضيلة الشيخ مصطفى الزرقاء وغيرهم وكان الحديث يدور حول الطوفي وكتبه ، ولما علموا أني أعمل في كتابه هذا أبدوا حرصهم على الكتاب ورغبتهم ويتلهفون على خروجه فأحس بحرج بالغ عندما أقابلهم وأنا لم أنته منه بعد ، ومنهم الدكتور إبراهيم البراهيم ، والدكتور مساعد الفالح والدكتور علي القصير والدكتور سالم القرني ، وقبلهم الزميل الكبير الدكتور عبد الرحمن العثيمين الذي والدكتور سالم القرني ، وقبلهم الزميل الكبير الدكتور عبد الرحمن العثيمين الذي كان له فضل كبير علي في هذا الكتاب وغيره مما سأشير إليه في موضعه إن شاء الله .

لا شك في أن هذا الاهتهام بالكتاب من قبل أولئك الأفاضل وغيرهم من زملاء العمل والتخصص الذي لم أصوّر إلا بعضه أوقعني في حرج وحيرة وشبه تناقض، حيث أصبح يتنازعني أمران: أولها: الرغبة في السرعة بإخراج الكتاب تحقيقًا لرغبة هؤلاء الأحباب. وثانيهها: الرغبة في تجويد العمل وإتقانه ليرقى إلى مستوى تطلعاتهم وقيمة الكتاب في نفوسهم. وقد وجدتني أميل إلى الخيار الثاني؛ لأنه الأكمل والأبقى والأولى عند الجميع في النهاية، ثم إنه

ينسجم مع طبعي الذي تعودت عليه وعجزت عن التخلص منه . فكان ما كان وأخذ هذا العمل حقه في نظري، وأكثر مما يستحق في نظر كثير من الزملاء الذين كثيرًا ما ينتقدونني في هذا الأسلوب وهذه الطريقة .

على أني وإن كنت أدعي أنني أنفقت في هـذا العمل وقتًا طويلاً وجهدًا كبيرًا، فإن ذلك لا يعني ادعائي بأنني قد بلغت به الكمال، أو جردته من الأخطاء والقصور والهنات، فهذا أمر ليس لي ولا لغيري من البشر، وإنها الذي أزعمه أنني حاولت تقليل هذه المؤاخذات على قدر طاقتي وغاية جهدي، وأرجو أن يلمس القارئ الكريم أثر ذلك، سواء في الدراسة أو التحقيق، ويسرني كثيرًا أن أتلقى أي ملحوظة فيها نصح أو تقويم أو إصلاح.

恭 恭 恭

هذا، وكنت قبل شروعي في العمل قد وضعت لنفسي خطة ومنهجًا يتحقق بها الوفاء بها يتطلبه الكتاب ليخرج بصورة جيدة، وتمثّل ذلك فيها يلي:

\* قسمت العمل \_ كالمعتاد \_ قسمين رئيسين:

القسم الأول: الدراسة

والقسم الثاني: النص المحقق.

وقبلهما المقدمة، وبعدهما الفهارس.

\* فأما القسم الأول: وهو الدراسة، فقد حوى أربعة فصول:

\* الفصل الأول: سيرة المؤلف وحياته، ويشمل:

١ \_ مدخل في مصادر ترجمته .

٢ ـ اسمه وكنيته ولقبه وأسرته.

٣\_مولده.

٤ ـ نشأته ورحلاته وشيوخه في كل مدينة يحل فيها.

٥ ـ تلاميذه .

٦ \_ وفاته .

\* الفصل الثاني:

عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله.

\* الفصل الثالث:

مؤلفاته. ويشمل:

١ \_ مؤلفاته الموجودة .

٢ \_ مؤلفاته المجهولة الحال.

\* الفصل الرابع:

(كتابه: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية).

وفي هذا الفصل مبحثان:

المبحث الأول: دراسة الكتاب، ويشمل:

١ \_مدخل (حول دراسة سابقة).

٢ \_ توثيق نسبة الكتاب وتسميته.

٣\_سبب تأليفه.

٤ \_ عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه.

٥ \_ مصادره .

٦ ـ زمن تأليفه.

المبحث الثاني: وقفات بين يدي التحقيق، ويشمل:

١ \_ وصف نسختي الكتاب المخطوطتين.

٢ ــ بيان منهجى في التحقيق.

٣ ـ عرض نهاذج مصورة من المخطوطتين.

#### 班 恭 张

وقد حاولت في هذا القسم بفصوله الأربعة أن أجلي كثيرًا من جوانب سيرة الطوفي وحياته وشخصيته، على الرغم من رغبتي الشديدة في الإيجاز؛ لأن سيرته قد خدمت خدمة جيدة في المراجع التي أشرت إليها في مدخل الدراسة، لكنّ صحبتي الطويلة للطوفي، وعاولتي قراءة كل ما كتبه هو أو كُتب عنه، وضَعَتْ يدي على أشياء لم يعرض لها السابقون، فأضَفْتُ بعض الإضافات وصححت بعض المعلومات، وبسطت ما يحتاج إلى بسط من الجوانب المختصرة. ففي الفصل الأول: تفصيل لمصادر ترجمته من المخطوطات والمطبوعات والدوريات. وفيه ترجيح لأحد القولين المشهورين في تاريخ ولادته يستند على أدلة جديدة من مخطوطات لم يطلع عليها السابقون الذين اطلعت على مؤلفاتهم. وفيه تفصيل لشيوخه أوصلت عددهم فيه إلى خمسة وعشرين شيخًا، بينها لم يجمع له أحد من مترجميه السابقين أكثر من تسعة عشر شيخًا.

وقد رتبت شيوخه على حسب ترتيب ابن رجب لهم، فلم أرتبهم على الحروف ولا على تاريخ الوفاة، ولو أخذت بأحد هذين الأمرين لكان أولى.

وفي الفصل الثاني: تحدثت عن عقيدته حديثًا مفصلاً خصوصًا تهمة التشيع والرفض؛ لأنها أكبر قضية في حياة الطوفي، وذكرت كل ما أعرفه في ذلك، ووقفت عدة وقفات مع كلام ابن رجب رحمه الله؛ لأنه هو مدار التهمة ومحورها، وذكرت ما قيل في جرحه وتعديله، وحاولت جاهدًا إنصافه وبيان ما له وما عليه في أسلوب محايد قدر الطاقة، وترجح لديّ أن الرجل بريً من أغلب ما رمي به من التهم، واستندت في ذلك على نصوص واضحة من كتبه وكتب غيره.

وفي الفصل الشالث: عرضت لمؤلفاته، وبذلت جهدًا في حصرها وتحقيق عناوينها وتمييز المتشابه منها، أو ما يحمل اسمين أو ثلاثة وهو كتاب واحد، وقسمتها قسمين: الأول: المؤلفات الموجودة، وقد ذكرتها مرتبة على الحروف المجائية وتحدثت عن كل واحد منها بالتفصيل: عن مضمونه وتاريخ تأليفه ومكان طبعه إن كان مطبوعًا، ومكان حفظه إن كان مخطوطًا. والثاني: المؤلفات المجهولة الحال، وقد ذكرتها مرتبة على الحروف وذكرت كل ما أعرفه عنها. وقد توصلت إلى معلومات جديدة عن مؤلفاته لم يذكرها السابقون.

أما الفصل الرابع: فقد خصصته لعرض الكتاب ودراسته، واقتصرت فيه على ما لم أسبق إليه.

张张张

وأما القسم الثاني: وهو النص المحقق:

فه و لب العمل، وقد أوضحت منهجي في التحقيق بطريقة مفصلة في مكانه المعتاد في آخر الدراسة، ولا أود هنا أن أعيد ما قلته هناك، وسأكتفي بالإشارة إلى أني أفرغت ما أملك من وقت وجهد في ذلك، وعملت جاهدًا على أن يسير عملي على نور وبصيرة، فاستعدت قراءة كل ما أعرف مما ألف حول طرق ومناهج تحقيق المخطوطات، واطلعت بتأنّ على أعمال مشاهير المحققين المعتبرين، واستصحبت معي نتائج ذلك كله لكي أسير على ضوئه في عملي، ولم أكتفِ بذلك وإنها ألزمت نفسي بلزوم ما لا يلزم عادة، فقمت بجمع كل ما أستطيع جمعه من كتب النحو المطبوعة والمخطوطة المتقدمة على الطوفي، والتي بدا لي أنها مظنة لأن يستفيد منها أو يصدر عنها في بعض مباحثه، وعرضت مادة كتابه عليها، وتمكنت بهذه الطريقة من معرفة كثير من مصادره.

وقد بذلت الجهد نفسه في جوانب التحقيق الأخرى، فسعيت جاهدًا في تقويم النص وتصحيحه وقد ظهر لي في النص أخطاء كثيرة، منها ما انفردت به إحدى النسخ وهو صواب في الأخرى، وهذا النوع أمر تصحيحه سهل؛ لأن النسخة الصحيحة قد خدمتني فيه. ومنها ما اتفقت النسختان عليه وهو خطأ النسخة الصحيحة قد خدمتني فيه. ومنها ما اتفقت النسختان عليه وهو خطأ ظاهر، وليس له وجه من الصواب ولو بعيدًا، وهذا النوع هو الذي احتاج مني إلى جهد كبير ووقفت أمامه طويلاً، وهما ضاعف من صعوبته أنه كثير جدًا، حيث بلغ ما حصرته منه في الحواشي أكثر من ثلاثهائة موضع، وقد اجتهدت في تصحيحه، وأرجو أن أكون موفقاً في كل ذلك، ولم أرتجل التصحيح ارتجالاً أو أصدر فيه عن مزاج أو هوى، وإنها استعنت عليه بالمراجع التي رجع إليها الطوفي في بعض الأحيان، أو بكلام سابق أو لاحق ترد فيه العبارة صحيحة، أو من خلال السياق العام وفحوى الكلام، أو غير ذلك عما هو مثبت في مواضعه

من الحواشي. كما خدمت مضمون النص ومحتواه من الأعلام والشواهد؛ فعرّفت بالأعلام تعريفًا موجزًا من خلال كتب التراجم المعتبرة، وارتكزت على كتاب (الأعلام) على الرغم من تأخره؛ لأنه يحيل القارئ على عدة مراجع مهمة عن الشخصية لا يتسع المقام لذكرها كلها. ولم أستثن من الأعلام دون ترجمة إلا بعض رجال السند خصوصًا عندما يكون السند طويلاً يضم في داخله أكثر من عشرة رجال، وقد حصل ذلك في موضعين أو ثلاثة في صفحتين فقط هما (ص٥/ب، وص٢/أ)، وما تركتهم إلا رغبة في الاختصار بسبب كثرتهم، ولأنهم ليسوا ذوي أثر في المؤلف أو كتابه، وقد خرجت الأحاديث والآثار التي سيق لها هذا السند تخريجًا جيّدًا، فأغنى عن ترجمة رجالها. وقد بلغ مجموع أعلام من غيرهم أكثر من (٥٣) عَلَمًا، وبلغ مجموع الأعلام من غيرهم أكثر من (٥٣)

وخدمت شواهد النص خدمة جيدة على تنوعها: فحصرت الآيات القرآنية داخل أقواسها المعتادة، وبيّنت اسم السورة ورقم الآية، وخرّجت القراءات القرآنية المنصوص عليها من كتب القراءات المعتبرة، وبلغ مجموع الآيات الواردة في النص أكثر من (٢٢٦) آية، باستثناء المكرر منها. واعتنيت بالأحاديث النبوية والآثار عناية كبيرة لم تجر العادة بمثلها في هذا التخصص، فخرّجتها من كتب السنّة المعتبرة: الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها وألزمت نفسي بالحكم على الحديث وبيان درجته، وقد تعبت في هذا تعبًا عظيمًا، بسبب كثرة الأحاديث والآثار، حيث زادت على (٢٢٤)، وبسبب آخر وهو بُعدي عن هذا التخصص وهذا الفن وهو علم التخريج ودراسة الأحاديث، لكني كنت مصرًا على خدمة الأحاديث الحدمة التي تليق بها مهما أنفقت من وقت وجهد في

ذلك، ويكفي القارئ أن يعلم أن صفحة (١٣/أ-ب) فيها وحدها أكثر من (٦٩) حديثًا، وبعضها أحاديث غير مشهورة ولا معروفة.

وخدمت شواهد الشعر خدمة جيدة، فنسبت ما لم ينسبه المؤلف منها إلى قائليها، وهي كثيرة تجاوزت الثلثين، وتأكدت من نسبة المنسوب، وصححت نسبة ثلاثة منها، نسبها الطوفي خطأ إلى غير قائليها وحققت ذلك وهي الشواهد ذوات الأرقام: (٥٢ – ٦٣ – ٦٤). وبينت بحر كل بيت، وعرقت بقائله، وشرحت غريبه وأحلت على مصادره، وقد بلغ مجموع الشواهد (٦٧) شاهدًا، وبعضها معه بيت آخر أو أكثر، بحيث يصبح عدد أبيات الشعر في الكتاب كله (٩٢) بيتًا، وقد وفقت بحمد الله في نسبة جميع الشواهد ما عدا خمسة فقط، مع أن بعض الشواهد مغمورة وغير معروفة .

ثم ختمت الكتاب بالفهارس الفنية المعتادة: للآيات والأحاديث والآثار والأقوال والشعر والأعلام بأنواعها والمراجع والموضوعات. وهذه الفهارس كلها تخدم متن الكتاب المحقق فقط، ما عدا فهرس الموضوعات والمراجع فقد شملا المتن والدراسة. وهذا النهج هو المرضي عند شيوخ التحقيق كالأستاذ عبد السلام هارون مثلاً رحمه الله فقد نص على ذلك في ص ٧ من معجم شواهد العربية.

ولم أثبت في فهرس المراجع إلا ما رجعت إليه فعلاً واستفدت منه وورد لمه ذكر في الحواشي، مع أني قد رجعت إلى مراجع أكثر من ذلك بكثير.

وقبل أن أنهي المقدمة أود أن أشكر كل من كانت له علي يد طيبة في هذا الموضوع من الزملاء الكرام في الكلية أو الجامعة، وأخص بالذكر الزميل

الدكتور/ عبد الرحمن بن سليان العثيمين الذي ساعدني في الحصول على نسختي المخطوط، ومكنني من الاستفادة من مخطوطات مكتبته الخاصة، كالتعليقة لابن جماعة، والمقتفى للبرزالي، وذيل تاريخ الإسلام للذهبي وغيرها، فجزاه الله عني خير الجزاء ونفع بعلمه. وأختم بها بدأت به من حمد الله وشكره والثناء عليه، والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين.

恭 恭 恭

#### 🗪 ملحوظة مهمة:

بعد أن قطعت شوطًا طويلاً من العمل في كتاب: (الصعقة الغضبية)، وشارفت على الانتهاء من التحقيق سمعت بأنه خرج في القاهرة محققًا، وعلى الفور أوقفت عملي وسعيت في الحصول على نسخة من هذا العمل الجديد، وغرضي من ذلك أن أطلع عليها، فإن كانت وافية بالغرص ومحققة لما أريد اكتفيت بها وأوقفت عملي في الكتاب نهائيًّا، وصرفت الجهد والعمل إلى كتاب آخر، وإن كان العمل فيها ضعيفًا أو مستعجلاً أو ناقصًا بصورة لا تحول دون خروج الكتاب مرة أخرى، فإني سأستمر في عملي رجاء أن يكون فيه ما يسد خروج الكتاب مرة أذلك الخلل.

وعندما وصلتني صورة عن نسخة من هذه الطبعة، وجدت أنها مطبوعة في عام ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦م بتحقيق الدكتور / إبراهيم محمد أحمد الأدكاوي/ مدرس بكلية التربية \_ جامعة المنوفية (١). ويبدو أن الدكتور الكريم

<sup>(</sup>١) علمت أخيرًا بأن المدكتور/ إبراهيم الأدكاوي/ يشغل حاليًا منصب وكيل كلية التربية في جامعة المنوفية، وكان قبل ذلك رئيسًا لقسم اللغة العربية بها، وهو الآن على درجة أستاذ.

لم يطبع من هذه الطبعة إلا عددًا قليلاً من النسخ؛ لأننا لم نتمكن من الحصول على نسخة منها إلا عن طريق التصوير.

وبعد أن اطلعت على النسخة وأمعنت النظر فيها مرارًا، وقرأتها أكثر من مرة، تبين لي أن الأستاذ الكريم قد أعدها وأنجزها وهو في عجلة من أمره، ففاتت عليه أمور كثيرة لا يعقل أن تفوت على مثله لو أن العمل أخذ حقه من الموقت والتأني والمراجعة، ولعل ظروفًا معينة؛ علمية أو وظيفية أو اجتماعية أملت على الدكتور الكريم إخراج العمل على هذه الصورة المستعجلة، ولعل أملت على الدكتور الكريم إخراج العمل على هذه الصورة المستعجلة، ولعل هذا سر طبع هذا العدد القليل من النسخ، الذي بسببه لم ينتشر الكتاب، وبناءً على ذلك قررت المضى في عملي وإخراج الكتاب.

وحتى لا يكون كلامي نظريًا، أو جزافًا دون دليل، أود أن أشير إلى نهاذج يسيرة من ملحوظاتي على عمل الأستاذ الكريم بالقدر الذي يسمح به المكان هنا، وأترك التفصيل لمناسبة أخرى يتاح لي فيها حيّز أوسع. وسأجعل الملحوظات في فقرات، مكتفيًا في كل فقرة ببعض النهاذج.

## أولاً: جمع نسخ المخطوط:

لا شك في أن من أهم الأعمال في التحقيق وأولها جمع أكبر قدر ممكن من الدراسة نسخ المخطوط الذي يراد تحقيقه، وقد أشرت في آخر الفصل الرابع من الدراسة عند وصف النسخ المخطوطة إلى أنه يوجد نسختان خطيتان لكتاب الصعقة الغضبية \_ حسب علمي ولا أعرف غيرهما \_ وكلتاهما محفوظتان في دار الكتب المصرية بالقاهرة، إحداهما قديمة، والثانية منسوخة في العصر الحاضر بطلب من الأستاذ أحمد تيمور.

وقد اعتمد الدكتور الأدكاوي في تحقيقه للكتاب على هذه النسخة الحديثة. ولم يطلع على النسخة الأخرى على الرغم من أنها معها في المكتبة نفسها، والغريب أن الدكتور الكريم يقول في ص ٤٤: «اعتمدت في التحقيق على نسخة فريدة توجد بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٥ نحو تيمور)، حيث إنني لم أعثر على غيرها مع طول البحث ومداومة التفتيش».

ولا شك في أن اقتصار المدكتور الكريم على هذه النسخة الحديثة، وغياب النسخة الأصلية القديمة عنه كان سببًا في كثير من الأخطاء التي وردت في النص المحقق.

#### ثانيًا: ملحوظات على الدراسة:

ا \_ في المقدمة في ص ٤ \_ 0 ، يقول الأستاذ الكريم \_ وهو يذكر مسوغات اهتهامه بالكتاب وتحقيقه: «ثانيًا: أن سليهان بن عبد القوي \_ الطوفي \_ ظل بعيدًا عن ميدان الدراسة ، فأحببت أن أكون أول من يدرس هذه الشخصية . . . » .

وهذا الكلام يدل على أن الأستاذ الكريم لم يطلع على الأعمال السابقة لعمله عن الطوفي وأغلبها مطبوعة ومنشورة في القاهرة: ومن أبرزها ذلك العمل العظيم الرائد الذي أخرجه الدكتور مصطفى زيد بعنوان: (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي)، وطبعته دار الفكر العربي في القاهرة سنة ١٩٦٤م، أي قبل أكثر من عشرين عامًا على إخراج الدكتور الأدكاوي لكتابه. ومنها: كتاب الإكسير في علم التفسير للطوفي، الذي حققه الدكتور عبد القادر حسين وقدم له بدراسة عن الطوفي، ونشرته مكتبة الآداب في القاهرة سنة ١٩٧٧م، ومنها: كتاب الانتصارات الإسلامية للطوفي، الذي

حققه الدكتور أحمد حجازي السقا، وطبعته دار البيان بمصر سنة ١٩٨٣م، ومنها رسالة الأستاذ كمال عيسى للماجستير التي قدمها إلى كلية دار العلوم بالقاهرة حول الطوفي وتحقيق كتابه الإشارات الإلهية وذلك في عام ١٩٧٤م، هذا ما أعرفه من كتب كبيرة في القاهرة وحدها، عدا ما نشر في الدوريات. وفي الرياض طبع كتابه: البلبل (مختصر الروضة) في عام ١٣٨٨هــ ١٩٦٣م، وفي جامعة أم القرى بمكة المكرمة رسالتان مهمتان فيها دراسة جادة وجيدة عن الطوفي، إحداهما قدمت في عام ١٣٨٩هــ ١٩٧٩م وهي للدكتسور حسنة الفعر، والأخرى قدمت في عام ١٩٨٩هــ ١٩٧٩م وهي للدكتور مصادر ترجمة الطوفي.

Y \_ يقول الدكتور في ص ٨ \_ عند حديثه عن الأقوال في ولادة الطوفي \_ «ثانيًا: أما ابن رجب، والعليمي \_ في المنهج الأحمد \_ وابن العهاد، وأبو اليمن \_ في الأنس الجليل \_ فلم يذكروا سنة ولادته بالتحديد . . . » . وهذا الكلام يدل على أن الأستاذ الكريم يعتقد أن العليمي شخص يختلف عن أبي اليمن . والمواقع أنها رجل واحد، وهدو مؤلف الكتابين: المنهج الأحمد، والأنس الجليل .

٣ ـ ويقول الدكتور في ص ١٣ . ـ وهو يسرد أسماء شيوخ الطوفي - : «٣ ـ أبو بكر بن أحمد بن أبي البدر. ٤ ـ وسمع الحديث من أبي بكر القلانسب». فجعلها شيخين وهما في الواقع رجل واحد. وهو: أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن أبي البدر القلانسي الباجسري البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة عبد الله بن أبي البدر القلانسي الباجسري البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٤٠٧هـ. وهو الشيخ الثامن من شيوخ الطوفي حسب ترتيبي لهم.

٤ ـ وفي ص ١٣ : أيضًا عند الحديث عن شيوخه، جعل الدكتور شيخه الخامس الإمام تقى الدين ابن تيمية ، وقال في ترجمته: «هـو الشيخ العالم الإمام أحمد تقى الدين أبو العباس مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية». وفي هـذه الترجمة التي لم تجاوز السطر أخطاء كثيرة وخلط عجيب. فقد جعل لـه لقبين وهما: تقى المدين ومجد الدين، وجعل لمه كنيتين وهما: أبو العباس وأبو البركات، وجعل له اسمين وهما: أحمد وعبد السلام. وترك اسم والده وهو: عبد الحليم. والواقع أن: مجد الدين: لقب جده صاحب كتاب المحرر - الذي ورد له ذكر كثير في كتاب الصعقة، بل إن أغلب مباحث الصعقة قد بنيت على كتابه المحرر كم سيأت .. وأن أبا البركات: كنية جده المذكور، وأن عبد السلام: اسم جده المذكور أيضًا. وكنت أظن في البداية أن هذا الخلط إنها هو من الطابع، ولكنى وجدت الدكتور يكرره بهذا الشكل كلما ورد ذكر لابن تيمية في داخل الكتاب. انظر مثلاً ص ١٧٢: فقد علَّق فيها على كتاب (المحرر) وقال: إن مؤلفه: «شيخ الإسلام مجد الدين بن عبد السلام بن تيمية الحراني المتوفّى سنة ٧٢٨هــ . فمؤلف المحرر: هو مجد المدين عبد السلام، وليس ابن عبد السلام. ووفاته سنة ٦٥٣هـ. وليس سنة ٧٢٨هـ، فهذه سنة وفاة حفيده شيخ الإسلام تقى الدين. وفي ص ٢٣٧: عند تعليقه على نص من نصوص المحرر، قال عن مؤلفه في الحاشية: «هو الشيخ العالم الإمام أحمد تقى الدين أبو العباس مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية . ولد في العاشر من ربيع الأول سنة (٦٦١هـ) وذلك بمدينة حران، وتعرض لمحن كثيرة . . . وقل أن تجود الأرض بمثله ؟! ، ولقد أثرى المكتبة الإسلامية بمثات الكتب والمجلدات، وتربّى على يديه تلامذة فضلاء منهم العلَّمة ابن القيّم، وتوفي في العشرين من شوال سنة ٧٢٨هـ، انظر: جلاء العينين ص ٢٠-٢٢». والغريب أن الدكتوريحيل هنا وفي الدراسة على كتاب: جلاء العينين. وكتاب جلاء العينين ليس فيه شيء من هذا الخلط.

٥ ـ في ص ٢٦: يقول الدكتور ـ وهو يتحدث عن مؤلفاته ـ : "وجما يؤسف له أن آثار سليهان بن عبد القوي ـ الطوفي ـ قد عدت عليها العوادي، فلم يصل إلينا ـ فيما أعلم ـ إلا كتابه الصعقة الغضبية، وسنتحدث عنه تفصيلاً، وكتاب الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (مخطوطة)، وكنت أود لو أسعفتني المصادر أن أرتب مـ ولفاته على حسب تاريخ تصنيفها السابق واللاحق، ولكن عبثًا حاولت لفقد مؤلفاته . . . » . فالأستاذ الكريم يرى أن كتب الطوفي كلها مفقودة ما عدا اثنين فقط. والواقع أنه يوجد منها أربعة وعشرون كتابًا، ونصف هذا العدد مطبوع، وبعضه محقق في رسائل علمية ولم يطبع بعد، وغريب من الدكتور أن تخفى عليه هذه الكتب وهي مطبوعة في يطبع بعد، وغريب من الدكتور عندما سرد أسهاء مؤلفاته أوصلها إلى اثنين وأربعين فقط. قائلاً: «تلك هي مصنفات سليهان بن عبد القوي المشار إليها في كتب الطبقات وفهارس المخطوطات». والواقع أن عدد المعروف منها يصل إلى ثهانية وخمسين، وقد تـزيد. وقد تحدثت عنها بـالتفصيل تحت عنوان (مؤلفاته).

٦ في ص ٣٦ : وعند حديثه عن زمن تأليف الكتاب، يقول الدكتور:
 «ويبدو أن هذا الكتاب من مصنفاته المتأخرة، بل وفي أواخر حياته ؛ لأنه لم
 يكمله حيث وافته منيته».

وهذا استنتاج غريب وبعيد، ففي آخر المخطوط نص قد أثبته الدكتور وهو أن الطوفي قد ألّف الكتاب بالمدرسة المستنصرية في بغداد. ومعلوم تاريخيّا

بإجماع مؤرخي الطوفي أنه قد غادر بغداد في سنة (٤٠٧هـ) ولم يعد إليها، وأنه مات في فلسطين ببلد الخليل سنة (٢١٧هـ) بالإجماع . كما أنه قد أحال على كتابه الصعقة في كتابه شرح مختصر الروضة الذي ألفه في سنة (٨٠٧هـ) وانظر تفصيل ذلك كله في الفصل الرابع من الدراسة عند حديثي عن زمن تأليف الكتاب . ويؤخذ على الأستاذ الكريم في ذلك أنه استدل على كلامه بتاريخ ورد في آخر النسخة ـ وهو تاريخ فيه تحريف بلا شك، وقد ناقشته في موضعه من الدراسة ومن التحقيق ـ ولكن الأستاذ غيره من سنة (٢٧هـ) إلى سنة (٢١٥هـ) ليخدم غرضه دون أن يشير إلى هذا التعديل، وذلك في ثلاثة مواضع من الدراسة، أولها في ص ٣٧. والثاني والثالث في ص ٤٨. فأوهم القارئ أن ما أثبته هو الموجود في المخطوط، والواقع غير ذلك. ولا شك بأن مقتضى الدقة والأمانة العلمية هو النص على أي تعديل مهما كان صغيرًا.

#### 排 排 排

### ثالثًا: ملحوظات على التحقيق:

وسأحصرها في أربع فقرات وهي: سلامة النص، شرح الغريب، خدمة الأعلام، خدمة الشواهد. وتحت كل فقرة منها بعض الناذج.

### أ\_سلامة النص:

تعرض النص عند الأستاذ الكريم لتحريفات كثيرة، ولهذه التحريفات عدة أسباب: منها ما كان خطأ في نسختي المخطوط ولم يتدخل المحقق لإصلاحه، وقد ذكرتُ في مقدمتي أنني تدخلت لإصلاح أخطاء اتفقت عليها النسختان

في أكثر من ثلاثهائة موضع وقد بينتها كلها بوضوح في الحواشي، ولم يتعرض الأستاذ الكريم لشيء من هذه المواضع بالإصلاح، ومنها أخطاء حصلت بسبب قراءة الدكتور للنص فقرأه وكتبه على غير وجهه الصحيح، ومنها مواضع اجتهد الدكتور فيها فغيّر لفظ المخطوط ظنّا منه أنه خطأ فأثبت غيره وعلق عليه، بينها الواقع أن الصحيح هو لفظ المخطوط، وإليك نهاذج من هذه التحريفات:

المراتب العلية وأسنى المناقب لعلم العربية. ووجه الدلالة على المدعي...». المراتب العلية وأسنى المناقب لعلم العربية. ووجه الدلالة على المدعي...». فالسواو في كلمة (وأسنى) زائدة لا محل لها وهي في النسختين، والصحيح حذفها؛ لأن كلمة (أسنى) مبتدأ مؤخر للجار والمجرور المقدم (وفي إنزال...). وقد حذفتها وعلقت عليها، ولم يحذفها الدكتور. وهي عندي في الزال...).

Y - في ص ٧٦: ورد تحريف في اسمي علمين وهما: (الباجسري) كتب خطأ هكذا: (الباجري). و(ابن عكبر) كتب بياء هكذا: (ابن عكبر). وقد يقال إنها من أخطاء الطباعة، ولكن المحقق قد استدرك أخطاء الطباعة في آخر الكتاب وليس من ضمنها هذين الموضعين، ولن أستدرك عليه إلا ما لم يستدركه في أخطاء الطباعة.

٣\_ في ص ٧٨: ورد تحريف في اسم (زر) وهـ و زر بـن حبيش. فجعله (ذرًا) بـالذال، في هـ ذه العبارة: (وكـان عبـد الله يسأل زرًا عن العربية) والمراد بعبد الله ابن مسعود، فلأن المحقق لم يخرّج هـ ذاالنص فإنه لم يبين مَنْ عبد الله، ومَنْ زر. ولو خَرّجه لعرف أن القصة في ابن مسعود وزر بن حبيش.

٤ ـ في ص ٨٢: ورد خطآن في حديث نبوي واحد، وصحة الحديث: (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به من أرحامكم، وتعلموا من النجوم ما تهندون به في ظلمات البر والبحر. . . ). وقد وردت الكلمتان اللتان تحتها خط خطأ عند الدكتور؛ فكتب الأولى: (أنبيائكم) بدل (أنسابكم)، وكتب الثانية (ما تهندوا) بحذف النون. وقد وردت كذلك في النسختين فأصلحتها عندي، لأني لم أجد ناصبًا أو جازمًا تحذف النون لأجله . كما أن مراجع الحديث الأخرى قد أثبتت النون. وهو عندي في [٦/ب].

٥ \_ في ص ٨٦: ورد خطأ في نص المأمون يغيّر المعنى، وهو قوله: «أَوَ يَسُرُّ المحدكم أن يكون لسانم كلسان عبده أو أمته. ولا ينزال الدهر أسير كلمته...».

فكلمة (ولا يـزال) وردت في النسختين (ولا نراك) وكـذلك أثبتها الـدكتور. وقـد أصلحتها من كتابي: زهر الآداب، وبهجة المجالس. وهـو عنـدي في [٧/أ].

٢ - في ص ٨٩: ورد خطأ وسقط في كلام عيسى بن عمر المشهور حين ضربه ابن هبيرة وهو قوله: «إن كانت إلا أُثيّابًا في أسيفاط قبضتها عشاروك». فجعلها الدكتور: (أثباتًا) بدل (أثيّابًا)، وأسقط كلمة (أسيفاط) ولم يغيّر كلمة (قبضتها) إلى (قبضها) بالتذكير، أو يعلق عليها؛ لأنها محل خلاف. وهو عندي في [٨/ أ].

٧ ـ في ص ٩٢ ـ ٩٣ : نموذج لما تدخّل الدكتور لإصلاحه فأفسده، وقد كان في الأصل صحيحًا، وهو قول الطوفي في حديثه عن فضل اللغة العربية :

«... حتى إنّا لنرى الجاهل بها المنكر لفضلها بالأمس إذا عرفها اليوم صار من حزبها والمثنين عليها، بعد أن كان من حربها والساخرين بها...». هذا هو النص الصحيح؛ ولأن الدكتور لم يقرأ كلمة (المثنين) قراءة صحيحة، فظنها (المشين)، فقد غيّر آخر النص وكتبه هكذا: «... صار من حزبها، بعد أن كان من حربها والمشين عليها والساخرين بها» وعلق عليه في الحاشية بقوله: «في الأصل: (صار من حزبها والمشين عليها بعد أن كان من حربها والساخرين بها)، والصحيح ما أثبتناه حتى يستقيم المعنى».

والواقع أن الصحيح هو ما في الأصل، والخطأ هوما أثبته، والسبب في ذلك قراءته الخاطئة لكلمة (المثنين). وعنده في أول هذا النص خطأ صغير آخر، وهو في كلمة: (إنّا لنرى الجاهل...) فقد جعلها: (إنها). وانظر عندي [٨/ب].

٨ - في ص ٩٦ : ستة أخطاء، أكتفي منها بواحد، وهو لفظ غيره ؟ لأنه لم يتضح له بسبب وجود جملة معترضة، دون أن ينبه على تغييره في الهامش، والعبارة هي : «. . . وهما أعني الكتاب والسنة عربيان، وهما أصل الشريعة ومعتمدها ومصدرها وموردها وعهادها ومستندها، إذ الإجماع والقياس عند القائلين بكونها دليلاً - ثابتان بها فهما فرع عليهما . . »، فغير كلمة (ثابتان) من الرفع، إلى النصب فجعلها (ثابتين) مع أنها في محل رفع بلا شك . وانظر عندي [٩/ب].

9 \_ في ص ١١١: \_ لقد تجاوزت خمسة وثلاثين خطأ بين هذه الصفحة والتي أشرت إليها قبلها وهي ص ٩٦ \_ ، واستوقفني في هذه الصفحة خطأ وقع في حديث نبوي، ولم يتمكن الدكتور من تصحيح الخطأ؛ لأنه لم يُخرّج

الحديث، وهو حديث ضعيف، ونصّه: «... والمرء كثير بأخيه»، وقد قرأ الدكتور كلمة (بأخيه) وكتبها هكذا (ناحية) وعلّق عليها في الحاشية بقوله: كذا في الأصل.

١٠ \_ في ص ١١ : تحريف في حديث نبوي صحيح، ولم يصلحه، ونصه الصحيح:

«ليس شيء أفضل من ألف مثله إلا الإنسان». وقد ورد الحديث محرفًا في النسختين وأورده الدكتور هكذا: «ليس شيء من أفضل ألف مثلة الإنسان». وقد خرّجه الدكتور تخريجًا خاطئًا، حيث أحال على حديث غيره في البخاري وهو حديث: «ليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا عظمًا واحدًا وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة» كذا أورده، وهما حديثان مختلفان. ولذا فلم يتمكن من تصحيحه. مع أن الطوفي قد أعاد هذا الحديث صحيحًا في ص فلم يتمكن من تصحيحه. مع أن الطوفي قد أعاد هذا الحديث صحيحًا في ص ١٩٢ عند الدكتور، فلم ينتبه له ولم يخرجه هناك. وانظر عندي [١٣/ب].

١١ \_ في ص ١٢٥ : خطأ بين في عبارة ضمن نص ضمرة بن ضمرة مع النعمان، وهي قوله: «. . . وأما الفقر الحاضر فالمرء لا تشبع نَفْسه وإن كان من ذهب حِلْسُه».

والحِلْسُ: في اللغة هو ما يبسط في البيت من حصير ونحوه تحت كريم المتاع. وهذا هو المراد هنا كما يبدو. وقد قرأها الدكتور وكتبها: (خلسه) بالخاء، وكنت أظنها خطأً طباعيًّا لولا أنه قد علق عليها في الحاشية بقوله: «الخلسة: النهبة وقيل النهزة». وهي بهذا المعنى لا تناسب السياق. وانظر عندي [10/أ].

17 \_ في ص 107: في أعلاها حديث عن حروف الذلاقة فيه خطأ وتحريف في النسختين ولم يصوّبه الدكتور الكريم. وفي أسفلها خطأ في كلمة أفسد المعنى، في قوله: «ومتى لزم المضيّ في النفل بالشروع فيه وجب قضاؤه إذا بطل» وقد وردت كلمة (المغني) محرفة في المخطوط إلى كلمة (المعنى) وقد أثبتها الدكتور دون أن يصلحها. وانظر عندي [27/ أ \_ ب].

17 \_ في ص ١٧٩ : حديث للطوفي حول زيادة الحروف، مع شواهد قرآنية عليها، ومن ضمنها قوله تعالى: ﴿ ما منعك أن لا تسجد ﴾ [سورة الأعراف، آية ٢١]. وقد جاء بها شاهدًا على زيادة (لا) وعقب عليها بها يفيد ذلك. لكن الآية وردت في النسختين بدون (لا) وكذلك أوردها الدكتور الكريم، وقال معلقًا عليها في الحاشية: «سورة ص، آية ٧٥». وهذا خطأ من الدكتور لأن آية (سورة ص) لا شاهد فيها، حيث لم تزد فيها (لا)، وإنها الشاهد في آية الأعراف. وانظر عندى [ ٢٧/ أ ].

18 ـ في ص ١٨٠ ـ ١٨١: نموذج لتخطئة الدكتور ما في المخطوط وهو صواب، وإثبات بديل له هو الخطأ بعينه، فقد تحدث الطوفي في هاتين الصفحتين عن (الباء) في كلمة (برؤوسكم) في آية الوضوء، وساق عليها ثلاثة أدلة، وضمّن الدليل الأول أربعة وجوه، وقد خلط الدكتور الكريم بين ترقيم الأدلة والوجوه، فلم ساق الطوفي الدليل الأول ثم أتبعه بالوجوه الأربعة، رجع إلى الأدلة فقال: (الثاني) وهو يقصد الدليل الثاني، فلم ينتبه الدكتور لذلك وظن أن كلمة (الثاني) خطأ، فغيّرها وكتب مكانها (الخامس) ظنًا منه أنه سها وأنه ما زال يعدد الوجوه، وعلق الدكتور في الحاشية قائلاً: "في الأصل: (الثاني) تحريف، والصحيح ما ذكرناه». والواقع أن التحريف هو ما ذكره وأن

ما في الأصل هو الصحيح؛ لأن المراد: الدليل الثاني، وليس الوجه الخامس. ثم تلاه الطوفي بالدليل الثالث، فغيّره الدكتور وجعل مكانه (السادس) وعلق عليه بمثل تعليقه السابق. وانظر ذلك عندي في [٢٧/ ب].

10 \_ في ص ٢٠١: خطأ نحوي واضح لم يعدله، وهو في قول الطوفي: «وحينئذ تكون القراءتان متواردتين على اقتضاء المسح . . . »، فقد وردت كلمة (متواردتين) بالرفع (متواردتان) فلم يعدلها مع أنها خبر (تكون).

17 \_ في ص ٢٠٥ : خطأ غريب وكبير، ورد في حديث الطوفي عن الطواف بالحور العين، في قوله: « . . . الثاني : \_ وهو معنوي \_ أن أهل الجنة أهل حشمة وكرامة ونعيم، وقد جرت عادة من هذه صفته في الدنيا من الملوك والمترفين أنه إذا أراد امرأته أو سُرِّيَّتَه لحضور الطعام والشراب أو لقضاء حاجته منها أَوْلَهُما، بعث بعض خدمه في طلبها . . . » .

وقد قرأ الدكتور كلمة: (سُرّيَّته) وكتبها هكذا: (سربيه) وعلّق عليها في الحاشية بقوله: «سربيه: السرب: الجهاعة من النساء». كما أخطأ الدكتور في قراءة كلمتي: (أو لهما) فجعلها من أول السطر هكذا: (أولهما:) فظن أنها بداية ترقيم، مع أنه لم يتبعها ثان أو ثالث. وإنظر ذلك عندي في [٣٤]].

17 ـ في ص ٢١٥: ستة أخطاء: وهي: كلمة النظير جعلها: (النظر). وكلمة (ولا فائدة هنا سوى الترتيب) جعلها: (والفائدة...). وبعدها بسطرين: أقحم جملة (وامسحوا برؤوسكم) في الكلام وهي لا داعي لها. وبعدها بستة أسطر: كلمة (قلت: ويشبه أن يكون هذا المحتج...) فجعل بدلاً منها كلمة: (الثالث: ...). ثم جاء بعد أربعة أسطر لكلمة: (الثالث: ...). ثم خاء بعد أربعة أسطر لكلمة: (الثالث: ...). ثم

كتب اسم الصحابي عمرو بن عبسة . كتبه: (عمر) بدون واو مجاراة للمخطوط، والصحيح أنه (عمرو). ثم أسقط من حديث عمرو هذا الذي ساقه الطوفي عبارة طويلة هي محل الشاهد وهي: «ثم يغسل رجليه إلى الكعبين كما أمره الله» . كل هذا في صفحة واحدة . وانظر ذلك عندي في [٣٧/ أ].

11 \_ في ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ : خلط كبير: ففي أول الأولى : قال الطوفي : «والجواب عن أدلتهم : الأول : . . . » فلما انتهى منه ذكر الجواب عن الشاني ، لكن كلمة (الشاني) سقطت من النسختين ، والسقط واضح من السياق وبما قبله ، فلم ينتبه الدكتور للجواب الشاني فضاع عنده في وسط الكلام ، وجاءت وجوه أخرى في الصفحة الثانية فلم ينتبه المدكتور للأول منها ، وأبرز الثاني ظنا منه أنه ثاني الأجوبة السابقة فاختل الكلام . واضطر الدكتور إلى حذف كلمتين من السطر السادس ليستقيم الكلام معه دون أن يشير إلى حذفهما في الحاشية . وانظر ذلك عندى في [٣٨/ ب و٣٩/أ].

19 \_ في ص ٢٢٢: وردت هذه العبارة: "ويمكن أن توجه هذه الأبلَغيّة من حيث إن القرآن لما كان معجزًا روعيت فيه أنواع البلاغة . . . » فقرأ الدكتور . كلمة (الأبلغيّة) وكتبها خطأ هكذا: (إلاّ بلغته) ، وليست خطأ مطبعيّا ؛ لأنه كررها في موضعين (ولم يستدركها ضمن الأخطاء) . أحدهما: هذا الموضع ، والآخر في الدراسة ص ٤١ عندما كان يدرس الكتاب ويسوق منه بعض النصوص . وفي الصفحة خطأ آخر في هذه العبارة: "فصارت الجملتان كجيشين كل منها ذو قلب وجناحين كالبنيان المرصوص» . فكلمة (كجيشين) غير واضحة في النسختين ، فقرأها الدكتور وكتبها هكذا: (لجنسين) .

٢٠ في ص ٢٢٣: وردت هـذه العبارة: «فأما صورة ضرب زيـد وعمرو
 وخَلْعِه على بكر . . . » فقد قرأها الدكتور وكتبها هكـذا: « . . . وخلفه بكر» ؛

لأنها لم تكن واضحة في النسختين، لكن المثال قد تقدم عنده صحيحًا في ص ٢١٥، هكذا: «رأيت الأمير ضرب زيدًا وعمرًا وخلع على بكر، ولا يقولون: ضرب زيدًا وخلع على بكر وضرب عمرًا...». وهذا المثال هو المقصود هنا؟ لأن الطوفي يناقش أدلة سابقة. وفي الصفحة قبل هذا ثلاثة أخطاء أيضًا.

٢١ ـ في آخر ص ٢٢٥، وأوّل ص ٢٢٦: تحريف غريب واجتهاد من الدكتور في التغيير دون أن يشير إلى ذلك، وسبب ذلك عدم صحة القراءة مع أن النص واضح. فالطوفي يتحدث عن معاني (مِنْ) ويقول: «ومنها أن تقع زائدة في الكلام المنفي، دخولها كخروجها نحو قوله: (... وما بالربع من أحد). و(ما في الدار من رجل)؛ أما أنها زائدة مطلقًا بحيث لا معنى لها فلا، إذْ في دخولها تأكيد النفي. ...». فقد اجتهد الدكتور في السطر الأخير الذي تحته خط فكتبه هكذا: «كما أنها زائدة مطلقًا بحيث لا معنى لها أصلاً فلا بد في دخولها من تأكيد النفي».

٢٢ - في ص ٢٣٠: يتحدث الطوفي عن (لا) بقوله: «(لا) حرف ثنائي ترد في الكلام زائدة . . . . وعاملة ، ثم هي على ضربين نافية وناهية . . . » . فلم يتمكن الدكتور من قراءة كلمة (وعاملة) قراءة صحيحة ، فكتبها هكذا: (وعلله) وعلق عليها في الحاشية بقوله: هكذا في الأصل . على الرغم من أن سياق الكلام قبلها وبعدها يوضحها .

٣٧ - في ص ٢٣٤: عند الحديث عن مس المصحف، يقول الطوفي: «وما تمسك به داود - أي الظاهري - يحتمل أنه قبل الأمر بالطهارة لمس المصحف أو بعده، لكن لما لم يحتج إلى مسه لكونه يقرأ القرآن مستظهرًا لم يذكره». فكلمة (مستظهرًا): أي حفظًا عن ظهر قلب - كتبها الدكتور: (متطهرًا) من الطهارة. وهي خلاف المراد.

٢٤ ـ في ص ٢٣٦: سقطت ثلاث كلمات من هذه العبارة: "وفي ـ رواية ـ أخرى: أنّ المال إن كان كافيًا للاستيعاب وجب، وإلا فلا" فقد سقطت في النسختين وعند الدكتور عبارة (إن كان كافيًا)، لكنها موجودة في المغني النسختين وعند الدكتور عبارة (إن كان كافيًا)، لكنها موجودة في المغني ١٢٨/٤، الذي أخذ الطوفي منه هذا النص، والنص بدونها لا يستقيم. وانظر ذلك عندي في [٢٤/ب].

٢٥ ـ في ص ٢٣٧: خطآن في حديثين صحيحين أوردهما الطوفي بالمعنى، الأول: قوله: \_ وهو يتحدث عن الاستدلال بقول النبي على وفعله ـ : «وأَمَرَ بني زريق بدفع صدقتهم إلى الرجل الذي ظاهر». أي ظاهر من زوجته وهو الصحابي الجليل سلمة بن صخر البياضي، وقصته مشهورة في كتب الحديث. ولم يستطع الدكتور قراءة كلمة (بني زريق) فحذفها ووضع مكانها كلمة ( وعلى عليه الي الحاشية: بأنها ليست في الأصل. ولم يخرج الدكتور هذا الحديث، ولو خرجه لعرف القصة ووجد لفظ (بني زريق).

الثاني: قول الطوفي بعده مباشرة: «وبعث إليه عليًّ عليه السلام بذهيبة من اليمن مع الصدقة فقسمها بين المؤلفة قلوبهم». وقد قرأها الدكتور وكتبها (بدحية). مع أن قصة الذهيبة هذه مشهورة في حديث طويل عند البخاري ومسلم وغيرهما، لكن الدكتور لم يخرّج الحديث فلم يظهر له شيء من ذلك. وانظر ذلك عندي مفصلاً في [٢٤/ب].

٢٦ - في ص ٢٦ : خطأ غريب وعجيب، فالطوفي يتحدث عن دخول الغد وخروج الليل بقوله: «ودخول الغد وخروج الليل يحصل بطلوع الفجر الثاني، وهذه المسألة من فروع (إلى)». فكلمة (الثاني) التي تحتها خط صفة للفجر، أي الفجر الصادق، ولكن الدكتور لم يفهم ذلك، فأنهى السطر عند كلمة (الفجر). ووضع بعدها نقطة، وبدأ السطر الذي يليه بكلمة (الثاني)

هكذا: «الثاني: وهذه المسألة من فروع (إلى)». مع أنه لم يتقدم (الأول) وليس في الكلام ترقيم وإنها هو متصل.

٧٧ ـ في ص ١٤٠: يتحدث الطوفي عن الاهتهام بالقرينة، ويقول: «فكان ذلك أولى من إلغاء القرينة بحمل اللفظ على ظاهره؛ لأن فيه إبطال إحدى المصلحتين. وبيانُ صحة الحمل المذكور أنّ حروف الصفات يقع بعضها موقع بعض. . . ». وقد وقع الدكتور في خطأين في هذا النص. الأول: كلمة (إلغاء) التي تحتها خط، قرأها الدكتور وكتبها (الفاء) ـ أي حرف الفاء ـ وجعلها بين قوسين: (فكان ذلك أولى من «الفاء». القرينة بحمل . . . ). مع أنه لم يرد في الكلام ذكر لحرف الفاء . الثاني: أن الدكتور كتب آخر النص هكذا: «لأن فيه إبطال إحدى المصلحتين وبيان صحة الحمل المذكور.

إن حروف الصفات يقع بعضها موقع بعض...». فقد وقف عند كلمة (المذكور) وبدأ السطر الذي يليه بد (إنّ حروف...). والصحيح أن الكلام ينتهي عند كلمة (المصلحتين) ويستأنف بكلمة (وبيانُ) التي هي مبتدأ، وخبرها (أنّ حروف...) بفتح همزة (إنّ).

وأكتفى بهذا القدر من الملحوظات على الفقرة الأولى من التحقيق وهي: (سلامة النص) خشية الإطالة والإملال. علماً بأني قد تجاوزت في الصفحات الماضية (١٩٦) ملحوظة لم أعرض لها. كما أني أتوقف هنا عند ص ٢٤٠ تاركا الملحوظات التي عندي على بقية الصفحات أي إلى ص ٢٠٤، وهي نهاية النص المحقق وقد حصرت في هذا الجزء الباقي (١٨٩) ملحوظة، مع أني قد استعجلت في آخر الكتاب ولم أدقق جيدًا.

## ب-شرح الغريب:

وقد ورد عند الدكتور عجائب وغرائب في هذه الفقرة، تستغرب من مثله، ومنها:

١ ـ في ص ٥٨ : في مقدمة الطوفي وهو يتحدث عن العلم ويثني عليه ، قال : «. . . وحرز واق تحتميه الأضداد» . علق المدكتور على كلمة (تحتميه) بقوله : «تحتميه : توجبه» فظن أنها : تحتمه .

٢ ـ في الصفحة نفسها، وفي الحديث عن علم اللسان: «وأن أولى ما نصت فيه نجائب الخواطر . . . وخيضت في تطلبه مدلمات الغياهب . . . » . علق الدكتور على كلمة (خيضت) بقوله: «خيضت: من الخوض وهو التفاوض في الحديث» ؟!.

وعلق على كلمة (الغياهب) بقوله: «الغياهب: جمع غيهب، والغيهب: الذي فيه غفلة، أو الضعيف من الرجال». فهذا المعنى الذي ذكره الدكتور وإن كان من معاني (الغيهب) إلا أنه غير مقصود بلا شك، وإنها المراد: شدة الظلمة.

٣- في الصفحة نفسها، وفي الحديث عن علم العربية، قال الطوفي: «وأن أحقه بالتقديم وأجدر ما هجر فيه التهويم، معرفة علم العربية». علق الدكتور على كلمة (التهويم) بقوله: «التهويم: من هام يهيم: أي خرج على وجهه لا يدري أين يتوجه». وهذا تفسير خاطئ وبعيد؛ لأنه من: هَوّم: أي هزّ رأسه من النعاس واشتدت حاجته للنوم، والمراد: هجر النوم والراحة.

٤ \_ في ص ٦٠: بعد أن تحدث الطوفي عن فضل علم العربية، وبيّن أن في زمنه من لا يقدر هذا العلم حق قدره، قال: «أحببت أن أؤلف كتابًا أنبه فيه على فضله التام، وأشير إلى فضل أهله الأعلام...». علق الدكتور على كلمة

(فيه) بقوله: (فيه): الضمير يعود على علم العربية». وهذا غير صحيح، فالضمير في (فضله) يعود إلى علم العربية. وما أغنى الأستاذ الكريم عن هذه التعليقة أصلاً؛ لأن المعنى واضح.

٥- في الصفحة نفسها، وفي حديث الطوفي عن أسلوبه في كتابه قال: «... على وجه لا بَخْجمة فيه ولا خلاج، ولا تمتمة به ولا ارتياج». علق المدكتور على كلمة (خلاج) بقوله: «خلاج: نزاع». والصحيح أن المراد: التحرك والاضطراب، أو الشك. وعلق المدكتور على كلمة (ارتياج) بقوله: «الارتياج: السرعة في الكلام». والصحيح أنه: الاستغلاق، من قولهم: أُزتجَ عليه: إذا لم يستطع الكلام.

7 - في آخر الصفحة نفسها، وفي حديث الطوفي عن دفاعه عن العربية ورَمْيه لأعدائها، قال: «فسددت إليهم سهام الحق، وأظهرت في رميهم صناعة الرشق، وأرجو من الله تعالى أن أكون في ذلك كالثعلي لا تنمي رميته. . . » . وقد على الدكتور على كلمة (الثعلي) بقوله: «الثعلي: الثعلب» . وهذا تفسير غريب وبعيد، والمراد: بالثعلي: نسبة إلى ثُعَل، أبو حي من طي، وهو ثعل ابن عمرو أخو نبهان، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله:

رب رام مسن بنسي ثُعسل مخرج كفيسسه من سُتُره فهسسو لا تنمي رميتسه مسالسه لا عسد من نَفَسره

فالطوفي يريد ذلك، ويشير إلى بيت امرئ القيس هذا. وانظر تفصيل ذلك عندي في [٢/ أ].

٧- في ص ٢١: يقول الطوفي بعد كلامه السابق بسطر: "وعلى الله المعوّل، وإليه المتحوّل. . . ». على الله كتور على كلمة (المعوّل) بقوله: "المعول: حديدة ينقر بها الجبال؟! والمقصود: وعلى الله العون».

٨ - في ص ٧٤: يتحدث الطوفي عن تعلم علم العربية ، وهل يجب تعلمه أو هو فرض كفاية ، ويقول: «وبه احتج الأصوليون على وجوبه على الكفاية» . ويعلق الدكتور على كلمة (الأصوليون) بقوله: «الأصوليون: هم المختلفون في التوحيد والعدل والوعد والوعيد والسمع والعقل» . وزاد على ذلك ، وأحال على كتاب (الملل والنحل) . وهذا كلام عجيب جدًّا ، وقد أبعد الدكتور النجعة ؛ لأن الطوفي يريد بالأصوليين: علماء أصول الفقه ، وهو واحد منهم .

9 - في ص ٩٨: يقول الطوفي في سياق حديثه عَمّن تقعد بهم همهم عن تعلّم العربية: «... وهذا ينبئ عن جهل وحمق وسفه وخرق، فلا جرم من هذه حاله يبقى في الحضيض، ويحول دون نطقه الشجا والجريض، ويلكن بين البلغاء، ويخرس عند الفصحاء، ويظلع في حلبة السباق، ويفسكل إذا برزت العتاق». وقد علق الدكتور على هذه الكلمات الخمس التي تحتها خط وفسرها بتفسيرات خلاف المقصود، فقال في الأولى: «الخرق: الكذب». مع أن المراد الجهل والحمق وسوء التدبير. وقال في الثانية: «الشجا: الهمّ» والصحيح أن المراد به ما نشب واعترض في الحلق من عظم أو نحوه. وقال في الثالثة: «الجريض: الجهد» والصحيح أنه: الغصّة واختلاف الفكّين عند الموت. وقال في الرابعة: «الحلبة: الدفعة من الخيل في الرهان». مع أن المراد فيما يبدو: ميدان السباق. وقال في الخامسة: «العتاق: النجائب من الطيور». والصحيح أن المراد: الخيل.

١٠ ـ في ص ٩٩: يقول الطوفي في سياق كلامه السابق: «ولكن خلا الوقت من العلماء، وأقفرت الديار من الفضلاء، فدخل سوق الفضائل مجتازًا، فوزن حبه فصار فيها جلوازًا، فصار يدّعي الفنون، ويدعو إلى سلعته الكاسدة سواد الزبون، ويجتعل بالمرافقة إلى الحيزبون. . . » وقد فسر الدكتور هذه الكلمات الخمس التي تحتها خط بقوله: «مجتازًا: مجيزه لنفسه». «الجلواز: البندق»،

«سواد الربون: الغبي». «يجتعل: يصير». «المرفقة: المتكأ». مع أن المراد حسب السياق غير ذلك.

11 - في ص 1 · ٢ : يتحدث الطوفي عن فصاحة العلماء المتقدمين، ثم تلاهم بالمتأخرين فقال: «فأما من المتأخرين عن زمانهم، والمصلين عن أوانهم...». وقد علق الدكتور على كلمة (المصليت) - دون أن يضبطها بالشكل - بقوله: «المصلين: السابقيتن». وقد عكس الدكتور المعنى. والصحيح أنها: (المصلين) من قولم: صلى الفرس في السباق: أي جاء مُصَلِّياً وهو الثاني؛ لأن رأسه عند صَلاَ الفرس الأول، أي مغرز ذَنَبه. فيكون المراد - إذن - المتأخرين، وليس السابقين كها ذكر الدكتور، كها أن الجملة التي قبلها تؤكد ذلك دون حاجة إلى المعجم.

١٢ \_ في ص ١٠٨ : ورد قول الطوفي : «... وعطف على نصرتها بالنفس الأبيّة». وقد علق الدكتور على كلمة (الأبيّة) بقوله : «الأبيّة : الكارهة». مع أن المراد فيها يبدو: العزيزة المترفعة .

17 \_ في ص ١٢٧: وردت هذه العبارة: «قوّ دينك بدنياك، وافْدِ عِرْضَك بِعَرَضِك». وقد علق عليها الدكتور بقوله: «المقصود بالعرض هنا: الموت أو متاع الدنيا». ولم يضبط الدكتور الكلمة بالشكل، فلا يُدرى هل يريد: العرض، أو العَرَض. وعلى أي حال، فتفسيرها بالموت غير صحيح.

14\_في ص ١٢٨: وردت هذه العبارة: «قلت: فمن أستشير؟، قالت: المجرّب الكبير، والأديب الصغير». علق عليها الدكتور بقوله: «المجرب: الذي قد جربته الأمور وأحكمته». وأنا أتساءل: أهو الذي جَرّب الأمور، أم هي التي جَرّبته ؟.

وأكتفي بهذا القدر مما يخص هذه الفقرة وهي (شرح الغريب)، ويُلحظ على

الدكتور في هذا المجال أمران: الأول: عدم الضبط بالشكل. الشاني: شرح بعض الكلمات الواضحة جدًّا، وصرف النظر عن كلمات غريبة لا تكاد تعرف.

\* \* \*

# ج\_خدمة الأعلام والتعريف بهم:

وقد وقع من الدكتور في هذه الفقرة خلط عجيب، أشرت إلى ثلاثة نهاذج منه في الدراسة وهي: العليمي، والقلانسي، وابن تيمية، ومن نهاذج ذلك في النص المحقق:

١ \_ في ص ٨٥: قال الطوفي: «وعن أبي الحسن المدائني قال: . . . ». وقد خلط الدكتور بينه وبين علي بن المديني، فترجم لابن المديني، ولم يترجم له هو.

٢ ـ وفي الصفحة نفسها: قال الطوفي: «وعن أبي الدينار قال: . . . » . وقد ترجم له الدكتور على أنه: محمد بن الحسن بن دينار، أبو العباس الأحول . والظاهر أنه عمرو بن دينار الجمحي . كما نص على ذلك ابن الخباز في النهاية ص ٥ .

٣\_في ص ١٠٦: وقع للدكتور في هذه الصفحة خلط عجيب لا نظير له في ترجمته لاثنين من العلماء وردا في قول الطوفي وهو يتحدث عن علم أصول الفقه : «وقد أوجب ابن عقيل تقديم معرفته على الفروع، ولهذا ذكره القاضي وابن أبي موسى وابن البنا وأبو بكر عبد العزيز في أوائل كتبهم الفروعية». فهؤلاء الأربعة الذين ذكروا علم أصول الفقه وحكم تعلمه في أوائل كتبهم الفروعية، كلهم فقهاء حنابلة، ولهم كتب في الفقه الحنبلي. وقد عرف الدكتور

باثنين منهم وهما: القاضي، وابن البنا، مشيرًا إلى أنها من فقهاء الحنابلة، لكنه وقع في خطأ شنيع جدًّا في ترجمته لابن أبي موسى، وأبي بكر عبد العزيز. فلاشك ولا ريب بأن المراد بابن أبي موسى في هذا السياق : محمد بن أحمد ابن أبي موسى، أبو علي الهاشمي، صاحب كتاب (الإرشاد) وهو من كتب الحنابلة المشهورة. وقد توفي في بغداد سنة ٢٨٨ه ه. أي في القرن الخامس الهجري. لكن الدكتور ترجم له على أنه: «أبو بكر بن أبي موسى الأشعري، واسمه كنيته، وكان أحول العين، وهو أسنّ من أخيه أبي بردة الذي توفي سنة واسمه كنيته، وكان أحول العين، وهو أسنّ من أخيه أبي بردة الذي توفي سنة ١٩٠٨ه الهري ؟ ا

وأغرب من ذلك ترجمته لأبي بكر عبد العزيز، فلا شك بأن المراد به: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداذ، المعروف بـ (غلام الخلال)، من مشاهير الحنابلة وأعيانهم في بغداد، له كتب منها: الشافي، والمقنع. مات سنة ٣٦٣هـ. أي في القرن الرابع. لكن الدكتور ترجم له على أنه: «أبو بكر بن عبد العزيز، وهو أخ لعمر بن عبد العزيز، أمهم أم عاصم بنت عاصم بن الخطاب» ؟ أ. سبحان الله أ، ما علاقة ابن أبي موسى الأشعري، وشقيق عمر ابن عبد العزيز (الخليفة) رحمهم الله وهم من التابعين بعلم أصول الفقه الذي لم يعرف إلا بعدهم بسنين على يد الإمام الشافعي أو بعده، وما علاقتهم بالخنابلة والكتب الفروعية، وكيف زاد الدكتور كلمة (ابن) في اسم غلام الخلال، مع أنها ليست في الأصل دون أن يشير إلى ذلك ؟ أشياء كثيرة جـدًا يستغرب مثلها، من مثل الأستاذ الكريم.

٤ \_ في ص ١٨٤ : ورد قول الطوفي في حديثه عن مسح الرأس: «قال القاضي: فظاهره ما ذكرنا، وهو قول محمد بن مسلمة المالكي». والذي يبدو لي

أن المراد بمحمد بن مسلمة هذا أحد أصحاب الإمام مالك، ولذا نُسب إليه، وهو: محمد بن مسلمة بن هشام بن إسهاعيل بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم، قال فيه أبو حاتم: كان أحد فقهاء المدينة وأصحاب مالك، وكان أفقههم، مات سنة ٢١٦هـ. (ترجمته في ترتيب المدارك ٣/ ١٣١).

لكن الدكتور ترجم له على أنه الصحابي الجليل وقال في ترجمته: «محمد بن مسلمة المالكي، من بني الحارث، شهد مع رسول الله على بدرًا والمشاهد كلها، نزل بالمدينة، ومات سنة ٤٦هـ . . . ».

٥ \_ في ص ٢١٤ : عند حديث الطوفي عن الترتيب في الوضوء ، قال : «وقال صاحب المغني : لم أر فيه خلافًا عن أحمد ، وبه قال الشافعي وأبو عبيد وإسحاق وأبو ثور وأبو مصعب صاحب مالك ، وحكاه عن أهل المدينة » . فالمراد بإسحاق هنا \_ كها يبدو \_ إسحاق بن راهويه . لكن الدكتور ترجم له على أنه : «ابن أبي إسحاق الحضرمي ، أبو بحر عبد الله ، وكان يقال إنه أعلم أهل البصرة ، مات سنة ١١٧ه هـ » . فهؤلاء المذكورون كلهم فقهاء ، وابن أبي إسحاق الحضرمي من علهاء العربية المتقدمين ، ولم يعرف عنه شيء من ذلك . كها أن الوارد في النص : (إسحاق) وليس (ابن أبي إسحاق) ، وقد زاد الدكتور كلمتي (ابن) و(أبي) من عنده ، دون أن يشير إلى ذلك .

آ \_ في ص ٢١٨: أورد الطوفي هذا الحديث \_ وهو يتحدث عن صفة وضوء النبي ﷺ وهو: «عن بسر بن سعيد قال: «أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء النبي ﷺ وهو: «عن بسر بن سعيد قال: «أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء . . . » إلى آخر الحديث وقد أخطأ الدكتور في اسم واوي الحديث وكتبه هكذا: «عن بشر بن شعبة . . . » . فأخطأ في اسمه واسم أبيه . وقد ورد اسمه (بسر) مصحفًا في النسختين إلى (بشر) كما أثبته الدكتور، لكن كتب

الحديث التي أخرجت الحديث قد أوردته صحيحًا، كما أن له ترجمة صحيحة ودقيقة في تقريب التهذيب ١/ ٩٨، وحاشية مسند الإمام أحمد ١/ ٣٧١ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

٧\_ في ص ٣٣٢: أورد الطوفي بيت الفرزدق:

# ترفع لي خندف والله يسرفع لي نسارًا إذا خمدت نيرانهم تقسد

فعلق عليه المدكتور، وقال في تعليقه: «خندف: أم إلياس». والصحيح: أنها زوجة إلياس، وأم طابخة ومدركة وقمعة. (انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٠١\_٧٠٠، ٢٠٨). وانظر ذلك عندي في [٦٧/ب].

٨\_ في ص ٣٤٣: ورد قول الطوفي: «فإن بعض العلماء وهو محمد بن الحسن ذهب إلى أنه إذا قال: أي عبيدي ضربته فهو حر، فضربهم كلهم لم يعتقوا جميعًا...». والمقصود بمحمد بن الحسن هذا: محمد بن الحسن الحسن الحسن المسياني صاحب أبي حنيفة؛ لأن له مسائل ومناظرات كثيرة من هذا النوع؛ ولأن الطوفي قد ذكر الموضوع ونص عليه في (شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٨٢). وقد ترجم له الدكتور على أنه: «محمد بن الحسن بن هارون بن بدينا، أبو جعفر الموصلي، سكن بعداد، وحدّث عن الإمام أحمد بن حنبل. . . توفي في شوال سنة ٨٠٣ه.».

٩ \_ في ص ٣٩٨: نقل الطوفي نصًّا عن كتاب (المحرر) يقول فيه: «وإن قال كذا وكذا درهمًا، أو درهم بالرفع. لزمه درهم عند ابن حامد، ودرهمان عند التميمي...». ثم قال الطوفي: «أما وجه قول ابن حامد...».

وقد جعل الدكتور اسم (ابن حامد) في الموضعين: (أبي حامد).

والصحيح أنه ابن حامد، وهو الحسن بن حامد البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه، المتوفى سنة ٢٠٤هـ. وقد ورد ذكره صحيحًا عند الدكتور في موضعين قبل هذا في ص ٢٠٣ـ٣٠٠. لكن الدكتور هنا جارى التصحيف الذي في المخطوط ولم يعدله.

أما التميمي الذي ورد اسمه في النص ف المراد به: أبو الحسن التميمي المتوفى سنة ٣٧١هـ. وقد سبق للطوفي أن نقل عنه ذاكرًا كنيته (أبو الحسن). وقد ترجم الدكتور لابنه عبد الواحد، المكني بأبي الفضل التميمي. ظنًا منه أنه المراد.

١٠ \_ في ص ٢٠٦ : ورد في آخر الكتاب اسم الشيخ جلال الدين أبي الفتح نصر الله بن شهاب الدين أحمد بن محمد التستري . وقد كتبه الدكتور: (السري) . والصحيح أنه : (التُستري) نسبة إلى مدينة (تُستَر) . وقد توفي سنة ٨١٢هـ . وهو والد قاضى القضاة محب الدين أحمد بن نصر الله .

هذه أبرز الملحوظات فيها يخص هذه الفقرة وهي (خدمة الأعلام) ويوخذ على الدكتور في ذلك أيضًا أنه أغفل أكثر من نصف الأعلام الواردة في النص دون ترجمة أو تعريف أو تعليق، مع أن أكثرهم مجاهيل يحتاجون إلى تعريف.

\* \* \*

## د\_خدمة الشواهد:

وأعني بها الشواهد بأنواعها الثلاثة: شواهد القرآن الكريم، وشواهد الحديث والأثر، وشواهد الشعر.

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

اجتهد الدكتور في خدمة الشواهد القرآنية، ومع ذلك فقد وقع في بعض الأخطاء الواضحة، ومنها:

ا \_ في ص ١٧٩: آية: ﴿ ما منعك أن لا تسجد ﴾. أحال الدكتور على سورة (ص) مع أن الشاهد في سورة الأعراف. وقد ذكرت ذلك فيها مضى.

٢ \_ في ص ١٩٣ : مرت أربع آيات دون أن ينتبه لها الدكتور فيجعلها داخل أقواس ويحيل إلى مواضعها من القرآن، وذلك في قول الطوفي : "والجواب عن الشاني: أن المراد لا ينظر إليهم نظر رحمة ورأفة كاقال لا يكلمهم، والنص مصرح بأنه سيكلمهم فيقول ذوقوا اليوم ننساكم أينها كنتم تعبدون، وإنها المراد لا يكلمهم كلامًا يسرهم . . . » .

هكذا أورد الدكتور هذا النص دون أن يميّز هذه الآيات الأربع ـ التي ميّزتها أنا الآن بهذه الخطوط ـ فضاعت معالمها . وانظر ذلك عندي في [٣١] أ] .

٣ - في ص ٢٢٥: ورد قــولـه تعـالي: ﴿ ومن النـاس من يشتري لهو الحديث. . . ﴾ (سورة لقان، آية ٦). وقد كتبها الدكتور هكذا: ﴿ ومنهم من يشتري لهو الحديث. . . ﴾ ، مجاراة للخطأ الذي ورد في المخطوط دون أن يعدّله على الوجه الصحيح.

3 \_ في ص ٢٢٦: وردت هاتان الآيتان: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ (سورة الأحقاف، آية ١٣، وسورة نوح، آية ٤) ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ (سورة البقرة، آية ٢٧١). وقد جعلها الدكتور آية واحدة هكذا: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴾. ووضع رقها على آخرها وعلق عليه بقوله: (سورة الأحقاف ٣١).

٥ ـ في ص ٢٦٦: ورد قوله تعالى: ﴿إِن الصفا والمروة من شعائر الله . . . ﴾ . (سورة البقرة ، آية ١٥٨).

وقد جعلها الدكتور: «سورة البقرة، آية ٦٠).

٦ \_ في ص ٢٦٩: ورد قول عالى: ﴿ وقول واحطة وادخلوا الباب سجدًا ﴾
 (سورة الأعراف، آية ١٦١)، وقد جعلها الدكتور (سورة الأعراف، آية ١٧).

## \* \* \*

## ثانيًا: شواهد الحديث والأثر:

ذكر الدكتور في آخر مقدمته ص ٥٠ في الحديث عن القواعد التي اتبعها في التحقيق: أنه أرجع الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ككتب الصحاح.

وهذا كلام جميل جدًّا، ولكن الدكتور الكريم لم يلتزم به إلا في حدود ضيقة جدًّا، أما السمة الغالبة على عمل الدكتور في الأحاديث فهي: إما إهمالها بدون أي تخريج، أو تخريجها من كتب الأدب والأمثال ومعاجم اللغة، وسأذكر بعض الناذج لذلك:

ا \_ في ص ٦٦: في مقدمة الطوفيي ورد حديث: «أدبني ربي فأحسن تأديبي». وقد خرجه الدكتور من كتاب المزهر للسيوطي ٢/ ٣٩٧. وانظر ذلك عندي في [٢/ أ].

٢ \_ في ص ٧٥: قال الطوفي: «ويقال في المثل: المرء عدو ما جهل».
والبعض يورده على أنه حديث. وهو منسوب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. وإنظر: كشف الخفاء ٢/ ٣٢٠، ومجمع الأمثال ٤/ ٥٥. وقد أهمل الدكتور هذا النص بدون تخريج.

٣\_ في ص ٧٨: قال أبو نعيم: حدثنا. . . عن عاصم قال: «كان عبد الله يسأل زرًا عن العربية» . وقد تركه الدكتور دون تخريج . ٤ \_ في ص ٧٩: قال الطوفي: ويروى عن النبي على الله الدكتور بقوله: «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن». علق عليه الدكتور بقوله: «الأثر في الوقف والابتداء لابن الأنباري ص ٣». دون أن يزيد على ذلك. وقد تكلم الألباني عن هذا الحديث كلامًا طويلاً في سلسلة الضعيفة برقم (١٣٤٧)، وفي ضعيف الجامع برقم (٩٣٧).

٥ ـ في الصفحة نفسها: قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «لأن أعرب
 آية أحب إلي من أن أحفظ آية». لم يخرجه الدكتور، وإنها خرّج أثرًا غيره.

٦ \_ في ص ٨٠: ورد قول عمر رضي الله عنه: «اقرأوا ولا تلحنوا». فلم يخرّجه.

٧ ـ وفي الصفحة نفسها: ترك أثرين ليزيد بن هارون وأبي العالية دون تخريج.

٨ ـ وفي ص ٨٢: ورد قول الطوفي: روي عن النبي على أنه قال: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به من أرحامكم، وتعلموا من النجوم ما تهدون به في ظلمات البر والبحر، وتعلموا من العربية ما تعرفون به القرآن ثم انتهوا». وقد ذكرتُ هذا الحديث فيها مضى وأشرت إلى أن الدكتور أخطأ في الكلمتين اللتين تحتها خط. وهذا الحديث مكون من شلاث فقرات، وكل فقرة لها حكم وتخريج. ولم يعرض الدكتور إلا للفقرة الأولى فقط. وانظر تفصيل ذلك عندي في [٦] ب].

٩ ـ وفي الصفحة نفسها: أثر للحسن البصري. ولم يخرّجه.

١٠ ـ وفي الصفحة التي تليها: أثر ـ أيضًا ـ للحسن البصري، ولم يخرّجه.

١١ \_ في ص ٨٦: ورد قول الطوفي: «قال علي رضي الله عنه: المرء مخبوء تحت لسانه». ولم يخرّجه الدكتور.

١٢ \_ وفي الصفحة نفسها أثران آخران: أحدهما ينسب لخالد بن صفوان، والثاني قد نسبه الطوفي للمأمون. ولم يخرجها الدكتور.

17 \_ في ص ٨٩: ورد قول الطوفي: "وقال النبي على: خير الأمور أوساطها". وقد خرجه الدكتور من مجمع الأمثال. وجمهرة الأمثال. مع أن العلماء قد تكلموا عنه كثيرًا: في كتاب الحجاب للألباني، وفي المقاصد الحسنة، والدرر المنتشرة، وتمييز الطيب، وكشف الخفاء، والفوائد المجموعة. وهو حديث ضعيف. انظر ذلك عندي في [٧/ب].

12 \_ وفي الصفحة نفسها: أورد الطوفي قول النبي على: "إن أبغضكم إلى الله الثرثارون المتفيهقون المتشدقون". وقد خرجه الدكتور من النهاية لابن الأثير، والكامل للمبرد. وهو حديث صحيح أخرجه الترمذي من حديث جابر مرفوعًا. وانظر ذلك عندي في [٨/أ].

١٥ \_ وفي آخر الصفحة نفسها: أثر لعيسى بن عمر. ولم يخرجه الدكتور.

١٦ \_ في ص ١٠٩ : حديثان أصلهم حديث واحد. وقد خرّجهم الدكتور من المزهر للسيوطي.

17 \_ في ص ١١٠: خمسة أحاديث: خرّج الدكتور الثالث منها من صحيح البخاري، أما الأربعة الباقية فقد خرّجها من كتب الأمثال ونهاية الأرب للنويرى. (انظر ذلك عندي في [١٢/ب] و[١٣٠/ب].

١٨ \_ في ص ١١١: ثمانية أحاديث: خرج الدكتور الأول منها من سنن أبي

داود، وترك الرابع دون تخريج مع تصحيف كبير في آخر كلمة فيه. وخرج الخامس خطأ من سنن الدارمي، حيث أحال على حديث غيره. وخرج الخمسة الباقية من كتب الأمثال ولسان العرب والفاضل للمبرد ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس.

19 \_ في ص 117: ثمانية أحاديث \_ أيضًا: وقد خرج الدكتور الأول والسابع من صحيح مسلم وغيره. أما الستة الباقية فقد خرجها من كتب الأمثال واللسان ومعجم الأدباء.

٢٠ ـ في ص ١١٣ : تسعة أحاديث: وقد خرّج الدكتور أربعة منها من ابن ماجة والبخاري وغيرهما. وخرج ثلاثة منها من كتب الأمثال، واللسان. وترك اثنين دون أي تخريج.

٢١ ـ في ص ١١٤: تسعة أحاديث ـ أيضًا ـ، وقد خرّج الدكتور أربعة منها من ابن ماجة وأبي داود وأحمد. وخرّج الخمسة الباقية من كتب الأمثال ومعجم مقاييس اللغة والكامل للمبرد والنهاية لابن الأثير. مع أن بعضها صحيح، وأحدها في البخاري.

٢٢ ـ في ص ١١٥ : ثمانية أحاديث، وقد خرّج الدكتور الأول منها من ابن ماجة والدارمي مع أنه موجود في الصحيحين، وخرج الثاني والثالث والرابع والخامس من بعض كتب الصحاح والسنن والمسانيد، وخرج السادس من لسان العرب، وخرّج السابع تخريجًا عجيبًا، حيث أحال على غيره، ونص الحديث السابع في هذه الصفحة هو قول الرسول على السناس ولو بشوص السواك». وهو حديث صحيح وقد تحدثت عنه بالتفصيل، وقد علق

عليه الدكتور في الحاشية مخرجًا له بقوله: «أخرجه ابن ماجة في سننه ١٠٥ برواية حذيفة، قال: كان رسول الله على إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك». والحديثان مختلفان متباعدان. وأما الحديث الثامن: فقد خلط فيه المدكتور خلطًا عجيبًا، وهو حديث ضعيف، ونصه: «الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة، والتودد إلى الناس نصف العقل، وحسن السؤال نصف العلم». وقد ظنه الدكتور ثلاثة أحاديث؛ لأن المخطوط لم تربط فيه المقاطع بواو العطف، فجعل كل مقطع منه بين قوسين، وعند التخريج: أهمل المقطع الأول نهائيًّا، وقال عن المقطع الثاني: إنه «من كلام سيدنا على رضي الله عنه وكرم الله وجهه، انظر: نهج البلاغة ص ١٤٠». وقال عن المقطع الثالث: «أخرجه ابن ماجة في كتاب الفرائض والصيد». وقد تحدثت عن هذا الحديث طويلاً في [١٧/ أ] وأحلت فيه إلى اثني عشر كتابًا من كتب الحديث.

٢٣ - في ص ١١٦: تسعة أحاديث: والحديث الأول منها مكون من ثلاثة مقاطع، وقد ورد بمقاطعه الثلاثة كها أورده الطوفي: عند أحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم، وقد خرّجه الدكتور تخريجًا ناقصًا، لأنه أحال على كتب ومواضع لم يرد فيه إلا مقطع أو مقطعان. وخرّج الدكتور الحديث الثالث والتاسع من أبي داود وغيره. وخرّج أربعة منها من اللسان وكتب الأمثال. وترك اثنين دون أي تخريج.

٢٤ \_ وفي ص ١١٧ : أحد عشر حديثًا: خرّج الأول: من كتاب المثل السائر. ولسان العرب. وخرج الثاني: من البخاري، وخرج الثالث من مسلم، وخرج الرابع: من فقه السنة، وخرّج الخامس: من البخاري تخريجًا ناقصًا؛ لأنه ليس في البخاري إلا مقطع منه، وخرّج السابع: من النهاية لابن

الأثير، ولسان العرب. وخرج التاسع: من اللسان. وخرج الحادي عشر: من الترمذي وجمهرة الأمثال، مع أنه في صحيح مسلم. وترك ثلاثة دون أي تخريج وهي: السادس والثامن والعاشر.

٢٥ - في ص ١١٨: ستة أحاديث: خرّج الأول: من ابن ماجة والترمذي، مع أنه في البخاري. وخرّج الثاني: من البخاري خطأ حيث أحال على حديث غيره بعيد عنه كل البعد، كما أنه جاء محرفًا في المخطوط فلم يصلحه. وخرّج الثالث: من لسان العرب. وخرّج السادس: من المزهر للسيوطي والنهاية لابن الأثير. وتسرك السابع والخامس دون أي تخريج. انظر التفصيل في تخريج الأحاديث الماضية كلها وهي قرابة سبعين حديثًا عندي في [١٣/ أ - ب].

وأكتفي بهذا القدر للتدليل على طريقة الدكتور في خدمة الأحاديث، ولو أعدنا النظر في الأحاديث الماضية وحاولنا أن نخرج منها الأحاديث التي خدمها الدكتور خدمة لا بأس بها والتزم فيها بمنهجه الذي ذكره في المقدمة لوجدنا أنها أقل من الربع، وإذا عرفنا أنه بقي من الكتاب قرابة (٢٩٠) صفحة لم نعرض لما فيها، وهي مليئة بالأحاديث والآثار التي لم تخرج أصلاً، ظهر لنا حجم التقصير الكبير من الدكتور في هذا الجانب.

\* \* \*

# ثالثًا: شواهد الشعر:

اجتهد الدكتور في خدمة شواهد الشعر، ومع ذلك فقد وقع في بعض الأخطاء ومنها:

١ - في ص ٨٧: أورد الطوفي مقطوعة مكونة من ثلاثة أبيات دون أن ينسبها

لقائل. وقد نسب المدكتور الثاني والثالث منها لملاعور الشني وإلى عبد الله بن معاوية، أما البيت الأول فقال: إنه لم يعشر عليه. مع أنه قد ورد في الإمتاع والمؤانسة ٢/ ١٤٤ منسوبًا إلى زياد الأعجم، وورد في حماسة البحتري ٢٣١ منسوبًا إلى صالح بن عبد القدوس، ووردت المقطوعة كلها في بهجة المجالس ١/ ٢٥٠.

٢ في الصفحة نفسها: أورد الطوفي أبيات الكسائي المشهورة التي منها هذا
 البيت:

إنها النحـــو قيـاس يتبع وبــه في كل أمــر ينتفع وقد جعل الدكتور هذه المقطوعة من البحر الطويل. وهي كها ترى من بحر الرمل.

٣\_في ص ٨٨: أورد الطوفي مقطوعة مكونة من خمسة أبيات دون أن ينسبها لقائل. وقد علق عليها المدكتور، بأنه لم يعشر عليها. مع أنها قد وردت في مراجع مشهورة منسوبة لقائلها وهو: علي بن محمد بن نصر بن منصور، أبو الحسن بن بسام، ويقال له: البسامي، والعبرتائي. ومن هذه المراجع: معجم الشعراء ١٥٤، ومعجم الأدباء ١/١٥١، وزهر الآداب ٢/ ٧٢٠، وبهجة المجالس ١/٢٠،

٤ \_ في ص ٩٠ : أورد الطوفي هذين البيتين دون أن ينسبها لقائل :

العلم زين وتشريف لصاحب العلم والأدبا العلم والأدبا العلم والأدبا العلم والأدبا حتى يكون على ما زانه حدبا

وعلق الدكتور عليهما بقوله: «في معجم الأدباء ١/ ٧٢ رواية هذا نصها:

من كان مفتخرًا بالمال والنسب فإنها فخسرنا بالعلم والأدب لا خير في رجل حسر بسلا أدب لا لا وإن كان منسوبًا إلى العرب».

وقد اكتفى الدكتور بهذا التعليق الغريب، الذي أحال فيه على بيتين لا صلة لهما بالشاهدين، حيث حركة حرف الروي مختلفة، ولا لقاء بينها إلا في المعنى العام.

كما أن الدكتور لم ينسب الشاهدين ولم يحل على مكان وجودهما. مع أنهما موجودان ضمن مقطوعة في سبعة أبيات في أمالي القالي ٣/ ١٣٧ منسوبة إلى الحكم بن قنبر، وحكى البكري في سمط اللآلي ٣/ ٥٨ خلافًا في نسبة هذه الأبيات على خسة أقوال.

٥ \_ في ص ٩٩ : أورد الطوفي بيت الحماسي :

خلت المديمار فسدت غير مسود ومن العنماء تفسردي بسالسودد

وقد خرّجه الدكتور تخريجًا ناقصًا، ولم يشر إلى ما ورد في نسبته من أقوال، ولا إلى المراجع المشهورة التي أوردته.

٦ ـ في الصفحة نفسها: قال الطوفي: ولقد أنصف علي بن محمد بن علي بن
 سَلَّك الفالي ـ من أهل فالة ـ حيث يقول:

لما تبدلت المجسال أوجها غير الدين عهدت من علمائها إلى آخر الأبيات، وهي أربعة.

وقد علق عليها الدكتور بقوله: «لم أعثر على هذه الأبيات في المراجع التي اطلعت عليها، وهي من البحر البسيط». فالدكتور الكريم لم يحل إلى مرجع

هذه الأبيات؛ لأنه لم يجدها كما قال، ولم يترجم لقائلها وهو أديب مشهور وقد ذكر الطوفي اسمه كاملاً، وله ترجمة في تاريخ بغداد، واللباب، ومعجم الأدباء، ومعجم البلدان، ووفيات الأعيان وسير أعلام النبلاء وغيرها، ولو بحث عن ترجمته في معجم الأدباء ٢٢٧/٢٢ لوجد هذه الأبيات معها. كما أن الدكتور أخطأ حينها جعلها من البحر البسيط، وهي في الواقع من البحر الكامل.

٧ \_ في ص ١٦٦ : خرّج الدكتور بيت أمية بن أبي الصلت تخريجًا ناقصًا .

٨ في ص ١٩٢ : خرّج بيت أوس بن حجر تخريجًا ناقصًا، فلم يشر إليه في الديوان ولا إلى الرواية المهمة في محل الشاهد.

٩ \_ في ص ١٩٧ : خرّج بيت النابغة تخريجًا ناقصاً، حيث لم يشر إلى ما ورد
 من كلام حول نسبته لأوس بن حجر.

١٠ \_ في ص ٢٠٩: قال الطوفي: «وقال جرير:

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فحاطب».

وقد علق المدكتور على البيت بقوله: «البيت لم أجده في ديوان جرير، وهو من بحر الطويل». والصحيح أن البيت ليس لجرير، وإنها هو للفرزدق، ضمن قصيدة في ديوانه ٩٦، والنقائض ٢/ ٨١٣، يهجو فيها جريرًا.

١١ \_ في ص ٢٠٩ \_ ٢١٠ : قال الطوفي : «وقال الفرزدق :

لم يبــــق إلا أسير غير منقلــــب ومـوثق في عقــال الأسر مكبـول».

وقد علق الدكتور على البيت بقوله: «البيت للفرزدق، من بحر البسيط، وهو من شواهد المقرب لابن عصفور. . . وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء . . . » .

والصحيح أن البيت ليس للفرزدق، وقد جارى الدكتورُ الطوفيَّ في هذه النسبة الخاطئة، دون أن يدعمها بدليل، وإنها أحال على كتابين لم ينسب فيها الشاهد لأحد. والبيت للنابغة الذبياني كما في ديوانه ٥٢ (طبعة أبي الفضل) و٥٣ (طبعة ابن عاشور). واستشهد به الألوسي في الضرائر منسوبًا إلى النابغة مع خلاف يسير في الرواية.

١٢ ـ في ص ٢٧٠: أورد الطوفي بيتًا من معلقة لبيد وهو قوله:

أغلي السباء بكل أدكن عساتق أوجونة قدحت وفيض ختامها وقال الدكتور في تعليقه على هذا البيت إنه من بحر الطويل. ومعلوم أن معلقة لبيد وهذا البيت منها من البحر الكامل.

١٣ ـ في الصفحة نفسها: أورد الطوفي هذا الرجز:

ومنهل فيسه الغسراب مَيْتُ سقيت منه الماء واستقيتُ». دون أن ينسبه الأحد.

وقد علق عليه الدكتور بقوله: «البيت من بحر الرجز ولم يعرف قائله . . . » . كما أن الدكتور لم يتمكن من قراءته فأورده محرفًا ناقصًا هكذا:

ومنهل في الماء واستقيت من الماء واستقيت فصحّف كلمة (مَيْتُ).

والصحيح أن قائله معروف، وهو: أبو محمد الفقعسي، وقد ورد منسوبًا إليه في لسان العرب ١٢٥/١١ (مادة: أجن)، وفي ١٤٥/١٥ (مادة: أجن)، وروايته في اللسان:

# ومنهل فيه الغهراب ميث كأنه من الأجهون زيث

سقيت منه القصوم واستقيت

١٤ ـ وفي الصفحة نفسها: قال الطوفي: «وقول الآخر:

يعلُّــه من جـانب وينهلــه»

وقد علق الدكتور عليه بقوله: «هذا عجز بيت من الرمل، ولم أقف على قائله».

والصحيح أنه ليس من الرمل، وإنها من الرجز، وأن قائله معروف، وهو أبو النجم العجلي، الراجز المشهور، وقد نسبه إليه ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٩٢، وروايته فيه بالتاء في الفعلين (تعله . . . وتنهله).

١٥ ـ في ص ٢٨٥: أورد الطوفي هذا الشاهد دون أن ينسبه لأحد وهو: باعد أم العَمْسرو عن أسيرها.

وقد علق عليه الدكتور بقوله: «هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه... والبيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد المقتضب ٤٩/٤، والمنصف ٣/٤٣، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ٥٠٦».

والصحيح أن قائل الرجز معروف وهو أبو النجم العجلي، وهو في ديوانه ، ١١، وقد نسبه له الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه، والبغدادي في شرح شواهد الشافية ٢٠٥. والغريب أن الدكتور يحكم بعدم معرفة قائله، مع أنه قد أحال على شرح شواهد الشافية وقد نُسب فيه البيت لأبي النجم. فلعل الدكتور لم يطلع عليه فيه، وإنها أحال عليه مجاراة لإحالة كتاب آخر.

١٦ ـ في ص ٢٩٠ : أورد الطوفي قول الشاعر:

أدوا التي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكمًا بالحق قواما وقد علق عليه الدكتور بقوله: «البيت لم يعرف قائله...».

والصحيح أن قائله معروف وهو: أبو مكعت أخو بني سعد بن مالك، وهو ضمن مقطوعة عدتها خسة أبيات لها قصة مشهورة، وقد أورد الأبيات وقصتها البغدادي في كتابيه خزانة الأدب وشرح شواهد المغني. وقد جارى الدكتورُ الطوفيَّ في جعل كلمة القافية (قوالا) بدل (قواما) مع أن قافية المقطوعة ميمية. وقد سبقها إلى ذلك: الإحكام، والاستغناء، وحول المقطوعة كلام كثير. انظر تفصيله عندي في الحديث عن هذا الشاهد.

١٧ \_ في ص ٢٩١ : أورد الطوفي قول الشاعر:

نحن الأقلُّ إذا تُعــــــُ عشيرةٌ والأكثــرون إذا يُعـــُ الســوددُ وقد جعله الدكتور من بحر البسيط، مع أنه من البحر الكامل.

١٨ ـ وفي الصفحة نفسها أورد الطوفي قول الشاعر:

والناس ألف منهم كواحد وواحد كالألف إن أمر عَنا والناس ألف منهم كواحد والناس ألف منهم كواحد والناس ألف إن أمر عَنا وعلق عليه الدكتور بأنه لم يعرف قائله. والصحيح أن قائله معروف ومشهور؛ لأن البيت من مقصورة ابن دريد المشهورة.

١٩ ـ وفي ص ٣١٨ ـ ٣١٩: قال الطوفي: «وقول ابن دريد:

إما تري رأسي حاكي لونه . . . .

جوابه: فكلم لاقيته مغتفر ....».

وقد علق الدكتور عليه بقوله: «هذا صدر بيت لابن دريد ابتدأ به مقصورته، وتمام البيت: . . . ، والبيت من البسيط، وهمو من شواهد المقتضب (الهامش) ٣/ ١٤، وبغية الوعاة ١/ ٠٨». ولي على كلام الدكتور هذا ملحوظات:

الأولى: ذكر الدكتور أن هذاالبيت هو بداية المقصورة، والصحيح أنه البيت الثاني.

الثانية: جعل البيت من بحر البسيط، والصحيح أن المقصورة \_ ومنها هذا البيت \_ من بحر الرجز.

الثالثة: أنه خرّج البيت من هامش المقتضب وبغية الوعاة، ولم يخرجه من المقصورة أو أحد شروحها.

الرابعة: أنه أخطأ في البيت الثاني الـذي جعله الطوفي جوابًا للأول، ويبدو أن الـدكتـور ظنه نثرًا وليس بيتًا من المقصـورة، فكتبه هكـذا: فكأنها لاقيته مغتفر. ولم يشر إليه في التعليق بأي إشارة تدل على أنه صـدر بيت، وأن عجزه قوله: في جنب ما أسأره شحط النوى.

٢٠ ـ في ص ٣٣٢: أورد الطوفي بيت الفرزدق:

# تــرفـع لي خنــدف والله يـــرفع لي

وقد كتب الدكتور كلمة (خندف) في المتن: (خندق) بالقاف. وفي تعليقه عليها في الحاشية قال إنها أم إلياس. والصحيح أنها زوجته. وقد مرت الإشارة إلى ذلك.

# ٢١ ـ في الصفحة نفسها: أورد الطوفي بيت عبد قيس:

استغن ما أغناك ربك بالغنى

وقد خرجه الدكتور تخريجًا ناقصًا ولم يشر إلى الرأي الثاني الوارد في نسبته .

٢٢ \_ في ص ٣٥٠: أورد الطوفي قول الشاعر:

ويقلن شيبٌ قـــد عــلا ك وقـد كبرت فقلت: إنــه

وقد جارى الدكتور المخطوط فجعل كلمة (شيب) بالنصب هكذا (شيبًا)، مع أنها بالرفع في كل المصادر التي خرّجْتُ البيت منها.

٢٣ ــ في ص ٣٥٣: قال الطوفي في حديثه عن (إنْ): «وتكون زائدة بعد (ما) نحو:

وما إن زيد قائم ، ومنه ما إن ابتليت بشيء أنت تكرهه».

هكذا أورد المدكتور كلام الطوفي، وهكذا كتبه، ومعنى ذلك أن المدكتور لم ينتبه للشاهد الشعري الذي وضعتُ تحته خطًا، فظنّه مثالًا نشريًا. والواقع أنه بيت من الشعر، وهذا صدره، وهو بتهامه:

ما إن أنيثُ بشيء أنت تكرهم إلى ابتليت الله وقد صحّف الدكتور كلمة (أتيت) إلى (ابتليت).

وقائل البيت هو النابغة الذبياني، ضمن قصيدة في مدح النعمان بن المنذر، والاعتذار إليه، وهو في ديوانه. وانظر التفاصيل في حديثي عن البيت.

وأكتفي بهذا القدر من الملحوظات على هذه الفقرة، ، وهي شواهد الشعر، وهناك ملحوظات عامة على عمله في الشواهد الشعرية، من أبرزها نقص التخريج والإخلال ببعض الأمور المهمة التي تؤثر في الشاهد، وعدم الترجمة لأغلب الشعراء والتعريف بهم ، والإحالة على مراجع متأخرة وترك الديوان مع وجوده فيه إلى غير ذلك من القضايا المهمة .

وبانتهاء الحديث في هذه الفقرة ينتهي ما أردت إيجازه من ملحوظات على عمل الأستاذ الدكتور إبراهيم الأدكاوي في تحقيقه لكتاب (الصعقة الغضبية)، وأسأل الله في الختام أن يغفر لي وللدكتور الكريم ولوالدينا والمسلمين وأن يعصمنا من الزلل ويوفقنا للصواب، وبهذا تنتهي المقدمة، والحمد لله أولاً وآخرًا، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه د، محمد بن خالد الفاضل الرياض في مساء السبت ٢٤/ ٢/ ١٤١٦هـ الموافق لـ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٥م

# القسم الأول

# وتحوي أربعة فصول:

الفصل الأول: سيرة المؤلف وحياته.

الفصل الثاني: عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله

الفصل الثالث: مؤلفاته.

الفصل الرابع: كتابه: الصعقة الغضبية في الردعلى

منكري العربية.

# John Jain

(سيرة المؤلف وحياته)

# وفيه :

- ١ مدخل في مصادر ترجمته،
- ٢ اسمه وكنيته ولقبه وأسرته.
  - ٣ مولده.
- ٤ نشأته ورحلاته وشيوخه في كل مدينة يحل بها.
  - ه تلامیده.
    - ٦ وفاته.

# ا**لفصل الأول** (سيرة الهؤلف وحياته)

## \* مدخل: (في مصادر ترجمته):

عشت مع كتاب (الصعقة الغضبية) قرابة ست سنوات، وأعطيته ما يستحقه من الوقت والجهد والتحقيق والتعليق على حسب الطاقة، وكنت أنوي عمل الشيء نفسه مع ترجمة الطوفي وسيرته الذاتية، فأبسط القول في ذلك ما وسعني البسط، فقد وجدت مادة غزيرة تعين على ذلك، وشخصية قد شغلت الناس من عدة جوانب؛ مما يجعلها مادة دسمة للحديث. ولكني بعد هذه الصحبة الطويلة للطوفي وجدته قد خدم في جانب السيرة الذاتية خدمة جيدة لا مزيد عليها خصوصًا من بعض الدارسين المعاصرين (١١)، وأخص منهم: الدكتور مصطفى زيد، في كتابه القيّم عن الطوفي، المعنون بـ (المصلحة في التشريخ الإسلامي ونجم الدين الطوفي). والدكتور إبراهيم بن عبد الله آل إبراهيم، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (شرح مختصر الروضة). والدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، في مقدمة تحقيقه للكتاب الطوفي: (الانتصارات عبد الله بن عبد المصن التركي، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الانتصارات عمد عيسى، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الإشارات الإلمية إلى المباحث عمد عيسى، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الإشارات الإلمية إلى المباحث الأصولية) (ماجستير لم تطبع). والدكتور حين الفعر، في مقدمة المتقية الكتاب الطوفي: (الإشارات الإلمية إلى المباحث

<sup>(</sup>١) أسهاء الكتب التي سترد منها ما هو مطبوع، ومنها رسائل ماجستير ودكتوراه لم تطبع بعد، وسأفصّل ذلك في فهرس المراجع.

تحقيقه لكتاب: (سواد الناظر وشقائق الروض الناضر) للقاضي علاء الدين الكناني (دكتوراه لم تطبع). والدكتور مصطفى عليان، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس). والباحث عصام سيد أحمد السيد عامرية في رسالته للهاجستير (لم تطبع) بعنوان: الطوفي وآراؤه النحوية من خلال كتابه: الصعقة الغضبية. والدكتور عبد القادر حسين في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الإكسير في علم التفسير)، والدكتور أحمد حجازي السقا في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الانتصارات الإسلامية)، والدكتور علي البواب في مقدمة تحقيقه لكتابي الطوفي: (تفسير سور: ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق)، و(إيضاح البيان عن معنى أم القرآن)(١). والمستشرق الألماني فولفهارت هاينريشس في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (عَلَم الجَذَل في عِلْم الجدل). والشيخ أحمد بن عبد الرحيم السايح في مقدمة تحقيقه لرسالة صغيرة للطوفي في رعاية المصلحة.

هذه أبرز الدراسات المعاصرة التي كتبت عن الطوفي بصورة مفصلة ، وهناك دراسات أخرى تناولت شيئًا من حياته بإيجاز ، وهي إما مقالات في مجلات ، أو فقرات قصيرة في كتب أصولية أو فقهية عامة (٢) .

<sup>(</sup>١) منشور في مجلة البحوث الإسلامية بالرياض، العدد ٣٦/ ١٤ ١هـ، ولم يطبع في كتاب حتى الآن.

<sup>(</sup>٢) انظر منها على سبيل المثال: جلاء العينين للألوسي، ومجموعة الرسائل الأصولية للقاسمي، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ابن حنبل لابن بدران. . . . ومصادر التشريع الإسلامي لعبد الوهاب خلاف، وتعليل الأحكام لمصطفى شلبي، وابن حنبل لأبي زهرة، وتاريخ العراق بين احتلالين لعباس عزاوي، وأصول الفقه حاريخه ورجاله لشعبان إسهاعيل، ومصادر التشريع الإسلامي لعبد الحميد متولي، والفتح المبين في طبقات الشعبان إسهاعيل، ومناهج التفسير في الفقه الإسلامي لعبد الحميد متولي، والفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي، والأعلام للزركلي ٣/ ١٨٩، ١٠١، ١٠ ومعجم المؤلفين لكحالة ٤/ ٢٦٦، وكشف الظنون، وإيضاح المكنون، وهدية العارفين، في أكثر من ثلاثين موضعًا فيهن. وروضات الجنات للخوانساري، وأعيان الشيعة للعاملي. هذا بالنسبة لما كتب عنه في بعض الكتب، أما =

أما ما كتب عن الطوفي قديماً من معاصريه أو المتأخرين عنه بقرن أو قرنين أو ثلاثة تقريبًا فهو كثير، ولكن أغلبه موجز ومكرر، ومن أبرز ذلك ما كتبه هؤلاء: البرزالي (٧٣٩هــ) ـ شيخ الطوفي ـ في كتابه: المقتفى (مخطوط ج٢ ورقة ٧٤٧). والـذهبي (٧٤٨هــ) في كتابيه: ذيل تاريخ الإسلام (مخطوط ورقة ٠٤١)، وذيل العبر ص ٨٨. وعز الـدين بن جماعة (٧٦٧هــ) في كتابه: التعليقة في أخبار الشعراء (مخطوط ورقة ١١٨/أ). (وهؤلاء الثلاثة معاصرون له، وقد ذكروا أنهم قد رأوه وقابلوه).

والصفدي في كتابه أعيان العصر (ورقة ٣/ ١١)، واليافعي في مرآة الجنان العصر (ورقة ٣/ ١١)، واليافعي في مرآة الجنان الحرر ٢٥٥ ، وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٦٦، وابن حجر في الدرر الكامنة ٢/ ٢٤٩، وابن مفلح في المقصد الأرشد ١/ ٢٥٥، والسيوطي في بغية الوعاة ١/ ٥٥٩، والعليمي في كتابيه: الأنس الجليل ٢/ ٢٥٧، والمنهج الأحمد الارت ١/ ٤٥٧.

## 非 非 非

# \* اسمه وكنيته ولقبه ونسبه وأسرته:

اسمه: سليان بن عبد القوي بن عبد الكسريم بن سعيد، الطوفي، الصرصري، البغدادي، الحنبلي. هكذا تتفق على اسمه أغلب الكتب التي ترجمت له. وزاد ابن حجر في الدرر الكامنة له جدًّا ثالثًا بعد جده سعيد، فقال: ابن الصفي المعروف بابن أبي عباس. وفي نسخة من نسخ الدرر الخطية

المقالات والبحوث التي في مجلات فمنها: (العمل بالمصلحة، للدكتور عبد العزيز الربيعة. بحث في مائة صفحة منشور في مجلة كلية الشريعة بالرياض العدد العاشر)، (تفسير القرآن الحكيم، لحمد عبده. مقال في مجلة المنار، المجلد السابع)، (شخصية الطوفي، لتوفيق الفكيكي، مقال في مجلة رسالة الإسلام بمصر، العدد الثالث رمضان ١٣٦٩هـ)، (التراث والتجديد، لمحمد أحمد خلف الله، مقال في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨، يونيو ١٩٨١م) وغيرها.

مثبتة في الحاشية ما يشير إلى أن: (الصفي) لقب لجده سعيد وليس جدًّا ثالثًا. وجعل العليمي في الأنس الجليل والده (عبد الله).

## 张 张 张

كنيته: أشهر كنية له يتفق عليها الجميع هي: أبو الربيع. وربها كانت: (ابن أبي عباس) التي ذكرها ابن حجر كنية له وليس لجده. وقد ذكر صاحب جلاء العينين ص ٣٦ أنه يعرف بـ (ابن البوقي). وقد وهم الدكتور سالم القرني ص ٣٣ فنسب ذلك في الحاشية إلى ابن رجب في ذيل الطبقات، مع أن ابن رجب قد ذكر (ابن البوقي) في سياق حديثه عن أحد شيوخ الطوفي وليس عن الطوفي نفسه، حيث قال: "وقرأ الفقه بها أي بصرصر على الشيخ زين الدين على بن محمد الصرصري الحنبلي النحوي، ويعرف بابن البوقي وكان فاضلاً صالحًا». ف (ابن البوقي) إذن لقب للشيخ وليس للطوفي، ولعل صاحب جلاء العينين قد وهم في البوقي) إذن لقب للشيخ وليس للطوفي، ولعل صاحب جلاء العينين قد وهم في ذلك، لأنه قد انفرد بذكر (ابن البوقي) منسوبة صراحة للطوفي، ولم أرها عند غيره، وانفرد صاحب إيضاح المكنون ١/ ٤٤٣، وهدية العارفين ١/ ٢٠٠٠ غيره، وانفرد صاحب إيضاح المكنون الم ٤٤٣، وهدية العارفين الم ٢٠٠٠ بتكنيته بـ (ابن السوقي)، وهي غريبة ولعلها عوفة.

## 排 排 排

لقبه: أشهر ألقابه (نجم الدين)، بالإضافة إلى الألقاب المرتبطة بنسبته إلى المدن التي عاش فيها أو مَرّ بها مثل: الطوفي، والصرصري، والبغدادي، والقوصى، والقدسى، والمقدسى، والحنبلي (مذهبًا).

أما الطوفي: فهي نسبة إلى قريته الأولى التي ولد بها وهي (طُؤفَ) أو (طُؤف) وهي قرية من أعمال (صرصر). وصرصر: قريتان من سواد بغداد وهما: صرصر العليا، وصرصر السفلى. وبين السفلى وبغداد قرابة فرسخين، وهما على ضفة نهر عيسى، في طريق الحاج من بغداد، وكانت تسمى قديمًا: قصر الدير، أو صرصر الدير (۱). وإلى صرصر ينسب فيقال: الصرصري، وقد وردت (الطوفي)

<sup>(</sup>١) انظر: معجم البلدان ٣/ ٤٠١، ومراصد الاطلاع ٢/ ٨٣٨.

في الأنس الجليل، وكشف الظنون محرفة إلى: (الطوخي) بالخياء المعجمة.

وانفرد اليافعي في مرآة الجنان بتلقيبه بـ (النسفي). وهذه النسبة غريبة لأنها تعني نسبته إلى بلدة (نسف) من بلاد ما وراء النهر. ولم أجد في سيرته ما يدل على وروده على هذه البلدة، حيث إن رحلاته معروفة ومحددة كما سيأتي.

## ※ ※ ※

أسرته: لم تسعفنا المراجع بأي شيء عن أسرته، سوى إشارة صغيرة وردت عند الندهبي في ذيل تاريخ الإسلام، وابن حجر في الدرر الكامنة، وهي أن والده عاش بعده سنوات.

## ※ ※ ※

مولده: اختلف في سنة مولده على قولين مشهورين:

الأول: قول ابن رجب في الذيل أنه ولد سنة بضع وسبعين وستمائة. وتبعه في ذلك العليمي في الأنس الجليل، وابن العماد في الشذرات. وقد مال إلى هذا الرأي ورجحه من المحققين المحدثين: مصطفى زيد، وكمال محمد عيسى، وإبراهيم، وإبراهيم، وإبراهيم الإدكاوي، وعلي البواب، ومصطفى عليان. وقد رجحوا هذا الرأى بأدلة كثيرة.

الثاني: قول ابن حجر في الدرر الكامنة أنه ولد سنة ٢٥٧ه.. وقد مال إلى هذا الرأي ورجحه من المحققين المحدثين: حمزة الفعر، وسالم القرني، وعصام سيد أحمد عامرية، وقبلهم: عمر رضا كحالة، وخير الدين الزركلي. وقد رجحوا هذا الرأي بأدلة كثيرة، خصوصًا: حمزة الفعر، وسالم القرني.

وقد كدت أميل إلى الرأي الثاني وهو الوارد في نسخة الدرر الكامنة المطبوعة ، وهـ و عام (٢٥٧هـ) لـ ولا عثوري على دليلين قـ ويين عنـ د اثنين من معاصريـ ه يرجحان الرأي الأول وهو رأي ابن رجب.

أولهما: الـذهبي، حيث نص في كتابيه: ذيل العبر ص ٨٨، وذيل تاريخ الإسلام (ورقة ٤٠/أ) على أن الطوفي مات كهـلاً في بلد الخليل سنة ٢١٦هـ. والكهل عند أهل اللغة هـو مـن نـاهـز الأربعين، وقيل فـوق الثلاثين ودون الخمسين.

وثانيهما: عز الدين ابن جماعة: فقد نص في كتابه: التعليقة في أخبار الشعراء (ورقة ١٢٨/أ) على أن الطوفي مات في مدينة الخليل في شهر رجب سنة ٢١٧هـ عن نيفٍ وأربعين سنة.

والنيف عند أهل اللغة من الواحد إلى الثلاثة . ومعنى ذلك أن الطوفي ولد في سنة ٦٧٥هـ تقريبًا بحيث يصبح عمره إحدى وأربعين أو ثنتين وأربعين سنة تقريبًا ؛ لأن وفاته متفق عليها كما سيأتي وربما كان ما عند ابن حجر هو (٦٧٥هـ) فصحفت في النسخ أو الطباعة إلى (١٥٧هـ) بتحريك السبعة مكان الخمسة ، وحينئذ ينسجم الرأيان ويصبحان رأيًا واحدًا لا معارض له .

#### 非 非 非

# \* نشأته ورحلاته وشيوخه في كل مدينة يحل بها:

تجمع المصادر التي كتبت عنه على أنه ولد بقريته (طوفى) ونشأ بها نشأته الأولى وحفظ بها (مختصر الخرقي) في الفقه، و(اللمع) في النحو الابن جني. وكان يتردد على البلدة المجاورة (صرصر) ويقرأ على علمائها، ومن العلماء الذين قرأ عليهم بها:

ا \_ الشيخ زين الدين على بن محمد الصرصري الحنبلي النحوي، المعـــروف بـ (ابن البوقي). وكان فاضلاً صالحًا، وقد درس عليه الفقه. ذكره ابن رجب في الذيل، وابن حجر في الدرر، وابن مفلح في المقصد، وابن العهاد في الشذرات. ولا أعرف عنه أكثر من هذا.

\* ثم رحل الطوفي إلى بغداد حاضرة العلم فدخلها سنة ١٩٦ه م، وقرأ بها على مجموعة من الشيوخ ومنهم:

٢ ـ تقي الدين الزَّريراني: (٦٦٨ ـ ٧٧٩هـ) نسبة إلى (زريران) قرية قرب بغداد، وأغلب المراجع تثبته هكذا (الزريراتي) بالتاء تصحيفًا. وهو: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي بكر الزريراني البغدادي الحنبلي، فقيه العراق، والمرجع في فقه المذاهب بها فيها مذهب الشيعة الرافضة، ولي القضاء، ودرّس بالبشيرية والمستنصرية من مدارس بغداد. لازمه الطوفي ببغداد وأخذ عنه الفقه، وحفظ (المحرر) وبحثه عليه. ذكره ابن رجب وابن حجر وابن مفلح وابن العهاد، والذين ترجموا للطوفي من المحدثين. (له ترجمة في الدرر الكامنة وابن العهاد، وشذرات الذهب ٢/ ٨٩) وغيرهما.

٣- أبو عبد الله محمد بن الحسين الموصلي: (... - ٧٣٥هـ) النحوي، إمام في القراءات والنحو والعروض، قرأ عليه الطوفي العربية والتصريف. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر وابن مفلح وابن العهاد، والذين ترجموا له من المعاصرين. (له ترجمة موجزة في بغية الوعاة ١/ ٩٥).

٤ ـ النصر الفاروقي، أو الفاروثي: (... ـ ٢٠٧هـ) نصير الدين أبو بكر عبد الله بن عمر بن أبي الرضى الفارسي، الفاروثي: نسبة إلى قرية (فاروث) من أعال شيراز، كما ذكر ابن العاد في الشذرات ٢/١٣. من كبار الشافعية في بغداد. قرأ عليه الطوفي الأصول. ذكره ابن رجب وابن مفلح وابن العاد، وغيرهم، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في الدرر الكامنة ٢/ ٣٨٦، وشذرات الذهب ٢/ ١٣٠) وغيرهما.

٥ - الرشيد بن أبي القاسم: (٦٢٣ - ٧٠٧ه -) رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي الحنبلي، مسند العراق، ومن أفاضل البغداديين وأعيانهم. سمع منه الطوفي الحديث. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد الأرشد ٢/ ٤٢٤ وحاشيته، وشذرات الذهب ٦/ ١٥) وغيرهما.

7 - إسماعيل بن الطبال: (٦٢١ - ٧٠٨ هـ): عماد الدين أبو الفضل، إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل بن حمزة المبارك الأزجي الحنبلي، شيخ الحديث بالمدرسة المستنصرية. أخذ عنه الطوفي الحديث. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر وابن مفلح وابن العماد، وغيرهم، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد الأرشد ١/ ٢٥٦) وغيرهما.

٧-المفيد الحراني: (... - • • ٧هـ) مفيد الدين أبو محمد عبد الرحمن بن سليهان بن عبد العزيز الحربي، الضرير، معيد الحنابلة بالمستنصرية. أخذ عنه الطوفي الحديث، ذكره ابن رجب، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد ٢/ ٨٩ وحاشيته، والشذرات ٥/ ٤٥٧) وغيرهما.

٨ - أبو بكر القلانسي: (٦٤٠ - ٢٠٥ه -) جمال الدين أحمد بن علي بن عبداد عبدالله بن أبي البدر القلانسي الباجسري البغدادي الحنبلي، محدث بغداد ومفيدها. أخذ الطوفي عنه الحديث، وأجازه، وروى عنه حديثًا في الصعقة الغضبية (ص ٢٣٨). ذكره ابن رجب وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد ١/٥٥ وحاشيته، والشذرات ٦/١٠) وغيرهما.

٩ أبو نصر بن عكبر: (٠٤٠ ـ ٧٣٥هـ) نصير الدين أحمد بن عبد السلام ابن تميم بن أبي نصر بن عبد الباقي بن عكبر العمري البغدادي الحنبلي، أخذ عنه الطوفي الحديث وأجازه وروى عنه الحديث المشار إليه في الترجمة السابقة في الصعقة الغضبية (ص ٢٣٨). ولم أجد أي إشارة لتتلمذه عليه عند أحد ممن ترجموا له. (ترجم له ابن حجر في الدرر ١/ ١٨٢، وابن العاد في الشذرات ٢/٩٠١).

• ١ - ابن عصمة أو عصية أو عصبة: (... - • ٧٢ه - تقريبًا) جمال الدين أحمد بن حامد البغدادي الحنبلي القاضي، المعروف بـ (ابن عصمة، أو عصية أو عصبة). قال عنه الطوفي: «حضرت درسه وكان بارعًا في التفسير والفقه والفرائض، وكان في معرفة القضاء والأحكام أوحد عصره» ولي القضاء بالجانب

الشرقي ببغداد، ودرس بمدرسة الحنابلة ثم عزل عنها ونالته محنة، ثم أعيد للتدريس. لم يذكره أحد من المتقدمين ضمن شيوخ الطوفي عند ترجمتهم للطوفي. وإنها ذكروا ما قاله الطوفي فيه عندما ترجموا له هو.

أما المعاصرون فقد ذكره منهم: إبراهيم آل إبراهيم، وعصام عامرية. (ترجم له ابن رجب في الذيل ٢/ ٣٧٣، وابن مفلح في المقصد ١/ ١٤٦، وابن العماد / ٥٣/).

11 ــيوسف بن عبد المحمود بن البتي : (... ــ ٢٧٨هـ) جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام بن البتي البغدادي الحنبلي، الفقيه النحوي، قال فيه الطوفي: «استفدت منه كثيرًا، وكان نحوي العراق ومقرئه، عالمًا بالقرآن والعربية والأدب، وله حظ في الفقه والأصول والفرائض والمنطق». نالته في آخر عمره محنة بسبب موافقته لشيخ الإسلام ابن تيمية في بعض المسائل. كان معيدًا في المدرسة المستنصرية ببغداد. لم يذكره أحد من المتقدمين ضمن شيوخ الطوفي عند ترجمتهم للطوفي، لكنهم نقلوا كلام الطوفي عنه عند ترجمتهم للهووي من المعاصرين: إبراهيم آل إبراهيم، وعصام عامرية. (ترجمته في الذيل ٢/ ٣٧٩، والمقصد ٣/ ١٤٠، ١٤٢) وغرها.

11 \_ مسعود بن تركي القرامي: ذكره الطوفي في كتابه (الإكسير ٨٩) بقوله: «قال لي شيخنا: مسعود بن تركي القرامي: أكثر الأسماء حروفًا (فوعيلانة) وهي ثمانية أحرف بزيادتها. وحكاه عن شيخه ابن فزان النحوي». ولم يذكر أحد من المتقدمين أو المعاصرين هذا الشيخ ضمن شيوخ الطوفي ما عدا الدكتور مصطفى عليان في مقدمة تحقيقه لموائد الحيس، ولم أعثر على مزيد من

المعلومات عن هذا الشيخ. والذي يظهر لي أن الطوفي قد درس عليه العربية في بغداد؛ لأنه ذكره في (الإكسير) وهو من كتبه المتقدمة. هذا ما لديّ من معلومات عن شيوخه في بغداد.

#### \* \* \*

### \* أما محطته التالية بعد بغداد فهي: (دمشق):

وقد دخلها سنة ٤٠٧هـ كما قال ابن رجب ومن جاء بعده، وقد اشتهرت دمشق في تلك الحقبة بعلماء كبار، وبمدارس مشهورة، وقد التقى الطوفي علماءها وتتلمذ على عدد منهم، لكنه لم يطب له المقام بها، بدليل أنه غادرها في العام التالي، كما هجا أهلها ببعض شعره، وهجاؤه لهم ورحيله بعد عام دليل على عدم ارتياحه في دمشق، وربها كان قد وقع له في دمشق مشكلة لم يكتب عنها أحد من مؤرخيه. وقد أورد شعره في هجاء دمشق ابن جماعة في لتعليقة وابن حجر في الدرر وعبد الله التركي وسالم القرني، ومصطفى عليان وغيرهم. وقد اكتفوا بإيراد أربعة أبيات منها ما عدا ابن جماعة فقد أورد منها أحد عشر بيتًا كتبها من لسان الطوفي نفسه، وقال في آخرها: وفيها طول. مما يدل على أنها أطول من ذلك وقد وردت مصحفة ومختلة الوزن في أغلب المراجع فأصلحها الدكتوران التركي وعليان عندما أورداها.

# ومن العلماء الذين تتلمذ عليهم الطوفي في دمشق:

17 \_ شيخ الإسلام ابن تيمية: (٦٦١ \_ ٧٢٨ هـ) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، ناصر السنة وقامع البدعة، وإمام عصره بلا منازع في مختلف علوم الشريعة والفرق والمذاهب، والمجاهد بالقلم واللسان والسيف والسنان، تعرض لمحن كثيرة، وسجن أكثر من مرة، ولكنه ظل طودًا شامحًا إلى أن مات في السجن، مؤلفاته

فاقت الوصف في الكم والكيف. لقيه الطوفي بدمشق وأخذ عنه، ذكر ذلك ابن رجب، وابن العماد، والألوسي في جلاء العينين ص ٣٦ وغيرهم والذين ترجموا للطوفي من المعاصرين، وقد كان الطوفي معجبًا بابن تيمية موقرًا له معتدًّا ومعتزًّا بـالأخذ عنـه، وقد ذكـر ذلك في كثير من كتبه، ومن ذلك قـوله في شرح مختصر الروضة ١٨/١ (تحقيق د. التركي): «وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هـذه، وهي سنة ثهان وسبعهائة للهجرة المحمدية صلوات الله على منشئها، في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا ؟ واستفتى فيها شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية بالقاهرة أيده الله تعالى . فأجاب فيها بها ملخصه أنهم مكلفون بها بالجملة . . . » . وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه ٣/ ٢١٤ : «وقد صنف شيخنا تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية حرسه الله تعالى(١) كتابًا بناه على بطلان نكاح المحلل، وأدرج فيه جميع قواعد الحيل وبيّن بطلانها بأدلته على وجه لا مزيد عليه». وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه ٣/ ٦٢٨: «وفي عصرنا من هذا القبيل شيخنا الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى، فإنه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الأصحاب من المذهب، بل يعمل ويفتي بها قام عليه الدليل عنده، فتكون هذه فائدة خاصة بمذهب أحمد . . . » . وقال في كتابه: عَلَم الجذل في عِلْم الجدل ص ٢٢٢ (تحقيق فولفهارت) - في قضية خلافية بين السنة والشيعة ، مؤيدًا فيها مذهب أهل السنة ـ «وقد صحح الحديث بذلك أبو جعفر الطحاوي، والقاضي عياض، فيما حكاه شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية في قاعدة الخوارق». وإنظر: رسالة عصام عامرية ص ٦٢. وقد نقل ابن

<sup>(</sup>١) في نسخة شرح مختصر الروضة (تحقيق د. التركي): عبارة (رحمه الله تعالى). وقد صححتها إلى (حرسه الله تعالى) نقالاً من نسخة من الكتاب نفسه بتحقيق د. آل إسراهيم ١/ ٤٥ وهي أولى وأظهر؛ لإن الطوفي مات قبل ابن تيمية.

حجر عند ترجمته لابن تيمية في الدرر الكامنة ١/١٦٣، كلامًا للطوفي في شيخه ابن تيمية وهو قوله: «قال الطوفي: سمعته يقول: من سألني مستفيدًا حققت له، ومن سألني متعنتاً نقضته فلا يلبث أن ينقطع فأكفى مؤته». ونقل الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في مقدمته لفتاوى ابن تيمية (١/ج) كلامًا للطوفي في شيخه ابن تيمية وهو قوله: «كأن العلوم بين عينيه يأخذ ما يشاء ويذر ما يشاء، وعُرضتْ عليه أبيات فثنى رجليه وأجاب عنها بهائة وتسعة أبيات، ويجيب في القعدة الواحدة بعدة كراريس». وهذا النص يوجد بصورة قريبة من هذا في الدرر الكامنة ١/١٦٦، لكني لم أتأكد من نسبة ابن حجر إياه للطوفي. كما يوجد هو والذي قبله عند سالم القرني.

هذا ما يخص تتلمذ الطوفي على ابن تيمية وإعجابه به، ومن الغريب أن العلماء يذكرون أن ابن تيمية قد تتلمذ على الطوفي ودرس عليه العربية، قال ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٨٨) «وقرأ \_ أي ابن تيمية \_ في العربية أيامًا على سليمان ابن عبد القوي». وعلى هذا فإن كل واحد منهما تلميذ وشيخ للآخر. (ولابن تيمية ترجمة، بل تراجم في عدة كتب. وانظر: المقصد الأرشد ١ / ١٣٢ وحاشيته).

18 ـ القاضي تقي الدين سليان بن حمزة: (٦٢٨ ـ ٧١٥ هـ): أبو الفضل سليان بن حمزة بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، مسئد الشام. أخذ الطوفي عنه الحديث. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر وابن العاد وغيرهم، ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في المقصد ١/ ٤١٢ وحاشيته، والشذرات ٦/ ٣٥). وغيرهما.

10 \_ الحافظ المزّي: (٢٥٤ \_ ٢٤٤هـ): أبو الحجاج جمال الدين يوسف ابن عبد الرحمن بن يوسف المزّي الشافعي. منسوب إلى (المزّة) بلدة قرب دمشق، وفيها نشأته، وهو محدّث الديار الشامية في عصره، وصاحب كتاب (تهذيب الكمال). أخذ عنه الطوفي الحديث بدمشق وقد ذكره ونقل عنه في كتابه: الإكسير ص ١٧٤. ذكر تتلمذه عليه ابن رجب وابن العماد وغيرهما،

ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في الدرر الكامنة ٥/ ٢٣٣، وشذرات الذهب ٦/ ١٣٦) وغيرهما.

17 - الحافظ البرزالي: (770 - 779): علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي الدمشقي الشافعي، محدث الشام ومؤرخها، أخذ عنه الطوفي في دمشق، وقد ترجم البرزالي للطوفي في كتابه (المقتفى/ ورقة لاحمام / ٢٤٧) فقال: «وفي شهر رجب من سنة ٢١٧ه ـ توفي الشيخ الإمام العالم الفاضل نجم الدين سليان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي البغدادي الحنبلي ببلد الخليل عليه السلام، وكان قدم علينا دمشق من العراق، ثم توجه إلى الحجاز وحج وجاور، وكان رجلاً فاضلاً، واتهم في القاهرة وأقام بها مدة، ثم توجه إلى الحجاز وحج وجاور، وكان رجلاً فاضلاً، واتهم في القاهرة بالرفض وعزره القاضي شمس الدين بن الحارثي، وأشهره، وبلغني أنه تاب قبل وفاته من ذلك ومن هجو الناس». هذا ما قاله البرزالي عن تلميذه الطوفي. وقد ذكر تتلمذ الطوفي عليه ابن العاد. ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في: الدرر الكامنة ٣/ ٢٢١، والشذرات ومترجموه

١٧ \_ مجد الدين الحراني: (٦٤٥ \_ ٧٢٩ هـ): أبو الفداء إسهاعيل بن محمد ابن إسهاعيل بن الفراء الحراني الدمشقي الحنبلي، شيخ المذهب في زمنه. حكى ابن العهاد ٢/ ٨٩ عن الطوفي أنه قال عن شيخه: «كان من أصلح خلق الله وأدينهم، كأن على رأسه الطير، وكان عالماً بالفقه والحديث وأصول الفقه والفرائض والجبر والمقابلة». ذكره ابن رجب، ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في: المقصد ١/ ٢٧٢ وحاشيته. والشذرات ٢/ ٨٩) وغيرهما.

1 - ابن أبي الفتح البعلي: (٦٤٥ - ٧٠٩ هـ): أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي المحدث النحوي. قرأ عليه الطوفي في دمشق بعض ألفية ابن مالك. ذكر ذلك ابن رجب وابن مفلح في المقصد. ومترجموه من المعاصرين. (له ترجة في: المقصد ٢/ ٤٨٥ وحاشيته، والشذرات ٢/ ٢٠) وغيرهما.

19 \_ عيسى المُطَعِّم: (٢٦٦ \_ ٧١٩هـ): شرف الدين عيسسى بن عيسد الرحمن بن معالي بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي، المطعِّم في الأشجار ثم السمسار في العقار، وقد سار إلى بغداد وطعَّم بستان المعتصم، وهو من كبار المحدثين، وكان أميًّا عاميًّا بعيد الفهم على جودة فيه، وصبر على الطلبة وأقعد آخر عمره. (ذكر ذلك ابن حجر في الدرر ٣/ ٢٨٢، وابن العاد ور ٢/ ٢٥). ولم أجد أحدًا أشار إلى تتلمذ الطوفي عليه من القدماء والمعاصرين إلا الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام (ورقة ٤٠)، فقد قال في ترجمته للطوفي: «وسمع بدمشق على عيسى المطعّم».

هذا ما توصلت إليه عن شيوخه بدمشق، مع أن إقامته فيها لم تزد على عام.

非 非 米

## \* أما محطته التالية بعد دمشق فهي (القاهرة):

وقد دخلهافي سنة ٧٠٥ هـ كها قال ابن رجب ومن جاء بعده، وقد علت منزلته في القاهرة لدى الحنابلة وتقدم عند قاضيهم سعد الدين الحارثي، وولاه الإعادة في مدرستيهم المنصورية والناصرية. يقول الكهال جعفر الأدفوي (١): «كان قاضي القضاة ـ الحارثي ـ يكرمه ويبجله، فرتبه في مواضع في دروس الحنابلة وأحسن إليه، ثم أوقع بينها، وكلمه في الدرس كلامًا لا يناسب الأدب، فقام عليه شمس الدين ـ ابن الحارثي ـ وفوض أمره إلى بدر الدين بن الحبال ـ أحد النواب ـ فأشهدوا عليه بالرفض فضرب، وتوجه من القاهرة إلى قوص وأقام بها سنين، وفي أول قدومه نزل عند بعض النصارى وصنف تصنيفًا تصنيفًا أنكرت عليه فيه ألفاظًا فغيرها، ولم نر منه بعد ذلك ولا سمعنا شيئًا يشين».

<sup>(</sup>١) انظر: أعيان العصر للصفدي (ورقة ٣/ ١١) والدرر الكامنة ٢/ ٢٥٢، والمصلحة لمصطفى زيد

فهذه القصة وغيرها من القصص الماثلة التي تتحدث عن منزلته العالية في القاهرة أول أمره لدى قاضي الحنابلة، ثم ما طرأ عليها من سوء واتهام بالرفض تشكل مفترق طرق في حياة الطوفي، وتوحي ببدء مرحلة جديدة في حياته تسرب له من خلالها نقد لاذع واتهامات سيئة بالرفض وسب الصحابة وغير ذلك من الأمور التي سيأتي إن شاء الله تفصيلها ومناقشتها . ويظهر من خلالها أن الطوفي قبل وصوله القاهرة، بل قبل هذه الحادثة وما شابهها كان حسن السمعة عطر السيرة عند كل من كتب عنه أو رآه في صرصر وبغداد ودمشق . وقد تعرض في القاهرة للضرب والتعزير والسجن، كما حصل لشيخه ابن تيمية في التاريخ نفسه وفي المدينة نفسها .

وقد كانت فترة إقامته في القاهرة وهي قرابة ست أو سبع سنوات، حيث قد دخلها في سنة ٥٠٧ه.، وغادرها في أواخر سنة ١٧١ه. أو أوائل سنة ٧١٧ه. لأنه ثبت أنه ألف بعض مؤلفاته كما سيأتي في سجن رحبة باب العيد في القاهرة في شهر رجب من سنة ١١٧ه.، وقد توفي شيخه الحارثي الذي سجنه في ١١٢/١١/ه. (كما ذكر ابن حجر في الدرر ٥/١١٦ ـ ١١٧) فلعله خرج من السجن بعد وفاة شيخه مباشرة ثم غادر القاهرة إلى دمياط ثم قوص كما سيأتي. أقول: لقد كانت فترة إقامته تلك في القاهرة فترة خصبة، ألف فيها عددًا من مؤلفاته، ودرّس في مدارسها. وتتلمذ فيها على مجموعة من الشيوخ، ومنهم:

٢٠ ـ سعد الدين الحارثي: (٢٥٢ ـ ٧١١هـ): القاضي الحافظ مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش الحارثي ـ نسبة إلى قرية الحارثية قرب بغداد ثم المصري، أبو محمد وأبو عبد الرحمن، كان سنيًّا أثريًّا متمسكًا بالحديث.

دُرّس بالمنصورية والصالحية وجامع الحاكم، وولي القضاء في يـوم الثلاثاء ٣/٣/ ٩٠٧هـ من قبل المظفر بيبرس، ورأس الحنابلة. وقد تتلمذ عليه الطوفي في القاهرة. وأكرمه وقرّبه حتى حدث بينها ما حدث مما سبقت الإشارة إليه قبل قليل، وسيأتي مفصلاً بحول الله في الحديث في عقيدة الطوفي. وقد ذكر تتلمذه عليه ابن رجب وابن مفلح وابن العاد، ومترجموه من المعاصرين. (وللحارثي ترجمة في: الذيل ٢/ ٣٦٢، والدرر ٥/ ١١٦، والشذرات ٢/ ٢٨ وغيرها).

11\_الحافظ الدمياطي: (٦١٣\_١١/١٥ / ١٨هـ): شرف الدين أبو عمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين بن الخضر الدمياطي المصري الشافعي. المعروف بابن الجامد، كان جميل الصورة حسن الهيئة ويضرب به المثل في ذلك. سمع منه الطوفي بالقاهرة أول وصوله؛ لأن وفاته في آخر العام الذي وصل فيه الطوفي. وقد ذكر تتلمذه عليه ابن رجب وابن العماد وغيرهما، ومترجوه من المعاصرين. (وللدمياطي ترجمة في: الدرر الكامنة وغيرهما، والشذرات ٢/١١ وغيرها).

٢٢ - أبو حيان النحوي: (٢٥٤ - ٧٤٥ -): أثير الدين محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي المصري الشافعي، شيخ النحاة والمفسرين في زمانه، وصاحب المؤلفات المشهورة: مثل تفسيره البحر المحيط، وارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، وهما في النحو. قرأ عليه الطوفي في القاهرة مختصره لكتاب سيبويه. ذكر ذلك ابن رجب وابن مفلح وابن العماد وغيرهم، ومترجموه من المعاصرين. قال ابن حجر في الدرر ٥/ ٧٧ في ترجمة أبي حيان نقلاً عن الكمال جعفر: «وامتدحه الأعيان منهم ابن عبد

الظاهر وشافع والصدر بن الوكيل والشرف بن الوحيد والنجم الطوفي . . .» ويؤكد مدح الطوفي لشيخه أبي حيان ما ذكره ابن جماعة في التعليقة (١٢٨/ أ) عندما أنشده الطوفي قصيدته في ذم الشام، حيث قال: «وكان إنشاده هذه القصيدة بحضرة شيخنا أثير الدين أبي حيان بعد أن أنشده قصيدة من نظمه في مدحه» . (ولأبي حيان ترجمة في : الدرر ٥/ ٧٠ والشذرات ٢/ ١٤٥) وغيرهما .

٢٣ \_ شهاب الدين السراج: (٦٢٧ \_ ٢٧هـ): أحمد بن خليل البزاعي التاجر السراج، سمع منه: النجم الطوفي الحنبلي، والسراج عبد اللطيف بن الكويك، والسديد محمد بن فضل الله بن كاتب المرج وغيرهم. (هـذا ما ذكره ابن حجر في الدرر ١٣٩١ عنه). ولست على يقين من أن الطوفي قد لقيه في القاهرة، فربها كان في القاهرة، وربها كان في قوص، وربها في غيرهما. وابن كاتب المرج المذكور من تـ لاميذ الطوفي في قوص - كها سيأتي. ولم يـذكر أحد من المترجمين المشهورين للطوفي هذا الشيخ ضمن شيوخه إلا الدكتور سالم القرني.

هذا ما توصلت إليه من معلومات عن شيوخ الطوفي خلال إقامته في القاهرة، ولا شك أنهم أكثر من ذلك بكثير، ولكن محنة الطوفي في القاهرة، سحبت منه كثيرًا من الأضواء وطمست جوانب كثيرة من حياته في القاهرة، بدليل أننا لم نعثر له على تلاميذ يذكرون، مع أنه دَرّسَ في مدرستي القاهرة المنصورية والناصرية، لكن سمعته ساءت بسبب تلك المحنة فانصرف الناس عنه، ولم يهتم المؤرخون بتدوين تفاصيل سيرته.

#### 张 张 张

\* وبعد خروج الطوفي من السجن غادر القاهرة منفيًا - كما يقول ابن رجب - إلى الشام فلم يمكنه الدخول إليها ؛ لأنه كان قد هجا أهلها وسبهم، فخشي منهم فسار إلى (دمياط) فأقام بها مدة ثم توجه إلى الصعيد. فبلغ (قوص) من صعيد مصر فأقام بها مدة. وكانت هذه المدة فترة خصبة في حياة الطوفي من

حيث القراءة والتأليف، وهي ليست بالقصيرة إذ إنها تبدأ من نهاية عام ١١٧هـ أو أوائل عام ٧١٧هـ وتنتهى بآخر عام ٧١٤هـ الذي خرج فيه من قـوص قاصدًا الحج إلى بيت الله الحرام كما ذكر ابن رجب وغيره - كما سيأتي - وهي فترة طويلة للتأليف بالنسبة للطوفي الذي ثبت عنه أنه لم يستغرق في تأليف أغلب كتبه أكثر من شهر في الكتاب الواحد، بل كان يؤلف الكتاب في أسبوع أو أقل. ونقل الصفدي وابن حجر عن الكمال جعفر النص الذي أوردته قبل قليل، وفي آخره يقول ابن حجر: «وقرأت بخط الكمال جعفر: . . . ثم قدم قوص \_ يعنى الطوفي \_ فصنّف تصنيفًا أنكرت عليه فيه ألفاظًا فغيّرها، ثم لم نر منه بعد ولا سمعنا عنه شيئًا يشين، ولم يزل ملازمًا للاشتغال وقراءة الحديث والمطالعة والتصنيف وحضور الدروس معنا إلى حين سفره للحجاز، وكان كثير المطالعة، أظنه طالع أكثر كتب الخزائن بقوص، وكانت قوته في الحفظ أكثر من الفهم». ثم نقل شيئًا من شعره. وورد عند ابن رجب وابن حجر قلولها: «ويقال: إن بقوص خزانة كتب من تصانيفه». ولأنى ما زلت بصدد الحديث عن شيوخ الطوفي خصوصًا في قوص التي أقام بها مدة مشتغلاً بالعلم، ولا شك في أنه قد درس على بعض علمائها، فقد استوقفني في كلام الكمال جعفر السابق عبارتان أتوقع من خلالها أنه من شيوخ الطوفي، وهما قوله: «فصنف تصنيفًا أنكرت عليه فيه ألفاظًا فغيرها». وقوله: «... وحضور الدروس معنا». فقول الكمال في العبارة الأولى: إنه أنكر على الطوفي ألفاظًا في مصنفه، ثم استجابة الطوفي له بتغييرها، كل ذلك يدل على منزلته في نفس الطوفي وأنه في منزلة شيوخه. وقوله في العبارة الثانية: وحضور الدروس معنا يحتمل أن يكون المدرس والشيخ في هذه الدروس هو الكمال نفسه، وكأنه يريد: وحضور دروسنا. ويحتمل أنهما زميلان في حلقة واحدة لدى شيخ لا نعرف اسمه. ومن خلال ما استنتجته من هاتين العبارتين أقول إن من شيوخه في قوص:

٢٤ - الكمال جعفر: (٦٨٥ - ٧٤٨ هـ): وهو: كمال الدين أبو الفضل جعفر بن تغلب بن جعفر الأُدفُوي الشافعي. منسوب إلى (أُدفُو) من قرى الصعيد وبها مولده، وتعلم في قوص والقاهرة. وهو مؤرخ أديب له علم بالفقه والفرائض. له عدة مؤلفات من أشهرها: الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد (مطبوع). (له ترجمة في الدرر الكامنة ٢/ ٧٢، والشذرات ٦/ ١٥٣، والأعلام ٢/ ١١٦).

هذا ما عندي حول إقامة الطوفي في قوص وشيوخه بها. وقد عثرت على اسمين لتلميذين من تلاميذه في قوص، سأتحدث عنها بعد قليل تحت عنوان (تلاميذه).

#### 张 张 张

\* وقد غادر الطوفي (قوص) بعد قرابة ثلاث سنوات من وصوله إليها، وكانت سنوات حافلة بالجد في طلب العلم والتأليف حتى قيل: إن له في قوص خزانة كتب من تصانيفه. وقد خرج منها كما سبق وكما يقول ابس رجب وغيره في أواخر عام ١٤ هم متوجهًا إلى (مكة المكرمة) للحج. وليس هناك معلومات دقيقة ومفصلة عن رحلة الحج هذه، ولا عن حياة الطوفي في بلاد الحرمين، وكل ما يوجد مجرد نتف يسيرة نقلها ابن رجب وغيره، يقول ابن رجب نقلاً عن تاج الدين بن مكتوم في كلام طويل عن الطوفي: «... ثم حج في أواخر سنة أربع عشرة، وجاور سنة خمس عشرة ثم حج، ثم نزل إلى الشام في أواخر سنة أربع عشرة، وجاور سنة خمس عشرة ثم حج، ثم نزل إلى الشام المنافر وسبعائة».

ومعنى ذلك أن الطوفي وصل مكة في أواخر سنة ٧١٤هـ أي في أشهر الحج

من تلك السنة وحج في سنته تلك، وبقي مجاورًا في الحرم إلى أن أدركه الحج في عامه التالي ١٥ ٧هـ فحج، وغادر أرض الحرمين إلى فلسطين. وليس لدينا تأكيد عن مجاورة الطوفي في الحرم، هل كانت كلها في الحرم المكي أو في المسجد النبوي، أو موزعة بينهها؟ إلا أن ابن رجب نص في الذيل وحكى عنه ذلك ابن حجر في الدرر على أن الطوفي: «أقام بالمدينة المنورة مدة يصحب شيخ الرافضة السكاكيني المعتزلي، ويجتمعان على ضلالتها، وقد هتكه الله وعجل الانتقام منه بالديار المصرية». ثم قال ابن رجب ونقله عنه ابن حجر ...: «وذكر بعض شيوخنا عمن حدثه أنه كان يظهر التوبة ويتبرأ من الرفض وهو مجبوس، وهذا من نفاقه، فإنه لما جاور في آخر عمره بالمدينة صحب السكاكيني شيخ الرافضة ونظم ما يتضمن السب لأبي بكر، ذكر ذلك عنه شيوخنا المطري حافظ المدينة ومؤرخها، وكان صحب الطوفي بالمدينة . . .».

وفي هذا دليل على أنه زار المدينة النبوية وأقام بها مدة، ولست هنا بصدد مناقشة ما ذكره ابن رجب حول تهمة الرفض وصحبة السكاكيني، لأن ذلك سيأتي له حديث خاص ولكني ذكرت هذا النص لأضيف من خلاله شيخًا جديدًا يضم إلى شيوخ الطوفي وهو:

۲۵ - السكاكيني: (٦٣٥ - ٢٧١ه -): محمد بن أبي بكر بن أبي القاسم الهمذاني ثم الدمشقي، المعروف بالسكاكيني؛ لأنه احترف في صغره صناعة السكاكين عند شيخ رافضي فأفسد عقيدته - كها يقول ابن حجر (في الدرر ٤/ ٣٠) - وقد طلب الحديث وتلا بالسبع، وروى عنه كبار الأثمة كالذهبي والبرزالي وغيرهم، ويقول فيه الذهبي في (ذيل العبر ١١٧): «ومات شيخ الشيعة بدمشق وفاضلهم محمد السكاكيني في صفر عن ست وثهانين سنة،

وكان لا يغلو ولا يسب معينًا ولديه فضائل . . . » .

وقال فيه ابن حجر: «.. ولـه نظم وفضائل، ورد على العفيف التلمساني في الاتحاد، وأمَّ بقرية جسرين مدة، وأقام بالمدينة النبوية عند أميرها منصور بن جماز مدة طويلة، ولم يحفظ له سب في الصحابة، بل له نظم في فضائلهم، إلا أنه كان يناظر على القدر وينكر الجبر، وعنده تعبّد وسعة علم، قال ابن تيمية: هو ممن يتسنن به الشيعي ويتشيع به السني. وقال الذهبي: كان حلو المجالسة ذكيًّا عالمًا فيه اعتزال، وينطوي على دين وإسلام وتعبد، سمعنا منه وكان صحيقًا لأبي، وكان ينكر الجبر ويناظر على القدر، ويقال إنه رجع في آخر عمره ونسخ صحيح البخاري». انتهى النقل من ابن حجر. وقد ختم ابن حجر حديثه عن السكاكيني بالإشارة إلى كتاب وجد بعد موت السكاكيني بمدة فيه زندقة وطعن في الإسلام، خطه يشبه خط السكاكيني، وإن كان يحمل اسمًا غير اسم السكاكيني، إلا أن هناك من يتهم السكاكيني به بسبب الشبه في غير اسم السكاكيني، إلا أن هناك من يتهم السكاكيني به بسبب الشبه في وثناء ابن حجر عليه يقوي الشك في نسبة هذا الكتاب إليه.

وبانتهاء الحديث عن السكاكيني ينتهي ما لدي من حديث حول شيوخ الطوفي. وقد بلغ مجموعهم خمسة وعشرين شيخًا، ولا شك في أنهم أكثر من ذلك بكثير. ولم يذكر أحد ممن كتبوا عن الطوفي من المتقدمين والمعاصرين له أكثر من تسعة عشر شيخًا، وقد استفدت مما عندهم جميعًا، وزدت عليه ما ظهرلي.

\* \* \*

\* وبعد أن حج الطوفي الحجة الثانية في سنة ١٥ ٧ه.، غادر الأراضي

المقدسة الحجازية إلى الأراضي المقدسة الشامية أرض بيت المقدس، واستقر به المقام في (فلسطين) متنقلاً بين (بيت المقدس) و(الخليل) وأظنه وصلها في مطلع عام ٢١٦هه؛ لأنه إذا غادر مكة بعد الحج مباشرة أي بعد منتصف شهر ذي الحجة فلا يمكنه أن يصل إلى بيت المقدس في فلسطين إلا في شهر محرم أو بعده من عام ٢١٦هه، وقد أجمع الثقات والحفاظ من مؤرخيه: كالبرزالي والذهبي وابن جماعة وابن رجب وابن حجر والعليمي وابن العماد على أنه توفي في شهر رجب من عام (٧١٦هه) في مدينة الخليل، أي أنه لم يكمل العام في فلسطين.

ولم يحفظ لنا التاريخ شيئًا عن إقامته في بيت المقدس والخليل، لا شيوخًا ولا تلاميذ، سوى أنه ألف في بيت المقدس آخر كتبه ـ والله أعلم ـ وهـ و كتاب: (الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية)، حيث نُحتِم بقوله: «قال المصنف: وكان الابتداء فيه يوم السبت ثالث عشر ربيع الأول، والفراغ منه يوم الخميس الشالث والعشرين من ربيع الآخر، كلاهما في سنة ست عشرة وسبعائة ببيت المقدس». ومعنى ذلك أنه ألفه في قرابة أربعين يومًا فقط، وهو كتاب كبير يقع في (٢١٨ ورقة)، وهـ ذا مـا يؤكـد مـا سبق أن أشرت إليه من مقـدرة الطـوفي في (٢١٨ ورقة)، وهـذا مـا يؤكـد مـا سبق أن أشرت إليه من مقـدرة الطـوفي منها بكثير. وقـد حقق هذا الكتاب الأستـاذ كهال محمد عيسى، ونال بـه درجة الماجستير من كلية دار العلوم في القاهرة عـام (١٣٩٤ هــ ١٩٧٤م). وله عدة نسخ مخطـوطة في أمـاكن مختلفة، وقـد اطلعت على الرسـالـة في مكتبة الكليـة المنافدت منها.

ويبدو أن الطوفي انتقل بعد ذلك من بيت المقدس إلى الخليل، حيث إن الثابت أن وفاته كانت في بلد الخليل في شهر رجب من العام نفسه ٧١٦هـ، كما نص على ذلك الحفاظ والمؤرخون الذين ذكرتهم قبل قليل.

ويبدو لي \_ أيضًا \_ أن الطوفي قد ألّف خلال هذه الفترة في بيت المقدس أو الخليل كتابه (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس) الذي حققه وطبعه الدكتور مصطفى عليان في عام (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)؛ لأن الطوفي قد قال في مقدمته: «أما بعد: فهذا إملاء في الأدب سميته: موائد الحيس في فوائد امرئ القيس . . . وأما اختياري تسمية الكتاب بهذا الاسم فلأني كنت مرة في سفر ومعنا قوم حجاج، وقد تزودوا بزاد الحج، ومن جملته حَيْسٌ \_ وهو أخلاط من خبز وسمن وتمر أو حلوى \_ فرمى إليَّ بعضهم قطعة فأكلتها، فلم أجدني أكلت أطيب منها، فلذلك سميت هذا الكتاب بذلك، وأيضًا تحصيلاً للتناسب في فاصلتى الاسم».

فالذي يبدو أن الكتاب ألّف بعد رحلة الحج، فيحتمل أنه ألفه في الحجاز بعدما استقر به المقام في سنة ٢٥ هـ وهذا ما يرجحه الدكتور مصطفى عليان محقق الكتاب ويحتمل أنه ألفه بعد ما ورد بيت المقدس واستقر فيه، بدليل قوله: «فلأني كنت مرة في سفر ومعنا قوم حجاج . . . » وهي عبارة توحي ببعد عهده بهذا السفر، وبدليل آخر وهو قوله في خاتمة الكتاب: «هذا آخر ما ترجمناه من الأبواب في صدر الكتاب وقد تضمن جل فوائد الديوان، ولم يبق من شرحه إلا أن نستقري أبياته فنذكر من الغريب والمعاني ما لم يتضمنه إملاؤنا هذا، وقد كنت عزمت على أن أجعل ذلك خاتمة هذا التعليق فيكمل به شرح الديوان على التحقيق، غير أن عوادي الأقدار تصد الإنسان عما يختار، فلقد أوردت هذا التعليق متعللاً به تعلل الرضيع زمن الفطام، بما يلهى به من الطعام، لأوقات ضنكة ورجل مُنفكة لا أجد منها قرارًا، ولا أطعم النوم إلا غسرارًا، و إن مَنّ الله عز وجل بالعافية أكملت شرح الديوان بانيًا على هذا

التعليق أو مستأنفًا له بتقدير التوفيق. . . ». ففي هذه الخاتمة دليل على أنه ألف الكتاب وهو مريض يعاني من رجله التي انفكت أو انكسرت، وبعيد أن يكون كسر رجله بالحجاز؛ لأنه سيتعذر عليه الحج للمرة الثانية في عام ٧١٥هـ، والأقرب أن يكون كسر رجله في بيت المقدس أو الخليل، وربها اشتد عليه المرض بسببها فكانت سبب وفاته . وقد أكد الذهبي (في ذيل تاريخ الإسلام ورقة ٤٠) حادثة كسر رجل الطوفي، وأنه ألف خلالها بعض الكتب، لكن الذهبي لم يذكر زمانها ولا مكانها، قال الذهبي: «وشرح المقامات أيام كسرت رجله ولم يكن عنده كتب ولكن من صدره» . والمراد بها مقامات أيام الحريري، ويقع الشرح في مجلدين كها ذكر ابن رجب وابن حجر وابن العهاد وغيرهم . ومن خلال كلام الطوفي في خاتمة الحيس، وكلام الذهبي هذا، يترجح أن الطوفي ألف المقامات في بيت المقدس أو الخليل . وقد اجتهد يترجح أن الطوفي ألف المقامات في بيت المقدس أو الخليل . وقد اجتهد (ورجاء منفكه) ، وأثبت ما في الأصل في الحاشية . ويبدو الآن من خلال كلام اللذهبي الذي يؤكد كسر رجله ، أن ما في الأصل أولى عما اختاره الدكتور الكريم، ولأن السياق الذي بعده يتناسب معه .

وهذا آخر ما لدي حول نشأة الطوفي ورحلاته وشيوخه، ولولا خشيتي أن يطول هذا الجزء لتحدثت بالتفصيل عن كتبه التي ألفها في كل مدينة مَرّ عليها كما فعلت مع شيوخه، لكني رأيت أن أفرد لمؤلفاته عمومًا، ولكتاب الصعقة الغضبية خصوصًا، عنوانًا خاصًا بها، وسأنتقل الآن إلى تتمة هذا الجزء وهو الحديث عن تلاميذه.

张 张 张

#### \* تلامبذه:

من أكثر ما يلفت نظر الدارس لحياة الطوفي قلة تلاميذه، والذي يظهر لي أن تلاميذه ليسوا قليلين؛ لأنه قد درس مدة في المدرستين المنصورية والناصرية في القاهرة، ولا شك في أنه قد درس عليه فيها وفي غيرهما عدد من التلاميذ، ولكن ما سبق أن أشرت إليه من أن المحنة التي تعرض لها في القاهرة وأدّت إلى سجنه وتعزيره قد صرفت الطلاب عنه وحطت من مكانته وصرفت المؤرخين عن الاهتمام بدقائق حياته ولذا فلم أجد له إلا ثلاثة تلاميذ، وقد سبقني إلى الحديث عنهم الدكتور سالم القرني في مقدمة تحقيقه لكتابه: الانتصارات الإسلامية. وهم:

١ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وقد تحدثت عنه وأشرت إلى تتلمذ
 الطوفي عليه، وتتلمذه على الطوفي هناك في الحديث عن شيوخه.

٢ - عبد الرحمن القوصي: (... - ٢٧٨ه -): مجد الدين عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس القوصي، أخذ عن أبي حيان والطوفي وابن الوكيل ومجير الدين عمر بن عيسى اللمطي. وغيرهم، ولي الخطابة بجامع الصارم بقوص، ووقف كتبه على المدرسة السابقية بقوص. (ترجمته في الطالع السعيد ٢٩٦، والدرر الكامنة ٢/ ٤٥٥).

٣-ابن كاتب المرج: (... ـ ٧٤٥هـ تقريبًا): سديد الدين محمد بن فضل الله بن أبي نصر بن أبي الرضى القِبْطي، المعروف بابن كاتب المرج القوصي الصعيدي، أديب شاعر فاضل، قال ابن حجر: «قرأ في النحو والأصول على نجم الدين الطوفي لما قدم عليهم بقوص ... » وولي وكالة بيت المال بالأعمال القوصية، كان والده نصرانيًّا كثير العطاء فجازاه الله بإسلام جميع أولاده وأسرته. (ترجمته في الطالع السعيد ٢٠٢، والدرر الكامنة ٤/٢٥٢).

#### \* وفاته:

هناك شبه اتفاق على أن الطوفي توفي في بلد الخليل في شهر رجب من عام ١٦ هناك شبه اتفاق على أن الطوفي توفي في بلد الخليل في شهر رجب من عام ١٦ هـ وهو ما يراه كبار الحفاظ والمؤرخين النين تحدثوا عنه، وسبق أن أشرت إليهم وهم: البرزالي في المقتفى، والندهبي في ذيل تاريخ الإسلام، وابن جماعة في التعليقة، وابن رجب في الذيل، وابن حجر في الدرر، والعليمي في الأنس الجليل، وابن العماد في الشذرات وغيرهم، وهو ما أجمع عليه مؤرخوه من المعاصرين.

ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا ما ذكره السيوطي في البغية حيث قال: «مات في رجب سنة عشر وسبعهائة، وبخط ابن مكتوم سنة إحدى عشرة». ولا شك في أن هذين التاريخين غير صحيحين، ففيهما وَهَمَّ أو تصحيف؛ لأنه قد ثبت وتأكد أن الطوفي كان حيًّا بعدهما؛ فقد ذكر الطوفي في آخر كتابه (شرح الأربعين النووية) أنه: «ابتدأ تأليفه يوم الاثنين الثالث عشر من ربيع الآخر، وفرغ منه يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من نفس الشهر، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبعهائة بمدينة قوص من أرض الصعيد».

ولم أطلع على هـذه النسخة، ولكن ذكر ذلك مصطفى زيد وإبراهيم آل إبراهيم.

وقد ثبت من نصوص سابقة أن الطوفي حج في عام ١٧٤ و ٧١٥ه. كما أشرت فيما تقدم إلى أن الطوفي قد ألف كتابه: (الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية) خلال شهري ربيع الأول وربيع الآخر من عام ٢١٦هـ في بيت المقدس. وهذا كله يؤكد تاريخ وفاته الذي أجمع عليه الحفاظ والمؤرخون، كما أن ابن مكتوم الذي ذكر السيوطي أنه نقل عنه من خطه سنة إحدى عشرة، قد

نقل عنه ابن رجب في الذيل - وهو معاصره - قوله عن الطوفي: «ثم حج في أواخر سنة أربع عشرة، وجاور سنة خمس عشرة ثم حج، ثم نزل إلى الشام إلى الأرض المقدسة فأدركه الأجل في بلد الخليل عليه السلام في شهر رجب سنة ست عشرة وسبعائة». وهذا كلام صريح يقوي الإجماع، ويؤكد دعوى التحريف في كلام السيوطي.

张 张 张

# النما الثالي

(عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله)

# **الفصل الثاني** (عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله)

لقد اهتم الذين كتبوا عن الطوفي من المعاصرين بالحديث عن عقيدته وخصوصًا ما يتعلق بتهمة التشيّع والرفض التي ألصقت به من قبل المؤرخين المتقدمين الذين كتبوا عنه وخاصة ابن رجب. وقد انبرى الكتاب المعاصرون الذين درسوا حياته لمناقشة هذه التهمة ومحاولة تبرئته منها مستندين في ذلك إلى ما انكشف لهم من جوانب حياته ومعتمدين اعتهادًا كبيرًا على ما اطلعوا عليه من مؤلفاته التي حفلت بها يشكك في هذه التهمة ، بل بها قد يدحضها.

ومن أفضل ما قرأت في هذا الصدد ما كتبه الأساتذة الأفاضل: مصطفى زيد، وكمال عيسى، وسالم القرني، وإبراهيم آل إبراهيم، وحمزة الفعر، وعبد الله التركي، وعصام عامرية، ومصطفى عليّان. ولا شك في أن الفضل في السبق وتمهيد الطريق يرجع إلى الدكتور مصطفى زيد، فهو أسبق المذكورين كتابة في هذا الموضوع، على أن كتابات الأساتذة الأفاضل بعده لا تخلو من الإضافات النافعة المفيدة. ومنهم من أضاف إلى الموضوع جوانب أخرى لم يعرض لها الدكتور مصطفى زيد، ومن ذلك مثلاً ما صنعه الدكتور سالم القرني، حيث تكلم تحت عنوان (عقيدته ومذهبه) عن هذه المحاور الأربعة:

الأول: الطوفي وموقفه من الرفض.

الثاني: مذهبه في الأسماء والصفات وبعض مسائل العقيدة.

الثالث: مذهبه في المصلحة المرسلة.

الرابع: قوله في حديث الآحاد.

وقد انفرد الدكتور سالم بتفصيل الحديث عن المحورين الثاني والرابع.

أما المحور الأول: وهو تهمة الرفض، فقد اشترك فيها جميع المذكورين.

وأما المحور الثالث: وهو رأيه في المصلحة المرسلة، فهو عنوان كتاب الدكتور مصطفى زيد وموضوعه الأساسي، كما أن الدكتور إبراهيم البراهيم قد عرض له في فصل كبير. وعمن اهتم بهذا الجانب أيضًا - الدكتور عبد العزيز الربيعة، فقد كتب عنه مقالاً مطولاً في مائة صفحة تقريبًا في العدد العاشر من مجلة كلية الشريعة بالرياض عام ١٣٩٩هـ.

ويعنيني من هذه المحاور الأربعة المحور الأول، وهو تهمة التشيع والرفض، ولذا فسأوجه حديثي له وحده دون بقية المحاور، لعدة أسباب منها:

ا \_ أن هذه التهمة هي أسوأ ما تعرض له الطوفي في حياته وبعد عماته، وما لحقه الأذى في خياته وبعد عماته إلا بسببها، وما انصرف الناس عن الاهتمام به حيًّا وميتًا إلا بسببها.

٢ - أن المحاور الأخرى قد تعرض لها بتفصيل جيد أصحاب الاختصاص فيها، من أساتذة الأصول مثل: مصطفى زيد، وعبد العزيز الربيعة، وإبراهيم آل إبراهيم، أو أساتذة العقيدة وأصول الدين مثل: سالم القرني، وكمال عيسى.

٣ ـ أن لديّ ما قد أضيفه حول تهمة التشيع والرفض وتفنيدها، من خلال كتاب الطوفي الذي بين يديّ، وهو: الصعقة الغضبية. وليس عندي ما أضيفه من خلال هذا الكتاب حول المحاور الأخرى.

وأبدأ في ذلك مستعينًا بالله فأقول:

اتفق الـذين كتبوا عـن الطوفي من المتقـدمين والمتأخرين على أمور مهمـة في حياته ومنها:

ا \_ أنه حنبلي المذهب في فروع الفقه. ويظهر ذلك واضحًا في جميع كتبه عندما يتناول القضايا الفقهية، كما يبدو واضحًا في استعراض مراحل حياته؛ فالمتون التي حفظها في بداية الطلب مثل: مختصر الخرقي، والمحرر لمجد الدين ابن تيمية، متون في الفقه الحنبلي، والعلماء اللذين تتلمذ عليهم وسبق ذكرهم أكثرهم من شيوخ الحنابلة، حيث يبلغ عدد الحنابلة منهم خمسة عشر شيخًا، منهم تسعة في العراق، وخمسة في دمشق، وواحد في القاهرة، كما أن المدارس التي أعاد ودرس فيها كلها مدارس حنبلية وقد تقدم ذكرها.

٢ - أن الدارس لحياة الطوفي يجد أن تهمة التشيع والرفض لم تلحقه إلا بعد دخوله القاهرة، بل بعد ما أمضى عدة سنوات في القاهرة، وأن سيرته فيها مضى من عمره في صرصر وبغداد ودمشق سيرة عطرة طيبة، ولا يكاد يعرف إلا بالحنبلي، بل إن سيرته وسمعته في السنوات الأولى من إقامته في القاهرة سيرة طيبة وسمعة عطرة، وقد تقدم ذكر طرف من ذلك في الحديث عن رحلته إلى القاهرة، وفي ترجمة شيخه في القاهرة قاضي القضاة سعد الدين الحارثي، ومن ذلك قول الكهال جعفر الأدفوي: «كان قاضي القضاة الدين الحارثي - يكرمه ويبجله، فرتبه في مواضع في دروس الحنابلة، وأحسن إليه، ثم أُوقع بينها وكلمه في الدرس كلامًا لا يناسب الأدب، فقام عليه شمس الدين البارثي ـ وفوض أمره إلى بدر الدين الحبال ـ أحد النواب ـ فأشهدوا عليه المارفض فضرب . . . » . ونقل ابن حجر في الدرر عن الصفدي قوله في ترجمة بالرفض فضرب . . . » . ونقل ابن حجر في الدرر عن الصفدي قوله في ترجمة

الطوفي: «كان وقع له بمصر واقعة مع سعد الدين الحارثي، وذلك أنه كان يحضر دروسه فيكرمه ويبجله، وقرره في أكثر مدارس الحنابلة، فتبسط عليه إلى أن كلمه في الدرس بكلام غليظ، فقام عليه ولده شمس الدين عبد الرحن، وفوض أمره لبدر الدين بن الحبال، فشهدوا عليه بالرفض، وأخرجوا بخطه هجوًا في الشيخين، فعزّر وضُرب. . . ». ونقل ابن حجر عن ابن مكتوم قوله عن الطوفي في ترجمته من كتاب تاريخ النحاة: «قدم علينا \_ أي إلى مصر \_ في زي الفقراء، ثم تقدم عند الحنابلة، فرفع عليه إلى الحارثي أنه وقع في حق عائشة ، فعزَّره وسجنه ، وصُّرف عن جهاته ، ثم أطلق فسافر إلى قوص . . . » . ونقل ابن رجب في الذيل كلام ابن مكتوم بتفصيل أكثر، فقال: «قال تاج الدين أحمد بن مكتوم القيسي في حق الطوفي: قدم علينا ـ يعني الديار المصرية ـ في زي أهل الفقر، وأقام على ذلك مدة، ثم تقدم عند الحنابلة، وتولى الإعادة في بعض مدارسهم، وصار له ذكر بينهم، وكان يشارك في علوم، ويرجع إلى ذكاء وتحقيق وسكون نفس، إلا أنه كان قليل النقل والحفظ وخصوصًا للنحو على مشاركة فيه، واشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر وعائشة رضي الله عنهما وفي غيرهما من جملة الصحابة رضي الله عنهم، وظهر لمه في هذا المعنى أشعمار بخطه نقلها عنه بعض من كان يصحبه ويظهر موافقة له، منها قوله في قصيدة:

كم بَيْنَ من شُكَّ في خِللافتِه وبين من قيل: إنّ الله الله فرفع أمر ذلك إلى قاضي قضاة الحنابلة، سعد الدين الحارثي، وقامت عليه بذلك البينة، فتقدم إلى بعض نوابه بضربه وتعزيره وإشهاره، وطيف به، ونودي عليه بذلك، وصرف عن جميع ما كان بيده من المدارس، وحبس أيامًا،

ثم أطلق، فخرج من حينه مسافرًا، فبلمغ إلى قسوص من صعيد مصر...».

فهذه النصوص المنقولة عن ثلاثة من معاصريه وهم: الكمال جعفر، والصفدي، وابن مكتوم، تتفق على سمعته الطيبة ومكانته العالية في أول حياته بالقاهرة، وأنه قد تقدم عند الحنابلة وعند قاضيهم فأكرمه وبجله وعهد إليه بالتدريس في مدارسهم وأن شيئًا ما قد حصل بين القاضى وتلميذه سبّب هذه القطيعة وهـذه المحنة، فهل هو دسيسة من كاره أو حاقد أو حاسد، أو هو بسبب سوء أدب التلميذ مع شيخه عندما كلمه في الدرس بكلام غليظ، أو غير ذلك، ولا شك في أن هذه النصوص تحتاج إلى بعض الوقفات للتدقيق في مضمونها، لكنى قبل ذلك أود التذكير بها سبق أن أشرت إليه في الحديث عن دخوله القاهرة، وترجمة شيخه القاضى الحارثي، وهو أن الطوفي قبد دخل القاهرة في سنة ٧٠٥هـ، وأن شيخه الحارثي قد ولي القضاء في يوم الثلاثاء (٣/ ٤/ ٩٠٧هـ) من قِبل المظفر بيبرس. أي أن هذه الحادثة والمحنة حصلت للطوفي بعد هذا التاريخ وهو تاريخ تولى شيخه للقضاء، لأن فيها نصًّا على أن شيخه كان وقتها قاضى القضاة، ومعنى ذلك أن السنوات الأربع أو الخمس التي أمضاها الطوفي في القاهرة قبل هذه الحادثة ليس فيها ما يشين أو يسوء. ولعلك تعجب حينها تسمع هذا الثناء على الطوفي وهذه المنزلة العالية خلال هذه السنوات، ثم يتغير ذلك كله في درس واحد وبسبب موقف واحد أساء فيه الأدب مع شيخه وكلمه بكلام غليظ، فيُشهد عليه بالرفض، ويُخرج بخطه هجو في الشيخين رضي الله عنهما، فأين كان هذا الهجاء قبل هذه الحادثة، وكيف سقطت عليه تهمة الرفض فجأة، لا شك بأن هذه أسئلة محيرة توحى بأن في الأمر شيئًا، ولست بهذا أتهم القاضي الحارثي بتدبير شيء من ذلك، فمعاذ الله، فالحارثي شيخ حنبلي جليل القدر حسن السيرة والسمعة، وإنها أظن أن الحارثي والطوفي كانا ضحية دسيسة ومكيدة دبرت لهما كما دُبّر مثلها أو أعظم منها، في الزمان نفسه تقريبًا والمكان نفسه لمن هـو أعلم منها وأتقيى والله أعلم ـ منها، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية، وللدكتور مصطفى زيد تعليق لطيف في هذا الصدد ربط فيه بين الحادثتين فقال: «وقبل أن أعرض لبيان وجه الحق في هذا الاتهام، أحب أن أسجل أنه بـدأ في القاهرة، وبسبب الخلاف بين الطوفي والقاضي سعد الدين الحارثي بذاته، ذلك أن القاهرة في تلك الفترة بعينها قد أساءت استقبال ابن تيمية أيضًا، فدبرت الحيلة في أمره، وعقدت له مجالس ادعت عليه فيها، وأقامت عليه الشهادات، وكان أول هذه المجالس بالقلعة ثاني يوم وصوله، وهو الثاني والعشرون من رمضان سنة ٥٠٧هـ، وفيه ادعىَ عليه عند ابن مخلوف قاضى المالكية ، أنه يقول: إن الله تكلم بالقرآن بحرف وصوت، وإنه على العرش بذاته وإنه يشار إليه بالإشارة الحسية. وقال المدعى: أطلب تعزيره على ذلك التعزير البليغ \_يشير إلى القتل على مذهب مالك . . . » إلى آخر ما حصل لابن تيمية بعد ذلك من الحبس والأذى وغيرهما، وحصل لأتباعه وأصحابه على أثره في القاهرة ودمشق. وقد مَرّ بنا في ترجمة شيخ الطوفي: يوسف بن عبد المحمود بن البتي أنه نالته في آخر عمره محنة بسبب موافقته لابن تيمية في بعض المسائل. والطوفي \_ كها مَرّ بنا \_ من تـ الاميذ ابن تيمية ومحبيه والمعجبين به . ولست بهذا أؤكد أن ما لحق الطوفي من الأذى كان بسبب صلته بابن تيمية ، وإنها الذي أرجحه أن يدًا خفية في القاهرة ـ في تلك الحقبة \_ كانت وراء هذه المكائد وما شابهها، والله سبحانه هو العليم بدوافعها ومن يقف وراءها ويجركها. وعلى أي حال فإن الأمر في هذا الاتهام كما قال الشاعر:

قد قيل ما قيل إن صدقًا وإن كذبًا فما اعتلادك عن قلول إذا قيلا

ولسنا هنا بصدد محاولة طمس هذا القول أو محوه أو إنكاره، وليس ذلك بوسعنا لو رغبنا فيه، وإنها نحن بصدد البحث عها يؤيده بالدليل، أو ينفيه بالدليل، ونرجو ألا تحملنا صحبة الطوفي في هذا الكتاب على التعصب له أو ضده. وسأحاول استجلاء الأمر وتحسس صداه وأثره لدى معاصريه، وفي مؤلفاته، وعند المتأخرين الذين أتيح لهم الاطلاع على كثير من كتبه وتحقيق بعضها ودراسة حياته بالتفصيل، وسأسلك لتحقيق ذلك هذين الطريقين:

الطريق الأول: رأي معاصريه ومؤرخيه القريبين من عهده فيه .

الطريق الشاني: رأي مؤرخيه المحدّثين فيه من خلال ما ظهر لهم من كتبه المخطوطة والمطبوعة. فإلى تفصيل ذلك:

#### 非 非 非

الطريق الأول: لقد مَرّ معنا نبذ ونتف متفرقة عما قاله فيه معاصروه والمؤرخون القريبون من زمنه، وسأجمع كل ما لدي من ذلك في هذا المكان بإيجاز:

١ ـ يقول شيخه الحافظ البرزالي في ترجمته له في كتاب (المقتفى ٢/ ٢٤٧):

"وفي شهر رجب توفي الشيخ الإمام العالم الفاضل نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي البغدادي الحنبلي ببلد الخليل عليه السلام، وكان قدم علينا دمشق من العراق، ثم توجه إلى القاهرة وأقام بها مدة، ثم توجه إلى الحجاز وحج وجاور، وكان رجلاً فاضلاً، واتهم بالقاهرة بالرفض، وعزّره القاضي شمس الدين بن الحارثي وأشهره، وبلغني أنه تاب قبل وفاته من ذلك ومن هجو الناس». انتهى. وكلام الشيخ البرزالي في تلميذه

يُلحظ فيه عدة أمور: أولها: وصفه إياه بأنه إمام عالم فاضل. وثانيها: أنه اتهم في القاهرة بالرفض، دون أن يذكر الشيخ شيئًا يعزز هذه التهمة بها يعرفه عن تلميذه مما يوحي بأنه لم يظهر له شيء من ذلك خلال صحبته له في دمشق. ثالثها: أنه تاب من ذلك قبل وفاته.

Y ـ ويقول الحافظ الذهبي عنه في ترجمته لـ ه في كتاب (ذيل تـ اريخ الإسلام و ٤/ أ): «الطوفي العلامة نجم الـ دين سليان بن عبد القـ وي بن عبد الكـ ريم العراقي الحنبلي الـ رافضي، سمع من ابن الطبال والرشيـ د، وبدمشق من عيسى المطعّم، وتفقّه وبرع وصنف، له مؤلف في أصول الفقه، وشَرَح الروضة للشيخ موفق الدين في الأصول في ثلاثة أسفار فأجاد وأفاد وشرَح المقامات أيام كسرت رجله. ولم يكن عنده كتب ولكن من صدره، ولـ ه نظم كثير جيّد، قـ دم علينا سنة أربع وسبعائة ـ يعني الشام ـ وسكن مصر، وحج وجاور، وعُـزر بالرفض بالقـاهرة على حمار لكـونه نال من الصحابة في شعـره. وكان دَيِّنًا سـاكنًا قـانعًا فقيرًا. وقيل تاب في الآخر من الرفض والهجاء. قيل اختصر جـامع الترمذي. وهو القائل عن نفسه:

حنبايًّ رافضييًّ ظياهي أشعري أشعريًّ هذه إحدى الكبر ونبليًّ بمصر إعادة، وتقدم ثم هجا قاضيهم. وقيل إنه قال في شعره هذا البيت:

 وقد آثرت نقل كلامه وكلام البرزالي قبله كاملاً لأنه ليس بالطويل، ولأهمية كلامها؛ نظرًا لمعاصرتها للطوفي، ولأن كتابيها ما زالا مخطوطين فقد لا يتاح لكثير من القراء الاطلاع عليها. وقد يتوهم البعض لو اختصرت كلامها أن المحذوف منه مهم وله أثر في الموضوع، لذا نقلت الترجمتين كاملتين. وقد تضمن كلام الذهبي الإشارة إلى ما مر في كلام البرزالي: من اتهامه بالرفض، وأنه عزر بسببه، وأنه تاب من الرفض والهجاء، والثناء عليه بأنه دين ساكن قانع أما البيتان اللذان أوردهما فسيأتي لهما بيان خاص فيها بعد بحول الله.

٣- ويقول عنه عز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة في كتابه: التعليقة في أخبار الشعراء (ورقة ١٩٨٨) «وأنشدني الشيخ نجم الدين سليمان بسن عبد القوي الحنبلي لنفسه من قصيدة يهجو فيها الشام وأهله: . . . . (وقد أورد منها ابن جماعة أحد عشر بيتًا، ثم قال: إلى آخر الأبيات وفيها طول) ثم قال: وكان إنشاده هذه القصيدة بحضرة شيخنا أثير الدين أبي حيان بعد أن أنشده قصيدة من نظمه في مدحه (وأبو حيان شيخ لها معًا). وأنشدني أيضًا لنفسه من لفظه في مولد النبي على من أبيات: . . . . (وأورد منها ثلاثة أبيات) . ثم قال: وله قصيدة يهجو فيها مصر وأهلها، وله ديوان شعر فيه الجيد والرديء. قال: وله قصيدة يهجو فيها مصر وأهلها، وله ديوان شعر فيه الجيد والرديء وهو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي المولد والنشأة، الخنبلي، وكان فاضلاً أديبًا له مشاركة في الحديث والأصول والفقه والنحو واللغة والتاريخ، واختصر جامع الترمذي، واختصر الروضة في أصول الفقه للشيخ موفق الدين، وشرحها، وشرح الأربعين حديثًا للشيخ مجيي الدين النووي. وكان شيعيًّا خبيث اللسان حتى في الشيخين واطّلع قاضي القضاة النووي. وكان شيعيًّا خبيث اللسان حتى في الشيخين واطّلع قاضي القضاة سعد الدين الحارثي الحنبلي - رحمه الله \_ على ذلك منه بعد أن أحسن إليه ونزله سعد الدين الحارثي الحنبلي - رحمه الله \_ على ذلك منه بعد أن أحسن إليه ونزله ونزله سعد الدين الحارثي الحنبلي - رحمه الله \_ على ذلك منه بعد أن أحسن إليه ونزله ونزله سعد الدين الحارثي الحنبلي - رحمه الله \_ على ذلك منه بعد أن أحسن إليه ونزله ونزله

في دروس الحنابلة، فعزره بسبب ذلك وأشهر أمره، فسافر من مصر إلى قوص وأقام بها مدة، ثم سافر إلى مكة شرفها الله تعالى، ثم سافر إلى مدينة الخليل عليه الصلاة والسلام ومات بها في شهر رجب سنة ست عشرة وسبعائة عن نيف وأربعين سنة». انتهى.

وليس في كلام ابن جماعة زيادة تأكيد أو نفي لهذه التهمة على ما تقدم، وإنها إشارة إلى قصته المشهورة مع القاضي الحارثي. وقد أوردت نصه كاملاً ما عدا الأبيات على الرغم من طوله لأن كتابه كسابقيه ما زال مخطوطًا، وقد لا يطلع عليه الكثيرون. أما الأبيات التي فيه فسأوردها في مكان آخر؛ لأنها فريدة حيث لم أطلع عليها في أي مصدر آخر غيره.

٤ - ويقول عنه الكهال جعفر الأدفوي - فيها نقله عنه الصفدي في أعيان العصر (٣/ ١١ مخطوط) وابن حجر في الدرر الكامنة ٢/ ٢٥٢، ومصطفى زيد في المصلحة ٢٦ - يقول الأدفوي: «وكان قاضي القضاة - الحارثي - يكرمه ويبجله، فربّبه في مواضع في دروس الحنابلة وأحسن إليه، ثم أُوقع بينهها، وكلمه في الدرس كلامًا لا يناسب الأدب، فقام عليه شمس الدين - ابن الحارثي - وفوض أمره إلى بدر الدين بن الحبال - أحد النواب - فأشهدوا عليه بالرفض فَشُرب، وتوجه من القاهرة إلى قوص وأقام بها سنين، وفي أول قدومه نزل عند بعض النصارى وصنف تصنيفًا أنكرتُ عليه فيه ألفاظًا فغيّرها، ولم نر منه بعد ذلك ولا سمعنا شيئًا يشين، ولم يزل ملازمًا للاشتغال وقراءة الحديث والمطالعة والتصنيف وحضور الدروس معنا إلى حين سفره إلى الحجاز، وكان كثير المطالعة، أظنه طالع أكثر كتب الخزائن بقوص». انتهى. وكلام الأدفوي ليس فيه تأكيد على هذه التهمة، بل فيه إضعاف لها من خلال الإشارة إلى أن

هناك من أوقع بين الطوفي وشيخه فحصلت بذلك القصة المشهورة بينها التي هي مدار التهمة عند كل الذين كتبوا عنه، كما أن الأدفوي قد أشار إلى أنه صحبه في قوص في بعض الدروس ولم ير منه ولا سمع شيئًا يشين.

٥ - ويقول عنه صلاح الدين الصفدي في كتابه: أعيان العصر (مجلد ١ ج٣ ص ١١ المخطوط) (فيها نقله عنه الدكتور مصطفى زيد في كتاب المصلحة ٧٧): «كان فقيهًا حنبليًّا، عارفًا بفروع مذهبه مليًّا، شاعرًا أديبًا فاضلاً لبيبًا، له مشاركة في الأصول، وهو منها وافر المحصول، قيمًّا بالنحو واللغة والتاريخ وغير ذلك، وله في كل ذلك مقامات ومبارك ولم يزل كذلك إلى أن توفي رحمه الله تعالى». وكلام الصفدي هذا فيه ثناء عليه والإشارة إلى أنه ما زال على هذه السيرة الحسنة إلى أن توفاه الله.

٣ - ويقول عنه تاج الدين أحمد بن مكتوم القيسي (٢٩ ٧هـ) في كتابه تاريخ النحاة فيها نقله عنه ابن رجب في الذيل ٢/ ٣٦٩، ونقل بعضه ابن حجر في الدرر ٢/ ٢٥١، يقول: «قدم علينا يعني الديار المصرية في زي أهل الفقر وأقام على ذلك مدة، ثم تقدم عند الحنابلة، وتولى الإعادة في بعض مدارسهم، وصار له ذكر بينهم، وكان يشارك في علوم ويرجع إلى ذكاء وتحقيق وسكون نفس، إلا أنه كان قليل النقل والحفظ وخصوصا للنحو على مشاركة فيه، واشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر وابنته عائشة رضي الله عنها، وفي غيرهما من جملة الصحابة رضي الله عنهم، وظهر له في هذا المعنى أشعار بخطه، نقلها عنه بعض من كان يصحبه ويظهر موافقة له، منها قوله في قصيدة:

كم بين مَنْ شُكَ في خــــلافتـــه وبين من قيل إنــــه الله فرفع أمر ذلك إلى قاضي قضاة الحنابلة سعد الدين الحارثي، وقامت عليه

بذلك البينة، فتقدم إلى بعض نوابه بضربه وتعزيره وإشهاره، وطيف به ونودي عليه بذلك، وصرف عن جميع ما كان بيده من المدارس وحبس أيامًا ثم أطلق، فخرج من حينه مسافرًا فبلغ إلى قوص من صعيد مصر وأقام بها مدة، ثم حج في أواخر سنة أربع عشرة وجاور سنة خمس عشرة ثم حج، ثم نزل إلى الشام إلى الأرض المقدسة فأدركه الأجل في بلد الخليل عليه السلام في شهر رجب سنة ست عشرة وسبعائة».

فهذا ابن مكتوم مع أنه معاصر للطوفي وموجود في القاهرة وقت وجوده فيها - كما يبدو من كلامه - فإنه لم يزد على الإشارة إلى تهمة الرفض وقصته مع القاضي الحارثي، وحينها أشار إلى الشعر لم يزد على هذا البيت المشهور المتداول، والذي سيتين من قصته فيها بعد أنه ليس من نظم الطوفي.

٧- ويقول عنه القطب الحلبي عبد الكريم بن عبد النور، فيما نقله عنه ابن حجر في الدرر ٢/ ٢٤٩: «وقرأت بخط القطب الحلبي: كان فاضلاً له معرفة، وكان مقتصدًا في لباسه وأحواله، متقللاً من الدنيا، وكان يتهم بالرفض، وله قصيدة يغض فيها من بعض الصحابة».

وكلام الحلبي فيه إشارة إلى فضله، وإلى اتهامه بالرفض، وإلى أن له قصيدة في ذلك، ولا ندري هل اطلع الحلبي على هذه القصيدة فعلاً، أو أنه سمع بها كما سمع غيره؟ والغريب أن أغلب الذين ترجموا له يشيرون إلى أن له شعرًا في هجو الشيخين وبعض الصحابة، ولكنه لم يرد عند واحد منهم بيت واحد من هذا الشعر، وليس لذلك أثر في أي كتاب من كتبه الموجودة المخطوطة والمطبوعة، وهذا كفيل بالتشكيك في صحة ثبوت هذا الشعر.

٨ ـ أختم هـذه النقول عن معاصريه القريبين من عهده من أعيان القرن

الثامن، بكلام الحافظ ابن رجب عنه في كتابه: الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٦٦)، وكلام ابن رجب رحمه الله ـ هـ و بيت القصيد في هـذه التهمـة؟ لأنه أشد الجميع اقتناعًا بها وتأكيدًا لها، وغالبية المؤرخين المتقدمين والمتأخرين يسوقونها بصورة لا توحى بالقطع بها مثل: (وكان يتهم بالرفض) أو نحوها من العبارات، كما يشيرون إلى أنه تاب في آخر عمره واستقام أمره، أما ابن رجب رحمه الله، فإنه يسوق التهمة بصورة الجزم والتأكيد، وإذا جاء لذكر التوبة أنكرها ونفاها وحاول أن يثبت ما يدحضها، ولذا فإني أرى أن أكثر ما أصاب الطوفي عند لاحقيه من الصدود والإعراض وعدم العناية بسيرته ومؤلفاته إنها هو بسبب ما ذكره عنه ابن رجب من عبارات قاسية تلبسه التهمة وتغلق الباب دون أى منفذ يخرجه منها. وأود أن أجلى ذلك بإيراد بعض عبارات ابن رجب في ذلك، وإن كنت لن أنقل كلامه كاملاً كما عملت مع سابقيه؛ لأن كلامه طويل، وكتابه مطبوع يسهل الرجوع إليه لمن أراده كاملاً، وسأكتفى بالمواضع الواضحة المهمة. يقول ابن رجب عن الطوفي - بعد أن ذكر اسمه ورحلاته وشيوخه ومؤلفاته ..: «وله نظم كثير رائق، وقصائد في مدح النبي عَلَيْق، وقصيدة طويلة في مدح الإمام أحمد، وكان مع ذلك كله شيعيًّا منحرفًا في الاعتقاد عن السنة حتى إنه قال عن نفسه:

حنبلي رافض في الرفض قصائد، وهو يلوح في كثير من تصانيفه حتى إنه صنف ووجد له في الرفض قصائد، وهو يلوح في كثير من تصانيفه حتى إنه صنف كتابًا سهاه: العذاب الواصب على أرواح النواصب. ومن دسائسه الخبيثة: أنه قال في شرح الأربعين للنووي: اعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات والنصوص، وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن

الخطاب، وذلك أن الصحابة استأذنوه في تدوين السنة من ذلك الزمان فمنعهم من ذلك، وقال: لا أكتب مع القرآن غيره، مع علمه أن النبي عليه قال: اكتبوا لأبي شاة خطبة الوداع. وقال: قيدوا العلم بالكتابة. قالوا: فلو ترك الصحابة يدون كل واحد منهم ما روى عن النبي على النضبطت السنة، ولم يبق بين آخر الأمة وبين النبي عَيْ في كل حديث إلا الصحابي الذي دوّن روايته لأن تلك الدواوين كانت تتواتر عنهم إلينا كما تواتر البخاري ومسلم ونحوهما. فانظر إلى هذا الكلام الخبيث المتضمن أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه هو الذي أضل الأمة قصدًا منه وتعمدًا، ولقد كذب في ذلك وفجر. ثم إن تدوين السنة أكثر ما يفيد صحتها وتواترها، وقد صحت بحمد الله تعالى، وحصل العلم بكثير من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها ، أو أكثرها لأهل الحديث العارفين به من طرق كثيرة ، دون من أعمى الله بصيرته لاشتغاله عنها بشبه أهل البدع والضلالة، والاختلاف لم يقع لعدم تواترها، بل وقع من تفاوت فهم معانيها، وهذا موجود سواء دونت وتواترت أم لا، وفي كلامه إشارة إلى أن حقها اختلط بباطلها ولم يتميز، وهذا جهل عظيم. وقد كان الطوفي أقام بالمدينة النبوية مدة يصحب شيخ الرافضة السكاكيني المعتزلي، ويجتمعان على ضلالتهما، وقد هتكه الله وعجّل الانتقام منه بالديار المصرية». ثم نقل ابن رجب بعد ذلك كلام ابن مكتوم السابق كاملاً، ثم أعقبه بقوله: «قلت: وقد ذكر بعض شيوخنا عمن حدثه عن آخر أنه أظهر له التوبة وهو محبوس، وهذا من تقيته ونفاقه، فإنه في آخر عمره لما جاور بالمدينة كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة ويصحبه، ونظم في ذلك ما يتضمن السب الأبي بكر الصديق رضى الله عنه . وقد ذكر ذلك عنه شيخنا المطري حافظ المدينة ومؤرخها ، وكان قد صحبه بالمدينة». انتهى كالام ابن رجب رحمه الله المتعلق بهذا الموضوع، ويحتاج إلى بعض الوقفات، وقد سبقني الأساتذة المعاصرون الذين كتبوا عن الطوفي إلى الوقوف مع كلام ابن رجب ومناقشته، وأخص منهم: مصطفى زيد، وكمال عيسى، وإبراهيم آل إبراهيم، وسالم القرني، وحمزة الفعر، وعبد الله التركي، وعصام عامرية، ومصطفى عليان، وتتلخص تلك الوقفات فيما يلي:

١ ـ الوقفة الأولى: ذكر ابن رجب في ترجمته له أنه حفظ بعض مختصرات الحنابلة مثل مختصر الخرقي، والمحرر للمجد ابن تيمية، وأنه تفقه على مجموعة من علماء الحنابلة وقد عَد منهم: زين المدين الصرصري، وتقى الدين الزريراني، والرشيد ابن أبي القاسم، وإسهاعيل بن الطبال، والمفيد الحراني، وأبو بكر القلانسي، وتقى الدين ابن حمزة، وتقى الدين ابن تيمية، ومجد الدين الحراني، وابن أبي الفتح البعلي، وسعد الدين الحارثي، وغيرهم، من الحفاظ الكبار كالمزي والبرزالي وآخرين لم يـذكرهم ابن رجب، كما ذكر لـه ابن رجب مجموعة من المؤلفات في العقيدة والحديث والتفسير والفقه والأصول، وكلها على مذهب أهل السنة والجاعة كما ظهر لنا منها، والفقهية والأصولية منها على مذهب الإمام أحمد، ثم يثنى ابن رجب بعد ذلك بقوله: وله نظم كثير رائق وقصائد في مدح النبي ركاني، وقصيدة طويلة في مدح الإمام أحمد، وبعد هذا كله يعقب ابن رجب بقوله: وكان مع ذلك كله شيعيًّا منحرفًا في الاعتقاد عن السنة . ثم يستمر في اتهامه المذكور قبل قليل . والوقفة التي أقفها هنا تتمحور حول ما يبدو من التعارض والتناقض بين كلامه السابق عن الطوفي في محفوظاته وشيوخه ومؤلفاته ومدحه للنبي علي ومدحه للإمام أحمد، والحنبلية الظاهرة عنده في كل شيء، وبين وصفه بأنه شيعي منحرف في الاعتقاد عن السنة ؟ لأن التاريخ - فيما أعلم - لم يحفظ لنا أن شيعيًّا مدح الإمام أحمد وألف كتبه على مذهبه، وأزيد فأقول: ومدح شيخ الإسلام ابن تيمية \_ عدو الرافضة وخصمهم اللدود - كما مدحه الطوفي فيما مر في ترجمة ابن تيمية ضمن شيوخه.

Y ـ الوقفة الثانية: مع قول ابن رجب في تأكيده تشيّع الطوفي: إنه قال عن نفسه:

حنبلي رافضيي أشعري هذه إحدى العبر (كذا عند ابن رجب) ويروي: حنبلي رافضي ظاهري أشعري هذه إحدى الكبر ويروى بروايات أخرى قريبة من هذه عند الذهبي وابن حجر وغيرهما.

والعجيب أن يستدل ابن رجب \_ رحمه الله \_ وغيره بهذا البيت على تشيع الطوفي؛ لأن البيت فيها يظهر لي منه يصلح دليلاً على نفي التهمة عنه لا على تقويتها وتأييدها، فهو مسوق في صورة استغراب واستنكار، وكأنه يريد أن يقول: إنها لإحدى العبر والكبر أن توجد هذه المتناقضات في شخص، وأن يزعم اجتماعها، ثم إن تعدد روايات هذا البيت في كتب معاصريه والقريبين منه يجعل الاستدلال به، بل نسبته إليه محل نظر.

٣-الوقفة الثالثة: مع قول ابن رجب: (ووجد له في الرفض قصائد).

وهذه دعوى تحتاج إلى دليل، وكيف يخفى هذا الشعر وهو قصائد \_ كها يقول ابن رجب وليس قصيدة واحدة، ولا نجد له أثرًا عند ابن رجب ولا عند من قبله أو من بعده، ولا في شيء من مؤلفات الطوفي، ولو كان شيء من ذلك الشعر موجودًا لما تناقل مؤرخوه جيلاً بعد جيل ذلك البيت المهلهل الذي ذكر قبل قليل، وغضوا النظر عن هذه القصائد.

٤ ـ الوقفة الرابعة: مع قول ابن رجب: (وهو يلوح ـ بالرفض ـ في كثير من تصانيفه حتى إنه صنف كتابًا سهاه: العذاب الواصب على أرواح النواصب).

والتلويح بالرفض في كثير من تصانيفه: دعوى أيضًا تحتاج إلى دليل، وابن رجب من أعرف الناس بتصانيف الطوفي، وأكثر ما وجدت مؤلفاته مسرودة عند ابن رجب، ولو وَجَد فيها شيئًا ذا بال لذكره، ولكنه لم يجد إلا ما استخرج من شرح الأربعين النووية \_ كما سيأتي \_ وهو غير صريح في ذلك، والذي وصلنا من كتب الطوفي لم نجد فيه شيئًا من ذلك.

أما قول ابن رجب: حتى إنه صنف كتابًا سهاه: العذاب الواجب على أرواح النواصب. فليس فيه دليل ظاهر على ذلك؛ لأن ابن رجب لم يذكر لنا شيئًا عن محتوى الكتاب، ونحن لم نطلع عليه ولا نعرف أحدًا اطلع عليه ووصف مضمونه، ولذا فليس أمامنا إلا التوقف عن الحكم له أو عليه بهذا الكتاب. أما العنوان فليس فيه دليل على ذلك؛ لأن لفظ النواصب صار علمًا على مبغضي على - رضي الله عنه - ومن يناصبونه العداء، وأهل السنة ليسوا كذلك فهم يحبون عليًا أكثر مما تحبه الرافضة، ويشتركون مع الرافضة في بغض وعداء مبغضي على. فليس في العنوان إذن أي دليل على المضمون.

• الوقفة الخامسة: مع قوله: (ومن دسائسه الخبيثة أنه قال في شرح الأربعين للنووية حول تدوين الأربعين للنووية حول تدوين السنة وموقف عمر بن الخطاب، وما اتهمه به في آخر النص من الخبث والكذب والفجور وعمى البصيرة والاشتغال بشبه أهل البدع والضلال والجهل العظيم وادعاء أن حق السنة قد اختلط بباطلها.

وقد أسرف ابن رجب \_ رحمه الله \_ حينها وصف الطوفي بهذه الأوصاف

البشعة، مع أن النص الذي نقله لا يدل صراحة على ما فهمه منه، وكل الذين اطلعوا على هذا الكلام وتعقبوا ابن رجب لم يفهموا منه ما فهمه ابن رجب، ومنهم الدكتور إبراهيم البراهيم، والدكتور سالم القرني والمدكتور عبد الله التركي وغيرهم، فقد اتفقوا على أن الكلام لا دليل فيه على اتهامه؛ لأنه يحكي عن قوم رأيهم في نتائج تأخر تدوين السنة، ويسوق ذلك بعبارة لا توحي بالتأييد والاقتناع بل بالتهوين والتوهين وربها التكذيب حيث قال: «وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب . . . » والزعم مطية الكذب كها يقولون . ويعقب المدكتور عبد الله التركي على ذلك بقوله: «ولو كان رافضيًّا لما تحدث عن رواية الصحابة لحديث رسول الله على فلك بقوله لا يقرون من الحديث إلا ما جاء عن أثمتهم » . كها يعقب الدكتور سالم القرني على كلام ابن رجب بقوله: «قد اطلعت على شرح الأربعين للنووي وهو مخطوط بدار الكتب بمصر، واستعرضته من أوله إلى آخره، ووجدت لـه كلامًا غير هذا يمدح فيه أبا بكر وعمر رضى الله عنهها . . . » . ثم ذكر الدكتور سالم موضعين من ذلك .

وقد يؤخذ على الطوفي رحمه الله أنه ساق كلام هذا الزاعم، وتركه دون أن يعقب عليه، وهذه مؤاخذة بلا شك، لكننا لا ينبغي أن نبالغ في لومه ومؤاخذته؛ لأننا لم نطلع على بقية الكلام ولا على سياقه كاملاً فقد يكون قبله أو بعده ما يوضحه، وبما يعزز مثل هذا الاحتمال أن الدكتور سالم القرني أفاد بأنه لم يجد النص بهذه الصورة في النسخة التي اطلع عليها في دار الكتب المصرية وهي نسخة كاملة، فالاحتمالات واردة، وحتى لو لم ترد فإن الأمر لا يستدعي تلك الأوصاف البشعة التي وصف بها ابن رجب الطوفي رحمها الله، وعفا عنا وعنها.

7 - الوقفة السادسة: مع قوله: «وقد كان الطوفي أقام بالمدينة النبوية مدة

يصحب شيخ الرافضة السكاكيني المعتزلي ويجتمعان على ضلالتها، وقد هتكه الله وعجل الانتقام منه بالديار المصرية». وقوله بعد أن أورد كلام ابن مكتوم السابق .: «قلتُ: وقد ذكر بعض شيوخنا عَمّن حدثه عن آخر أنه أظهر له التوبة وهو محبوس. وهذا من تقيته ونفاقه، فإنه في آخر عمره لما جاور بالمدينة كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة ويصحبه، ونظم في ذلك ما يتضمن السب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد ذكر ذلك عنه شيخنا المطري حافظ المدينة ومؤرخها، وكان قد صحبه بالمدينة».

وكلام ابن رجب هذا يتضمن اتهامين:

الأول: صحبة السكاكيني شيخ الرافضة، مما ينفي توبته ويؤكد أنها مجرد تقية ونفاق عند ابن رجب.

الثاني: نظمه ما يتضمن السب لأبي بكر رضي الله عنه، وهذا الأخير وهو سبُّ أبي بكر لم نطلع عليه، ولم يذكر ابن رجب نهاذج منه. فيظل مجرد دعوى حتى يعزز بالدليل. أما الأول: وهو صحبته للسكاكيني: فإني أتفق مع الأساتذة الأفاضل الذين سبقوني في مناقشة هذه الجزئية، وخاصة الدكتور سالم القرني والدكتور عبد الله التركي والدكتور مصطفى عليان، في أن مصاحبته لهذا الرجل لا تنفي عنه التوبة والاستقامة التي أثبتها له كثير من معاصريه، خصوصًا إذا علمنا أن عددًا من علماء أهل السنة وحفاظهم قد صحبوا السكاكيني وأخذوا عنه كالبرزالي والذهبي ووالده وغيرهم، وقد مرّ علينا في الحديث عن السكاكيني ضمن شيوخ الطوفي ثناء العلماء عليه وخصوصًا الذهبي وابن حجر، ومن ذلك قول الذهبي فيه: «ومات شيخ الشيعة بدمشق وفاضلهم محمد السكاكيني في صفر عن ست وثهانين سنة، وكان لا يغلو ولا

يسب معينًا ولديه فضائل. . . » ويقول الذهبي في موضع آخر: «وكان حلو المجالسة ذكيًّا عالمًا فيه اعتزال، وينطوي على دين وإسلام وتعبد، سمعنا منه وكان صديقًا لأبي . . . » . فهذا الذهبي يثبت أخذه عن السكاكيني وصداقته لوالده، فهل يمكن أن يتهم الذهبي أو والده بالرفض بسبب ذلك. ويقول فيه ابن حجر: «ولم يحفظ له سب في الصحابة بل له نظم في فضائلهم» ثم ينقل ابن حجر كلام الذهبي السابق. ويختم الدكتور عبد الله التركي كلامه عن هذا الموضوع بقوله: «فهل صحبته لرجل كهذا تنفي توبته واستقامته؟؟».

وأستغرب من ابن رجب - رحمه الله - وأنا استصغر نفسي أمامه - وهو من علماء السلف الكبار الذين لهم منهجهم في الحكم على النيات وخفايا القلوب، أن يقول بصيغة الجزم - بعد أن سمع من بعض شيوخه كلامًا عن توبة الطوفي وهو محبوس: «وهذا من تقيته ونفاقه؛ فإنه في آخر عمره لما جاور بالمدينة كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة ويصحبه».

وأتعجب أيضًا من قول ابن رجب ـ رحمه الله ـ بعد الحديث عن صحبة الطوفي للسكاكيني: «وقد هتكه الله وعجل الانتقام منه بالديار المصرية» لأمرين: الأول: أن ما حدث له بالديار المصرية سابق لهذا اللقاء والصحبة بوقت طويل. والثاني: أن الجزم بأن ما حصل له في مصر إنها هو هتك وانتقام من الله فيه نظر؛ لأن ابتلاء العلهاء وامتحانهم في هذه الحياة سنة من السنن، وقد ابتلي من هو أفضل من الطوفي في الزمان نفسه والمكان نفسه وهو شيخه ابن تيمية ومجموعة من محبيه من علهاء الحنابلة، فهل يقال إن ما أصابهم إنها هو هتك وانتقام من الله؟

٧ - الوقفة السابعة: مع البيت المتقدم الذي أورده ابن رجب ضمن ما نقله

عن ابن مكتوم، وأورده الذهبي وغيره، وهو:

كم بين مَنْ شُكَ في خسلافته وبين من قيل إنسه الله ولم أجد أحدًا بمن أورده قد جزم بنسبته للطوفي أو أنه رآه في كتاب من كتبه، فابن مكتوم يورده بعبارة: «واشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما وفي غيرهما من جملة الصحابة رضي الله عنهم، وظهر له في هذا المعنى أشعار بخطه نقلها عنه بعض من كان يصحبه ويظهر موافقة له، منها قوله في قصيدة: كم بين من شُكّ. . إلخ» فلم يورد من القصيدة إلا هذا البيت، والذهبي أورده بقوله: «وقيل إنه قال في شعره هذا البيت: كم بين من شُكّ. . إلخ» . وهي صيغة تمريض وتضعيف .

وقد وجدت هذا البيت في كتاب من كتب الطوفي، وهو كتابه: (جدل القسرآن) أو: (عَلَمُ الجذل في عِلْم الجدل) (ورقة ٥٨ ب) في النسخة المخطوطة. و(ص ٢٢٢ في النسخة المطبوعة التي حققها المستشرق الألماني فولفهارت) ولم ينسب الطوفي البيت لنفسه، وإنها أورده في سياق حوار دار بين شيعي وجمهوري، يقول الطوفي: "إن شيعيًا ناظر جمهوريًا في على وأبي بكر، فقال الشيعى:

كم بين مَنْ شُكَ في رسالته وبين من قيل إنـــه الله فانقطع الشيعي».

وفي هذا الكلام دليل على أن البيت ليس للطوفي، وعلى أن الطوفي لم ينصر الشيعي ويدافع عنه، وإنها نص على أنه انقطع وسكت. فلا وجه إذن للاستدلال به على تشيع الطوفي وطعنه في أبي بكر رضي الله عنه. وقد سبقني إلى إيراد هذه القصة الأستاذان إبراهيم البراهيم، وعصام عامرية. الأول أخذها من النسخة الخطية والثاني أخذها من المطبوعة. وقد اطلعت عليها في المطبوعة بنفسى.

وبما يزيد الاستدلال بهذا البيت ضعفًا على ضعفه ما ثبت لنا في كثير من كتبه \_ كما سيأت \_ من أن رأيه في أبي بكر وفي خلافته رأي حسن يتفق مع معتقد أهل السنة، ويبدو ذلك في كتاب الصعقة الغضبية، وكتاب الإشارات الإلهية وغيرهما. ويقول الدكتور عبد الله التركي في مقدمة تحقيقه لكتابه: شرح مختصر الروضة ص ٣٦: "ولم أجد في كتابه هذا (شرح مختصر الروضة) ما يؤيد صراحة تشيع الطوفي، بل وجدت أنه يترضى عن الصحابة رضوان الله عليهم، وبخاصة الشيخان، ويصرح في أماكن باعتقاده بما يعتقده أهل السنة والجماعة، ويرد على الشيعة وآرائهم ويبين أن الحق بخلافها..».

هذا آخر ما أود إيراده فيها يخص الطريق الأول: وهو ما كتبه عنه معاصروه والقريبون منه من أعيان القرن الثامن. ومن تأمل هذه النصوص التي نقلتها عن ثهانية منهم وهم: البرزالي والذهبي وابن جماعة والأدفوي والصفدي وابن مكتوم والحلبي وابن رجب ظهر له أن مدار التهمة هو قصته مع شيخه الحارثي في مجلسه، وقد اختلفت روايات هذه القصة اختلافًا يسيرًا، لكن المطلع على ما نقله ابن حجر عن الأدفوي والصفدي يستريب من هذه القصة ويضعف تعويله عليها في اتهام الرجل، فقد ورد عندهما أن شيخه الحارثي كان يجبه

ويبجله ورتبه في مواضع في دروس الحنابلة، ثم أُوقع بينهما، وكلمه في الدرس كلامًا لا يناسب الأدب، فقام عليه ابن الشيخ وفوض أمره إلى بدر الدين بن الحبّال أحد النواب فأشهدوا عليه بالرفض وأخرجوا بخطه هجوًا في الشيخين، فعزّر وضرب ثم سجن.

فسياق القصة يوحي بأن هناك من أوقع بينها، ولعله غاظه مكانة التلميذ عند شيخه، وربم كانت هذه المكانة على حساب أناس آخرين لحقهم ضرر بسببها، فلعلهم قد أعدوا للأمر عدته فجهزوا تهمة الرفض وقصائد الهجاء. وإلا كيف تسقط تهمة الرفض وهذه القصائد، وتظهر فجأة في هذا الدرس دون سابق علم للشيخ أو من حوله؟

\* \* \*

# ٢ ـ الطريق الثاني:

وهو رأي الباحثين والمحققين المحدّثين الذين أتيح لهم الاطلاع على بعض كتب الطوفي وتحقيق بعضها، ويتجلى ذلك من خلال ما ظهر لهم من آراء الرجل في هذه الكتب، وقد مرّ من ذلك إشارات خاطفة، وأعني بهؤلاء: الأساتذة: مصطفى زيد، وكهال عيسى، وإبراهيم البراهيم، وسالم القرني، وهزة الفعر، وعبد الله التركي، وعصام عامرية، ومصطفى عليان وغيرهم. ولا شك بأن فارس هذا الميدان وفاتح أبوابه هو الدكتور مصطفى زيد، في كتابه المشهور: المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي، فقد أجهد نفسه واطلع على مخطوطات أغلب كتب الطوفي الموجودة واستفاد منها، وبخاصة: واطلع على مخطوطات أغلب كتب الطوفي الموجودة واستفاد منها، وبخاصة: الصعقة الغضبية، والإشارات الإلهية، ونما يتميز به هذان الكتابان أن الأول: من أخر كتب الطوفي وأسبقها تأليفًا حيث قد ألفه قبل خروجه من بغداد.

ونصف تقريبًا. وقد أكشر في هذا الكتاب الأخير من مناقشة أصحاب الفرق والطوائف وخصوصًا الشيعة، وسعى جاهدًا للرد عليهم وإبطال حججهم، بل واستمطار اللعنات والغضب عليهم، فكثرت فيه عبارات: زعمت الرافضة لعنهم الله، وتارة: أخراهم الله، وتارة أبعلهم الله. إلى غير ذلك من العبارات التي توحي ببراءته منهم. وقد استفاد الباحثون الذين جاءوا بعد مصطفى زيد من هذه النصوص التي أوردها، واستعانوا بها للدفاع عن الطوفي، كما أن حديث الدكتور مصطفى عن كتب الطوفي ونفضه الغبار عنها سلط عليها الأضواء وأغرى الباحثين بتحقيقها، ومنهم الباحث: كمال محمد عيسى الذي حقق كتاب الإشارات الإلهية، موضوعًا للماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة، ونص في مقدمته على أن كتاب الدكتور مصطفى هو الذي حفزه على ذلك، وقد بذل الأستاذ كمال جهدًا طيبًا في إخراج الكتاب وأتاح له طول الصحبة معه أن يظفر فيه بها لم يظفر به الدكتور مصطفى، واستخرج منه نصوصًا كثيرة وطويلة يكفى بعضها لتبرئة الطوفي من هذه التهمة، أو التأكيد على صدق توبته منها إن كانت قد صحت عنه ، وكنت أتمنى أن يسعفني المقام فأوردها كلها، لكن ذلك غير ممكن؛ لأنه سيزيد الدراسة طولاً على طولها، لذا سأكتفي بإيراد نهاذج منها كما فعل الأساتذة : إبراهيم البراهيم وسالم القرني وعصام عامرية وغيرهم.

وكما أن حديث الدكتور مصطفى زيد عن كتاب الإشارات الإلهية، واستشهاده بنصوص منه قد أغرى الأستاذ كمال عيسى بتحقيقه ودراسته، فإن حديثه عن كتاب الصعقة الغضبية واستشهاده بنصوص منه قد أغراني بتحقيقه ودراسته، وقد ظفرت فيه بسبب طول الصحبة بأكثر مما ظفر به الدكتور مصطفى، لكن الفضل للمتقدم - كما يقولون - فهو جدير عندي بالاعتراف بفضله والإشادة بعمله؛ لأنه سلك الطريق وهو مجاهل، ونحن إنها سلكناه بعد أن وطأ أكنافه ومهد دروبه. وهذان الكتابان - كما سبق أن أشرت - هما أكثر كتبه الموجودة اهتهامًا وعناية بمناقشة الشيعة والرد عليهم. وليس معنى ذلك أن بقية كتبه تخلو من ذلك، وإنها النسبة تختلف. وقد استخرج الدكتور سالم القرني من كتاب (الانتصارات الإسلامية) الذي قام بتحقيقه بعض المواضع التي تصلح لذلك، كما أشار الدكتور إبراهيم البراهيم والدكتور عبد الله التركي إلى شيء من ذلك في شرح مختصر الروضة الذي حققاه. لكن التعويل في التركي إلى شيء من ذلك في شرح مختصر الروضة الذي حققاه. لكن التعويل في ذلك على هذين الكتابين وهما: الصعقة الغضبية، والإشارات الإلهية. وسأورد بعض النهاذج المهمة التي تصلح للدفاع بها عن الطوفي وبيان حقيقة مذهبه كها سطرها بنفسه في هذين الكتابين:

#### ١ \_ الأول: الصعقة الغضبية:

قال الطوفي: في ص ٢٤/أ: "ومن الأصول العظيمة التي نشأ النزاع فيها من جهة العربية: اختلاف الشيعة والسنة فيها يتعلق بأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومَنْعِه فاطمة رضي الله عنها (فدكًا والعوالي) فإنها لما جاءت تطلب إرثها عن أبيها عن الرافضة في أبي بكر وقالوا: منع فاطمة إرثها. وقال أهل السنة: إنها عمل بها سمع ولم يمنعها حقًا. ومنشأ الخلاف بينهم من حيث إن (ما) وردت في اللغة على وجهين: اسمية، وحرفية، ولكل واحد منها خمسة أقسام». . . . (ثم سرد الأقسام الخمسة لكل نوع) ثم قال: "إذا عرفت ذلك: فالرافضة حملوا (ما) في قوله عليه السلام: (ما تركنا صدقة) على أنها نافية،

أى: إنا لم نترك صدقة، وإنها تركنا ما تركناه إربًّا لغيرنا. وحملها أهل السنة على أنها موصولة بمعنى (الذي) تقديره: الذي تركناه صدقة، بالرفع على الخبر، وحذف الهاء من (تركناه) لأنها ضمير منصوب وهو سائغ الحذف في الصلة، كقوله تعالى: ﴿وما عملت أيديهم﴾ قرئت بحـذف الهاء و إثباتها. وهـذا هو الحق إن شاء الله، وما ذهب إليه الرافضة خطأ صريح محض، فإن الحديث مُصَـدَّرٌ بها يبطل قـولهم، وهو قـولـه عليـه السلام: (نحن معـاشر الأنبيـاء لا نورث، ما تركنا صدقة) فنفى أنه يمورث، وجعل ذلك صفة تمدح، وللذلك نصب (معاشر) على المدح، كذلك الرواية، ثم أثبت أن ما يتركه صدقة. فقد تضمن الحديث جملتين: إثباتية، ونفيية، وعلى ما تأولته الرافضة تكون الجملتان نافيتين، فيكون قد نفى الجهتين المشروعتين: الميراث، والصدقة. فالجهة الثالثة تكون باطلة عينا، وهو على الرسول المعصوم محال، وإلا فعليهم إثباتها، على أنه بمجرد نفيه للإرث فاتهم الغرض. فإن قيل: الاعتراض من وجهين: أحدهما: أنّا لا نسلّم صحة قوله: «نحن معشر الأنبياء لا نورث»؟ لأن ذلك يناقض قوله تعالى ـ حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿فهب لي من لدنك وليًّا يرثني ﴾، ﴿لا تدرن فردًا وأنت خير الموارثين ﴾، وقموله تعمالى: ﴿ وورث سليان داود ﴾ . الثانى : سلّمنا صحته ، لكن تأويلنا أولى من تأويلكم؛ لأنه مستغن عن التقدير، وتأويلكم يفتقر إلى تقدير الضمير، والأصل في الكلام أن يكون تامًّا بذاته، وافتقاره إلى التتمة بالتقدير خلاف الأصل. فالجواب عن الأول: أن الحديث لا سبيل إلى منع صحته إذ قد رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث عائشة، وأبو داود من حديث مالك بن أوس بن الحدثان، وهو حديث مشهور مستفيض إلا أن للرافضة أصلاً خبيئًا باطلاً وهو أنهم لا يقبلون رواية الصحابة لمرض في قلوبهم عليهم. وليس هذا موضع الرد عليهم في ذلك الأصل. فأما إرث يحيى من زكريا، وسليان من داود، فإنها كان لمنصب النبوة دون الأعراض المالية، فأما مُلْك سليان الذي انتقل عن داود إليه فهو جهة بنفسه ليس من النبوة في شيء؛ لأنهم كانوا أنبياء ملوكًا، ونبينا على كان عبدًا نبيًا، ولم يكن ملكًا حتى ينتقل ملكه عنه إلى غيره. وعن الثاني: أنا قد بيّنا أن تأولينا هو الظاهر المتبادر إلى الذهن من الحديث وهو متعين، وتأويلهم فاسد فكيف يكون أولى».

وفي موضع آخر من الصعقة الغضبية: (من ص ٣٣/ أ إلى ٣٦/ ب) تحدث بتفصيل في عدة صفحات عن خلاف السنة والرافضة في الفرض في الرجلين في الوضوء، هل هو الغَسْل، أو المسح؟ تحت عنوان: (المسألة الثالثة)، فقال: «الفَرْضُ في الرجلين في السوضوء هو الغَسْل عند الجمهور، منهم الأثمة الأربعة . . . ، وقالت الإمامية وهم الرافضة: الفَرْضُ فيها مسح ظهر القدم، ومعتمدهم في المسألة مسلكان . . . » ثم استطرد في ذكر أدلتهم ومناقشتها ثم إبطالها، وذكر أدلة أهل السنة وصححها وانتصر لها في عدة صفحات في كلام نفيس رائع . ثم ختم الحديث عن المسألة بقوله: «واعلم أني إنها بسطت الكلام في هذه المسألة لأن بعض فقهاء الرافضة وَلِعَ بي في هذا الكلام فيها، واحتج في هذه المسألة لأن بعض فقهاء الرافضة وَلِعَ بي في هذا الكلام فيها، واحتج عليَّ ببعض ما ذكرتُ في مسلكيهم المذكورين، فذكرتُ بعض ما حضرني من شبههم ههنا وأجبت عنه كها رأيت . واعلم أن الرافضة أكثر ما يتعرضون بأهل السنة في هذه المسألة لقوة شُبههم من الكتاب والسنة عليها».

فمن قرأ كلام الطوفي على هذه المسألة بطوله أدرك أن الرجل من أهل السنة ، وأنه بعيد كل البعد عن مذهب الرافضة ، ويظهر ذلك في عباراته واستشهاده بأحاديث صحيحة من البخاري ومسلم وأحمد وغيرها من كتب السنة المعتمدة التي لا يرضاها الرافضة ولا يعتدون بها، كما يظهر ذلك من انتصاره لأهل السنة وإفحامه للرافضة وخذلانهم.

وسيلمح القارئ من قصته مع هذا الفقيه الرافضي الذي ولع به في هذه المسألة، أن الطوفي يكثر الجلوس مع فقهاء الرافضة وعلمائهم لمعرفة ما عندهم ومناقشتهم، ولعل هذا يفسر لنا سعة اطلاعه على مذهبهم وكشرة مناقشته لهم في كثير من كتبه، وبخاصة كتاب الأخير (الإشارات الإلهية) الذي طالت مناقشته لهم فيه، لكنها كانت مناقشة حامية تنتهى بإفحامهم في كل قضية، بل بسبهم وشتمهم ، كما مَرّ موجزًا ، وسيأتي مفصلاً بحول الله . ولعل هذا أيضًا قد يفسر لنا سر مجالسته للسكاكيني - شيخ الرافضة - في المدينة المنورة، فربها كان ذلك للاطلاع على بعض ما لا يعرفه من مذهبهم استعدادًا لمناقشتهم في كتابه الذي ألف بعد أقل من عام من مجالسته للسكاكيني، وهو كتاب (الإشارات الإلهية). والطوفي مولع بمناقشة الفرق والطوائف والمذاهب عمومًا، وليس الرافضة وحدهم، ولكن مناقشته للرافضة تميزت بالكثرة والشمول، ومناقشته لغيرهم أقل على الرغم من كثرتها، ويكفى أن نعلم أنه ناقش أغلب الفرق في حديثه عن آية الوضوء التي هي محل الحديث الآن، ففيي ص ٣٠/ أ: يقسول -عند حديثه عن مسألة الرؤية المتفرعة من حديثه عن الحرف (إلى) في آية الوضوء ـ ما يلى: «اعلم أن الناس اختلفوا في أن الله تعالى هل يجوز أن يُرى في الدار الآخرة أم لا ؟ مع إجماعهم على أنه لا يسرى في الدنيا: فذهب أصحابنا والأشاعرة والكرامية والمجسمة إلى أن رؤية الله تعالى في الآخرة جائزة، ومنع ذلك الفلاسفة والمعتزلة بناءً على أن كل ما لا يكون جسمًا أو جوهرًا مختصًا بمكانٍ وحَيِّز لا تمكن رؤيته. وأما أصحابنا وعامة السلف من الصحابة والتابعين وأهل الحديث فيعتقدون جواز الرؤية مع اعتقادهم أن الله تعالى في جهة الساء على العرش وأنه مع ذلك ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، وأما الأشاعرة فيعتقدون ذلك مع اعتقادهم أنه ليس في جهة أصلاً، ولذلك احتاجوا إلى أن فسروا المراد بالرؤية بأن توجد حالة نسبتها في الانكشاف والظهور إلى ذات الله تعالى كنسبة الحالة المسهاة بالإبصار والرؤية إلى المرئيات المشاهدة، وهو شَغْب وعدول عن الحقيقة. وأما الكرامية والمجسمة فإنها يجوزون رؤية الله تعالى لاعتقادهم أنه جسم متحيّزٌ في مكان، ولولا ذلك لامتنع وجوده عندهم فضلاً عن رؤيته، وهو كفر محض. إذا عرفت ذلك فاعلم أن الدليل على المسألة عقلي من وجوه كثيرة، ونقلي من الكتاب والسنة نقلاً مستفيضًا يقرب من التواتر، نقل ذلك من نقلة الصحة من أثمة الحديث، وليس غرضنا هاهنا استيفاء أدلة المسألة إذ ذلك يطول، وإنها الغرض إيراد وليس غرضنا هاهنا استيفاء أدلة المسألة إذ ذلك يطول، وإنها الغرض إيراد كلام نفيس جيد يظهر من خلاله صدق انتائه لمذهب السلف، ورده على ما كلام نفيس جيد يظهر من خلاله صدق انتائه لمذهب السلف، ورده على ما عداه. وهذا نموذج من مناقشاته للفرق والطوائف، وهذا النمط كثير في كتابه هذا وفي غيره من كتبه .

وفي موضع آخر من الصعقة الغضبية (ص ١٥/أ): عند مناقشته لأدلة القائلين: إن الواو تفيد الترتيب في بيت سحيم، قال كلامًا فيه ثناء على عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، يَبْعُدُ معه أن يكون رافضيًّا، ويرد على من يقول إنه كان ينتقص الشيخين ويسبهما، وهو قوله: «والجواب عن الشالث: أي الدليل الثالث وهو بيت سحيم أن عمر رضي الله عنه أراد تعظيم الإسلام بتقديم ذكره لفظًا على الشيب، ليطابق ذكره تقديم معناه، فإن الإسلام أشرف من الشيب وأعلى في الرتبة، فأراد من الشاعر تقديم ذكره أيضًا؛ لأنه كان من

أشد الناس تعظيم للدين رضي الله عنه، وإنها منع الشاعر الإجازة لأن تأخيره لذكر الإسلام مع عادة العرب بتقديم الأهم فالأهم مشعر بتهوينه بالإسلام وعدم المبالغة في تعظيمه، فمنعه الجائزة عقابًا له على ما أشعر به فعله».

وأكتفي بهذا القدر مما هو بارز ومهم في كتابه الصعقة الغضبية، وقد صرفت النظر عن بعض العبارات والأدلة الأخرى التي تنفي عنه التهمة طلبًا للاختصار، وسيلحظها قارئ الكتاب مثل الثناء على الصحابة عمومًا والترضي عنهم وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة وأمهات المؤمنين، والاستشهاد بالأحاديث النبوية من الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث الخاصة بأهل السنة، واستخدامه كثيرًا لعبارة: (أصحابنا) و(على أصلنا) ونحوها من العبارات عندما يتحدث عن رأي الحنابلة وأهل السنة. يضاف إلى ذلك أني لم أجد في الكتاب على طوله أي عبارة يفهم منها - تصريحًا أو تلميحًا - عبته للرافضة أو الإعجاب بهم أو النقل عن كتبهم أو علمائهم.

### ٢ \_ كتاب: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية:

لفت الدكتور مصطفى زيد الأنظار إلى هذا الكتاب وأهميته في بيان حقيقة مذهب الطوفي وخصوصًا في قضية التشيع ، عندما أورد نهاذج جيدة منه تصلح لدفع تهمة التشيع عن الطوفي ، وترددت النصوص التي ساقها الدكتور مصطفى فيها بعده من دراسات عن الطوفي ، ولما جاء الأستاذ كهال عيسى وفَرَّغ نفسه لتحقيق الكتاب ودراسته ، درس القضية دراسة مستوعبة ، وقام بحصر المواضع والآيات التي عرض فيها الطوفي لمسائل الشيعة والتشيع ، وبيّن أن الطوفي اهتم بهذه المسائل اهتهامًا كبيرًا وظاهرًا في هذا الكتاب ، وأنه لم يترك آية الطوفي اهتم بهذه المشيعة في دعم قضية من قضاياهم إلا عرض لها وبين زيف يستند عليها الشيعة في دعم قضية من قضاياهم إلا عرض لها وبين زيف

استدلالهم وضعفه، ثم انتصر في النهاية لمذهب أهل السنة.

وقد حصر الدكتور كمال الآيات التي كانت موضع البحث والنقاش في هذا الموضوع في خمس وخمسين آية، ووضع لها جدولاً سردها فيه واضعًا أمام كل آية رقمها واسم السور ورقم الصفحة التي وردت فيها في كتاب الإشارات الإلهية، مع تصنيفها إلى مجموعات على هذا النحو:

أولاً: تناول الطوفي الخلاف حول إمامة على وطاعته وفصاحته وفضل أهل البيت جميعًا في ست عشرة آية، وهي بإيجاز:

(الآيتان: ٢٤٧، ٢٧٤ من سورة البقرة ، والآيتان: ٢١، ١٥٥ من سورة آل عمران، والآية: ٥٥ من المائدة، والآية: ١٤٢ من الأعراف. والآية: ١٧ من هـود. والآيتان: ٢٩، ٩٤ من طه. والآية: ١٩ من الحج. والآية ٣٤ من القصص. والآية: ٢ من الأحزاب. والآية: ١ من النجم. والآية: ٢١ من المجادلة. والآية: ٢٤ من الإنسان. والآية: ١٢ من الشمس).

ثانيًا: أفاض الطوفي في عصمة الإمام، بل عصمة أهل البيت وما دار حولها في آية واحدة وهي الآية: ٣٣ من سورة الأحزاب.

ثالثًا: تناول وجوب الإمامة أو وجود الإمام في آيتين وهما: الآية ٥٨ من سورة يوسف. والآية: ٧ من سورة الرعد.

رابعًا: ساق استشهاد الإمامية على عدد الأئمة من أهل البيت في آية واحدة، وهي الآية: ١٢ من سورة المائدة.

خامسًا: تحدث عن إرث الخلافة واحتجاج الشيعة عليه في آيتين هما: الآية: ٥ من سورة مريم. والآية: ١٦ من سورة النمل.

سادسًا: تعرض للفرق الغالبة التي لا تقف عند موالاة على ، بل تتعداها إلى بغض الصحابة ، ومن ثم قدحوا في الصحابة بعامة ، وهم الروافض ، وذلك في ست آيات: الآية: ٢٤٦ من البقرة . الآية: ١٤٤ من آل عمران . الآية: ٢٥ من النساء . الآية: ١٦٥ من الأعراف . الآية: ١٠٠ من التوبة . الآية: ٢٤ من الحجر.

وقد حوا في بعض الصحابة بخاصة في سبع آيات وهي: الآية: ٢٠ من سورة الإسراء. الآية: ٢٠ من النور. الآية: ٣٣ من الأحزاب. الآية: ٢٢ من محمد. الآيتان: ٤، ١٠ من التحريم. الآية: ١٥ من الجن. لكن الطوفي لم يترك الرافضة، بل ساق استنباط الحكم عليهم من آيتين هما: الآية: ٢٩ من سورة الحشر.

سابعًا: ذكر بغضهم لأبي بكر رضي الله عنه ، وإنكارهم فضله في خمس آيات، وهي: الآية: ٤٠ من سورة التوبة. الآية: ٢٢ من النور: الآية: ٣٣ من الزمر. الآية: ١٠ من الحديد. الآية: ١٧ من الليل.

ثامنًا: تناول الخلاف في صحة خلافة الأشياخ في آيتين، هما:

الآية: ٥٥ من سورة النور. الآية: ١٦ من سورة الفتح.

تاسعًا: تحدث عن أصل من أصول مذهبهم وهو التقية في خمس آيات، وهي: الآية: ٢٨ من سورة آل عمران. الآية: ٩٧ من النساء. الآية: ٧٨ من هود. الآية: ١٠٦ من النحل. الآية: ٢٨ من غافر.

عاشرًا: تحدث عن مسائل تتصل بأصول الفقه \_ لهم فيها رأي وهي الإجماع والقياس وخبر الواحد \_ وذلك في ست آيات، وهي:

الآية: ١١٥ من النساء. الآيتان: ٢١، ٢١ من الشورى. الآية: ٢ من الحشر. الآية: ٤٤ من النحل. الآية: ٣٦ من الإسراء.

وبهذا يبلغ مجموع الآيات خسًا وخسين آية. وقد تعقب الطوفي الرافضة في هذه الآيات ورد عليهم وانتصر لمذهب أهل السنة في كل ذلك.

وبعد ذلك قام الدكتور كمال بتفصيل هذا الإجمال بذكر الآيات وما قاله الطوفي تحتها في استقراء جيد وشامل. وليس بوسعنا مجاراته في ذلك ونقل كل ما أورده في هذا المجال. وإنها سأكتفي بإيراد نهاذج تكشف عن طريقة الطوفي في محاورتهم والرد عليهم والانتصار لمذهب أهل السنة، مما يكفي دليلاً لبيان موقفه ومذهبه الحقيقي:

ا ـ ورد في ورقة (٢٨/ أ) من الإشارات عند الحديث عن الآية: ٢٤٧ من سورة البقرة وهي قول تعالى: ﴿إِنْ الله اضطفاه عليكم ﴾، قول الطوفي: «احتجت الشيعة بها على أن عليًّا هو الإمام بعد النبي ﷺ وبعد أن قرر احتجاجهم بها في تفصيل وإسهاب قال: «هذا ما قررت به الشيعة إمامة على من هذه الآية. ومناقضته على التفصيل تطول، وربها تعذر في البعض، وإنها أجاب الجمهور عنه بانعقاد الإجماع بموافقة على على إمامة أبي بكر، فإذا سلم صاحب الحق فكلام الشيعة فضول محض». وانظر رسالة الدكتور كمال عيسى صاحب الحق فكلام الشيعة فضول محض». وانظر رسالة الدكتور كمال عيسى

Y \_ وورد في ورقة (١١٠/أ) عند الحديث عن الآية ٥٨ من سورة يـ وسف، وهي قوله تعالى: ﴿وجاء إخوة يـ وسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون﴾ قول الطوفي: «يستشهد بها الشيعة في غيبة الإمام، وأنه موجود لكن الناس لا يعرفونه وإن رأوه كما أن إخوة يوسف رأوه فعرفهم وهم لم يعرفوه» ثم يرد عليهم الطوفي بقوله:

«هـذا قياس تمثيل لا يفيد عندهم في الفرعيات، فما الظن بالدينيات». وانظر: ص ٤٤ ـ ٤٥ من رسالة الدكتور كمال.

٣ ـ وورد في ورقة (١٠٠/ب) عند الحديث عن الآية ١٠٠ من سورة التوبة ، وهي قوله تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار﴾ ، قول الطوفي: «احتج بها الجمهور على فضل الصحابة رضي الله عنهم ، وأنهم مرضي عنهم ، ومن أهل الجنة لتصريحها بذلك وعمومها فيهم ، واعترضت الشيعة أبعدهم الله بأن عمومها محصوص بمن عادى أهل البيت ، وخالف الإمام المنصوص عليه منهم . وأجيب: بأن أحدًا من الصحابة لم يعاد أهل البيت ولا خالف إمامًا منصوصًا عليه منهم » . وانظر: ص ٤٧ من رسالة الدكتور كمال ، وص ٨٨ من كتاب الدكتور مصطفى زيد ، وشرح مختصر الروضة للدكتور إبراهيم البراهيم الم ٩٤ .

٤ ـ وورد في ورقة (١٤١/أ) عند الحديث عن الآية: ١٩ من سورة الحج، وهي قوله تعالى: ﴿هذان خصان اختصموا في ربهم ﴾. قول الطوفي: «تعلقت به الشيعة فقالوا: كان علي يـوم بدر مبارزًا، وأبو بكر في العريش مع النبي على فعلي أعظم جهادًا، فليكن أفضل مـن أبي بكر، لقولـه عز وجل: ﴿وفضل الله المجاهـدين على القاعـدين أجرًا عظيم ﴾، وأجيب: بأنه يلـزمكم مثله في النبي المجاهـدين على القاعـدين أجرًا عظيم ﴾، وأجيب: بأنه يلـزمكم مثله في النبي وأن عليًا أفضل منه، وهذا محال. فإن قيل: النبي كالإمام شأنه أن يقاتل بين يديه. قيل: وأبـو بكر كالوزير شأنه أن يكـون مع الإمام ». وانظر. ص ٤٧ من رسالة الدكتور سالم القرني.

٥- وورد في ورقة (١٤٤/ أ) عند الحديث عن الآية: ٢٢ من سورة النور،

وهي قوله تعالى: ﴿ ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة . . . ﴾ ، قول الطوفي : «احتج بها الجمهور على فضل أبي بكر؛ لأنها نزلت فيه ؛ إذ ترك الإنفاق على مسطح . وقد وصف فيها بأنه من أولي الفضل . وأجابت الشيعة لعنهم الله بأن المراد فضل المال وكثرته بدليل اقترانه بالسعة ، لا الفضل الذي هو الكمال ضد النقص . لكن يحتج بها الجمهور من موضع آخر وهو قوله عز وجل : ﴿ ألا تعبون أن يغفر الله لكم ﴾ فهو يدل على أنه مغفور له » . وانظر: ص ٤٨ من رسالة الدكتور سالم القرني .

7 \_ وورد في ورقة (٩٩/ أ) عند الحديث عن الآية: ٤٠ من سورة التوبة ، وهي قوله تعالى: ﴿إِلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه النين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها. . . ﴾ ، قول الطوفي: «احتج بها أهل السنة على فضل أبيي بكر \_ رضوان الله عنه \_ من وجوه:

أحدها: النص على ثبوت صحبته، حتى قال بعض العلماء: من أنكر صحبة أبي بكر فقد كفر، لتكذيبه النص المتواتر القاطع بإثباتها، بخلاف من أنكر صحبة غيره، لعدم ذلك. وفيه نظر؛ لأن غيره كعمر وعثمان وعلي وباقي العشرة ثبتت صحبتهم بالتواتر، وهو قاطع أيضًا، فإنكار مدلوله كفر. الوجه الثاني: قوله: ﴿لا تحزن إن الله معنا ﴾ فكان له في هذه المعية اختصاص لم يشاركه فيه صحابي، وقد يقال بأن هذا التشريف حصل لجميع الصحابة بقوله عز وجل: ﴿وأنتم الأعلون والله معكم ﴾ غير أن لقائل أن يقول: معية أبي بكر رضوان الله عليه أخص من هذه فيمتاز بها.

الوجه الثالث: ﴿ثاني اثنين ﴾ قالوا: فيه إشارة إلى شيئين: أحدهما: أنه ثانيه

من بعده في الإمرة. والثاني: أن اسمه لم يفارق اسمه، إذ كان يقال له: خليفة رسول الله حتى توفي، فقيل لمن بعده وهو عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين، وانقطعت خصيصة ثاني اثنين.

الوجه الرابع: ﴿فأنزل الله سكينته عليه ﴾. قال بعضهم: الضمير في (عليه) لأبي بكر؛ لأن النبي ﷺ لم تفارقه السكينة حتى يحتاج إلى نزولها عليه، وإنها أنزلت على أبي بكر رضى الله عنه. وهو ضعيف: أما أولاً: فلقوله عز وجل: ﴿ فأنزل الله سكينته على رسوله ﴾ فقد أنزلت عليه السكينة مع ما ذكروه من عدم مفارقتها له، ولا امتناع من أن يزاد سكينة على سكينة، ونورًا على نور. وأما ثانيًا: فلأن ذلك يقتضي أن الضمير في: ﴿ وأيده بجنود لم تروها ﴾ لأبي بكر أيضًا، وهو خلاف الظاهر بل القاطع، ولا أظن أحدًا قال بذلك. أما الشيعة: فطعنوا على أبي بكر - رضى الله عنه - من الآية بوجه واحد وهـ وقوله: (لا تحزن)، دل على أنه حزن لأجل طلب الكفار لهما مع أنه مع رسول الله عليها بعين الله تحت رعاية الله ، وقد سمع النبي عَلَيْ يخبر بأنه سيظهر على أعدائه ، ويظهر دينه على جميع الأديان، فَحُزْنُ أبي بكر والحالة هذه إما شك في هذا الخبر أو ضعف منه وخور. قالوا: وإنها الشجاع المؤمن اللبيب الموقن على بن أبي طالب ـ رضى الله عنه ـ حيث كان نائمًا على فراش النبي عَيْكِيْ معرضًا نفسه من أيدي الكفار لشرب كؤوس الحام، فما شك ولا خار، ولا تبلد ذهنه ولا حار. وأجاب أهل السنة بأن حزن أبي بكر \_ رضى الله عنه \_ لم يكن ضعفًا ولا شكًّا، وإنها كان رقة غالبة وشفقة على النبي عليها، ولو كان ذلك عن شك أو ضعف لكان أولى ما صدر منه يوم بدر، حين قال النبي ﷺ: «اللهم إن تهلك هذه العصابة فلن تعبد»، وأخذ أبو بكر بردائه يقول: (كفاك مناشدتك ربك، إن الله سينجز لك ما وعدك). وهذا غاية الشجاعة والإيمان، ثبوت الجنان عند مقارعة الأقران». انتهى كلامه، وانظر: ص ٨٤ عند الدكتور مصطفى زيد، وص ١/ ٩١ عند الدكتور سالم القرني.

٧ ـ وورد في ورقة (١٥٩/ب) عند الحديث عن الآية: ٣٣ من سورة الأحزاب، وهي قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن. . ﴾، قول الطوفي: «تتعلق بها الشيعة أخزاهم الله على عائشة، ويقولون: أُمرتُ أن تقر في بيتها فخالفت وخرجت إلى تفريق المؤمنين وقتال علي بالبصرة، حتى قتل بسببها من قتل وهم نحو عشرين ألفًا، والجمهور أجابوا بأنها خرجتُ مصلحة للفساد، مطفية للثائرة، مجتهدة في ذلك، فهي لا تنفك من أجر، أصاب اجتهادها أو أخطأ». وانظر: ص ٤٩ عند الدكتور كمال عيسى، وص ١/ ٥٩ عند الدكتور إبراهيم البراهيم، وص ١/ ٥٩ عند الدكتور سالم القرني.

٨ ـ وورد في ورقة (٢٠٥ / ب) عند الحديث عن الآية: ١٠ من ســـورة التحريم، وهي قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما. . . ﴾ قول الطوفي: «زعمت الشيعة الرافضة لعنهم الله أنه يُعرّض بعائشة وحفصة، وأنها كامرأتي نوح ولوط في النار لتظاهرهما على رسول الله على وأذاهما له، وزعموا لعنهم الله أن عائشة كان بينها وبين عثمان شيء فنزع لها بهذه الآية معرضًا بها فحقدت عليه ثم لم تزل تؤلب الناس عليه حتى قتلوه، ثم إنها ندمت مع كراهتها إمرة على فخرجت تطلب بثأره . وأجاب الجمهور بأن هذا كله لم يكن منه شيء وهو كذب مختلق، وإجماع أهل الحق على أنها زوجتاه في الجنة لا يعارضه شيء مما ذكروه» . وانظر:

ص ٤٩ عند الدكتور كمال، وص ١/ ٩٥ عند الدكتور إبراهيم، وص ١٠١ عند الدكتور سالم.

٩ ـ وورد في ورقة (٧٠٢/ب) عند الحديث عن الآية: ٤٨ من سورة القلم، وهي قبوله تعالى: ﴿فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت﴾، قبول الطوفي: «الإنسان له مقامان: مقام تواضع يهضم فيه حق نفسه، ومقام افتخار يستوفي فيه حق نفسه أو بعضه. . . وعلى هذا النحو تأولت الشيعة لعنهم الله قول على رضي الله عنه: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ولو شئت سميت الثالث».

هذه جملة من النصوص أكتفي بها بوصفها نهاذج تبين موقفه من الرافضة ، وهي ليست كل ما في كتاب الإشارات، ولا جُله، ولكني أكتفي بها خشية الإطالة. لأني أرى أن من تأملها وأمعن النظر فيها سيجد فيها ردًّا على ما مَرّ من كلام يتهم الطوفي فيه بأنه يسب أبا بكر وابنته عائشة وعمر وبقية الصحابة ، وفي هذه النصوص التي أوردتها من كتابي: الصعقة والإشارات، عبارات نقد لاذعة للشيعة ، بل عبارات سب وشتم وتجريح بل وتكفير، لا يمكن أن تصدر عن يجب الشيعة أو يتعاطف معهم ، فكيف بمن يكون على مذهبهم .

#### 非 非 非

وأود أن أشير في نهاية هذا الفصل إلى بعض النتائج النهائية التي خرج بها الباحثون المعاصرون من صحبتهم الطويلة للطوفي ملخصة في كلمات لكل وإحد منهم:

ا \_ يقول الدكتور مصطفى زيد (ص ٨٦ \_ ٨٨): الله وهكذا يمضي الطوفي في إبطال مزاعم الشيعة كلما عرض لآية يرون أن فيها دليلاً لهم على بعض ما ينادون به، أو آية يرى هو فيها ردًّا عليهم . . . . ولولا خوف الإطالة لأوردت

فقرات أُخر من كلامه تؤيد أنه ليس شيعيًّا ولا يمكن أن يكون شيعيًّا فضلاً عن أن يكون من الرافضة» ثم يقول: «ولو أن اتهام الطوفي بالتشيع أقوى دليلاً مما وجدنا، لأمكن أن ندعي كما ادعى ابن رجب أن حديثه عن الشيعة في كتبه إنها كان محاولة منه أو دسيسة لنشر آرائهم، أما وهذا الاتهام \_ كما رأينا \_ لا يكاد يعتمد على دليل واحد قوي، فلعل من الإجحاف بالرجل أن نفسر حريته في التفكير ذلك التفسير، فنصفه بالتشيع على رغمه، وعلى رغم الشيعة (١) الذين كانوا أحرياء أن يفخروا بانتسابه إليهم لو أنه كان منهم، وعلى رغم الحقيقة فيها يبدو».

٢ ـ الدكتور كمال عيسى ص (ي، ٨٨، ١١): يدافع عـن الطوفـي ويمتدحه ويصفه بأنه الإمام المجتهد، ويرى أن اتهامه بالتشيع ناشئ عن حسد وعصبية مقيتة، ويقول: "إن سبب الطعن في الطوفي لم يكن التشيع والرفض كما ذُكِر، ولكنه الاجتهاد والتقدم بالقول في المسائل عن رأي حر من غير تعصب» ويقول: "إن الطوفي بعيد عن التشيع والرفض، بعيد عن الباطنية والصوفية. . . ، وأن الرجل سلفى العقيدة سنى النزعة».

٣ ـ ويقول الدكتور إبراهيم البراهيم (ص ١/ ٩٧): «وبعد العرض السابق لما قيل عن الطوفي، وعرض فقرات من كلامه مع بيان موقفه فيها من آراء الشيعة، يمكن القول بأن الطوفي اطلع على آراء الشيعة ودرس مذهبهم دراسة وافية، وجالس علماءهم كالسكاكيني وغيره، بدليل كثرة حكايته لأقوالهم وتفصيله لآرائهم، ولعل هذا التوجه أخذه عن شيخه تقي الدين الزريراني مفتي العراق وفقيهها الذي كان على اطلاع واسع بمذهب الشيعة \_ كما تقدم في

<sup>(</sup>١) يشير إلى رأي الخوانساري الشيعى الذي سيرد في آخر هذا الفصل.

ترجمته وحيث لم يقم دليل قوي يثبت تشيعه فإن ذكره لآراء الشيعة وإفاضته في الاستدلال لهم لا يثبت تشيعه، ولا يخرجه من أهل السنة والجهاعة، وردُّ الطوفي على الشيعة وتنقّصه لهم في مواقف كثيرة أقوى دلالة على نفي هذه التهمة عنه. فالطوفي إذن من أهل السنة والجهاعة، حنبلي المذهب، سلفي العقيدة».

٤ ـ ويقول الدكتور سالم القرني (ص ١٢٠): «والحقيقة أنه لم يكن بين يديً ما يؤكد أن الطوفي من الرافضة ولا من الزيدية، وأنا لا أنسب إليه ذلك حتى يثبت من كتبه ما يفسر هذا الجرح، وقاعدة المحدثين تقول: (إذا ذكر الجرح والتعديل قبل التعديل بدون تفسير، ولا يقبل الجرح إلا مفسرًا)، وليس هناك ما يدل قطعًا بأن الطوفي من الرافضة، بل يوجد في كتبه ما يشهد له بضد ذلك كما ذكرت سابقا، ثم إنني أرى أن هذا الاتهام لُفّق على الطوفي للأمور.

ويقول الدكتور سالم (ص ١١٩): "في مساء يوم السبت السادس والعشرين من شهر ذي القعدة من عام ستة وأربعائة وألف للهجرة — ٢٦/١١/ من شهر ذي القعدة من عام ستة وأربعائة وألف للهجرة — ١٤٠٦ هـ علم المنت فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي — أحسن الله إليه — في عجلس سهاحة الشيخ عبد العزيز بن باز في العزيزية بمكة المكرمة، عن اتهام بعض العلماء للطوفي بالرفض، فقال: (ما علمت شيئًا يـؤكد ذلك). ويقول: (وكان الشيخ محمد بن عبد العرزيز المانع رحمه الله، مدير المعارف السعودية، قبل أن تصير وزارة ينكر على من يرمي الطوفي بأنه شيعي».

٥ \_ ويقول الدكتور عبد الله التركي (ص ١/ ٣٥): «هذه هي النقول التي وردت عن اتهام الطوفي بالتشيع والرفض في مصادر ترجمته، وبنظرة فاحصة إليها يتضح أن نجم الدين الطوفي كان قد احتل منزلة سامية بين علماء القاهرة،

جعلت أستاذه سعد الدين الحارثي يكرمه وينزله في دروس، ويبدو أن الطوفي في هذه الفترة كان كثير الهموم العلمية، تشغله مسائل لم يصل في دراستها إلى مرحلة النضج، ويلهب الشك فكرة في بعض الأمور، وكان يرى وقوف العلماء على أنهاط ثابتة ورسوم موروثة فلا يعجبه هذا، وهو ما يفسر ما وقع بينه وبين أستاذه الحارثي من كلام في الدروس، اقتضى أن يقوم عليه ابن أستاذه، واستطاع خصومه أن يجمعوا من البينات من فلتات لسانه وبعض شعره، وربها زادوا فيه إلى الحد الذي أدى إلى تعزيره وحبسه والتشهير به ثم نَفْيه . . . إلا أن الدلائل كلها تشير بعد ذلك إلى استقامة فكره ونضوج علمه، فلم يَر منه الناس ولم يسمعوا ما يشين، كها تقدم نقله».

ثم يقول الدكتور: "ولم أجد في كتابه هذا (شرح مختصر الروضة) ما يـؤيد صراحة تشيع الطـوفي، بل وجدت أنه يترضى عن الصحابة رضوان الله عليهم وبخاصة الشيخان، ويصرح في أماكن باعتقاده بها يعتقده أهل السنة والجهاعة، ويرد على الشيعة وآرائهم، ويبين أن الحق بخلافها. إلا في مواضع ثلاثة من كتابه هذا، قد يفهم منها ميوله للتشيّع، ولكن الأمر غير صريح، وقد علقت عليها في مواضعها».

7 \_ ويقول الأستاذ عصام عامرية (ص ٩٢): «وبعد هذا التحليل وتلك المناقشة لما نسب إلى الطوفي من تهمة التشيع، يقرر الباحث أن سبب اتهامه بذلك هو حرية فكره، واجتهاده في كثير من المسائل، الأمر الذي حمل بعض القدماء على الحط من شأنه لا لشيء إلا لأنه اجتهد، وتقدم على غيره حتى لمع بين أقرانه، ويلاحظ أن أشد المتحاملين عليه ابن رجب، وقد جاء في فترة متأخرة عنه، أما زملاؤه أو من عاصروه فلم يقطعوا بصحة هذه التهمة.

وعلى ذلك يقرر الباحث بعد أن اطمأن القلب أن الطوفي سنّي العقيدة، حنبلي المذهب، اتضح لنا ذلك من خلال مصنفاته التي وصلتنا، فعناوينها بل موضوعاتها تنطق بسلفية الرجل».

٧- وأختم هذه النقول عن الباحثين المعاصرين بها قاله الدكتور حمزة الفعر (ص ٢٦): "ولعله من مجموع ما دكر يتضح أن الطوفي بريً بما نسب إليه من تشيع ؛ لرده على الشيعة ومناقشتهم في كثير من آرائهم . غير أن المتتبع لكتابات الطوفي عن الشيعة في كتبه ، وبالأخص كتاب (الإشارات الإلهية) يستشعر خلاف ما تقرر آنفًا من براءته ؛ ذلك أنه يكثر الكلام عن الشيعة ويكثر المقارنة بين آرائهم وآراء أهل السنة . . . » ، ثم يشير الدكتور إلى أنه ربها بسط أدلة الشيعة ، واختصر رد أهل السنة عليها ، ثم يورد نهاذج من ذلك . ويختم الكلام في ص ٣٧ بقوله : "ولعل تصرف الطوفي هذا يقوي شبهة اتهامه بالتشيع ، غير أن الذي تطمئن إليه النفس أن الطوفي درس مذهب الشيعة عن كثب ، واتصل ببعض رجالاته ، بدليل نقوله الكثيرة المفصلة عنهم ، وقد دفعته جرأته واعتداده برأيه إلى الميل إلى بعض آرائهم ، وأن لا يرى بأساً بالخروج على مذهب أهل السنة فيها توهم أن مذهب الشيعة فيه راجح ، وإن كان لا يزال على مذهب أهل السنة بدليل ما نُقل عنه من ردِّ على الشيعة وتنقص لهم وطعنه في عصمة أمل السنة بدليل ما نُقل عنه من ردِّ على الشيعة وتنقص لهم وطعنه في عصمة الأثمة كها تقدم » .

هذه نهاذج فقط من النتائج النهائية التي توصل لها الباحثون المعاصرون بعد طول صحبة مع الطوفي ومؤلفاته، وليست كل ما هنالك، فكل الباحثين المعاصرين النين كتبوا عنه واطلعت على كتاباتهم قد وصلوا إلى هذه النتيجة وهي براءة الطوفي من تهمة التشيع وجزموا بها، ولا أستثنى من ذلك إلا الشيخ

محمد أبو زهرة رحمه الله، فهو الوحيد من المعاصرين الذي لم يقتنع ببراءة الطوفي من التشيّع، ولعل السبب في ذلك أن أبا زهرة قد توفي قبل أن يتاح له الاطلاع على مزيد من كتب الطوفي والدراسات التي ظهرت أخيرًا عنه. وقد سجل أبو زهرة آراءه عن الطوفي في كتابه (ابن حنبل) وفي تقديمه لكتاب الدكتور مصطفى زيد.

أخيرًا: وقد استجليت آراء علياء أهل السنة وباحثيهم في هذه القضية، أود أن أختم الفصل برأي الشيعة في الرجل، لنرى أهم يحتفون به ويعدونه منه منهم لأنه جدير أن يحتفوا به لو كان كذلك أم أنهم ينكرون نسبته إليهم ولا يرون دليلاً على هذه النسبة يغريهم بقبوله؟ وما أريد تسجيله في هذا الصدد قد سبقني إليه الدكتور مصطفى زيد والدكتور عبد الله التركي وغيرهما من الباحثين الذين سبق أن ذُكرت أسهاؤهم، وأعني بذلك مقالة الخوانساري الشيعي عن الطوفي في كتابه (روضات الجنات ص ٣٢٣) حيث قال: «ولم نجد في تراجم الشيعة ومعاجم الإمامية ما يدل على كون الرجل منهم، فضلاً عن كونه من جملة فقهائهم ومجتهديهم، ولو كان ما ذكره الصفدي في حقه صحيحًا لما خفي جملة فقهائهم ومجتهديهم، ولم ناسب وصف الحافظ السيوطي إياه بالحنبلية، مع أنها أبعد مذاهب العامة أي أهل السنة والجهاعة عن طريقة هذه الطائفة الخاصة أبعد مذاهب العامة كها أشير إلى ذلك في ترجمة أحمد بن حنبل، فليتأمل».

فالخوانساري ينفي نسبته إلى الشيعة لأمرين:

١ \_ أنه لم يرد له ذكر في تراجم الشيعة ومغاجمهم.

٢ \_ أن وصف بالحنبلي كفيل بأن يبعده عنهم ؛ لأن الحنابلة أبعد مذاهب أهل السنة عن الشيعة . وما ذكره صحيح فإنه لا يتصور اجتماع وصفي :

الحنبلي والشيعي في رجل واحد، ولا نعلم أن التاريخ أثبت اجتماعهما يقينًا في رجل واحد.

هذا آخر ما لدي في هذا الفصل، وأرجو أن يعلم القارئ الكريم أنني ما كنت أنشد إلا الحق في كل ما سطرته في هذا الفصل، وأن طول الصحبة مع الطوفي لم يحملني على التعصب له بالحق والباطل، وليس بيني وبين الرجل صلة أو سبب إلا صلة الدين وسبب العلم، وقد كتبت ما ظهر لي وما أرى أنه الحق، فإن أصبت فمن تصوفيق الله لي، والخطأ من نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني اجتهدت، وأدعو بالرحمة والغفران لسلف الأمة الأخيار ولكل من ورد له ذكر في هذا البحث من أهل الحق. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

# الما الثال الما

(مؤلفاته)

# وفيه :

١ - مؤلفاته الموجودة.

٢ - مؤلفاته المجهولة الحال.

# الفصل الشالث (مؤلفاته)

مرّ بنا في أثناء الحديث السابق إشارات عابرة إلى سعة علم الطوفي وفرط ذكائه وكثرة مصنفاته، فقد وصف بأنه: قوي الحافظة، شديد الذكاء. وقيل عنه: إنه كثير المطالعة وإنه طالع أكثر كتب خزائن قوص. وقيل عنه: إن له بقوص خزانة كتب من تصانيفه. وقيل عنه: إنه شاعر وأديب، فاضل لبيب، لم مشاركة في الأصول، وهو منها وافر المحصول، قيِّم بالنحو واللغة والتاريخ وغير ذلك. ومن نظر في أسهاء مشايخه المتقدم ذكرهم، وتنوع علومهم ومعارفهم، لم يستغرب تنوع معارف الرجل وضربه بسهم في كل باب وكل فن، فقد ألف في العقيدة وأصول الدين، والتفسير والحديث والفقه وأصوله والجدل والمناظرة والنحو والأدب والبلاغة وغيرها من الفنون، مما يكشف عنه ثبَتُ مؤلفاته الآي. وسأسرد أسهاء مؤلفاته التي توصلت إليها من خلال مطالعتي في فهارس المخطوطات، ومؤلفات من سبقني في الحديث عنه، وسأرتبها ترتيباً فهارس المخطوطات، ومؤلفات من سبقني في الحديث عنه، وسأرتبها ترتيباً مؤلفاته التي لا نعرف عنها إلا أسهاءها، ولا نستطيع الجزم بأنها مفقودة أو مؤجودة، وربها كشفت لنا الأيام القادمة خبر بعضها.

\* \* \*

# \* أولاً: مؤلفاته الموجودة:

وأعني بها مؤلفاته التي سلمت من الضياع وأتيح لي الاطلاع عليها، أو على وصف دقيق لها من باحث اطلع عليها بنفسه في إحدى المكتبات العالمية،

وهذه الكتب منها ما حقق وطبع، ومنها ما حقق ولم يطبع حتى الآن، ومنها ما لم يزل مخطوطاً محفوظاً في المكتبات، وسأذكرها مرتبة ترتيباً هجائياً:

# ١ - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية:

كتاب مشهور وهو من أهم كتب الطوفي، وآخر كتبه تأليفاً - فيما نعلم - فقد بدأ في تأليفه يوم السبت ١٦/٣/١٧هـ، وانتهى منه يوم الخميس المراع ٢١٨هـ، وانتهى منه يوم الخميس ٢٢/٤/٢٧هـ، في بيت المقدس، أي أنه ألفه في أربعين يوماً، مع أنه كتاب كبير تقع إحدى نسخه المخطوطة في (٢١٨) ورقة. وقد توفي بعد تأليفه بأقل من ثلاثة أشهر. ولهذا الكتاب نسخ كثيرة في القاهرة وحلب والمدينة المنورة وبريدة وتركيا وغيرها. وقد حققه الدكتور كمال محمد محمد عيسى معتمداً على بعض النسخ، ونال به درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في عام ١٣٩٤هـ الموافق ١٩٧٤م. وقد اطلعت عليه في مكتبة الكلية، ولم أسمع حتى الآن أن الباحث قد طبعه في كتاب. وعنوان الكتاب قد لا يفصح عن مضمونه الحقيقي. لكن مؤلفه قد أفصح عن مضمونه في مقدمته بقوله: «... نستقرئ القرآن من أوله إلى آخره ونقرر من المطالب الأصولية، وهي ضربان: أصول دين، وأصول فقه». فهو إذن كتاب حول القرآن وما فيه من ماحث أصول الدين وأصول الفقه.

## ٢ - الإكسير في قواعد التفسير:

كتاب مطبوع في عام ١٣٩٧هـ الموافق ١٩٧٧م في مكتبة الآداب بالقاهرة بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين مدرس البلاغة والنقد بكلية البنات بالأزهر. في مجلد واحد، عدد صفحاته مع فهارسه (٣٧٦) صفحة. وقد حققه عن نسخة فريدة صورها معهد المخطوطات في القاهرة عن مكتبة قره جلبي زاده في تركيا، وعدد أوراقها (١٥٠) ورقة. وقد غير المحقق اسم الكتاب فجعله: (الإكسير في علم التفسير) مع أن الطوفي قد نص في مقدمته على أنه سهاه: (الإكسير في قواعد التفسير). ولم يذكر الطوفي زمن تأليف الكتاب على غير عادته، وقد رجح الدكتور مصطفى زيد (ص ٩٦)، ومحقق الكتاب (ص ي) في المقدمة أنه أُلف ونُسخ في القرن السابع، أي في آخره، أي عندما كان الطوفي في بغداد، ورجّح الدكتور إبراهيم البراهيم (ص ١٩١١) أنه أُلِّف بعد ذلك وبعد سنة ٤٠٧هه، وهي سنة وصول الطوفي إلى الشام؛ لأن الطوفي قد نقل في الكتاب (ص ١١٤) عن شيخه المزّي، وهو لم يتتلمذ على المزّي إلا في دمشق أي بعد سنة ٤٠٧هه. وهذا الرأى أقرب للصواب، ثم إن هذا الكتاب ليس أول كتب الطوفي تأليفاً كما يرى الدكتور مصطفى زيد؛ لأن الطوفي قد أحال فيه على كتابين من كتبه سبقاه في التأليف، وهما: الصعقة الغضبية، وقد ذكره في ص على كتابين من كتبه سبقاه في التأليف، وهما: الصعقة الغضبية، وقد ذكره في ص

## ٣ - الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية:

حُقق هذا الكتاب مرتين على يد باحثين:

الأول: الدكتور أحمد حجازي أحمد علي السقا، وقد فرغ من تحقيقه في الكويت في يوم ٨/ ١٢/ ١٤٠١هـ، وطبعه بمطبعة دار البيان بمصر عام ١٤٠١م. وقد اطلعت على الكتاب فألفيت الدراسة والتحقيق والطبع دون المستوى المطلوب.

الثاني: الدكتور سالم بن محمد القرني، وقد حصل به على درجة الدكتوراه، من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد

ابن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٨ه.. وقد اطلعت على نسخة من رسالة الدكتور سالم بمكتبة الكلية فألفيت فيها جهداً كبيراً في الدراسة والتحقيق، وهذا في الغالب سمة الرسائل الجامعية، ومازالت الرسالة - فيها أعلم - حبيسة المكتبة ولم تطبع في كتاب.

وقد بدأ الطوفي في تأليف كتابه هذا يوم الاثنين ٢١/ ١٠/ ٧٠هـ. وفرغ منه صبيحة الاثنين ٧/ ١١/ ٧٠هـ، أي أنه ألفه في ٢٥ يـوماً فقط. وهـذه - أي السرعة في التأليف - سمة من سهات الطوفي العجيبة. وقد ألفه بالمدرسة الصالحية بالقاهرة. ثم نظر فيه مرة أخرى وصححه وأضاف له بعض الفوائد وانتهى من ذلك عشية الأحد ١٠/ ١/ ٨٠/ ١٨هـ، وكتب مبيضته في ٦/ ١/

ويشير الطوفي في المقدمة إلى سبب تأليف هذا الكتاب بقوله: «وبعد: فإني رأيت كتاباً صنفه بعض النصارى يطعن به في دين الإسلام، ويقدح به في نبوة محمد، عليه أفضل الصلاة والسلام، فرأيت مناقضته إلى الله ورسوله قرباناً، ورجوت بها مغفرة من الله ورضواناً، حذراً من أن يستخف ذلك بعض ضعفى المسلمين فيورثه شكاً في الدين . . . ».

وللكتاب نسختان خطيتان في استانبول بتركيا، إحداهما: في مكتبة شهيد على باشا، وهي الآن ضمن المكتبة السليانية في مجموع برقم (٢٣١٥) يضم أربعة كتب للطوفي، وهي – على حسب ترتيبها في المجموع –: عَلَم الجذل في عِلْم الجدل، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، والتعليق على الأناجيل الأربعة. أما النسخة الثانية لهذا الكتاب فهي محفوظة في مكتبة كوبرلى برقم (٧٩٥).

# ٤ - إيضاح البيان عن معنى أم القرآن:

وهو رسالة صغيرة في تسع ورقات، وقد نشرها زميلنا الأستاذ المدكتور علي حسين البواب في مجلة البحوث الإسلامية التي تصدر في مدينة الرياض عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، في العدد رقم (٣٦) لعام 1٤١٣هـ، في سبع وعشرين صفحة.

وقد اعتمد المحقق على نسخة وحيدة ضمن مجموع كله رسائل للطوفي، عفوظ في مكتبة برلين بألمانيا، تحت رقم (٩٤٠) وهذا رقم هذه الرسالة، ولكل رسالة في المجموع رقم خاص. وقد جعل الدكتور إبراهيم البراهيم (ص السالة في المجموع رقم خاص. وقد جعل الدكتور إبراهيم البراهيم (ص السالة) عدد ورقات هذه الرسالة (١٥) ورقة. بينها جعلها المحقق (٩) ورقات. والسبب في ذلك أن الدكتور إبراهيم قد أدخل معها الورقات الست التي تليها وهي في تفسير سورتي الطارق والانشقاق حسبها عمل مفهرس المكتبة (الورد)، أما المحقق فقد فصلهها ونبّه على ذلك.

وفي تاريخ تأليف هذه الرسالة يقول الطوفي في آخرها: «وليكن هذا آخر هذا التعليق المختصر، كتبه سليمان بن عبد القوي البغدادي في حبس رحبة باب العيد في ليلة الثلاثاء ويومه حادي عشر رجب الفرد سنة إحدى عشرة وسبعمائة حامداً الله عز وجل، مصلياً على رسوله عليه السلام». وقد ختمت أغلب رسائل هذا المجموع بمثل هذه الخاتمة، والمجموع يحوي تفسير سور: ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق وغيرها. وسيأتي الحديث عنه بعد قليل. ولدى قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة صورة منه، ولدى قسم المخطوطات، ولم أقف عليه، ولكن ذكر ذلك المدكتور سالم القرني ص رقمها (١٢٠٥)، ولم أقف عليه، ولكن ذكر ذلك المدكتور سالم القرني ص

#### ٥ - بغية الواصل إلى معرفة الفواصل:

كتاب في علوم القرآن في فواصل الآيات، لذا يسميه البعض (فواصل الآيات) كالسيوطي في الإتقان (١/٨)، وحاجي خليفة (١/٩٤). واسمه المشهور الذي سهاه به مؤلفه هو: (بغية الواصل إلى معرفة الفواصل)، وقد ذكره بهذا الاسم وأحال عليه في شرح مختصر الروضة (١/٢ بتحقيق آل إبراهيم) و(١/٤٥ بتحقيق التركي) حيث قال: «والفاصلة في النثر كالقافية في الشعر، وقد حققت القول فيها في كتاب: بغية الواصل إلى معرفة الفواصل». وذكره بهذا الاسم ابن رجب وابن العهاد وغيرهما.

ويوجد منه نسخة خطية أصلية محفوظة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ضمن مجموع تحت رقم (٢٧٨٩ ٠ - ١٠). وعدد أوراق الكتاب (١٩) ورقة، في كل صفحة ٢٩ سطراً. ويشغل الصفحات التالية من المجموع: (من ٢١٥/ أ إلى ٢٣٣/ أ). وقد نسخه حافظ إبراهيم بن علي بن مصطفى في سنة ١١٨٥هـ. أما سنة تأليفه فلم أهتد إليها لكنها بالتأكيد قبل سنة (٨٠٧هـ) وهي السنة التي ألف فيها شرح مختصر الروضة ؛ لأنه قد ذكره وأحال عليه في شرح مختصر الروضة .

وهذا الكتاب لم يشر أحد من دارسي كتب الطوفي إلى وجوده، حتى الدكتور آل إبراهيم الذي بذل جهداً مشكوراً في تتبع كتب الطوفي وتمكن من الاطلاع على قرابة عشرين منها، ووصفها وصفاً دقيقاً عوّل عليه من جاء بعده واستفادوا منه وأنا واحد منهم.

#### ٦ - البلبل (أو مختصر الروضة):

اختصر به (روضة الناظر وجنة المناظر) لابن قدامة. ثم شرح هذا المختصر

بشرحه المشهور المطبوع المسمى (شرح مختصر الروضة). وقد طبع المختصر باسم (البلبل في أصول الفقه) في مؤسسة النور بالرياض بإشراف: علي الحمد الصالحي، سنة ١٣٨٧هـ، وقد أعيد طبعه بعد ذلك في عام ١٤١٠هـ، لدى مكتبة الإمام الشافعي بالرياض. وقد ذكر الطوفي تاريخ تأليفه لهذا المختصر بقوله: «ابتدأت تأليفه عاشر صفر سنة أربع وسبعائة، وفرغت منه في العشرين منه». نقل ذلك عنه الكناني في آخر شرحه على المختصر. وهو الشرح المعروف باسم: (سواد الناظر وشقائق الروض الناضر) للقاضي علاء الدين الكناني. وقد حقق الشرح الدكتور هزة بن حسين الفعر. ونال به الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ.

# ٧ - بيان ما وقع في القرآن من الأعداد:

رسالة صغيرة تقع في خمس ورقات، ضمن المجموع المحفوظ في مكتبة برلين بألمانيا، والموجودة صورته في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والحاوي لرسائل الطوفي في تفسير سورة ق والقيامة وغيرها. وبعض رسائله ومنها هذه الرسالة مصورة لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ورقم حفظها فيه (٤٧٧، - ١ - ف) باسم: (رسالة فيها وقع في القرآن من الأعداد) من (ص ٣٩ إلى ص ٤٣). ورقم حفظها في مكتبة برلين (ح٣) باسم: (بيان ما وقع في القرآن من الأعداد) من (ص ٣٧).

ولم يذكر في هذه الرسالة تاريخ تأليفها، لكن أغلب رسائل المجموع مختومة بها يفيد أن المؤلف ألفها في شهر رجب من عام ٧١١ه. في سجن رحبة باب العيد في القاهرة، فلعل الحكم واحد، خصوصاً وأن ناسخ هذا المجموع شخص واحد وهو: محمد بن عبد الوهاب بن محمد الأنصاري الحنبلي، وقد

اعتاد على أن يختم أغلب الرسائل بها يفيد أنه نقلها من نسخة المؤلف نفسه ، ويرجح الدكتور على البواب - محقق أغلب هذه الرسائل - أن تاريخ النسخ يعود للقرن التاسع الهجري . وقد بدأت الرسالة بالعدد (واحد) وذكر ما فيه من الآيات ، وهكذا . وقد ضمّن الرسالة فصلين آخرين : أحدهما : في الأعداد الواقعة في السنة وكلام العرب . والثاني : في مراتب الأعداد ونظائرها .

## ٨ - التعليق على الأناجيل الأربعة:

ويسمى أيضاً: (التعليق على الأناجيل الأربعة والتوراة وكتب الأنبياء الاثنى عشر). ويسمى أيضاً: (الرد على كتاب السيف المرهف في الرد على المصحف) ويسمى أيضاً: (الرد على جماعة من النصارى) لكن هذه الأسماء كلها مضمونها واحد ومصبها واحد.

ولهذا الكتاب نسختان، تقع كل واحدة منهافي مجموع من المجموعين اللذين سبق أن أشرت إليهما وذكرت رقميهما ومكان وجودهما عند الحديث عن كتابه المتقدم: الانتصارات الإسلامية. وعدد أوراق نسخة السليمانية (٦٠) ورقة. وعدد أوراق نسخة كوبرلي (٦٤) ورقة.

ويبدو أن الطوفي قد ألف كتابه هذا في عام ٧٠٧هـ مع كتاب الانتصارات؛ لأن نسختها الأولى ناسخها واحد وهو محمد بن عبد الواحد البغدادي. وقد نسخها مع بقية رسائل المجموع خلال المدة من: ربيع الآخر عام ٧٢٧هـ إلى صفر من عام ٨٢٧هـ. وسجل في نهاية كل كتاب تاريخ نسخه بدقة. ونسختها الثانية ناسخها واحد، وهو حسن محمد النابلسي الحنبلي، وقد نسخها في ٤/٣/٤٩هـ.

ويؤكد تاريخ تأليف قوله في آخر هذا الكتاب: «ومحمد على لله لينقرض ناموسه بموته، بل له اليوم سبعائة سنة وسبع سنين». وإن كانت السنوات المذكورة قد مضت من تاريخ هجرته على الأمن تاريخ وفاته. لكن مقصود الطوفي وإضح.

ويبدأ هذا الكتاب بقول الطوفي - بعد البسملة والحمدلة - «... وإني رأيت بعض النصارى صنف كتاباً طعن فيه على ملة الإسلام، وقدح به في نبوة عمد عليه السلام، وهو مما يشكك رقيق الدين الخالي عن قوة اليقين، فهممت أن أرد عليه، وأوجه البراهين المفسدة لقوله إليه، فرأيت أن أقدم على ذلك الكلام على الأناجيل الأربعة... وألحقت بالتعليق على الأناجيل فوائد من كتاب أشعيا ودانيا وأرميا والأنبياء الاثنى عشر».

- ٩ تفسير سورة (ق).
- ١٠ تفسير سورة القيامة .
  - ١١ تفسير سورة النبأ .
- ١٢ تفسير سورة الانشقاق.
  - ١٣ تفسير سورة الطارق.

هذه الرسائل الخمس تقع ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة برلين، والذي يضم عدة كتب ورسائل للطوفي، وقد صورته مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، وصور بعض محتوياته مركز الملك فيصل بالرياض، وقد تقدم الحديث عن رسالتين من محتويات هذا المجموع وهما: (إيضاح البيان عن معنى أم القرآن)، و(بيان ما وقع في القرآن من الأعداد).

وقد ختمت أغلب هذه الرسائل بتاريخ تأليفها وهو شهر رجب من عام ١٧١هو في سجن رحبة باب العيد بالقاهرة. وقد حقق الدكتور علي البواب هذه الرسائل الخمس وطبعها في كتاب واحد، عدد صفحاته (١١٧) صفحة، لدى مكتبة التوبة بالرياض عام ١٤١٢هد.

١٤ - حلال العقد في بيان أحكام المعتقد: (أو: قدوة المهتدين إلى مقاصد الدين):

وقد سياه مؤلفه بهذين الاسمين - كها سيتضح فيها بعد - والتبس الأمرعلى بعض الباحثين فجعلوهما كتابين، وهو كتاب صغير الحجم، يقع في (٢٤) ورقة، في كل ورقة (١٩) سطراً. وهو ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة برلين، الحاوي للرسائل المذكورة قبله، وهي سورة (ق) وما بعدها، والموجود صورة منه في مكتبه الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. ورقم حفظ الكتاب في مكتبة برلين (١٧٩٥). وناسخ الكتاب هو ناسخ المجموع: محمد بن عبد الوهاب بن محمد الأنصاري الحنبلي. وتاريخ تأليفه هو تاريخ تأليف رسائل المجموع، وهو شهر رجب من عام ١١٧هـ في سجن رحبة باب العيد بالقاهرة. وقد قال الطوفي في آخره: «هذا آخر حلال العقد في أحكام المعتقد. . فرغ منه تأليفاً فتعليقاً سليان بن عبد القوي البغدادي الحنبلي عشية السبت سادس عشر رجب الفرد سنة إحدى عشرة وسبعائة بالقاهرة المعزية . . . ».

وفي هذا الكلام إشارة إلى اسمه وتاريخ تأليف، وقد قال الطوفي في أول الكتاب - بعد البسملة والحمدلة -: «. . . أما بعد: فالغرض من هذه الرسالة بيان الدين ومقاصده ، والإشارة إلى تمهيد أصول وقواعده على وجه

ملخص مختصر، ونهج مخلص برئ من العي والحصر، ولنسمها: بقدوة المهتدين إلى مقاصد الدين». وقد تضمن هذا الكلام الإشارة إلى الاسم الآخرللكتاب.

١٥ – درء القــول القبيح بــالتحسين والتقبيح: (أو: إبطـال التحسين والتقبيح):

يوجد ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة شهيد على باشا باستانبول تحت رقم (٢٣١٥)، وهذه المكتبة الآن من ضمن المكتبات التي أدخلت في المكتبة السليانية باستانبول. ويضم هذا المجموع - كما سبقت الإشارة عند الحديث عن كتابه: الانتصارات الإسلامية - أربعة من كتب الطوفي. وكتاب: درء القول القبيح هو الكتاب الثاني في هذا المجموع، ويقع في (٨٣) ورقة ، في كل ورقة (٢٤) سطراً ، وناسخه هو ناسخ المجموع محمد بن عبد الواحد البغدادي، وقد نسخه عن نسخة المؤلف وذلك في سلخ جمادي الآخرة من سنة ٧٢٧هـ في القاهرة. وقد ألفه الطوفي في سنة ٨٠٧هـ، يدل على ذلك قوله في وسطه: «ولو فرضنا أن وإحداً منا في سنتنا هذه وهي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية صلى الله على صاحبها، عزم على أن يحج في سنة عشر. . . ) . ويبدو أن الطوفي قد ألف كتابه هذا في أول هذه السنة ، قبل تأليف لكتاب: (شرح مختصر الروضة) الذي ثبت أنه ألفه في السنة نفسها - كما سيأتي بعد قليل عند الحديث عنه - ؛ لأن الطوفي قد أحال على كتابه (درء القول القبيح . . . ) في عدة مواضع من كتابه شرح مختصر الروضة، ومنها: (١٥٩، ٩٧/١) ۱۹۳، ۱۹۲، ۲۳۲، ۲۲۱، ۲۷۷، ۲۹۳، ۳/ ۲۲٤، ۲۳۲، ۳۳۰ بتحقیق الدكتور البراهيم). وفي هذه الإحالات: تارة يسميه: درء القول القبيح

بالتحسين والتقبيح، وتارة يسميه: إبطال التحسين والتقبيح، وتارة يسميه: كتاب التحسين والتقبيح. وقد أحال عليه أيضاً في كتاب: (الانتصارات الإسلامية) ورقة (١٧٧/أ)، ولا يشكل على هذا أنه قد ألف كتاب الانتصارات قبله، أي في عام (٧٠٧هـ) - كها تقدم - فكيف يحيل عليه فيه؟ لأننا قد ذكرنا في حديثنا عن كتاب الانتصارات، أن الطوفي قد أعاد النظر فيه مرتين: في عام ٧٠٧هـ وفي عام ١٧٧هـ.

وفي بيان موضوع الكتاب، يقول الطوفي في المقدمة: «... ثم تتابع بنو آدم في التحسين والتقبيح... فمنهم من عبد ما استحسن فأساء وما أحسن، وإن مدار كثير من الضلالات على الأصل المذكور منذ خلق آدم وحتى النفخ في الصور.. وقد وضعت هذا الكتاب لأبين فساد ذلك الأصل وما بنى عليه من الأصول...». ولمزيد من التفصيل حول وصف هذا الكتاب ينظر ما كتبه اللكتور آل إبراهيم (١/ ١٢٥) والمستشرق فولفهارت في مقدمة كتاب: علم الجذل.

# ١٦ - شرح الأربعين النووية:

كتاب كبير الحجم، وجيد المضمون، وله عدة نسخ، منها نسختان في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، إحداهما برقم (٣٢٨) حديث تيمور. والأخرى برقم (٤٤٦) حديث تيمور. وقد ذكرهما ووصفها الدكتور مصطفى زيد في كتابه (المصلحة. . . )، وكذلك الدكتور إبراهيم آل إبراهيم . وفي فهرس مركز الملك فيصل بالرياض ما يشير إلى وجود نسخة ثالثة لهذا الكتاب عفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم (٢٩).

وقد أشار الطوفي إلى تاريخ تأليفه بقوله: «وكان ابتدائي فيه يوم الاثنين ثالث عشر ربيع الآخر، وفراغي منه يوم الثلاثاء ثامن عِشْرِيْنه، كلاهما من سنة ثلاث

عشرة وسبعهائة بمدينة قوص من أرض الصعيد. . . ». ولم أطلع على النسخ المخطوطة ، وإنها نقلت هذا النص من كتاب الدكتور مصطفى زيد. وقد نقله عنه أيضاً الدكتور إبراهيم البراهيم ، لكن الدكتور إبراهيم جعل تاريخ الفراغ منه : (الثلاثاء ثامن عَشَر مِنْه). ويبدو أنها خطأ طباعي ؛ لأن الصحيح ما ورد عند الدكتور مصطفى وهو: (ثامن عشرينه)؛ لأن البداية إذا كانت يوم الاثنين (١٣) ، فلن يكون يوم (١٨) يوم ثلاثاء ، أما يـوم (٢٨) فهو يوم ثلاثاء بلا شك بناءً على هذا الحساب. ومعنى ذلك أن الطوفي ألف كتابه هذا في نصف شهر تقريباً ، مع كبر حجمه ، حيث إن عدد أوراق إحدى النسخ (٢٢٥) ورقة . وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه مراراً من قدرة الطوفي على التأليف وسرعته في الإنجاز، ومن قرأ مقدمة الكتاب ومنهجه فيه ازداد عجبه منه وإعجابه به .

١٧ - شرح حديث أم زرع: وهذا الكتاب لا أعرف أن أحداً ذكره من المتقدمين أو المتأخرين، سوى الدكتور عبد الرحمن العثيمين، عند تعليقه على ترجمة الطوفي في حاشية (المقصد الأرشد ١/ ٤٢٦)، وقد سألت الدكتور عنه فأفاد بأنه قد اطلع عليه ضمن مجموع في مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد بحثت عنه سريعاً فلم أوفق في الوصول إليه، وأوصيت اثنين من الإخوة فأفادا بعدم العثور عليه. لكن الدكتور يـؤكد وجوده واطلاعه عليه.

# ١٨ - شرح مختصر الروضة:

والمراد بالروضة: (روضة الناظر وجنة المناظر) لابن قدامة. ومختصر الروضة: هو: مختصر الطوفي نفسه لروضة الناظر، المسمى بـ (البلبل) والذي سبق الحديث عنه تحت رقم (٦) من مؤلفات الطوفي.

وهذا الشرح هو شرح مختصر الروضة المشهور لدى العلماء قديماً وحديثاً، ولن أطيل الكلام حوله حيث قد خدمه حدراسة وتحقيقاً - الأستاذان الفاضلان: معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السابق، ووزير الشؤون الإسلامية الحالي بالمملكة العربية السعودية. وفضيلة الدكتور إبراهيم بن عبدا لله آل إبراهيم عضو هيئة التدريس بقسم أصول الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام. وقد عملا في الكتاب منفصلين، وطبع كل واحد منهما الكتاب بتحقيقه. إلا أن طبعة الدكتور إبراهيم ليست كاملة، لكنه قدم للتحقيق بدراسة مستفيضة للمؤلف والكتاب في مجلد كامل. وقد نال بعمله هذا درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى. ويتميز عمل معالي الدكتور التركي بأنه أخرج الكتاب كاملاً في ثلاثة علدات كبرة.

وقد ألف الطوفي كتابه هذا في عام (١٠٧هـ) يدل على ذلك قوله في ورقة (٢٨/ أ) من النسخة الأصلية التي اعتمدها المحققان أصلاً ما يلي: «وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه، وهي سنة ثمان وسبعائة للهجرة المحمدية صلوات الله على منشئها في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا؟». ومعنى ذلك أن المؤلف يعمل في الكتاب في هذه السنة وليس من عادته أن يستغرق وقتاً طويلاً. كما أن في آخر كتابه: (عَلَم الجذل في عِلْم الجدل) الذي ألفه في سنة موسل ذلك في شرح محتصر الروضة، وانظر عصيل ذلك في شرح محتصر الروضة، وانظر تفصيل ذلك في شرح محتصر الروضة ١/ ١٧٨ (تحقيق البراهيم).

وقد اعتمد محققاً الكتاب على ست نسخ خطية موزعة في عدة مكتبات.

١٩ - الشعار على مختار الأشعار:

هكذا سماه مؤلفه في المقدمة، ويسميه بعضهم: (الشعار المختار على مختار

الأشعار) كالدكتور مصطفى زيد، والدكتور آل إبراهيم، والدكتور التركي، والدكتور القرني ، والدكتور مصطفى عليان ، والأستاذ عصام عامرية وكلهم أخذوا هـذا الاسم عن بروكلمان (الذيل ٢/ ١٣٣)، فقد سماه بهذا الاسم وذكر أن منه نسخة في المكتبة العمومية باستانبول رقمها (٢٣٢) ضمن مجموع فيه كتاب (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس) للطوفي. ويذكر الدكتور البراهيم أن المجموع موجود في العمومية في دمشق وهي الظاهرية بالرقم نفسه. وقد بحثت في فهرس الظاهرية فلم أجد شيئاً. ولدى مركنز الملك فيصل بالرياض صورة من كتاب الشعار، وقد اطلعت عليها فوجدتها نسخة جيدة كاملة تقع في (٤١) ورقة بها فيها صفحة العنوان، في كل ورقة (٢١) سطراً. واسمه على صفحة العنوان (الشعار على مختار الأشعار). وهو اسمه الذي ذكره الطوفي في المقدمة بقوله: « . . . أما بعد: فإنك سألت وفقك الله وسددك وهداك وأرشدك وجعلك ممن يعلم ويتبع، لا ممن يجهل ويمتنع، ومنحك معرفة الحق بدليله ، ومنعك من ساقط الرأي ورذيله ، إملاء رسالة في نقد الشعر وتمييزه ، وكيفية الاطلاع على مهجور زيلوفه وجواهر كنوزه، تتخذها محكاً عند اشتباه جوهره، وصيرفاً عند التباس دُرّه بمدره، فأجبت سؤالك، واجتنبت مطالك، لما رأيتك عليه من حب الأدب وأهله، ورأيته عليك من إيثار التحلي بمعرفة رقيق كلام العرب وجزله، وأمليت لك فيها سألت هذه الرسالة، على طريق العجالة ، وأرجو من الله عز وجل أن يمنحها القبول من كل ذي أدب، ويمنعها من طعن الجهول وإزراء ذي الريب، وسميتها: (الشعار على مختار الأشعار) ليطابق اسمها مسهاها، ويوافق لفظها معناها، ورتبتها على مقدمة وأبواب: الباب الأول: في فضل الشعر. الباب الثاني: في مواده وآلاته التي عتاج إليها. الباب الثالث: في كيفية تأليفه. الباب الرابع: في كيفية الطريق إلى نقده...».

وقد تضمن كتابه هذا بعض المباحث البلاغية الطريفة اللطيفة، لذلك فقد استهوى زميلنا الدكتور محمد بن علي الصامل، رئيس قسم البلاغة في الكلية، وأثار إعجابه، فشرع في تحقيقه وأتوقع ألا يخرج كتابي هذا إلا وقد فرغ الزميل الكريم من تحقيقه.

وفيها يخص تاريخ تأليف هذا الكتاب قال الطوفي في خاتمته: «وكان ابتدائي في تأليفه ليلة السبت عاشر شهر رجب، وفراغي منه قبل الزوال من يوم الجمعة سادس عشر الشهر المذكور من سنة اثنتي عشرة وسبعهائة...». ويبدو من هذا التاريخ أنه قد ألفه في مدينة قوص؛ لأنه قد مرّ بنا في رحلاته أنه دخل قوص في أواخر عام ٧١١هه أو أوائل سنة ٧١٧هه. ولم يذكر أحد من الباحثين المعاصرين – الذين اطلعت على أعهالهم – أنه رأى هذا الكتاب ما عدا الدكتور سالم القرني، وأكثرهم أثبت وجوده معتمداً على ذكر بروكلهان له، أما الأستاذ عصام عامرية، فقد ذكر الكتاب في ص ٩٦ وجزم بأنه مفقود بحجة أنه لم يعشر عليه على الرغم من أنه قد نص على أن بروكلهان قد ذكره، وقد عمل الأستاذ عصام العمل نفسه مع كتابين آخرين وهما: بغية الواصل إلى معرفة الفواصل، عصام العمل نفسه مع كتابين آخرين وهما: بغية الواصل إلى معرفة الفواصل، وتفسير سورة (ق) والنبأ. فجزم بفقدهما مع أنها موجودان، وهذا تسرع من الأستاذ الفاضل لا يحسن من أمثاله، خصوصاً أن بروكلهان قد نص على وجود اثنن منها.

٢٠ - الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية:

وهو موضوع الدراسة، وسأفرده بحديث خاص في الفصل الرابع.

# ٢١ - عَلَمُ الْجَذَلِ فِي عِلْمِ الْجَدَل: (أو: جدل القرآن):

وهذا هو اسمه الذي سهاه به مؤلفه - كها سيأتي - ويسميه بعضهم: جدل القرآن وسهاه ابن رجب: (مصنف في الجدل) وذكر أن له في الجدل مصنفاً آخر صغيراً.

وقد طبع هذا الكتاب (علم الجذل. . .) طبعة جيدة عام ١٤٠٨ هـ بتحقيق المستشرق: فولفهارت هـ اينرشس، ضمـن النشرات الإسلامية التي تصدرها جمعية المستشرقين الألمانية وهـو الجزء (٣٢)، ويقع الكتاب في (٢٨٣) صفحة، مع ملحق بـاللغـة الألمانية، وقـد طبعـه المحقق بهذا الاسم (علم الجذل. . .) واعتمد في تحقيقه على نسختين خطيتين للكتاب: الأولى: نسخة مكتبة شهيد على باشا ورقمها (٢٣١٥) وهي الآن ضمن المكتبة السليانية باستانبول. وهذه النسخة ضمن مجموع فيه أربعـة كتب للطوفي، وهي: علم الجذل، ودرء القول القبيح، والانتصارات الإسلامية، والتعليق على الأناجيل الأربعـة . الثانية: نسخة مكتبة مراد ملا باستانبول، ورقمها (٣٠). وهـذه النسخة ضمن مجموع فيه كتب الطوفي: وهما: الإشارات الإلمية، وعلم الجذل.

يقول الطوفي في مقدمة الكتاب - بعد البسملة والحمدلة -: «... أما بعد: فهذا كتاب ألّفته في الجدل والمناظرة بحسب ما اقتضته القريحة المستخرجة والقوة الناظرة، مقراً فيه بالتقصير، معترفاً بباع في العلم قصير، ومن شاء فليسمّه: (عَلَم الجذل في عِلْم الجدل) إذ كان لغرابة وضعه وطريقته يصلح أن يكون علماً على انشراح صدر الناظر فيه وسعته...». وقال في خاتمته: «وكان الفراغ من تأليفه ومن هذه المسودة على يدي مؤلفه العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني القدير سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد البغدادي قبيل الغني القدير سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد البغدادي قبيل

الظهر من يوم الأحد أول شعبان من سنة تسع وسبعائة ، والابتداء فيه في أواخر جمادى الآخرة من السنة المذكورة وذلك بالمدرسة الصالحية من القاهرة المعزية حماها الله عز وجل وسائر بلاد الإسلام . . . ثم أنهاه تصحيحاً ونظراً ضحى نهار الأحد ثامن شعبان المذكور . . . » .

وقد نسخ النسخة الأولى: محمد بن عبد الواحد البغدادي في ربيع الآخر من سنة ٧٢٧ه.. ونسخ النسخة الثانية: محمد بن محمد بن محمد الباهي الحنبلي الباهي القرشي الشيبي، في آخر نهار الاثنين رابع جمادى الأولى من سنة ٧٦٩ه. في جامع الحاكم بالقاهرة.

وقد اطلع الدكتور إبراهيم البراهيم على النسخة الأولى من هذا الكتاب ووصفها وصفاً جيداً (١/٧٧١) وذكر أنه يقوم بتحقيقه وسوف يقدمه للطبع قريباً. ويبدو لي أن الدكتور إبراهيم قد تراخى في ذلك بعدما ظهر الكتاب محققاً على يد المستشرق فولفهارت.

# ٢٢ - قاعدة جليلة في الأصول: (أو: في علم الكتاب والسنة):

موجودة ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة برلين، والذي يحوي عدة كتب ورسائل للطوفي سبق الحديث عنها، ومنها: إيضاح البيان عن معنى أم القرآن، وبيان ما وقع في القرآن من الأعداد، وحلال العقد، وتفسير سورة: ق، القيامة، النبأ، الانشقاق، الطارق. وغيرها. وهذا المجموع مصور لدى مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومصور بعض محتوياته لدى مركز الملك فيصل في الرياض، ويوجد صورة لبعض رسائله – ومنها هذه الرسالة – لدى دار الكتب المصرية (ضمن الخزانة التيمورية) ورقمها فيها (١٧٩ أصول

تيمور). وقد اطلع عليها الدكتور إبراهيم البراهيم ووصفها في شرح مختصر الروضة (١/ ١٣٢ - ١٣٣). تقع الرسالة في (١٦) صفحة، في كل صفحة الأوساري الحنبلي. ولم يذكر في هذه الرسالة تاريخ تأليفها، لكن الغالب أنها الأنصاري الحنبلي. ولم يذكر في هذه الرسالة تاريخ تأليفها، لكن الغالب أنها ألقت في التاريخ الذي ألفت فيه أغلب رسائل هذا المجموع وهو عام ١٧٨ه في سجن رحبة باب العيد في القاهرة. وقد كتب على النسخة التيمورية من هذه الرسالة: "قاعدة جليلة في الأصول، أحسبها للشيخ العلامة نجم الدين سليان بن عبد القوي الطوفي رحمه الله تعالى، سمّاها: نهاية السول في علم الأصول». ويبدو أن هذا التعليق بقلم العلامة أحمد تيمور. لكنّ ما ذكره من تسمية الطوفي في هذه الرسالة بـ (نهاية السول في علم الأصول) لا وجود له في من الرسالة - كما يذكر الدكتور إبراهيم البراهيم - ولا فيها اطلعنا عليه من كتب الطوفي وإحالاته، ولا ندري من أين جاء به المعلّق. وعما يؤكد أن هذه الرسالة للطوفي أنه قد ذكر فيها كتابين من كتبه المعروفة وأحال عليهها (ص ٣)، وهما: رسالة أم القرآن (المسمى إيضاح البيان عن معنى أم القرآن)، وكتاب: (الرياض النواضر في الأشباه والنظائر).

## ٢٣ - مختصر الترمذي:

وهو اختصار للجامع الصحيح للترمذي، ويوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية في القاهرة تحت رقم (٤٨٧) حديث، ويقع في جزأين كبيرين، ولم يتيسر في الاطلاع عليه، لكني سأصفه اعتباداً على وصف الدكتورين/ مصطفى زيد، وإبراهيم البراهيم، فقد اطلعا عليه ووصفاه في كتابيهها. فقد اتفقا على أن الجزء الثاني يقع في حدود (٢٣١) ورقة، مع نقص قليل في آخره. أما الجزء

الأول فقد ذكر الدكتور مصطفى أن عدد أوراقه قرابة (٢٤٠) مع نقص في أوله، وذكر الدكتور إبراهيم أن عدد أوراقه قرابة (١٩٨) مع الإشارة إلى النقص الذي في أوله، وذكر الدكتور مصطفى أن أوراق الكتاب مفككة وأن الاستفادة منه صعبة في حالته الراهنة، وأكّد الدكتور إبراهيم أنه اطلع عليه بعد ذلك فوجده قد أصلح وجلّد في مجلدين.

وفي تاريخ تأليف الكتاب يشير الدكتوران الفاضلان إلى أنه يوجد في آخر الجزء الأول كلام للناسخ يشير فيه إلى أنه نقل هذه النسخة من نسخة بخط المؤلف نفسه، وأنه - أي المؤلف فيها يبدو - قد فرغ من نسخها عام (۷۰۷ه)، وبهذا يترجح أن الكتاب قد ألف في هذا العام، ومعنى ذلك أنه قد ألفه في القاهرة؛ لأن الطوفي كان في هذا الوقت في القاهرة، كها تقدم عند الحديث عن رحلاته. وجما يؤكد هذا التاريخ أن الطوفي قد ذكر كتابه هذا وأحال عليه في شرحه لمختصر الروضة (٢/ ٢٢ بتحقيق البراهيم) و(١/ ٥٠ بتحقيق التركي). وقد ثبت فيها سبق عند الحديث عن شرح مختصر الروضة أنه قد ألفه في عام (٧٠٨هـ).

#### ٢٤ - موائد الحيس في فوائد امرئ القيس:

كتاب صغير في الأدب، حقق مرتين: حققه الدكتور مصطفى عليان من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وطبعه لدى دار البشير في عَبّان بالأردن سنة 1818 هـ في (٣١٦) صفحة، وقد صدّره بدراسة جيدة عن المؤلف والكتاب. وحققه أيضاً زميلنا الأستاذ الدكتور علي البواب ودفع به لمجلة الكلية لنشره – ولم ينشر حتى الآن فيها أعلم –.

وقد اعتمد المحققان على نسخة وحيدة تقع في (٢٦) ورقة ونصف ورقة توجد

صورتها لـدى معهد المخط وطات بالقاهرة في فيلم تحت رقم (٨٤٣)، وصورة أخرى في دار الكتب المصرية (عمومي) برقم (٥٦٠١). وقد ذكر بروكلمان أن الأصل يوجد في المكتبة العمومية باستانبول تحت رقم (٢٣٢) ضمن مجموع فيه كتاب الطوفي (الشعار على مختار الأشعار). وذكر الدكتور مصطفى عليان أنه بحث عنه بهذا الرقم في عمومية استانبول فلم يجده. ويؤكد الدكتور إبراهيم البراهيم في أربعة مواضع من كتابه شرح مختصرالروضة (١/٩/١، ١١٣، ١٣١، ١٣١) عند حديثه عن كتابي: موائد الحيس، والشعار على مختار الأشعار. أن بروكلهان يقصد بالعمومية عمومية دمشق المعروفة الآن بالظاهرية. والدكتور على البواب يـؤكد أن مراد بروكلهان عمومية استانبول ؛ لأن الرمز الذي استعمله هو الرمز الذي يستعمله عادة لعمومية استانبول، وليس لعمومية دمشق (الظاهرية)، وقد نظرت في بروكلهان فتأكدت من صحة كلام الزميل الدكتور البواب، كما نظرت في فهرس مصورات معهد المخطوطات (١/ ٥٣٨) عند حديثهم عن مصورة (موائد الحيس) فوجدت النص على أنها مصورة من (العمومية) والعمومية تعنى عندهم عمومية استانبول فقط، كما هو موضح في أسماء المكتبات في أول المجلد. وينفرد الدكتور البراهيم (١/١١٣) بأنه ينسب إلى بروكلهان القول بـوجود نسخة أخرى من الكتاب في الظاهـرية برقم (٩٠٠)، وهذا غريب.

وقد نص الطوفي في مقدمة الكتاب على تسميته بهذا الاسم، بقوله: «... أما بعد: فهذا إملاء في الأدب، سميته: (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس) ألّفته حسب سؤال سائل ذي نباهة في الأدب ورغبة في الطلب، ورتبته على مقدمة وأبواب خسة...».

أما تاريخ تأليف الكتاب فقد رَجِّحتُ - حينها عرضت له ونقلت سطوراً من خاتمته في آخر الحديث عن شيوخه ورحلاته - أنه ألّفه في أواخر حياته في بيت المقدس أو الخليل.

\* \* \*

## \* ثانياً: مؤلفاته المجهولة الحال:

وأعني بذلك بقية مؤلفاته التي نسبها له الثقات والمحققون من معاصريه والقريبين من عهده أو ذكرها الطوفي وأحال عليها فيها وصلنا من مؤلفاته لكننا لم نظفر بمعلومات تؤكد وجودها أو فقدها، وسأذكرها مرتبة هجائياً كها فعلت بسابقاتها مع البناء في التسلسل على آخر رقم ورد في المجموعة الأولى:

## ٢٥ - الآداب الشرعية:

ذكره الطوفي وأحال عليه في كتابيه: الانتصارات الإسلامية (ورقة ١٥١/أ)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٤٤ بتحقيق البراهيم) و(١/ ٨٠ بتحقيق التركي). ولا نعرف عن موضوع هذا الكتاب شيئاً إلا من خلال عنوانه، ومن خلال قول الطوفي عنه في شرح مختصر الروضة ٢/ ٤١ - ٤٤: «فحقيقة الاستقامة: فعل المأمورات وترك المنهيات، وإنها يتحقق معرفة ذلك بالعلم، فعلم بلاعمل عقيم، وعملٌ بلا علم سقيمٌ غيرُ مستقيم، وللخطيب البغدادي كتاب سهاه: اقتضاء العلم العمل، ذكر فيه كثيراً من الترغيب والترهيب المتعلق بالعمل بالعلم، ذكرتُ جملة صالحة منه في كتاب: الآداب الشرعية، فإذا شئت فانظر بالعلم، ذكرتُ جملة صالحة منه في كتاب: الآداب الشرعية، فإذا شئت فانظر مناك». وبمن نسب هذا الكتاب للطوفي: التركي، والبراهيم، والقرني.

\* إبطال التحسين والتقبيح: يعده بعض العلماء كتاباً مستقلاً. والصحيح أنه كتابه المتقدم في المجموعة الأولى بعنوان: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح.

#### ٢٦- إبطال الحيل:

ذكره بروكلمان (الأصل ٢/ ١٣٢). وآل إبراهيم (١٠٢١).

# ٢٧ - إزالة الأنكاد في مسألة كاد:

نسبه له السيوطي في البغية وحاجي خليفة والخوانساري، مع تصحيف يسير في اسمه، وقد صحح الإسم وحققه الدكتور مصطفى زيد، نقلاً عن الصفدي، وبمن نسبه له أيضاً: التركي والبراهيم والقرني.

# ٢٨ - البارع في الشعر الرائع:

لم أجد أحداً نسب هذا الكتاب إليه من القدامى أو المحدثين الذين استعرضت مؤلفاتهم، وقد اهتديت إليه عندما قرأت كتابه: الشعار على مختار الأشعار. فقد ذكر فيه هذا الكتاب وأحال عليه في موضعين: الأول: في ورقة الأشعار. بينها قال وهو يتحدث عن فضل الشعر من وجوه -: الوجه السادس: أن الشعر اعتنى به أشراف الناس الذين لا مطعن على شرفهم ومروءتهم، وكل ما اعتنى به هؤلاء فهو فاضل، أما الأولى: فلأنا قد ذكرنا في كتاب: (البارع في الشعر الرائع) أن أول من قال الشعر آدم يرثي ولده هابيل ثم تتابعوا عليه. . . ».

الثاني: في ورقة (١٤/أ) حينها قال - وهو يعرض نهاذج من جيد الشعر في المبحث الثالث -: «وهذه جملة قصدنا بها ضرب المثال لكامل الشعر مع تفاوته في صفات الكهال، ولو استقصيت ما عندي منه لطال، فإن أردت الزيادة منه فانظر في إملائنا: (البارع في الشعر الرائع) فإن فيه جملة صالحة من هذا

الباب». وما نقلت هذين النصين رغبة في الإطالة، وإنها لنكشف بها شيئاً من مضمون هذا الكتاب الذي لا نملك عنه أي معلومات سواهما.

# ٢٩ - الباهر في أحكام الباطن والظاهر: (أو: الرد على الاتحادية):

وهو في الرد على الاتحادية، كما يفهم من كلام الطوفي في بعض إحالاته عليه، ومن كلام ابن رجب حينها ذكره، وقال بعده مباشرة: رد على الاتحادية. ومثله العليمي في الأنس الجليل، وبعض العلهاء يعدهما كتابين مستقلين، وربها جهاء الموهم بسبب ما عمله محقق كتاب ابن رجب، حيث جعل اسم الكتاب بين قوسين، ثم جعل وَصُفَه وهو عبارة: رد على الاتحادية. بين قوسين أيضاً على غرار ما عمله في أسهاء كتبه كلها، فتوهمه البعض اسمًا لكتاب مستقل. وقد ذكر الطوفي هذا الكتاب في كتاب الإشارات الإلهية (ورقة ٢٨/أ) في معرض رده على الاتحادية حيث قبال: «وقد استقصينا هذه المسألة سؤالاً وجواباً في التعليق المسمى بر (الباهر في أحكام الباطن والظاهر)». وعمن نسب هذا الكتاب له: مصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني. وقد أكد الدكتور البراهيم، والدكتور التركي أن العنوانين اسهان لكتاب واحد.

#### ٣٠ – بغية السائل عن أمهات المسائل:

كتاب في أصول الدين نجا ذكر ابن رجب، وكما يفهم من كلام مؤلفه الطوفي عندما أورد اسمه وأحال عليه في كتابين من كتبه وهما: الإكسير ص ٤، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٥٨ بتحقيق التركي)، وقد ذكره فيهما عند حديثه عن الراسخين في العلم، ومما قاله في شرح مختصر الروضة: «والكلام فيها مستقصى في (بغية السائل)، وهذا كتاب كنت صنفته ببغداد، ذكرت فيه جملة من أصول الدين، وكان أصل الباعث لي على تأليفه هذه المسألة، فاستقصيت فيها ما

أظنه أبسط من هذا، وها هنا أشياء ليست في ذلك، وسميته: (بغية السائل عن أمهات المسائل) لأني تحريت فيه ذكر المسائل الكبار من مسائل العقائد». وبهذا يتبين أنه لا صحة لما ذكره صاحب كشف الظنون (١/ ٢٤٨) من أنه كتاب في الطب. وبمن نسب هذا الكتاب للطوفي: مصطفى زيد، والتركي، والبراهيم والقرني وغيرهم.

## ٣١ - تحفة أهل الأدب في معرفة لسان العرب:

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة، والزركلي ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

#### ٣٢ - تلخيص الموضوعات:

لم يذكر أحد من القدامى أو المحدثين - ممن اطلعت على مؤلفاتهم - هذا الكتاب، ما عدا الدكتور إبراهيم البراهيم، فقد عدّه ضمن مؤلفات الطوفي مشيراً إلى أن الطوفي قد ذكره وأحال عليه في الصعقة الغضبية. وهو كها قال الدكتور، فقد ذكره الطوفي في الصعقة (ورقة ١٧/أ) عند حديثه عن قول الرسول ﷺ: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) وروايات هذا الحديث، فقال: «وقد استوفينا الكلام عليه في: تلخيص الموضوعات». ولم أمضمون من خلال هذه المعلومة الصغيرة التي لم نظفر بغيرها، أن أعرف شيئاً عن مضمون هذا الكتاب.

#### ٣٣ - درء العقول:

نسبه له البغدادي في إيضاح المكنون ١/ ٤٤٣، وذكره الدكتور عبد الله التركي محيلاً إلى البغدادي. والراجح عندي أنه ليس للطوفي كتاب بهذا الاسم،

حيث قد انفرد به البغدادي - فيما أعلم -، ومعروف أن كتاب البغدادي هذا كثير التصحيف. ويبدو لي أن هذا العنوان محرف عن عنوان كتابه المشهور: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح.

# ٣٤ - دفع التعارض عما يوهم التناقض في الكتاب والسنة:

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة. وقد ذكره الطوفي وأحال عليه في كتابه: الإشارات الإلهية (ورقة ٥١) أ) عند حديثه عن آية ٨٦ من سورة النساء: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ، حيث قال: «والمراد بالاختلاف التناقض المحض بشروطه، وهو ليس موجوداً في القرآن، كما بيناه في كتاب: دفع التعارض عما يوهم التناقض». وممن ذكر الكتاب: مصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

# ٣٥ - دفع الملام عن أهل المنطق والكلام:

ذكره الطوفي في كتابه: الإشارات الإلهية (ورقة ١٩٦/ أ) عند قوله تعالى: (خلق الإنسان علمه البيان) (سورة الرحمن، آية ٣، ٤). ونسبه له: مصطفى زيد، والتركى، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

## ٣٦ - ديوان شعر:

لم أجد أحداً من مترجميه نص على أن له ديـ وإن شعر إلا معاصره عز الدين بن جماعة ، الـذي ذكر ذلك في كتابه: التعليقة في أخبار الشعـراء (ورقة ١٢٨/أ) بقوله: «وله ديـ وان شعر فيه الجيد والردئ». واستنشده في التعليقة مجموعة من أشعاره بحضرة شيخها أبي حيان. أما أكثر مترجمي الطـ وفي فيذكـ رون أن لـ قصائد في مدح النبي علية ، وفي مدح الإمام أحمد بن حنبل وفي العقيدة وغيرها.

يقول ابن رجب: «وله نظم كثير رائق، وقصائد في مدح النبي على الله وقصيدة طويلة في مدح الإمام أحمد». ومن قصائده التي اشتهرت وتداولت الكتب بعض أبياتها قصيدته في ذم الشام، وأطول ما رأيتها عند ابن جماعة في التعليقة، فقد أوردها بقوله: «وأنشدنا الشيخ نجم الدين سليان بن عبد القوي الحنبلي لنفسه من قصيدة طويلة يهجو فيها الشام وأهله، أولها:

جُدُ للمشوقِ ولو بِطَيفِ مَنَام أصبحتَ سُلطانَ الملاحةِ حاكماً

> أَسَر القلوبَ المطْلَقاتِ بميسم وبِسرُمْحِ قَدِّ فاتكِ بنفوسِنا قومٌ إذا حَلَّ الغريبُ بأرضهم [(١) بثقالةِ الأخلاق منهم والهوا وَوُعورةِ الأرضين فامْشِ وَقَعْ وَنَمْ بجوار قاسيون هم وكأنهم ومنها:

قالوا لها في المسنداتِ مناقبُ أهلُ الرواية أثبتوا إسنادها قلت: الأماكنُ شُرّفتُ لا أهلها أرضٌ مشرفةٌ وقدومٌ جيفة

إن لم تكن سَمْحُــا بِطِيْبِ كــــلام فينــــا بها تَهْوى من الأحكــــام

وسَبَى العقولَ بِواضح بسام فكأنه أحالام أهلِ الشام أضحى يفكر في بالاد مُقام والماء وهي عناصر الأجسام كَتَعَنُّر المستعجلِ التمتام من جُرْمِه خُلِقوا بغير خصام](١)

كُسِيتُ بها شرف أحليف دوام من كل حَبْرِ حسافظٍ وإمام لخصوصةٍ فيها من العالم كالكلب حل بموطن الإحرام

<sup>(</sup>١) الأبيات الشلاثة التي بين معقوفين لم ترد عند ابن جماعة، وقد أوردها ابن حجر في الدرر الكامنة، وأخذها عنه، د. عبد الله التركي، ود. مصطفى عليان، وقوما وزنها. أما بقية النص والأبيات فمن ابن جماعة.

فيها من الله المهيمن حامي من كل شيخٍ أحمق وغسلام

إلا وقد كانت مدينة يشرب ومنافقوها شر من وطئ الحصى إلى آخر الأبيات، وفيها طول».

ثم قال ابن جماعة بعد ذلك: «وأنشدنا أيضاً لنفسه من لفظه في مولد النبي عَلَيْهُ، من أبيات:

فَـــأَنِحْ مطيَّك في حمى المختـــار

إنْ سَاعَدَتْكَ سوابقُ الأقدارِ

أضحى بسه زند ألنبسوة واري مثل السربيع يَهَشُّ بسالأنسوار».

هــذا ربيعٌ شهـرُ مـولـده الــذي هــو في الشهــور يَهَشُّ في أنــواره

ثم قال ابن جماعة: «وله قصيدة يهجو فيها مصر وأهلها». ولا نعرف عن قصيدته في مصر شيئاً. وقد ذكر ابن جماعة أن الطوفي قد أنشده أيضاً قصيدة في مدح شيخها أبي حيان بحضرته، لكن ابن جماعة لم يورد شيئاً من أبياتها. وما ذكرته من أبيات هو كل ما أورده ابن جماعة للطوفي.

وقد أورد العليمي في الأنس الجليل بيتين من قصيدته في مدح الإمام أحمد .

شَدا وأحسنُ من وجه الحبيب إذا بدا حنبل إمام التقى محيي الشريعة أحمدا

ألذُّ من الصوتِ الرخيم إذا شَدا ثناءً على الحبرِ الهامِ ابنِ حنبل

هـذا كل ما عشرت عليه من شعر الطوفي ومن ديوانه الذي يشير إليه ابن جماعة.

#### ٣٧ - الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة:

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة والزركلي ومصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني وغيرهم.

## ٣٨ - الرحيق السلسل في الأدب المسلسل:

ذكره المؤلفون السابقون ما عدا الزركلي.

\* رد على الاتحادية: يجعله بعض العلماء كتاباً مستقلاً، والصحيح أنه كتابه المتقدم: (الباهر في أحكام الباطن والظاهر).

## ٣٩ - الرسالة العلوية في القواعد العربية:

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة ومصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني، وهكذا ورد اسمه عند عامتهم، ويبدو أن المراد: في قواعد العربية، وهو اختيار الدكتور التركى.

## ٠٤ - الرياض النواضر في الأشباه والنظائر:

ذكره ابن رجب والعليمي وابن العهاد وحاجي خليفة ومصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني، وبما يؤكد صحة نسبة هذا الكتاب للطوفي أنه قد ذكره وأحال عليه في كتابين من كتبه وهما: (إيضاح البيان عن معنى أم القرآن)، و(قاعدة جليلة في الأصول أو في علم الكتاب والسنة). فقال في الأول وهو: (إيضاح البيان) المطبوع ضمن مجلة البحوث الإسلامية بالرياض (ص ٣٤٨)، (ورقة البيان) المطبوع ضمن عجلة البحوث الإسلامية بالرياض (ص ٣٤٨)، (ورقة معاينة قصصهم لمن عاينها عند وقوعها، وإذا نظرت في كتابنا المسمى برالرياض النواضر في الأشباه والنظائر) لاحت لك بارقة كبيرة من البيان ومراتبه

إن شاء الله عز وجل". وقال في الكتاب الثاني وهو: قاعدة جليلة في الأصول (ورقة ٣): "وكما سبق في رسالة (أم القرآن) من بيان بعض القرآن ببعض، وقد بلغنا أن بعض العلماء فسر القرآن بالقرآن، وهو يسير على من قصد إليه وأعين عليه، فإن الله عز وجل نزل أحسن الحديث كتاباً متشابها، أي يشبه بعضه بعضا، أو يصدق بعضه بعضا، وكتابي المسمى بـ (الرياض النواضر في الأشباه والنظائر) ينحو ذلك المنحى ومغزاه ذلك المغزى». ومن خلال هذين النصين يتبين لنا أن هذا الكتاب في الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، وليس في الفقه كما ذكر الدكتور مصطفى زيد، وتابعه عليه الدكتور عبد الله التركي. وممن تحدث عن هذا الكتاب حديثاً جيداً الدكتور إبراهيم البراهيم.

# ٤١ - شرح قصيدة في العقيدة:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

## \* شرح المحصول في أصول الفقه:

انفرد الدكتور سالم القرني (ص ١٨) من رسالته للدكتوراه - فيما أعلم - بنسبة هذا الكتاب للطوفي، وقد أحال الدكتور سالم على كشف الظنون (٢/ ١٦١٦)، وقد وَهِم الدكتور في هذه الإحالة وهذه النسبة، فالذي في كشف الظنون في هذا الموضع أن الطوفي اختصر المحصول، وقد نسب العلماء للطوفي كتاب: (مختصر المحصول)، وليس: (شرح المحصول). والغريب أن الدكتور سالم عندما ذكر (مختصر المحصول) ضمن كتب الطوفي لم يشر إلى أن كشف الظنون قد ذكره.

## ٤٢ - شرح مختصر التبريزي:

ذكره ابن رجب في المذيل، وابن حجر في المدرر، والسيوطي في البغية، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرن وغيرهم. وهو شرح لمختصر التبريزي في الفقه الشافعي، لمؤلفه أمين المدين مظفّر بن أحمد التبريزي، المتوفى سنة ٢٢١هـ. وقد لخصه من الوجيز.

# ٤٣ - شرح مختصر الخرقي:

وقد وصل فيه إلى النصف ولم يتمه ، كما ذكر ابن رجب ، والعليمي ، ومصطفى زيد ، والتركي ، والبراهيم ، والقرني وغيرهم . ومختصر الخرقي : كتاب في الفقه الحنبلي ، لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي الحنبلي المتوفى سنة قد ٣٣٥ه. وقد مرت الإشارة في الحديث عن نشأة الطوفي ورحلاته ، إلى أنه قد حفظ هذا المختصر مع مختصرات أخرى في قريته (طوفى) .

# ٤٤ - شرح مقامات الحريري:

ذكره الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام (ورقة ١٤/أ) بقوله: «وشرح المقامات أيام كسرت رجله، ولم يكن عنده كتب ولكن من صدره». وذكره ابن رجب ونص على أنها مقامات الحريري، وأن الشرح في مجلدين، وذكره ابن حجر في الدرر، وابن العماد في الشذرات، وحاجي خليفة، والزركلي، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

# ٥٥ - العذاب الواصب على أرواح النواصب:

ذكره ابن رجب، وابن حجر، وابن العهاد، والـ زكلي، ومصطفى زيد، والتركى، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

#### ٤٦ - غفلة المجتاز في الحقيقة والمجاز:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم. وذكره الطوفي وأحال عليه في كتابه (الشعار على مختار الأشعار) (ورقة ٢٢/أ) بقوله: «وفائدة استعال المجاز والاستعارة أن الكلام قد يكون به أخصر وأحسن موقعاً في النفس، لما ذُكِسر في (غفلة المجتاز)». ومعنى هذا أن الطوفي قد ألف كتاب (غفلة المجتاز) قبل كتاب (الشعار). وقد ذكرت عند حديثي عن كتاب (الشعار) أنه ألفه في رجب سنة ٧١٢هه.

#### ٧٤ - الفوائد:

انفرد بذكره الدكتور سالم القرني (ص ٧٩) مشيراً إلى أن الطوفي ذكره في كتابه: (الانتصارات الإسلامية).

#### ٤٨ - قاعدة في القدر:

ذكره الدكتور إبراهيم البراهيم، والدكتور سالم القرني، وأشارا إلى أن الطوفي قد ذكره في أول كتابه (الإشارات الإلهية)، وأضاف الدكتور سالم: أنه قد ذكره أيضاً في كتابه: (الانتصارات الإسلامية)، وقد ذكره الطوفي في (الإشارات الإلهية) (ورقة ٤/ب) بقوله: «اعلم أن في أصول الدين قاعدة عظيمة عامة وهي (قاعدة القدر)، وقد كنت أفردت لها تأليفاً».

ولست أستبعد أن يكون هذا الكتاب هو الكتاب المتقدم في المجموعة الأولى تحت رقم (٢٢) وهو: (قاعدة جليلة في الأصول، أو في علم الكتاب والسنة)؛ لأنها جميعاً في أصول الدين. لكن عدم اطلاعنا على وصفه أو مضمونه يجعلنا لا نملك الجزم بذلك.

#### ٤٩ - القواعد الدمشقية:

انفرد بذكره الدكتور سالم القرني، مشيراً إلى أن الطوفي قد ذكره في كتابه: (الانتصارات الإسلامية) في أول حديثه عن الشرط الرابع.

ولا أستبعد أن يكون هذا الكتاب هو أحد الكتابين التاليين: وهما: القواعد الصغرى، والقواعد الكبرى؛ لأن من عادة الطوفي أن يحيل على الكتاب الواحد بأكثر من اسم، كما مرّ بنا في: درء القول القبيح، وفي: حلّال العقد، وغيرهما. فقد يكون ألف القواعد الصغرى، أو الكبرى في دمشق، فصار يسميها تارة بالصغرى، وتارة بالدمشقية وهكذا.

#### • ٥ - القواعد الصغرى:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران في المدخل، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم، وذكره الطوفي في كتابه (الانتصارات الإسلامية) (ورقة ١٤٨/ب)، وفي كتابه: شرح مختصر الروضة، (٢/ ١٧٥، ١٢٢ بتحقيق البراهيم)، ويبدو من إحالته عليه في شرح مختصر الروضة أنه كتاب في الفقه، حيث قال – عند حديثه عن الصبي والمجنون في الموضع الأول –: «وأما وجوب الضهان بإتلافهها، وإتلاف كل مخطئ، وإتلاف البهيمة للأموال، فأصله أن الشرع ورد بالتكليف والعدل، وبابها مختلف، كما قررته في (القواعد الصغرى)».

## ١ ٥ - القواعد الكبرى:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران في المدخل، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

#### ٥٢ - مختصر الجدل:

مَرّ بنا في المجموعة الأولى كتابه: (عَلَم الجذل في عِلْم الجدل)، وهو غير هذا الكتاب؛ لأن ابن رجب قد ذكر أن له في الجدل كتابين، وصفها بقوله: «مصنف في الجدل وآخر صغير»، مما يدل على أنها كتابان: كبير وصغير، كما أن الطوفي قد ذكر (مختصر الجدل) وأحال عليه في كتابه: (الإشارات الإلهية) (ورقة ١٨/ب) بقوله: «وقد استقصيت هذه المسألة بأبلغ من هذا في: مختصر الجدل». ولست على يقين من أن الطوفي يقصد بهذه الإحالة الكتاب الصغير.

وممن ذكره غير ابن رجب أيضاً: العليمي، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

#### ٥٣ - مختصر الحاصل:

و(الحاصل) كتاب لتاج الدين عمد بن حسين الأرموي (المتوفى سنة مراح)، اختصر به كتاب (المحصول) في أصول الفقه لفخر الدين الرازي (المتوفى سنة ٢٠٦هـ)، وقد اختصر الطوفي أيضاً كتاب (المحصول) كما سيأتي بعد قليل.

وبمن عَد (مختصر الحاصل) ضمن مؤلفات الطوفي: ابن رجب، والعليمي، وابن بدران، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

#### ٥٤ - مختصر المحصول:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران، ومصطفى زيد، والتركى، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

#### ٥٥ - مختصر المعالين:

كذا ورد اسمه عند ابن رجب وغيره، وأظنه محرفًا، وقد اجتهد بعضهم فصححه فجعله: (مختصر العالمين)، ولكن هذا الاسم أيضاً غريب، فها معنى: مختصر العالمين؟ وربها كان الاسم الصحيح: (مختصر المعاني) أو نحوه، المهم أنه هكذا ورد في الكتب: إما مختصر المعالمين، أو مختصر العالمين.

وقد قال فيه ابن رجب: «مختصر المعالين، جزأين، فيه أن الفاتحة متضمنة لجميع القرآن»؛ ولأن موضوعه سورة الفاتحة، والفاتحة وردت فيها كلمة (العالمين) رجح بعضهم تسميته بـ (مختصر العالمين)، لكن غرابة العنوان مازالت قائمة. وممن نسب هذا الكتاب للطوفي غير ابن رجب: العليمي، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

# ٥٦ - معراج الوصول إلى علم الأصول:

ذكره ابن رجب، وقال إنه في أصول الفقه، وذكره العليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران، وبسروكلهان (في الذيل ١٣٣ الألماني) ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وسهاه بروكلهان (المعراج) وقال إن منه نسخة في المكتبة السليهانية باستانبول رقمها (٧٩٢)، وقد اعتمد بروكلهان على فهرس المكتبة السليهانية؛ لأنه قد ذُكر فيه ذلك، لكن الدكتور إبراهيم البراهيم، اطلع على النسخة المذكورة في السليهانية، فوجد أنها كتاب في قصة الإسراء والمعراج للشيخ نجم الدين الغيطي، ألفه في سنة ٢٦، ١ه، وليس نجم الدين الطوفي، فالوهم إذن من مفهرس السليهانية وليس من بروكلهان. ولا غرابة في هذا الخطأ، لوجود التشابه في الكلمة الأولى من اسم الكتاب وهي (المعراج) والتشابه في لقب المؤلف وهو (نجم الدين) وقرب كلمة الغيطي من الطوفي.

## ٥٧ - مقدمة في علم الفرائض:

ذكره ابن رجب، والعليمي، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

## ٥٨ - النور الوهاج في الإسراء والمعراج:

ذكره البغدادي في إيضاح المكنون ٢/ ٢٨٨، وجعل اسم مؤلفه: نجم اللدين سليان بن عبد الله الطوخي (بالخاء المعجمة) وذكر أنه: صاحب درء العقول، وهو حينها ذكر (درء العقول) في موضعه ٢/ ٤٤٣، ذكر أن مؤلفه هو الطوفي حقيقة؛ لأنه قد نص على اسمه كاملاً وكل ألقابه وسنة وفاته عما يدل على أنه يعنيه هو، وإن كنت أشك في نسبة هذين الكتابين للطوفي؛ لأن البغدادي قد انفرد بها ولم يردا عند المحققين قبله - كها أعلم - ولم يرد لهما ذكر في كتب الطوفي التي اطلعت عليها؛ ولأن كتاب البغدادي هذا كثير التصحيف كها أسلفت سابقاً - في الحديث عن (درء العقول)، ولعل هذا الكتاب لمؤلف اسمه (الطوخي) بالخاء، أو أنه كتاب المعراج لنجم الدين الغيطي (الذي ذكر قبل قليل) أو غير ذلك من الاحتهالات، وعمن نسب هذا الكتاب للطوفي - اعتهاداً على البغدادي - الدكتور عبد الله التركي، والدكتور سالم القرني.

هذا ما توصلت إليه من معلومات حول مؤلفات الطوفي الموجودة، والمجهولة. وعسى أن يهيئ الله لنا أو لغيرنا من الباحثين العثور على مزيد منها، وبنهايتها ينتهي الفصل الثالث، ويليه الفصل الرابع.

# الفصل الرابع

«كتابه (الصعقة الغضبية

في الرد على منكري العربية)»

وفي هذا الفصل مبحثان:

- \* المبحث الأول: دراسة الكتاب: وفيه:
  - ۱ مدخل (حول دراسة سابقة)
- ٢ توثيق نسبة الكتاب وتسميته.
  - ٣ سبب تاليفه.
- ٤ عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه.
  - ه مصادره.
  - ٦ زمن تأليفه.
- \* المبحث الثانى: وقفات بين يدي التحقيق: وفيه:
  - ١ وصف نسختي الكتاب المخطوطتين.
    - ٢ بيان منهجي في التحقيق.
  - ٣ عرض نماذج مصورة من المخطوطتين.

# ا**لفصل الرابع** كتابه (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية)

# \* المبحث الأول: دراسة الكتاب:

أولاً: مدخل (حول دراسة سابقة):

أشرت فيها مضى عدة مرات إلى أن الأستاذ عصام عامرية قدّم بحثاً للهاجستير إلى كلية دار العلوم بالقاهرة عنوانه: (الطوفي وآراؤه النحوية من خلال كتابه: الصعقة الغضبية)، وقد خصص الباحث أغلب بحثه - كها يبدو من عنوانه - لدراسة الكتاب، والنحو عند الطوفي من خلال هذا الكتاب، وقد تضمن بحثه الموضوعات التالية:

١ - الفصل الأول: فيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول، والثاني: في عصر الطوفي وحياته، والمبحث الثالث: في آثاره العلمية، واتجاهه النحوي، وقد عرض في: (اتجاهه النحوي) إلى: الآراء التي تابع فيها البصريين، والآراء التي تابع فيها الكوفيين. تابع فيها الكوفيين.

٢ - الفصل الثاني: منهجه النحوي: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسلوب الطوفي.

المبحث الثاني: منهج الطوفي في الاستشهاد بالقرآن والحديث وكلام العرب.

المبحث الشالث: الأصول النحوية عنده: السماع، القياس، العلة النحوية، العامل، الإجماع.

٣ - الفصل الثالث: آراؤه النحوية في الحروف: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حروف الجر.

المبحث الثاني: حروف العطف.

٤ - الفصل الرابع: آراؤه النحوية في أدوات الشرط، والاستثناء، ومسائل متفرقة: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في أدوات الشرط.

المبحث الثانى: الاستثناء.

المبحث الثالث: مسائل متفرقة.

ثم ختم البحث بخاتمة جيدة.

ولاشك في أن عمل الباحث الكريم الأستاذ عصام سيغنيني عن عدة مباحث كنت أنوي التعرض لها وتفصيل الحديث فيها، لذا فإني بعد أن اطلعت على عمله عدلت عن عدة مباحث رغبة في عدم تكرير العمل نفسه، وحتى أوجه الجهد إلى مباحث أخرى لم ترد عند الأستاذ الفاضل، أو وردت عنده بمس خفيف.

차 샤 샤

ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب وتسميته:

لم أعثر خلال صحبتي للطوفي وكتابه هذا على أية إشارة صغيرة أو كبيرة تثير الشك حول نسبته له، أو حول تسميته بهذا الاسم: (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية). ولهذا فربها يرد التساؤل عن سبب إفرادي قضية (توثيق

النسبة والتسمية) بالحديث. والجواب: أني لم أصل إلى هذه المرحلة من الاقتناع والجزم بذلك إلا بعد طول الصحبة والملازمة. فأردت أن أسوق هذه الحقيقة للقارئ مدعمة بأدلة تطمئن على سلامتها وثبوتها. ومن ذلك:

١ - نسختا الكتاب كتب على غلافهما عنوانه هذا كاملاً، واسم مؤلفه الطوفي.

Y - ورد النص في مقدمة الكتاب - في النسختين - على ما يؤيد المكتوب على غلافه من ذكر اسمه كاملاً وذلك بقول الطوفي: «... وسميته: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية...». كما ورد في خاتمته - في النسختين أيضاً - النص على اسم مؤلفه كاملاً على هذا النحو: «... وفرع منه تأليفاً وتعليقاً سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي بين صلاتي الظهر والعصر...».

٣ – أحال الطوفي على كتابه هذا في بعض كتبه المعروفة المطبوعة، ومن ذلك قوله في شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٨٢ (بتحقيق التركي) ما نصه: «وقد فرق الفقهاء بين من يعرف العربية، وغيره، في مسائل كثيرة من باب الطلاق والإقرار، على ما تقرر في كتب الفقه، وبنى محمد بن الحسن على قواعد العربية كثيراً من ذلك، كفرقه بين قول القائل: أي عبيدي ضربك فهو حر، وبين قوله: أي عبيدي ضربته فهو حر، وذكر الجرجاني جملة من ذلك في كتاب مفرد، وذكرتُ كثيراً من ذلك في كتاب الرد على منكري العربية». فقد أحال على كتابه هذا، ولكنه لم يذكر اسمه كاملاً، وهذه عادته التي سبق أن أشرت يذكر اسمه كاملاً، وتارة يذكر بعضه، وتارة يذكر موضوعه وهكذا، لكن الذي يؤكد مراده أن هذا الكلام الذي أحال عليه موجود برمته في كتاب الصعقة يؤكد مراده أن هذا الكلام الذي أحال عليه موجود برمته في كتاب الصعقة الغضبية، مما يؤكد أنه هو المراد.

ومن ذلك إحالته عليه في كتابه: الإكسير في علم التفسير ص ٤٥ بقوله: «... آلات التأليف ضربان: أحدهما: عام يشترك فيه النظم والنثر، وهو سبعة أنواع: الأول: معرفة العربية: من نحو، وتصريف، وإدغام. أما النحو: فلأن به تقسيم معاني الكلام، وتصان عرى تآليفه عن الانحلال والانفصام، ولهذا قيل: النحو في الكلام كالملح في الطعام. أي: لا يصلح إلا به؛ لا أن كثيره مفسد له، ككثرة الملح للطعام. ومثاله المشهور: لو قال قائل: ما أحسن زيد. بسكون النون والدال، غير معرب، لالتبس النفي بالاستفهام بالتعجب، ولم نعلم ما أراد، ولو أعرب لفهمنا المراد؛ إذ الرفع على النفي، والجرعلى الاستفهام، والنصب على التعجب. وقد ذكرتُ في كتاب: (فضل العربية) أمثلة كثيرة من هذا الباب».

فقد أحال على كتابنا هذا، لكنه - كعادته - لم يذكره باسمه الصريح، وإنها ذكره بموضوعه ومضمونه، لكنه هو المراد؛ لأن هذا الكلام موجود في الباب الأول من كتابنا هذا؛ ولأننا لا نعرف للطوفي كتاباً في فضل العربية غير هذا الكتاب.

٤ - ورد الكتاب بهذا الاسم منسوباً للطوفي عند كثير ممن ترجموا له أو تحدثوا
 عنه، ومن هؤلاء: البغدادي في إيضاح المكنون ٢/ ٦٧، وبروكلهان ٢/ ١٣٢
 (الأصل الألماني)، وأحمد تيمور في نوادر المخطوطات ٣٣، ومصطفى زيد،
 وعبد الله التركي، وإبراهيم البراهيم، وسالم القرني وغيرهم.

هذا ما لدي مما يتعلق بتوثيق نسبة الكتاب وتسميته، وهي قضية ثابتة لا مدخل للشك فيها، لهذه الأسباب، ولعدم وجود ما يعارضها.

# ثالثاً: سبب تأليفه:

جرت عادة العلماء - ومنهم الطوفي - أن يكون سبب تأليفهم لكتبهم استجابة لطلب تلميد أو تلاميذ، وقد مر بنا ما يؤيد ذلك عند الحديث عن كتاب الطوفي: (الشعار على مختار الأشعار). لكن الطوفي في تأليفه لكتاب (الصعقة الغضبية) خرج عن هذه العادة، وذكر في سبب تأليفه أمراً آخر، وذلك بقوله في المقدمة: «. . . و إن آنست في عصرنا ذي الأعاصر، وزمننا ذي المغربات والنوادر، قوماً يدعون الفضل دعوى مجردة، ويجمعون العلم في دفاتر مجلدة ، ينتحلون حلية الفضل وكلُّ منها عاطل ، ويسهرون بالبطولة فيها بالمخرفة والباطل، ينكرون فضل العربية، وتأخذهم عليها عصبية الشعوبية، حتى لقد اتخذوه سخرياً، ونبذوه وراءهم ظهرياً، وعدوه ظمأ لا ريّا، وحكموا بأن الخلو منه أحسن أثاثاً ورئيا، فضلالاً لهذه الأحلام ما أسخفها، وخطأ لهذه الأحكام ما أعداها عن الحق وأحنفها! أيظنون أن ضياء الشمس تخفيه المكابرة؟ أم يحسبون أن اليقين يستحيل شكاً بالمنابرة ؟ كلا بل هي عقول عن التمييز معقولة ، وقرائح مقروحة ، كرهت أوطان النباهة ، فهي إلى بلاد البلادة منقولة ، أحببت أن أولِّف كتاباً أنبِّه فيه على فضله التام ، وأشير إلى فضل أهله الأعلام، بأدلة واضحة لا ريب فيها، وبراهين لائحة لا خفاء يعتريها، على وجيه لا جُمْجمة فيه ولا خلاج، ولا تمتمة به ولا ارتياج، وسميته: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية . . . » .

فسبب التأليف - إذن - هو الانتصار للغة العربية وبيان فضلها.

\* \* \*

رابعاً: عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه:

جعل الطوفي كتابه في مقدمة وخمسة أبواب، وقال في ذلك:

"ورتبته على مقدمة وأبواب. . . أما المقدمة : ففي بيان حقيقة الأدب وضعاً واصطلاحاً ، وبيان اشتقاقه . . . أما الأبواب فخمسة : الأول : في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية ، ومن وضعه . الثاني : في الدليل على فضله من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل . الثالث : في بيان فضل من تحلى بهذا العلم ، وذم من عطل منه أو أخطأ فيه أو عيب عليه . الرابع : في بيان كونه أصلاً من أصول الدين ومعتمداً من معتمدات الشريعة . الخامس : في ذكر نبذة من العربية مختصرة على سبيل الإشارة لئلا يخلو الكتاب منها » . وقد أشرتُ في آخر الكتاب إلى أن الطوفي أنهى كتابه بنهاية الباب الرابع ، وصرف النظر عن الباب الخامس .

وقد تضمن الباب الأول: حديثاً عن سبب وضع النحو، وعن الخلاف في واضعه هل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو أبو الأسود الدؤلي رحمه الله، وتفصيل القول في ذلك وعرض نهاذج من اللحن الذي حمل على ذلك.

وتضمن الباب الثاني: نصوصاً من القرآن الكريم، والسنة الشريفة، وآثار الصحابة والتابعين، وأربع حجج عقلية قوية، كل ذلك في بيان فضل العربية وشدة الحاجة إليها.

وتضمن الباب الثالث: ذكر نبذ من جوامع كلم النبي على ثم نبذ من كلام أي بكر رضي الله عنه، ثم عمر ثم عثمان ثم على ثم الحسين بن على رضي الله عنهم أجمعين، ثم نبذ من كلام بعض فصحاء العرب. ثم بعد ذلك ذكر نبذاً من أخبار من هيب لهذا العلم، ومن عيب للإخلال به.

أما الباب الرابع: فهو لُبّ الكتاب، ويشكل ثلاثة أرباعه تقريباً، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في بيان تأثير الإعراب في القرآن الكريم. الفصل الثاني: في بيان تأثيره في السنة النبوية.

ثم بعد ذلك جاء بفصل طويل: في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية. ولم يجعل له عنواناً. وقال فيه: «اعلم أن أكثر المسائل التي سنوردها متفرعة على الكلام في الحروف والأدوات» وقد رتب ذلك على أبواب كتاب (المحرر) في الفقه، لمجد الدين ابن تيمية، جد شيخ الإسلام ابن تيمية. وتحدث بتفصيل عن بعض حروف الجر، والعطف، والاستثناء، والشرط، والقسم وغيرها. ثم ختم الكتاب.

\* \* \*

# خامساً: مصادره:

من العسير جداً على الباحثين في كتب التراث الوصول إلى نتيجة قاطعة في تحديد المصادر التي اعتمد عليها عالم من علماء السلف في تأليف كتاب من كتبه، وذلك راجع إلى المنهج الذي يعتمده هؤلاء العلماء في التأليف والنقل والاقتباس من كتب سابقيهم ومعاصريهم، حيث يبيحون لأنفسهم الاستفادة المطلقة من تراث من قبلهم ولا يرون حرجاً في الأخذ منه بأي شكل من الأشكال، حتى ليبيح بعضهم لنفسه تفريغ كتاب أو كتب في كتابه دون أن يشير إلى ذلك بأدنى إشارة، ولا يجد أي غضاضة في ذلك، ولا يجد اعتراضاً من أحد من معاصريه أو لاحقيه، وهذا يدل على أن هذا الأمر مألوف وغير مستهجن. حتى جاء عصرنا الحاضر وظهرت معه منهجية محمودة يتواصى بها الباحثون وأرباب صناعة البحث والمناهج، رَسَمتُ للباحثين طريقاً ليسلكوه واضحَ المعالم، بين الحدود، وخصّت التعامل مع كتب السابقين بمزيد من الاهتهام، حيث أباحث للباحثين الاستفادة عما خلّفه الأقدمون والمعاصرون بأي

شكل من أشكال الاستفادة، وذلك بشرطين: تحري الدقة التامة في كل ما ينقل. ونسبة ذلك إلى صاحبه.

ويصدق ما أشرت إليه من منهج السابقين على عامة علماء السلف، لكنهم بين مقل ومكثر. والذي ينظر في كتابنا هذا ويرى قلة الكتب التي اعتمد الطوفي عليها، سواء تلك التي صرح بأسمائهما وهي في حدود خمسة عشر كتاباً، أم التي ذكر أسهاء مؤلفيها فقط، وهي قرابة سبعة عشر كتاباً، يكاد يجزم بأن الطوفي يسير على سنن السابقين في الأخمذ من المراجع دون نسبة ، ولكني مع ذلك أتردد في الجزم بذلك؛ لأن قد اطلعت خلال صحبتي للطوفي على مزية فيه يقل وجودها في غيره، ألا وهي مقدرته العجيبة على التأليف وسرعته فيه واعتماده على ذاكرته ومحفوظاته دون الحاجة إلى المراجع، ويوكد هذا كلام الـذهبي الـذي سبق أن أوردته في أكثر من موضع وذكر فيه أن الطوفي ألّف كتابه: (شرح مقامات الحريري) في مجلدين، من حفظه وليس عنده شيء من كتبه أيام كسرت رجله ، ولذا فإنى أرجح أن يكون أكثر عمله في كتاب (الصعقة الغضبية) إنها هو على هذا المنوال، بل إن ذلك يفسر عندي قلة أسهاء المراجع والكتب التي صرح بالاستفادة منها، والأخذ عنها وأغلبها لم يرد له ذكر إلا في موضع واحد، وهذه الكتب: منها ما همو داخل في مجالنا وموضوعنا وهي كتب النحو واللغة وما يتصل بها. ومنها ما هو في موضوعات ومجالات أخرى كالتفسير والحديث والفقه والأصول وغرها.

وسأسردها بإيجاز على حسب فئتيها اللتين أشرت إليهما قبل قليل:

\* ١ - الفئة الأولى: الكتب التي صرح بأسمائها وهي:

١ - أمالي الـزجاج. ٢ - الوقف والابتداء لابن الانباري. ٣ - درة الغواص

للحريري. ٤ - غريب الحديث للخطابي. ٥ - رياضة المتعلمين لأبي نعيم. ٦ - تنقيح الخطل في علم الجدل لأبي البقاء العكبري ٧ - صفة المفتي والمستفتي لابن حمدان. ٨ - الكفاية للخطيب البغدادي. ٩ - الرعاية الكبرى لابن حمدان. ١١ - المحرر لمجد الدين ابن تيمية. ١١ - الموطأ للإمام مالك. ١٢ - الكافي لابن قدامة. ١٣ - الخلاف لغلام الخلال. ١٤ - النهاية في شرح الهداية لابن المنجى).

\* ٢ - الفئة الثانية: الكتب التي لم يذكر أسهاءها، ولكنه نقل آراء منسوبة إلى أصحابها، فتمكنت من العثور على هذه الآراء في كتبهم، ومن ذلك:

۱ – كتاب سيوبيه: فقد وجدت فيه الآراء التي نسبها الطوفي إلى سيبويه، والتي نسبها إلى الخليل. ٢ – كتاب العين للخليل. ٣ – الكامل للمبرد. ٤ – المقتضب للمبرد. ٥ – معاني القرآن للزجاج. ٦ – شرح اللمع للثمانيني (مخطوط). ٧ – شرح اللمع لابن برهان. ٨ – معجم مقاييس اللغة لابن فارس. ٩ – اللباب لأبي البقاء العكبري (مخطوط). ١٠ – الكافيه لابن الحاجب. ١١ – تفسير الطبري. ١٢ – الكشاف للسزمخشري. ١٣ – المستصفى للغزالي. ١٤ – المغني لابن قدامة، ١٥ – مختصر الخرقي. ١٦ – المداية لأبي الخطاب الكلوذاني.

بالإضافة إلى كتب الصحاح والسنن والمسانيد، وكتب القراءات.

ومع أني قد أرجعت آراء العلماء المذكورين إلى كتبهم فإني لا أملك الجزم بأن الطوفي قد نقل آراءهم عن كتبهم مباشرة، فربها يكون نقلها عن كتب أخرى لعلماء متأخرين قد ذكروها. ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فهو يجمع الآراء وينسبها لأصحابها، وقد ثبت لدي في

عدد من الحواشي استفادة الطوفي من هذا الكتاب، مع أنه لم يذكره ولم يذكر صاحبه. ومثله: شرح المفصل لابن يعيش، فقد ثبت لدي أن الطوفي قد نقل منه دون أن يشير إليه أو إلى صاحبه وغيرهما كثير بلا شك. وهذان الكتابان وما ماثلها يمكن أن يمثلا فئة ثالثة وهي فئة الكتب التي استفاد منها ولم يشر إليها ولا إلى أصحابها، لكني لا أملك الأدلة الموثقة على الكثير من ذلك، وإن كنت قد رصدت ما ظهر لي منها في الحواشي.

وهذا إيجاز سريع لما يصلح أن يندرج تحت عنوان: (مصادره) ولعل فهارس البحث تعطى مزيداً من التفاصيل.

非 非 非

# سادساً: زمن تأليفه:

لم تصادفنا أي عقبة في إثبات صحة تسمية الكتاب، ونسبته، إلى مؤلفه.

أما تاريخ تأليفه فقد يحتاج منا إلى بعض الجهد لإثباته، وقد لا نصل فيه إلى نتيجة حاسمة قاطعة، لكنها ستكون على الأقل - بحول الله - راجحة وشبه قاطعة. والسبب في ذلك أن نسختي الكتاب الخطيتين ختمتا بعبارة مضطربة فيها نص على زمن تأليفه وهي قول الناسخ: «إنه رأى في نسخة المؤلف ما نصه: وفرغ منه تأليفاً وتعليقاً: سليان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي بين صلاتي الظهر والعصر تاسع جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعائة بالمدرسة المستنصرية بمدينة السلام ببغداد حماها الله وسائر بلاد الإسلام».

ولاشك - من خلال ما لدينا من معلومات متواترة - في أن هذا التاريخ المذكور وهو (٧٢٥هـ) غير صحيح، لعدة أمور:

١ - أنه قد ثبت بإجماع مؤرخيه أنه قد توفي في رجب سنة ٢١٧هـ في مدينة

الخليل بفلسطين، أي قبل التاريخ المذكور بتسع سنوات. (وانظر الحديث عن وفاته). مما يؤكد أن هذا التاريخ فيه تحريف.

Y - أنه ورد النص في هذه العبارة على أنه ألّف بالمدرسة المستنصرية في مدينة بغداد. . وهذا نص صريح ، واحتال التحريف فيه بعيد ؛ لأنه لا يوجد ما يعارضه ؛ ولأن احتال السهو والتحريف فيه أبعد من احتال في التواريخ التي كثيراً ما تكون عرضة لذلك . وقد ثبت لدينا بإجماع مؤرخيه أنه غادر بغداد إلى دمشق سنة ٤٠٧ه من ثم غادر دمشق إلى القاهرة سنة ٥٠٧ه من ثم غادر القاهرة إلى قوص سنة ١١٧ه أو ٢١٧ه من ثم غادر قوص إلى مكة للحج سنة ١٧١ه منحج في عامه هذا وفي عام ١٧٥ه من ثم غادرها إلى فلسطين ومات في الخليل سنة ٢١٧ه ومعنى ذلك أنه لم يرجع إلى بغداد بعد خروجه منها سنة ١٤٧ه (وانظر الحديث عن رحلاته) . ومادام قد ورد النص الواضح على أنه قد ألفه في بغداد وفي المدرسة المستنصرية بالذات فهذا معناه أنه ألفه قبل سنة ١٤٥ه .

٣ - يؤكد ذلك أيضاً أن الطوفي قد أحال في كتابه: (شرح مختصر الروضة) الذي ألّفه سنة ٨٠٧هـ على كتابه هذا (الصعقة الغضبية) مما يؤكد أنه قد ألفه قبله، أي قبل سنة ٨٠٧هـ (وانظر الحديث عن الفقرة الأولى من هذا الفصل وهي: توثيق نسبته وتسميته) (وقبله الحديث عن شرح مختصر الروضة ضمن مؤلفاته).

بعد هذا أجد النفس تطمئن إلى أنه ألفه في بغداد، أي قبل سنة ٤٠٧هـ وعندما أعود إلى التاريخ المحرف المذكور في آخر المخطوطة وأحاول تصويبه

لايبدو لي احتمال أقرب من أن يكون التاريخ الصحيح هـو: (١٩٥هـ)(١) والله أعلم.

والناظر في كتاب الصعقة لا يجد في مضمونه أي نقول أو إحالات تعارض هذا الاستنتاج.

وإني - بعد هذا - أستغرب من الدكتور مصطفى زيد - وهو من هو في تحقيقه وتدقيقه وطول صحبته للطوفي - أن ينص في ص ١٠٤ من كتابه. على أن الطوفي قد ألّف كتاب الصعقة في (قوص) سنة ١٠٥هـ؛ لأن الطوفي لم يدخل (قوص) قبل سنة ١١٧هـ بإجماع مؤرخيه، ولوجود النص الواضح في يدخل (قوص) قبل سنة ١١١هـ بإجماع مؤرخيه، ولوجود النص الواضح في أخر النسخة على أنه ألفه في بغداد. أما اختيار سنة (١٠٧هـ) فهو اختيار جيد؛ لأنه أقرب التواريخ إلى التاريخ المحرف وهو (١٧٧هـ)، فما أقرب وأيسر تحريف (١٥٧٥هـ)، فما أقرب وأيسر على أنه ألفه في بغداد، والطوفي في هذا التاريخ بين دمشق والقاهرة. والله على أنه ألفه في بغداد، والطوفي في هذا التاريخ بين دمشق والقاهرة. والله أعلم.

والأغرب - أيضاً - ما فعله الدكتور إبراهيم الأدكاوي/ في مقدمة تحقيقه لكتاب الصعقة (ص ٧٣) حيث رجح أن الطوفي وافته منيته قبل أن يكمل الكتاب، واستدل على ذلك بأنه قد كتب في آخر النسخة أن الطوفي ألفه سنة خمس عشرة وسبعائة في المدرسة المستنصرية بمدينة السلام ببغداد. والغريب في الأمر أن الأستاذ الكريم اجتهد في تصويب التاريخ وتعديله من سنة في الأمر أن الأستاذ الكريم اجتهد في تصويب التاريخ وتعديله من سنة ٥٧٧هـ إلى سنة ٥١٥هـ دون أن يشير إلى ذلك، مما يوهم القارئ بأن ما ذكره هو الموجود في المخطوط، وهو ليس هو في الواقع. وقد عمل الدكتور العمل

<sup>(</sup>١) انظر: شرح مختصر الروضة ١/١١٧ (بتحقيق الدكتور إبراهيم البراهيم).

نفسه مع هذا التاريخ في آخر الكتاب (ص ٤٠٧)، إلا أنه هناك علق عليه في الحاشية مؤكداً أنه خطأ وأن الصواب ما أثبته، ومع هذا فإن التاريخ الذي اختاره الدكتور ليس صحيحاً لعدة أمور:

١ - النص على أنه ألفه في بغداد، والطوفي في هـذا التاريخ بعيد عن بغداد،
 وهو في مكة للحج كما أجمع على ذلك مؤرخوه.

٢ - إحالت على كتاب الصعقة في كتاب شرح مختصر الروضة الذي أُلفَ
 - بلا ريب \_ في سنة ١٠٧هـ كما نص على ذلك الطوفي (انظر الحديث عنه في مؤلفاته).

### \* \* \*

# \* المبحث الثاني: وقفات بين يدي التحقيق:

(لـوصف المخطوطتين، وبيان منهجي في التحقيق، وعرض نهاذج مصورة من المخطوطتين).

# أولاً: وصف المخطوطتين:

توصلت بعد بحث، واستعانة بالمختصين من أرباب صناعة المخطوطات إلى أنه لا يوجد لكتابنا (الصعقة الغضبية) سوى نسختين خطيتين هما:

## ١ - النسخة الأولى:

نسخة دار الكتب المصرية في القاهرة، وهي محفوظة فيها تحت رقم (٢٢٨ ماميع) لأنها ضمن مجموع هي أوله، ويليها فيه كتاب: حلية الطراز في مسائل الألغاز، للشيخ تقي الدين الجراعي الحنبلي، ويليه كتاب: ترتيب الآيات الواقعة في مغني اللبيب وذكر المواضع الواقعة فيها، للصايغ. ويليه كتاب: ترتيب الآيات الواقعة في شرح السيد الجرحاني على المفتاح وبيان المواضع الواقعة فيها، للشيخ سري الدين أفندي.

وهذه هي الكتب التي يتضمنها هذا المجموع الذي أوله كتابنا (الصعقة الغضبية)، ولم أطلع على هذه الكتب وإنها أخذت اسهاءها من ورقة الغلاف المصورة ضمن نسخة (الصعقة) التي وصلتني. وقد سافرت إلى القاهرة وحاولت الاطلاع على أصل المخطوط فلم أتمكن؛ لأن خزانة المخطوطات الأصلية مغلقة إلى أجل غير مسمى.

وتقع هذه النسخة في (٨٨) ورقة، أي (١٧٦) صفحة، في كل صفحة (٢٩) سطراً، في كل سطر (٢٩) كلمة تقريباً، وخطها مشرقي جيد. وناسخها هو الشيخ محمد بن أحمد بن علي البهوي الحنبلي، الشهير بالخلوي المصري، المتوفى سنة ٨٨، ١ هـ (وقد ترجمتُ له في آخر الكتاب عندما ورد اسمه هناك). ولم يذكر تاريخ نسخه لها، لكن تاريخ وفاته يبين أنها منسوخة بلا شك في القرن الحادي عشر الذي عاش فيه الناسخ. وقد ذكر أنه نقلها من نسخة كتبتْ في سنة (١٠٨هـ) بقلم الشيخ عبد الباقي بن عمر البغدادي الحنبلي الأزجّي الشيباني. وأن عبد الباقي هذا قد نقل نسخته هذه من نسخة كتبتْ بخط المؤلف الطوفي رحمه الله.

ونسختنا هذه كاملة جيدة واضحة. وقد كتب على غلافها اسم الكتاب كاملاً واضحاً هكذا: (كتاب الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، تأليف العلامة الطوفي الحنبلي رحمه الله). وهذه النسخة أقدم من النسخة الثانية، بل إن النسخة الثانية منقولة عنها كما يبدو. لذلك فقد عولت كثيراً على هذه النسخة نظراً لقدمها وأصالتها ولكني لم أتخذها أصلاً، وإنها انتهجت أسلوب اختيار الأفضل والمزج بين النسختين، بل إني أحياناً أترك لفظ النسختين وأصوب العبارة من عندي معتمداً على قرائن سابقة أو لاحقة أو

مرجع آخر (وسأفصل ذلك في منهج التحقيق) علماً بأن ذلك كله موضح في مواضعه في الحواشي. ولم يطلع الدكتور إبراهيم الإدكاوي على هذه النسخة عند تحقيقه للكتاب. وقد اطلع عليها الدكتور مصطفى زيد ووصفها في كتابه وصفاً جيداً. وقد رمزتُ لهذه النسخة بالحرف (أ).

### ٢ - النسخة الثانية:

نسخة الخزانة التيمورية، ضمن دار الكتب المصرية في القاهرة، وهي خفوظة فيها تحت رقم (٥١٥ نحو تيمور). وهي نسخة حديثة معاصرة، نسخها محمد بن محمد الباجوري في أول شهر ربيع الأول من عام ١٣٢٨ هـ بتكليف من الأستاذ العلامة أحمد تيمور. وقد بقيت هذه النسخة في مكتبته، ثم آلت مع مكتبته إلى دار الكتب المصرية بعد وفاته بوصية منه. ولا شك عندي في أن هذه النسخة منقولة من النسخة السابقة؛ لأنها تتفق معها في كل شيء، ولأن السابقة محفوظة في دار الكتب المصرية فهي قريبة من الأستاذ أحمد تيمور وفي متناول يده، فلعله اطلع عليها وأعجبته فأراد أن يزين مكتبته الخاصة بنسخة منها فكلف ناسخه الباجوري فنسخ هذه النسخة منها.

تقع هذه النسخة في (١٤٤) ورقة ، أي (٢٨٨) صفحة ، في كل صفحة (٢١) سطراً ، في كل سطر (٩) كلمات تقريباً ، وخطها نسخ جيد . وهي نسخة كاملة جيدة واضحة . وقد كتب على غلافها اسم الكتاب بالنص الموجود على النسخة الأولى تماماً . وكتب تحته عبارة : (لهذا الكتاب فهرس بآخره) . وهو فهرس جيد وضعه الناسخ ، وليس موجوداً في النسخة الأولى . وتحت العبارة ترجمة للطوفي من ذيل العبر للذهبي . وتحتها إشارة إلى وجود ترجمة له أيضاً في كتاب : جلاء العينين ، وكتاب : المنهج الأحمد . وعلى الجانب الأيسر بجوار

العنوان ترجمة له من كتاب: شذرات الذهب. وفي أسفل الصفحة ختم كتب فيه: (وقف أحمد بن إسهاعيل بن محمد تيمور). وهذه هي النسخة التي اعتمد عليها الدكتور إبراهيم الإدكاوي عند تحقيقه للكتاب. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب).

张 张 张

# ثانياً: منهجي في التحقيق:

عندما بدأت العمل في تحقيق هذا الكتاب وضعت أمام عيني هدفين:

الأول: الاهتمام بنصه في شكله الظاهر اهتماماً يخرجه على الصورة التي أرادها المؤلف، أو على نحو قريب منها.

الثاني: خدمة محتوى النص ومضمونه من شواهد وآراء ومسائل وأعلام وغريب ونحو ذلك. وفي سبيل الوصول إلى هذين الهدفين انتهجت كل سبيل نافع أراه موصلاً إليها، على النحو التالي:

أولاً: في مجال العناية بالنص من حيث الشكل، قمت بها يلي:

ا - نسخت نسخة (أ) وقابلت عليها نسخة (ب)، وهما متفقتان في الغالب، فإذا اختلفتا اخترت ما في (أ) إلا أن يكون المعنى به لايستقيم أبداً فإني آخذ ما في (ب) وذلك نادرٌ، وأشير في الحاشية إلى ذلك كله، وعندما تزيد نسخة عن أخرى بكلمة أو عبارة أو أكثر، فإن كانت الزيادة في (أ) أثبتها وأشرت في الحاشية إلى عدم وجودها في (ب). وإن كانت الزيادة في (ب) أثبتها إن كان الكلام يحتاجها ولا يتم دونها، وإلا تركتها وأشرت إليها في الحاشية. وعندما تنفق النسختان على كلمة أو عبارة أرى أنها تفسئد المعنى فإني أضع لها

البديل المناسب في نظري وأشير إلى الكلمة أو العبارة الأصلية في الحاشية، وهذا النوع كثير، يزيد على ثلاثهائة موضع وهو مدون في الحواشي وأرجو أن أكون قد وفقت في كل اجتهاداتي فيه، أما إن كان ما في النسختين لا يفسد المعنى ولكنه فيه بعُدٌ أو ضَعْفٌ فإني أبقيه وأضع في الحاشية ما أرى أنه الأفضل والأولى. وإن ظهر لي أن في النسختين سقطاً لابد من إكاله، فإني أكمله من عندي بها أرى أنه الصواب وأضعه بين معقوفين؛ لأنه إضافة جديدة إلى النص.

Y - اعتنيت بعلامات الترقيم قدر الطاقة، وميزت الجمل المعترضة وهي كثيرة، وجعلت الكلام يبدأ من أول السطر عندما يكون فكرة جديدة مستقلة أو أنواعاً أو شروطاً أو نحو ذلك مما يتضح المعنى ويحسن بجعله في أول السطر، وأكملت ذلك ببعض الخطوط أجعلها تحت بعض الجمل أو الكلمات عندما أرى أن الحاجة تدعو إليها بشدة.

٣ - وضعت عنوانات جانبية فوق بعض الفصول والمقاطع التي رأيت أنها تحتاج إليها لتمييزها عما قبلها أو ما بعدها، وذلك قليل، وقد ميزتها عن العنوانات التي من عمل المؤلف بجعلها بين معقوفين، ليفهم من ذلك أنها دخيلة على النص.

٤ – اجتهدت كثيراً في الربط بين المسائل المتهائلة، وذلك بالإشارة إلى الصلة بينها في الحواشي؛ لأن المؤلف يعرض لبعض المسائل في موضعين متباعدين، وقد يحيل إلى أحدهما وقد لا يحيل، فالتزمت الإشارة إلى كل ما ظهر لي من ذلك.

٥ - ضبطت الكلمات الموهمة أو الغريبة بالشكل، وفسرت منها ما يحتاج إلى تفسير من معاجم اللغة وكتب الغريب. وبينت بعض مراجع الضمائر الموهمة.

7 - وضعت خطاً مائلاً هكذا (/) بين نهاية كل صفحة من صفحات المخطوط وبداية التي تليها، معتمداً صفحات نسخة (أ)، ووضعت أمام السطر الذي فيه هذا الخط المائل رقم صفحة المخطوط التي ابتدأت، وجعلته بين معقوفين هكذا [1/ب] وذلك في الجانب الأيسر من الصفحة.

٧ - وضعت ثلاث نجوم في وسط السطر تفصل بين كل موضوع مستقل والموضوع الذي يليه.

٨ - بدأت كل باب جديد من أول صفحة جديدة ، ولم أجعله يبدأ حيث انتهى سابقه في منتصف الصفحة أو عند نهايتها .

非 非 非

ثانياً: في مجال خدمة محتوى النص ومضمونه من شواهد وآراء ومسائل وأعلام ونحو ذلك، قمت بها يلي:

أ - بالنسبة للشواهد:

خدمت كل مجموعة من مجموعات الشواهد الأربع المعروفة، وهي:

القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأمثال والأقوال، والشعر والرجز. خدمتها الخدمة التي تستحقها حسبها درج عليه المحققون، وذلك على النحو التالى:

المجموعة الأولى: شواهد القرآن الكريم، وقد انحصر عملي فيها فيما يلي:

١ - جعلت الآية بين قوسين خاصين تميّز بهما الآيات عادة .

٢ - ضبطت الآية بالشكل من المصحف.

٣ - بيّنتُ في الحاشية اسم السورة ورقمها ورقم الآية.

٤ - أكملت في الحاشية بعض الآيات التي وردت مبتورة.

٥ - خرّجتُ القراءات القرآنية التي عرض لها المؤلف، وأحلت عليها في
 كتب القراءات المعتبرة.

المجموعة الثانية: شواهد الحديث والأثر، وهي كثيرة جداً، وقد جعلت كل واحد منها بين قوسين معتادين، وضبطتها بالشكل حسب الحاجة، وفصّلت في الحاشية القول في تخريجها والحكم عليها من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والجرح والتعديل وكتب التخريج الحديثة. وقد أخذ ذلك مني وقتاً وجهداً كبيرين.

المجموعة الثالثة: الأمثال والأقوال: وقد جعلت كل واحد منها بين قوسين وضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ذلك، وخرّجتها في الحاشية من كتب الأمثال والأدب والنحو.

المجموعة الرابعة: شواهد الشعر والرجز: وقد حظيت بنصيب وافر من العناية تمثّل فيها يلي:

١ - جعلت لكل بيت رقباً متسلسلاً أمامه في الجهة اليمنى من الصفحة،
 وجعلت الرقم بين معقوفين [ ].

٢ -- أثبت في المتن ما أورده المؤلف من البيت، سواء أكان كلمتين أم شطراً
 أم أكثر من ذلك، ثم قمت بإكمال الباقي في الحاشية.

٣ - ضبطت الأبيات بالشكل.

٤ - نسبت الأبيات غير المنسوبة لأصحابها، وتحققت من صحة نسبة
 المنسوب، وحققت القول فيها اختلف في نسبته.

- ٥ عرفت بقائليها تعريفاً موجزاً.
- ٦ شرحت بعض المعاني، وفسرت الغريب.
- ٧ أشرت إلى بعض الروايات المهمة التي قد تؤثر في الشاهد.
  - ۸ بينت بحر كل بيت.
- 9 خرّجتُ الأبيات من دواوين أصحابها ومن كتب النحو المشهورة، ومن كتب شروح الشواهد ومن المجموعات الشعرية المعتبرة كالأصمعيات والمفضليات والحماسة ونحوها. وقد راعيت في ذلك التسلسل التاريخي.

### 张 张 张

ب - بالنسبة للآراء والمسائل النحوية:

ألفيتها تندرج تحت مجموعتين:

- ١ المجموعة الأولى: الآراء التي نسبها لأصحابها.
- ٢ المجموعة الثانية: الآراء التي أخذها دون نسبة.

فأما المجموعة الأولى: وهي الآراء والأقوال التي نسبها لأصحابها، فقد قمت فيها بها يلي:

- ١ تخريجها من كتاب صاحبها إن كان له كتاب موجود، فإن لم أجدها فيه خرجتها من أقدم كتاب بعده أظفر بها فيه .
- Y -عند وجود الرأي أو القول في كتاب صاحبه أتحقق من مطابقته له وصحة النسبة والنقل عنه، وإذا وجدت خلاف ذلك أشرت إليه.

وأما المجموعة الثانية: وهي الآراء والأقوال التي أثبتها في كتابه دون نسبة ، بطريقة توحي بأنها له ، فهي كثيرة ، وقد وفقني الله في العثور على بعضها في مظانها ، وقد أشرت إلى ذلك في الحواشي .

张 张 张

ج - بالنسبة للأعلام: تضمن الكتاب عدة أنواع من الأعلام: منها: أعلام الأشخاص، وأسهاء الأماكن والمدن، والقبائل، والطوائف، والكتب وغيرها. وقد عرفت بهذه الأعلام على اختلافها في الحواشي تعريفاً موجزاً في سطر أو سطرين أو أكثر على حسب الحاجة، وأحلت في ذلك على مصدر أو مصدرين، وركزت كثيراً على كتاب الأعلام للزركلي - مع أنه متأخر - لأنه يحيل القارئ إلى مراجع كثيرة ومهمة يصعب عليّ إيرادها في الحواشي.

### \* \* \*

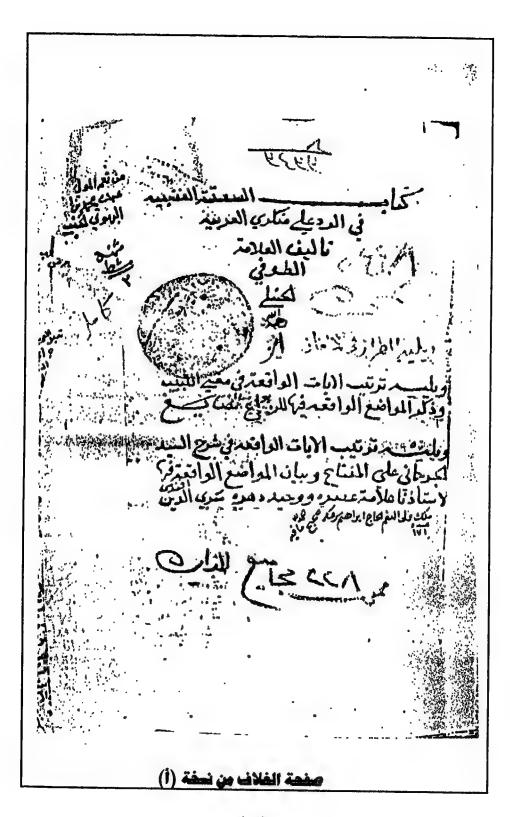
# ثالثاً: نهاذج مصورة من المخطوطتين:

سأكتفي في الصفحات الست التالية بإيراد ستة نهاذج مصورة من النسختين تمثل ما يلى:

- ١ صفحة الغلاف من نسخة (أ).
- ٢ الصفحة الأولى من نسخة (أ).
- ٣ الصفحة الأخيرة من نسخة (أ).
- ٤ صفحة الغلاف من نسخة (ب).
- ٥ الصفحة الأولى من نسخة (ب).
- ٦ الصفحة الأخيرة من نسخة (ب).

وبتلك النهاذج ينتهي الفصل الرابع من الدراسة، وبانتهائه تنتهي (الدراسة) وهي القسم الأول من البحث، ويليه القسم الثاني وهو: النص المحقق. وإلله الموفق.

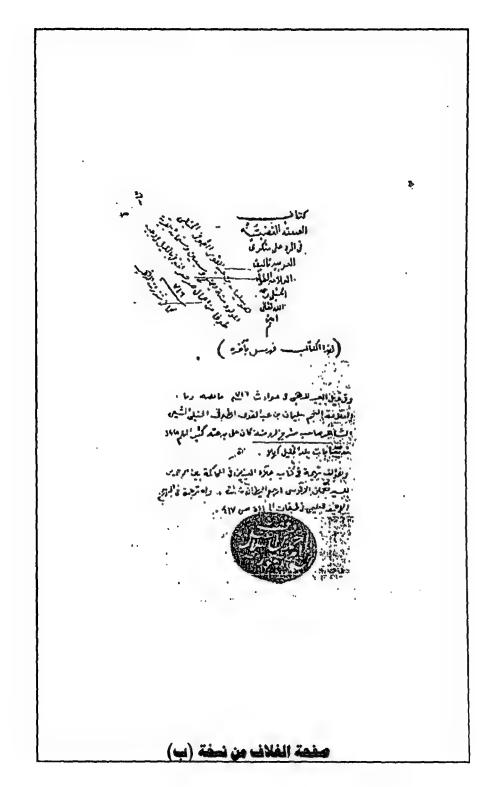
张 张 张





وَانْ قَالَهُ لِمُ مِنْ الْدِرِ خُرُنُكُ مُدُوانُ الْدِرْعَانُ لُومُ الْكُلُّ ودُلُكِ لِامْدُعُرِقُ المَعْتِرِمِيْعِثْلِخُ الضَّلَوْتِ اللِّيمِ الْإِنْشَارَةُ إِلَّا فيعلى مقدما لخير لنقلين وبالمعرونية علاف فولد ورا مل ورهما ن لان وندة منك رشا يع فارتيكين لشياعم وهي اخرياً اردنا ايرادومن الباب الموابومن المصاب ولوكا الملاقكوا الاملاك للأن في البط على الذكوات من السال النومة المتهدة علي المواعد الفرسد لكانت معدا ربك النقد على آندر وكلن قد بهذا بالحاضرعلي الفايت وبالنشاء على الناب عاين ما يبد من المعارف المعانية المعنين اليد في در المناعث والعالية و لإاندلامره بالتروعليدهالبه ونويغيرمعن وكماحب ولنفذك شرا التونيق أن الياب للأمس وللهسروطي وملااسرعاب عدوعلي الدومسيروسل واست مراهنه المنخدما بمندكتيترمن منخدعلنة من ضلالدلك رجداسه تعالى ليوالاسلام علامة الإنام معتى العكافين واللام الني طلال الدن أى الني نسراند س شرك مة الدن إحدال المسلد الت رئي المغدادي المتبلي اوأمراسه نعمدالسلي البيداني ال الله تعالى عَبِدالبِرِي بن عمرالنغعادي المُسَلَّى الأرخِي ليُسَلَّى الأرخِي ليُسِنَّانَ وكان النراع من تعليق من العبر النالث والعيزي من لمهر تَبِعِ الاولَ سَندَمُا عَايِدِ عَنداللهُ لِكَانَتِدِ وَلَنْ هُولُهُ وُلَنْ قُرَانٍ وُدَعَالَى وَلَمِنِعِ الْمَلَى وَلِلْمِنِسِرِبِ الْعِالِمِنَ وَقَالِمَ الْمُوالِيرِوَ . مُعْدَ المولِفُ مَا نَصْمَ وَقِرَعُ مُنْ وَالْمَعْ) وَتَعَلِّمُ مُنْ إِمَانَ مِنْ عِلْكُمْ . يُ الملوفى للشلى بنى صلائي الملازة العصوقا شعرادي الأولي مئة خب مَعَدُونَ وسَبِعاً يرمَا لمد درسة للسّنعوية عَدْمَة السَّلاه مغدادحا عباالله وسأير بلأدالاسلام المرملك قدوس سلام ومبلك المدعلى سيدنأ بحيل وعل المرالطاعرين ومعابته وعا

الصفحة الأخيرة من نسخة (أ)



<u>للائ عليا الأدب وجولنا من صريج الرب المسادر</u> على ما اولى ووهب واستله ادراك منا برالمول والارب ال واستأنينه مذاغوف والرهب واغذه موالا لوورعتواعلق علاوك والمدان لاالدكالله وحدولا شهاف له مهاده عيد سعدله وافترب وتعرب البه بمارسطاع مذالقب المله ا دَيْمُ الْعَبْدِ فِالْمُعْتُ فَ رَسُولُهُ اللَّهِبُ وَمِلْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الداكرام المجنب ما طلع طالع وغرب وطعن ظاعن واقترب سرم مراعلم منسورا ومعرك بور وكثر باقلا يعير بدا النفاذ وحرز واق . غمه الامنداد و مومسرعت آنواغ وسنفيه ذوات انساع واد اولهما بفت منه بخال الخاطز وَّا مُفَكِّنًا ۚ فِي عِيمِهُ لِهِ وَكَالِبُ النَّوْاظِنِ وَاجْرَى مَا مُعْلَمَةٍ لَى للنه معمرات السيارسيد و خيمنة في تعليه مدامها ست الغياجت علراللساد الذى جعله الله بقال رحال الاشيان وفقيله بهعلى سائراصنا فالجيوان وإذاحته بالنتديم يل واخد رما في فيه الموم معرفة عد العرمة والنظرف مُسْطِلِهُ عَلَيْهَا الارْبِيَّةِ اللَّيْ لِمُرْاعِلِ وَفَيْهَا الكَّابِ وَوَلِهُ السان والأدات وع ادعاء النرعة المعالات السا النا عليه بيوارع الاتال واجترع لمنله هداؤك

الصفحة الأولى من نسفة (ب)

وقاليد المُرْزِّى فَ سَعَمَّةِ الوَّلِدُ مَا نَصْهِ وَيَرْعُ مِنْعَ . وَقَالِمُ الْمُعْنَا لِمُعْنَا لِمَا فَى الْمُعْنَالِ لَمُعْنَا لِمُعْنَا لِمُعْلَى الْمُعْنَالِ لَمْ عَلَيْ لَمْ عَلَيْكُمْ لِمُعْنَا لِمُعْنَا لِمُعْنَا لِمُعْنَا لِمُعْلَى الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِ فَلَيْعِمْ لِمُعْنَا لِمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنَالِقِي الْمُعْنِيلِ لَمْ الْمُعْنِيلِ لَمْ الْمُعْنِيلِ لِمُعْلَى الْمُعْنَالِ لِمُعْنَا لِمُعْنِيلِ لَمْ الْمُعْلَى الْمُعْنِيلِ لِمُعْلِمِيلًا لِمِنْ الْمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمِيلًا لِمِنْ الْمُعْلِمُ لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمِيلًا لِمِنْ لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلَى الْمُعْلِمُ لِمُعْلِمِيلًا لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلَى الْمُعْلِمُ لِمُعِلَى الْمُعِلَّى الْمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلَى الْمُعْلِمُ لِمُعِلِمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَمِ لِمُعِلَمِ لِمُعِلَمُ لِمُعْلِمِ لِمُعْلِمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَى لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعِلْمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَمِ لِمُعِلَمِ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَمِ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَمُ لِمُعِلَمِ لِمُعِلِمُ لِمُعِلَمُ لِمِعِلَمُ لِمِعِلَمُ لِمِعْلِمُ لِمُعِلَمِ لَمِعْلِمُ لِمِعْلَمِ لَ يبن مناه ت المظهر والعصر تاسع جادى الأولى سنة خيس وعشريل وسعائه بالمدرست الستنصري بدئيز السلام ببغيداد حاصا الله وسائر بلاد الالسلام. تناسب المحدوعل الدصيب وقد وقع العراع من كمنا بر عدم الشخ<u>رق</u> يوم السبت اول يومر من مثمر زبيع الأول سكست النب ونه نما بر ونما شعر وعبير ون عل بدكانها العبداليعبرمحدب محد و فعل المراد المان وأمنوا تدملسيا المفعة الأخيرة من نسفة (ب)

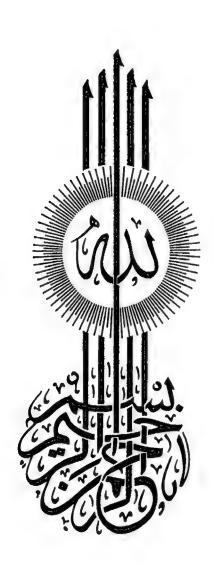
# النص الحقق \_\_\_\_



تأليف أبيران بُرَعَنَكِ العَوْى بُرَعَنْكَ الْكِيرَ الطَّوْلِ الْفَرْصَرَ وَالْحَسَالِيَّ سِيلِمُانُ بُرِعَنْكِ العَوْى بُرَعَنْكَ الْكِيرَ الطَّوْلِ الْفَرْصَرَ وَالْحَسَالِيَّ المتوفر بسينة ١١١٧م

> دراسة وتجقيق الوكئي مجمرين بغالدر الغاثل

CKuellauso



# «بسم الله الرحمٰن الرحيم»

### رب پسریا کریم

الحمد لله الذي علَّمنا الأدب، وجعلنا من صريح العرب، أحمده على ما أولى ووهب، وأسألُه إدراك نهاية السؤل والأرب، وأستأمنه من الخوف والرهب، وأتخذه موئلاً ليوم تجثو الخلق على الركب.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة عبد سجد له واقترب، وتقرّب إليه بها استطاع من القُرب.

وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه المنتخب، ورسوله المنتجب، صلى الله عليه وعلى آله الكرام النُّجُب، ما طلع طالع وغرب، وظعن ظاعن واغترب.

أما بعد، فإني لمّا رأيت أن العلم لمن صَحّت فيه نِيّته، وصلحت سريرته، علم منشور، ومتجر لا يبور، وكنز باق لا يعتريه النفاد، وحِرْز واق تحتميه الأضداد، وهو جنسٌ تحته أنواع، وشُعبُه ذوات اتساع، وأنّ أولى ما نُصّت (١) فيه نجائب الخواطر، وأنْصِبَتْ (٢) في تحصيله ركائب النواظر، وأحرى ما قُطعت في طلبه مقفرات السباسب (٣)، وخيضت في تطلبه مُدلهات الغياهب عِلمُ اللسان الذي جعله الله برهان الإنسان، وفضّله به على أصناف الحيوان، وأن أحقّه بالتقديم، وأجدر ما هُجر فيه التهويم (٤) معرفة علم العربية، والنظر في

<sup>(</sup>١) قال في القاموس: نصّ ناقته: استخرج أقصى ما عندها من السير (مادة نص). والنجائب الكرام الجياد، وقد استعار ذلك للخواطر. ويريد به استفراغ الوسع والجهد.

<sup>(</sup>٢) أُنْصِبَتْ : أي أُتْعِبَت العيون في تحصيله . من النَّصَب : وهو التعب والإعياء

<sup>(</sup>٣) السباسب : جمع سبسب، وهي المفازة.

<sup>(</sup>٤) قال في القاموس: التهويم: هَزُّ الرأسِ من النعاسِ (مادة: هوم)، والمراد: هجر النوم والراحة.

اصطلاحاتها الأدبية التي نزل على وفقها الكتاب، ووردت بها السنن والآداب، وهي إلى علم الشريعة أبلغ الأسباب، وهو علم وردت بالندب إليه السنن والأخبار، وتظاهرت بالثناء عليه متواترات الآثار، وأجمع على فضله هُداةُ السلف وأئمتهم، وأردفهم بتفضيله سَراة الخلف وقادتهم، حتى حصل بشرفه العلم ضروريا، وثبت اليقين بجهاله حسيًّا وشرعيًّا، وعقليًّا ونقليًّا.

وإني آنست (١) في عصرنا ذي الأعاصر، وزمننا ذي المغربات (٢) والنوادر، قومًا يدّعون الفضل دعوى مجردة، ويجمعون العلم في دفاتر مجلدة، ينتحلون (٣) حلية الفضل وكل منها عاطل، ويسهرون بالبطولة فيها بالمخرفة والباطل، ينكرون فضل العربية، وتأخذهم عليها عصبية الشعوبية، حتى لقد اتخذوه سِخْريّا، ونبذوه وراءهم ظِهريّا، وعدُّوه ظمأ لا ريّا، وحكموا بأن الخُلُوّ منه أحسن أثاثًا/ (٤) ورئيا، فضلالاً لهذه الأحلام ما أسخفها! وخطأ لهذه الأحكام [٢/أ] ما أعداها عن الحق وأحنفها (٥)! أيظنون أن ضياء الشمس تخفيه المكابرة ؟! أم يحسبون أن اليقين يستحيلُ شكًا بالمنابرة (٢)؟! كلاً، بل هي عقول عن التمييز معقولة، وقرائح مقروحة، كرهت أوطان النباهة فهي إلى بلاد البلادة منقولة.

<sup>(</sup>١) قال في القاموس: آنس الشيء: أبصره وعلمه وأحس به. (مادة: أنس).

<sup>(</sup>٢) المغربات (بالباء): أي الغرائب.

<sup>(</sup>٣) قال في القاموس (مادة : نحل) : انتحله : ادعاه لنفسه وهو لغيره .

<sup>(</sup>٤) قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ١٠ عند تفسيره الآية رقم ٧٤ من سورة مريم : ﴿ . . . هم أحسن أثانًا ورثيًا﴾ : «أثانًا : أي متاعًا، وهو جيد المتاع . رئيًا : هو ما ظهر عليه ورأيته عليه» .

<sup>(</sup>٥) الحَنَف: من أبرز معانيه الميل والاعوجاج. انظر القاموس (مادة : حنف).

<sup>(</sup>٦) قال في القاموس : نَبَرَ الشيء : رفعه، وزجره وانتهره. ونبر فلانًا بلسانه : نال منه. والنَّـبَّار : الفصيح والصيّاح. (مادة : نبر).

أحببتُ أن أؤلف كتابًا أُنبِّه فيه على فضله التام، وأشير إلى فضل أهله الأعلام، بأدلة واضحة لا ريب فيها، وبراهين لائحة لا خفاء يعتريها، على وجه لا جَمْجَمة (١) فيه ولا خلاج (٢)، ولا تَمْتَمة (٣) به ولا ارتياج (٤).

وسميتُ ه (الصعقة الغضبيةَ في الردِّ على مُنكري العربية).

على أني مع ذلك لست من أهله المبرزين، ولا من كُماة (٥) حومته المعلمين، لكني ممّن اهتدى إلى جهتهم بأنوارهم، ونَحَا نحوهم باقتفاء آثارهم، فتحاميتُ لمم من جَور الطّغام (٢)، وغرت على نفائس جواهر تيجان ملكهم من إزراء السُّوقة العوام، فسددتُ إليهم سهام الحق، وأظهرتُ في رميهم صناعة الرشق. وأرجو من الله تعالى أن أكون في ذلك كالثّعلي (٧) لا تَنْمي رميّته، لا

والحومّةُ : من القتال أشد موضع فيه . انظر المعجم الوسيط : مادة في : (كمي) و (حوم).

(٦) قال في المعجم الرسيط : (مادة : طغم) : الطُّغام : أرذال الناس وأوغادهم.

(٧) الثعلي : نسبة إلى ثُعَل، قال الجوهري في الصحاح (مادة : ثعل) : ثُعَل : أبـو حيّ من طيئ، وهو
 ثعل بن عمرو أخو نبهان، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله :

رب رام من بني ثعل عخرج كفيه من سُتُرِه

<sup>(</sup>١) قال في القاموس: الجمجمة: أن لا يبين كلامه (مادة: جمم).

<sup>(</sup>٢) ورد في المعجم الوسيط (مادة : خلج) قوله : خلج الشيء خلُّجًا وخلوجًا وخلجانًا : تحرك واضطرب، ويقال : اختلج في صدري كذا : خطر مع شكُّ.

<sup>(</sup>٣) قال في القاموس: التمتمة: رد الكلام إلى التاء والميم، أو أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى. (مادة: تسمم).

<sup>(</sup>٤) ارتياج: أي استغلاق، قال في المصباح المنير، ص ٢١٨ مادة (رتبج): «أرتجتُ الباب إرتاجًا: أغلقته إغلاقًا وثيقًا، ومنه قيل: أُرتبج على القارئ إذا لـم يقدر على القراءة، كأنه منع منها، وهو مبني للمفعول مخفف، وقد قيل: ارتُحج بهمزة وصل وتثقيل الجيم، وبعضهم يمنعها. ويقال: رَتَحجَ في منطقه رَتَحجًا من باب تَعِب: إذا استغلق عليه».

<sup>(</sup>٥) الكُسماة : جمع كمام، وهو المستتر بالدرع والبيضة، والكَمِيُّ : لابس السلاح والشجاع المقدام الجرىء، جمعه : أكماء.

كالكُسَعي (١) تجني عليه مع إصابته ندامتُه، وعلى الله المعَوّل، وإليه المتحوّل، وله الشكر على ما قد حبانيه وخوّل.

ورتَّبته على مقدمة وأبوابٍ، والله الموفق للصواب.

أمًّا المقدمة : ففي بيان حقيقة الأدب وضعًا واصطلاحًا، وبيان اشتقاقه.

أما حقيقته: فاعلم أن الأدب يطلق على معنيين:

أحدهما: شائعٌ بين الناس، يعرف العام والخاص وهو: استعمالُ محاسنِ الأخلاق ومكارمِها، واجتنابُ مساويها وملائمها. فيدخل فيه المروءةُ والعدالةُ المعتبرتان شرعًا، ويكونان على هذا نوعين من أنواع الأدب. والدليل على ذلك قوله عليه السلام: «أدَّبني ربِّي فأحسن تأديبي» (٢).

نه يصيب الهدف في الصميم ولا يخطئ. (ديوان امرئ القيس ١٠٣. . تحقيق السندوي).

(۱) الكُسَعي: نسبة إلى (كُسَع) حي باليمن. قال في القاموس (مادة: كسع): ومنه: غامد بن الحارث الكسعي الذي اتخذ قوسًا وخسة أسهم، وكمن في قترة، فمر قطيع فرمى عيرًا، فأخطه السهم أي اخترق وصدم الجبل فأورى نازًا، فظن أنه قد أخطأ، فرمى ثانيًا وثالثًا إلى آخرها، وهو يظن خطأه، فعمد إلى قوسه فكسرها ثم بات، فلما أصبح نظر إلى الحمر مطرحة مصرعة، وأسهمه بالدم مضرجة، فندم وقطع إبهامه وأنشد:

ندمت ندامة لمو أن نفسي تطلوعني إذًا لقتلت خمسي تعليم تبين لي سفل السرأي مني لعمر أبيك حين كسرت قوسي انتهى كلام صاحب القاموس. وقد صار الكسعي مضرب المثل في الندم، وفيه يقول الشاعر: ندامة الكسعي لل رأت عيناه ما صنعت يداه.

(٢) أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠١/، تحت رقم ٧٢. وقال فيه ما يلي : "ضعيف، قال ابن تيمية في مجموعة الرسائل الكبرى ٢/ ٣٣٦ : (معناه صحيح، ولكن لا يعرف له إسناد =

<sup>=</sup> انتهى كلام الجوهري. وبنو ثعل هـؤلاء مشهورون بجودة الرماية، ولهم قصة مع امرئ القيس تـؤكد هذا، وقد صورها في مقطوعة شعرية مكونة من اثني عشر بيتًا، ومطلعها البيت الذي ذكره الجوهري. والشيخ الطوفي يعني هذه المقطوعة. بل إن عبارته: (كالثعلي لا تنمي رميته) مأخوذة من البيت السابع من هذه المقطوعة، وهو قول امرئ القيس:

وقد كان ﷺ في غاية كمال المروءة والعدالة، فدلَّ على أنهما داخلان في تأديب الله له، ثم إن الحقيقة تشهد لذلك.

فإن المروءة المعتبرة شرعًا: استعمالُ ما يجمل ويزين، واجتنابُ ما يدنس ويشين.

والعدالة: قال ابنُ حمدان (١) رحمه الله: هي الاستمرارُ على فعل الواجب والمندوب والصدق وترك الحرام والمكروه مع حفظ المروءة ومجانبة الريب/ [٢/ب] والتهم بجلب نفع أو دفع ضرر.

قلتُ : ولا ضرورة في هذا التعريف إلى ذكر الصدق؛ لأن فعل الواجب، وترك الحرام تناولاه .

إذا ثبت هذا فالمروءة مما يعتبر في العدالة فكأنها نوع منها.

وهذه التعريفات لا تخرج عما ذكرناه من استعمال محاسن الأخلاق ومكارمها، واجتناب مساويها وملائمها.

فحينئذ: المروءة داخلة في العدالة، والعدالة داخلة في الأدب بهذا المعنى. فعلى هذا نقول: كلَّ ذي أدب كامل عدل، وكل عدل ذو مروءة، ولا ينعكس ذلك فيها؛ لاستلزام الأخصِّ الأعبَّ، وعدم استلزام الأعبِّ الأخصَّ، فلا يلزم

<sup>=</sup> ثابت). وأيده السخاوي والسيوطي». وقد تحدث عنه صاحب كشف الخفاء ١/ ٧٢ حديثًا مفصلًا، يؤكد ذلك.

<sup>(</sup>١) ابنُ حمدان : (٣٠٠هـ ٢٩٥هـ) هـو : أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري الحراني، أبو عبد الله، فقيه حنبلي، أصولي، قاض، أديب، ولمد ونشأ بحرّان، ورحل إلى حلب ودمشق ثم القاهرة، واستقر بها إلى أن توفي بعدما كف بصره. من كتبه : الرعاية الكبرى، والرعاية الصغرى، في الفقه : وجامع الفنون وسلوة المحزون. في الأدب. (ولعل النص الذي أخذه الطوفي عنه منقول من هذا الكتاب). (انظر ترجمته في : المقصد الأرشد ١٩٩١، والأعلام ١١٦٦١).

أن يكون كل عدل ذا أدب، لجواز أن يأتي العدلُ (١) من مساوئ الأخلاق ما يخل بكمال الأدب، ولا يُسقط العدالة. فهذا المعنى هو المتداول على لسان العام والخاص من الناس في قولهم: فلان متأدبٌ وذو أدب، وتأدب يا فلان.

الثاني من معني الأدب: معرفة اصطلاح العرب في مفردات لغتهم وتراكيبها ومعانيها العارضة لها، وجملة صالحة من ذلك.

فيدخل فيه: معرفة مفردات كلامهم، نحو: أن الأسد اسمٌ لدابة معروفة. ومعرفة مركباتها وتركيبها، نحو: الأسد شجاع. فإن التركيب أحدث معنى زائدًا على حالة الإفراد.

ومعرفة النحو والتصريف؛ لأنهما معنيان عارضان لها.

وكذلك : الحقيقة والمجاز والاستعارة والتشبية معاني (٢) عارضة للغة العرب.

وهذا المعنى لا يتداوله جميع الناس، ولا يكاد ينطق به إلا أهله، أو من عرف اصطلاحهم فيه.

أما المعنى الأول: فهو مشهورٌ جارٍ على لسان الخاص والعام، حتى إن الصبيان إذا كانوا في مجلس واستدبرهم شخص منهم وولاهم ظهره، أو مرَّ بهم فلم يُسلِّمُ عليهم، أنكروا ذلك عليه، وقالوا: ما أقلَّ أدبَك! مع أنهم على ما عُرف منهم من عدم تكليفهم، وضعف تمييزهم، ونقص حالهم، وما ذاك إلا أنهم تلقوه لشياعه وعموم إدراك الناس له، ولا يكادون، بل أكثر العامة يقولون

<sup>(</sup>١) المراد بالعدل هنا : الشخص العدل، وليس مصدر : عدل.

<sup>(</sup>٢) كذا في النسختين: (معاني) بإثبات الياء، والأفصح حذفها وتنوينه هكذا (معاني)، لأنه منقوص مرفوع. قال تعالى: ﴿ومن فوقهم غواشٍ ﴾ الأعراف (٤١)، والحذف والتنوين رأي الجمهور، ويجيز الكسائي ويونس وعيسى وأبو زيد وبعض البغداديين إثبات الياء ساكنة في حالة الرفع هكذا: (معاني). (انظر: مشكل إعراب القرآن لمكى ١/ ٣١٥، التصريح للأزهري ٢/ ٢٢٨).

لمن عرف من لغة العرب ما ذكرنا: هو متأدب. ولمن جهل ذلك: ليس لـه أدب. فدلَّ على أن أحد المعنيين أشيعُ من الآخر.

وأما اشتقاق الأدب: فمن الأدب، وهو دعاء الناس إلى الطعام، يقال: أَدَبَ الرجل يأدِب/ أَدْبًا (١) فهو آدب قال طرفة:

[1] نحنُ في المشتاةِ نَسدُعو الجَفَل لي لا تَسرى الآدب فينسا ينتقر (٢) والجَفَل : دعاءُ من لقيت من الناس إلى طعامك عمومًا من غير تخصيص.

والانتقار: تخصيص بعض الناس بالدعاء دون بعض.

والمأذُبة : بضم الدال وفتحها \_ أداة الطعام المدعوّ إليه، وجمعُها مآدب. قال الشاعر :

[۲] كأنَّ قلوبَ الطيرِ في قَعْرِ عُشِّها نَوى القَسْبِ ملقى عند بعض المآدبِ (٣) فاشتقاق الأدب من ذلك؛ لأنه قد أجمع أمره عليه وعلى استحسانه، كاجتماع الأكلة على أكل الطعام.

(١) أَذَبَ يأدِبُ أدبًا. من باب ضرب. انظر المصباح المنير ٩ (مادة: أدب).

(٢) بيت من الرمل لطرفة بن العبد (نحو ٨٦ - ٦٠ ق. ه...)، وهو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي، شاعر جاهلي من شعراء المعلقات، ولد في بادية البحرين، وتنقل في نجد، ونادم الملك عمرو بن هند، لكنه هجاه، فأرسله الملك بكتاب إلى عامله على البحرين يوصيه فيه بقتله، فقتله وهو ابن عشرين أو ست وعشرين. (الشعر والشعراء ١٩١/ والأعلام ٣/ ٣٢٤).

وانظر البيت في ديوانه : ص ٦٥. وهو البيت السادس والأربعون من قصيدته المشهورة الَّتي مطلعها :

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنسون مستعسسر

(٣) بيت من الطويل لصخر الني الهذلي، وقيل لأي ذؤيب الهذلي، وقيل لأخي صخر يرثي بها أخاه صخرًا. (انظر شرح أشعار الهذلين ١/ ٢٥٥، ١٥١، واللسان مادة (أدب). و(القَسْبُ): تمر يابس، الواحدة (قَسْبَة) مثل: تمر وقرة.

وصرَّح ابن فارس (١) بهذا المعنى.

قلتُ : والأدبُ أيضًا : الأمر العجب. فيجوز أن يكون مشتقًا منه ؛ لأن الأدبَ صفة تُعجِب كلَّ عاقلِ لبيب.

ثم على كلا الوجهين: فاشتقاق الأدب من كلا الأصلين، فهذا الاشتقاقُ شاملٌ للمعنين؛ لأنها مجمع على استحسانها على الأول.

يعجبان العقلاء على الثاني.

قلتُ : ثم إنَّ التحقيق أن الأدبَ بالمعنى الشاني راجعٌ إلى المعنى الأول ؛ لأن الاشتقاق يجمعهُما، والتعريف يشملهما.

أما الاشتقاقُ فقد ذكرناه. وأما شمولُ التعريف الأول لهما فلأنَّ إصلاح اللسان بمعرفة لغة العرب من مكارم الأخلاق ومحاسنها، وقد ذكرنا فيما سيأتي أن إصلاح اللسان من المروءة، والمروءة من مكارم الأخلاق، لكنَّ الأدبَ بالمعنى الثاني غَلَبَ في عرف أهله حتى إن أذهانهم تبادرُ عند إطلاق اللفظ إليه، وذلك اصطلاح منهم عرفي، فهو تشبيه بغلبة الحقائق العرفية، كالدابة لذوات الأربع، على الحقائق الوضعية شاملةٌ للعرفية في الأصل، كذلك ها هنا والله أعلم. هذا آخر المقدمة.

## أما الأبواب فخمسة:

الأول: في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية، ومن وضعه.

الثاني: في الدليل على فضله من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل.

<sup>(</sup>١) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ( -٣٩٥هـ) اللغبوي المشهور، صاحب كتاب معجم مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة الكلام الطوفي السابق في معجم مقاييس اللغة الكلام الله ١٧٤/٥٠.

الثالث: في بيان فضل من تحلَّى بهذا العلم، وذمِّ من عَطِلَ منه، أو أخطأ فيه، أو عِيبَ عليه.

الرابع: في بيان كونه أصلاً من أصول الدين، ومعتمدًا من معتمدات الشريعة.

الخامس (١): في ذكر نبذةٍ من العربية مختصرة على سبيل / الإشارة لئلا يخلو [٣/ب] الكتاب منها.

...

<sup>(</sup>١) سيأتي تعليق وإشارة في آخر الكتاب وفي الخاتمة إلى أن الطوفي صرف النظر عن هذا الباب، وأن الكتاب انتهى بنهاية الباب الرابع.

## في ذكر قانون ا الكاك الأول الأول الأول الأول الأول المسبب الموجب لوضع نون العربية، ومن وضعه من وضعه م

في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية، ومن وضعه

## الجاب الأول (في ذكر السبب الهوجب لوضع قانون العربية ومن وضعه)

رُوي عن أبي الأسود ظالم بن (١) عمرو الدؤلي أنّه قال (٢): دخلت على أمير المؤمنين على بن أبي طالب (٣) رضي الله عنه فوجدتُ في يده رقعةً ، فقلت : ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ، يعني الأعاجم ، فأردت أن أضع لهم شيئًا يرجعون إليه ، ويعتمدون عليه ، شم ألقى إليّ الرقعة فوجدتُ فيها : الكلام كلّه اسمٌ وفعلٌ وحرف ، فالاسمُ : ما أنباً عن المسمّى ، والفعلُ ما أُنبئ به ، والحرف : ما جاء

<sup>(</sup>۱) في النسختين: أبي، وهو تصحيف من النساخ فيها يبدو؛ لأن التراجم تكاد تجمع على أنه: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي (.. ـ ٦٩هـ) قاضي البصرة، وهو من شيعة علي، وأول من أعجم المصحف. وقد مات وعمره خمسة وثهانون عامًا تقريبًا. (انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٢١، ونزهة الألباء ص ٦، وقد أحال محققه في الحاشية إلى ٥٢ كتابًا وردت فيها ترجمته فلرجع إليها من أراد الاستزادة.

<sup>(</sup>٢) هذه القصة والقصص التي بعدها المتعلقة بوضع النحو إلى الباب الثاني يبدو أن الطوفي قد أخذها من كتاب نزهة الألباء ٤ - ١١، لأنها موجودة بنصها فيه. وقل أن يخلو منها كتاب من الكتب القديمة أو الحديثة التي تحدثت عن قصة وضع النحو، ولكن مع اختلاف في الألفاظ والرواية، أما ما ذكره الطوفي هنا فهو متطابق تمامًا مع ما في النزهة. على أن الطوفي قد نصَّ في ص ٢٦٠ الآتية أن أغلب ما أورده من قصص وآثار في هذا الباب فهي مأخوذة من كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري.

<sup>(</sup>٣) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي (٣٣ق هــ ٠٤هـ) أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين، وابن عم رسول الله صلح وصهره. (انظر: الكامل لابن الأثير ٣/ ١٩٤ ـ حـوادث سنة ٥٤هـ. والأعلام ٥/٧٠هـ).

لعنى. وقال: أنحُ هذا النحوَ وأضف إليه بما (١) وقع إليك. واعلم يا أبا الأسود أنَّ الأسماء ثلاثة: ظاهرُ، ومضمرٌ، واسمٌ لا ظاهر ولا مضمر به، وإنها يُتفاضل يا أبا الأسود فيها ليس بظاهر ولا مضمر، والمراد بذلك المبهم. قال أبو الأسود فكان مما وقع إليّ (إنَّ وأخواتها) ما خلا (لكنّ) فلما عرضتُها على عليّ - رضي الله عنه قال لي: وأين (لكنّ) ؟ فقلت: ما حسبتها منها. فقال: هي منها، فألحقها. ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت! فلذلك سمي النحو نحوًا.

[ويُروى (٢) أن سبب وضع على \_ رضي الله عنه \_ هـذا العلم أنه سمع أعرابيا يقرأ: (لا يأكله إلا الخاطئين) (٣) فوضع النحو] (٣).

ويروى أنه قدم أعرابيّ في زمان عمر (٤) رضي الله عنه ، فقال : من يقرئني شيئًا مما أنزل الله تعالى على محمد على الله و فقال الأعرابي و فقال : (أن الله بريء من المشركين ورسوله) (٥) بكسر اللام ، فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله و إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبراً منه . فبلغ عمر وضي الله عنه مقالة الأعرابي ، فدعاه فقال : يا أعرابي ، أتبرأ من رسول الله على ؟ قال : يا أميرَ المؤمنين ، إني قدمت المدينة ولا عِلمَ لي بالقرآن ، فسألتُ من يقرئني ، فأقرأني هذه السورة (براءة) فقال : (أن الله بريء من المشركين ورسوله) فقلت :

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين (بما) وفي نزهة الألباء (ما) دون الباء، وهـو أولى في نظري، لأن الفعل لا يحتاج إلى الباء في تعدّيه.

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفين ليس في (ب) وليس في منن (أ) ولكنَّ مصحح النسخة قد علقه في الهامش وكتب عليه (صح) وهي علامة التصحيح. وهو موجود في نزهة الألباء ٨ حسب هذا الترتيب.

<sup>(</sup>٣) قوله تعالى : ﴿ لا يأكله إلا الخاطئون ﴾ سورة الحاقة ٣٧.

<sup>(</sup>٤) هـ و عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي (٤٠ ق هـ ــ ٢٣هـ)، أبو حفص الفاروق، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، مضرب المثل في العدل. قتله أبو لـ ولوق فيروز المجوسي. (انظر: الكامل لابن الأثير ٣/ ٢٦ حوادث سنة ٢٦، والأعلام ٥/ ٣٠٣).

<sup>(</sup>٥) سورة التوبة (براءة): ٣.

أَوَقَدُ برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برئ من رسوله فأنا أبراً منه. فقال له عمر رضي الله عنه: ليس هكذا يا أعرابي. فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال ﴿أَن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه ﴾ فقال الأعرابي: وأنا والله أبراً ممن برئ الله ورسولُه منه. فأمر عمر بن الخطاب أن لا يقرئ القرآن / إلا عالم باللغة ، [٤/أ] فأمر أبا الأسود أن يضع النحو.

ويُروى أيضا أن زيادًا (١) بعث إلى أبي الأسود وقال: يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وَضَعْتَ شيئا يُصلح به الناس كلامهم وتعرب به كتاب الله تعالى، فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل. فوجه زيادٌ رجلاً وقال: اقعد على طريق أبي الأسود فإذا مَرّ بك فاقرأ شيئًا من القرآن وتعمّد اللحن فيه، فقعد ذلك الرجل في طريق أبي الأسود، فلما مرّ به رفع الرجل صوته فقرأ: (أن الله بريءٌ من المشركين ورسوله)، فرجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا، قد أجبتُك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث في ثلاثين رجلاً، فأحضرهم زياد، فاختار منهم رجلاً من عبد القيس(٢)، فقال: خذ المصحف وصبْغًا يخالف لونَ المداد فإذا فتحتُ شفتي فانقط واحدةً فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا جررتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئًا من هذه الحركات غُنّةً فانقط نقطتين. فابتدأ المصحف حتى أتى على آخره ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

<sup>(</sup>٢) عبد القيس: قبيلة من أسد: ينسبون إلى عبد القيس بن أفصى بن دُعْمِيّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة ابن نزار. وينسب إليه خلق كثير منهم: الجارود العبدي صاحب رسول الله على . وكانت منازل عبد القيس في تهامة، ثم رحلوا إلى البحرين. (انظر: جمهرة ابن حزم ٢٩٥، واللباب ٢/ ٣١٤).

ويُروى أنّ أبا الأسود جاء إلى زيادٍ فقال له وهو أمير بالبصرة: أصلح الله الأمير، إنّي أرى أنّ العرب قد خالطت العجم، فتغيرت ألسنتها، فتأذن لي أن أضع للعرب ما تعرف به كلامها، فقال له زياد: لا تفعل، ثم دخل على زيادٍ بعد ذلك رجلٌ فقال له: أصلح اللهُ الأمير، تُوفّى أبانا، وترك بنونا. فلما رأى زيادٌ هذا اللحن دعا أبا الأسود وقال: ضع للناس ما كنت نهيتك عنه، ففعل.

ويُروى أيضا: أن أب الأسود الدؤلي قالت له ابنته: ما أحسنُ السماء - بضم النون مع الإضافة - فقال لها: نجومها. فقالت: إني لم أُرِدْ هذا، وإنها تعجبت من حسنها. فقال لها: إذن فقولي: ما أحسنَ السماء، بفتح النون والهمزة. فحينئذ وضع النحو. وأول ما رسم باب التعجب.

ويُروى عن أي عبيدة معمر بن المثنى (١) أنه قال: أولُ من وضع النحوَ أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمونُ الأقرن (٢)، ثم عنبسةُ الفيل (٣)، ثم عبد الله بن أبي

<sup>(</sup>١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء (١١٠هـــ٩٠٠هـ) مولده ووفاته بالبصرة، من أثمة علماء اللغة والأدب والرواية، لمه قرابة ماثتي مؤلف، من أشهرها النقائض ومجاز القرآن، وهما مطبوعان. (انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٧٥، والأعلام ٨/ ١٩١).

<sup>(</sup>٢) ميمون الأقرن: لا تذكر عنه كتب التراجم والطبقات أكثر من أنه أخذ النحو عن أبي الأسود، وأخذ النحو عنه عنبسة الفيل، أو أنه آخذ عن عنبسة. (انظر طبقات النحويين واللغويين ٣٠ وتاريخ العلماء والنحويين ١٥٩).

<sup>(</sup>٣) عنبسة الفيل: هو عنبسة بن معدان المساني، مولى مهرة بن حيدان من قضاعة. و(الفيل) لقب لوالده معدان لأنه اشتغل برعاية مجموعة من الفيلة لزياد بن أبيه. ولعنبسة هذا قصة مع الفرزدق، وبسببها هجاه. وهذا كل ما تورد كتب التراجم من أخباره. (انظر المرجعين السابقين).

إسحاق<sup>(۱)</sup>، ثم عيسى بن عمر (<sup>۲)</sup>. قال: ووَضَع عيسى بنُ عمر في النحو كتابين، يُسَمَّى أحدهما الجامع، والآخرُ المُكْمِل. قال الخليل بن أحمد (<sup>۳)</sup> رحمه الله تعالى في مدحها (٤):

## [٣] بَطَل النحـــوُ جَيعًــا كلَّـه غيرَ ما أحـدث عيسى بنُ عمــر[٤/ب] [٤] ذاك إكمالٌ وهـــــذا جـــامعٌ فهما للنـــاسِ شَمْسٌ وقَمَـــر

فثبت بها ذكرنا أن أول من وضع النحو وحدَّ حدوده ومهد قواعده أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأن جميع الروايات على اختلاف صفاتها مستندةٌ إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يستند في معرفته وتلقيه إلى على ابن أبي طالب رضي الله عنه، فإنه لما سُئل: من أبن لك هذا النحو؟ فقال: لُقِّيثُ (٥) حدوده من على بن أبي طالب.

----

<sup>(</sup>١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي (٢٩هــ١١٧هـ) نحوي بصري من الموالي. وهو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل، أخذ عن ميمون الأقرن، وأخذ عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم. (انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣١، والأعلام ١٩٧/٤).

<sup>(</sup>٢) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء (... ١٤٩ هـ) نزل في ثقيف فنسب إليهم، وأسلافه من موالي خالد بن الوليد. من أثمة اللغة والنحو. أخذ عنه الخليل وسيبويه وأبو عبيدة، له مؤلفات عديدة أشهرها الإكهال والجامع. (انظر: مراتب النحويين ٤٣، والأعلام ٥/ ٢٩١).

<sup>(</sup>٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (٩٦هـ - ١٧٠هـ)، إمام من أثمة اللغة والنحو وعبقري من عباقرة العرب، وهو واضع علم العروض، زاهد في الدنيا، منقطع للعلم، اعتمد عليه سيبويه في كتابه اعتمادًا كبيرًا. (انظر: مراتب النحويين ٥٤، والفهرست ٢٣).

<sup>(</sup>٤) وردت هذه القصة بنصها مع البيتين منسوبين إلى الخليل في كتاب إيضاح الوقف والابتداء، للأنباري الدي المدين إلى أنه أخذ أغلب هذه القصص وما سيأتي بعدها من هذا الكتاب.

<sup>(</sup>٥) هكذا وردت في النسختين (لقيت) بدون ضبط، وقد ضبطتها بهذا الشكل ليستقيم المعنى، مع أنها ربيا كانت مصحفة عن (لَفِقْتُ) بمعنى أصبت وأخذت؛ لأن هذه الكلمة هي الموجودة في نزهة الألباء ١١، وقد أشرت في البداية إلى التطابق التام بين كلام الطوفي وكلام ابن الأنباري في النزهة، وقد وردت بصيغة أخرى في إنباه الرواة ١/ ١٥ هكذا (لَقِنْتُ).

ورَوَى أبو سلمة موسى بن إسهاعيل(١)عن أبيه، قال: كان أبو الأسود الدؤلي أولَ من وضع العربية بالبصرة، وشارك في الوضع الواضع الأول وهو على رضى الله عنه (۲).

<sup>(</sup>١) هو موسى بن إسهاعيل المنقري بالولاء، التَّبُوذَّكي (. . ـ ٢٢٣هـ) حافظ للحديث، ثقة، من أهل البصرة، قال عباس المدوري: عددت ما كتبنا عنه خمسة وثلاثين ألف حديث. (انظر: اللباب ١/ ٢٠٧، وشذرات الذهب ٢/ ٥٢، والأعلام ٨/ ٢٦٨).

<sup>(</sup>٢) يتفق الطوفي مع ما يراه ابن الأنباري في النزهة من أن الواضع الحقيقي للنحو، هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه، ويرى جماعة من العلماء أن الواضع الحقيقي أبو الأسود الدؤلي، وقد عرضَتْ لهذه المسألة بالنقاش والترجيح أغلب كتب التراجم والطبقات، وبمن تحدث فيها حديثًا وناقش الآراء ووازن بينها الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: نشأة النحو ٢٣ ـ ٣٣. فليرجع إليه من أراد التوسع. على أنّي لا أرى في الأمر تعارضًا وتضادًّا، فعلى رضي الله عنه اقترح ورسم المنهج وأبو الأسود نقّد وطور، ثم جاء بعده من طور وأضاف وهكذا تنشأ العلوم.

# في الدلالة على فضل علم العربية في الدلالة على فضل علم العربية من الكتاب والسنّة والآثار وصريح العقل

## الجاب الثاني (في الدلالة على فضل علم العربية من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل)

## أما الكتابُ فمن وجوه:

الأول: قول عمل النول المولا أن النولتاه قرآنًا عربيًا (١) ، وقال: (ولو جَعَلْناه قرآنًا عجميًا لقالوا لولا فُصِّلَتْ آياتُه أَاعجميّ وعَربي (٢) ، وقال تعالى: (لسانُ الذي يُلجِدون إليه أعجميّ وهذا لسانٌ عربي مبين (٣) ، وقال: (بلسان عربيّ مبين (٤) . والمراد باللسان ههنا: اللغة. قال تعالى: (وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه (٥) أي: بلُغَتِهم. قال الشاعر:

[٥] نَدِمْتُ على لسانٍ كسان مني فليت بأنّه في جسوف عِكُم (٢) أي: كلام؛ لأنّ الندمَ لا يصحّ على اللسان الحقيقيّ الذي هو الجارحة.

<sup>(</sup>١) سورة يوسف، الآية ٢.

<sup>(</sup>٢) سورة فصلت، الآية ٤٤.

<sup>(</sup>٣) سورة النحل، الآية ١٠٣.

<sup>(</sup>٤) سورة الشعراء، الآية ١٩٥.

<sup>(</sup>٥) سورة إبراهيم، الآية ٤.

<sup>(</sup>٢) بيت من الوافر، قائله: الحطيئة، وهو أبو مليكة جرول بن أوس بن مالك العبسي، شاعر مخضرم هجّاء عنيف، لم يكد يسلم من لسانه أحد، سجنه عمر بن الخطاب في المدينة بعد هجائه للزبرقان ابن بدر، فاستعطف عمر بقصيدته المشهورة فأخرجه بعدما أخد عليه العهد، عاش إلى نحو ٤٥هد. (انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٣٢٨)، والأعلام ٢/ ١١٠).

وهذا البيت من مقطوعة قالها لبني سهم بن عوذ بن غالب. انظر: ديوانه ٣٤٧، واللسان: مادة (عكم) ومادة (لسن). والعِكم: هو النمط تجعله المرأة كالوعاء تدخر فيه متاعها. وفي البيت عدة روايات مذكورة في الديوان.

وفي إنسزال القرآن عسربيًّا من أعلى المراتب العليَّةِ أسنى (١) المناقب لعلم لعربية.

ووجهُ الدلالةِ على المدَّعَى هو أنه تعالى أخبر أنه أنزله عربيًّا في سياق التمدّح والثناءِ على الكتاب بأنه مبينٌ لم يتضمن لَبْسًا، عزيزٌ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد.

وذلك يدلّ دلالة ظاهرةً على شرف اللغة التي أنزل عليها، وهذا مما لا نزاع فيه. وحينئذ لو ادّعى مُدّع أن تعلّم هذا العلم واجبٌ فضلاً عن أن يدعيه مستحبًا وفضيلة ومنقبة مِنْ حيث إن امتثال أحكام الله في كتابه واجبٌ، وذلك موقوف على فهم مضمون/ الكتاب، وفهم مضمون الكتاب متوقف على معرفة [٥/أ] اللغة التي أُنزل الكتاب بها، ومأخذ ذلك من فن العربية بالإجماع، لكان (٢) ذلك دليلاً لا جوابَ عنه. وبه احتج الأصوليون على وجوبه على الكفاية.

فالعجب مِنْ يُنكِر فضلَ هذا العلم كيف يُعد من الناس. لكن لا جرم، لم نرَ أحدًا أنكر فضله إلا جاهلًا به وهو معذورٌ، فإن القائل يقول:

[٦] يا نفسُ فاستيقني عِلْمَا ومعرفة بأن مَنْ جَهِل الأشيا يُعَاديها (٣) ويقال في المثل (المرءُ عَدُوُّ ما جَهل) (٤).

الوجه الثاني: قولُه تعالى: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (٥) ﴾، نفى أن يأتيه الباطل نفيًا عامًّا، واللحن باطل، فيجب أن ينتفيَ عن الكتاب، ويستلزم ذلك وجوب صناعةِ الإعراب.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (وأسنى) بواو العطف. والـذي يظهر لي أن هذه الواو زيدت تصحيفًا؛ لأن (أسنى) مبتدأ مؤخر، وخبره: الجار والمجرور المقدم وهمو: (وفي إنزال القرآن عربيًّا. . . )، ولا يستقيم العطف؛ لأنه حينئذ لا يوجد مبتدأ ولا يتم الكلام.

<sup>(</sup>٢) هذا جواب (لو) التي مرت قبل أربعة أسطر في قوله: (وحينتذ لو ادعى مدع. . . ).

<sup>(</sup>٣) بيت من البسيط لـم أقف على قائلـه. ولم أجده فيها نظرت فيه من المراجع.

<sup>(</sup>٤) هـذا المثل ينسب لعلي بن أبي طـالب رضي الله عنه، وقـد ورد في مجمع الأمثـال ٤/ ٥٥ بهذا النص: الناس أعداء ما جهلوا. (وانظر كشف الخفاء ٢/ ٣٢٠).

<sup>(</sup>٥) سورة فصلت، الآية ٤٢.

أمَّا بيانُ كونِ اللحنِ باطلاً فبالإجماع. وسيأتي بيانه فيها بعد. وأمَّا وجوبُ تحصيل صناعة الإعراب فسيأتي الدليلُ عليه.

وليس لجاهل أن يقول: الواجب: ما ذُمَّ تارك شرعًا، أو توعِّد بالعقاب على تركه، أو عوقب تاركُه. على خلاف في حده.

والإجماع منعقد على أن من لم يحصّل صناعة الإعراب وعلم العربية ، لا يذم شرعًا ، ولا يتوعّد بالعقاب ؛ لأنّا نقول: نحن نعني بوجوبه: الوجوب الخاص على من أراد الفُتيا والقضاء ، وأنه فرضُ كفاية كسائر فروض الكفايات . وهذا مما لا تمكن ممانعته . وقد نص عليه الأصحاب وسنذكره . لا أنّا نريد أنه واجب على الأعيان ؛ إذ ذاك لا يُدّعَى في علم ، إلا ما قد قيل في العبادات ومسائل الاعتقادات .

الوجه الثالث: قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله المذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجا \* قيّما (١) أي: أنزله مستقياً لا عِوَج فيه. وقوله تعالى: ﴿قرآنًا عربيًّا غيرَ ذي عِوَج (٢) والعِوَجُ: هو النقصُ وعدمُ الاستقامة. واللحن فيه: نقصٌ. فمن لحن فيه فقد قرأه على عوج، وذلك تركُ واجب. وتحصيل الواجب واجبٌ مهما أمكن، كسائر الواجبات.

فإن قيل: قال ابن عباس (٣): غير ذي عوج: أي غير مخلوق. فلا حجة فيه على مُدّعاكم.

قيل: اللهُ تعالى نَفَى العِوجَ عن كتابه نفيًا عامًّا كليًّا، فيدخلُ فيه ما ذكرناه وما ذكرتم عن ابن عباس/ وقد بَيِّنا [أن] (٤) الحدوث بالنسبة إلى القدم، واللحنَ [٥/ب]

<sup>(</sup>١) سورة الكهف، الآية ١-٢.

<sup>(</sup>٢) سورة الزمر، الآية ٢٨.

<sup>(</sup>٣) انظر كـلام ابن عباس هـذا في: تفسير الطبري ١٥ / ٢٥٢، وزاد المسير ١٧٩ . وابنُ عباس (٣) انظر كـلام ابن عباس هـذا في: تفسير الطبري ١٥٥ / ٢٥٢، وزاد المسير ١٧٩ . وابنُ عباس (٣ ق هــ ٦٨هـ) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله على وحبر الأمة وترجمان القرآن، ولد في مكة ولازم الرسول على وروى عنه الحديث، وكان آية في الحفظ. سكن الطائف ومات بها. (انظر: شذرات الذهب ١/ ٧٥، والأعلام ٢٢٨/٤).

<sup>(</sup>٤) كلمة (أنّ ) غير موجودة في النسختين، وقد أضفتها لأن السياق يقتضيها في نظري.

بالنسبة إلى الإعراب صِفتا نقص، وخروجٌ عن حَدّ الاستقامة، فتناولها عموم الآية. ويكون ابنُ عباسٍ قد استدلّ بعموم الآية على بعض ما تناولته بعمومها، وذلك جائزٌ بالإجماع ممّن يَرى للعموم صيغة.

وصار هذا كما تقول: إذا زَنَى الرجل بامرأة حرم على ابنه نكاحُها لعموم قوله تعالى: ﴿ولا تنكحُوا ما نكَحَ آباؤكم من النساء (١)﴾، لأن المزنيَّ بها جُزءُ مضمون عموم الآية، بناءً على أن النكاح حقيقة في الوطء.

### 米 米 米

وأما السنة: فأخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله الباجسري (٢)، وأبو نصر أحمد بن عبد السلام بن تميم بن عكبر (٣)، قالا: أخبرنا عبد الصمد بن عبد القادر بن أبي الجيش المقري، ح، (٤)، وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب ابن أبي الفرج بن أبي الدينة، إجازة عامة للمسلمين، قالا جميعًا: أخبرنا الإمام الحافظُ ناصرُ السنة أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، قال: أخبرنا ابنُ ناصر، قال: حدثنا حمدُ بن أحمد بن الحسن الحداد الأصبهاني، قال: حدثني الحافظُ أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، قال: حدثني الحافظُ أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني،

<sup>(</sup>١) سورة النساء، الآية ٢٢.

<sup>(</sup>٢) هو أحمد بن علي بن عبد الله بن أبي البدر القلانسي الباجسري، ثم البغدادي، أبو بكر، جمال الدين (١٤٠هـ عبد الصمد وطبقته، وقيل إنه ولي حسبة بغداد، تتلمذ عليه الطوفي ببغداد، مات في بغداد في رجب ٢٠٥هـ ودفن بباب حرب. (انظر: القصد الأرشد ١/ ١٤٥).

<sup>(</sup>٣) هو: أبو نصر نصير الدين أحمد بن عبد السلام بن تميم بن أبي نصر بن عبد الباقي بن عكبر العمري البغدادي الحنبلي، سمع من الشيخ عبد الصمد وطبقته، وتتلمذ عليه الطوفي ببغداد، وتوفي ببغداد في جادى الأولى ٧٣٥هـعن خس وتسعين سنة. (الدرر الكامنة ١/١٨٢، وشدرات الذهب ١٨٢/٠).

<sup>(</sup>٤) ح: هذه الحاء رمز واصطلاح عند المحدثين، وتعني الإحالة أو التحويل، أي أن السند تحول من طريق إلى طريق آخر، بحيث يلتقيان في شخص واحد. (انظر: شرح النووي لصحيح مسلم ١٨/١).

قال: حدثني أبو العباس أحمد بن علي بن الحارث المدهني، بالكوفة، حدّثنا محمد بن علي بن حبيب الطرائفي الرقّي، قال: حدثنا ابن الجنيد كثير بن هشام، عن عيسى بن إبراهيم، عن حكيم بن زيد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر (١)قال:

«مَرَّ عمرُ بقومٍ قد رَمَوا رِشْقًا (٢) فأخطأوا فقال: ما أسوأ رَمْيَكُم، قالوا: نحن متعلمين. قال: لخنكم أشدُّ عليَّ من سوء رميكم. سمعت رسولَ الله علي يقول: رحمَ الله امرءاً أصلح من لسانه» (٣).

وقال أبو نعيم (٤): حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله العسكري، حدثنا حمزة بن محمد الكاتب، حدثنا نعيم بن حاد، حدثنا نوح بن أبي مريم، عن زيد العمي، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ القرآن فأعربه كان له بكل حرف عشر حسنات» (٥).

<sup>(</sup>١) ابن عمر: هو عبدالله بن عمر بن الخطاب (١٠ ق هـــ٧٣هـ) ولد ومات في مكة، وصحب الرسول على المنان، وله من الأحاديث ٢٦٣٠ حديثًا، وقد كف بصره في آخر حياته. (الأعلام ٢٤٦/٤).

<sup>(</sup>٢) الرِّشْق: بكسر الراء: الوجه من الرمي، إذا رمى القوم بأجمعهم. (المصباح المنير: مادة: رشق).

<sup>(</sup>٣) أورده صاحب كشف الخفاء ١٩/١٥، ونقل عن بعض العلماء القول بأنه ضعيف، وقال عنه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع ٤٥٦: إنه موضوع، وهو الحديث رقم ٣١٠٣ فيه. وانظر: العلل المتناهية ٢/٥١٠، وفيض القدير ٤/٣٢، وإيضاح الوقف ١/٢٢، والأضداد ٤٤٤، وغريب الخطابي ١٠٠٠، وبهجة المجالس ١/٣٤، ومعجم الأدباء ١/٧٢.

<sup>(</sup>٤) ستأتي ترجمته بعد صفحتين.

<sup>(</sup>٥) كذا ورد في النسختين، وهناك تعليق غير واضح في هامش (أ) عليه علامة التصحيح المعتادة (صح) يوحي بسقوط بعض الكلمات، وقد ظهر منه ما يلي: «من قرأ فأعربه كان له بكل حرف . . . . ومن لحن فيه كان له بكل حرف عشر حسنات». فالحسنات العشر لمن لحن ولم يعرب، أما من أعرب =

قال أبو نعيم: حدثنا أحمد بن علي، حدثنا الحسن بن جعفر القتّات، حدثنا يزيد بن مِهران، حدثنا أبو بكر بن عياش (١)عن عاصم (٢)قال: (كان عبد الله يسأل زرّاعن العربية) (٣).

= فله أكثر من ذلك، لكنه لم يظهر في التعليق. ويؤكد ذلك ورود الحديث كاملاً في مصادر أخرى، ومنها الكتاب الذي نص الطوفي على أنه استفاد منه هذه النصوص، وهو كتاب إيضاح الوقف والإبتداء لابن الأنبارى، فقد ورد فيه ما يلى ١٦/١:

اقال رسول الله على: من قرأ القرآن فلم يعربه وكّل به ملك يكتب له كها أنزل بكل حرف عشر حسنات، فإن أعرب بعضه ولسم يعرب بعضه وكّل به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة، فإن أعربه وكّل به أربعة أملاك يكتبون له بكل حرف سبعين حسنة».

وورد بهذا النص الكامل في: النهاية لابن الخباز ص ٢ وتفسير القرطبي ٢ / ٢٣. وقد أخرجه ابن عدي في الكامل ٧/ ٢٠٥٦ في ترجمة نوح بن أبي مريم المروزي الذي يكنى بأبي عصمة من طريقه عن زيد العمى، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، وأخرجه البيهقي في الشعب ٥/ ٢٤١ رزيد العمى، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، وأخرجه البيهقي في الشعب الحديث كا ٢٤٢ برقم ٢٩٧. وهذا الحديث موضوع، لأن في إسناده نوح بن أبي مريم، وهو كذاب يضع الحديث كا ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في التقريب ص ٢٥/ ت ٢١٧، ولأنه قد رواه عن زيد العمى وهو ضعيف كا في التقريب ص ٢٢٣/ ت ٢١٣١ كما أن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر بن الخطاب. وانظر الحديث في: كنز العمال ١/ ٢٥٥، وميزان الاعتدال ٤/ ٤١٥، وسيورد الطوفي هذا الحديث ثانية في (ص ٣٥٥).

- (١) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي، من مشاهير القراء، وهـو راوية عاصم مات في الكوفة سنة ١٩٣هـ، وكان مولده في عام ٩٥هـ. (الأعلام ٣/ ٢٤٢).
- (٢) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أحد القراء السبعة، وله اشتغال بالحديث، مات في الكوفة سنة ١٢٧هـ. (الأعلام ٤/ ١٢).
- (٣) المراد بـ (عبد الله): عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، الصحابي الجليل، توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ وعمره ستون سنة .

والمرادب(زر): زربن حبيش الأسدي رضي الله عنه، مخضرم كثير الحديث، تـوفي سنة ٧٧هـــ وعمره يناهز المائة والعشرين. انظر طبقات الحفاظ ٥، ١٩.

وسيعيد الطوفي هذا الخبر في (ص ٣١٧) بتفصيل أكثر.

وانظر الخبر في: غريب الحديث للخطابي ١/ ٦٠.

قال: وحدثنا أحمد، حدثنا أبي، حدثنا أحمد بن نكير، حدثنا عثمان بن زفر عن ابن شبرمة، قال: (١)(زينُ الرجال النحو، وزينُ النساء/ الشحم). [٦/١]

قلت: ذكر هذه الأحاديث أبو نعيم الحافظُ (٢) في كتاب (رياضة المتعلمين). ذكر فيه مراتب أنواع العلوم وما ينبغي أن يقدّم تعلمه منها، فذكر الفقة، وأورد عليه ما أورد، ثم قال: ثم يتلو الفقة من العلوم علمُ العربية والنحو، لأنه آلةٌ لجميع العلوم، لا يجد أحد منه بُدًا، ليقيم به تلاوة كتاب الله، ورواية كلام رسول الله، لكي لا يخرجه جهلُ الإعراب إلى إسقاط المعاني. ثم ذكر الأحاديث التي ذكرناها.

قال أبو نعيم: وحدثنا محمد بن علي بن حبيش، نا محمد بن حبان ابن إسحاق البلخي، نا محمد بن الفضل، نا أصرم بن حوشب، حدثنا الخزرج بن أشيم، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: (كانوا يـؤمرون، أو كنا نـؤمر أن

<sup>(</sup>۱) هـذا القول ينسب في بعض المراجع إلى ابن شبرمة، وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي الكوفي القاضي، المتوفى سنة ١٤٤هـ، وينسب في مراجع أخرى إلى ابن سيرين؛ فقد نسب لابن شبرمة عند الطوفي، وفي إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٣٢، وفي المصون للعسكري ١٤٢، وفي تنبيه الألباب ١٠٢.

ونسب لابن سيرين في عيون الأخبار ٢/ ١٥٧، وفي العقد الفريد ٢/ ٢٧٢ وفي بهجة المجالس ١/ ٥٦، وفي تنبيه الألباب ١٠٠، وفي ألف باء ١/ ٣٧. وانفرد ياقوت من بينهم في معجم الأدباء ١/ ٨٣. بنسبته للشعبي. وسيعيده الطوفي ثانية منسوبًا إلى ابن شبرمة في (ص ٢٤٩).

<sup>(</sup>٢) أبو نعيم الحافظ (٣٣٦هـ ٣٠٥هـ) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني حافظ مؤرخ ثقة، ولد ومات في أصبهان، له عدة مؤلفات قيمة منها: حلية الأولياء، دلائل النبوة، وتاريخ أصبهان. والكتاب الذي نقل منه الطوفي وهو كتاب (رياضة المتعلمين) ويوجد منه نسخة خطبة في المكتبة الظاهرية بدمشق. (انظر طبقات الحفاظ ٤٢٣، والأعلام ١/ ١٥٠).

نتعلم القرآن، ثم السنّة، ثم الفرائض ثم العربية، الحروف الثلاثة. قال: قلنا: وما الحروف الثلاثة؟ قال: الجرُّ والرفعُ والنصب(١).

ورُوي عن النبي على أنه قال: (أعربوا الكلامَ كي تُعربوا القرآن)(٢).

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث قوله في هذا الحديث (كنا نؤمر) وذلك ينصرف إلى أمر النبي على الله على عمر السنة كذا» وقوله في حديث عمر: «رحم الله امرءًا أصلح من لسانه)(٣). أَمَرَ بإصلاح اللسان ودعًا لمن فعله وأَمرَ بإعراب الكلام وعَلَّلَ بإعراب القرآن. والدعاء: إنها يكون لمن فعل واجبًا، أو مستحبًا. ومطلقُ الأمر للوجوب، لا سيا وقد عُلِّل بإعراب القرآن وهو واجب، فإن لم يُحمَل على الإيجاب، فلا أقلّ من الاستحباب؛ لأنه أدنى مراتب الأمر، ولا يجوز حَملُه على الإباحة؛ لخُلوه عن الفائدة.

<sup>(</sup>۱) الكتب التي اطلعت عليها تورد هذا القول برواية أخرى منسوبًا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في أغلبها، ، وفي بعضها إلى عمر بن عبد العزيز أو إلى عبد الملك بن مروان رحمهم الله تعالى . والرواية المشهورة التي تكاد تتفق عليها المراجع هي : (تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن)، وترد أحيانًا كلمة (العربية) بدل : (اللحن) ، ويفسرون (اللحن) بـ (النحو) لأن (اللحن) عندهم من الأضداد، حيث يستعمل في الخطأ كما يستعمل في الصواب . انظر ذلك مفصلاً في : فضائل القرآن لأبي عبيد ٢٩ والبيان والتبين ٢/ ٢١ ، ٢٩ ، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٢١ ، ٢١ ، والأضداد ٢٩ ، والمناق ١/ ٢١ ، وغريب الحديث لابن القائي ١/ ٢٦ ، وطبقات النحويين ٢ ، والفائق ١/ ٢١ ، وقد نسب لعمر بن الخطاب في كل هذه المراجع ما عدا : تنبيه الألباب فقد نسبه لعمر بن عبد العزيز، والعقد الفريد نسبه لعبد الملك ابن مروان .

<sup>(</sup>٢) ورد بنصّه هذا في فضائل القرآن لأبي عبيد ٢٠٩، وإيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٢٢، والأضداد ٢ ٢٤، والأضداد ٢٤٤، والجامع الصغير ٢/ ٤٦. وقال عنه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٤٢٥ إنه منكر، وهـو الحديث رقم ١٣٤٧ وبسط القـول فيه وفي رجاله. وإنظر أيضا ضعيف الجامع الصغير ١٣٣ للألباني، وهو الحديث رقم ٩٣٧.

<sup>(</sup>٣) تقدم الحديث عنه قبل ثلاث صفحات.

وأما الآثارُ: فروي عن أبي بكر الصديق<sup>(١)</sup> رضي الله عنه أنه قال: «لأَنْ أُعربَ آية أحب إلى من أن أحفظ آية»<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضُ أصحاب النبي عَلَيْ : «لو أعلم أني إذا سافرت أربعين ليلة أعربُ آيةً من كتاب الله تعالى لفعلت» (٣).

ورُوي عن عمرَ بن الخطاب \_ رضي الله عنه \_ أنه قال: (تعلموا العربية ، فإنها تزيدُ في العقل والمروءة ) (٤).

وكتبَ إلى أبي موسى الأشعري (٥) أن (مُرْ مَنْ قِبَلَكَ بتعلُّم العربية، فإنها تدل

<sup>(</sup>١) أبو بكر الصديق (٥١ ق هـــ١٣هـ) خليفة رسول الله على السمه عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر التيمي القرشي، بويع بالخلافة يوم وفاة النبي على سنة ١١هـ (الأعلام ٢٣٧/٤).

<sup>(</sup>٢) ورد بنصه هذا في: فضائل القرآن لأبي عبيد ٢٠٨، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٣، والإتقان ٢/ ٥٧٥، وورد منسوبًا لأبي بكر وعمر معًا هكذا: (لَبعض إعراب القرآن أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه) في عدة مراجع منها: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٠، وأخبار النحويين للمقرئ ٢٧، وتنبيه الألباب ٧٦، والنهاية لابن الخباز، ص ٢ وتفسير القرطبي ١/ ٢٣.

<sup>(</sup>٣) ورد بنصه هذا في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٦، والإتقان ٢/ ١٧٥ دون أن يسمى الصحابي فيهها.

<sup>(</sup>٤) الرواية المشهورة: (تعلموا العربية فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة)، وبعض المراجع يزيد كلمة وبعضها ينقص. انظر: الفاضل للمبرد ٤، وإيضاح الوقف ١/ ٣١، وأخبار النحويين للمقرئ ٢٤، وطبقات النحويين ١٣، وغريب الخطابي ١/ ٢٠، وتنبيه الألباب ٧٠، ومعجم الأدباء ١/ ٧٧.

<sup>(</sup>٥) هو الصحابي الجليل عبد الله بن قيس بن حضار بن حرب الأشعري (٢١ ق هـ ٤٤هـ) من بني الأشعر من قحطان، أحد الولاة الشجعان الفاتحين، والرواة والمقرئين، ولأه عمر بن الخطاب البصرة سنة ١٧ هـ، وولي الكوفة لعثمان، وكانت وفاته بها في عام ٤٤هـ. (انظر: غاية النهاية ١/٤٤٢) والأعلام ٤/ ٢٥٤.

على صواب الكلام. وَمُرْهُم برواية الشعر فإنها (١) تسدل على معالي الأحلاق(٢)).

ورُوي عنه أيضا: (أنه مَرَّ على قوم يقرئ بعضهم بعضا، فقال: اقرأوا ولا تلحنوا)<sup>(٣)</sup>./

وقال: (تعلموا الفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن)(٤).

وحَدّث يزيدُ بن هارون (٥) بهذا الحديث فقيل له: ما اللحن؟ فقال: النحو(٦).

وقال أبو العالية (٧): (كان ابن عباس يعلمنا اللحن)(٨).

واللحن: الصوابُ. من قولهم: فلان ألحنُ بحجته (٩). ومنه قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) فإنها: الضمير يعود إلى الرواية فيها يبدو. وقد أورده غيره بالتذكير (فإنه): أي الشعر. انظر الحاشية التالية.

<sup>(</sup>٢) ورد بلفظه هذا في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣١، مع اختلاف في الضمير.

<sup>(</sup>٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٩ ـ ٠ ٢ .

<sup>(</sup>٤) انظر تفصيل الحديث عن هذا النص ومراجعه في الحاشية رقم (١) من الصفحة قبل السابقة.

<sup>(</sup>٥) هو يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي بالولاء الواسطي (١١٨ هــ ٢٠٦هـ) أبو خالد من حفاظ الحديث الثقات، أصله من بخارى، ومولده ووفاته بواسط. (انظر: طبقات الحفاظ ١٣٢ والأعلام ٩/ ٢٤٧).

<sup>(</sup>٦) انظر كلامه هذا في مراجع الحاشية رقم (١) من الصفحة قبل السابقة .

 <sup>(</sup>٧) أبو العالية هـو: رُفَيْع بن مهران الرياحي البصري، ثقة كثير الإرسال أدرك وأسلم بعد الوفاة بسنتين.
 توفى سنة ٩٢هـ. وقيل بعدها. انظر: تقريب التهذيب ١/ ٢٥٢، وطبقات الحفاظ ٢٢.

<sup>(</sup>٨) انظر: إيضاح الموقف والابتداء ١/ ٢٥ ــ ٢٦، والأضداد ٢٤٠، والفائق ٣/ ٣٠٨، والنهاية لابن الأثير ٤٢٢/٤.

<sup>(</sup>٩) سبق إلى مثل هذا القول الرسول على في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بسندهما عن أم سلمة رضي الله عنها: «إنكم تختصمون إلى، وإنها أنا بشر ولعل بعضكم أن يكون =

## [۷] مَنطقٌ صائبٌ ويلحن (۱) أحيا نَا وخيرُ الحديثِ ما كان كُنا (۲) أحيا أي صوابًا.

= ألحن بحجته من بعض. . . » إلى آخر الحديث. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، الحديث رقم ٤٥٥، والحديث رقم ١١٦٢.

وبعض العلماء يسوردون هذا الحديث ليفسروا به كلمة (اللحن) في البيت السلاحق حيث اختلف تفسيرهم لها كما سيأتي في الحاشية التالية .

(١) كذا في النسختين (ويلحسن) بالتذكير. والرواية المشهورة بالتأنيث؛ لأن المعنيّ بالأبيات زوجته كها سيأتي بيانه في الحاشية التالية.

(۲) بيت من الحفيف، قائله مالك بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، شاعر غزل ظريف، من الولاة، كان هو وأبوه من أشراف الكوفة، وتزوج الحجاج أخته هند بنت أسماء، وولي خوارزم وأصبهان للحجاج، وقد وقع منه ما أوجب حبسه مدة طويلة، له شعر كثير، وأبيات في حماسة أبي تمام، وأشهر شعره الذي رفع ذكره وأدخله كتب الأدب والتراجم هذا البيت الذي معنا، وقل أن يخلو منه كتاب أدب أو لغة أو غريب أو معجم. (انظر ترجمته في: الأغاني ٢١/ ٤٠، والأعلام ٢/ ١٢٧). أما البيت فقد قاله متغزلاً في زوجته الأنصارية ضمن مجموعة أبيات، كما نصّت على ذلك أخته هند زوجة الحجاج في قصة مشهورة بينها وبين الحجاج عندما لحنت في كلامها أي أخطأت فعابها الحجاج، فاحتجت ببيت أخيها هذا، فبين لها الحجاج أن المراد باللحن في البيت التعريض وليس الخطأ، وقد أورد القصة الأصبهاني في الأغاني ٢١/ ٢٤، والمرتضى في أماليه ١/ ١٥ والخطيب في تاريخ بغداد ٢١/ ٢١٤، والبكري في سمط اللآئي ١/ ١٧ وغيرهم.

ولم يقتصر الخلاف في تفسير اللحن في البيت على الحجاج وهند، وإنها تعداهما إلى كبار علماء اللغة والأدب كالجاحظ وابن قتيبة وابن دريد وأبي بكر الأنباري وأبي حيان التوحيدي وغيرهم، وقد ملأوا صفحات الكتب والمراجع التالية بتوجيهات وتعليقات وتعقيبات وردود لطيفة طريفة، وأكمل النقص محققو هذه الكتب في الحواشي، ولا أريد أن أثقل الحاشية هنا بشيء من أقوالهم على الرغم من جودتها وطرافتها وإنها سأكتفى بإيراد المراجع حسب تسلسلها الزمني - كها هي عادتي - وهي:

البيان والتبيين ١/ ٢٢٨، ٢٢٨، عيون الأخبار ١/ل، ٢/ ١٦١، غريب ابن قتيبة ٢/ ٤١٩، بجالس ثعلب ٢/ ٥٣١، إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٩، الأضداد ٢٤١، العقد الفريد ٢/ ٢٧٧، الأغاني علب ٢/ ٤٣٠، أمالي القالي ١/ ٢٧٠، غريب الخطابي ٢/ ٥٣٦، أمالي المرتضى ١/ ١٤، تاريخ بغداد ٢٢/ ٤١٤، سمط اللآلئ ١/ ٢١، والفائق ٣/ ٣٠٩، ومعجم الأدباء ١/ ٨٢، واللسان والتاج (مادة لحن).

وكنت أرغب في إيراد المقطوعة التي تضم هذا البيت لخفتها وجمالها، ولكني عدلت عن ذلك خشية الإطالة والإثقال أيضا، ومن أرادها فلبراجعها في سمط اللالل ١٦/١.

وقال عمرُ: (عليكم بالفقه في الدين، والتفهم في العربية، وحسن العمارة)(١).

ورُوي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول: (النحو حليةُ البيان)(٢).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: (جـوِّدوا القرآن، وزيِّنوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يُعْرَب) (٣).

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: (أُحِبُّوا العربَ لثلاث؛ لأني عربيٌّ، والقرآنَ عربيٌّ، والقرآنَ عربيٌّ، والقرآنَ عربي

ورُوي عن مقاتل (٥) أنه قال: (وكلامَ أهلِ السماء عربي) (٦).

ورُوي عن النبي عَيَّةُ أنه قال: (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به من أرحامكم، وتعلموا من النجوم ما تهتدون (٧)به في ظلمات البر والبحر، وتعلموا

<sup>(</sup>١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ٢٠٩. وإيضاح الوقف ١/ ٤٩.

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه.

<sup>(</sup>٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٦، ٥٥، وتفسير القرطبي ١/ ٢٣.

<sup>(</sup>٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢١، وتنبيه الألباب ٧٨، وتفسير القرطبي ١/ ٢٣. وحكم عليه غير واحد من المحققين أنه حديث موضوع، انظر ذلك مفصلاً في سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ١٨٩ (الحديث رقم ١٦٠).

<sup>(</sup>٥) مقاتل هـو: مقاتل بن سليان بـن بشير الأزدي بالولاء، البلخي، نـزيل مرو، من أعـلام المفسرين، وكان متروك الحديث، ويرمـى بالتجسيم، دخل بغداد فحدّث بها، ومـات في البصرة سنة ١٥٠هـ. (انظر: تقريب التهذيب ٢/ ٢٧٢، والأعلام ٨/ ٢٠٢).

<sup>(</sup>٦) ورد في الموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٧١، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٠٣، ما يفيد أنه موضوع.

<sup>(</sup>٧) في النسختين: (ما تهتدوا) بحذف النون، وقد أصلحتها لأني لـم أر نـاصبًا أو جازمًا تحذف لأجله النون، كها أنها مثبتة في المراجع الأخرى، فلعلها سقطت سهوًا من الناسخ.

من العربية ما تعرفون به القرآنَ ثم انتهوا) (١).

وفي حديث آخر: (أعربوا القرآنَ والتمسوا غرائبه) (٢).

وقال الحسنُ البصري: (٣) (من كَن في القرآن فقد كذبَ على الله) (٤).

ورُوي عن أبي عمرو بن العلاء: (٥) (أنه مر بأعدال مطروحة عليها مكتوب (لأبو فلان) فقال: (يا رب يلحنون ويرزقون)(٦).

.

(١) هذا الحديث مكون من ثلاث فقرات:

الفقرة الأولى: وهي (تعلموا من أنسابكم ما تصلون به من أرحامكم) جزء من حديث صحيح، صححه الحاكم والذهبي والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٤٩٧ (الحديث رقم ٢٧٦). والفقرة الثانية: وهي (وتعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر) حديث مستقل أورده السيوطي في الجامع الصغير ١/ ١٣٢، غتومًا بكلمة: (ثم انتهوا) التي ختم بها الطوفي الفقرة الثالثة. وقد ضعفه الألبان في ضعيف الجامع ١٣٦١ (الحديث رقم ٢٥٦١).

أما الفقرة الثالثة والأنحيرة: وهي (وتعلموا من العربية ما تعرفون به القرآن ثم انتهوا) ـ وهي عل الشاهد ـ فلم أعثر عليها.

- (٢) انظر: إيضاح الوقف ١/ ١٥، وتنبيه الألباب ٧٥ وتفسير القرطبي ٢/ ٢٣، والجامع الصغير ١/ ٢٦. وهو حديث ضعيف جدًّا، حكى الإجماع على ضعفه الدهبي، وكذا الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٥٢٢ الحديث رقم ١٣٤٥، وفي ضعيف الجامع ١٣٣ الحديث رقم ٩٣٦.
- (٣) هو الحسن بن يسار البصري (٢١هـ ١١٠هـ) أبو سعيد، إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه، عالم فقيه فصيح شجاع ناسك، ولد بالمدينة وسكن البصرة ومات بها، له مواقف مع الحجاج وعمر ابن عبد العزيز. (انظر: طبقات الحفاظ ٢٨، والأعلام ٢/ ٢٤٢).
  - (٤) انظر: تنبيه الألباب ٩٠.
- (٥) هو أبو عمرو بن العلاء (٧٠هـ ١٥٠هـ) زبان بن عمار التميمي المازني البصري، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة. (انظر: غاية النهاية ١/ ٢٨٨، والأعلام ٣/ ٧٧).
- (٢) هذا الخبر ـ كما ذكر الطوفي ـ من العلماء من ينسبه لأي عمرو كاليغموري في نور القبس ٣٧، ومنهم من ينسبه لأي الأسود كابن عبد البر في بهجة المجالس ١/ ٦٦، ومنهم من ينسبه لأعرابي كما في : =

ويروى هذا أيضا عن أبي الأسود الدؤلي وفيه: فقال: (يلحنون ويربحون). وكان يقول: (إني لأجدُ لِلّحْن غَمَرًا مثل غَمَرَ اللحم)(١).

وسُئل الحسن: (ما تقول في قوم يتعلمون العربية؟ فقال: أحسنوا، يتعلمون لغة نبيهم) (٢).

وقال يحيى بن عتيق: (٣) (سألت الحسنَ البصريَّ فقلت: يا أبا سعيد: الرجل يتعلم العربية، يلتمس حُسْنَ المنطق، ويقيمُ بها قراءتَه. فقال: حسنٌ يا بني، فتعلمها. فإن الرجل قد يقرأُ الآية فَيغيا بوجهها فيهلك) (٤).

وعن شعبة (٥) قال: (مثلُ الذي يتعلم الحديثَ ولم يتعلم العربيةَ كالرأس بلا برنس)(٦).

<sup>=</sup> عيون الأخبار ٢/ ١٥٩، وتنبيه الألباب ١٢٣، وألف باء ١/ ٤٣، ومعجم الأدباء ١/ ٨٠. والأعدال: جمع عِدْل، والعِدْل. كما في المعجم الوسيط.: المِثْل والنظير، ونصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير، والجُوالق. ويجمع أيضا على عُدُول.

<sup>(</sup>١) القائل هو أبو الأسود، انظر: عيون الأخبار ١٥٨/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٢، وطبقات النحويين ٢٢، وتنبيه الألباب ١٢٢. والغَمَر: بفتح الميم: زنخ اللحم وريحه وما يعلق باليد من دسمه (القاموس).

<sup>(</sup>٢) ورد هذا الخبر بنصه في: إيضاح الوقف ١/ ٢٩، وتفسير القرطبي ١/ ٢٣.

<sup>(</sup>٣) هـ و يحيى بن عتيق الطُّف اوي البصري، روى عن ابن سيرين والحسن ومجاهد وروى عنه الحمادان وعبد العزيز بن المختار، وغيرهم. وكان ورعًا متقدًا، مات قبل أيوب. (انظر: تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٥).

<sup>(</sup>٤) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ٢٠٩، وإيضاح الوقف ١/ ٢٧، ألف باء ١/ ٤٢، ومعجم الأدباء ١/ ٢٧، والإتقان ١/ ١٨٠، ٢/ ١٨١.

<sup>(</sup>٥) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، الأزدي، مولاهم، الواسطي، ثم البصري (٨٢هـ.. ١٦٠هـ) أبو بسطام، من أثمة رجال الحديث، ولد ونشأ بواسط، وسكن البصرة ومات بها، أثنى عليه الإمامان أحمد والشافعي، وكان عالماً بالأدب والشعر. (طبقات الحفاظ ٨٣، والأعلام ٣/ ٢٤١).

<sup>(</sup>٦) انظر: بهجة المجالس ١/ ٦٤، والرواية فيه هكذا: «مثل الـذي يتعلم الحديث ولا يتعلم النحو مثل البرنس لا رأس لـه»، فروايته عكس رواية الطوفي؛ فالطوفي يقول: كالرأس بـلا برنس، وهذا يقول: كالبرنس لا رأس له.

وقال أيضا: (مثلُ صاحب الحديثِ الذي لا يعرفُ العربيةَ، مثلُ الحمارِ عليه غُلاةٌ لا علفَ فيها) (١).

وعن حمّاد بن سلمة (٢) قال: (مَنْ طلبَ الحديثَ ولم يتعلم العربية / فهو [٧/أ] مثلُ الحمار تُعَلِّقُ عليه المخلاةُ ليس فيها شعير) (٣).

وعن ابن شُبرمة قال: (ما لبس الرجالُ لبسًا أزين من العربية وما لبس النساءُ لبسًا أزين من الشحم) (٤).

وعن مسلمة بن عبد الملك بن مروان (٥) قال: (مروءتان ظاهرتان: الرياشُ والفصاحة) (٦).

<sup>=</sup> ولكي يتضح المعنى لا بد من بيان معنى البرنس. فالبرنس ـ كما في المعجم الوسيط ـ : كل ثوب رأسه منه ملتزق به ، والقلنسوة الطويلة .

<sup>(</sup>١) انظر: إيضاح الوقف ١/ ٢١، وتفسير القرطبي ١/ ٢٤. والمِخْلاة: بكسر الميم هي: ما وُضع فيه، وخلى الشعير في المخلاة: أي جمعه. (القاموس: خلى).

<sup>(</sup>٢) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري الربعي بالولاء (... ١٦٧هـ) أبو سلمة، مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، كان حافظًا ثقة مأمونًا، وساء حفظه لما كبر فتركه البخاري، وكان شديدًا على المبتدعة. (انظر: نزهة الألباء ٤٠، والأعلام ٢/ ٣٠٢).

<sup>(</sup>٣) انظر: إيضاح الوقف ١/ ٦١، وتفسير القرطبي ١/ ٢٤، ومعجم الأدباء ١/ ٨٩. والنهاية لابن الخباز ٨.

<sup>(</sup>٤) تقدم الحديث عنه في (ص ٢٤١).

<sup>(</sup>٥) هـ و مسلمة بن عبد الملك بن مروان بن الحكم (... ١٢٠هـ) أمير قائد، من أبطال عصره، لـ ه فتوحـات مشهورة، غزا القسطنطينية سنة ٩٦هـ، والترك والسند سنة ٩٠١هـ، وولي إمرة العراقين ثم أرمينية، ومات بالشام. (انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٤١، والأعلام ٨/ ١٢٢).

<sup>(</sup>٦) انظر: إيضاح الوقف ١/ ٤٧، ومعجم الأدباء ١/ ٧٥.

وعن ابن شهاب (١) قال: (ما أحدث الناسُ مروءة أعجبَ من تعلّم الفصاحة) (٢).

وعن أبي الحسن المدائني (٣) قال: (كان يقال: إذا أردت أن تعظم في عين من كنت عنده صغيرًا، ويصغر في عينكِ من كان عندك كبيرًا فتعلم العربية) (٤). وعن أبي الدينار (٥) قال: (تعلموا العربية، فإنها المروءة الظاهرة. وهي ترتب الوضيع مراتب الأشراف) (٦).

<sup>(</sup>١) هو: عمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري (٥٨هـــ١٢٢هـ) من بني زهرة بن كلاب من قريش، أول من دون الحديث، حافظ فقيه، تابعي من أهل المدينة، مات في (شَغْب) آخر حد الحجاز وأول حد فلسطين. (انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٦٢، والأعلام) ٧/ ٣١٧).

<sup>(</sup>٢) انظر: إيضاح الوقف ١/ ٣٤، وتنبيه الألباب ١٠١، ومعجم الأدباء ١/ ٧٨، ٨٣. والرواية في جميع هذه الكتب (... أعجب إلى ...) بزيادة (إلى) عن الطوفي .

<sup>(</sup>٣) هـو: على بن محمد بن عبد الله المدائني البصري البغدادي (١٣٥ هــ ٢٢٥هـ) أبو الحسن راوية مؤرخ، كثير التصانيف، من أهل البصرة، سكن المدائن فنسب إليها، ثم انتقل إلى بغداد وتوفي بها. (انظر: تاريخ بغداد ٢١/ ٥٤، واللباب ٣/ ١٨٢، والأعلام ٥/ ١٤٠).

<sup>(</sup>٤) أجمعت الكتب التي أوردت هذا النص على نسبته لابن شبرمة ، والطوفي لــم ينسبه لأحد وإنها جاء به مرويًا عن أبي الحسن المدائني ، فالمدائني : ناقل له وليس قائلًا له . والطوفي في هذا متابع لأبي بكر بن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف ١/ ٣٢ ، في هذه النسبة ، بل وفي اختزال النص وحذف آخره ، حيث تختمه المراجع الأخرى بعبارة لم تردهنا وهي : « . . . فإنها تجرّيك على المنطق وتدنيك من السلطان » . انظر: عيون الأخبار ٢/ ١٥٧ ، والمصون ١٤٢ ، ويهجة المجالس ١/ ٢٦ ، وتنيه الألباب ٩٦ .

<sup>(</sup>٥) كذا في النسختين (أبي الدينار) والطوفي متابع في هذا لأبي بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف ١/ ٥٥، فقد رواه أبو بكر بسنده عن الكسائي عن أبي الدينار. وبحثت عن أبي الدينار هذا فلم أهتد إلى أحد بهذا الاسم، غير أبي وجدت ابن الخباز في النهاية ص ٥ يرويه عن الكسائي عن عمرو بن دينار، وهذا أقرب وأصح في نظري، فلعلها صحفت عند ابن الأنباري من ابن دينار إلى أبي الدينار، أو أن (أبا الدينار) كنيته لكنها غير مشهورة. وعمرو بن دينار هو: عمرو بن دينار الجمحي بالولاء (٤٦هــ الدينار) كنيته لكنها غير مشهورة. وعمرو بن دينار هو: عمرو بن دينار الجمحي بالولاء (٤٦هـ ١٢٦هـ) أبو محمد الأثرم، فقيه فارسي الأصل، كان مفتي أهل مكة، وهو ثقة ثبت، ويتهم بالتشيع اتهامًا لا يصح كها قال الذهبي. (انظر: سير النبلاء ٥/ ٣٠٠ والأعلام ٥/ ٢٤٥).

<sup>(</sup>٦) انظر: إيضاح الوقف ١/ ٤٥، والنهاية لابن الخباز ٥.

وكان أيوب السختياني(١) إذا لحن قال: (أستغفر الله)(٢).

وقال رجلٌ لِبَنيه: (يا بَنِيَّ أصلحوا ألسنتكم، فإن الرجلَ تنوبُه النائبة يجب أن يتجمَّل فيستعير من أخيه دابتَه وثوبَه، ولا يجد من يعيره لسانه)(٣).

ورُوي أن القاضي الأوقص (٤) خُلِق خَلْقا دميا (٥) قال: (فقالت لي أمي: يا بُني إنك على صفةٍ لا تصلح لمجالسة الرجال، ولا لمخالطتهم، فإذْ قد فاتك حظّك من حُسْنِ الخَلْقِ، فتأدب بإصلاح اللسان وحسن الخُلُق وصلاح الدين، فتدرك بذلك درجة السابقين المتقدمين. قال: فَفَعَلْتُ ما أَمَرتني به أمي فآل بي الأمرُ إلى ما ترون، يعني من التقدم وولاية القضاء. وكان من حسن خُلُقه أنه كان ذات يوم ساهرًا في بعض شأنه، وإذا بسكران في الزقاق يُغني بشعرٍ مكسور، فأخرج إليه رأسه من الطاق وقال له: قَبَّحكَ الله، شربت حراما، وأيقظت نيامًا، وغنيت غناءً فاسدًا، اصبر حتى أصلح لك شِغرك).

<sup>(</sup>۱) هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السَّخْتياني البصري (٦٦هــــ ١٣١هـ) أبو يكر، تابعي فقيه ناسك زاهد، ثقة ثبت، والسختياني: نسبة إلى عمل السختيان وبيعه وهو الجلود الضانية، ليست بأدم. (انظر: اللباب ١٠٨/٢، والأعلام ١/ ٣٨٢).

<sup>(</sup>٢) انظر: إيضاح الوقف ١/٣٣، وأخبار النحويين للمقرى ٣١، وغريب الخطابي ١/ ٦١، وتنبيه الألباب ٨٦، ٩٤، وألف باء ١/ ٤٢، ومعجم الأدباء ١/ ٧٩.

<sup>(</sup>٣) انظر: إيضاح الـوقف: ١/ ٥٠، ألف باء ١/ ٤٧ (وقد نسبه لعبـد الملك بن مروان)، ومعجم الأدباء ١/ ٨٩، والنهاية لابن الخباز ٥.

<sup>(</sup>٤) القاضي الأوقص: هو محمد بن عبد الرحمن بن هشام المخزومي، ويلقب بالأوقص، من الوقص وهو النقص والعيب، لأنه قصير القامة دميم الخلقة. وهو قاضي مكة، وقيل المدينة في زمن المهدي. مات في خلافة الهادي، وقد أرخ بعضهم وفاته في سنة ١٦٩هـ. (انظر: ترجمته في: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ٢٨٦/، وميزان الاعتدال ٣/ ٢٥٥، ولسان الميزان ٥/ ٢٨٦).

<sup>(</sup>٥) في النسختين ذميهًا.

وقال عليٌّ رضي الله عنه: (المرءُ مخبوءٌ تحت لسانه)(١).

وقيل: (ما الإنسان إلا اللسان. هل هو إلا صورة ممثلة. أو بهيمة مهملة)(٢).

وقال أبو حاتم [قال] (٣) العُتْبي: قال المأمون (٤) لأحد أولاده وقد سمع منه لحنًا (ما على أحدكم أن يتعلم العربية، فيقيمَ بها أَوَدَهُ (٥)، ويزينَ بها مشهده، ويفلَّ حججَ خصمه بمسكتاتِ حكمه، ويملكَ مجلسَ سلطانِه بظاهر بيانه،

<sup>(</sup>۱) ورد هذا الأثر منسوبًا لعلي في الفاضل للمبرد ٢، وورد غير منسوب في البيان والتبيين ١/ ١٧١، وعيون الأخبار ٢/ ١٦٨، وبهجة المجالس ١/ ٥٥، وألف باء ١/ ٣٠، وورد منسوبًا للنبي على في تنبيه الألباب ٨٤، وتتبعت ذلك فلم أجد ما يؤيده في شيء من كتب الحديث الصحيحة أو الضعيفة أو المرضوعة.

<sup>(</sup>٢) ينسب هذا القول إلى خالد بـن صفوان، كما في: البيان والتبيين ١/ ١٧٠، وبهجة المجالس ١/ ٥٥، وورد غير منسوب في الفاضل للمبرد ٢، وفصل المقال ٥٢.

<sup>(</sup>٣) كلمة [قال] غير موجودة في النسخين، وقد أضفتها من عندي ليستقيم الكلام، لأني بحثت عن شخص اسمه: أبو حاتم العتبي، فلم أجد أحدًا ذكره، ووجدت أن العتبي المشهور الذي يغلب على الظن أنه المراد هو: أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله الأموي، من ولد عتبة بن أبي سفيان، وهو أديب كثير الأخبار، مات في البصرة سنة ٢٢٨ه... ومن تلاميده ورواته المشهورين أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان السجستاني المتوفى سنة ٥٥٧ه.. وقد غلب على ظني أن هذا الخبر رواه أبو حاتم عن العتبي، فسقطت من الناسخ كلمة [قال]، فصار كأنه: أبو حاتم العتبي. هذا ما ظهر لي والله أعلم، انظر ترجمة العتبي في: المعارف ٥٣٨، وتاريخ بغداد ٢/٤٣. وترجمة أبي حاتم في نزهة الألباء ١٨٩، وإنباه الرواة ٢/٨٥.

<sup>(</sup>٤) المأمون هـو: عبد الله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور. أبو العباس (١٧٠هـــ ١٧٠هــ) سابع خلفاء بني العباس، من عظهاء الملوك سيرة وعلما وسعة ملك، ترجمت العلوم في عهده، أساء إلى سمعته بتبني القول بخلق القرآن. انظر: سير النبلاء ١٠/ ٢٧٢، والأعلام (٢٨٧).

<sup>(</sup>٥) قال في المعجم الوسيط: (مادة: أود): يقال: أقام أُوِّدُه: قوِّم اعوجاجه.

أَو يَسُرّ أَحَدكم أَن يكون لسانُه كلسانِ عبده أو أَمته، ولا يزال (١) الدهر أسيرَ كلمته، قاتل الله الذي يقول:

[٨] ألـــم تــر مفتــاحَ الْفــؤادِ لســانَــه إذا هــو أبــدى مــا يقــولُ من الفم [٩] / وكائنْ (٢) ترى من صامت لك معجب زيـــادتُـــه أو نقصُـــه في التكلم[٧/ب] [١٠] لســـانُ الفتى نصفٌ ونصفٌ فــؤادُه فلم يَبْقَ إلا صــورةُ اللحم والـدم(٣)).

(١) في النسختين كتبت هكذا: (ولا نراك)، وأظنها محرفة، وقد أصلحتها من كتاب زهر الآداب ٢/٩١٧ وكتاب بهجة المجالس ١/ ٦٤؛ لأن هذا الخبر ورد فيهما بنصّه وإنفرد الأخير بإيراد الأبيات الثلاثة.

(٢) كائن: لغة من لغات (كأين) أخت (كسم) الخبرية، وفيها خس لغات: أشهرها (كأين) وهي المستعملة في القرآن الكريم، وتليها (كائن) والثلاث الباقية قليلة، وتفيد ما تفيده (كم) الخبرية من التكثير الميهم، وتماثلها في الافتقار إلى عيز. (انظر: حاشية الصبان ٤/ ٨٥).

(٣) اختلف العلماء في نسبة هذه الأبيات الثلاثة كلها أو بعضها وهي من البحر الطويل على ستة أقوال: فمنهم من ينسبها أو الأخيرين منها على الأصح إلى زهير بن أبي سلمى كما في ديوانه ٨٨ ٩ طبعة دار صادر، وجمهرة أشعار العرب ٥١، والعقد الفريد ٢/ ٩٠، وشرح المعلقات للزوزني ١٠٥ طبعة دار صادر، وجمهرة أشعار العرب ٥١، والعقد الفريد ٢/ ١٩، والموشى ٢١، وإلحماسة البصرية ٢/ ٨٨، وتنبيه الألباب ٨٥، وألف باء ١/ ٣٠، وفصل المقال ٥١، ومنهم من ينسبها إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، كما في حماسة البحتري ١٣٥، وديوان عبد الله بن معاوية بن عبد الحميد الراضي، فقد أورد البيتين وخرجهما تخريجًا جيدًا، ومنهم من ينسبها إلى الميثم ابن الأسود النخعي كما في فصل المقال ٥١ (أيضا)، ومنهم من ينسب البيت الأول ينسبها إلى زياد الأعجم كما في الإمتاع والمؤانسة ٢/ ١٤٤، ومنهم من ينسب البيت الأول إلى صالح بن عبد القدوس كما في حماسة البحتري ٢٣١، ومنهم من يوردها دون نسبة كما في الفاضل للمبرد ٢، وجهجة المجالس ١/ ٥٠، وغيرهما، ولـم أجد الأبيات الثلاثة بهذا الترتيب والنص وسياق الخبر إلا في جمحة المجالس ١/ ٥٠، ٢، وغيرهما، ولـم أجد الأبيات الثلاثة بهذا الترتيب والنص وسياق الخبر إلا في جمحة المجالس ١/ ٥٠، ٢، وغيرهما، ولـم أجد الأبيات الثلاثة بهذا الترتيب والنص وسياق الخبر إلا في جمحة المجالس ١/ ٥٠، ٢، وغيرهما، ولـم أجد الأبيات الثلاثة بهذا الترتيب والنص وسياق الخبر إلا في جمحة المجالس ١/ ٥٠، ٢، وغيرهما، ولـم أخذها منه.

والراجح عندي أن هذه الأبيات للأعور الشّنّي، وأستبعد أن تكون لزهير مع انسجامها مع معلقته وزنّا وقافية ومعنى؛ لأن كبار الرواة واللغويين الذين رووا معلقة زهير لم يثبتوها معها، وأعني بذلك: ثعلبًا وابن النحاس وابن الأنباري والأعلم الشنتمري. انظر: شرح ديوان زهير وشروح المعلقات المطبوعة دوانة هؤلاء).

والأعور الشَّني: هو بشر بن منقذ، وينسب إلى شَّنّ بن أفصى بن عبد القيس الأسدي، شاعر السَّادي عبيد، كان مع علي رضي الله عنه يوم الجمل، وله ابنان شاعران هما: جهم وجهيم. (انظر: الشعر والشعراء ٢ ٦٤٣، وسمط اللآلئ ٢ ٧٢٧).

ومما قيل في هذا المعنى من الشعر قولُ علي بن حمزة الكسائي: (١).

[11] إنها النحوق قياس يُتبّع وبه في كل أمرين يُنتفع الإا] فإذا ما أبصر النحو الفتى مَرْ في المنطق مَرْ الفاتى مَرْ في المنطق مَراً في المنطق مَراً في المنطق مَراً في المنطق أو مستمع [18] في المنطق المكل مَنْ جيالسَب مِنْ جليسٍ نيساطق أو مستمع الله المناه ينصبُ السرفع وميا كيان من خَفْضٍ ومن نَصْبِ رَفَع [18] فتراه ينصبُ السرفع وميا كيان من خَفْضٍ ومن نَصْبِ رَفَع [10] يقرأ القيراً القيران لا يعرفُ ميا صيرّف الأعرابُ فيه أو صَنع [17] والمندي يعرفُ مي يقيروه فإذا ميا عين الله في حَرف رَجَع [17] نياظراً فيه وفي إعرابه فإذا ميا عين الله في حَرف الله المناه وضع (١٥) منه سواءٌ عندكم ليست السّنة فينا كيالبِدع [18] كم وضيع رفع النحوق وكم من شريفٍ قيد رأيناه وضع (١٥)

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي بالولاء (١١٩ هـ تقريبًا ـ ١٨٩هـ) إمام الكوفيين في النحو، وأحد القراء السبعة، له عدة مؤلفات منها: معاني القرآن، والحروف، والقراءات وغيرها، مات سنة ١٨٩هـ في قرية رنبوية بالري عندما كان مع الرشيد، ودفن هـ و ومحمد بن الحسن الفقيه. (انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، والأعلام ٥/ ٩٣).

(٢) في بعض الروايات في المراجع المذكورة في الحاشية التالية: (أهما فيه سواء عندكم؟) بدل: (فهما منه). وهي أقرب من حيث المعنى والسياق.

(٣) هناك شبه إجماع على نسبة هذه الأبيات للكسائي؛ لأنها إما أن ترد منسوبة له، أو ترد بغير نسبة . وهي من بحر الرمل . انظر: أخبار النحويين للمقرئ ٣٧ ، ومعجم الشعراء ١٩٨ ، وتاريخ بغداد ١٨/ ١١ ، وبهجة المجالس ١٩٨ ، وتنبيه الألباب ٩٨ ، ومعجم الأدباء ١٩١ / ١٩١ ، والنهاية لابن الخباز ٨ ، وإنباه الرواة ٢/ ٢٦٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٤ . وقد أورد الطوفي منها تسعة أبيات فقط ، مع أنها تصل عند تجميعها من المصادر المذكورة آنفًا إلى خمسة عشر بيتًا ، وربها تزيد ، وأكمل ما وردت في تنبيه الألباب ٩٨ \_ ١٠٠ ، حيث بلغت فيه أربعة عشر بيتًا ، وبقي عليه بيت انفرد به السيوطي في البغية جعله مطلعًا لها . وهذه هي الأبيات الستة التي لم يورها الطوفي ، مبدوءة بالمطلع الذي انفرد به السيوطي :

والمرادُ بالسنَّة ههنا: الإعراب. وبالبدع: اللحن؛ لأن اللحنَ حَدَثَ في ألسنة العرب - بعد أن لم يكن - بمخالطة الأعاجم والموالي.

كما رُوي عن الشعبي (١)أنه دخل مسجدَ الكوفة وفيه قـومٌ من الموالي يُعلمِّون الناسَ العربيةَ فقال: (نعم أصلحوا ألسنتَهم فأنتم أفسدتموها)(٢).

ويقال إن أول كُنْةٍ سمعت بالعراق (هذه عصاتي) (٣) والصوابُ (عصاي) كما جاء في الكتاب العزيز (٤).

وقال الآخر:

# [٧٠] رأيثُ لسانَ المرءِ رائدَ عقلِه وعنوانه فانظر بهاذا تُعَنْونُ

الطلب النحوو ودع عنك الطمع والجناس علمًا نصافة الطلب النحوو ودع عنك الطمع وإذا لم يعصرف النحو الفتى وإذا لم يعصرف النحور الفتى وإذا حرف جرى إعصرابه وامتنع معب الحرف عليصد وأو وامتنع يتقيى اللحن إذا يقصروه وهصو لا يصدري وفي اللحن وقع يلصرم الصدن إذا يقصرأه وهصو لا ذنب لصده فيما اتبع وكالمناس والجهل فخصد وكالمناس والجهل فخصد وكالمناس وما شئت وما شئت فصدع وكالمناس والجهل فخصد وكالمناس والجهل فخصد وكالمناس والجهل فخصد وكالمناس والجهل فخصد وكالمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس والجهل فخصد وكالمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس والجهل فخصول والمناس وكالمناس والجهل فخصول والمناس والمناس وكالمناس والمناس وكالمناس وكالمناس وكالمناس والمناس وكالمناس والمناس وكالمناس وللمناس والمناس وكالمناس و

وابن الخباز في النهاية أورد منها ثلاثة عشر بيتًا، ولم ينقصه سوى الأول والأخير من هذه الستة.

- (۱) الشعبي: هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري (۱۹هــــ۱۰۳هـ) أبو عمرو راوية حافظ فقيه شاعر، منسوب إلى شَعب وهو بطن من همدان، ولند ونشأ ومات فجأة بالكوفة، اتصل بعبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز. (انظر: تاريخ بغداد ۲۲۷/۱۲، والأعلام ١٨٤).
- (٢) انظر هذا الخبر منسوبًا للشعبي في: البيان والتبين ٢/ ٦٩، والكامل للمبرد ٢/ ٢١، وإيضاح الوقف ١/ ٥١ م ٥١ ، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٥، وأخبار النحويين للمقرئ ٣٣، والنهاية لابن الخباز ٢ ، ونسب في بهجة المجالس ١/ ٦٦ لخالد بن صفوان .
- (٣) في البيان والتبيين ٢/ ٢١٩: «وأول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق: حَيِّ على الفلاح».
  - (٤) يريد قوله تعالى: ﴿قال هي عصاي أتوكا عليها. . . ﴾ سورة طه، الآية ١٨ .

[٢١] ولا تَعْدُ إصلاحَ اللسانِ فإنّه يُمَيّز (١) عماعنده ويُبَيّننَ المنتى وجمالُسه ويُبَيّننَ وجمالُسه ويسقط من عَيْنَهِ ساعة يلحنُ المنتى وجمالُسه ويسقط من عَيْنَهِ ساعة يلحنُ المنتى على أن لسلاعسراب حسدًّا وربها سمعت من الإعراب ما ليس يَحْسُنُ [٢٣] على أن لسلاعسراب حسدًّا وربها ولا في قبيح اللحن والقصدُ أزينُ (١)

ولقد أحسنَ هذا القائلُ وأنصفَ وأبانَ عن مقصوده، وهو في غاية الصوابِ فإن الله تعالى مدح الاقتصادَ فقال: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يُسْرِفوا ولم يقْتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (٣)، ﴿ولا تَجْعَلْ يسدَك مغلولةً إلى عُنقك ولا تَبسطها كلَّ البسط﴾ (٤)، فنبَّه بحُسن الاقتصاد في الأمر الجزئي على حُسنه في كل أمر. وقال تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطا﴾ (٥).

وقال النبيُّ عَيَّالِيَّةِ «خيرُ الأمور أوساطها» (٦).

<sup>(</sup>١) الرواية المشهورة عند غير الطوفي: (يُخَبِّر). كما في المراجع المذكورة في الحاشية التالية.

<sup>(</sup>٢) هذه الأبيات من البحر الطويل، قائلها: علي بن محمد بن نصر بن منصور (٢٣٠هـ ٢٠٠هـ)، أبو الحسن بن بسام، ويقال له: البسامي، والعبرتائي (نسبة غير قياسية إلى عبرتا من نواحي النهروان من أعال بغداد)، شاعر هجّاء سليط اللسان، أكثر شعره في هجاء والده وبعض الوزراء، نشأ في بيت كتابة في بغداد ١٢/٣٢، والأعلام كتابة في بغداد ١٢/٣٢، والأعلام ٥/١٤١). أما الأبيات فقد وردت كاملة في: معجم الشعراء ١٥٥ (مع ترجمة للشاعر)، ومعجم الأدباء ١٤/١٥ (مع ترجمة طويلة جدًّا له)، وورد أربعة منها في: زهر الآداب ٢/ ٧٢٠، ووردت الثلاثة الأولى منها في: بهجة المجالس ١/٦٤.

<sup>(</sup>٣) سورة الفرقان، الآية ٦٧.

<sup>(</sup>٤) سورة الإسراء، الآية ٢٩.

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة، الآية ١٤٣.

<sup>(</sup>٦) هذا الحديث قال فيه الشيخ الألباني في كتاب الحجاب ص ٧: «حديث ضعيف الإسناد، ولذلك لم أستجز عزوه إلى النبي على المناد ورد الكلام مفصلاً عن هذا الحديث في كتب الأحاديث المشتهرة: انظر: المقاصد الحسنة ٢١٥ ورقم الحديث (٤٥٥)، والدرر المتشرة ٢٠٧ ورقمه (٢١٨)، وتمييز الطيب ٨٦ ورقمه (٥٨٧)، وكشف الخفاء ٢٩/١ ورقمه (١٢٤٧)، والفوائد المجموعة ٢٢٧ ورقمه (٧٤٧).

/ فينبغي للإنسان أن يُصلِحَ لسانَه ويُعربَ كلامَه في سهولة وسهاحة ولا [٨/أ] يخرُج إلى العجرفة والتقعير والشرشرة والتفيهق، فقد قال عليه السلام: «إن أبغضكم إلى الله الثرثارون المتفيهقون المتشدقون» (١). يعني: المتكلفين للفصاحة بالتشدق حتى يَخْرجوا عن قاعدة الاعتدال في المنطق.

كها حُكي أن عيسى بنَ عمر حين ضربه ابنُ هُبيرة (٢)، وجعل يقول: (إن كانت إلا أُثيَّابًا في أُسَيفاطٍ قَبَضَتْها عَشَّاروك) (٣)، ونحو ذلك فإنه مذموم، ولكن الاقتصاد أولى.

# وعن عليّ عليه السلام (٤):

(۱) جزء من حديث صحيح أخرجه الترمذي في سننه ٢/ ١٩٦ (برقم ٢٦٤٢ صحيح الترمذي للألباني) من حديث جابر مرفوعًا: (إن من أحبكم إلى وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا، وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم مني يـوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون. قالوا يا رسول الله قد علمنا الشرثارين والمتشدقين، فيا المتفيهقون؟ قال: المتكبرون). وقد تحدث الشيخ الألباني عن هذا الحديث في سلسلة الصحيحة برقم ٧٩١، ورقم ٧٥١. ويبدو لي أن قـول الطوفي: (أبغضكم إلى الله . . . ) وَهَمٌ منه رحمه الله .

(٢) ابن هبيرة هو: عمر بن هبيرة بن سعد بن عدي الفزاري (...نحو ١١٠هـ) أبو المثنى، أمير داهية شمجاع، وهو بدوي أمي، ولاه عمر بن عبد العزير الجزيرة، واستمر عليها إلى خلافة يزيد، حيث ولاه العراق وخراسان، ثم عزله هشام، وولى مكانه خالدًا القسري، فحبسه خالد وهرب من الحبس ولجأ إلى مسلمة فأمّنه فعفا عنه هشام. (انظر: المعارف ٤٠٨، والأعلام ٥/ ٢٣٠).

(٣) قصة عيسى بن عمر وضَرب إبن أهبيرة له في شأن الوديعة التي يقال إنه أنكرها مذكورة في ترجمة عيسى بن عمر في أغلب كتب التراجم، ومنها على سبيل الإيجاز:

العقد الفريد ٢/ ٢٧٧، ومراتب النحويين ٤٣، وطبقات النحويين ٤١، وتاريخ العلماء النحويين ١٣٦، ونزهة الألباء ٢١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٨، وغيرها.

معاني الكلمات الغريبة في العبارة: (أُثَيّاب): تصغير أثواب، جمع ثوب. (أُسَيْفاط): تصغير أسفاط، جمع سفط، وهو وعاء كالجولق أو القُفّة. (قَبَضَتْها): كذا في النسختين بتأنيث الفعل، وفي جميع المراجع المتقدمة وردت بالتذكير: قَبَضَها. والتذكير أولى وأرجع، وهو رأي الجمهور، ولا يجيزون التأنيث؛ لأن الفاعل جمع مذكر سالم، بخلاف الكوفيين فهم يجيزونه، وأظن أنها سبق قلم من الناسخ. (عشارونك): جمع عَشَار، وهم جباة الزكاة.

(٤) عبارة (عليه السلام): قد تـؤخذ دليلاً مـرجحًا على تشيّع الطـوفي لو صحّت عنه يقينًا، لكنها ربها كانت من الناسخ الأول.

# [70] النحو يُصلحُ مِن لسان الأَلْكَنِ والمرء تُعْظِمُ فِي إِذَا لَا المَّنَاكِ مِن لَمَ الأَلْكَنِ والمرء تُعْظِمُ وَاللَّمُ اللَّالُسُونِ (١) فإذَا طَلَبْتَ من الأَم ور أَجَلَّها فَا خَلُها مِنْه مُقِيمُ الأَلسُونِ (١) وقرأت في أمالي الزجاج (٢):

(إ) هذان البيتان من البحر الكامل، قائلها: إسحاق بن خلف البهراني، المعروف بابن الطبيب، شاعر حسن الإنشاد من شعراء المعتصم، كان في منشئه من أهل الفتوة ومعاشرة الشطار بمن يحملون السكاكين، ولمه شعر مدون، وهو بمن يحسنون ضرب الطنبور، حبس في جناية ومات في حبسه في حدود سنة ٢٣٠هـ. (انظر: الكامل ٢/ ١٩، فوات الوفيات ١/ ١٦٣)، وهذان البيتان ضمن مقطوعة من سبعة أبيات أو أكثر تنسب له، ولا أعلم خلاقًا يذكر في نسبتها إليه وبالأخص هذان البيتان لأنها المشهوران، وأغلب المراجع لم تورد غيرهما، ولا أدري هل الطوفي يرى نسبتها لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب بقوله: وعن علي أو أنه يرى أن عليًّا راو لهما. وقد بحثت عنها في ديوان المؤمنين علي بن أبي طالب بقوله: وعن علي أو أنه يرى أن عليًّا راو لهما. وقد بحثت عنها في ديوان علي المطبوع، فلم أجدهما. وقد نُسب البيتان لإسحاق هذا في: الكامل للمبرد ٢/ ٢٧٠. وزهر الآداب ٢/ ٢٧٠، وتنبيه الألباب ٩٠، وغرر الخصائص ١٦٩، وفوات الوفيات ١/ ١٦٤، وقمد وردا غير منسوبين في: عيون الأخبار ٢/ ١٥٧، والفاضل للمبرد ٤، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٠، وبهجة المجالس ١/ ٢٠، وألف باء ١/ ٤٧، ومعجم الأدباء ١/ ٨٥. وأغلب هذه المراجع لم تورد غير هذين البيتين كما سبق، وأكمل ما رأيت المقطوعة في تنبيه الألباب حيث بلغت فيه سبعة أبيات، ويليه غرر الخصائص، حيث بلغت فيه خسة أبيات، وهذه بقية الأبيات كما وردت في تنبيه الألباب:

لن الشريف يسزيلسه عن قسدره وتسرى السوضيع إذا تكلم معسربسا مسا ورّث الآبساء عنسد وفساتهم فاطلب هديت ولا تكسن متأبيًا والنحسو مثل الملح إن ألقيتسسه

وتـــراه يسقط من لحاظ الأعين نسال المهابة بساللسان الألسن لبنيهم مشل العلـــوم فأتقن فسالنحـو زين العسالم المتفنن في كل صنف من طعــام يحسن

(٢) الزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل، (٢١هـــ ٣١١) أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، له عدة مؤلفات منها: معاني القرآن و إعرابه، والأمالي وغيرهما. (الأعلام ١٣٣/). أما: أمالي الزجاج فليست مشهورة ولا أعرف عنها شيئًا، فربا كان المراد: (أمالي الزجاجي)؛ لأنها أشهر، لكني بحثت عن هذين البيتين في أمالي الزجاجي المطبوعة (الوسطى والصغرى)، فلم أجدهما فيها، وربا كانا في الكبرى المفقودة، أو في أمالي الزجاج التي لا نعرف عنها شيئًا.

[۲۷] العِلمُ زينٌ وتشريفٌ لصاحبِ فاطلب هُديتَ فنونَ العلم والأدبا [۲۷] لا خيرَ فيمن له لبُّ بسلا أدب حتى يكونَ على ما زانه حَدِبَا (١)

وتروى هذه الأبيات الآتية وهي فيما أحسب لأبي الوفاء ابن عقيل (٢)، لأني رأيته (٣) في كتاب منسوب إليه. وبعض الناس ينسبها للشافعي (٤) رضي الله عنه والله أعلم لمن هي منها:

[٣٩] مسا في التخلّف عن علم وعن أدبٍ من راحةٍ فَدَعِ الأوطانَ واغتربِ [٣٩] إني رأيتُ وقسوفَ الماءِ يُفسِسده إن ساحَ طابَ وإن لم يَجْرِ لم يَطِبِ [٣٠] والأُسْدُ لولا فراقُ الحِلْس ما افترَبَتْ والسهمُ لولا فراقُ القوسِ لم يُصِبِ [٣١] والشمسُ لو وقفَتْ في الأُفْقِ دائمةً لَمَلَّها الناسُ من عُجْمٍ ومن عَرَبِ

<sup>(</sup>۱) أورد أبو على القالي هذين البيتين في أماليه ٣/ ١٣٧ ضمن مقطوعة من سبعة أبيات من البحر البسيط، منسوبة إلى الحكم بن قنبر، وحكى البكري في سمط اللآئي في شرح أمالي القالي ٣/ ٥٨ خلافًا في نسبة هذه الأبيات إلى خمسة أقوال. وأما الحكم بن قنبر فهو: الحكم بن معمر بن قنبر الخضري، من خضر محارب، شاعر سَجّاع هَجّاء، له مواقف مهاجاة مشهورة مع ابن ميادة، عاش إلى سنة ١٥٠هـ تقريبًا. (انظر أخباره وأشعاره في الأغاني ٢/ ٩٤، ومعجم الأدباء ١٠٠/٢٤٠).

<sup>(</sup>٢) أبو الوفاء بن عقيل: هو علي بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري (٤٣١هــ ١٣ ٥هـ)، ويعرف بابن عقيل، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، له عدة مؤلفات أعظمها كتاب الفنون، في أربعائة جزء، والمواضح في الأصول، والفرق وغيرها. (انظر: المقصد الأرشد ٢/ ٢٤٥، والأعلام ٥/ ١٢٩).

<sup>(</sup>٣) كذا في النسختين (رأيته) بالتذكير مع أن الضمير عائد إلى الأبيات، ولو كانت (رأيتها) لكان أولى، على أن التذكير يمكن توجيهه.

<sup>(</sup>٤) الشافعي: هـو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي (١٥٠هــ ٥٠ هـ مد عبد الله ، أحد الأثمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة بفلسطين، وحمل منها إلى مكة وهـو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر وتوفي بها بعد بضع سنين، إمام في الفقه والحديث، وله عدة مؤلفات، وله شعر جيد.

<sup>(</sup>انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٥٦، والأعلام ٦/ ٢٤٩).

[٣٣] سافِرْ تَجِدْ عِوَضًا عَمّن تُصاحبُه وانْصَبْ فإنّ لذيذ العيش في النَّصَب(١)

ويكفي هذا العلمَ شرفًا أن عليًا \_ رضي الله عنه \_ مع توفيقه للصواب ودَوَرَانِ الحق معه كيف ما دار بدعاء النبي علي له بذلك \_ عُني بإنشائه واهتم بإظهاره على ما قد ثبت واشتهر عنه بها قدمنا ذكره وما لم نذكره لطوله .

واعلم أنّ أكثر هذه الأخبار والآثار، أو كلّها مأثورٌ بأسانيد جيدة إلى مصادرها، وأكثرها أو كلّها في كتاب الوقف والابتداء لابن الأنباري(٢) والله أعلم.

\* \* \*

#### وأما صريحُ العقل:

فَلَنا من جهته حُججٌ :

(۱) المشهور أن هذه الأبيات ـ وهي من البسيط ـ للإمام الشافعي رحمه الله، وهي موجودة في ديوانه المطبوع على اختلاف طبعاته المحققة، ومنها: طبعة زهدي يكن ٤٥، وطبعة محمد عفيف الزعبي وزهدي وطبعة أميل يعقوب ٥٣، وقد أورد الطوفي من هذه المقطوعة خمسة أبيات، وهي عند الزعبي وزهدي سبعة أبيات، وعند أميل يعقوب ثمانية أبيات، وهناك خلاف يسير في رواية بعض أبياتها. وهذه هي الأبيات الثلاثة التي لم ترد عند الطوفي:

والبدر لولا أفول منه ما نظرت إليه في كل حين عين مسرتقب والتبر كالترب ملقى في أماكنه والعرد في أرضه نوع من الحطب فإن تغررب ذاك عرز مطلبه وإن تغرب ذاك عرز كالدهب

(٢) ابن الأنباري: هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (٢٧١هـــ٣٢٨هـ) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة والشعر والأخبار، ولد في الأنبار على الفرات، وتوفي ببغداد، له عدة مؤلفات مطبوعة منها: الزاهر، والأضداد، وإيضاح الوقف والابتداء وغيرها. (انظر: نزهة الألباء ٢٦٤، والأعلام ٧/ ٢٢٦)، وكتاب إيضاح الوقف والابتداء الذي ذكره الطوفي، مطبوع في دمشق بتحقيق عيي الدين رمضان، ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية. وقد خرجت أغلب هذه الأخبار والآثار منه، وأحلت على مكانها فيه.

الأولى: أنه لا شك ولا مِرية عند كلِّ ذي عقلِ سليم غير (١) سليم، وطبع مستقيم غير (١) مستقيم / أن الصلاح خيرٌ من الفساد، والصحة خيرٌ من [٨/ب] السقم، ولا خلاف أن اللحن في الكلام فسادٌ له وسقمٌ فيه، وإعرابَه صلاحٌ له وصحة فيه، وهاتان مقدمتان لا سبيل إلى إنكارهما، وحينئذٍ يلزمُ أن فضل علم العربية ثابتٌ بديهةً.

فإن قيل: الاعتراضُ على ما قلت من وجهين:

أحدهما: أنك زعمتَ أن قومًا ينكرون فضلَ هذا العِلْم، ثم ادّعيتَ العلمَ بفضله بديهةً، والبديهيات (٢) لا تقبل الخلاف.

الثاني: أنّ العامةَ على كثرتهم إذا [سمعوا] (٣) لفظًا معربًا، ولفظًا ملحونًا، لا يفرّقون بينهما من جهة الصلاحِ والفساد، ولا من جهة الصحةِ والسقم، بل ربما سَخِروا مِن يُعربُ كلامَه، وهو الغالب على عامةِ أهل العصر، وهم مع ذلك لا يخالفون في البديهيات (٢)، فدلّ على أن ما ذكرتَ ليس بديهيًا (٢).

<sup>(</sup>۱) كذا في النسختين: (... سليم غير سليم)، و(... مستقيم غير مستقيم)، فهل في الكلام سقط كحرف (أو) قبل كلمة (غير) مشلاً في الموضعين؟ أو أن ذلك مقصود لتنويع الأسلوب والتفنن فيه، والذي أميل إليه، أن ذلك مقصود، وأن المراد بـ (سليم) الأولى من السلامة، وبـ (سليم) الثانية: ضدها، فكلمة (سليم) من الأضداد، وذلك منصوص عليه في كتب الأضداد ومعاجم اللغة، فهي تطلق على الملدوغ، والجريح المشفي على الهلكة، كما تطلق على السالم. والمراد بـ (مستقيم) الأولى: من الاستقامة ضـد الاعوجاج والانحراف، والمراد بـ (مستقيم) الشانية: مِنْ (قام) بمعنى: جَمد، كما في الصحاح واللسان (مادة: قوم) على أني في شك من هذه الأخيرة، ولكن هذا ما توصلت إليه بعد طول بحث، والله أعلم، ولو رجحنا السقط، وقدرنا كلمة (أو) قبل كلمة (غير) في الموضعين لاستقام المعنى.

<sup>(</sup>٢) كذا في النسختين: (البديهيات)، وهي نسبة شاذة؛ لأن قياس النسبة إلى (بديهة) أن يقال: (بدهي) بحذف الياء، لأنه على وزن (فعيلة) وفي الجمع: (بدهيّات) بحذف الياء أيضا. وسيتكرر هذا الخطأ في السطور القادمة في النسبة إلى كلمة بديهة نفسها. انظر: شرح التصريح ٢/ ٣٣٠ والتبيان للشيخ كحيل ٢٤٢.

<sup>(</sup>٣) كلمة [ سمعوا ] ليست في النسختين، وقد زدتها لأن السياق يحتاجها.

والجوابُ عن الوجهين جُملةً: أن مُنكري فضلَ هذا العلم قسمان:

قِسُمٌ يتصورُ معنى العربية، ويعرفُ فائدتها، ولكنه مُنِعَ الحظّ والنصيبَ منها، ولم يوفّق لها. وهذا إذا نازع في فضلها ينازع بظاهره ولسانه عنادًا؛ لئلا يُشبّ على نفسه أن قد فاته صفة كهال، وقلبُه يطالبه بمعرفتها، ويحترقُ على علمها، حتى إنّا لنرى الجاهلَ بها، المنكرَ لفضلها بالأمس، إذا عرفها اليوم صار من حزبها والشّنِيْنَ عليها، بعد أن كان من حَرْبها والساخرين بها، فصار إنكارُه إنكارًا لسانيًا ظاهريًّا، والاحتجاجُ إنها هو بالإدراك الباطني الذهني، إذ قد يقول الإنسانُ بلسانه ما ليس في قلبه، وهذا مقطوعٌ به في حقّ مَنْ صِفَتُه ما ذكرنا، وكفى بذلك حجةً على إثبات العلم بفضل هذه الصناعة بديهةً.

القسم الثاني: من لا يتصور معنى العربية، ولا يدرك حقيقتها وماهيتها، وهم العوامُّ. فهولاء: لا يدل نزاعُهم في فضل العلم، وإنكارهم له، وهُزُوهم به، وبأهله، على عدم بديهية (١) العلم بفضله، وذلك لأن العلم بأفضلية الشيء، أو فضله ومفضوليته، حكمٌ على ذاته، ولا يُتصور معرفةُ الحكم إلا في حق من يتصور المحكوم عليه.

ألا ترى أنّا لو فرضنا إنسانًا لا يعلم ماهية السواد والبياض، ولا يتصور حقيقتهما بالمرة، فإنّا إذا عرضنا عليه الجمع بينهما لم يدرك استحالته، مع أن العلم باستحالته بديهي (١)، لكن بالنسبة إلى من يتصور محكوم هذا الحكم وموردة، وهو حقيقة السواد والبياض.

وأَبْيَسَنُ من هذا /: أن من لم يتصور معنى العَشَرةِ وماهيتها، لم يعلم أنَّ [٩/١] الخمسة نصفُها، مع أن العلم بذلك ضروريٌّ بواسطة النظر، لكن عند من يتصور مقدارَ العشرة، وكذلك من لم يتصور ماهيّة الجسم، لم يدرك استحالةً

<sup>(</sup>١) أشرت قبل قليل إلى أن النسبة الصحيحة إلى (بديهة) (بدهي)، وليس (بديهي).

كونه في مكانين في زمن واحد حِسًا، ومع ذلك فلا يدل جهلًه على أن (١) القضية ليست بديهية عند من يتصور الجسم، فكذلك العامة لم يتصوروا معنى العربية، ولم يدركوا ماهيتها، فكيف يُجعل إنكارهم أفضليتها حجة على عدم العلم بها بديهة عند من يتصورها. هذا جورٌ في الفعال وجهلٌ في المقال.

الحجة الثانية: إجماعُ العالَم على استحسان همذا العلم، والحثّ عليه، والندبِ إليه، سلفًا وخلفًا مسلمًا وكافرًا عربًا وعجمًا، من لدن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى عصرنا هذا، على مرور الأعصار، في جميع الأمصار، وكرور الليل والنهار، حتى إنّا لنرى الكفار من اليهود والنصارى يكافحون على علمه، ويتقربون إلى أهله، عيانًا وسماعًا.

فكتب الحريري<sup>(۲)</sup> في كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص<sup>(۳)</sup>): (أن يهوديًّا سأل أبا عثمان المازني<sup>(٤)</sup> أن يقرئه كتاب سيبويه<sup>(٥)</sup>، ودفع إليه مائة دينار، فردها،

<sup>(</sup>١) كلمة: (أنَّ) غير موجودة في نسخة (أ).

<sup>(</sup>٢) الحريري: هـو: أبو عمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (٤٤٦هـ ١٦ ٥هـ) الأديب الكبير، صاحب (المقامات) المشهورة، وله عدة مؤلفات، وديوان شعر وديوان رسائل، ولد في (المشان) قرية قرب البصرة، ومات في البصرة، ترجمت نهاذج من مقاماته إلى عدة لغات. (انظر: وفيات الأعيان ٤/٣٢)، والأعلام ٦/ ١٢).

<sup>(</sup>٣) انظر: درة الغواص ٩٦.

<sup>(</sup>٤) المازني: هو أبو عثمان بكر بن حبيب بن بقية المازني البصري، من مازن شيبان، تتلمذ على الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد، وتتلمذ عليه المبرد واليزيدي، مات بالبصرة سنة ٤٩ ٢هـ وترك عدة مؤلفات منها: التصريف، والديباج والعروض وغيرها. (انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٤٦، والأعلام ٢/ ٤٤).

<sup>(</sup>٥) سيبويه: هـو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مـولى بني الحارث بن كعب، ولد في قرية البيضاء بفارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويـونس وعيسى وغيرهم، ففاقهم جميعًا، وألف كتابه المشهور في النحو، وأخذ عنه الأخفش وقطرب وغيرهما، ومات بعـد المناظرة الزنبورية المشهورة، ودفن بشيراز، وفي ولادته ووفاته خلاف. (انظر: نزهة الألباء ٢٠، والأعلام ٥/ ٢٥٢).

ولم يفعل، وكان محتاجًا. فقال له أبو العباس المبرد: (١) لِمَ لَمْ تقرئه؟ فقال: إِنَّ فِي كتاب سيبويه آيات من القرآن، فلا أقرئها يهوديًّا. فاتفق أن كان عند المتوكل (٢) جارية قد أدَّبها أبو عثمان، فأنشدت ذات يوم بحضرة الخليفة والندماء:

# [٣٤] أَظُلَيْ مُ إِن مصابَكم رجلًا أهدى السلامَ إليكمُ ظُلُمُ (٣)

(۱) المبرد: هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (۲۱۰هـــ ۲۸٦هـ) ولد بالبصرة، ومات ببغداد، وتتلمذ على المازني والجرمي وأبي حاتم، وتتلمذ عليه الزجاج وابن السراج وغيرهما، من مؤلفاته: المقتضب والكامل والفاضل وغيرها. (انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، والأعلام ٨/ ١٥).

(٢) كل المصادر التي أوردت القصة \_ وأعني بها المذكورة في الحاشية التالية \_ تنص على أنها حصلت بحضرة الخليفة (الواثق) وليس (المتوكل)، وهما ابنا الخليفة المعتصم بن هارون الرشيد، وقد ولي الواثق الخلافة بعد وفاة أبيه المعتصم سنة ٢٣٧هـ، وظل بها إلى أن مات سنة ٢٣٧هـ، فخلف عليها أخوه المتوكل، وظل بها إلى أن قتل سنة ٢٤٧هـ.

(٣) بيت من الكامل ينسبه بعض العلماء للمرجدي عبد الله بن عمرو ابن عم عثمان بن عفان رضي الله عنه، وينسبه الأكثرون إلى الحارث بن خالد المخزومي وهو الراجع والمخزومي هذا شاعر غزل قرشي من أهل مكة، يذهب مذهب عمر بن أبي ربيعة في الغزل، وكان يهوى عائشة بنت طلحة ويشبب بها وله معها أخبار كثيرة. وكان ذا خطر وقدر ومنظر في قريش، ولاه يزيد بن معاوية إمارة مكة، ثم رحل إلى دمشق وافدًا على عبد الملك بن مروان، فلم ير عنده ما يجب فعاد إلى مكة ومات بها في حدود سنة الهداد على عبد الملك بن مروان، فلم ير عنده ما يجب فعاد إلى مكة ومات بها في حدود سنة

وهذا البيت هو البيت الثامن ضمن مقطوعة مكونة من تسعة أبيات أوردها الأصبهاني في الأغاني المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة والبغدادي في شرح شواهد المغني ١٦١/ وغيرهما قالها الحارث في التشبيب بأم عمران أو أم عبد الله بن مطيع، فقد خطبها الحارث وسبقه المحادث بنت عبد الله بن مطيع فتزوجها فكان الحارث يشبب بها إلى أن مات زوجها فتزوجها بعده.

والرواية المشهورة للبيت: أظلوم . . . ، ، ولكن الرواية التي أوردها الطوفي : (أَظُلَيْمُ ) أصح ، وهي نداء وترخيم لـ (ظُليمة) والدليل على ذلك مطلع القصيدة وهو قوله :

أقسوى مِنَ الِ ظُلَيْمسة الخرم فسالعيرتان فأوحش الخطم موضعان، والعيرتان جبالان، أو هضبتان على يمين اللاهب إلى مِنسَىٰ. أما كلمة (اليكم) في آخر البيت فالرواية المشهورة فيها: (تحيّة).

فأنكروا عليها نصبَ (رجل)، وقالوا: إنها هو (رجلٌ) بالرفع على خبر إنَّ.

فقالت: هكذا أقرأني مؤدبي أبو عثمان المازني، ووافقها بعضهُم، فبعث الخليفة المتوكل إلى أبي عثمان بالبصرة (١)، فجيء به، فسأله عن ذلك، فَوَجَّهَه، وجرى بينه وبين بعض الندماء، منهم اليزيدي (٢) مناظرةٌ، فَلَجَ فيها أبو عثمان بحجته. والحكايةُ طويلة، فأعطاه المتوكلُ ألفَ دينار).

قلتُ: و(رجلًا) منصوب بـ (مصابكم) لأنه مصدرٌ، والمصدر يقدر بـ (أنْ والفعل) كما تقدر (أنْ) به في قولك (عجبت من أن ضربتَ زيـدًا)، أي: مِن ضَرْبِك / زيـدًا، وكقولك: (ضربي زيـدًا حسنٌ) فـ (مصابكم) اسم إنَّ، [٩/ب] والتقدير: إنكم إنْ أصبتم رجلا سَلَّم عليكم ظلمتموه. و(أهدى السلام إليكم) صفةُ (رجل) و(ظُلْمُ) خبر إنَّ.

<sup>=</sup> انظر تفصيل الحديث عن قصة المازني وعن البيت وعن الشاعر في:

الأغاني ٨/ ١٣٢ - ١٣٧ ، وشرح شواهد الألفية للعيني ٣/ ٥٠٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ١٨٨ - ١٦٤ ، وإنظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٢٤ ، والأستقاق ٩٩ ، ومراتب النحويين ١١١ ، وطبقات النحويين ٨٧ ، وتاريخ العلماء النحويين ٢٩ ، ودرة الغواص ٩٦ ، ومعجم الأدباء ٧/ ١١١ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦ ، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٤ ، ومغني اللبيب ٢٩٠ ، ٨٨٢ ، وقد نسب للعرجي في درة الغواص ووفيات الأعيان ، ومغني اللبيب وانظر ذيل ديوان العرجي ، ص ١٩٣ ، وورد النص والتأكيد على نسبته للحارث في المراجع الأربعة الأولى . ولن أطيل بذكر بقية المراجع التي بين يدي ، ومن أراد فلينظر: معجم الشواهد العربية المراجع ، ٣٥٣ ، وترجمة المازني في كتب التراجم والطبقات ، فقل أن يترجم له أحدد دون أن يدورد البيت والقصة .

<sup>(</sup>١) في النسختين: (البصرة) بدون الباء. وقد زدت الباء؛ لأنه لا بد منها أو من كلمة (في).

<sup>(</sup>٢) المراجع المتقدمة وغيرها تذكر أن المناظرة جرت في مجلس الخليفة حول هذا البيت مع التوزي أبي محمد عبد الله بن محمد بن هارون، المتوفى سنة ٢٣٨هـ وليس مع اليزيدي. ومنهم من يورد شيئًا من ذلك مع ابن السكيت. انظر ذلك مفصلاً في : مراتب النحويين ١٢٨، وأخبار النحويين ٥٩، وطبقات النحويين ٨٨، ونزهة الألباء ١٨٥، ومعجم الأدباء ٧/ ١١١، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٥، وشرح شواهد المغنى للبغدادي ٧/ ١٦٢.

والعجبُ من قوم يجالسون الملوك، كيف تقصر مادّتُهم عن مثل هذه النكتةِ السهلة، ولكن (١) سببٌ جَرَّ لأبي عثمان خيرًا.

فيرى المنكرُ لفضلِ هذا العلم على ما يعتمد بعد مخالفة الإجماع، وأيّ عيبٍ يريد لنفسه أعظم من مخالفة إجماع العالم، فهل هو إلا في عداد البهائم؟!

الحجة الثالثة: أنّ الله تعالى كلّف عبادَه بها ضَمَّنَ كتابه من الأحكام، وشرع لهم فيه من بيان الحلال والحرام، وأَمر رسولَه ﷺ ببيانه، فبيّنه بالسّنة، وهما ما عني الكتاب والسنة عربيان، وهما أصلُ الشريعة ومعتمدُها ومصدرُها وموردُها وعهادُها ومستندُها، إذ الإجماعُ والقياسُ عند القائلين بكونهها دليلاً ثابتان بهها، فهما فرعٌ عليهها، نازعان في الحقيقة إليهها، ولا يمكن امتثالُ مأمورِ اللهِ تعالى في كتابه، ورسوله عليه السلام في سنته، إلا بعد معرفة مقتضاهما، ولا يمكن فهمُ مقتضاهما إلا بمعرفة اللغة التي وردا بها، وهي العربية، وحينئذ: امتثال التكاليف الواجبةِ متوقفٌ على معرفة العربية، وما توقف عليه الواجبُ ولم يتم إلا به وكان مقدورًا فهو واجب(٢)، كالوضوء في الصلاة، والراحلة في يتم إلا به وكان مقدورًا فهو واجب(٢)، كالوضوء في الصلاة، والراحلة في الحج، على مَنْ مَلَكَ ثمنها بشروطه.

والذي يدل على ذلك: أن الكتابَ والسنة لو كانا أعجميين لوجب على الأمة تعلّـمُ اللغة الأعجمية؛ ليفهموا بها (٣) مقتضى الخطاب، وأقربُ من هذا: أن الأعاجمَ من أمّة محمد عليه عليهم معرفةُ القدرِ الذي يفهمون به ما يجب عليهم من أحكام الشريعة من اللغة، لكونه شرطًا في إمكان الامتثال للأوامر.

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين (لكنُّ )، ولو كتبت (لكنَّه ) لكان أولى.

<sup>(</sup>٢) في نسخة (ب): الواجب. ولو كانت العبارة: (وكان مقدورًا عليه فهو واجب) لكان أولى.

<sup>(</sup>٣) في نسخة (ب): أنها. وفي (أ) غير واضحة ويبدو أنها ملغاة، لأن الكلام بدونها تام.

الحجة الرابعة: أن الذي ينكرُ فضلَ هذه الصناعةِ، إمّا: أن يكونَ عارفًا بها، أوْ لا.

فإن كان عارفًا بها فقد طَعنَ على نفسه، وسَفَّه نفسه، وسخَّف رأيه، حيث قَطَعَ نُبْذةً من الزمان في صناعة لا فَضْل فيها.

وإن لم يكن عارفًا بها فلا التفاتَ إلى إنكاره، ولا تعريج على قوله؛ لأنه جاهلٌ بها تُعتبر معرفته في (١) المصير إلى قوله. على ما يستقصى الكلام عليه قريبًا إن شاء الله تعالى.

ثم ليجتهد في معرفتها، فإذا عرفها: فإن رجع عن مقالته، وسلم المدَّعَى، فهو المطلوب، / وإن لم يرجع فاجتماعُ العقلاء خصمه، وكفى به حجيجًا، [١٠/أ] ويعود الكلام المقدم، ويكون حينئذ مجنونًا، حيث لم يُفرّق بين صفة الكمال والنقص.

ثم إنّا قد ابتلينا بجُهّال متعلّمي زماننا، وعَجَزِة مُتَمَزْهِدِيهِم، إذا ذُكر الأدبُ بحضرتهم يَنْفُضُ أحدهم كُمّه، ويكلحُ وجهُه، ويقول: معرفةُ مسألة من الحلال والحرام أحبُّ إليّ من كتاب سيبويه، ويتغالى في التمزهد، ويبالغ في التقشف، عجزًا منه وزهدًا من العلم فيه، ولو نظر ببصيرته التي لم ينوّرها الله تعالى، وتأيّد في أمره لَما قال ذلك، فإن المسألة التي يشير إليها من الحلال والحرام، إنها نشأت عن البحث عن معاني الكتاب والسنّة، وتحقيق ألفاظها، وتنقيح المراد بها، وطريقُ ذلك العربيةُ، وغيرها من المواد.

فإن قال قائل: قد كُفيتُ هذا البحث والسّبْرَ والاجتهاد بغيري، فتضييعُ زماني فيه غير مفيد، إذ هو تحصيل الحاصل.

<sup>(</sup>١) في نسخة (ب): من، وهي كذلك في (أ) لكنها معدلة إلى (في).

فالجواب: أن هذا خطأ فاحش ينبني (١) عن همة خسيسة دَنِيَّة، فإن من تولّى. مباشرة العلم بنفسه، واصطلاه بحسه، ظفر منه بالعيون، وظهر له منه المكنون، ويكون مدركًا للأحكام بأدلتها، عن سَبْرٍ وانتقادٍ، وجد واجتهاد، فيكون ذلك أعلى مرتبة وأسنى منقبة، عن اتكل على تنقيب زيد وعمرو، ولأن مجاري الظنون تختلف باختلاف القرائح والفهوم، ولهذا ترى العلماء على اختلاف طبقاتهم، وتفاوتِ درجاتهم، من المجتهد المطلق والمقيد، يكون الراجحُ عند بعضهم مرجوحًا عند بعض، وما ذاك إلا لتفاوتِ الخواطر، وتباين القرائح في مجاري الظنون، ولا شك أن رتبة الاجتهاد في الجملة أشرفُ من رتبة التقليد، والنفسُ أسكنُ إلى ما أدركته عن اجتهادٍ منها إلى ما أخذته عن تقليدٍ.

وحينئذ يبطل قوله:

(تضييعُ زماني فيه غيرُ مفيد، إذ هو تحصيل للحاصل).

وبطلانه ظاهرٌ، وإنها تقاعده عن هذا التضييع هو التضييعُ، وسوءُ الصنيع.

وإنها مَثل هـؤلاء القوم كمثلِ من يحاولُ صعودَ سطح عالٍ، فيقال له: اتخذْ سُلّمًا ترقى به، فيقول: لا أضيع شيئًا من زماني في اتخاذ السُّلَّه، ولكني أَضَع رجلاً في الأرض ورجلا / في السطح، وهذا ينبئُ عن جهل وحُمق وسفه وخرق، [١٠/ب] فلا جرم، مَنْ هذه حالُه يبقى في الحضيض، ويحولُ دون نُطقه الشجا والجريض (٢)، وَيَلْكَنُ بين البلغاء، ويخرس عند الفصحاء، ويظلع في حلبة

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين ينبني، وربها كان المراد ينبيُّ، وُهِمْ أُولِّي في نظري.

<sup>(</sup>٢) الشجا: ما اعترض ونشب في الحلق من عظم أو نَاخُوهُ . "(المعجم الوسيط: شجا).

والجريض: الغصّة، واختلاف الفكين عند الموت. وفي المثل: (حال الجريض دون القريض). (المعجم الوسيط: جرض). (مالت المعجم الوسيط: جرض).

السباق، ويُفَسْكِلُ (١)، إذا برزت العتاق، هذا مع أنه لا يعلمُ من علم الحلال والحرام إلا صُبابَة، ولم يُحَصِّل من تِبْر علم الشريعة إلا ترابه، ولكن خلا الوقتُ من العلماء، وأقفرتِ الديارُ من الفضلاء، فدخل سُوق الفضائل مجتازا، فوزن حَبّه فصار جِلُوازا (٢)، فصار يَدّعي الفنون، ويدعو إلى سلعته الكاسدة سوادَ الزبون، ويجتعل (٣)بالمرافقة إلى الحيزبون (١٤)، وذلك عما يدل على الفتون، وقلة العقل والجنون، فلله دَرُّ الحماسيّ حيث يقول:

## [٣٥] خَلَتِ السديارُ فَسُدْتُ غيرَ مُسَودِ ومن العَنَاءِ تَفَرُدي بالسّؤد (٥)

(١) فسكل الفرس: جاء في السباق آخرًا، وفسكل الرجلُ: جاء تابعًا متأخرًا. (المعجم الوسيط: فسكل).

(٢) كذا في النسختين: (جلوازًا)، والجلواز: هو الشرطي، كما في الصحاح والقاموس والمعجم الوسيط (مادة جلز). والجلواز: عند الفقهاء: أمين القاضي، أو المذي يسمى صاحب المجلس. كما ذكر المطرزي في (المغرب في ترتيب المعرب)، ومعنى ذلك أن الضمير في (صار) يعود إلى الرجل، ويمكن أن تكون كلمة (جلواز) عرفة في النسختين، وأن المقصود: (جِلَّوْزَا): وهو البُنْدقُ. كما في اللسان والقاموس، وحينئذ يكون الضمير في (صار) عائدًا إلى الحب، والله أعلم.

(٣) يجتعل: يأخذ الجُعْل، وهو الأجر أو غيره مما يجعل للإنسان على عمله. (القاموس والمصباح المنير: مادة جعل).

(٤) الحيزبون: العجوز. (الصحاح واللسان: حزب) وفقه اللغة للثعالبي ٨٥.

(٥) بيت من الكامل، قائله حارثة بن بدر بن حصين التميمي الغُدَاني (نسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة)، تابعي من أهل البصرة، وقيل إنه أدرك النبي على، له أخبار في الفتوح، وقصة مع عمر، ومع علي رضي الله عنها، وأخبار مع زياد، أُمّر على قتال الخوارج في العراق، فهزموه بنهر تيرا - قرب الأهواز \_ فلها أرهقوه دخل سفينة بمن معه فغرقت بهم وكان ذلك في سنة ٢٤هـ. (انظر: الإصابة ١٨/ ٣١٨)، (وانظر مزيدا من أخباره في الكامل للمبرد ١/ ٣١٥، ٣/ ١٣٠٠).

وهذا البيت رابع أربعة أبيات وردت في حماسة أبي تمام ١/ ٣٩٣ منسوبة إلى رجل من خثعم، وانظر: شرح الحماسة للمرروقي ٢/ ١٥٤، وللتبريزي ٢/ ١٥٤، وورد البيت منسوبًا لحارثة في: البيان والتبيين ٣/ ٢١، ٢٦٦، والحيوان ٣/ ١٥، والأغاني ٢١/ ٣١، وأمالي المرتضى ١/ ٣٨٨، وورد غير منسوب في أمالي الزجاجي، ٣٠، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٢٠، وانفرد ياقوت في معجم البلدان ١/ ٤٧٣ (بقيع) بنسبته مع خسة أبيات بعده إلى عمرو بن النعان البياضي يرثي قومه.

ولقد أنصف علي بن محمد بن علي بن سَلَّكِ الفالي من أهل فالة حيث يقول: (١)

[٣٦] لَمّا تَبَدّلَتِ المجالسُ أَوْجُهِ اللهِ غيرَ اللهِ نعهِ عهدتُ من عُلمائها [٣٦] وَرَأَيتُها محفوفة بسوى الأَلى كانوا ولاة صدورها وفنائها [٣٧] أنشدتُ بيتًا سائرًا متقدمًا والعينُ قد شرِقَتْ بجاري مائها [٣٨] أنشا الخيامُ فإنها كخيامِهِ م وأَرى نساء الحَييِّ غيرَ نسائها وأَحْسِنْ بالآخر حيث قال:

(۱) هذه الأبيات من الكامل، وهي كما قبال الطوفي: لعلي بن أحمد بن علي بن سَلَّكِ الفالي، المؤدّب، أبي الحسن. منسوب إلى فالمة، وهي قرية قريبة من إيذج في فبارس، واسم والله أحمد، وليس محمدًا كما ذكر الطوفي. وقد انتقل الفالي إلى البصرة وأقام بها مبدة، ثم قدم بغداد واستوطنها وحدّث بها، وسمع منه الخطيب البغدادي وكتب عنه ووثقه، وله معرفة بالأدب والشعر، وله مقطوعات حسنة يختمها ببيت يتمثل به على طريقة التضمين وليس من شعره. مات في ليلة الجمعة الثامن من ذي القعدة سنة ثبان وأربعين وأربعيائة، ودفن في مقبرة جامع المنصور. (انظر ترجمته في: تباريخ بغداد ١١/ ٣٣٤، واللبساب ٢/ ٢٩٠، ووفيات الأعيان واللبساب ٢/ ٢٩٠، ومعجم الأدباء ٢٢/ ٢٢٢، ومعجم البلسدان ٤/ ٢٣٢، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠، وسير النبلاء ١٨/ ٤٥).

والأبيات الأربعة موجودة في معجم الأدباء ٢٢٧/١٢، ومعها بعض المقطوعات المشابهة، للفالي نفسه.

<sup>=</sup> ولهذا البيت الذي معنا قصة رواها المرتضى في أماليه ١/ ٣٨٧ بسنده عن الأصمعي قال: «مرّ حارثة ابن بدر الغداني، ومعه كعبٌ مولاه، فجعل لا يمرّ بمجلس من مجالس تميم إلا قالوا: مرحبًا بسيدنا. فقال كعب: ما سمعت كلامًا قط هو أقرّ لعيني، وألذ في سمعي مما سمعته اليوم. فقال حارثة: ولكني ما سمعت كلامًا قط هو أكره إلى منه، ثم قال:

ذهب السرجسال فسدت غير مسدافع ومن الشقماء تفردي بالسودد » انتهسى . ورواية المرتضى هذه تخالف قليلاً رواية الطوفي ، ورواية الطوفي أشهر.

# [٤٠] وإذا ما خالا الجَبَانُ بأرضٍ طَلَبَ الطَّعْنَ عنده والنِّزالا (١)

وربها احتبّ هذا المنكرُ فقال: علم الشريعة ليس متوقفا على علم العربية، ويزعم أن بعض السلف قد كانوا أئمة يُقتدى بهم في الشريعة، ولم يكونوا عالمين بالعربية، وهذا احتجابٌ يُشَبّه بجلد العليل، ويَقْصرُ عن شفاء الغليل، إذ هو مُجرد دعوى بلا دليل، ثم هو تَقَوُّلُ على الأئمة، وتَخَرُّصٌ عليهم، ونسبةٌ لما لا يليق بهم إليهم، وطعنٌ على إجماع المسلمين، وَرَدٌّ على سيد المرسلين.

وبيانُ ذلك أن النبيَّ عَلَيْ قَطَع برفع الخطإعن إجماع الأمة، فقال: (أمتي لا تجتمعُ على ضلالة) (٢)، وتواتر ذلك عنه التواتر المعنوي، ثم أَجْمَعَتِ الأمَّة على تسمية مَنْ تقدم في صدرها من الأئمة والعلماء أثمة وعلماء، واتفقوا على اشتراط صفاتٍ في / القاضي والمفتي، منها:

(۱) بيت من الخفيف، قاله المتنبي ضمن قصيدة طويلة في مدح سيف الدولة، كما في ديوانه ٢/٢٢، والمتنبي هو: (٣٠٣هـ ٢٥٥هـ) أحمد بن الحسين بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب المتنبي الشاعر الحكيم، مالئ الدنيا وشاغل الناس كما يقال عنه ولد بالكوفة في محلة تسمى (كندة) وإليها نسبته، له مواقف وقصص وأخبار وأشعار مع سيف الدولة في حلب، ومع كافور في مصر، ومع عضد الدولة في شيراز، ومع ابن العميد في أرجان، وقد شرح ديوانه عدة شروح وطبع عدة طبعات، وكتبت حول شخصيته وشعره عدة كتب. قتله فاتك بن أبي جهل الأسدي حينها اعترض له في الطريق بالنعمانية بالقرب من دير العاقول قرب بغداد. (انظر: تاريخ بغداد، والأعلام ١/١٠٠).

ورواية الديوان للبيت: .... طلب الطعن وحده والنزالا

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي عن ابن عمر بلفظ: (إن الله لا يجمع أمتي ـ أو قال: أمه محمد ـ على ضلالة، ويد الله على الجاعة، ومن شذ شذ في النار). وأخرجه ابن ماجه عن أنس بن مالك بلفظ:

<sup>(</sup>إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم). وقال الشيخ الألباني معقبًا على الموضع الأول عند الترمذي: (صحيح، دون: ومن شذ...). انظر: صحيح الترمذي للألباني ٢/ ٢٣٢ برقم (١٧٥٩ ــ ٢٤٦) وضعيف الترمذي له أيضا ص ٢٤٦ برقم (٣٨٢) و المحيف الترمذي له أيضا ص ٢٤٦ برقم (٢٨٣) وقال معقبًا على الموضع الثاني عند ابن ماجه: (ضعيف جدًّا، دون الجملة الأولى =

أن يكون مجتهدًا. وفسروا المجتهد بمن يعرف من الكتاب والسنة: الحقيقة والمجاز والنهي والمجمل والمبين والمحكم والمتشابة والعام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ والمستثنى والمستثنى منه والعربية المتداولة بالحجاز واليمن والشام والعراق وبواديها، ثم قالوا: فمن وقف على ذلك أو على أكثره، ورُزِقَ فَهْمَه صَلَحَ للفُتْيا والقضاء.

وهذه أحكامٌ كلُّها أو أكثرها ناشئ عن علم العربية ، ومركبٌ منها ، ومن القضايا الأصولية ، وإذا كان الاتفاقُ واقعًا على اشتراط هذه الصفات في المُفتي والقاضي ، فكيف يجوز نسبةُ الخلوِّ منها إلى هُداةِ الدين ، وأئمةِ الشريعة المتقدمين ، ولو كان ما زعمه من خُلوِّ بعض أئمة الأمة عن هذه الشروط صحيحًا مع اتفاق الأمة على الاقتداء بهم والاهتداء بهديهم لكان طاعنًا على الإجماع ، حيث تشترط الأمّة في أئمتها شروطا ، ثم تأتم بها بدون وجودها ، وحينئذ يلزم الطعنُ على صاحب الشريعة ، حيث وقع خَبَرُه بخلاف مُخْبَرِه ، في رفع الضلالة والخطأ عن الإجماع .

ثم ليخبرنا هذا القائلُ أيّ الأئمة كان خاليًا من هذا العلم؟ أعبدُ الله بنُ العباس الذي كان إذا سُئل عن غريب القرآن ومشكلاته، أنشد أشعارَ العرب، حتى إني رأيت ذلك كتابًا مستقلا، يعرف بمسائل نافع بن الأزرق(١) لابن عباس، ثلاثة كراريس فيه مائتان وخمسون بيتًا تقريبًا، يُنْشد كلَّ بيتٍ على

<sup>=</sup> فهي صحيحة)، انظر: ضعيف ابن ماجه للألباني ص ٣١٨، برقم (٣٥٠ ـ ٣٩٥٠). والحاصل أن الجملة التي أوردها الطوفي ـ وهي محل الشاهد ـ صحيحة. وانظر أيضا: ظلال الجنة في تخريج السنة ص ٣٩ ـ ١٦ برقم (٨٠ ـ ٨٤)، وصحيح الجامع الصغير ١٨٤٨، وسلسلة الصحيحة ٣١٩ (برقم ١٣٣١).

<sup>(</sup>۱) نافع بن الأزرق: هو: نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الوائلي، الحروري. أبو راشد، رأس الخوارج الأزارقة، وإليه ينسبون، نقم على عثمان، ثم على علي، ومعاوية وابن الزبير، وله معارك دامية مع المهلب بن أبي صفرة، انتهت بقتله يوم دولاب قرب الأهواز في سنة ٢٥هـ. (انظر تاريخ الطبري ٧/ ٢٥، والأعلام ٨/ ٣١٥).

مسألة، وقد ذكر ابنُ الأنباري في كتاب (الوقف والابتداء) (١) جملةً من ذلك بأسانيدها إلى ابن عباس، وقد قد منا أنه كانت له حلقةٌ يُعلِّمُ الناسَ فيها الإعراب.

أم مالكُ الأصبحي (٢)؛ الذي كان عالم المدينةِ، وضُرِبَتْ إليه أكبادُ الإبل من الآفاق.

أم محمدُ بن إدريس الشافعي؛ الذي عقدت فصاحتُه على الأقطار ألوية، وضَرَبَتْ بلاغتُه في الآفاق أحوية (٣)، وكان يُعجب مالكًا قراءته لفصاحته.

أم الإمام أحمد بن حنبل (٤): الذي مكث مدة أيام المحنة يُضْرَبُ بالسياط، ويُفْرَطُ في أذاه غاية الإفراط، في مواطنَ تنقلب فيها الأسود، وتشيب فيها الذوائب السُّود، ولم يُسمع منه لحنٌ في مناظرته، ولا تَتَمَةٌ في فصاحته.

<sup>(</sup>١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٧٦ ـ ٩٨ ، وقد طبعت المسائل مستقلة بعناية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وذكرها السيوطي في الإتقان ١/ ١٢١ ـ ١٣٤ .

<sup>(</sup>٢) مالك الأصبحي: هـو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري (٩٣هــــ ١٧٩هـ) أبـو عبد الله إمام دار الهجرة، وأحد الأثمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة، له عدة مؤلفات من أهمها: الموطأ. و(الأصبحي): نسبة إلى ذي أصبح، واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة، وهو من يعرب قحطان، و(أصبح) صارت قبيلة.

<sup>(</sup>انظر: اللباب ١/ ٦٩، والأعلام ٦/ ١٢٨).

<sup>(</sup>٣) أحوية : جمع حِواء، وهـو المكان المـذي يحوي الشيء، وبيوت النـاس من الـوبر مجتمعـة على ماء. (المعجم الوسيط: حوى).

<sup>(</sup>٤) أحمد بن حنبل: (١٦٤هــ ١٤١هـ) هو: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي، أبو عبد الله، أحد الأثمة الأربعة عند أهل السنة، وإمام المذهب الحنبلي، وإليه ينسب الحنابلة، أصله من مرو، ومولده ببغداد، نشأ منكبًا على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفارًا كثيرة إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والثغرور والمغرب والجزائر والعراقين وفارس وخراسان والجبال والأطراف، وصنف عدة مؤلفات من أهمها المسند، وامتحن في فتنة القول بخلق القرآن في عهد المأمون والمعتصم، وأكرمه المتوكل، وما زال حظيًا عنده إلى أن مات. (انظر: تاريخ بغداد ٤ / ٢١٢، والأعلام المرار).

أم أئمة الكوفةِ من أهل اللغة والقُّرّاء، كالكسائي والفراء (١). أم أئمة البصرة الفيحاء، كالخليل بن أحمد/ وأبي عمرو بن العلاء؟ هؤلاء من الأئمة المتقدمين، والسلف الماضين.

[۱۱/ب]

فأمّا من المتأخرين عن زمانهم، والمُصَلِّينَ (٢)عن أوانهم، فهم على اختلاف المُلَويْن (٣)، وتَعَاقُبِ الجديدين (٤)، لا تعدمهم الأزمنة، ولا تخلو منهم الأمكنة، فكتبهم كلها براعة وفصاحة، ومناظراتهم وأبحاثهم بلاغة ورجاحة، أفترى كان أحدٌ منهم أَلْكَنَ عَبِيًّا، أم كان من العربية عاطلًا خليًّا؟

فمن أصحابنا رحمهم الله: القاضي الإمامُ أبو يعلى (٥)؛ الذي حَلّ من فُنون العَلم المَحَلَّ الأعلى.

وأبو الوفاء على بن عقيل؛ الذي بَنزغت شمسُ علمه على الأنام، وشهد له بفضله الخاصُّ والعام.

<sup>(</sup>١) الفَرّاء: (١٤٤هــ٧٠٧هـ) هو: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، مولى بني أسد أو بني منقر، أخذ النحو عن الكسائي، وله عدة مؤلفات من أهمها: معاني القرآن، ولد بالكوفة، ومات في طريق مكة. (انظر: نزهة الألباء ٩٨، والأعلام ٩/ ١٧٨).

<sup>(</sup>٢) المُصَلِّن: قال في المعجم الرسيط: «(صَلَّى): الفرس في السباق: جماء مُصَلِّياً، وهم الثاني في السباق». فيكون المراد بالمصلّين: إذن: التالين المتأخرين.

<sup>(</sup>٣) المُلَوَانِ: الليل والنهار، أو طوفا النهار. يقال: لا أفعله ما اختلف الملوان. (المعجم الوسيط: ملا).

<sup>(</sup>٤) الجديدان: مثل الملوين، أي: الليل والنهار. (المعجم الوسيط: جَـدّ).

<sup>(</sup>٥) أبو يعلى: (٣٨٠هـــ ٢٥٨هـ) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، وشيخ الحنابلة في وقته في بغداد، ولآه القادر قضاء دار الخلافة والحريم وحران وحلوان، لمه تصانيف كثيرة من أهمها التعليقة، والعدة في أصول الفقه. (انظر: المقصد الأرشد ٢/ ٣٩٥، والأعلام ٦/ ٣٣١).

وأبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني (١)؛ الذي جَمَع بين علمي الشريعة والآداب، وَوَرَدَ منهما على البحر العباب، ونَشَر دُرَرَ الألفاظ على فُرُشِ المعاني، فأخجلت في رقِّتها نغماتِ المثالث والمثاني، وله ديوانٌ من الشعر في مرتبة عالية من الفصاحة وحسن النظم والمعاني.

ولو أخذنا في تعداد أهلِ الأدب من الناس لَنْفِدَ المدادُ والقرطاسُ، وإنها ذكرتُ هؤلاء القومَ مع أنَّ الغالبَ عليهم علومُ الشريعة، واشتهارهم بها، ردًّا على هذا القائل؛ لأنه ادّعى أن بعضَ علماء الشريعة كان خِلْوًا من هذا العلم.

ثم إن الطاعنَ في علم العربية عَـلاَمَ يعتمد؟ وإلامَ يستند؟. فإن كان فقيهًا ـ وحاشاه ـ فمن شَرْط صحة إطلاق هـذا الاسم عليه ـ بحيث يُصار إلى رأيه ويُنتَهَـلُ إليه ـ أن يكون عارفًا بأصول الفقه.

قال ابنُ حَمْدان رحمه الله من أصحابنا، في صفة المفتي والمستفتي (٢): (الفقية على الحقيقة: من له أهليَّةٌ تامّة يمكنه أن يعرف الحكم بها إذا شاء، مع معرفته جملةً كثيرة عرفًا من أمهات مسائل الأحكام الشرعية الفرعية العملية بالاجتهاد والتأمل وحضورها عنده، فكلَّ فقيه حقيقة عجتهدٌ قاض، لأن الاجتهاد بذلُ الجهدِ والطاقة في طلب الحكم الشرعي بدليله، وكلَّ مجتهد أصوليُّ، فلهذا كان علمُ أصولِ الفقه فرضًا على الفقهاء، وقد ذكر ابنُ عقيل (٣) أنه فرضُ عَيْنِ،

<sup>(</sup>١) الكَلْـوَذَانِـي: (٤٣٢هــــ ١٠ههـ) هو: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، إمام الحنابلة في عصره، أصله من كَلْوَاذى (من ضواحي بغداد). ومولده ووفاته في بغداد، له عدة مؤلفات: من أهمها (التمهيد) في أصول الفقه، وقد طبع في مكة في ثلاثة مجلدات، وله كتاب الهداية في الفقه، والتهذيب في الفرائض وغيرها. (انظر: المقصد ٣/ ٢٠، والأعلام ٦/ ١٧٨).

<sup>(</sup>٢) ابن حمدان: تقدمت ترجمته . وصفة المفتي والمستفتى: كتاب صغير له ، طبعه المكتب الإسلامي بتعليق الشيخ ناصر الدين الألباني، تحت اسم: صفة الفتوى والمفتي والمستفتى، وهذا النص موجود فيه ص ١٤ (الطبعة الثالثة).

<sup>(</sup>٣) يقصد أبا الوفاء على بن عقيل، وقد تقدمت ترجمته .

[وقال العالمي الحنفي: (١) إنه فرضُ عين] على من أراد الاجتهادَ والفتوى والقضاء، وفرضُ كفايةٍ على غيرهم، فهو أولى إن شاء الله، والمذهبُ أنه فرضُ كفايةٍ كالفقه. قلت: نحمله على غير الثلاثة (٢)، ولأن به يُعرف الدليل، والتعليل، والصحيح، والفاسد، والعليل، والنبيل، والسرذيل، وكيفية الاستلال، والاستنباط، والإلحاق، والاجتهاد، والفتوى، والمفتي، ومن / يجوز له الاجتهاد، والفتوى، أو يجبان عليه، أو يحرمان [١٢/أ] عليه، أو يندبان له، ومن يلزمه التقليد، أو يمتنع، وفيا يجوز، أو يمتنع، ومَنْ جَهِلَهُ كان حاكي فِقْهِ، وفَرْضُه التقليد.

وقد أوجب ابن عقيل تقديم معرفته على الفروع، ولهذا ذكره القاضي (7) وابن أبي موسى (1) وابن البنّا (9) وأبو بكر عبد العزيز (7) في أوائل كتبهم الفروعية .

<sup>(</sup>١) مـا بين المعقـوفين ليس في النسختين، وقد أخــلتـه من نسخـة كتــاب صفــة المفتي المطبوعــة، وهــو ضروري، لأن الكلام بدونه يضطرب. وما زال لكلام لابن حمدان.

<sup>(</sup>٢) المراد بالثلاثة: من أراد الاجتهاد، والفتوى، والقضاء.

<sup>(</sup>٣) المراد به: القاضي أبو يعلى الفراء، وقد تقدمت ترجمته.

<sup>(</sup>٤) ابن أبي موسى: (٣٤٥هـــ ٤٢٨هـ) هـو: محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي، صاحب (الإرشاد) وهـو من كتب المذهب الحنبلي المشهورة، له حلقة كبيرة في جامع المنصور ببغداد، توفي في ربيع الآخر ببغداد، ودفن بجـوار قبر الإمام أحمد. (انظر: المقصد الأرشد ٢/ ٣٤٢، والأعلام ٢/ ٢٠٥).

<sup>(</sup>٥) ابن البنّا: (٣٩٦هــــ ٤٧١هـ) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنّا، أبو علي البغدادي، فقيه حنبلي من رجال الحديث، بلغت كتبه ٥٠٠ كتاب، منها: شرح الخرقي في الفقه الحنبلي، وشرح الإيضاح في النحو. (انظر: المقصد ٢٩٩١، والأعلام ٢٩٤/٢).

<sup>(</sup>٢) أبو بكر عبد العزيز: (٢٨٥هــ٣٦٣هـ) هـو: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداذ، أبو بكر المعروف بغلام الخلال، كان تلميذًا لأبي بكر الخلال فلقب به، مفسّر، ثقة في الحديث مشهور بالديانة والأمانة والعبادة، من أعيان الحنابلة، ومن أهل بغداد، له عـدة مؤلفات منها: الشافي، والمقنع في الفقه، وتفسير القرآن. (انظر: المقصد ٢/ ١٢٦، والأعلام ٤/ ١٣٩).

وقال أبو البقاء العكبري: (١) أبلغُ ما يوصل به إلى إحكام الأحكام إتقانُ أصولِ الفقه وطرفٍ من أصول الدين). إلى هنا كلام ابن حَمْدان.

وهذه الكلماتُ التي حكاها عن الشيخ أبي البقاء ذكرها في خطبة كتابه المسمى (بتنقيح الخَطَل في عِلْم الجَدَل) (٢)، وإنها قال: (٣) (أصول الكلام)؛ لأن خطبته مسجوعةٌ على هذه القافية، ولا أدري: هذا التحريف من ابنِ خمْدان أو مِنْ كاتبِ النسخة التي نقلها منها؟ فإنها نسخةٌ واحدةٌ جاءتُ من الشام وكان فيها شيءٌ من سهم، أعني (أدب المفتي) فإن كان ذلك فلا كلام، وإن كان التحريف من ابن حمدان، فلا أدري لِم حَرّف كلام الشيخ أبي البقاء عن وجهه مع إجلاله بازدواج القرائن ونظم الكلام، غير أنه يحتملُ أن يكونَ ذلك من النسخة التي نقل منها ابنُ حَمْدان وَهَما من كاتبها، أعني: (تنقيح الخطل) ويحتمل أن يكونَ فيه إغراءٌ للطلبة بعلم الكلام، وهو مذموم، وكلا الوجهين بعيد.

والأولى إحالةُ التحريف على النسخة التي نقلنا نحن منها، أو على أن الشيخَ شُبّه عليه في النقل، وذلك مما لا عاصم منه إلا الله.

<sup>(</sup>١) أبو البقاء العكبري: (٥٣٨ه ــ ٦١٦هـ) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي. أبو البقاء، عب الدين. عالم بالأدب واللغة والنحو والفرائض والحساب، وله فيها مصنفات، وهو من علماء النحو المعدودين. أصله من (عكبرا) قرية على دجلة، ومولده ووفاته ببغداد، أصيب في صباه بالجدري فعمي. (انظر: المقصد ٢/ ٣٠، والأعلام ٤/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٢) هذا الكتاب في حدود علمي ضمن كتب أبي البقاء التي لم تصل إلينا، أو لم تكتشف بعد، وقد سألت عنه الزميل الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين وهو من هو في معرفة المخطوطات، كما أن له صحبة مع أبي البقاء حينها حقق كتابه (التبيين) في رسالة الماجستير فأفاد بأنه لا يعرف عن هذا الكتاب شيئًا ذا بال أكثر مما كتبه في مقدمته لكتاب التبيين ص ٦٧.

<sup>(</sup>٣) يعني: أبا البقاء. وكلمة: (أصول الكلام) التي يشير الطوفي إلى أن أبا البقاء قالها هي آخر عبارة في هذا النص، وقد غيرت وحوّلت إلى: (أصول الدين)، وسيشير إلى ذلك الطوفي ويبين سببه.

وإذا ثبت أن من شرطِ الفقيه الحقيقي معرفة أصولِ الفقه، فقد أجمع الأصوليون والفقهاء على استمداد أصول الفقه من ثلاثة أشياء:

علم الكلام: لتوقف الأدلةِ الكلية الدالة على وجود الباري وبعثه الرسلَ عليه.

والعربية: لتوقف فَهُم معاني كلام الله وسنة رسوله عليها، على ما بينًا مِنْ قبل.

ومعرفة شيء من الأحكام الفرعية؛ لأجل ضَرْبِ الأمثلة نفيًا و إثباتًا.

وحينئذ: علمُ العربية أصلٌ من أصول (أصول الفقه) وقد تقدم أنّ أصولَ الفقه هل (١) هي فرضُ عين أو فرضُ كفاية، فيجب أن يكون الخلافُ في معرفة العربية كذلك، على ما فيه من التفصيل، ضرورة (٢) امتناع وجود المركّب بدون مفرداته.

فحينئذ: الفقيه الطاعنُ على علم العربية، يكون إمّا طاعنًا في شرط عِلْمه ومادة فقه، وإلمّا/ أن يكونَ غير عالم بنفسه أنه فقيه. والأولُ سَفَة، والثاني [١٧/ب] جَهْلٌ. وأيًّا ما كان فهو (٣) غمُّ الصديق، وفرحةٌ للحاسد.

وإن كان الطاعنُ في ذلك غيرَ فقيه، فلا التفاتَ إليه؛ لأن المصيرَ في الأمور، والمنتهى في الأحكام، وهم مجتهدو كلِّ زمان، وفقهاءُ كلِّ عَصْر وأَوَان.

<sup>(</sup>١) عبارته هذه فيها شيء من الركاكة ، حينها أوقع الاستفهام خبرًا لــ ( أنّ ) ، ولو قال : (وقد تقدم الخلاف في أصول الفقه ، وهل هي فـرض عين . . . ) أو قال : (وقد تقدم أن أصــول الفقه مختلف فيها هل هي فرض عين . . . ) ، لكان أوضح .

<sup>(</sup>٢) كلمة (ضرورة): مفعول لأجله تفيد التعليل لما قبلها.

<sup>(</sup>٣) في نسخة (ب) (غمر)، أو (غمز)، وربها كانت محرفة؛ لأن كلمة (غم) التي وردت في (أ) أولى من حيث المعنى، نظرًا لمقابلتها بكلمة (فرحة).

ولعل هذا الخصم إذا رأى رَمَدَ الحُجّةِ له مُعْميًا، وسَهْمَ المحجة البيضاء مُصْمِيًا، أنكر إنكاره لفضل العربية، وعَطَف على نُصرتها بالنفس الأبية، وقال: أنا لا أنكر فضلَها، ولا أُصَغِّر أمرها، وكيف أنكرها وأنا من أهلها، يَدَّعي أنه من بَنيها، ويُمَوّه بذلك تمُّويها، وهيهات قصر عن كفاءة العقائل(١) إلا ذويها، أيظن أنه بمعرفة الاسم والفعل والحرف، وتحصيل العُجمةِ من موانع الصرف، يَنْظِم نفسه في سلك الآدب، إذن حُقَّ أن يُبْكى عليه ويُتتَحَب.

<sup>(</sup>١) العقائل: جمع عقيلة، والعقيلة: الكريمة المخدرة، ومن القوم: سيدهم، ومن كل شيء: أكرمه، والدُّرُّ، وكريمة الإبل. انظر: القاموس (مادة: عقل).

في بيان فضل من تحلَّى بهذا العلم وذَمِّ من عَطلَ منه أو أخطأ فيه أو عبيبَ عليه

### الباب الثالث

# (في بيان فضل من تحلى بهذا العلم وذم من عطل منه أو أخطأ فيه أو عيب عليه)

وقد تقدم بعضُ ذلك آنفًا، ونحن الآن ذاكرو باقيه، ونحن قبل ذلك مُصَدِّرو هذا الباب - تَيَمُّناً - بشيء من كلام نبينا محمد على الذكرات أفصح العربِ لسانا، وأوضحها بيانا، وأسمحها كفًا وبنانًا، وأجمحها إلى المكرمات عنانًا، صلى الله عليه وسلم.

كان ﷺ يقول: «إن الله عز وجل أدَّبني فأحسن تأديبي (١)، ونشأتُ في بني سعد (٢)، وبُعِثتُ بجوامع الكلم».

وقال عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه: (يا رسولَ الله: ما بالُك أفصحنا، قال: لأن كلامَ العربية - كلامَ إسهاعيل عليه السلام - كان دَرَسَ، فأتاني به جبريلُ عليه السلام، فَعَلَّمَنِيْه) (٣).

فمن كلامه الفصيح على: ما روي عن على بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (ما سمعت كلمة غريبة من العرب إلا وقد سمعتُها من رسول الله عليه،

<sup>(</sup>۱) تقدم ذكر صدر هذا الحديث وتخريجه في ص ۲۱۸ وفيها النص على تضعيفه، وإنظر أيضا إضافة إلى ما تقدم - ضعيف الجامع الصغير ص ٣٦ (الحديث رقم ٢٥٠)، والتذكرة للزركشي ١٦١، والمقاصد الحسنة ٥٦.

<sup>(</sup>٢) هم بنو سعد بن بكر بن هوازن، أظار النبي ﷺ، وعندهم استرضع في بيت الحارث بن عبد العزّى وزوجته حليمة السعدية. (انظر: جهرة أنساب العرب ٢٦٥).

<sup>(</sup>٣) يرد هذا الحديث مكملاً للحديث السابق في قصة واحدة وهي قصة قدوم بني نهد بن زيد على النبي على النبي على النبي على النبي أيلية. وهو ضعيف. انظر الحديث عنه والنص على تضعيفه في: التذكرة ١٦١، والمقاصد الحسنة ٥٢ ، وكشف الحفاء ١/ ٧٢.

وسمعته يقول: مات حَتْفَ أَنْفه، وما سمعته من عربي قبله) (١). ومعنى ذلك أن الميّت يتنفس على فراشه حتى ينقضى رمقه.

#### ومن كلامه المتقن وأمثاله العجيبة:

(إياكم وخضراء الدِّمَـن، قيل: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء) (٢).

وقولُه عليه السلام (إن مما يُنْبِتُ الربيع لَمَا يقتل حَبَطًا أو يُلِم) (٣)، ومعناه: أن الماشية يروقُها نَبْتُ الربيع فتأكلُ فوق حاجتها فتهلك، والحَبَط: أن تَرِمَ بطونُها / [١/١٣] وتنتفخ. فزجر بهذا الكلام عن فضول الدنيا.

(١) أورده السيوطي في مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا ص ٥٨، برقم ١١٨ وعزاه إلى البيهقي في الشعب. ولم أهند إلى موضعه فيه.

وانظر: غريب الحديث للخطابي ١/ ٦٥، والفائق (مادة: حتف).

(٢) قال فيه الشيخ الألباني: (ضعيف جـدًّا). لأنه تفرد به الواقدي وهو ضعيف. بل متروك. انظر تفصيل ذلك في سلسلة الضعيفة ١٤١ (رقم الحديث ١٤١)، وانظر: المقاصد الحسنة ص ١٤٩ (الحديث رقم ٢٧١)، وكشف الحفاء ١٩١٨ (الحديث رقم ٨٥٥).

(٣) جزء من حديث صحيح رواه أبو سعيد الخدري، وأخرجه البخاري في موضعين: في كتاب الجهاد برقم (٣٧)، وفي كتاب الرقاق برقم (٧)، وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة برقم (١٢١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن: (باب فتنة المال ١٨)، وإنظر صحيح ابن ماجه للألباني (نفس الكتاب والباب) ٢/ ٣٦٥، ومسند الإمام أحمد ٣/٧، ٢١، ٩١. وغريب أبي عبيد ١/ ٢٢، وغريب الخطابي ١/ ٧١٠، والنهاية لابن الأثير ١/ ٣٣١.

والرواية المشهورة: (حَبَطًا) بالحاء المهملة. وروي: (خبطًا) بالخاء المعجمة، وقال أبو عبيد في هذه الرواية الأخيرة: (وأما الذي رواه يزيد: (يقتل خبطًا) بالخاء، فليس بمحفوظ، إنها ذهب إلى التخبط وليس له وجه).

ومعنى قوله: (أو يُلمّ): يكاد أو يقرب من ذلك. وقد جرى هذا الحديث بجرى المثل، وأوردته أغلب كتب الامثال، انظر جمهرة الأمثال ١٦/١، وفصل المقال ٩، ومجمع الأمثال ١٠/١ وغيرها.

وقوله: (لا ينتطح فيها عنزان)(١).

(لا يلدغ المؤمن من جُحرِ مرتين)(٢).

(هُدْنةٌ على دَخَن، وجماعةٌ على أَقذاء) (٣).

(الآن حمى الوطيس)<sup>(٤)</sup>.

(۱) جزء من حديث طويل، وفيه قصة المرأة التي يقال إنها هجت النبي على وهي من بني خطمة، واسمها في بعض الروايات: عصهاء بنت مروان، وزوجها يزيد بن زيد الخطمي. وقد أورده القضاعي في مسند الشهاب ٢/ ٤٦ تحت رقم ٥٥٨، بثلاثة طرق. وقال عنه محقق الكتاب الشيخ حمدي السلفي إنه حديث موضوع؛ لأن في بعض طرقه محمد بن الحجاج وهو كذاب خبيث، كما قال الدارقطني وابن معين، وفي بعضها الواقدي وهو متروك، كما مر معنا حكم الألباني عليه قبل قليل. وانظر: النهاية لابن الأثير ٥/ ٧٤. وقد صارت هذه العبارة مثلاً. (انظر: الفاحر ٣١٢، وجهرة

الأمثال ٢/ ٢٠ ٤ ، ومجمع الأمثال ٣/ ١٧٤ ، والمستقصى ٢/ ٢٧٧).

(٢) أورده الألباني في سلسلة الصحيحة ٣/ ١٦٩ برقم ١١٧٥ ، وقال: «أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ٢٣٦ ، وفي الأدب المفرد ١٨٥ ، ومسلم ٢/ ٢٢٧ ، وأبو داود ٢/ ٢٩٧ ، والدارمي ٢/ ٣١٩ - ٣١٩ ، وابن ماجه ٢/ ٤٧٦ ، وأحمد ٢/ ٣٧٩ ، من حديث ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة مؤعّا» .

وانظر من كتب الأمثال: جهرة الأمثال ٢/ ٣٨٦، مجمع الأمثال ٣/ ١٥٧.

- (٣) جزء من حديث حليفة في الفتن، أخرجه الإمام أحمد ٥/ ٣٨٦، ٤٠٣ (برقم ٢٣٣٣)، (ورقم ٢٣٤٧٣)، (ورقم ٢٣٤٧٣)، وأبو داود (برقم ٤٢٤، ٤٢٤٦) وقد حَسّنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣/ ٧٩٩ معنى: (هدنة على دخن) أي على فساد واختلاف، وفسرها الرسول على ألحديث بقوله: «لا ترجع قلوب أقوام على الذي كانت عليه». ومعنى: (جماعة على أقداء) أي: اجتماع على فساد في القلوب. فالأقداء جمع قدى، والقذى: جمع قذاة، وهو ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن. (انظر: النهاية ٢/ ١٠٩ (دخن) ٤/ ٣٠ (قدى))
- (٤) جزء من حديث العباس في غزوة حنين، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ١٣٩٨ في كتاب الجهاد برقم ٢٧، وأحمد في المسند ٢/ ٢٠٧ (برقم ١٧٧٥). ولفظه فيها: (هذا حين حمي الوطيس). وقد صارت هذه العبارة مثلاً ساترًا. انظر: الفاخر ١٣٩. و(الوطيس): قيل التنور، وقيل شبه التنور، وقيل حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد على وطنها. انظر: النهاية ٥/ ٢٠٤. وغريب الخطابي ١/ ٢٠٠.

(الناسُ كأسنان المُشط، والمرُّ كثير بأخيه، ولا خيرَ في صحبة من لا يرى لك مثلَ ما يرى لنفسه)(١).

(إنكم لتقلُّون عند الطمع، وتكثرون عند الفزع) (٢).

(خيرُ المال عينٌ ساهرةٌ لعين نائمة) (٣).

(خير المال مهرة مأمورة وسكة مأبورة)(٤).

(الخيلُ في نواصيها الخير، بطوئها كنزٌ وظهورُها عِزّ ) (٥).

(۱) أورده الألباني في سلسلة الضعيفة برقم ٥٩٦ (٢/ ٢٠) وقال فيه: «ضعيف جدًّا، رواه ابن عدي عن السيب بن واضح: ثنا سليمان بن عمرو [النخعي]: ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك مرفوعًا، وقال: [أي ابن عدي]: وهذا الحديث وضعه سليمان على إسحاق». ثم أفاض الألباني في الحديث عنه وعن طرقه.

وفي موضع آخر من الضعيفة ٤/ ٣٦٩ تحت رقم ١٨٩٥ قال الألباني في هذا السند نفسه: «هذا سند موضوع؛ المسيب ضعيف، وشيخه النخعي كذبه غير واحد، وجزم ابن عدي بأنه وضع على إسحاق هذا حديثًا بلفظ: الناس كأسنان المشط».

وانظر: مسند الشهاب ١/ ١٤١، ١٤٥، والموضوعات لابن الجوزي ٣/ ٨٠.

(٢) لم أقف عليه فيها راجعته من كتب الحديث، وإنها في بعض كتب الغريب. انظر: غريب الخطابي ١/ ٢٨٢ والنهاية لابن الأثرر ٣/ ٤٤٣.

(٣) لم أقف عليه في كتب الحديث، وإنها في بعض كتب الغريب. انظر: النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٢٨.

(٤) حديث ضعيف؛ لأنه مرسل، حيث إن راويه تابعي وهو: سويد بن هبيرة. انظر الحكم بتضعيفه في: ضعيف الجامع الصغير لسلالباني ٢٩٤٩ (الحديث رقم ٢٩٢٦) ومسند الشهاب وحاشيت ٢/ ٢٣٠. وانظر الحديث في مسند أحمد ٣/ ٨٤٤، وغريب أبي عبيد ١/ ٢٠٨، والطبراني (٦٤٧٠).

والمراد بـ (المهرة المأمورة): الفرس الكثيرة النتاج.

وبـ (السكة المأبورة): الطريقة المستوية المصطفة من النخل، والمأبورة: أي التي قد لقّحت. (غريب أي عبيد ١/ ٢٠٨).

(٥) حديث الخيل هذا حديث مستفيض ومروي عن عدد من الصحابة مع خلاف يسير في الألفاظ، وقد أخرجه البخاري (٢٨٤٩ ـ ٢٨٥٠ ـ ٢٨٥٢ ـ ٣٦٤٣ ـ ٣٦٤٣)، ومسلم (٩٨٧ ـ ١٨٧١ ـ ١٨٧٢ ـ ١٨٧٣)، وأحمــــد (٢٦١٦ ـ ٢٨١٦ ـ ٢٠١٥ ـ ٢٠٠٥ ـ ٥٦٦٥ ـ ٥٩١٨ ـ ٥٩١٥ ـ

(حُبُّك للشيء يُعمِي ويُصِم)(١).

(كلُّ الصيدِ في جَوْفِ الفَرا) (٢).

(مَنْ بَطّا به عملُه لم يُسْرع به نسبُه) (٣).

(جُبلت القلوبُ على حُبّ مَنْ أحسنَ إليها وبُغْض مَنْ أساء إليها) (٤).

<sup>= 19</sup>٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ -

<sup>(</sup>۱) حديث ضعيف؛ لأن في سنده أبا بكر بن أبي مسريم. نصّ على ذلك الشيخ الألباني في سلسلة الضعيفة ٤/ ٣٤٨ (الحديث رقم ١٨٦٨)، والشيخ حمدي السلفي في حساشيسة مسند الشهساب ١/ ٧٥٠. وانظر: مسند أحمد ٥/ ١٩٤، ٦/ ٥٥٠، وسنن أبي داود (أدب ١١٦).

<sup>(</sup>۲) هـذا الحديث أصله مثل مشهور، وقد تمثل به النبي على في قصته مع أبي سفيان بن حرب، أو ابن الحارث، وقال فيه السخاوي في المقاصد الحسنة ٣٢٨ (برقم ٨٢٦): «الرامهرمزي في الأمثال من جهة ابن عيينة عن وائل بن داود عن نصر بن عاصم الليثي، قال: أذن رسول الله على قريش، وأخسر أبا سفيان، ثم أذن له، فقال: ما كدت تأذن لي حتى كدت تأذن لحجارة الجلهمتين قبلي، فقال: وما أنت وذاك يا أبا سفيان، إنها أنت كها قال الأول: (... وذكره)، وسنده جيد، لكنه مرسل، ونحوه عند العسكري ...». وانظر: جهرة الأمثال للعسكري ٢/ ٢٦١، فالحديث غرج فيه بتفصيل جيد كها ذكر السخاوي، وانظر: غريب أبي عبيد ١/ ٣٣١، وفصل المقال ١٠، وكشف الخفاء (١٩٧٧). والفَرَأ: كَجَبَل وسَحَاب: حمار الموحش، وجمعة: فراء وأفراء، وللمثل قصة مشهورة ذكرتها الكتب السابقة.

<sup>(</sup>٣) جزء من حديث طويل: في صحيح مسلم برقم ٢٦٩٩، وصحيح سنن ابن ماجه للألباني، ١ ١٤، وصحيح سنن الترمذي للألباني ٣/ ١٦، ومسند أبي داود للألباني ٢/ ١٩٤، وصحيح سنن الترمذي للألباني ٣/ ١٦، ومسند أحد ٢/ ٢٥٢، ٤٠٧.

<sup>(</sup>٤) حديث موضوع. في سنده إسهاعيل بن أبان الخياط. متهم بالوضع والكذب. انظر الحكم على الحديث مفصلاً في سلسلة الضعيفة للألباني ٢/ ٦٠ \_ ٦٦ (برقم ٢٠٠). ومسند الشهاب وحاشيته / ٢٥٠. وانظر: المقاصد الحسنة ١٨٤ (برقم ٣٦٥) وفيه يقول السخاوي عن هذا الحديث: (وهو باطل مرفوعًا وموقوفًا). وكشف الخفاء ١/ ٣٩٥.

(البلاءُ مُوكّل بالمنطق)(١).

(الناسُ معادِنُ كمعادن الذهب والفضة) (٢).

(ما نَحَلَ والدُّ ولَدًا أحسنَ من أدب حسن) (٣).

(الصمتُ حِكَم وقليلٌ فاعلُه)(٤).

(الدنيا سِجْنُ المؤمن وجَنَّةُ الكافر)(٥).

(۱) حديث ضعيف، وهذا في أحسن أحواله، ومن العلماء من يحكم عليه بأنه موضوع. انظر ذلك مفصلاً في: ضعيف الجامع للألباني ٣٥١ - ٣٥٣ (برقم (٢٣٧٨ ورقم ٢٣٧٩ ورقم ٢٣٨٠) ومسند الشهاب وحاشيته ١/ ١٦١ - ١٦٦، والمقاصد الحسنة ١٦١ برقم ٣٠٥، وكشف الخفاء ٣٤٣ برقم ٢٠٦، والموضوعات لابن الجوزي ٢/ ١٨٤.

- (٢) حديث متفق على صحته، رواه البخاري: (٣٣٥٣، ٣٣٧٤، ٣٣٨٣، ٣٤٩٦، ٣٤٩٦، ٣٥٨٨، ٣٤٩٦، ٣٥٨٨، ٣٥٩٦، ٣٥٨٨، ٣٥٨٩، ٣٥٨٩، و ٢٨٩٨، ٤٦٨٩)، ومسلم: (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣١). ولفظ الحديث هنا يتفق مع ما عند مسلم في الموضع الثاني. ورواه أحمد: (٢/ ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٣٩١، ٤٣٨، ٤٨٥، ٤٢٥، ٩٣٩). وانظرر: مسند الشهاب وحاشيته ١/ ١٤٥، وصحيح الجامع للألباني برقم ٢٧٩٧.
- (٣) حديث ضعيف، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١/ ٤٢٢)، والترمذي (٢٠١٨)، والحاكم ٢٠١٨)، والحاكم ٢٦٣/٤، وغيرهم، وسبب ضعفه علتان:
- الأولى: أن في سنده عامر بن أبي عامر الخزاز، وهو عامر بن صالح بن رستم الخزاز، وهو ضعيف. الشائية: أنه مرسل؛ لأن راويه عمرو بن سعيد بن العاصي تابعي لم يثبت له صحبة. وزاد الشيخ الألباني علمة ثالثة، وفصّل القول في الحديث في سلسلة الضعيفة ٣/ ٢٤٩ (برقم ١١٢١). وانظر: مسند الشهاب وحاشيته ٢/ ٢٥١.
- (٤) حديث ضعيف، لأن في سنده زكريا بن يحيى المنقري أو المقري، وعلي بن مسعدة، قال الحافظ العراقي: «الصحيح عن أنس أن لقهان قاله». انظر: ضعيف الجامع للألباني ١٩٥ (برقم ٣٣٣٥) ومسند الشهاب وحاشيته ١٩٨١.
- (٥) حديث صحيح، مخرج في صحيح مسلم برقم (٢٩٥٦)، وصحيح سنن الترمذي للألباني ٢/ ٢٧٠، وصحيح سنن الترمذي للألباني ٢/ ٣٩٥، ومسند أحمد ٢/ ٣٢٣، ٣٨٥، من حديث أبي هريرة. وهو مروي أيضاً عند غيرهم من حديث عبد الله بن عمرو، وحديث سلمان الفارسي. وانظر: صحيح الجامع الصغير للألباني برقم ٣٤١٧، ومسند الشهاب وحاشيته ١١٨/١.

(زُرْ غِبًّا تزددْ حُبًّا)(١).

(الأعمالُ بالنيات)(٢).

(نِيَّةُ المؤمنِ أبلغُ من عمله) (٣).

(من حُسْنِ إسلام المرء تَرْكُه ما لا يَعْنيه)(٤).

(إنكم لن تَسَعُوا الناسَ بأموالكم فَسَعُوهم بأخلاقكم)(٥).

(۱) هذا الحديث فيه خلاف كبير وكلام كثير، يتفاوت بين الصحة والضعف والوضع، ولمه طرق كثيرة تصل إلى أربعة عشر طريقًا، وقد أوردها ابن عدي في الكامل وعللها كلها، وقال البزار: ليس في: (زر غبا) حديث صحيح، وقد أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة ٢٣٥ برقم ٢٩٦ ونص على أنه موضوع، ومع هذا فهناك من يرى أنه يتقوى بمجموع هذه الطرق فيرقى إلى درجة الصحيح، وممن صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع برقم ٨٦٥٣، والشيخ حمدي السلفي في حاشية مسند الشهاب ١/ ٣٦٦، ولمزيد من التفصيل انظر: التذكرة ص ٧٧، وتمييز الطيب ٩٩ برقم ١٨١، والمقاصد الحسنة ٢٤٢ برقم ٧٣٥، والدرر ١١٧ برقم ٢٤٢، وكشف الخفاء ١/ ٨٧٥ برقم ١٤١٢. وبعض المؤلفين في الأمثال يرون أن أول من قال: (زر غبًا...) هو معاذ بن صرم الخزاعي، في قصة طويلة. انظر: الفاخر ١٥١، وجمع الأمثال ٢/ ٨٥.

(۲) حديث صحيح. وهو حديث عمر بن الخطاب المشهور: (إنها الأعمال بالنيات، وإنها لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته . . . ) رواه البخاري برقم (۱) ورقم (۲۲۸۹) وفي غيرهما . ورواه مسلم برقم ۱۹۷۷ وأبو داود (۲۱۸۹) والترمذي (۱۲۹۸) والنسائي ۱۸/۵، وأحد ۱۲۸۸ وغيرهم كثير. وانظر: مسند الشهاب وحاشيته ۲/ ۱۹۵، وإرواء الغليل للألباني ۱/ ۹۵ برقم ۲۲.

(٣) حَدَيْثُ ضَعيف، وعلَّة ضَعَفه أَن في سنده: يوسف بن عطية، وتحمد بن حنيفة. والأول متروك والثاني ضعيف، وفي سنده من طريق آخر: عثمان بن عبد الله الشامي، وبقيّة. والأول متهم والثاني مدلّس. انظر: مسند الشهاب وحاشيته ١/١١ وضعيف الجامع للألباني ٨٦١ برقم ٥٩٧٦، والتذكرة ٢٥، والمقاصد برقم ١٢٦٠ وكشف الخفاء برقم ٢٨٣٦.

(٤) حديث صحيح، رواه أبو هريرة. أنظر: صحيح سنن الترمذي للألباني ٢ ٢٦٨ برقم ١٨٨٦ وصحيح سنن ابن ماجه للألباني ٢/ ٣٦٠ برقم ٣٢١١، ومسند أحمد ١/ ٢٠١.

(٥) وجدته بهذا النص: (إنكم لا تسعون الناس بأموالكم، فليسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق) وقال فيه الشيخ الألبائي: إنه حديث ضعيف، وعلة ضعفه أنه تفرد به عبد الله بن سعيد المقبري. وهو متروك. انظر: سلسلة الضعيفة برقم ٦٣٤، وضعيف الجامع برقم ٢٠٤٣.

(الخلقُ السيئُ يُفسِد العملَ كما يُفسِدُ الخُلُّ العسل)(١).

(المتشبعُ بهالم يُعطَ كلابسِ ثَوْبَي زُوْر) (٢).

(لا حَليمَ إلا ذو أناة، ولا حكيمَ إلا ذو تجربة (٣).

(والحرب خَدْعَة) (٤) بفتح الخاء، هي لغته صلى الله عليه وسلم.

(١) حديث ضعيف جدًّا، وروايته المشهورة: (سوء الخلق يفسد العمل...). انظر: ضعيف الجامع للألباني برقم ٣٢٨٩.

- (۲) حديث صحيح. رواه البخاري (۲۱۹ه) ومسلم (۱۲۳۰) وأبو داود (۲۹۹۷)، وهو في صحيح أبي داود للألباني برقم (۲۷۹) وأحمد (۲/ ۳٤۵، ۳٤٦، ۳۵۳)، وذلك كله من حديث أسهاء بنت أبي بكر. ورواه مسلم (۲۱۲۹) وأحمد ۲/ ۹۰، ۱۲۷) من حديث عائشة. وانظر: مسند الشهاب وحاشيته ۱/ ۲۰۲، ۲۹۵، وصحيح الجامع للألباني برقم ۲۲۷۵.
- (٣) حديث ضعيف، رواه أحمد ٣/ ٨، ٦٩، والترمذي (٢١٠١)، وابن حبان، (٢٠٧٨)، والحاكم \$/ ٢٩٣، والبخاري في الأدب المفرد ٥٦٥، وأبو نعيم في الحلية، وابن الجوزي في العلل المتناهية. وكلهم من حديث أبي سعيد الخدري. وعلة ضعفه أنه تفرد به: درّاج. وقد قال أحمد في دراج هذا: أحداديثه مناكير. وهناك من صحح هذا الحديث، وهناك من حكم بوضعه. ولكن الراجع أنه ضعيف. انظر: مسند الشهاب وحاشيته ٢/ ٣٧، وضعيف الجامع للألباني برقم ٣٢٨٣، والمقاصد برقم ٣٠٦٧، وكشف الخفاء برقم ٢٠١٧، ٣٠٠٠، والراوية المشهورة في كل هذه المراجع: ( لا حليم الا ذو عثرة . . .).
- (٤) حديث صحيح متفق عليه، وهو متواتر كها قيل، روي عن جمع من الصحابة منهم: جابر وأبو هريرة وابن عبساس وأنس وعائشة. كها في البخاري (٣٠٢١، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٢٩)، ومسلم (١٣٦٩)، ومحيح أبي داود للألباني (٢٢٩٤، ٢٢٩٥) وصحيح الترمذي للألباني (١٣٦٩) وصحيح ابن ماجه للألباني (٢٢٨٥، ٢٢٨٦) ومسند أحمد ٢/ ٣١٢، ٣١٤، ٣٢٤، ٢٩٧، ٢٩٧، ٢٢٤، ٣٠٨.

وكلمة (خدعة): فيها ثلاث روايات: خَدْعة: بفتح فسكون، وخُدْعة: بضم فسكون، وخُدَعة: بضم فسكون، وخُدَعة: بضم ففتح. والأولى: هي الأفصح. كما ذكر الطوفي وغيره. والمعنى يختلف باختلاف الروايات. انظر ذلك في: النهاية لابن الأثير ٢/ ١٤، وفصل المقال ١٤ ـ ١٥.

(يا خيلَ الله اركبي) (١).

(وليس الخَبَرُ كالمعاينة)(٢).

(إِنَّ هذا الدينَ متينُ فأوغلوا فيه بِرِفْق، فإنَّ المُنبَتَ لا أرضاً قطع ولا ظَهْرًا أَبقى)(٣).

(مَنْ يُشادّ هذا الدين يغلبه)(٤).

(۱) قال أبو داود في سننه في كتباب الجهداد: بساب في النداء عند النفير: يا خيل الله اركبي. وساق في الباب حديث سمرة بن جندب: أن النبي على سمى خيلنا خيل الله . . . ». وهو الحديث رقم (۲۵۲۰). وقال فَيه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ۲۵۱: ضعيف . وتحدث عنه السخاوي طويلاً في المقاصد الحسنة (برقم ۱۳۳۲)، وأورده الشيخ ملاً علي القاري في كتبابه الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (برقم ۲۰۳). وإنظر: كشف الخفاء (۳۱۷۰) وتمييز الطيب (۲۵۳۱) والدرر (۲۳۶).

(٢) حديث صحيح، مروي عن ابن عباس، وله شاهد من رواية أنس وآخر من رواية أبي هريرة. وقد صححه ابن حبان والحاكم، وقال الهيشمي: رجاله رجال الصحيح. وقد أخرجه أحمد ١/ ٢١٥، ٢/١٠ وابن حبان (٢٠٨٧، ١٠٨٥) والحاكم ٢/ ٣١١. وغيرهم كثير، انظر التفاصيل في: التذكرة للزركشي ٧٨، والمقاصد برقم ٩١٥، والدرر برقم ٣٥١، وتمييز الطيب برقم ١١٤٩، وكشف الخفاء برقم ٢١٣٧.

- (٣) حديث ضعيف، مروي من عدة طرق كلها ضعيفة، وعلة ضعفه: الإرسال في أحدها، واشتهال سنده على بعض الضعفاء والمجاهيل في الطرق الأخرى من أمثال: أبو عقيل يحيى بن المتوكل، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، ومولى عمر بن عبد العزيز. انظر تفصيل ذلك في: مسند الشهاب وحاشيته ٢/ ١٨٤، وسلسلة الضعيفة 1/ ٢١، وضعيف الجامع برقم ٢٠٢٢.
- (٤) جزء من حديث صحيح رواه أبو هريرة مرفوعًا، وهو الحديث المشهور: (إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا. . .). وهو عند البخاري برقم (٣٩)، وفي صحيح سنن النسائي للألباني برقم (٢٦١). وهو مروي أيضا عن بريدة كما في مسند أحمد ٥/ ٣٦١، ومروي عن أبي برزة الأسلمي كما في مسند أحمد ٤/٢٢٤، باختلاف يسير في ألفاظه، وإنظر مسند الشهاب وحاشيته ١/ ٢٤٧، ٢/ ٢٠٤، وسلسلة الصحيحة للألباني برقم (١١٦١).

(الكيّسُ مَنْ دانَ نفسَه، وعملَ لما بعد الموت، والعاجزُ (١) من أَتْبع نفسَه هـواها، وتمنّـى على الله الأماني) (٢). يعني بالكيّس: العاقل. والكَيْسُ في اللغة (٣): العقل.

(المؤمنُ مِرَآةُ المؤمن) (٤).

(ما قلّ وكفي خيرٌ مما كثر وألهي) (٥).

\_\_\_\_\_

(١) كلمة (العاجز) وردت في النسختين هكذا: (الفاجر) وقد صححتها من واقع المراجع التي أوردت الحديث.

- (٢) حديث ضعيف، وعلة ضعفه أنّ في سنده أبا بكر بن أبي مريم. أخرجه أحمد ٤/ ١٢٤، والترمذي (٢) حديث ضعيف، وعلة ضعفه أنّ في سنده أبا بكر بن أبي مريم. أخرجه أحمد ٤/ ٢٦٥، والحاكم في المستدرك ١/ ٥٥، ٤/ ٣٢٥ من حديث شداد بن أوس. وقد حسنه الترمذي، وقال فيه الحاكم: صحيح على شرط البخاري. فرده المذهبي بقوله: لا والله، أبو بكر واه، يعني أبا بكر بن أبي مريم. وانظر في ذلك: ضعيف الجامع لملألباني برقم ٥٠٠، والمدرر برقم ٥٣٠، والمقاصد برقم ٥٠٠، والمدرر برقم ٢٠٢٥، والتمييز برقم ٨٥٠، وكشف الخفاء برقم ٢٠٢٩.
- (٣) في النسختين هكذا: (والكيش في اللعقل). والدذي يظهر لي أن المراد والصواب ما أثبته وهو: (والكيس في اللغة العقل)، لأنه كذلك يفسر في القواميس. انظر: المصباح المنير (كيس).
- (٤) حديث حسن. حسنه الحافظ العراقي في تخريج الإحياء ٢/ ١٦٠، وأقره الشيخ الألباني على تحسينه في سلسلة الصحيحة برقم (٩٢٦)، وفي صحيح الجامع برقم (٦٦٥٦)، وفي صحيح سنن أبي داود برقم (١١٥) من رواية أبي هريرة، وإنظر: مسند الشهاب وحاشيته ١/٥٠١، والتذكرة ٨٨، والمقاصد برقم (١٢٥٨)، والدرر برقم ٣٩٧، والتمييز ٣٢٧. وقد أورده الألباني في صحيح الجامع برقم (٦٢٥٥) من رواية أنس، وصححه.
- (٥) حديث صحيح، مروي من عدة طرق؛ عن أبي سعيد وأبي الدرداء وأنس، وثوبان، وغيرهم، وقد صححه الحاكم ووافقه الـذهبي، وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة برقم (٤٤٣) ورقم (٩٤٧) وفي صحيح الجامع برقم (٥٦٥٣)، وانظر: مسند الشهاب وحاشيته ٢/ ٢٣٥، والمقاصد برقم (٩٧٤)، وكشف الخفاء برقم (٢٣٣٦).

(تُنكحُ المرأةُ لمالِها وجمالها ودِينِها وحَسَبِها، عليك بذات الدِّينِ تَربَتْ يداك)(١).

(الشتاءُ ربيعُ المؤمن، قَصُر نهارُه فصامه. وطال ليله فقامه) (٢).

(مَنْ ضَمِنَ لِي ما بين لَحْيَيْهِ ورِجْلَيْهِ ضَمِنْتُ له الجنَّة) (٣). يعني: لسانَه وفَرْجَهُ.

(كلمةُ الحقّ ضَالَّـةُ الحكيم)(٤).

(۱) حديث صحيح متفق عليه، مروي من عدة طرق مع خلاف يسير في اللفظ عن أبي هريرة وأبي سعيد وجابر وعائشة، أخرجه البخاري (٥٠٩٠) ومسلم (١٤٦٦، ٧١٥)، (١٠٨٧/١)، وأبو داود (١٠٨٢/ صحيح الألباني) والنسائي (٣٠٢٩/ صحيح الألباني) وابن ماجة (١٠٥١/ صحيح الألباني)، وأحمد ٢/ ٢٥٨، ٣/ ٣٠٠، ٢/ ٢٥٢ وغيرهم. وانظر: مسند الشهاب وحاشيته الالباني)، وأحمد ٢/ ٢٥٨، ٣/ ٣٠٠، وسلسلة الضعيفة عرضًا ٣٠٠٣، وإرواء الغليل برقم (١٧٨٣)، وصحيح الجامع (٣٠٠٣).

(٢) حديث ضعيف. وعلة ضعفه أن في سنده (دراجًا) وقد قال فيه أحمد: أحاديث دراج منكرة. والحديث غرج عند أحمد ٣/ ٥٧، وأبي نعيم في الحلية ٨/ ٣٢٥، وابن الجوزي، في العلل المتناهية (٥٠١) ومسند الشهاب ١/ ١١٥ وحاشيته. وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع برقم (٣٤٣، وانظر أيضًا: التذكرة ١٩٦، والمقاصد برقم (٥٨٨)، والدرر برقم (٢٦٤) والتمييز برقم (٧٤٠) والكشف برقم (١٥٣٣).

(٣) حديث صحيح. أخرجه البخاري (٦٤٧٤، ٢٠٨٧) من حديث سهل بن سعد الساعدي، بلفظ المضارع (يضمن أضمن)، وأحمد ٥/ ٣٣٣، والترمسذي (١٩٦٣/ صحيح الألبساني) وغيرهم، وأخرجه ابن حبان (٢٥٤٦) وإلحاكم ٤/ ٣٥٧ من حديث أبي هريرة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩١٩) من حديث أبي رافع، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤، من حديث أبي موسى الأشعري، ومن حديث جابر بن عبد الله، وإنظر أيضًا: صحيح الجامع برقم (١٦١٧) والمقاصد برقم (١١٤٧).

(٤) حديث ضعيف. على اختلاف رواياته وتنوعها، وقد أوصلها السخاوي في المقاصد (٤١٥) إلى قرابة ثهاني روايات، ومنها: الحكمة ضالة المؤمن، كلمة الحكمة ضالة كل حكيم، الكلمة الحكيمة ضالة المؤمن، كلمة الحق ضالة المؤمن. . إلى آخرها. وهو مروي من حديث أبي هريرة، وعلي، وأنس، وابن عباس، وزيد بن أسلم . . وغيرهم.

وعلة ضعفه: الإرسال في بعض الروايات وهي رواية زيد بن أسلم، واشتهال السند على ضعيف في =

(اليدُ العُليا خيرٌ من اليد الشَّفلَي، خيرُ الصدقةِ ما كان عن ظهر غِني، وابدأ بمن تعول)(١).

(القناعةُ مالٌ لا ينفد) (٢).

(استغنوا عن الناس ولو بشُوصِ السواك) (٣).

- (۱) حديث صحيح متفق عليه، مروي عن جمع من الصحابة مع خلاف يسير في ألفاظه وفي ترتيب جمله، منهم: أبو هريرة، وجابر، وحكيم بن حزام وابن عمر، وأبو أمامة، وطارق المحاربي. أخرجه البخاري (١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٩، ١٤٢٩، ٥٣٥٥، ٢٥٣٥)، ومسلم (١٠٣٠، ١٠٣٥، ١٠٣٥ البخاري (١٠٣٠، ١٠٣٥)، وأبسو داود (١٤٥٠/ صحيح الألبالي)، والترميذي (١٠٥٧/ ١٩١٠، ٢٣٧٧، ٢٣٧٧/ صحيح الألبالي)، واخرجه الإمام أحمد في أكثر من خمسة عشر موضعًا. وقد فصّل القول في هذا الحديث وفي طرقه الشيخ وأخرجه الإمام أحمد في أكثر من خمسة عشر موضعًا. وانظر مسند الشهاب وحاشيته ١/ ٢٢٨، ٢٢١٢، ٢٢١٢، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ١٠ وانظر مسند الشهاب وحاشيته ا/ ٢١٨، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢١٠، ٢٢٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠١، ٢٢٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠١، وقي طرفه العطف.
- (٢) حديث ضعيف جدًّا. أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٢/ ٧٧ عن أنس، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤٩٦) عن جابر. وعلة ضعفه: أن في سنده الأول خلاد بن عيسى، وفي سنده الثاني خالدًا المخزومي. وهما متكلم فيهها. وانظر: ضعيف الجامع للألباني (٤١٤٠) وحاشية مسند الشهاب ١/ ٧٧، والمقاصد (٧٧٩) والتمييز (٩٦٤)، والكشف (١٩٠٠).
- (٣) حديث صحيح. أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١/ ٣٩٩، والبزار (٩١٣) والطبراني في الكبير (٧١٥) وغيرهم من حديث ابن عباس. وقد صححه وتكلم عنه طويلاً الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة برقم (١٤٥٠) وفي صحيح الجامع برقم (٩٤٧) وأقره على ذلك الشيخ حمدي السلفي في حاشية مسند الشهاب ١/ ٣٩٩. وقد سُبقا إلى تصحيحه، فقد قال فيه الحافظ العراقي: إسناده صحيح. وقال فيه الهيثمي والسخاوي: رجاله ثقات. انظر: المقاصد (١٠٦) والتمييز (١٢٨) والكشف (٣٤٣). والمراد بـ (شوص السواك): غُسالته، وقيل: ما يتفتت منه عند التسوك.

انظر: النهاية لابن الأثير ٢/ ٥٠٩.

بعضها الآخر، وهو: إبراهيم بن الفضل المخزومي. انظر تفصيل ذلك في: مسند الشهاب وحاشيته
 ١١٥٢، ١١٨، والمقاصد (٤١٥) والتمييز (٤٤٥، ١٠٥٧) والكشف (١١٥٩).

(الاقتصادُ في النفقةِ نصفُ المعيشة، التوددُ إلى الناس نصفُ / العقلِ، [١٣/ب] حُسنُ السؤال نِصفُ العلم)(١).

قلتُ: لما كانت الفائدةُ إنها تحصل بالسؤال والجواب جميعا، كان لكل واحد منها نصفُ العلم، أي نصف السببِ المحصِّل للعلم.

وليس (التودُّد) في الحديث (٢) قَبْلَه التردُّدَ إلى الناس، والترمّي على أعتابهم، كما يتعاناه قطوية (٣) هذا الزمان، وساقط و هِمَمِهِم، وإنها هو معاشرتُهم بحُسن الخُلُق، أمّا هذا الذي يفعلونه فقبيحٌ مكروه.

(المؤمنُ من أمن المناسُ، المسلمُ من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده، المهاجرُ من هَجَرَ ما نهى الله عنه) (٤).

(١) حديث ضعيف. رواه الطبراني في مكارم الأخلاق، والبيهقي في الشعب، والعسكري في الأمشال،

<sup>(</sup>۱) حديث ضعيف. رواه الطبراني في مكارم الأخلاق، والبيهقي في الشعب، والعسكري في الامشال، والديلمي في مسند الفردوس، والقضاعي في مسند الشهاب، وغيرهم، وكلهم من حديث ابن عمر، وقد ضعّفه البيهقي وغيره، وعلة ضعفه أن في سنده مجهولين وهما: غيس بن تميم، وحفص بن عمر. وقد روى ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل ٢/ ٢٨٤ أنه قال عن هذا الحديث: (هذا حديث باطل، وغيس وحفص مجهولان). وقال فيه المذهبي مثل ذلك. وقد تحدث الشيخ الألباني عن هذا الحديث في سلسلة الضعيفة برقم (١٥٧) وقال إنه ضعيف، لكنه قال عنه في ضعيف الجامع برقم (٢٢٨٦) إنه موضوع. وانظر أيضًا: مسند الشهاب وحاشيته ١/ ٥٥، والمقاصد (١٤٠) والتمييز (١٧٨). والكشف (٢٧٤) وقد أورد له صاحب المقاصد وصاحب الكشف عدة شواهد تُقوّيه. وقد أورد وردت في كتب الحديث الثلاثة كل واحد على حدة دون أن يربط بينها بحرف العطف، مع أنها وردت في كتب الحديث المتقدمة مجتمعة متعاطفة في حديث واحد.

<sup>(</sup>٢) قوله: (في الحديث قبله) مبني على أنه يرى أن كل مقطع من المقاطع حديث مستقل كها أشرت في الحاشية السابقة، مع أن الواقع كون هذه المقاطع حديثًا واحدًا.

<sup>(</sup>٣) كذا في النسختين: (قطوية)، ولم يظهر لي المراد منها بوضوح على الرغم من البحث عنها، فلعلها نسبة إلى قطاة أو قطا.

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح. مروي عن أنس، وأبي هريرة، وفضالة بن عبيد، وغيرهم، وقد أخرجه أحمد ٣/ ١٥٤، وابن حبان (٢٦) والحاكم في المستدرك ١/ ١١. وغيرهم. وقال الحاكم: صحيح =

(شَـرُّ ما في الرجل شُـحُّ هالِـعٌ، وجُبْنُ خالعٌ) (١). (أَدَّ الأَمانةَ إلى من ائتمنك، ولا تَخُنْ من خانك) (٢). (جمالُ الرجل فصاحةُ لسانه) (٣).

= على شرط مسلم. ووافقه الذهبي، ووافقها الألباني في سلسلة الصحيحة برقم ٥٤٩، وحمدي السلفي في حاشية مسند الشهاب ١/٩١، هذا بالنسبة لهذا الحديث بتهامه؛ أي بمقاطعه الثلاثة، أما رواية مقطعين منه، أو مقطع واحد فقل أن يخلو منه كتاب من كتب الحديث. انظر مثلاً في: البخاري (١٠، ١٤٨٤) وفيه المقطع الشاني والثالث من حديث عبد الله بن عمرو، ومسلم (١٠، ١٤، ٢٤) المقطع الشاني. وأبي داود (٢١٦٨/ صحيح الألباني) المقطع الشاني والشالث، وابن ماجه (٣١٧٨)/ صحيح الألباني) المقطع الثرمذي (١١٨/ مصحيح الألباني) المقطع الثاني والأول، والنسائي (٢٢٦٤/ صحيح الألباني) الثاني والأول. وانظر: صحيح الجامع للألباني: الأحاديث كما فعل ببعض نظائره من الأحاديث السابقة، حيث لم يصل بين مقاطعه بحرف العطف.

(۱) حديث صحيح، رواه أحمد ٢/ ٣٠٢، ٣٢٠، وأبو داود (٢١٩٢/ صحيح الألباني)، والبخاري في التاريخ الكبير ٣/ ١/ ٨٠٩، وابن حبان (٨٠٨) وأبو نعيم في الحلية ٩/ ٥٠، والقضاعي في مسند التاريخ الكبير ٣/ ٢/ ٨٠٠، وعيرهم. كلهم من حديث أبي هريرة. ورجاله رجال مسلم ما عدا عبد العزيز ابن مروان (والد عمر بن عبد العزيز) وهمو ثقة، انظر: سلسلة الصحيحة للألباني (٥٦٠) وصحيح الجامع له (٣٠٠٩).

ومعنى (هالع): قال ابن الأثير: الهلع: أشد الجزّع والضمجر. (النهاية ٥/ ٢٦٩).

ومعنى (خالع)؛ قال ابن الأثير: أي: شديد، كأنه يخلع فؤاده من شدة خوفه، وهو مجاز في الخلع، والمراد به ما يعرض من نوازع الأفكار وضعف القلب عند الخوف. (النهاية ٢/ ٢٥).

(٢) حديث صحيح. مسروي عن أي هريسرة، وأنس، وأحد الصحابة، وقسد أخرجه الترمذي: (٢) حديث صحيح الألباني) وأبو داود (١٠١٨ ، ٣٠١٩ / ٣٠ صحيح الألباني) والحاكم ٢/ ٤٦، والدارمي (٢٠١٠) والدارقطني ٣/ ٣٥، والطبراني في الكبير (٧٦٠) والصغير ١/ ١٧١، والقضاعي ١/ ٤٣٢ وغيرهم، وقد صححه الألباني في خمسة مواضع: في سلسلة الصحيحة (٤٢٣) وفي إرواء الغليل (٤١٥) وفي صحيح الجامع (٤٤٠) وفي صحيح أي داود، وفي صحيح الترمسذي، وأفساض في الحديث عن طرقه ورجاله في الموضعين الأولين.

(٣) حديث ضعيف. أخرجه القضاعي ١٦٤/١ وغيره من حديث جابر بن عبد الله. وفي سنده أحمد بن عبد الله. وفي سنده أحمد بن عبد المرحمن بن الجارود، وهو كذاب يضع الحديث، ولهذا حكم بعض العلماء على هذا الحمديث =

(مَنْهومان لا يَشبعان: طالبُ علم وطالبُ دنيا)(١).

(حُسْنُ العهدِ من الإيان)(٢).

(لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعون من العقل، ولا وحشة أشد من العجب) (٣).

(الذنبُ لا يُنسى والبِرُّ لا يَبُلى. والديّانُ لا يموت، فكن كما شئت، فكما تَدِينُ تُدان) (٤).

بأنه موضوع كما في كتاب الفوائد المجموعة برقم (٧٩٠) للشوكاني. لكن الحديث مروي من طرق أخرى وكلها ضعيفة، مما يجعل الحكم عليه بالضعف أولى من الوضع، وممن حكم عليه بالضعف الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٢٦٣٤). وانظر: المقاصد (٣٧٠) والتمييز (٤٨٨) والكشف (١٠٧٥) وحاشية مسند الشهاب ١٦٤/١.

(۱) حديث صحيح. مروي من عدة طرق عن ابن مسعود وأنس وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم. وفيها يقول السخاوي: (وهي وإن كانت مفرداتها ضعيفة فبمجموعها تقوّى) المقاصد (١٢٠٦) وقد أخرجه القضاعي ٢/٢١ من حديث ابن مسعود، وأخرجه الحاكم ٢/٢٩ من حديث ابن مسعود، وأخرجه الحاكم ٢/١٩ من حديث قتادة عن أنس مرفوعًا وقال: (صحيح على شرط الشيخين ولم أجد له علة) ووافقه الذهبي. وقد صحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٦٢٤) وتخريج المشكاة (٢٦٠). والشيخ مدي السلفي في حاشية مسند الشهاب ٢/٢١١، وانظر: المقاصد (٢٠١) والدرر (٢١٥) والتمييز (١٤٩٤)، والكشف (٢٦٠٠).

(٢) حديث صحيح. وهذه العبارة هي آخر حديث جثامة المزنية العجوز، صاحبة خديجة، التي غير السرسول السيخ السمها من جثامة إلى حسانة، في الحديث الذي روته عائشة، وأخرجه الحاكم في المستدرك ١/ ١٥٠ ـ ١٦، وابن عبد البر في الاستيعاب ٤/ ١٨١، والقضاعي ٢/ ٢٠ وغيرهم، وقال فيه الحاكم : (صحيح على شرط الشيخين، فقد اتفقا على الاحتجاج برواته في أحاديث كثيرة، وليس له علة). ووافقه الشيخ الألباني على تصحيحه في سلسلة الصحيحة برقم (٢١٦). وانظر المقاصد (٤٠٩) والدر (١٩١) والتمييز (٤٣٤) والكشف (١٤١).

(٣) حديث موضوع. رواه الطبراني في الكبير (٢٦٨٨) والقضاعي في مسند الشهاب ٢/ ٣٨ من حديث يروى عن على. وقال الشيخ حمدي السلفي في حاشية مسند الشهاب: وهو حديث موضوع الأن فيه أبا رجاء الحبطي، واسمه محمد بن عبد الله، وهو كذاب.

(٤) حديث ضعيف. مروي عن أبي قلابة وأبي الدرداء، وابن عمر. وعلة ضعف: الإرسال في رواية، =

(ما جُمع شي ُ إلى شيءِ أحسن من حِلْمٍ إلى عِلم) (١). (التمسوا الرزقَ في خبايا الأرض) (٢).

(كنْ في الدنيا كأنك غريبٌ أو عابرُ سبيلٍ، وعُدِّ نفسَك من أهل القبور) (٣). (العفوُ لا يزيدُ العَبْدَ إلا عِزَّا، والتواضعُ لا يزيده إلا رِفْعَة، ما نقصَ مالٌ من صَدَقة) (٤).

<sup>=</sup> والوقف في أخرى، واشتهال السند على ضعيف وهو: محمد بن عبد الملك الأنصاري في الرواية الثالثة. وقد ضَعَفه الشيخ الألباني في سلسلة الضعيفة برقم (١٥٧٦)، وتحدث عنه طويلاً، وفي ضعيف الجامع برقم (٢٣٦٩). وانظر: التذكرة ص ١٢٠، والمقاصد (٨٣٤) والدرر (٣٢٧) والتمييز (١٤٤١) والكشف (١٩٩٦).

<sup>(</sup>١) حديث ضعيف. يروى عن علي وجابر وأبي إمامة، وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع برقم (١) حديث ضعيف. يروى عن علي وجابر وأبي إمامة، وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع برقم (١) - ديث ضعيف. والتمييز (١٩٧٧) والكشف (٢٢٠٤).

<sup>(</sup>٢) حديث ضعيف. رواه الطبراني والبيهقي وأبو يعلى والقضاعي عن عائشة. وعلة ضعفه وجود هشام ابن عبد الله بن عكرمة في سنده، وتفرده به. وقد نص على ذلك ابن حبان في كتاب المجروحين ٣/ ٩٠. وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٩٠٥، ١١٥٠)، وانظر: مسند الشهاب وحاشيته ١/ ٤٠٤، وكشف الخفاء (٣٩٦، ٥٢٥).

<sup>(</sup>٣) حديث صحيح. وهو حديث عبد الله بن عمر المشهبور: (أخذ رسول الله على بمنكبي وقسال: يا عبد الله: كن في الدنيا. . . . )، وقد أخرجه البخاري (٢١٦٤) دون قوله: (وعد نفسك من أهل القبور) التي وردت عند الطوفي. وقد أخرجه مع هذه الزيادة: أحمد (٤٧٦٤، ٢٠٠٥) والترمذي (٢٩٠١/ صحيح الألباني)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٣٢٢/ صحيح الألباني)، وانظر: سلسلة الصحيحة (رقم ١١٥٧) وصحيح الجامع (رقم ٤٥٧٩).

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح. أخرجه مسلم (٢٥٨٨) وأحمد (٢٩٩٦) والترمذي (١٦٥٢/ صحيح الألباني) وغيرهم، من حديث أبي هريرة بلفظ وترتيب يخالف ما عند الطوفي: (ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله). وقد أورده الشيخ الألباني وتحدث عن طرقه في: سلسلة الصحيحة (رقم ٢٣٢٨) وفي إرواء الغليل (رقم ٢٢٠٠). وانظر: مسند الشهاب وحاشيته ٢/ ١١، ٢٨ ـ ٢٩. ونلحظ في هذا الحديث أن الطوفي جرى على عادته في بعض الأحاديث السابقة في عدم ربط المقطع الثالث من الحديث مع سابقيه بحرف العطف.

(صنائعُ المعروفِ تقى مصارعَ السوء)(١).

(الدنيا عَرَضٌ حاضَرٌ، يأكُلُ منه البَـرُّ والفاجرُ، والآخرةُ وَعُـدٌ صادقٌ، يَحْكُمُ فيها مَلِكٌ قادرُ، فكونوا أبناءَ الآخرةِ ولا تكونوا أبناءَ الدنيا، فإن كلَّ أُمِّ بِتعُها ولدُها) (٢).

(أخسرُ الناسِ صفقةً من أَذْهبَ آخرتَ ه بدُنيا غَيْرهِ) (٣). (المجالسُ بالأمانة)(٤).

(۱) حديث صحيح. مروي عن جمع من الصحابة منهم: عمر بن الخطاب وابن عباس وأبو أمامة وأم سلمة وأبو سعيد الخدري ومعاوية بن حيدة، ولمه طرق كثيرة كلها ضعيفة، لكنه يتقوى بمجموعها فيرقى إلى درجة الصحيح. وقد تحدث الشيخ الألباني عن طرقه بالتفصيل في سلسلة الصحيحة (رقم ١٩٠٨) وفي تمام المنسة ص ٣٩٢، وفي صحيح الجامع (٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٦، ٣٧٩)، وصحصه الشيخ حمدي السلفي في حاشية مسند الشهاب ١/ ٩٣. وهذا الحديث يرد دائباً مُصَدَّراً، أو متلوًا بقوله: (صدقة السر تطفي غضب الرب، وصلة الرحم تزيد في العمر) فهي من تمامه، مع أنه يرد أطول من ذلك في بعض الروايات. وانظر: المقاصد (٦١٨، ٣٣٦) والتمييز (٧٧١، ٧٩٤)

(٢) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده ص ٦٧ عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو بن العاص مرفوعًا، إلى قوله: (ملك قادر). وفيه شيخ الشافعي: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي. وهو متروك، كما ذكر صاحب التقريب. أما بقية الحديث فقد أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح ١١/ ٢٣٥ معلقًا بصيغة الجزم، قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «ارتحلت الدنيا مدبرة وارتحلت الآخرة مقبلة، ولكل واحدة منها بنون، فكونوا من أبناء الآخرة ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن اليوم عمل ولاحساب، وغدًا حساب ولا عمل).

(٣) ليم أقف عليه فيها اطلعت عليه من كتب الحديث.

(٤) حديث حسن. مروي عن جمع من الصحابة منهم: جابر وعلي وأسامة بن زيد، وابن عباس وابن مسعود، وروي مرسلاً من حديث أبي بكر بن محمد بن حزم، وطرقه كلها ضعيفة لكنه يتقوى بمجموعها إلى درجة الحسن. وقد أخرجه أحمد ٣/ ٣٤٢، وأبو داود (١٠٣٧/ ضعيف الألباني)، والخطيب في تاريخ بغداد ١/ ١٦٩، ١٦٩، ١٣٤٨، والقضاعي ١/ ٣٧ وغيرهم وعن حسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٦٧٨) والشيخ حمدي السلفي في حاشية مسند الشهاب ١/ ٣٧، وتحدث عنه الألباني طويلاً في سلسلة الضعيفة (رقم ١٩٠٩). وانظر: التذكرة ٨٣ ـ ٨٤، والمقاصد (٢٢٩٠) والكشف (٢٢٩).

(إياكم والطمع فإنّه فَقْرٌ حاضر)(١).

( استعينوا على إنجاح (٢) الحوائج بالكِتْمان (٣) فإن كلَّ ذي نعمة محسود) (٤). (إنَّ من كنوز البرِّ كِتْمانَ المصائب) (٥).

(۱) حديث مختلف في الحكم عليه بين التضعيف والتصحيح كها سيأتي. وهو مروي عن جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص، وابن عباس وغيرهم، وقد أخرجه الحاكم في المستدرك ٢٤٣ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٧ والمسكري في الأمثال وأبو نعيم في المعرفة والديلمي في مسند الفردوس من حديث سعد بلفظ: (عليك بالياس مما في أيدي الناس فإنه الغنى، وإياك والطمع فإنه الفقر الحاضر وصل صلاتك وأنت مودع وإياك وما يعتذر منه). وقال فيه الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجه، ووافقه الذهبي). مع أن في سنده محمد بن أبي حميد ولكن تعقبه السخاوي في المقاصد حينها تحدث عن هذا الحديث مطولاً في موضعين برقم (٢٧٧) و(٢٧٥) وقال: هذا عجيب! فابن أبي حميد معم على ضعفه. ثم أورد للحديث شواهد أخرى يتقوى بمجموعها. أما الشيخ الألباني فقد ضعف الحديث في ضعيف الجامع برقم (٢٢٠١)، وصححه في موضعين من الصحيحة برقم (٤٥٢) ورقم (٢٢١) ولكن ليس فيها العبارة التي معنا والتي هي على الشاهد. وإنظر: الدرر (١٤١) والتمييز (٣٦٨) والكشف (٨٥٩)، وحاشية مسند الشهاب ٢/٩٣ ـ ٩٤.

- (٢) في نسخة (أ): نجايح. وفي (ب): نجاح وقد عدلتها إلى: إنجاح. لأنه اللفظ الوارد في كتب الحديث.
- (٣) في النسختين: (وإن). وقد جعلتهما: (فإن). كما هي في كتب الحديث، ولأنها الأولى من حيث المعنى والتركيب.
- (٤) حديث صحيح. مروي عن أبي هريرة وعلي وابن عباس ومعاذ بن جبل، وأبي بردة مرسلاً، بأسانيد كلها ضعيفة، وأجودها سنده عن أبي هريرة. وقد أخرج الحديث الطبراني في معاجمه الثلاثة، وأبو نعيم في الحلية والقضاعي وابن عدي في الكامل وغيرهم. وقد صححه الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة (رقم ١٤٥٣). بالنظر إلى مجموع طرقه، وفي صحيح الجامع (٩٤٣). وانظر: مسند الشهاب وحاشيته ١/ ٤١٠، والمقاصد (١٠٣) والتذكرة ٩٩ ـ ١٠٠ وحاشيته، والدرر (١٨) والتمييز (١٢٥) والكشف (٣٤٣).
- (٥) حديث ضعيف. مروي عن ابن عمر. أخرجه الروياني وابن عدي وأبو نعيم والقضاعي وغيرهم. وقال أبو نعيم: (غريب من حديث نافع وعبد العزيز تفرد به زافر). قال الشيخ الألباني في سلسلة الضعيفة (رقم ٢٩٣): (قلت وهو ضعيف لسوء حفظه)، ونقل ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٣٣٢ =

(الدَّالُّ على الخير كفاعِلِه)(١).

(نعمت ان مغبونٌ فيهم كثيرٌ من الناس: الصَّحَّةُ والفراغ) (٢). (ليس شيءٌ أفضلَ (٣) من ألفٍ مثلِه إلاّ الإنسان) (٤). (اليمينُ حِنْثٌ أو نَدَم) (٥).

- (۲) حديث صحيح. مروي عن ابن عباس وغيره. أخرجه من حديث ابن عباس -: البخاري (۲) مديث صحيح الألباني وابن ماجه (٣٣٦٢)، (٣٣٦٢)، وأحمد (٣٣٦٢)، ٣٢٠١) والترمذي (١٨٧٥/ صحيح الألباني وابن ماجه (٣٣٦٢)، والحاكم ٤/ ٢٠١٦ وغيرهم. انظر: مسند الشهاب وحاشيته ١/ ١٩٦، وصحيح الجامع (٢٧٧٨).
- (٣) ورد هذا الحديث مضطربًا في النسختين: ففي (أ) كتب هكذا: (ليس شيء أفضل ألف مثله الإنسان) أي أنه سقط منه: (مِنْ) وَ (إلّا). وفي نسخة (ب) كتب هكذا: (ليس شيء من أفضل ألف مثله الإنسان). أي أنه قدمت فيه (مِسنُ) عن مكانها وسقطت منه (إلا). وقد صححت الحديث من واقع كتب الحديث الواردة في الحاشية التالية. ويروى: (خيرًا) بدل (أفضل). ويروى: (المؤمن) بدل (الإنسان). وقد أعاده الطوفي صحيحًا في (ص ٥٠٥) بهذا النص: (ليس شيء خيرًا من ألف مثله إلا الإنسان).
- (٤) حديث صحيح. مروي عن ابن عمر، وسلمان. أخرجه أحمد (٥٨٨٢) وأبو الشيخ في الأمثال (١٣٧، ١٣٧) والطبراني في الصغير ١/ ١٤٧، والأوسط (١٢) والقضاعي ٢/ ٢١٥ وغيرهم. وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة برقم (٥٤٦) و(٢١٨٣)، وفي صحيح الجامع (٥٩٦٤). وانظر حاشية مسند الشهاب ٢/ ٢١٥.
- (٥) حديث ضعيف. مروي عن ابن عمر. وعلة ضعفه وجود: بشار بن كدام في سنده، وبشارٌ هذا ضعفه أبو زرعة والذهبي وابن حجر. وقد أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١٢٩، وابن ماجه (٤٥٧/ ضعيف الألباني) والبيهقي ١٠/ ٣٠-٣، والحاكم ٣٠٣/٤، والطبراني في الصغير (١٠٨٣) وابن حبان (٢٥٥/ الإحسان)، والقضاعي ١/ ١٧٩. وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع =

<sup>=</sup> عن أبي زرعة أنــه قال: (هذا حــديث باطل). وقد أورده الشوكــاني في الفوائد المجموعــة في الأحاديث الموضوعة (رقم ٨١٨). وإنظر: مسند الشهاب وحاشيته ١٩٨/١، وضعيف الجامع (رقم ٥٣١١).

<sup>(</sup>۱) حديث صحيح. مروي عن أبي مسعود البدري، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وبريدة، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد. أخرجه مسلم (۱۸۹۳) والترمذي (۲۱۵۱، ۲۱۵۲/ صحيح الألباني) وأحمد في عدة مواضع منها ٥/ ۲۷٤. وغيرهم وقد فصل الشيخ الألباني القول فيه وفي طرقه في سلسلة الصحيحة برقم (١٦٦٠). وإنظر صحيح الجامع (٣٣٩٩) ومسند الشهاب وحاشيته في سلسلة الصحيحة برقم (١٦٦٠).

(اليومَ الرهانُ وغَدًا السِّباق)(١).

(لا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ بأخيك فيُعافِيَهُ اللهُ ويَبْتَليك) (٢).

وفصاحةُ رسول الله عَلَيْ، وبلاغتُه أعلى من أن تُنالَ، وكلماتُه الوجيزة البليغة أكثر من أن تحصى، إذ كلُّ ما قاله كذلك، وكلُّ ما حُكِي عنه فهو نَغْبَةٌ من بَحْرِهِ (٣). وكيف لا وقد أوتي جوامعَ الكلِّم، واختُصِرَ له الكلامُ اختصارًا، وقال: (أنا أفصحُ من نطقَ بالضاد) (٤) عَلَيْهِ ؟ ا

<sup>= (</sup>۲۷۸۸) وضعيف ابن ماجه. وانظر: حاشية الإحسان، وحاشية مسند الشهاب ١/ ١٧٩، والمقاصد (٢٧٨٨) والحلف (٤١٧) والدرر (١٩٦) والتمييز (٥٤٥) والكشف (١١٦٥). والرواية المشهورة للحديث: (الحلف حِنْثٌ أو ندم).

<sup>(</sup>۱) أخرجه الطبراني في الكبير ۱۱۸/۱۲ (برقم ۱۲۲۵) من طريق أصرم بن حوشب عن قرة بن خالد وأبي عبد الله القشيري عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس، وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ۷/ ۳۱، من طريق أصرم بن حوشب به . قمداره \_ إذن \_ على أصرم بن حوشب . وقد قال فيه يحيى بن معين: (كذاب خبيث) . وقال البخاري ومسلم والنسائي: متروك . وانظر أقوال النقاد فيه في الميزان ۱/ ۲۷۲ ، (ت ۲۰۱۷) .

<sup>(</sup>٢) حديث ضعيف. مروي عن واثلة بن الأسقع. أخرجه الترمذي (٢٥٠/ ضعيف الألباني)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ٢٢)، وابن حبان في المجروحين ٢/ ٢١٣، وأبر نعيم في الحلية ٥/ ١٨٦، والقضاعي في مسند الشهاب ٢/ ٧٧ ـ ٧٨ وغيرهم. وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٦٢٤٥) وفي غيره. وانظر: حاشية مسند الشهاب، والمقاصد (٦٢٩٣) والدرر (٤٥٣) والتمييز (١٦٠٣) والكشف (٢٠٣١). والرواية المشهورة (... لأخيك ...) وليس: بأخيك.

<sup>(</sup>٣) نَغْبَة: قال في القاموس: نَغَبَ الطائر: حَسَا من الماء، ولا يقال: شرب، والإنسان في الشرب: جرع. والنَّغْبَة: الجرعة، ويضم. أو: الفتح: للمرة. والضم: للاسم.

<sup>(</sup>٤) حديث موضوع . اتفق كل الذين تكلموا عنه على أنه لا أصل له ، ومعناه صحيح . انظر: التذكرة للزركشي ص ١٦٠ ، والمقاصد (١٨٥) والدرر (٣٧) والتمييز (٣١١) ، والكشف (٢٠٩) والأسرار المرفوعة (٦٠) والفوائد المجموعة (٢٠١) . وقد تحدث الشيخ الألباني عن حديث مقارب له في اللفظ والمعنى فحكم عليه بالوضع في سلسلة الضعيفة برقم ١٦٨٩ ، وضعيف الجامع (١٣٠٣).

ذِكْرُ شيءٍ من كلام أبي بكر / رضي الله عنه:

عن هشام بن عروة (١)عن أبيه قال: (٢).

(لَمَّ وَلِيَ أَبو بكر رضي الله عنه: خَطَبَ الناسَ، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد: أيها الناس، قد وَلِيْتُ أَمْرَكُمْ ولستُ بخيركم، ولكن قد نَزَل القرآن، وسَنَّ النبيُ عَلِيْهُ السُّنَن فَعَلَّمنَا وعَلِمْنَا. اعلموا أن أَكْيَسَ الكَيْسِ التقوى، وأن أحمقَ الحُمقِ الفُجُور، وأن أقواكم عندي الضعيفُ حتى آخذ له بحقه، وأن أضعفَكُم عندي القويُّ حتى آخذ منه الحقَّ).

قال ابنُ سعد (٣): (وأنبأنا وهب بن جرير (٤). وحدثنا أبي قال: سمعتُ الحسنَ (٥) يقول: لما بويع أبو بكر الصديق رضي الله عنه، قام خطيبًا، فلا والله ما خطبَ خُطبته أحدٌ بعده، فحمدَ الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد: فإني وليتُ هذا الأمرَ وأنا له كاره، والله لوددتُ أن بعضَكم كفانيه، ألا وإنكم إنْ كلفتموني أن أعملَ فيكم مثل ما عملَ رسولُ الله على لا وإنها أنا بشرٌ ولستُ عبدًا أكرمه الله تعالى بالوحي، وعصمَه به، ألا وإنها أنا بشرٌ ولستُ

<sup>(</sup>١) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، روى نحو أربعهائة حمديث، قال فيه ابن سعد: كان ثقة ثبتًا كثير الحديث حجة. مات سنة ١٤٥هـ. (طبقات الحفاظ ٢١).

<sup>(</sup>٢) انظر هذا النص في طبقات ابن سعد ٣/ ١٣٦.

<sup>(</sup>٣) هـ و محمـ د بن سعد بن منيع، أبـ و عبـ د الله البصري الهاشمي، وشهـرتـ ه ابن سعد، وهـ و صـاحب الطبقات الكبرى. إمـام فاضل ثقـة، ولد في البصرة سنـة ١٦٨هـ. ومـات في بغداد سنـة ٢٣٠هـ. (الأعلام ٧/ ٦) وانظر النص المذكور التالي في الطبقات الكبرى ٣/ ١٥٩.

<sup>(</sup>٤) في نسخة (أ) جره. والصحيح (جرير) كما في (ب)، وهـو: وهب بن جرير بن حـازم الأزدي، أبو العباس البصري، روى عنه أحمد ويحيى وابن المديني وغيرهـم. مـات سنة ٢٠٦هـ. (طبقات الحفاظ ١٤٠).

<sup>(</sup>٥) يبدو أنه الحسن البصري، وقد تقدمت ترجمته.

بخير من أحد منكم فراعوني، فإذا رأيتموني استقمت فاتبعوني(١)، وإذا رأيتموني غَضبُتُ فاجتنبوني، لا أُؤتِّر في أشعاركم وأبشاركم).

#### 张 按 张

### من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

قال في بعض مواعظه (٢): (حاسِبوا أنفسكم قبل،أن تُحاسبوا، وزنوا أنفسكم قبل أن توزنوا، فإنه أهونُ عليكم في الحساب غدًا أن تُحاسِبوا أنفسكم اليوم، وتَزَيَّنوا (٣) للعرض الأكبر، ﴿ يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية ﴾ (٤).

ووعَظَ عمرُ \_ رضي الله عنه \_ رجلًا فقال لـ ه (٥):

(لا تتكلم فيها لا يعنيك، واعتزل عدوّك، واحذر صديقك إلا الأمين، ولا أمينَ إلا من يخشى الله عز وجل، ولا تمشِ مع الفاجر فَيُعلّمَك من فجوره، ولا تُطلعُه على سِرّك، ولا تشاورُ في أمرك إلا الذين يخشون الله عز وجل).

وقال: (٦) (ما عاقَبْتَ مَنْ عصى الله فيك بمثلِ أن تطيعَ الله فيه، ولا تَظُنَّنَ بَكُمَة بَدَرَتُ من مؤمن شرًا وأنت تجدُ لها في الخير تَحُملا).

<sup>(</sup>١) سقط بعد كلمة (اتبعوني) قرابة سطر من النص الموجود في الطبقات ٣/ ١٥٩، وهو: (و إن رأيتموني زغت فقوموني، واعلموا أن لي شيطانًا يعتريني فإذا رأيتموني غضبت . . .).

<sup>(</sup>٢) ورد هذا النص منسوبًا إلى عمر في عدة مراجع منها صفة الصفوة ١/ ٢٨٦، وقد أورده الشيخ الألباني ومراجعه في سلسلة الضعيفة (رقم ١٢٠١) وتحدث عنه طويلاً وأكد ذلك.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (وتدينوا) بالدال. لكن المشهور في المراجع: (وتزينوا) بالزاي.

<sup>(</sup>٤) الآية (١٨) من سورة الحاقة.

<sup>(</sup>٥) انظر: صفة الصفوة ١/ ٢٨٧، وحلية الأولياء ١/ ٥٥، وكنز العمال ٨/ ٢٣٥.

<sup>(</sup>٦) انظر: المراجع السابقة.

وعن الحسن وبكر بن عبد الله المُزني (١) قالا: (كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إذا دخل السوق قال: اللهم أعوذُ بك من الكفر والفسوق، ومن شرّ ما في السوق، اللهم لا آخذُ إلا ما أعطيت، ولا أتقي إلا ما وقيت، اللهم أعوذ بك من كل يمين فاجرة، ومن كلّ صفقة خاسرة).

وقال رضي الله عنه: (لا تُصَغِّر هِمَّتَك فإني لـم أَرَ أَقْعَدَ بالرجل من سقوطِ هِمَّتِه. وما أحسن قول لبيد:

[٤١] / فاكذب النّفسَ إذا حَدّثتها إنّ صِدْقَ النّفْسِ يُسزّرِي بالأمّل (٢) [١٤] / ب]

### ومن كلام عثمان (٣) رضي الله عنه:

(۱) هـ و بكر بن عبد الله المزني، أبو عبد الله البصري، ثقة ثبت جليل، من الطبقة الثالثة مات سنة 107هـ (تقريب التهذيب ١/٦٠١).

(۲) بيت من بحر الرمل قائلة: لبيد بن ربيعة العامري، (... ٤١هـ) شاعر فارس مخضرم، دخل في الإسلام كبيرًا، وهو من شعراء المعلقات. (الشعر والشعراء ١/ ٢٨٠، والأعلام ٢/ ١٠٤). وهذا البيت موجود في ديوانه ص ١٨٠، ضمن قصيدة طويلة عدد أبياتها (٨٥) بيتًا ورقم هذا البيت في القصيدة (٢٢)، ومطلع القصيدة:

إن تقوى ربنا خير نَقَل وبإذن الله ريثي وعجل

وقد شُرح هذا البيت الشاهد في الديوان في ص ١٨٠ شرحًا جيدًا، من كلام الزخشري. وكلام أبي الهيشم وخلاصته أن الشاعر يقول: مَنْ نفسك بالعيش الطويل لتأمل الأمال البعيدة فتجد في الطلب وقد استثنى الشاعر \_ رحمه الله \_ من هذا البيت استثناءً حكيمًا بقوله في البيت الذي يليه:

غير أن لا تكذبنها في التُّقى واخزها بالبر لله الأجـلُّ

(٣) وهو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية (٤٧ ق هـ ٥٣هـ) من قريش، أمير المؤمنين، ذو النورين وثالث الخلفاء الراشدين، له أعمال عظيمة. قتل وهو يقرأ القرآن في بيته. (الأعلام ٢٧١).

وانظر كلام عثمان هذا في: غريب أبي عبيد ٢/ ١٢٥ ــ ١٢٦، وفصل المقال ٢١٣، ٤٧٢، وجهرة الأمثال ١/ ٢٢٠، وجمع الأمثال ١/ ٢٩٥، والنهاية لابن الأثير ٢/ ٢٩٥، ٣/ ١١٥ والبيت الذي تمثل به عثمان رضي الله عنه للشاعر المزق العبدي، واسمه: شأس بن نهار بن أسود، من بني عبد القيس، شاعر جاهلي قديم، من أهل البحرين، وهو ابن أخت الشاعر المثقب العبدي، =

أنه لمّا حُوصِر كتب إلى علي عليه السلام: (أما بعد: فقد بلغَ السيلُ الزُّبَى، وجاوزَ الحِزامُ الطبيين، وبلغ السكينُ العظمَ.

## [٤٢] فإن كُنْتُ مأكــولاً فكنْ خيرَ آكل وإلا فــادركني ولمَّا أُمَــزَّق)(١)

\* \* \*

### ومن كلام علي رضي الله عنه:

قال: (ليس الخيرُ أن يكثُرَ مالُك وولـدُك، ولكنَّ الخيرَ أن يكثر عِلمُك، ويعظم حِلمُك، ويعظم حِلمُك، ولا خيرَ في الدنيا إلا لأحد رجلين: رجل أذنبَ ذنبًا فهو يَدّاركُ ذلك بتوبة، ورجل سارعَ في الخيرات. ولا يقلُّ عملٌ مع تقوى، وكيف يقلُّ ما يُتَقَبَّل)(٢).

وقال عليه السلام: (إنَّ الفقيه كلَّ الفقيه الذي لا يُقَنِّط الناسَ من رحمة الله، ولا يُؤمِّنهم من عذابِ الله، ولا يُرَخِّص لهم في معاصي الله، ولا يدعُ القرآن رغبةً عنه إلى غيره. ولا خيرَ في عبادة لا عِلْمَ فيها، ولا خيرَ في عِلْمٍ لا فَهْمَ فيه، ولا خيرَ في عِلْمٍ لا فَهْمَ فيه، ولا خيرَ في قراءة لا تدبُّر فيها) (٣).

<sup>=</sup> وقد لقب بالمزق بسبب هذا البيت، والبيت من قصيدة طويلة من البحر الطويل قالها الشاعر يستعطف ملك الحيرة عمرو بن هند وهند أمّه وهو عمرو بن المنذر الأكبر بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي، عندما علم بأنه قد هَمّ بغزو بني عبد القيس، فعدل الملك عن غزوهم عندما بلغته القصيدة، والقصيدة في الأصمعيات برقم (٥٨) ص ١٦٦، وبعضها في الشعر والشعراء ٢٠١٠. وانظر: الاشتقاق ٣٣٠، والمؤتلف ٢٨٣، وجهرة الأنساب ٢٩٩.

<sup>(</sup>١) تحدثت عن البيت في الحاشية السابقة ؛ لأنه جزء من النص السابق .

<sup>(</sup>٢) انظر: صفة الصفوة ١/ ٣٢١، وحلية الأولياء ١/ ٧٥، وكنز العمال ٨/ ٢٢١، ونهج البلاغة ٧٧٢.

<sup>(</sup>٣) انظر: صفة الصفوة ١/ ٣٢٥، ونهج البلاغة ٦٧٦.

ومن كلامه رضي الله عنه، حيث سمع رجلا يتكلم في الحلال والحرام وليس بفقيه فخطب الناسَ فقال في خُطبته: (١) (ذمتي بها أقول رهينة وأنا به زعيم، إن امرءًا صَرَّحَتْ له العواقبُ عها بين يديه من المثلات، تَجُرُّه (٢) التقوى عن تَقَحُّم الشبهات، وإن شَرَّ الناسِ رجلٌ قَمَشَ (٣) عِلْمًا في أوباش من الناس، فهو في قطع من الشُّبهات كمثل نسيج العنكبوت، خَبَّاط عَشَواتٍ، ركّابَ جَهَالاتٍ، لم يعظم فيسلم، في يَعضَ على العلم بِضِرسٍ قاطعٍ فَيَغنَم، ولم يسكتْ عها لم يعلم فيسلم، فويل للدماء والفروج منه).

\* \* \*

الحَسَنُ بنُ على (٤) رضي الله عنه:

رُوي عنه أنه سمع رجلا يُهنّئ بمولود وهو يقول: لِيَهْنَكَ الفارس. فأخذ - رضي الله عنه - بيده وقال: (شَكَرْتَ الواهب، وبُورك لك في المواهب، وبلغ أشده، ورُزِقْتَ خيره، وكُفيتَ شَدّه. فأمّا الفارسُ فها ندري أفارسٌ هو أم راجل).

#### 米 米 米

ومن كلام أبي طالب (٥) عَمة رسول الله عَياقي:

وهي خُطبته التي خطب بها حين تزوج رسولُ الله ﷺ عليه وسلم خديجة بنت خويلد (٢). وهي من أفصح الكلام وأهيبِه وأوقعِه في النفوس: (الحمدُ لله

<sup>(</sup>١) انظر: نهج البلاغة ١٠١.

<sup>(</sup>٢) في نهيج البلاغة ١٠١ : (حَجَزَتُـهُ).

<sup>(</sup>٣) قُمَش الشيء: جمعه من ها هنا وها هنا، وإن كان رديتًا. (المعجم الوسيط: قمش).

<sup>(</sup>٤) هو الحسن بن علي بـن أبي طالب الهاشمي القرشي (٣ ــ ٥٠هـ)، وأمـه فاطمة الـزهراء بنت الـرسول ﷺ، بويع بالخلافة بعد مقتل والده، وتنازل عنها لمعاوية. (الأعلام) ٢/ ٢١٤).

<sup>(</sup>٥) أبو طالب: هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم (٨٥ ق هــ ٣ ق هـ) والد علي رضي الله عنه، وعم رسول الله علي وكافله ومربيه. (الأعلام ٤/ ٣١٥).

<sup>(</sup>٢) خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزي (٦٨ ـ ٣ ق هـ)، أم المؤمنين وأول زوجات الرسول ﷺ، وأم أولاده، وأول من آمن به. (الأعلام ٢/ ٣٤٦).

الذي جعلنا من ذرية إبراهيم، وزَرْع إسماعيل، وضِنْضَىُ (١) مَعَدَ (٢)، وعنصُرِ مُضَرِ مُضَرِ مُضَد (٣)، وجعلنا حَضَنَة بيته، وسُوّاسَ حَرَمِه، وجعل لنا بيتًا محجوبًا، وحَرَما آمِنًا، وجعلنا الحكّام على الناس. ثم إن ابن أخي هذا محمد ابن عبدالله، لا يوزن به رجلٌ إلا رَجَحَ به، وإن كان في المال قُلُّ (٤)، فإن المالَ ظِلُّ زائل. وأَمْرُ حائل. ومحمدٌ مَنْ قد عرفتم قَرَابَتَه، وقد خطب / خديجة [١/١٥] بنت خويلد، وبذل لها من الصّداق ما آجله وعاجلُه من مالي، وهو والله بعد هذا له نَباً عظيم، وخطرٌ جليل) (٥).

فَتَرُوجَها رسولُ الله ﷺ ولم يومئذ خمسٌ وعشرون سنة.

张 张 张

وكان الحجاج بن يوسف (٦) يُضْرب به المثلُ في الفصاحة حتى كان يقال:

أَخْطَبُ من الحجاج. قال الشعبي: (٧) سمعت الحجاج يقول: (أما بعد: فإنّ الله كتب على الدنيا الفناء، وعلى الآخرة البقاء، فلا يغرنّكم شاهدُ الدنيا من غائب الآخرة، فاقهروا طولَ الأملِ بقصرِ الأجل) (٨).

<sup>(</sup>١) قال في القاموس: الضئضيُّ: كجرجر، وجرجير. والضوضوّ: كهُدهُد وسرسور: الأصل والمعدن، أو كثرة النّسَل وبركته.

<sup>(</sup>٢) مَعَد: هـ و معد بن عدنان بن أد بن أد بن الهميسع، جد جاهلي من أحفاد إسهاعيل، من سلسلة النسب النبوي الكريم. ومَعَدّ هذا أبو نزار، ومن نزار ربيعة ومضر. (الأعلام ٨/ ١٨٠).

<sup>(</sup>٣) مضر: هو مضر بن نزار بن معد بن عدنان. (الأعلام ٨/ ١٥٢). وانظر: الحاشية السابقة.

<sup>(</sup>٤) قال في القاموس: (القُـلُّ: بالضم. والقِلة: بالكسر: ضد الكثرة، والكثر.

<sup>(</sup>٥) انظر: الكامل للمبرد ٤/٤.

<sup>(</sup>٦) الحجاج بن يـوسف: هو الحجاج بن يـوسف بن الحكم الثقفي (٤٠هــــ ٩٥هـ): أبو محمـد، قائد داهية، خطيب سفاك، ولد ونشأ في الطائف. (الأعلام ٢/ ١٧٥).

<sup>(</sup>٧) الشعبي: تقدمت ترجمته.

<sup>(</sup>٨) انظر: نثر الدر ٥/ ١٥ لأبي سعيد الآبي.

### ومن فصحاء العرب ضَمْرةُ بنُ ضَمْرَة النهشلي (١):

وكان يُغيرُ على مسالح (٢) النعمان (٣)، وكان يطلبه فيلا يظفر به، حتى إذا عِيْلَ (٤) صَبْرُه أرسل إليه: أن ادخل في طاعتي ولك ماثةٌ من الإبل، فَقَيِلَها، وأتاه، حتى دخل عليه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان دميا، فقال: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) (٥). فقال له: مهلاً أيها الملك! إن الرجال لا يُكالون بالصِّيعان، وإنها المسرءُ بأصغريه، قليه ولسانيه، إنْ قاتل قاتل قاتل بيجنان، وإن نَطَق بَيِيان. فقال: صدقت، هو ذلك. هل لك عِلْمَ

<sup>(</sup>۱) هو ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي، من بني دارم، من تميم، شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء. كان اسمه (شقة) فسهاه النعمان (ضمرة) على اسم أبيه، في هذه القصة التي معنا، يرتبط ذكره في الكتب كثيرًا بالمثل المشهور: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) الذي ورد أيضا في هذه القصة. انظر: الأغاني ١٠/ ٢٤ ـ ٢٠، ومسمط السلالي ١/ ٤٣٥، وكتب الأمشال التي ستذكر بعد قليل. والأصلام ٣/ ٢١١، وقصة ضمرة مع النعمان موجودة بنصها هذا تمامًا في جمهرة الأمشال للعسكري ١/ ٢٦٢.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (مشالح) بالشين، ولسم أجد لها معنى في كتب اللغة، والظاهر أنها (مسالح) بالسين، لأن المسالح: جمع مَسْلَح أو مسلحة: وهي الثغور التي يقف عليها الجند بسلاحهم للحراسة، وهذا يناسب المعنى العام، كها أنها وردت كذلك في جهرة الأمثال ١/٢٦٦. مما يزيد الأمر تأكدًا.

<sup>(</sup>٣) النعمان: (... نحو ١٥ ق هم): هو النعمان (الثالث) بن المنفر (الرابسع) بن المنفر بن امرئ القيس اللخمي. أبو قابوس، من أشهر ملوك العرب في الحيرة في الجاهلية، لمه أخبار كثيرة في عشرات المراجع. انظر تفصيل ذلك في الأعلام ٩/ ١٠ وحاشيته.

<sup>(</sup>٤) قال في المعجم الوسيط: عِيْلَ صبره: نَفِيدَ، فهو مَعُول.

<sup>(</sup>٥) مثل مشهور يضرب لمن خبره خير من مسرآه. ويسووى: (أن تسمسع . . ) (لأن تسمسع . . ) (ريان تسمسع . . ) (تسمع من أن تراه) ( . . . لا أن تراه). انظر تفصيل ذلك وغيره في : أمثال الفسك و يجمهرة الأمثال العسك و يجمهرة الأمثال المعسك و يجمهر المعسك و يجمهر المعسك و يجمهر المعسك و يجمهر الأمثال المعسك و يجمه الأمثال المعسك و يجمهر الأمثال المعسك و يجمهر الأمثال المعسك و يجمهر المعسك و يجمهر الأمثال المعسك و يجمهر الأمثال المعسك و يجمهر و يجمهر المعسك و يجمهر المعسك و يجمهر و يجمهر

بالأمور وولوجٌ فيها؟ قال: والله إنسي لأبرِمُ منها المسحول (١)، وأنقضُ منها المفتول، وأُجِيلُها حتى تجول، ثم أنظرُ إلى ما يؤول. وليس للأمور بصاحب مَنْ لم ينظرُ في العواقب. فقال: صَدَقْت، لله دَرّك، فأخبرني بالعَجْز الظاهرِ، والفقرِ الحاضر، والداءِ (٢) العَياءِ، والسَّوأةِ السواء. فقال: أمَّا العجزُ الظاهرُ: فالشَّابُ القليلُ الحيلةِ، اللَّزومُ للحليلة، الذي إذا غضبت ترضَّاها، وإنْ فالشَّابُ القليلُ الحيلةِ، اللَّزومُ للحليلة، الذي إذا غضبت ترضَّاها، وإنْ رَضِيَتْ تَفَدَّاها. وأما الفقرُ الحاضرُ: فالمرءُ لا تشبعُ نفسُه، وإن كان من ذهب حِلْسُه (٣). وأما الداءُ العَيَاءُ: فجارُ السَّوء، إنْ كان فَوْقَكَ قَهَرك، وإن كان دونك هَرَك فَرَك مَن فرائك، وإن كان ذلك جازك فأخلِ له دارك، وعَجِّل منه فِرارَك، وإلاّ فأقِه بِذُلِّ وصَغَار، وكُنْ كَكلب هَرَاد. وأما السَّوأةُ السَّواء: فالحليلةُ الصخَّابة، الخفيفةُ الوثَّابة، السليطةُ مَرَاد. وأما السَّوأةُ السَّواء: فالحليلةُ الصخَّابة، الخفيفةُ الوثَّابة، السليطةُ السَّبابـةُ، التي تَضْحكُ من غير عَجَب، وتَغْضَبُ من غير غَضَب، الظاهر السَّبابـةُ، التي تَضْحكُ من غير عَجَب، وتَغْضَبُ من غير غَضَب، الظاهر

<sup>(</sup>١) في النسختين: (المسجول) بالجيم، ومعناها لا يناسب هنا، والظاهر أنها (المسحول) بالحاء؛ لأن السّحُل كما في القاموس وغيره: ثوب لا يبرم غزله، كالسحيل، وهو الحبل الذي على قوة واحدة. وهذا هو الذي يناسب المعنى الذي معنا، كما أنها وردت كذلك في جهرة الأمثال ١/ ٢٦٧ مما يزيد الأمر تأكيدًا.

<sup>(</sup>٢) الداء العياء: قال في المعجم الوسيط: الداء العَيّاء: الشديد الذي لا طِبّ لـ ولا برء منه.

<sup>(</sup>٣) الجِنْس: -كما في القاموس والمعجم الوسيط: هو كل ما ولي ظهر الدابسة تحت الرّحل والقتّب والسرج، وما يبسط في البيت من حصير ونحوه تحت كريم المتاع. وقد كتبت هذه الكلمة في جهرة الأمثال ١/ ٢٦٧ هكذا (خِلْسة) بالخاء المعجمة. وهو تصحيف فيها يبدو لى.

<sup>(3)</sup> في النسختين: (هَمَسَرُك) بالراء، وفي جهرة الأمثال ٢٦٧/١: (هَمَنَك) بالزاي. وعندما نحاول ترجيح إحداهما نجد أن ذات الراء أولى من حيث مراعاة السجع لكن معناها بعيد وإن كان غير معتنع، وأن ذات الزاي أقرب وأوضح من حيث المعنى، ولننظر إلى ما تقوله كتب اللغة عن كل منها: (الهمر؛ بالراء: همر الماء والدمع والمطرع همرزا: انصب. ويقال: همر فلانٌ: دمدم بغضب. وهمرزا الهمرز: ما في الضرع: حلبه كله. وهمرز الكلام، وفي الكلام: أكثر فيه، وهمرز البناء: هَدَمَه، والمهمار: المهذار. (الهمرز) بالراي: همرة همرزا: غمزه، ويقال: هممنزه: اغتاب وغض منه، والهامرز: هو الغيب، ومثله: الهمرز، والهمرزة.

غيبُها (١)، المحفوفُ عَيْبُها (١)، فزوجُها لا يصلحُ له حالٌ، ولا ينعمُ له بالٌ، المحفوفُ عَيْبُها (١)، فزوجُها لا يصلحُ له حالٌ، ولا ينعمُ له بالٌ، إِنْ كان غنيًّا له ينفعه غناه، وإنْ كان فقيرًا أَبْدَتْ له قِلاه. فَأَراحَ الله منها أهلَها، ولا متّع بها بَعْلَها. قال: فأَعْجَبَ النّعهانَ حُسْنُ كلامه، وحضورُ جوابه، فأحسن جائزتَه، / وأَحْبَسه (٢) قِبَله. وفي رواية قال له: أنت [١٥/ب] ضَمْرة، أي: أنت كأبيك. فَسُمِّي ضمرة بنَ ضمرة، وكان اسمه قبل ذلك شُمَّدي ضمرة بن ضمرة، وكان اسمه قبل ذلك شُقة بن ضمرة.

#### 米 ※ ※

ومن فصحائهم: مُرَّةُ بنُ حَنْظلة (٣) التميمي:

وحكايتُه في فصاحته من أَظرفِ ما سُمع، وذلك أنّ أباه حنظلة قال له يومًا في بعض عَتْبٍ عليه وكان قد عَتَى عليه وعَصَى أمره، وكان بالردِّ على أبيه مُولعا، وكان أبوه له قاليًا: (إنك لَمُرُّ يا مُرَّة. قال: أَعْجَبَتْني حلاوتُك يا حنظلة. قال: إنك لخبيثٌ كاشمِك. قال: أَخْبَثُ مِنِّ عَمَنْ سَمَّاني. يا حنظلة. قال: إنك لخبيثٌ كاشمِك. قال: أَخْبَثُ مِنِّ عَمَنْ سَمَّاني. قال: ما أراك من الناس. قال: أَجَل، تُشَبّهُنِي بمن ولدني. قال: قد يُخرج الله الخبيثَ من الطيب. قال: كذلك أنت من أبيك. قال: قد حَرَصْتُ على الخبيثَ من الطيب. قال: كذلك أنت من أبيك. قال: قد حَرَصْتُ على

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين: الظاهر غَيْبُها، المحفوف عَيبُها. وفي جهوة الأمثال ٢٦٧١ الظاهر عيبها، المخوف غيبها، المخوف غيبها. في الجمهوة أن العيب المخوف غيبها. فالعبارة الأولى عند الطوفي معناها أنها لا تحفظ السر. ومعناها في الجمهوة أنك فيها قد ظهر للعيان. والعبارة الثانية: معناها عند الطوفي غير واضح تمامًا. ومعناها في الجمهوة أنك لا تدرى ماذا تخفى لك من الشر.

<sup>(</sup>٢) في جمهرة الأمشال: (واحتبسه) وهـو موافق لما هنا في المعنى، لكنّ عبـارة الجمهرة أقـوى؛ لأنها تفيد اختصاصه بـه. وانظر تأكيد ذلك في المعجم الوسيط (حَبّس).

<sup>(</sup>٣) مرة بن حنظلة التميمي: هو مرة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. ومُرتة هذا هو المعروف بر الظُليم) وهو أحد الخمسة المعروفين بر (البراجم) وهم: عمرو ومرة وغالب وقيس وكلفة أبناء حنظلة. ومرة هذا هو أخو همّام بن مرة بن ذهل بن شيبان الأمه: أمها أسدية من بني أسد بن خزيمة. (انظر: الاشتقاق البن دريد ٢١٨، وجهرة أنساب العرب البن حزم ٢٢٢، ٢٥٤).

صلاحِك جَهْدِي. قال: ما أُتِيتُ إلا من عَجْدِلْ. قال: ما هذا بأولِ كُفْرِك النَّعَم. قال: ما هذا بأولِ كُفْرِك النَّعَم. قال: مَنْ أَشْبَهَ أَباه فها ظلم (١).

قال: لأدّعُسون الله عليك، فلعله أن يُخزيك. قال: تدعو إذن عالما بك. قال: لا يعلم منّي إلا خيرًا. قال: مادحُ نفسِه يُقرئك السلام. قال: إنك ما علمتُ للئيم. قال: ما ورثتُه عن كَلاَلَه. قال: لقد كنتَ مشتومًا على إخوتك إذ أفنيتهم. قال: ما أكثر عُمومتي يا مبارك. قال: ولدّ الناسُ ولدًا وولدْتُ عَدُوًّا. قال: الأشياءُ قروضٌ، والقلوبُ تَتَجَازى، ومَنْ يَزرع شوكًا لا يحصد عِنبًا (٢). قال: أَرَاحَنِسي اللهُ منك. قال: قد فَعَلَ إِنْ أَحْبَبْت. قال: وكيف لي بذلك؟ قال: تَخْنُتُ نفسك حتى تستريح. قال: سَوِدَ اللهُ وجهك. قال: بيض اللهُ عَيْنيك. قال: قُمْ من بين يَدَيّ. قال: على أن تؤمِّنني لقاك. قال: واللهِ لأُمْسِكَن من أمرك ما كنتُ مُضَيّعًا. قال: لا يَحْصُلُ في يديك إلا الخيمة. قال: لَعَنَ اللهُ أُمنًا ولدتك. قال: إذ لَقِحَتْ منك. قال: أنت بأمّك الخيمة. قال: والله إن قُمْتُ إليك الخيمة. قال: ما كانت بِشَسرً مِسنْ أُمْ زوجها. قال: وإلهُ إن قُمْتُ إليك لأنظِشَ منتي . قال: وإن فَعَلْتُ تفعل؟ قال: في مَن اللهُ وأنك؟! فسكت وبركه) (٣).

\* \* \*

<sup>=</sup> ومع أن الطوفي قد جزم بنسبة هذه القصة إلى سُرة بن حنظلة التميمي مع أبيه فإني لسم أجد خلال بحشي المتواضع في كتب الأدب والأخبار والأمثال ما يؤكد ذلك؛ بل وجدتها في محاضرات الأدباء ١/ ٣٢٩، وفي التذكرة الحمدونية ٢/ ٤٢. منسوبة إلى مرة بن حنظلة النميري مع أبيه.

<sup>(</sup>١) مثل مشهور: انظر: الفاخر ١٠٣، ٧٧٧، وجهرة الأمثال ٢/ ٢٤٤، وفصل المقال ١٨٥، ومجمع الأمثال ٣/ ٣٤٤.

<sup>(</sup>٢) (من يزرع شوكًا لا يحصد عنبًا). مثل مشهور. انظر: مجمع الأمثال ٣/ ٣٤١.

<sup>(</sup>٣) (انظر القصة مختصرة في: محاضرات الأدباء ١/ ٣٢٩، والتذكرة الحمدونية ٢/ ٤٢.

ومن فصحاء العرب: وَلآدَةُ اللَّهْزَمِيَّة: (١)

وكانت أعقل أهل زمانها، (قال لها أَبَانُ بنُ تغلب (٢): إنّي أُريدُ السَّفَرَ فأوصيني. قالت: جُدْ تَسُدُ، واصبِرْ تَفز، ولا يَتَعَبَّدَنْ غَضَبُك حِلْمَكَ. ولا هواك عِلمَك، وقَو دِينك بدُنياك، وافدِ عِرْضَكَ بِعَرَضِكَ. وتَفَضَّلْ ثُخْدَم. هواك عِلمَك، وقَو دِينك بدُنياك، وافدِ عِرْضَكَ بِعَرَضِكَ. وتَفَضَّلْ ثُخْدَم. واحْكهم تُقَدّم، قال: قلتُ: فبمن أستعين؟ قالت: بالجَلْدِ النَّشِيطِ/ [١/١٦] الناصح الأمين. قال: قلت: فمن أستشير؟ قالت المُجِرِبَ الكبير، والأديب الصّغيرَ، قلت: فمن أستصحب؟ قالت: الصديق المسلِمَ والعَدوَّ المُكرم) (٣).

#### \* \* \*

وقيل ليعقوب بن السِّكِّيت: (١)

أيُّ الأدبِ أنفع للمتأدِّب؟ فقال: ما أعلم شيئًا أفتق للسان، ولا أظهر للبيان، ولا أفصح ولا أطلق لِلسان، من شعر الأحداث النين نبغوا في الإسلام، ولم يُغربوا في الكلام، بها تنبو عنه الأفهام، بل قالوا فأفصحوا، وبَسيَّنُ وا فأوضحوا، مع اقتصاد في مديح، وهِجَاغير قبيح، وأما أشعار الجاهلية فإنها كانت لرجال زمانها، وقد مضى نفعها في أوانها، لا يقتدى بها في فعال، ولا يستعان بها في مقال) (٥).

<sup>(</sup>١) ولآدة المسهدر ميسة: شساعرة أديبة، يبدو أنها من أهل البصرة وأنها عاشت في القرن الثاني، بدليل معاصرتها لأبان بن تغلب المتوفى عسام ١٤١ه.، أورد لها الشريف المرتضى أبياتًا جيدة في أماليه ٢٤١ برواية أبي هِفّان المي هُزَمي المتوفى سئة ٢٥٧ه.، انظر: (الأعلام ٢٤١، ١٣٦، ٤/ ١٨٨). وانظر: اللباب ٣/ ٢٧٥، فقيه حديث عن أبي هِفّان وضبط النسبة إلى مِهْزَم).

<sup>(</sup>٢) في النسختين: أبان بن ثعلب، والصحيح أنه (بن تغلب) وأنها صحفت إلى (ثعلب)، وأبان بن تغلب (٠٠٠ م. ١٤١هم) هو أبان بن تغلب بن رياح البكري الجريري بالولاء، أبو سعيد قارئ لغوي من غلاة الشيعة، من أهل الكوفة. انظر؛ (معجم الأدباء ١/٧٠١، والأعلام ١/٢٠).

<sup>(</sup>٣) ليم أقف عليه .

<sup>(</sup>٤) يعقوب بن السُّكِّيت (١٨٦هــ ١٢٤هـ) وهو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكّيت إمام في اللغة والأدب، وفيه تشيّع، ولمنه مؤلفات كثيرة. قتله المتوكل. (انظر: معجم الأدباء ٢٠/٥٠ والأعلام ٩/ ٢٥).

<sup>(</sup>٥) ليم أقف عليه،

وفصاحاتُ العربِ ومُلَحُهُ مِ أكثرُ من أن يستوعبها كتابٌ، أو يستوفيها خطابٌ، وإنما أوردنا هذه النَّبذة منها لنؤكد بها الدَّليل على فضل الصّناعة الموصلة إليها، وهي العربيَّة؛ لأن كل عاقل يستحسن الفصاحة ويستظرفها طبعًا لا تَطَبُّعًا، فإن اتَّفقَ أحدُ (١) لا يستحسنها فذاك معلول الطبع، ولا اعتبارَ به.

ونحن الآن بصدد ذكر نُبذَة من أخبار من هِيْبَ لهذا العلم ومن عِيبَ للإخلال به، ولذلك عُقد البابُ وإن كان ما تقدَّم في هذا المعنى إلاّ أنه كمقدِّمة الكلام.

#### 张 张 张

فممن هِبْبَ لذلك: الحسن البَصري:

قال ابنُ عَوْن: (٢) (كنتُ أُشَبِّه لهجة الحسن بلهجة رؤْبَةَ (٣) بن العجّاج)(٤).

وكان الحسنُ من أفصح الناسِ. ورُوي أنه تكلم يومًا مع ثابت البُناني (٥)، وهناك أعرابيٌ، فقيل له: (كيف وجدتها؟ فقال: أمّا ثابتٌ فواعظٌ مُجيد، وأمّا الحَسنُ البصريُّ فعربتُ مُحكِّك) (٦).

<sup>(</sup>١) في النسختين: أحدا.

<sup>(</sup>٢) ابن عون (٦٦هـــ ١٥٠هـ) هو عبد الله بن عون بن أرطبان البصري، ثقة ثبت فاضل ورع مهيب، شيخ أهل البصرة في زمانه . انظر: تقريب التهذيب ١/ ٤٣٩ وتذكرة الحفاظ ١/ ١٥٦).

<sup>(</sup>٣) رؤبة بن العجاج (... ـ ٥ ١ ٤ هـ) هـ و رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن حنيفة التميمي ثـم السعدي، راجز، ابن راجز، يوصف بأنه أفصح العرب قاطبة. انظر: (الأغاني ٢١/ ٥٧، وتقريب التهذيب ٢ / ٢٥).

<sup>(</sup>٤) انظر كلام ابن عون في: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٧.

<sup>(</sup>٥) ثابت البناني: هو ثابت بن أسلم البُناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، مات سنة بضع وعشرين ومائة، وله ست وثهانون سنة. (انظر تقريب التهذيب ١/ ١١٥).

<sup>(</sup>٦) لىم أقف عليه.

وكان إذا مُدح رجلٌ بالفصاحة يقال: أفصحُ الناسِ إلا الحَسَنُ (١). وعبدُ اللك بنُ عُمير: (٢)

كان فصيحًا، فقال لـه رجلٌ: (ما أراك تَلحن. فقال: سَبَقْتُ (٣) اللحنَ). ويُروى مثلُ هذا عن الحَسنِ أيضا (٤).

(وجاء رجلٌ إلى الزُّهْري (٥)، فسأَلَه أن يُحدِّثُه، فقال: مِن أنت؟ فقال: مِنْ عاملة (٦). فقال: لا أُحدَّثُك، قال: لِيمَ ؟ قال: لأنه لا عِلْم لكم بالعربية، أو قال: بالكلام. قال: إنّي لأعرِفُ منها. قال: فما معنى قول الشاعر؟:

# [٤٣] صَسريعُ مُدامٍ يسرفعُ الشَّسربُ رأسَه فيحيى وقد ماتت عِظامٌ ومِفْصَلُ (٧)

(١) لم أقف عليه.

 <sup>(</sup>٢) عبد الملك بن عمير: هـ و عبد الملك بن عمير بن سـ ويد اللخمي، حليف بني عدي، الكـ وفي، ثقة فقيه، مات سنة ١٣٦١هـ، ولـ مائة وثلاث سنين. (انظر: تقريب التهذيب ١/ ٥٢١).

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (شَبِعْتُ). وفي المراجع الأخرى، وخماصة الوقف والابتداء لـلأنباري ١/ ٢٨، وزهر الآداب ٢/ ٧٢٠ (سَبَقْتُ)، وهو الصحيح.

<sup>(</sup>٤) انظر: المرجعين السابقين.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (الأزهري)، ويبدو أن الصواب: (الزُّهري)، لأن القصة مثبتة بالسند إليه، كما في: الوقف والابتداء ١/٤٤\_٥٠، والنهاية لابن الخباز ٤.

<sup>(</sup>٢) عاملة: ولد الحارث بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كه لان بن سبأ ابن يشحب بن يعرب بن قحطان، يجتمع عاملة وكندة في عدي بن الحارث، وقد نُسب ولد الحارث ابن عدي إلى أمهم عاملة بنت مالك بن وديعة من قضاعة، ومنهم عدي بن الرقاع العاملي الشاعر، انظر: جهرة الأنساب ١٩٤١، واللباب ٢٠٣-٣٠٧.

<sup>(</sup>٧) بيت من الطويل، قائله الأخطل (١٩ - ٩٠ هـ) غياث بن غوث بن الصلت التغلبي، أبو مالك، من نصارى تغلب، من أهل الحيرة بالعراق، اتصل بالأمويين في الشام فكان شاعرهم، وهو من شعراء النقائض: جرير والفرزدق. وهذا البيت هو البيت الخامس من قصيدة طويلة له عدة أبياتها (٦٩ بيتًا مدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد بن أبي العيص بن أمية وهي موجودة في ديوانه ص ٢٥٦ - ٢٧٣ شرح إيليا حاوي.

والمدامُ: هي الخمر. والشَّرب: جمع شارب، وهم الندامي.

ما يعني بالمِفْصَل؟ قال: اللسان. قال: اغْدُ عليّ أُحدِّثك).

(وروي أن جماعة من قطّاع الطريق قُدِّمُوا لِيُقْتلوا، فقال رجلٌ: كدتُ أهلِك - بكسر اللام - فقال له الوالي: أَتُفَرِّقُ ما بين (أهلِك) (وأهلك) ؟ خَلّوا سبيله) (١).

وسمعنا/ هذا من لفظِ بعض مشايخنا، فقال: أنت من أهل (أهلك). [١٦/ب]

(ويُروى أنّ الحجّاجَ لَمّا ظفِر بأصحاب ابن الأشعث (٢)، أَمَرَ بضربِ أعناقهم، فضُرِبَتْ إلاّ رجلاً منهم فليّا جِيء بالرجل ليقتل. قال: والله يا حجّاجُ لئن كُنّا أسأنا في الذنب في أحسنت في العفو، فخلّي سبيله، وقال: قبّح الله هؤلاء، أما كان فيهم من يقول مثل هذه الكلمة فنتركهم ونُخلّي سبيلهم) (٣). وَوَلّي أبو بكرٍ ورحمة الله عليه ويزيد بن أبي سفيان (٤) بعض نواحي الشام فرقِي المنبسرَ فتكلم، فأرتبجَ عليه، فاستأنف، فأرتبجَ عليه، فقطع الخُطبة، وقال: سيجعلُ الله بعدَ عسر يُسرا، وبعد عِيّ بيانًا، وأنتم أيّها الناسُ إلى أمير فقال: هُن تُخرجَاتي من الشام. استحسانًا لهنّ) (٢).

<sup>(</sup>١) انظر: شيئًا قريبًا من هذا في عيون الأخبار ١٥٧/٢.

<sup>(</sup>٢) ابن الأشعث: (... م ٨٥هـ) هـ و عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، قائد شجاع من قواد الحجاج، لكنه اختلف معه وانقلب عليه، وحصل بينها وقائع انتهت بقتل ابن الأشعث، (الأعلام ٤/ ٩٨).

<sup>(</sup>٣) لـم أقف عليه.

<sup>(</sup>٤) هو: يزيد بن أبي سفيان بن حرب، أخو معاوية، صحابي شجاع، أسلم يوم فتح مكة، وولي عدة ولايات في عهد أبي بكر وعمر، مات في دمشق بالطاعون سنة ١٨هـ. (الأعلام ٩/ ٢٣٧).

<sup>(</sup>٥) هو عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي (٥٠ ق هــــ ٤٣ هـ)، أبو عبد الله، فاتح مصر، وأحد عظهاء العرب ودهاتهم، مات في القاهرة. (الأعلام ٥/ ٢٤٨).

<sup>(</sup>٦) لم أعثر على هذا النص.

وروى الخطَّابِيُّ في غريبه (١) قال: (حدَّثَنا عبد الله بن محمد، قال: حُدِّثْتُ عن أحمدَ بن حنبل، قال: حدَّثنا يحيى بنُ آدم، قال: حدَّثنا أبو بكر عن عاصم، قال: كان زِرُّ بنُ حُبَيْشِ الأسدي مِسنْ أعرب الناس، وكان عبد الله عيني ابنَ مسعود \_ يسأله عن العربية).

وروى أيضًا بإسناده عن الأصمعي (٢) قال: (٣) (قال لي شُعْبةُ: إني وصفتك لحمّاد بن سلمة، وهو يحب أن يراك، قال: فوعدته يومًا، فذهبت معه إليه، فسلّمت عليه، فحيّا ورحّب، فقال له شُعبة: يا أبا سلمة: هذاكَ الفتى الأصمعيُّ الذي ذكرته لك، قال: فحَيّاني بَعْدُ (٤) وقَرُب، ثم قال لي: كيف تنشد هذا البيت:

[٤٤] أولئك قــومٌ إن بَنَــؤا أحسنــوا البِنَــا وإنْ عاهدوا أَوْفَوا وإن عَقَدوا شَدُّوا (٥) يعني: بِكَسْر الباءِ، فقال لي: انظر جَيّـدًا، فنظرت فقلت: لستُ أعرف إلا هذا.

<sup>(</sup>۱) انظر: غريب الحديث للخطابي ۱/ ۲۰ (طبعة مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة المحرمة)، والمعارف ٤٢٧. والخطابي: هو: مَمْد بن يحمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (٣١٩هـ ٣٨٨هـ) أبو سليان، فقيه محدث ينسب إلى (بست) بأرض أفغانستان، وهو من نسل زيد بن الخطاب. (الأعلام ٢/ ٤٠٤).

<sup>(</sup>٢) الأصمعي: هـو: عبد الملك بن قريب بن أصمع الباهلي أبو سعيد (١٢٢هـــ١٦ ٢هـ) راوية العرب، مولِده ووفاته بالبصرة. (الأعلام ٤/٣٠٧).

<sup>(</sup>٣) انظر الخبر في غريب الحديث للخطاب ١/ ٦٢، والتصحيف للعسكري ٩٨.

<sup>(</sup>٤) كذا في النسختين: (بعد وقرب) ومثله في غريب الخطابي ١/ ٦٢، فلا أدري هل هي: بَعْدُ، وقَـرُب، أو أَربُ، وقَـرُب، أو أَنه سقط منها شيء مثل كلمة (على) مثلاً. فتكون: فحياني على بُعْدِ وقَرُب، أو غير ذلك.

<sup>(</sup>٥) بيت من الطويل للحطيئة من قصيدة في ديوانه ص ١٤٠ يمدح فيها بغيض بن عامر وقومه. وانظر البيت في الكامل للمبرد ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧ ، والمصون ٢٢، والتصحيف والتحريف ٩٨.

فقال: يا بُنَي : أولئك قومٌ إن بَنَوا أحسنوا البُنَي. يعني بضمّ الباء. القومُ إنّ بَنَوا أحسنوا البُنَي . يعني بضمّ الباء. القومُ إنّ بَنَوا المكارم، ولم يبنوا باللّبِن والطين.

قال: فلم أزَّل هائبًا لِحَهَّاد بن سلمة، ولزمته بعد ذلك.

وأنشد الرياشِيُّ (١) بِضَم الباءِ أيضا.

وقال الْمُبَرِّدُ: (٢) واحدتُها: بُنْيَةٌ، وجمعُها: بُنَــى، كظُلْمة وظُلَـم. وبِنْيَة، وجمعها بنني، كَكِسرة وَكِسر (٣).

قلتُ: وكلا الإسنادين صحيح.

قال: (٤) (وأخبرنا ابنُ الأعرابي، قال: حدّثنا الدوري عن يحيى بن مَعين قال: كان شُعْبةُ صاحبَ عربيةِ وشِعْر).

(وروى (٥) بإسناده عن الأصمعي قال: إنّ أَخْوَفَ ما أَخافُ على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن / يدخل في جملة قولِ النبي ﷺ: (مَنْ كَذِبَ عليّ [١/١٧] فليتبوأ مقعده من النار) (٦)؛ لأنه لم يَلْحَنْ، فَمَهْمَ رَويتَ عنه ولحنتَ فقد كذبتَ عليه).

<sup>(</sup>١) الرياشي: هو العباس بن الفرج بن علي الريـاشي البصري (١٧٧هـــ٧٥٧هـ) أبو الفضل، وهو من الموالى، لغوي راوية. مات بالبصرة في فتنة الزنج. (الأعلام ٤/ ٣٧).

<sup>(</sup>٢) ما زال النقل من غريب الخطابي ١/ ٦٢ ـ ٦٣ ، وإنظر: الكامل للمبرد ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧ .

<sup>(</sup>٣) انظر: غريب الحديث للخطابي ١ / ٦٢ . ٦٣ .

<sup>(</sup>٤) أي الخطال. انظر: غريب الحديث ١/٦٣.

<sup>(</sup>٥) أي الخطابي. انظر: غريب الحديث ١/ ٢٣ ـ ٢٤، ومعجم الأدباء ١/ ٩٠ ـ ٩١.

<sup>(</sup>٢) الرواية المشهورة المتواترة لهذا الحديث هي: (من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار) بزيادة كلمة (متعمدًا) وهو مروي عن قرابة ستين صحابيًّا، وفيهم العشرة المبشرون بالجنة، وقد نقل البيهقي عن الحاكم ووافقه قوله: (ليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره). والحديث موجود في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها من كتب الحديث. وانظر التفاصيل حوله في: صحيح الجامع =

قلتُ: هكذا رِواية الزُّبير بن (١) العوام لهذا الحديث مطلقًا من غير اشتراط التَّعَمُّد (٢). وقد استوفينا الكلام عليه في (تلخيص الموضوعات) (٣).

张 张 张

### وأما مَنْ عِيْبَ في ذلك:

فرُوي (أنّ كاتبَ أبي موسى كتب إلى عُمَرَ: من أبو موسى. فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطًا واعزله من عملك) (٤).

(وكان عمر - رضي الله عنه - إذا سمع رجلاً يُخْطئُ قَبّح عليه، وإذا أصابه يَلْحنُ ضَربَه بالدُّرَة) (٥).

الألباني ٢/ ١١١١ برقم ٢٥١٩، وفي سلسلة الضعيفة ٣/ ٢٦ برقم ١٠١١. أما الرواية التي أوردها الطوفي بدون كلمة (متعمدًا) ونسبها للزبير بن العوام رضي الله عنه، فهي صحيحة وثبابتة، أخرجها البخاري (الحديث رقم ١٠٧ فتح الباري ١/ ٢٠٠) وأخرجها أحمد في المسند ١/ ١٦٦ – ١٦٧ الحديث برقم ١٤٢٨، كما أن الرواية المتواترة الأولى التي فيها كلمة (متعمدًا) مروية عن الزبير أيضًا، وقد أخرجها له أحمد في المسند برقم (١٤١٨) ١/ ١٦٥، (وأبو داود ٢/ ١٩٥ – ١٩٦ صحيح الألباني برقم أخرجها أ. وابن ماجه ١/ ١٢ صحيح الألباني برقم ٣٤).

<sup>(</sup>١) الزبير بن العوام: هـو الزبير بن العوام بن خويلـد الأسدي القرشي (٢٨ ق هــ ٣٦هـ) أبو عبد الله صحابي جليل وأحـد العشرة المبشرين بالجنة، وابن عمة رسول الله على قتل غيلة يـوم الجمل. (الأعلام ٣/ ٧٤).

<sup>(</sup>٢) راجع هامش رقم (٦) في الصفحة السابقة.

<sup>(</sup>٣) لم أعرف شيئًا عن هذا الكتاب. (انظر رقم ٣٢ من مؤلفات الطوفي في قسم الدراسة).

<sup>(</sup>٤) انظر هذا الخبر وهو خبر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع واليه أبي موسى الأشعري في البيان والتبيين ٢/ ٢١٦، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٥، ومراتب النحويين ٢٣، وتنبيه الألباب ٨٩، وكاتب أبي موسى هو: الحصين بن أبي الحر بن الخشخاش التميمي العنبري البصري، استكتبه أبو موسى بعد زياد بن أبيه. انظر: البيان والتبيين ٢/ ٢٥٦ (المتن والحاشية) ووفيات الأعيان ٢/ ٣٥٧-٣٥٧).

<sup>(</sup>٥) انظر الخبر في: إيضاح الوقف والابتداء ١/١٥، وتنبيه الألباب ٩٥، ومعجم الأدباء ١/٧٩ ـ ٨٠. والفعل (قَبّـح) الـذي ورد في النص، ورد كـذلك في الـوقف والابتـداء، وورد بلفظ (فَتَح) في تنبيـه الألباب، بمعنى: ردّ عليه وأصلح خطأه

وهذا تعزيرٌ منه لمن فعل ذلك، ولا يكون التعزير إلا على ترك واجب.

قلتُ: هذا قد قيل، والأَوْلِي أَنَّ هذا ضَرْبُ تأديبٍ على فِعْلِ مكروه، وإلا فلوجب (١) مُطلقًا على الأعيان كسائر الواجبات، لكنه واجبُ على الكفاية على ما تقدم.

ورُوي (عن عبد الملك بن (٢) مروان أنه كان جالسًا في خلوة واثنان يلعبان عنده بالشطرنج، فاستأذن عليه رجل من الأشراف، فقال لهما: غَطّيا السُّفرة بمنديل، إكرامًا له وحياءً منه. فلمَّا استنطقه وجده يَلْحَنُ، فقال لهما: ارفعا المنديل، فإنه لا حُرْمة للحّان) (٣).

وروي (أن مُعاوية (٤)كتب إلى زياد يطلبُ منه ابنه عُبيد الله (٥)، فلمّا قدم . عليه كلّمه فوجده يَلْحَنُ، فردّه إلى زياد) (٦).

وعن المأمون \_ وكان عالما باللسان \_ أنه اعترض يومًا بعض خُدّامه وجُنده وكُتّابه، فمرَّ به إنسانٌ قبيح الصورة فاستنطقه فوجده غبيًّا عَييَّ اللسان، فقال:

<sup>(</sup>١) في النسختين: (فلو وجب) وعندي أن الكلام لا يستقيم؛ لأن جواب (لــو) غير موجود، فلا بد من إضافة كلام يكون جوابًا لـ (لــو) أو حذف (الواو) بعيث تصبح الكلمة (فلـوجب) ولا يصير عندنا (لو) حينئذ فيستقيم المعنى، وهذا هو ما فعلته اجتهادًا مني، فعسى أن يكون صوابًا.

<sup>(</sup>٢) عبد الملك بن مروان: هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي (٢٦هــــ ٨٦هــ) أبو الوليد من أعاظم الخلفاء ودهاتهم، تولى الخلافة بعد موت أبيه سنة ٦٥هـ. (الأعلام ٢١٢).

<sup>(</sup>٣) انظر هذا الخبر في: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٨، والأضداد ٧٤٥.

<sup>(</sup>٤) معاوية: هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب (٢٠ ق هــ ٢٠ هـ) الأموي القرشي، صحابي داهية حليم، دانت له الخلافة، بعد تنازل الحسن بن على سنة ٤١هـ. (الأعلام ٨/ ١٧٢).

<sup>(</sup>٥) عبيد الله: هـو عبيد الله بن زياد بن أبيه (٢٨هـــ٧٦هـ) من الـولاة الفاتحين الشجعان، ولاه عمه معـاويـة خـراسان ثم البصرة، ويقـال إنـه قتل الحسين بن علي، ثم قتلـه أنصـار الحسين. (الأعـلام ١٧٤٧).

<sup>(</sup>٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء أ/ ٣٩.

أسقطوا هذا من الديوان، فقيل له: إن من أمره وشأنه. . فقال: أسقطوه؛ فإن روح الحياة إذا كان ظاهرًا كان جمالًا، وإذا كان باطنًا كان فصاحةً ولسانًا، وهذا ما له ظاهرٌ ولا باطن).

(ولحن الوليدُ (١) بن عبدِ الملكِ بن مَرْوان يومًا عند أبيه عبد الملك، فقال: أُفِّ لِلَحْنِ أَقبِحَ من الجُدَريّ في الوجه، ومن النَّقْش في الوَشَا) (٢).

وقرأً الوليدُ يومًا على المنبر ﴿ ياليتُها كانت القاضية ﴾ (٣) بضم التاءِ، وتحت المنبر عُمَـرُ ابن (٤) عبد العزيز، وسليمان (٥) بن عبد الملك، فقال سليمان: وَدِدْتُها) (١).

(وحَصِرَ (٧) بعضُ الأكابر على المنبر في يوم عيدٍ بأصبهان، فقال: لا أجمعُ عليكم بينَ البُخل والحَصَر، اخرجوا إلى السُّوق فمن اشترى شاةً فَعَلَييَّ ثمنها)(٨).

<sup>(</sup>١) الوليد بن عبد الملك: هــو الوليد بن عبد الملك بن مروان (٤٨ هـــ٩٦هـ) تــولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٨٦هـ، واتسعت الفتوحــات في عهده. (الأعلام ٩/ ١٤٠).

<sup>(</sup>٢) انظر: عيون الأخبار ٢/ ١٥٨، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٥. وفيهها: (الثوب) بدل: (الوشا).

<sup>(</sup>٣) سورة الحاقة، الآية ٢٧.

<sup>(</sup>٤) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأمـوي (٦١هــ١٠١هـ) أبو حفص، الخليفة العادل، ولد ونشأ في المدينة، مدة خلافته سنتان ونصف، وقيل إنه مات مسمومًا. (الأعلام ٥/٩٠٧).

<sup>(</sup>٥) سليهان بن عبد الملك: هو سليهان بن عبد الملك بن مروان (٥٤هـــ٩٩هـ) ولي الخلافة بعد وفاة أخيه الوليد سنة ٩٦هـ، ومات في دابق. (الأعلام ٣/ ١٩٢).

<sup>(</sup>٦) انظر الخبر في: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٥ ــ ٥٦، والنهاية لابن الخباز ٦.

 <sup>(</sup>٧) في النسختين: (حَضَر) بالضاد. والصحيح أنه: (حَصِر) أو حُصِر. بالصاد، من الحَصَر؛ وهو العيّ واستغلاق الكلام، ويؤكد ذلك المعنى العام، وقوله: (لا أجمع عليكم بين البخل والحَصَر).

<sup>(</sup>٨) انظر الخبر في: بهجة المجالس ١/ ٧٥، وقد نُسب فيه إلى عَتّاب بن ورقاء، أو عبد الله بن عامر على منبر البصرة.

(وحَكَى لِي بعضُ أصحابنا ـ وكان ثقة صدوقًا ـ أن رجلًا عطس في جماعة ، فَشَمَّته بعضهم ، فلم يعلم بِمَ يَـرُدّ عليه ، فقال له : ما أدري / ما أقول لك ، [١٧/ب] ولكن ابعث أحدًا بإناء أبعث لك فيه بلَـبنَ . يعني : عـوضًا عن تشميته إيّـاه)(١).

(وقال رجلٌ لِلْحَسَنِ: أنا أفصحُ الناسِ. فقال: لا تفعل، قال: فَخُذْ عَلَى عَلَى فَخُذْ عَلَى عَلَى فَخُذْ عَلَى عَل

(وعن عيسى بن عمر قال: قال ابن أبي إسحاق (٣) لبكر بن حبيب: ما أَلْخَنُ حَرْفًا، فمرّت به سِنّورة (٤)، فقال لها: اخْسَي (٥). فقال: هذه، ألا قلت: اخْسَئى) (٦).

(وقال رجل للحَسَنِ: يا أبو سعيد (٧). فقال له: كَسْبُ الدوانيقِ شَغَلك أن تقول يا أبا سعيد. ثم جعل يُفَهِّمهُ ولا يفهَـمُ. فقال لِرجلٍ عنده: يا أبا

<sup>(</sup>١) لم أجد هذا الخبر في المراجع التي بين يدي، فلعل السبب في ذلك أنه حكاية مشافهة بين المؤلف وصاحبه \_ كها ذكر.

<sup>(</sup>٢) انظر الخبر في: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٠. والمراد بالحسن: الحسن البصري، رحمه الله، والمراد بالرفع: أي برفع (كلمةً) مع أنها منصوبة على المفعولية.

<sup>(</sup>٣) انظر خبر ابن أبي إسحاق هذا في: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٣، وطبقات الزبيدي ٤٦، ومعجم الأدباء ٧/ ٨٦، واللسان (مادة: خسأ) وبغية الوعاة ١/ ٤٦٢. وابن أبي إسحاق هو: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي المشهور، وعيسى بن عمر الثقفي، وبكر بن حبيب السهمي من تلاميذه، وكلهم مترجون في طبقات الزبيدي وغيرها.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (سنور) بدون هاء، والصحيح إثبات الهاء، لأن الحديث عن مؤنث، ويؤكد ذلك أن الهاء مثبتة في المراجع الخمسة المتقدمة ما عدا الأول منها.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (إخْسَ) والتصحيح من المراجع الخمسة المتقدمة.

<sup>(</sup>٢) في النسختين (اخسى) بدون همزة، والتصحيح من المراجع السابقة أيضًا.

<sup>(</sup>٧) هو الحسن البصري، وانظر هذا الخبر في: البيان والتبيين ٢/ ٢١٩، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٨ هـ - ٥٩، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٦، وزهر الآداب ٢/ ٢١٩، ويهجة المجالس ١/ ٢٦، وتنبيه الألباب ١٧٦، وألف باء ١/ ٤٣. والنص في هذه المراجع موجز متقارب، ما عدا إيضاح الوقف، فالنص فيه عائل لما عند الطوفي.

عبدالله، خذْ هذَا العِلجَ فأقمه (١) عني؛ فإنه منعه (٢)عِيَّهُ أن يفهم ما أقول).

وَرَوى الخطّابِي فِي غريبه (٣) قال: (أخبرني أحمد بن إبراهيم بن مالك، قال: حدّثنا الدَّغُولي، قال: حدَّثنا المُظَفَّرِي، قال: حدَّثنا أبو بَهْوز (٤) بن أبي الخطاب السُّلَمي، قال: كان زُرَيع أبو يزيد بنُ زُرَيع على عَسَسِ بِلالِ بن أبي بُردة (٥)، قال: فقال له: بلغني أنّ أهل الأهواء يجتمعون في المسجد ويتنازعون، فاذهب فتعرّف ذلك، قال: فذهب ثم رجع إليه، فقال: ما وجدتُ فيه إلا أهل العربية حلَقة حلَقة، بفتح اللام، فقال له بلال: ألا جَلَسْتَ إليهم حتى لا تقول حَلَقة حَلَقة، بفتح اللام، فقال له بلال: ألا جَلَسْتَ إليهم حتى لا تقول حَلَقة حَلَقة).

(قال أبو عمرو الشيباني: (٦) لا أقول: حلَّقة إلا في جمع حالق).

قلتُ: وهذا هو القياسُ، نحو كاتب وكَتبَة، وحاسب وحَسَبة، وجالب وجَلَبة، وجالب وجَلَبة، وجالب وجَلَبة، ومن المُعتلِّ: حائل وحالة، وحائك وحاكة، وقائل وقالة، فأما حَلْقَةُ القومِ والقُرطِ وحَلْقَةُ القَصْعةِ وحَلْقَة الدُّبُر، فذلك بِسكونِ اللهم.

<sup>(</sup>١) في إيضاح الوقف ١/ ٥٥: (فأفهمه) وربها كانت أولى.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (ميعة)، وقد أصلحتها من خلال السياق وبما ورد في إيضاح الوقف.

<sup>(</sup>٣) انظر: غريب الخطابي ١/ ٦٣، ففيه الخبر بسنده ونصه.

<sup>(</sup>٤) في النسختين (أبو نهز) بالنون وقد أصلحتها إلى (أبو بهز) بالباء، لسبين: الأول: أنها كذلك بالباء في غريب الخطابي ١/ ٦٣، وهو مصدر الخبر.

الثاني: أن الكتب التي تعالج المشتبه من أسهاء الرجال تذكر (بهزًا) كثيرًا، ولا تذكر (نهزًا) أبدًا.

<sup>(</sup>٥) بـ لال بن أبي بردة عـ أمر بن أبي مـ وسى الأشعري، أمير البصرة وقــاضيهـا، ولاه خــالد القسري سنة ١٠٥هـ، واستمر إلى أن عزل هـ يوسف بن عمر الثقفي سنة ١٢٥هـ وسجنه فيات في السجن في حدود سنة ١٢٦هـ. وكان ثقة في الحديث. (انظر: تقريب التهذيب ١٠٩/١، والأعلام ٢/ ٤٩).

<sup>(</sup>٦) انظر الخبر: في غريب الحديث للخطابي ١/ ٦٣، وأبو عمرو الشيباني (٩٤ هـــ ٢٠٢هـ) هو إسحاق ابن مرار الشيباني بالولاء، من علماء اللغة الكبار، سكن بغداد ومات بها. (الأعلام ١/ ٢٨٩).

وَرَوَى العلاءُ بنُ عمرو، قال: حدّثنا عبد القُدُّوس عن حَجّاجِ قال: قال عطاء: (١) وَدِدتُ أَنَّى أُحْسِنُ العربيَّةَ. وهو يومئذ ابنُ تسعين سنة) (٢).

وروى الخَطَّابي (٣) (عن أبي رجاء الغَنَوي عن أبيه عن عمر بن شَبّه (٤) عن عفّان عن همّام، قال: ما سمعتم من حديثِ قتادة (٥) ملحونًا فأعربوه، فإن قتادة كان لا (٢) يلحن).

وقد ذكر الخَطيبُ في الكفاية (٧) (أن وَكِيعًا (٨) كان كَمَّانًا، ومن خُمِنه أنه كان يقول في عائشة: عَيْشَة).

<sup>(</sup>١) عطاء (٧٧هـــ ١١٤هــ) هو عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان، تابعي فقيه جليل، ولد باليمن ونشأ ومات في مكة، وكان مفتي أهلها وعدثهم. (الأعلام ٥/ ٢٩).

<sup>(</sup>٢) انظر الخبر في: غريب الخطابي ١/ ٢١.

<sup>(</sup>٣) انظر: غريب الخطابي ١/ ٦١.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (شيبة) والتصحيح من غريب الخطابي. وهو عمر بن شبة النميري صاحب كتاب: تاريخ المدينة المنورة المشهور والمطبوع، المتوفى في سنة ٢٦٧هـ. وعَفّان: هو عفان بن مسلم الباهلي (التقريب ٢/ ٢٥). وهمام: هو همام بن يحيى العوذي (التقريب ٢/ ٣٢١).

<sup>(</sup>٥) قتادة (٢١ ـ ١١هــ) هو قتادة بن دعامة السدوسي، ضرير أكمه، مفسر حـــافظ عالــم بالعربيــة ومفردات اللغة، مات بالطاعون في وإسط. (الأعلام ٦/ ٢٧).

<sup>(</sup>٢) الحرف ( لا ) ساقط من النسختين، وهو موجود في غريب الخطابي، وفي كل الكتب التي أوردت نص قتادة هذا ومنها: أخبار النحويين للمقرئ ١٨، والنص فيه مروي عن عمر بن شبة عن عفان عن همام، وورد قبله عن عفان عن همام عند ابن سعد في الطبقات ٧/ ١٧٢، وكذلك ورد في الكفاية للخطيب البغدادي ١٩٦، وفي سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٤.

<sup>(</sup>٧) المرادبه: الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، صاحب التاريخ المشهور: تاريخ بغداد. والكتاب الذي نقل منه الطوفي، واسمه: الكفاية في علم الرواية، في مصطلح الحديث، وهو مطبوع. وهذا النص موجود فيه ص ١٩٧.

<sup>(</sup>٨) وكيع (١٢٩ ـ ١٩٧ هـ) وهـو وكيع بن الجـراح الرؤامي، حـافظ عابد ثبت، وهـو محـدث العراق في عصره.

(وقيلَ لِلْحَسَنِ: إن لنا إمامًا يَلْحَنُ، قال أخرجوه) (١).

ورَوَى الخَطَّابِ: (٢) (عن عبد الرحمن بن الأسد عن الدَّبَري عن عبد الرزاق عن عبد الرزاق عن عبد الرزاق عن عبيدِ الله (٣) بن عُمَـر عن نافع عن ابن عُمَـر أَنَّه كان يضربُ ولده على اللَّحْن).

(وعن الأعْمشِ (٤) قال: قلتُ عند إبراهيم (٥) النَّخَعِي، وطَلْحَةَ (٦) بن مُصرّف ﴿قال لِمَنْ حَوْلَـه أَلاَ تَسْتَمِعُون﴾ (٧) بِنَصْبِ اللام، وقال إبراهيمُ: إنها

<sup>(</sup>١) المراد: الحسن البصري، وانظر هذا الخبر في: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٦، وغريب الخطابي ١/ ٦٦، وتنبيه الألباب ٩١، وتفسير القرطبي ١/ ٢٣. وقد ختم النص في هذه المراجع بكلمة (أخروه) بدل (أخرجوه) التي وردت عند الطوفي، ما عدا العقد الفريد فالكلمة عنده: (أميطوه).

<sup>(</sup>٢) انظر: غريب الخطابي ١/ ٦٣.

<sup>(</sup>٣) في النسختين (عبد الله) ومثل ذلك في غريب الخطابي، وقد صوّبته إلى (عبيد الله)، لأن الرواية عن نافع، وعبيد الله من أخص رواة نافع. ويؤكد ذلك أيضًا أن عبد الرزاق راوي الخبر قد أخرجه في مصنفه ١ / ٢٤ عن عبيد الله، وكذلك فعل ابن الأنباري في إيضاح الوقف ١ / ٢٤ ـــ ٢٥ في موضعين وبسندين غتلفين، وكلاهما عن عبيد الله. وورد هذا الخبر منسوبًا إلى عبد الله بن عمر وغير مسند في عدة مراجع منها: الأضداد ٤٤٤، وبهجة المجالس ١ / ٣٤، وألف باء ١ / ٤٤، ومعجم الأدباء ١ / ٨٩ أما عبيد الله بن عمر (... ٧٤ ١هـ): فهو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب، أبو عثمان، ثقة ثبت، أحد الفقهاء توفي بالمدينة. (تقريب التهذيب ١ / ٢٧٧) والأعلام ٤ / ٢٥١).

<sup>(</sup>٤) الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء (٢١هـــ١٤٨هـ) تابعي مشهور بالقرآن والحديث. (الأعلام ٣/١٩٨).

<sup>(</sup>٥) هـ و إبراهيم بـن يزيـد بن قيس بن الأسـود النخعي (٤٦ هـــ ٩٦ هــ) أبـو عمـران، تابعـي راويــة للحديث. (الأعلام ١/ ٧٦).

<sup>(</sup>٦) هـ و طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو الممداني الكوفي ( . . ـ ١١٢هـ) من علماء القرآن والحديث . (الأعلام ٣/ ٣٣٢).

<sup>(</sup>٧) سورة الشعراء ٢٥.

هي: لِمَن حَوْلِهِ. يعني بكسرِ اللام، ثم قال إبراهيم (١)لِطلحة: كيف تقولُ ؟ قال: كما قلتَ: لَحَنْتُمَا، لا أُجالِسُكما اللهِ مَا اللهِ اللهُ ال

/ (وقال الحَجّاجُ لِيَحْيى (٣) بن يَعْمُر: أَتَسْمَعُني أَخْنُ ؟ فقال: حرفًا. قال: [1/١٨] في أيِّ ؟ قال: في القرآن. قال: ذا أَشنعُ. قال له: ما هو ؟ قال: تقول: ﴿ إِن كَانَ آباؤكم مِن الله ورسوله ﴾ كان آباؤكم من الله ورسوله ﴾ يعني: بِضمّ الباء. فَبَعَثَ به إلى خراسان، وبها يزيد (٥) بن المُهَلَّب.

فقال محمدُ بنُ سلام: (٦) أخبرني أبي أن يزيد كن المهلب كتب إلى الحجّاج: إنّا لَقِينا العَدوَّ، وفعلنا، واضطررناه إلى عُرْعُرَةِ (٧) الجبل. فقال الحجاج: ما لابن المُهلّبِ وهذا الكلام، فقيل له: إن يحيى بن يعمر عنده، فقال: ذاك (٨) إذن).

<sup>(</sup>١) في نسخة (ب); إبراهيم بن طلحة. وهو تصحيف ظاهر.

<sup>(</sup>٢) انظر خبر الأعمش هذا في: معاني الفراء ٢/ ٧٦، وتأويل مشكل القرآن ٦١ ـ ٦٢، وإيضاح الوقف ١/ ٢٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٨.

<sup>(</sup>٣) هـ و يحيى بن يعمر الوشقي العدواني (.. ـ ١٢٩هـ) أبو سليهان، أول من نقط المصحف، ولـ د بالأهواز وسكن البصرة. عالم باللغة والحديث والفقه. (الأعلام ٩/ ٢٢٥).

<sup>(</sup>٤) سورة التوبة، الآية ٢٤.

<sup>(</sup>٥) هـ و يـزيـد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي (٥٣ ــ ١٠٢هـ) أبو خالـد، أمير شجاع. (الأعـلام ٢٤٦/٩).

<sup>(</sup>٦) هو محمد بن سلاّم الجمحي (١٥٠ ـ ٢٣٢هـ) صاحب كتاب: طبقات فحول الشعراء، المشهور، انظر قوله هذا مع القصة كاملة في الطبقات ١٣/١ ـ ١٤.

<sup>(</sup>V) عُرْعُرةِ الجبل: أعلاه.

<sup>(</sup>٨) قصة الحجاج مع يحيى بن يعمر مشهورة جدًّا، وتوردها الكتب غالبًا عند الترجمة ليحيى بن يعمر، ومن المراجع التي أوردتها: طبقات ابن سلام ١/ ١٣ - ١٤، والبيان والتبيين ١/ ٣٧٧، وإيضاح الوقف ١/ ٤٦ - ٤٧، وأخبار النحويين للسيرافي ١٧ - ١٨، وطبقات الزبيدي ٢٨، وتنبيه الألباب ١٢٨، ونزهة الألباء ١٦ - ١٧.

وحكى الدّوري قال: (كان أبو (١) يوسف يقع في الكِسائي، ويقول: أَيْشِ يُحسنُ ؟ إنها يحسن شيئًا من كلام العرب. فبلغ الكِسائيَّ ذلك، فالتقيا عند الرشيد (٢)، وكان الرشيدُ يُعظِّم الكِسائِيَّ لتأديبه إياه، فقال لأبي يوسف: يا يعقوبُ أَيْشِ تقول في رجلٍ قال لامرأته: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ ؟قال: واحدة. قال: فإن قال لها: أنت طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ . قال: واحدة. قال فإن قال لها: أنت طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ. قال: واحدة. قال: فإن قال لها: أنت طالقٌ وطالقٌ والكهائي عقوب أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ عقال: واحدة وال الكسائييُّ : يا أمير المؤمنين: أخطأ يعقوب في اثنتين، وأصابَ في اثنتين؛ أمّا قوله: أنت قائمٌ قائمٌ قائمٌ قائمٌ وأنت كريمٌ كريمٌ كريمٌ كريمٌ وأما قوله: أنتِ طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ ، فهذا شكٌ، وقَعَتُ لأنه النَّبي الماتي والله قائمٌ أنتِ طالقٌ أو طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ ، فهذا شكٌ، فشلاث؛ لأولى التي تُتَيَقَّنُ . وأما قوله: أنتِ طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ ، فشلاث؛ لأنه نَسَقٌ ، وكذلك: طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ .

وَسَأَلَه أَيضًا: ما تقول في رجلٍ قال: له علي مائةُ درهم إلا عشرةً إلاّ اثنين (٣) ؟ فقال: يكزمه ثمانيةٌ وثمانون. فقال له الكِسائي: يكزمه اثنان وتسعون(٤). واستدلّ عليه بقوله تعالى ﴿ إنّا أُرسِلْنَا إلى قومٍ مُجرمين \* إلا آل

<sup>(</sup>١) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (١١٣ ـ ١٨٢هـ) صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه. (الأعلام ٩/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٢) الرشيد: هـو هارون الرشيد بن محمد المهـدي بن المنصور العباسي (١٤٩ ـ ١٩٣ هـ) خامس الخلفاء العباسيين. (الأعلام ٩/ ٤٣).

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (إلا اثنتين) بالتأنيث، مع أن المعدود مذكر وهو الدرهم، . وقد أصلحتها.

<sup>(</sup>٤) لأنه استثنى من المائة عشرة، ثم رجع إلى العشرة فاستثنى منها اثنين فصارت ثمانية تسقط من المائة فيبقى اثنان وتسعون. وانظر إيضاح ذلك: في الكوكب الدري ٣٧٧.

لُوطٍ إِنَا لَمُنجُّوهِم أَجْعِين \* إِلاَ امرأتُه ﴾ (١). قال: فَعَظُم الكِسائيُّ عند أبي يوسف من ذلك اليوم، وعاد لا يقطعُ التَّرددَ (٢) إليه). وأشباه هذا كثيرٌ يتعذَّر استتباعه.

(١) سورة الحجر ٥٨ \_ ٦٠ . ووجه الاستدلال بالآية: أنه استثنى آل لوط جميعًا من المعذبين، فأنجاهم ثم استثنى منهم امرأته لأنها من المعذبين وليست من الناجين.

<sup>(</sup>٢) القصة الأولى وهي قصة الطلاق موجودة بسندها عن الدوري وبنصها وفصها دون زيادة حرف أو نقص حرف في تاريخ بغداد ٢١/ ٢٠١، ونزهة الألباء ٧٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٦٠، وأما القصة الثانية فلم أعثر عليها فيها بين يدي من المراجع.

## الباب الرابع

في بيان كون هذا العلم أصلاً من أُصول الدِّين ومُعتمدًا من مُعتمدات الشريعة

## الجاب الرابع (في بيان كون هذا العلم أصلًّ من أصول الدين ومعتمداً من معتمدات الشريعة)

وقد تَقَدّم من ذلك ما فيه كِفاية لمن له أدنس دراية ، لكن على سبيل الإجمال.

فلنذكر ذلك ههُنا على سبيل التفصيل، فإنه أوضحُ للتليل وأنقع للغليل وأدفع للغليل .

/ فنقول وبالله التوفيق: قد قدّمنا ما اعتمدنا عليه في ذلك من كتاب وسُنَّة [١٨/ب] وأثرٍ ودليل عَقْلٍ، وما ذكرناه عن ابن حَمدانَ رحمه الله، وقد ذكر أيضا في (رعايتِه الكُبرى) (١) فُروضَ الكفاياتِ فقال:

(ومنها تعليمُ الكتابِ والسُّنَةِ وسائر العلوم الشرعية وما يتعلق بها من حسابِ ونحوه وتصريف وقراءة وتجويدها) قال: (وكلُّ فَرْض كِفايةٍ لم يُوجد من يقوم به إلا واحدًا صار فرض عَيْنِ في حقِّه).

قلتُ: فهذا تصريحٌ بأن لا تفاوتَ بين هذا العلم وغيره من العلوم، بالإضافة إلى الحكم الشَّرعيّ، وهو الوجوب؛ لأنه ليس لنا عِلْمٌ هو فرض عينٍ مطلقًا بغير خلافٍ، لكن: إمّا مختلفٌ في تَعَيُّنه كها ذكرنا في أُصول الفقه، وهو لازمٌ في هذا العلم على ما مَرّ. وإمّا مُتَعَيِّنٌ تَعيُّنًا مُقيِّدًا بعدم من يقوم به إلا من

<sup>(</sup>۱) الرعاية الكبرى: اسم كتاب من كتب ابن حمدان، وقد ذكر الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين في حاشية المقصد الأرشد ۱/ ٩٥ : أن لهذا الكتاب نسخة في مكتبة تشستربتي برقم ٣٥٤١ (الجزء الثاني فقط)، وفي الظاهرية برقم ٢٧٥٥ نسخة من شرحه المسمى: الغاية القصوى في شرح الرعاية الكبرى (الجزء الثالث).

يوجد. وهذا أيضًا مِثله، فلا فرقَ من هذه الحَيثية، بل هذا العَلم آكدُ في باب الاهتمام به؛ الأنه من مَواد أُصول العِلمِ الشرعي، فيجب تأكّد الاهتمام به؛ لِتَوقُّف الفَرع على الأصْل، وتَوقّف الأصل على مادّتِه وقد مرّ تحقيقه.

أقصى ما في الباب أنَّ بعضَ العلومِ أعهم نفعًا من بعض الكثرة وقوع حوادثه ، وعموم البَلوى به ، والحاجه إليه ، لا مُطلقًا بالأصالة ، أعني من حيث هو علم ، هذا يعمم ، لكن لا يوجبُ عمومُ النفع والبلوى في بعض العلوم إهدارَ بعضها عمّا هو قوامُها ومن ضرورتها وهو أحد أركانها ودعائمها إلا عند ناقصِ العقل جاهلِ بأمور الشّرع .

ثُم يَشتملُ البابُ على فُصولٍ:

# الفصل الأول

في بيان تأثير الإعراب في القرآن الكريم

## الفصل الأول (في بيان تأثير الإعراب في القرآن الكريم)

يُروَى عن النبي ﷺ أنّه قال: (مَنْ قرأ القرآن مُعربًا كان له بكلّ حَرْفٍ عَشْرُ حسنات، ومن قرأه ملحونًا كان له بكل حرف حسنة) (١)، وقد قدّمنا قبلُ حديثًا بسنده (١)أبلغ من هذا، لكن هذا أصحُ منه.

فمن ذلك في الفاتحة: قولُه تعالى: ﴿ إِياكَ نَعْبُدُ وإِيّاكَ نَسْتَعِينَ ﴾ (٢) إذا كَسَر الكاف من (إيّاك) بطلت صلاته؛ وذلك لأن الخطاب ههنا لله تعالى، فإذا كَسَر الكاف من (إيّاك) بطلت صلاته؛ وذلك لأن الخطاب ههنا لله تعالى لا يجوزُ فإذا كَسَر الكاف فقد صرف الخِطاب إلى مُخاطب مؤنث، والله تعالى لا يجوزُ وصف بالتأنيث، ولا خِطابُه به، فيصيرُ كأنّه خرج من القراءة إلى كلام الأدميّن، وذلك مُبْطِلٌ، فكذا ما أشبهه.

فإن قيل كما لا يجوز وصفُ تعالى بالتأنيث ولا خِطابُه به، فكذا لا يُوصف بالتذكير ولا يُخاطَبُ به، وفَتْحُ الكاف من خصائص التذكير، فلِمَ صَحَحْتم الصلاة به وأبطلتموها بالكسر ؟

/ والجواب أن الله تعالى في الحقيقة والمعنى لا يجوز أن يوصف بذُكوريَّةٍ ولا [١/١٩] أنوثية لأن هذين القبيلين من خصائص المُحْدثات، والله تعالى قديمٌ لا شيء مثله. وإنها اقتصرنا في صحة الصلاة على فتح الكاف لوجهين:

أحدهما: وهو كافٍ أنّ القرآن ثَبَتَ عندنا أنه من كلام الله تعالى على هذه الصّيخ والإعرابات الموجودة، وتَعَبّدَنا به في الصلاة فامتثلنا أمرَه في ذلك.

<sup>(</sup>١) تقدم هذا الحديث، والكلام عليه في (٢٣٩\_ ٢٤٠).

<sup>.</sup> (٢) سورة الفاتحة ، آيــة ٥ .

فمن كَسَر الكاف في (إيّباك) يكون مُتكلمًا بغير كلام الله تعالى، عابدًا له بغير ما يُعبد به، مُخالفًا له، آتيًا بها لم يَرض به منه، حتى لو عرف مُقتضاه، وقاله مُعتقدًا له، أو غير مُعتقد، كفر (١). والعبادة إنها تَصحّ إذا كانت على وفق أمر الشارع، أمّا على خلافه فلا.

الثاني: أنّا إنها أوجبنا فتح الكاف لأن القرآن عربي، والعربُ تبني الكلام على سياق نظمه اللفظي، وقد تقدّم في الفاتحة ذكرُ الربِّ والرحمن والملك والمالك على اختلاف القراءات (٢)، وهذه ألفاظ مُذكّرة الصّيَغ، فوجب فتحُ الكافِ جَرْيًا على سَنَنِ العربيّةِ في بناءِ الكلامِ على النَّظْمِ اللفظي،

فإن قيل: العربُ كما تبني كلامها على سياقِ النَّظم اللفظي، فكذلك تبنيه على سياق النَّظم اللفظي، فكذلك تبنيه على سياق النَّظُم المعنوي، ولهذا قُلْتم في قول تعالى: ﴿ وَلا تَعْسَبَنَ الذين يَبْخلونَ بِمَا آتَاهُم الله من فضله هُو خَيْرًا لَهُم ﴿ (٣)، إن الضّمير راجعٌ إلى غير مذكور وهو (البُخْلُ) لِدِلالة (يبخلون) عليه.

وقوله تعالى: ﴿ حتَّى تَوارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (٤) الضَّمير في (توارت) عائدٌ إلى

<sup>(</sup>١) يريد الطوفي ـ والله أعلم ـ أن من كسر الكاف عامدًا عارفًا مقتضى الكسر ومعناه، ثم قالمه وقرأ بـ معتقدًا لـ أو غير معتقد فإنه يكفر.

<sup>(</sup>٢) قرأ: (مالك) بالألف: عاصم والكسائي من السبعة ويعقبوب وخلف من العشرة والحسن والمطوعي (راوية الأعمش) من الأربعة عشر. وقرأ الباقون: (مَلِك). انظر: السبعة لابن مجاهد ١٠٤، وإرشاد المبتدي ٢٠١، والنشر ٢/ ٢٧١، والإتحاف ١٢٢.

<sup>(</sup>٣) سورة آل عمران ١٨٠. وقـد جاء الفعل في أول الآية (تحسبن) بالتـاء في النسختين، وهي قراءة حمزة، أما بقية السبعة، بل العشرة فقد قرأوها (يحسبن) بالياء. انظر: السبعة ٢٢٠ وإرشاد المبتدي ٢٧٢.

<sup>(</sup>٤) سورة (ص) ٣٢.

الشنمس ولسم يجسر لها ذكرٌ، لكنّ معنسى قوله ﴿ بالعَشِسي ﴾ (١) وقوله: ﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ الْحَيْرِ عَنْ ذِكْسر رَبِّي ﴾ (٢) يعني: صَسلاة العصر ـ دلّ (٣) على ذكر الشّمس بالمُلازمة، فَرُدّ الضميرُ إليه و إن لم يصَرَّحْ به، فقولوا كذلك ههُنا، واجعلوا كَسْرَ الكاف راجعًا إلى خِطاب الآلهةِ نظرًا إلى معنى الإله والرّبِّ والملكِ

## والجواب من وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا من الوقوف مع القراءة الثابتة (٤)عن الله تعالى، واختصاص التَّعَبُّد بها، ومنه يخرج الجوابُ عن مسألة (البُخلِ) و(الشمسِ)، فإن الله تعالى ردّ الضّميرَ فيهما إلى غير مذكورِ فَقَبِلْنَاه، شم وجّهناه على مقاييس اللغة. ولم نحسر (٥)الكاف في (إيّاك) فَلَم نقبله، وحينئذ لا فائدة في توجيهه، حتى (١) لو تكلم الله تعالى به بكسر الكاف لوجّهناه بها قُلتم أو بغيره.

الثاني: أنَّا نمنع جوازَ إطلاقِ لفظِ الآلهةِ على الله / تعالى، حتى نَرُدَّ الضّمير[١٩/ب] إلى معناها؛ لوجوه:

<sup>(</sup>١) من قولمه تعالى: ﴿ إِذْ عُرض عليه بالعشي الصافنات الجياد ﴾ (ص) ٣١.

<sup>(</sup>٢) سورة (ص) ٣٢.

<sup>(</sup>٣) خبر (لكنّ) التي مرت قبل سطر.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (الثانية). ويبدو أنها تحريف؛ لأنها تخالف ما سبق أن ذكره في الوجمه الأول السابق. فإن ما ذكره يؤكد أنها: (الثابتة)، وليس (الثانية).

<sup>(</sup>٥) كذا في النسختين: (نكسِر) بالنون، أي: نحن، ولو قال: (يكسر) بالياء، أي: الله تعالى لكان أولى في نظري من حيث المعنى والسياق.

<sup>(</sup>٦) (حتى) موجودة في النسختين، وفي رأيي أنه لا مكان لها، وأنه لو وضع مكانها (واو) أو (فاء) لكان أحسن وأوضح للمعنى.

أحدها: أن أسهاء الله تعالى يُتَوقّف فيها على السمع ولا تَثبُت بالقياس، حتى إنّا لا نشُقّ (١) له من كُلِّ صفاتِه اسهًا: كَخَيِّرٍ (٢) وشِرِّيرٍ وبَنّاءٍ وفَرَّاشٍ، لكونه خلق الخير والشّرَّ، على أصلنا (٣)، وبنى (٤) السهاء، وفرش الأرضَ، لعدم وُرودِ السَّمع، ولم نسمع أن الله تعالى سمّى نفسه \_ ولا رسوله (٥) \_ آلهةً.

فإن قيل: قولهُ تعالى: ﴿ لُو كَانَ فِيهِمَا آلْهُ لَهُ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٦). يدلُّ على صحة إطلاق اسم الآلهة عليه؛ لأنه استثنى نفسه منها.

قُلنا: لا دليل فيه؛ لأنه مبنيُّ على زَعْمِ الكُفَّار، كما قال: ﴿فتبارك الله أحسنُ الخالقين ﴾ (٧)، وإن كان لا خالقَ سِواه.

الثاني: أنّ الآلهة جمعُ إلاه، على (أفْعِلَه) كرداء، وأَرْدية، وخباء وأخبية، وسوار وأسورة، والله تعالى وِتْر مستحيلٌ عليه الجمع، فلا يوصف به؛ لأن الجمع ضَمَّ شيءٍ إلى أكثر منه من أمثاله، والله تعالى لاَ مِثْل له.

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين: (نشق)، والمشهور: نشتق، لأنه مأخوذ من الاشتقاق.

<sup>(</sup>٢) الكاف غير وإضحة في (أ) وغير موجودة في (ب).

<sup>(</sup>٣) على أصلنا: أي نحن معشر أهل السنة والجهاعة الذين نرى أن أفعال العباد مخلوقة لله سبحانه وتعالى بخيرها وشرها، وليس للعباد فيها إلا الكسب، وهو مذهب وسط بين الفرق الغالية والجافية كالجبرية والقدرية والمعتزلة، انظر تفصيل ذلك في شرح الطحاوية ٣٨٩ وما بعدها، وهذا الكلام وغيره من الطوفي يؤكد التزامه بمذهب أهل السنة والجهاعة.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (وبناء) ويبدو أنها من خطإ النساخ.

<sup>(</sup>٥) أي: ولا سماه رسوله.

<sup>(</sup>٦) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

<sup>(</sup>٧) سورة المؤمنون، الآية ١٤.

الثالث: أنّ الله تعالى قبال في قصة إبراهيم وإنكباره على أبيه آزر ﴿ أَتَعْخِفُ أَصنامًا آلَهُ تَهُ ﴾ (١) فوصفَ الأصنامَ بالآلهة أو أَبْدَلَهَا منها على الخلاف (٢). فكيف يليق أن يُوصف الله تعالى بها تُوصفُ به الأصنام.

\* \* \*

إذا ثَبَتَ ذلك فَلْنذكر ما قاله أهلُ العربية في (إيّاك) وما تصرّف منها (٣):

فذهب بعضُ الكوفيّين إلى أنّ الياءَ، والكافَ، والهاءَ، في: إيّاي، وإيّاك، وإيّاك، وإيّاك، هي الضهائر المنصوبة، و(إيّا) عهادٌ له، يَتوصلُ العاملُ بها إلى ما بعدها، كـ (إلّا) في الاستثناء، و(الواو) في المفعولِ معه، ورُبّها لَقّبوه سُلّم اللسانِ لـذلك، ورُبّما احْتجّوا بأنه لـو أخّرنا هـذا الضمير المنصوب عن عامله وقدّرنا اتصاله به، لَـمْ يَتّصِلُ بالعامِلِ إلّا هـذه الأحرفُ، نحو: (نَعْبُدُك) و(نَعْبُدُه)، فَدَلّ على أنّ هذه الأحرف هي الضهائرُ المنصوبة، وأنّ (إيّا) عهادٌ، وإلى هذا صار أبو الحسن (٤) بنُ كَيْسان.

وذهب بعضُهم إلى أنَّ (إيّاي، وإيّاك، وإيّاه) الكلمة (٥) بكمالها هو (٦) الضمير.

<sup>(</sup>١) سورة الأنعام، آية ٧٤.

<sup>(</sup>٢) تعبيره بالموصف أو البدل ربها نظر فيه إلى ناحية معنموية، أما الإعراب الاصطلاحي فالكلمتان فيه مفعولان للفعل: تتخذ. انظر: إعراب القرآن للعكبري ١/ ١١،٥، وتفسير القرطبي ١/ ٢٢ ـ ٢٣.

<sup>(</sup>٣) كلام الطوفي في (إياك وأخواتها) هنا مأخوذ في عمومه، بل ويلفظه في الغالب من الإنصاف ٢ / ٢٩٥، وهي المسألة رقم (٩٨) من مسائل الخلاف التي عرض لها أبو البركات الأنباري في كتابه هذا، بما في ذلك أسهاء العلماء الذين ورد ذكرهم هنا.

<sup>(</sup>٤) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم (... ٢٩٩٠هـ) أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، من علماء العربية في بغداد. (الأعلام ٢/١٩٧).

<sup>(</sup>٥) في (ب): المكملة. وهي تصحيف.

<sup>(</sup>٦) كذا في النسختين: (هو)، ولو كان (هي) لكان أولى لأن الضمير لمؤنث وهو الكلمة.

وذهب جهورُ البصريّين إلى أنّ (إيّا) هي الضميرُ المنصوبُ، وما اتّصل به حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب.

وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ (إيّا) اسمٌ مُضْمرٌ أضيف إلى الأحرف بعده ؟ لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المُضمرات ، فخُصّ (١) بالإضافة عِوَضًا عَمَّا مُنِعَه ، ولا يُعْلمُ اسمٌ مُضمرٌ أُضيف غيره .

وقال المبردُ: هـو اسمٌ مُبْهـمٌ أُضيفَ لِلتّخصيص / ولا يُعلـمُ اسـمٌ مُبْهـمٌ [٢٠/١] أُضيفَ غيرهُ.

وذهب الزجّاج إلى أنه اسم مُظهرٌ خُصّ بالإضافة إلى سائر المضمرات.

وحُكي عن الخليل - أيضًا - أنه مُظْهِرٌ نابَ منابَ المُضْمرِ، وحَكَى عن العربِ إضافته إلى المُظهرِ في قولهم (إذا بلغ السرجل السّتين فإيّاه وإيّا الشّوابّ)(٢).

والذي عليه جمهور الفريقين ما حُكِي (٣)عنهما أوّلاً. والحِجاجُ عليه طويلٌ (٤) يُسْهِبُ إيراده، وجِهَةُ الحقّ مُتحاذيةٌ بين الفريقين، فلا يظهر لي ترجيحٌ، إلا أن النفْسَ تميل إلى ما قاله الكوفيون.

张 张 张

<sup>(</sup>١) في النسختين: تبدو كأنها: (يخص)، لكنّ (فَخُص) أوضح وأظهر منها. إضافة إلى أنها وردت كذلك في الإنصاف ٢/ ٦٩٥، وكلام الطوفي في هذه المسألة منقول بعمومه وبألفاطه أحيانًا من الإنصاف كم سبقت الإشارة.

<sup>(</sup>٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٤١ (بولاق): «وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب». وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ٣/ ١٩٢: «ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية، جمع سوءة». أي: السوآت. والشواب: جمع شابّة.

<sup>(</sup>٣) هذه هي عبارة الإنصاف ٢/ ٦٩٥.

<sup>(</sup>٤) يشير إلى أوجه الاحتجاج التي ذكرها صاحب الإنصاف (٢/ ٦٩٥ وما بعدها) لكل فريق.

ومن ذلك (١): أنه إذا فتَح الهَمْنة من (اهدِنا) في الفاتحة بطلت صلاتُه في اصحِّ الوجهين؛ لأنه يُخلُّ بالمعنى المقصود، فإن المقصود سُوالُ الهُدى، وذلك إنها يكون بكسر الهمزة إذا ابتدأ بها، أو وَصَل بنيَّة الوقف؛ لأن أصله من الفعل الثلاثي، يُقال هَدَيْتُ القومَ الطريقَ هِدايةً، وفي الدِّين: هُدَى، فالأمر منه: إهْدِ، بكسرِ الهمزة، فأمّا فتْحُها فمن قولك: أهديت الهدية إهداءً، وأهديتُ إلى البيتِ هَدَيًا، فالأمّرُ منه أَهْدِ بفتح الهمزة.

ونذكرُ لذلك ضابطًا وهو: أنّ الفعل الماضي إمّا رُبّاعيُّ أو غيره؛ فالرُّباَعيُّ ما كان على أربعة أحرف، نحو: أخرمَ وأَرْسَلَ وأقبَلَ وأدبرَ، ونحوه. فالأمر منه بفتح الهمزةِ نحو: أكرمُ ، أرسِلْ، أقبلْ، أدبِرْ، وغيرُ الرباعيِّ إمّا ثُلاثيّ أو غيرُه ، فالثلاثيّ: همزَةُ الأمرِ منه على حَرَكةِ عين مُسْتَقْبَلِهِ إن كانت مضمومةً ، فحرو: يَقْبُلُ (٢) ، ويَدْخُل ويخرُج ، نحو: أُقبُلُ أُدْخُلُ أُخْرُجُ ، وإن كانت مضمورةً أو مفتوحةً كُسِرَتُ الهمزةُ ، نحو: يَضْرِبْ ، ويَعْلَمُ ، ويَرْكَبُ ، يقال : إضرِب ، إعْلَمْ ، إركَبْ . وأمّا غيرُ الثلاثي فهو الخُماسيُّ والسُّداسِيُّ ، نحو: إقْتَطَعَ ، واستخرجَ ، وهمزة الأمر منه مكسورةٌ نحو: إقتطعُ ، استخرج .

واستيفاء هذا على الكهال ينبغي أن يُطلب في مِظانّه المُرْصَدةِ له ، ككتبِ النحو والتصريف. وأما وجه صحّة الصلاةِ مع فَتْح الهمزة على (الوجه الثاني) فلم أرّ فيه نقلًا، ولكنى أقول فيه بتوفيق الله تعالى ما يصِحّ لي، وهو:

<sup>(</sup>١) يشير إلى ما ذكره قبل ست صفحات تقريبًا تحت عنوان: الفصل الأول: في بيان تأثير الإعواب في القرآن الكريم... فمن ذلك في الفاتحة قوله تعالى: ﴿إِياكَ نعبد... ﴾.

<sup>(</sup>۲) الفعل (يَقْبُل) بضم عين المضارع الذي أورده الطوفي غير مشهور ولا متبادر، والمتبادر منه المشهور هو: يُقْبِل، بكسر العين مضارع أقبل، بمعنى قدم وجاء؛ لأنه أورده قبل سطر، لكن الفعل المراد هنا هو: يَقْبُل: الذي ماضيه: قبَل، أو قبُل، من بابي نصّر أو كَــرُم. بمعنى صار قبيلاً، أي: كفيلاً. انظر إيضاح ذلك في: النهاية لابن الأثير ٤/٠١، والمصباح المنير ٤٨٩، والمعجم الوسيط ٢/٧١٧، وكلها في مادة: قبل.

أن معنى (أَهْدَيْتُ) و(هَدَيْتُ) متلازمان، وذلك لأن معنى: أهديتُ الهَدِيّة ، أي أوصلتها، إلى المُهدَىٰ إليه، ومعنى: هديتُ القوم الطريق، أَعَنتهم بِخَبري على الوصول إليه، فقد جَمَعَ بين اللفظين معنى الوصول، وتقول العرب: أهديتُ إلى فلانِ سهما فيه حتفه، أي أوصلْتُ إليه. فلما كان انتهاؤُهما / واحدًا تُسُومِحَ في اختلاف ابتدائهما، فإذا فَتح الهمزة فكأنه [٢٠/ب] يقول: أوصلنا إلى الصراط المستقيم كما تصل الهَدِيَّةُ إلى المُهدَىٰ إليه، وهدا معنى صحيحٌ على غرابة فيه. والمقصودُ صحةُ المعنى، وصحةُ اللفظ تبعٌ له.

ومن ذلك: أنه إذا ضَمَّ التاء في (أَنْعَمْتَ) (١) أو كَسَرها، بطلتْ صلاتُه ؟ لأن الخطابَ لله تعالى بضمير يعودُ إلى المَلِكِ أو غيره من الصفات المتقدمة وهو لفظٌ مذكر، فإذا ضم التاء نسب الإنعام إلى نفسه، وادعى صفة الله وأضافها إليه. وإذا كَسَرَها كان مخاطِبًا لغير الله، أو مخاطبًا له بلفظ التأنيث، وكلاهما لا يجوز.

## 华 米 米

ومن ذلك: إذا قال: (ولا الظّالين) (٢) هكذا، بظاء قائمة، بطلَتْ صلاته؛ لإخلاله بالمعنى، فإن الصواب: (بالضّاد) من الضَّلالِ وهو ضِدُّ الهُدىٰ، فإذا قرأ (بالظاء) حَرَّفَ وأحال المعنى؛ لأن ذلك من قولهم: (ظلَّ فلانٌ يفعلُ كذا) إذا فعله نهارًا، فيكون المعنى: (غير المغضوبِ عليهم ولا الفاعلين نهارًا)، والمراد غير ذلك.

قال أبو الحسن المدائِني: (قرأ إمامٌ بقوم (ولا الظّالين) بالظّاء، فَرَفَسَهُ رجلٌ خَلْفَه، فقال: أَوْهِ ضَهْري. بالضاد. فقال له الرجل: يا فاعل، يا صانع، خُذْ الضّاد من (ظهرك) فاجعله في (الظالين).

<sup>(</sup>١) سورة الفاتحة، آيـة ٧.

<sup>(</sup>٢) سورة الفاتحة، آيـة ٧.

فأمَّا إِن قَرأَ (المغطُّوبِ) (١) هكذا بالظاء، ففيه وجهان:

أحدهما: تَبْطُلُ، لأن الغضب وما تصرف منه بالضاد، فقد حرّف القرآن إلى غير ما أُنزل عليه، فأشبهَ ما لو قرأ (الظالين) هكذا بالظاء.

والثاني: لا تَبْطُلُ ؛ لأنه ليس في اللَّغَةِ (غَظِبَ) بالظّاء، حتى يُخشى اللَّبس وإحالة المعنى، فيكون المراد منه معلومًا، وحينئذ لا يكون تحريفًا مُؤثِّرًا، كما لو فتح نُونَ ﴿ نَستعين ﴾ الأخيرة. والوجهان متقابلان.

### \* \* \*

ومن ذلك: إذا قال (آمّين) بتشديد الميم، بَطَلَتْ صلاتُه؛ لأن ذلك جَمْعُ (آمّين) وهو القاصد، وجمعه: (آمّون) رفعًا، و(آمّين) جَرًّا ونصبًا. ومنه ولا آمّين البيت الحرام (٢)، وذلك غير المراد. والصواب: أمين، وآمين. بقصر الهمزة ومدّها مع التخفيف. ومعناه اللّهم استجب. وقيل: هو اسمٌ من أساءِ الله تعالى (٣).

وقيل لا تبطل الصلاة مع تشديد الميم أيضًا؛ لأن معناه: صَلَّينا آمِّين رحمتَك فارحمنا، أي قاصدين. وبعض المتأخِّرين أنكر قَصْرَ الهمزة في (أمين)، أن يكون لُغَة، وادّعى أنها بالمدّ قولاً واحدًا، وزعم أن البيت الواردَ في ذلك وهو:

<sup>(</sup>١) سورة الفاتحة، آية ٧.

<sup>(</sup>٢) سورة المائدة، آية ٢.

<sup>(</sup>٣) انظر الكلام مفصلاً حول (آمين): عن قصرها ومدها ومعناها، وهل هي اسم من أسهاء الله تعالى، أو اسم فعل بمعنى: استجب. في المراجع التالية: غريب القرآن لابن قتيبة ١٢ ــ ١٣، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٥٤، والمفردات للراغب ٢٦ ــ ٢٧، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/ ١٤ ــ ٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٤، واللسان: مادة (أمـن)، والأشموني ٣/ ١٩٧.

## [ 6 ] تَباعد عني فُطْحُدلٌ وابنُ أُمّد أُمِّينَ فدزاد اللهُ ما بيننا بُعُددا(١)

إنشادُه الصحيح (فآمين زادَ الله) وأن السرواية المحتج بها على القصر مِن / [1/٢١] تحريف الرواة.

وليس هذا بشيء، فإن ثَعلبًا (٢) وأئمةَ اللغة رووه بالقصر (٣)، والمعنى به أفصح، والتمسُّكُ بنقلهم أولى، ولأن روايتهم زيادة، وهم ثقات، والزيادة من الثقة مقبولة، واحتمال أن هذا القائل وحده لم يعرف هذه اللغة أقوى من احتمال الخطأِ على أئمة اللغة في نَقْل هذا الحرف والله أعلم.

### 米 米 米

ومن ذلك: أنه إذا أسقط تشديدة من الفاتحة، أو فك إدغامًا بطلت صلاتُه في أوجَه القولين.

أما (٤) إذا أسقط تشديدة فتبطل في وجه، لأن الشَّدَّة معدودةٌ حرفًا، وهي قائمة مقامه في العربية، بدليل أنا نُسمِّي ما كان على (فَعّل) مضعف العين رباعيًّا، فَنَضُم حرف مُضارعتِه نحو يُقطِّع ويُكلِّم، وكذا باقيها. فيجب أن تبطل الصلاة بحذفها، كما لو حَذف الهمزة من (أنعمت)، ولأن النظر في الكلام

وغيرها من كتب التفسير واللغة والنحو عند الحديث عن كلمة (آميـن). وفي البيت روايات أخرى لا تؤثر في على الشاهد وهي: (منّي) بدل (عَنّي). و(فَطْحَل) بفتح الفاء والحاء بدل ضمها، وهو اسم رجل. و(إذ رأيته) أو (إذ سألته) بدل: (وابن أمـه).

<sup>(</sup>٢) ثعلب: هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ) أبو العباس، من أثمة النحو الكوفى، ولد ومات في بغداد. (الأعلام ١/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٣) وحسبك بمن تقدم ذكرهم: وهم ابن قتيبة، والـزجـاج، وثعلب (كما في اللسـان)، والـراغب الأصفهاني وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن منظور وغيرهم كثير، كالجوهري والفيروز آبادي.

<sup>(</sup>٤) ما بعد (أمّا) تفضيل وتعليل لما قبلها من: إسقاط الشدة، أو فك الإدغام.

ليس باعتبار ظُهوره في الخطّ، بل باعتبار تأثيره في المعنى، فإنا نُبطل الصلاة بقوله: (قِ) و(شِ) و(عِ) أمرًا من: وقَيتَ ووشَيْتَ ووَعَيْتَ، مع أن الظاهر في الخطِّحرف واحد، لا يقال: الكسرةُ دالّةٌ على الياء، فجَرَتْ مجرى الظاهر؛ لأنّا نقول: والشَّدَّةُ دالَّةٌ على المُدعَم فجرى مجرى الظاهر، ولا فرق.

ومن قال: لا تَبطُلُ، احتج بأن التشديد صفةٌ للحرف، فلا يؤثّر إسقاطُه، يقال: حرفٌ مُشـددٌ، فإذا زالت الصفةُ بقي الموصوف، وليس هذا بشيء ؛ لأنّا قد بيّنّا أن التشديد وإن كان صفةٌ إلا أنه قائمٌ مَقَام حرفٍ لو قُدر إسقاطه لأحيل المعنى، وقد تُؤثّر الصفاتُ في المعاني كما تؤثر الموصوفات.

وأمَّا إذا فَكَ إدغامًا فَتبطُّل صَلاتُه في وجه ؛ لأنَّ الإدغام:

إمّا أن يدخُل الكلام للمبالغة ، نحو: مَلاّك يوم الدين ، وفَعّال لِما يُريد ، وجَبّار ، وغفّار . والمبالغة في الصفاتِ معنى مطلوبٌ ، وإلاّ لكان الإتيان به \_ لا بإزاءِ مَعنى \_عبدًا .

وإمّا للتخفيف، نحو: لله ربّ العالمين، الرّحمن الرّحيم، ولا الضّالين. والتخفيف أيضًا معنى مطلوبٌ لأنه يعودُ بفصاحةِ اللفظِ وبلاغتهِ والتخفيف أيضًا معنى مطلوبٌ لأنه يعودُ بفصاحةِ اللفظِ وبلاغتهِ وإخراجه من العياية والركّة. والفصاحة أمْرٌ مُلاحظ جدًّا لا سيما في القرآن الكريم، الذي أنزله الله تعالى مُعْجِزًّا، تحدّى به الفصحاء فأعجزهم، ودعا لمناضلته البلغاء فأخرسَهم.

والوجه الثاني: لا تَبطلُ الصلاةُ بِفَكَ الإدغام لأنه الأصل. والرجوع إلى أصل اللفظ لا يوجب بطلان الصلاة، وليس هذا بشي؛ لأن اللغة ليس النظر فيها / باعتبار أُصولها، وإنها النظر فيها باعتبار ما استقرّتْ عليه، أَلا تـرى أنه يَحرمُ [٢١/ ر عليه أن يقرأ (يَدَيُ الله فوقَ أيديهم) (١)، (عِيْسَى بَنَوُ مَرْيَم) (٢) (مَرْيَمَ بَنَوَةَ عِمْرَان) (٣) (الصِّراطَ المستقوم) (٤) (العاقبة لِلْوَقَوى) (٥)، (للموتقين) (٦) في للتقوى والمتقين إلى أشباه ذلك، مع أنّ أصولَ هذه الألفاظِ ما ذكرنا، وذلك لأنها أُصولٌ رُفِضت، واستَقرَت اللغةُ على خلافها، ونزل القرآن على وفقِ ما استقرَّ من اللغة، فلا يجوز العدولُ فيه إلى الأصول المرفوضة، وإنها يُرجَعُ إلى هذه الأصول عند امتحان صحيح الألفاظ من فاسدها.

ثُمّ تشديداتُ الفاتحة إحدى عشرة تشديدة لله، ربّ، الرّحن الرّحيم، الدِّين، الرّحن الرّحيم، الدِّين، إيّاك، وإيّاك، الصِّراط، الَّذِيْنَ (٧)، الضَّالِّين فيها تشديدتان (٨). وإن جعلنا البسملة منها صارت أربع عشرة شَدَّة.

## 非 非 非

والإدغام في الاصطلاح: تداخلُ الحرفين لضربٍ من التخفيف.

وَوَجْهُ التخفيف: أنها إذا لم يُدعَما ارتفع اللسانُ لها مرتين، إمّا إلى موضع واحدٍ، أو إلى موضِعين مُتقاربين، فإذا أدغما ارتفع لهما (٩) مرةً واحدةً بحركةً

<sup>(</sup>١) ﴿ يدالله فوق أيديهم ﴾ سورة الفتح ، آية ١٠ . والمراد: إعادة (يـدُ) إلى أصلها فيقول: يَدَيُّ .

<sup>(</sup>٢) وردت ﴿عيسى ابن مريم﴾ في آيات كثيرة. والمراد: إعادة (ابن) إلى أصلها وهو: (بَنَــؤ).

<sup>(</sup>٣) ﴿ ومريم ابنة عمران ﴾ سورة التحريم ، آية ١٢ . والمراد: إعادة: (ابنة) إلى أصلها: (بَنَوَة).

<sup>(</sup>٤) ﴿ الصراط المستقيم ﴾ بالتعريف هكذا، وردت في آيتين في سورتين: سورة الفاتحة: ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ آية ٢١٨. والمراد إعادة (المستقيم ﴾ آية ٢١٨. والمراد إعادة (المستقيم) إلى أصلها: (المستقوم).

<sup>(</sup>٥) ﴿ والعاقبة للتقوى ﴾ ، سورة طه ، آية ١٣٢ . والمراد إعادة (التقوى) إلى أصلها وهو (الوقوى).

<sup>(</sup>٢) ﴿والعاقبة للمتقين﴾، سورة الأعراف، آية ١٢٨، وسورة القصص، آية ٨٣، ﴿إِن العاقبة للمتقين﴾، سورة هود، آية ٤٩. والمراد إعادة الكلمة إلى أصلها.

<sup>(</sup>٧) كتبت في النسختين كلمة (أنعمت) بعد (اللين) وشطبت في (ب)، والصحيح أنه لا مكان لها؛ لأنه ليس فيها شدة.

<sup>(</sup>٨) في (ب): تشديدات. والصحيح هو ما في (أ) لأنها شدتان فقط.

<sup>(</sup>٩) في النسختين: (لها)، والصحيح في نظري ما أثبته.

واحدة، وكذلك في الكتابة إذا أراد أن يكتب حَرفين كَتَبَ حرفًا واحدًا، نحو: مَدَد ومَدً، وشَدَد وشَدً، مثلاً.

ثم الإدغام: إمّا في مُتماثلين كالمشال المذكور. وإمّا في مُتقاربين نحو: ﴿ فَاصَفَحْ عَنهُم ﴾ (١)، و﴿ يَطَّيّروا بموسى ﴾ (٢)، و﴿ يَضَّرّعُون ﴾ (٣)، و﴿ كَم لَبِتّ ﴾ (٤)، و﴿ يَلَمَّدُون ﴾ (٥)، و﴿ مُدّكِر ﴾ (١)، و﴿ تَدَّخِرُون ﴾ (٧). أصلُه: يَتَطيّروا، ويَتَضرّعُون، ولَبِثْت، ويَتَذَكّرُون (٨).

وإذا أُدْغِم (٩) أحدُ المتقاربين في الآخر قُلِبَ إلى لفظ المُدْغَم فيه، ثُمَمَّ أَدْغِمَ.

<sup>(</sup>١) سورة الزخرف، آية ٨٩. والمقصود إدغام الحاء في العين.

<sup>(</sup>٢) سورة الأعراف، آية ١٣١، وقد كتب الفعل في النسختين هكذا: (تطيروا...) وهو خطأ وليس بقراءة. والمقصود إدغام التاء في الطاء.

<sup>(</sup>٣) سورة الأعراف، آية ٩٤، والمقصود إدغام التاء في الضاد.

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية ٢٥٩، والمقصود إدغام الثاء في التاء، وبعه قرأ: ابن عامر وأبو عمرو والكسائي ومزة وأبو جعفر. وقرأ الخمسة الباقون من العشرة بفك الإدغام. (انظر: إرشاد المبتدى ٢٤٧).

<sup>(</sup>٥) كتبت في النسختين: (تـلكرون) بـالتـاء، ويبـدو أنـنه تصحيف، والصحيح أنها بـاليـاء هكـذا: (يَلْكَرون)، وقد وردت في ست آيـات، أولها قوله تعالى: ﴿ قد فصلنا الآيات لقـوم يذكرون ﴾ . سورة الأنعام آية ٢٢٦ . والمقصود إدغام التاء في الذال .

<sup>(</sup>٢) سورة القمر، آية ١٥ ﴿ فهل من مُدّكر ﴾ . أصلها: مُذْتَكِر. ثم قلبت التاء دالاً، ثم أدغمت الذال في الدال . انظر تفصيل ذلك في : شرح الشافية ٣/ ٢٨٧ .

<sup>(</sup>٧) ﴿ وَأَنبِئكُ مِ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمِا تَدِّحُرُونَ فِي بِيوتَكُم ﴾ ، سورة آل عمران ٤٩ . أصلها (تَذْتَخِ رُونَ) ، ثم قلبت التاء دالاً ، ثم أدغمت الذال في الدال .

<sup>(</sup>٨) في النسختين (يتذكر) بالإفراد وهو سهو؛ لأنه ذكر الكلمة أولاً بصيغة الجمع (يَذَّكُّرون).

<sup>(</sup>٩) المراد: إذا أريد إدغام...

وفي الفاتحة من المتهاثل سبعة مواضع: الجلالتان (١)، رَبّ، إيّاك، وإيّاك، الَّذين أنعمت (٢)، ، والشَّـدَّة الأخيرة من الضالِّين.

والباقي من المُتقارب (٣)، وهو سبعةٌ أيضًا: الرَّحمن، الرَّحيم (٤)، الرَّحن، الرَّحيم (٤)، الرَّحن، الرَّحيم (٤)، يوم الدِّين، الصِّراط، الأولى من الضَّالين.

وتُدغَم لامُ التعريف في [مثلها (٥) وفي] ثلاثة عَشَر حرفًا: الدَّالُ، والرَّاءُ،

(١) المراد: لفظ الجلالة في: (بسم الله. . . ، والحمد لله . . . ) .

(٢) عادته أن يذكر الكلمة التي فيها إدغام دون ما قبلها أو ما بعدها في الآية، لذلك فإن كلمة (أنعمت) لا داعي لها، كها سبق أن ذكرت قبل قليل، لأنه لا إدغام فيها، ومثلها كلمة (يوم).

(٣) فقد أدغمت فيه لام التعريف في الحرف الذي بعدها، وهو حرف مغاير لها في المواضع السبعة كلها.

(٤) ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ تكررا مرتين؛ لأنهما موجودان في البسملة، وفي الآية رقم ٣.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من عندي لا بد منها هنا، أو في نهاية الحروف لكي يستقيم كلامه ويطابق الواقع، وكلامه بدون هذه الزيادة عليه ملحوظتان:

الأولى: أنه جعل عدد الحروف التي تدغم فيها اللام ثلاثة عشر حرفًا، والواقع أنها أربعة عشر.

الثانية: أنه عند عَدّها لسم يذكر سوى اثني عشر حرفًا فقط، ونسي اللام والنون. وربها كان نصه على (ثلاثة عشر حرفًا) مقبولاً على افتراض أنه قد قدّم اللام كها توقعت مجاراة لابن الحاجب في الشافية بقوله: «واللام المعرّفة تدغم وجوبًا في مثلها وفي ثلاثة عشر حرفًا. .» (شرح الشافية ٣/ ٢٧٩) أو مجاراة للزغشري في المفصل ٣٩٩، فلعل عبارة الطوفي كذلك فسقطت منها عبارة (مثلها وفي)، وتكون النون سقطت سهوًا من الآخر من أحد النساخ، فلا بد من أن أضيفها هناك.

وربها كان الاحتمال الأقوى أن الطوفي في النص على الـ (ثلاثة عشر حرفًا) مجار لسيبويه ٢/ ٢١ ، فإنه قد نص على ذلك وعَدّها دون أن يذكر اللام، ولعل السبب في ذلك أن سيبويه كان يتحدث عن الإدغام في المقارب وليس المهاثل، ولذا أغفل اللام؛ لأنها من المهاثل الذي سبق أن تحدث عنه، وقد يؤكد استفادة الطوفي من سيبويه هنا، كلامُه التالي عن مخارج الحروف، فهو نص حرفي من سيبويه، وقد صنع المبرد في المقتضب ٢/ ٢١٣، صنيع سيبويه تمامًا، إلا أنها لم ينسيا (النون) كما حصل عند الطوفي، بل جعلاها في الصدارة.

والسِّينُ (١)، والصَّادُ، والضَّاد. وهذه الخمسة (٢) في الفاتحة كما ذكرنا، والتَّاء والنَّاء والنَّاء والنَّاء والنَّاء والنَّانُ، [والنون] (٣).

### 张 张 张

وتحقيق المُقاربة والمهاثلة في الإدغام يفتقر إلى ذكر مخارج الحروف وهي ستة عشر مخرجًا (٤):

الأول: أقصى الحلَّق، وهو مخرج الهمزة والألف والهاء.

الثاني: وَسَطُّ الحلق، وهو مخرج العين والحاء.

الثالث: أدناه إلى الفم، وهو مخرج الغين والخاء المعجمتين.

<sup>(</sup>۱) السين والشين كُتبا دون أن يُنقط واحدٌ منها، وقد رجحت أن تكون الأولى هي (السين) والأخيرة هي (الشين)؛ لأنه قال بعدها بقليل: (وهذه الخمسة في الفاتحة كها ذكرنا) والشين لا وجود لها في الفاتحة، أما السين فهي موجودة ومدغمة فيها لام التعريف في قراءة من قرأ (الصراط) بالسين: (السراط) وهم ابن كثير والكسائي و يعقوب، أما بقية العشرة فقد قرأوها بالصاد. انظر: إرشاد المبتدي ٢٠١.

<sup>(</sup>٢) الصحيح أن الحروف التي أدغمت فيها لام التعريف في الفاتحة ستة وليست خسة ولكنه لم يمذكر السادس وهو (اللام) أصلاً.

<sup>(</sup>٣) (النون): لم ترد في النسختين، لكنه لا بد منها؛ لأنها هي الرابعة عشرة.

<sup>(</sup>٤) حديث الطوفي هنا عن غارج الحروف الستة عشر مطابق لما عند سيبويه ٢/ ٤٠٥ (بولاق)، وأغلب الذين جاءوا بعد سيبويه أخذوا كلامه في هذا الموضوع بنصه تقريبًا، ومنهم: المبرد في المقتضب الذين جاءوا بعد سيبويه أخذوا كلامه في هذا الموضوع بنصه تقريبًا، ومنهم: المبرد في المقتضب ١٩٢/ ، وابن جني في سر الصناعة ١/ ٤٦ ــ ٤٨، والرضي في شرح الشافية ٣/ ٢٥٠ ــ ٢٥١ وغيرهم. وأود التنبيه إلى أن طبعة عبد السلام هارون لكتاب سيبويه ٤/ ٤٣٣، فيها سقط في هذا الموضوع في حدود سطر ونصف تقريبًا، وهو: آخر الحديث عن غرج المنون، فاختلط الكلام فصار كله حديثا عن غرج النون وسقط اسم اللام ولم يرد لها ذكر، وهو كها يبدو سبق عين ــ لا سبق لسان كها يقولون ـ من الناسخ أو الطابع.

الرابع: اللسان في فوقه من الحنك(١)، وهو مخرجُ القاف.

/ الخامس: أسفلُ من موضعِ القاف من اللسان قليلاً وبما يليه من [١/٢٢] الحنك (١)، مخرج الكاف.

السادس: من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك(١)، وهو مخرج الجيم والشين والياء.

السابع: أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وهو مخرج الضاد.

الثامن: حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يلها من الحنك الأعلى، مِسمّا (٢) فوق الضاحك والنّاب والرّباعية والثّنيّة، وهو مخرج اللام.

التاسع : مِنْ طرف اللسان بينه وبين ما فُويق الثَّنايا، مخرج النُّون.

العاشر: (٣) مخرج النُّون غير أنه أُدخل في ظهر اللسان قليلاً، لانحراف إلى اللام، وهو مخرجُ السرَّاء.

الحادي عشر: فيها بين طرف اللسان وفُويق (٤) الثَّنايا مخرجُ الطَّاءِ والتَّاءِ والتَّاءِ واللَّالِ.

<sup>(</sup>١) في سيبويـه ٢٣٣/٤ (هارون): (الحنك الأعلى) في المواضع الشلائة. هذا وقـد وردت كلمة (الحنك) الثانية من هذه الثلاث مصحفة في نسخة (أ) هكذا: (الحبال).

<sup>(</sup>۲) فى سيبويه ۲/ ۲۰۵ (بولاق): فويق.

<sup>(</sup>٣) في سيبويه ٤/ ٤٣٣ : ومن غرج . . . ، وكذلك في سر الصناعة ١/ ٤٧ .

<sup>(</sup>٤) في سيبويه ٤/ ٤٣٣ : وأصول الثنايا؛ وكذلك في سر الصناعة ١/ ٤٧ .

الثاني عشر: فيها بين طرف اللسان وأطراف (١) الثنايا، مخرجُ الزَّاي والسِّين والصَّاد، وتُسمَّى حُروف الصَّفِير.

الثالث عشر: فيها بينَ طرفِ اللسانِ والطَّـرفِ الأدنَـي (٢) من الثنايا، مخرجُ الظَّاءِ والثاء والذال (٣).

الرابع عشر: من باطنِ الشَّفَةِ السُّفلَى، وأطراف الثنايا العُليا مخرجُ الفاء.

الخامس عشر: ما بينَ الشَّفَتين خرجُ الباء والميم والواو، وتسمَّى الشَّفَهية (٤).

السادس عشر: من الخياشيم مخرجُ النّون الخفيفة.

ثم قال الخليل: (٥) الذَّلاقَةُ (٦) في النُّطق: إنها هي بطرَف أَسَلة (٧) اللسان، وَذَلَقُ اللسان عَديدُ طرفه، كَذَلَق السِّنانِ.

<sup>(</sup>١) في سيبويه ٤/ ٤٣٣ : وفويق الثنايا.

<sup>(</sup>٢) في سيبويه ٤/ ٤٣٣ : وأطراف الثنايا.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (الطاء والتاء والدال)، أي: بإغفال النقط وهو يغيّر المراد.

<sup>(</sup>٤) التي تسمى الشفهية هي: الفاء، والباء، والميم. أما الواو فهي ضمن ما يسمى بالهوائية. انظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٤، والمراجع الأخرى في الحاشية التالية.

<sup>(</sup>٥) المراد: الخليل بن أحمد. وكلام الخليل هذا بحدافيره موجود في كتابه العين ١/٥٠ ـ٥٠ ، والغريب أن الطوفي خالف في عَدِّه لحروف الذلق والشفة الستة إجماع العلماء بدءًا بالخليل الذي أخذ الكلام عنه ، ومرورًا بابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٤ ـ ٢٥ ، وابن عصفور في الممتع ٢/ ٢٧٦ ، وابن الحاجب والرضي في شرح الشافية ٣/ ٢٥٤ ، ٢٥١ وغيرهم فكلهم يجمعون على أن حروف المذلق هي: الراء واللام والذون ، وحروف الشفة هي: الفاء والباء والميم . وقال ابن الحاجب إنها بجموعة في قولك: (مر بنفل) . بينها أحل الطوفي الياء على الراء، وأحل الواو في محل الفاء . وذلك في النسختين ممًا فلعله خطأ في النسخة الأصلية التي نقلت عنها هاتان النسختان .

<sup>(</sup>٦) الـذلاقة: ذَلَقَ اللسـانُ ذلاقة: كـان حادًّا طلقًا. وذَلِقَ السنان واللسـان ذَلَقًا: ذَرِبَ، فهـو أذلق، وجمعه: ذُلُق. وذَلُق. وذَلُق. (المعجم الوسيط: مادة ذلق).

<sup>(</sup>٧) الأَسَلَةُ: كل عود طويل لا عوج فيه. وطرف الشيء المستدق. ومنه: أَسَلَمة النصل، وأسلة اللسان، وأسلة الذراع. (المعجم الوسيط: مادة أسل).

ولا ينطق شَبَاةُ (١) اللسان إلا بثلاثة أحرف، وهي: [الراء] (٢)، واللام، والنون. وكذلك تُسمّى هذه حروف الذَّلاقة، ويُلحقُ بها الحروفُ الشفهية وهي [الفاء] (٣) والباء، والميمُ.

ولمّا ذَلَقَتْ هذه الحروف وسَهُلت على اللسان في النطق كثرت في أبنية الكلام، فليس شيءٌ من بناءِ الخُهاسية التّامِّ يعرى عنها، فإن عَرِيَتْ كلمةٌ خُاسيّةٌ أو رُباعيةٌ من حروف الذّلقِ والشفة فليست من كلام العرب(٤).

ولنقتصر على هذا القدر من مخارج الحروف، ولِنُحِلْ بتهام الكلام فيه على مَظَانِه (٥)، والله أعلم.

## 米 米 米

ثُم إن هذا التحريف المذكور في الفاتحة: مَنْ عَرَفَ مقتضاه، وقاله مُختارًا كفَر؛ لأنّه يكون مُستَهزِئًا بآيات الله. وكذا جميع ما في القرآن من التحريف. وإن لم يعرف مقتضاه، فإن قَدَرَ على إصلاحه لم تصح صلاته به مطلقًا، وإن لم يقدر على إصلاحه كان أميًّا تصحّ صلاته لنفسه وبمثله ومَنْ وإن لم يقدر على إصلاحه كان أميًّا تصحّ صلاته لنفسه وبمثله ومَنْ دُونه، ولا تصحُّ بقارئ، ولا جناح على من حرّف / شيئًا من القُرآن عاجزًا عن[٢٢/ب] إصلاحه، جاهلًا بمقتضاه، وهذا مفهومٌ ممّا قَبْله.

<sup>(</sup>١) شَبَاة: شباة الشيء: حد طرفه. يقال: شباة السيف، وشباة العقرب: إبرتها، والجمع: شبًا. (المعجم الوسيط ١/ ٤٧٢، مادة: شبا).

<sup>(</sup>٢) في النسختين: الياء. وقد غيّرتها إلى: الراء؛ لأن ذلك هو إجماع أهل اللغة كما تقدم في المراجع السابقة قبل ثلاث حواش. ولأن الياء ليست من حروف الذلاقة.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: الواو، وقد غيرتها إلى الفاء، للسبين المذكورين في الحاشية السابقة.

<sup>(</sup>٤) انظر هـذا الكلام بنصّه في كتاب العين ١/ ٥٨، ثم في سـر الصناعة ١/ ٢٤ ـ ٦٥، وفي الممتــع / ٢٧٧.

<sup>(</sup>٥) مظانَّه: هي المراجع السابقة وغيرها من كتب اللغة والتصريف والقراءات.

وإذا أوجبنا إعادة الصَّلاةِ الباطلة فإنها نُـوجِبها إذا كانت الباطلةُ واجبةً ؛ لأن المُعادة فَرْعُها، فلا تجب إلا بوجوبها . ومتى لزمَ المُفِسيُّ (١) في النَّفل بالشُّـروع فيه وَجَبَ قضاؤُه إذا بطل ؛ لأنه يحرُم إبطاله بالشُّروعِ ، لقول ه تعالى : ﴿ ولا تُبطِلُوا أَعَمَالُكُم ﴾ (٢) فوجب قضاؤه إذا بطل كالفرضِ .

张 恭 恭

هذا تَمَامُ الكلام في الفاتحة.

وأمَّا تأثيره في باقي القرآن فكثيرٌ يفتقر إلى تدوين دواوين، وقد فعلَ العلماءُ ذلك في تآليفِهم (إعراب القرآن) ولكن نذكر منه نُكَتَّا يسيرةً، منها:

أنَّ أعرابيًّا سمع إمامًا يقرأ: ﴿ ولا تُنكحُوا المُشرِكِينَ حتَّى يُومنُوا ﴾ (٣) بفتح التاء، فقال: شبحان الله! هذا قبل الإسلام قبيحٌ، فكيف بعده ؟ فقيل له: إنّه كَنَ، والصوابُ (تُنكِحُوا) بضَمّ التاء، فقال: قبّحه الله، لا تجعلوه إمامًا، فإنه يُحلُّ ما حَرَّم الله (٤).

وحُكِسيَ أَن ثُهَامةَ بن أَشْرس (٥) وكَّلَ عليه الرشيدُ بعض (٦) خدمه حين غضبَ على البرامكة، وكان الخادم (٧) يَتودد ثُهامةَ ويقوم بحقه، فقرأ الخادم

<sup>(</sup>١) في (ب): (المعنى). بدل (المضي) وهي تصحيف.

<sup>(</sup>٢) سورة محمد، آيـة ٣٣.

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة، آية ٢٢١.

<sup>(</sup>٤) انظر هذا الخبر في: عيون الأخبار ٢/ ١٦٠، وتنبيه الألباب ١١٨، وألف بـاء ١/ ٤٣.

<sup>(</sup>٥) انظر حكاية ثبامة هذه وترجمته في تاريخ بغداد ٧/ ١٤٥ ـ ١٤٨، وهو ثبامة بن أشرس النميري، أبو معن، من كبار المعتزلة. مات سنة ٢١٧هـ. (وانظر الأعلام ٢/ ٨٦ أيضا).

 <sup>(</sup>٦) في (أ): عند بعض، وكذلك في (ب)، لكنّ كلمة (عند) فيها ملغاة، وقد اخترت إلغاءها مجاراة لما في نسخة (ب) لأنه لا حاجة لها.

<sup>(</sup>٧) اسم هذا الخادم في تاريخ بغداد ٧/ ١٤٨: سلام الأبرش.

يومًا في (المرسلات)، ﴿ ويلُ يومئذ للمُكذّبِين ﴾ (١) بفتح الذّالِ في جميع السورة، فقال له ثُهامة: ياسيّدي، لك عليّ حقّ، إنها هو: (المكذّبين) بكسر الذال، وإنها المُكذّبُون الأنبياء. فقال له الخادم: يا زِنديق، قد قيل لي هذا عنكَ فلم أُصَدّق، وترك تعهّده فأضّر به، فلها رضي عنه الرشيد قال له يومًا: ما أشدُ الأشياء يا ثُهامة؟ قال: عالِمٌ يجري عليه حُكْمُ جاهلٍ، فَظنّ الرشيدُ أنّه يُعرّض به، فلها أخبره بقصّتِه سُرّي عنه).

وسمعتُ أنا مَنْ يقرأ: ﴿ ومن ضَلَّ فقل إنها أنا من المنافِرين ﴾ (٢) بفتح الذال.

وهذا مِمَّا يكثر فلنقتصر على هذا القدر. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) سورة المرسلات، آية ١٥، وقد تكررت في السورة عشر مرات.

<sup>(</sup>٢) سورة النمل، آيـة ٩٢.

## النمل الثاني

في بيان تاثيره في السُّنَّـة

## ا**لفصل الشاني** في بيان تأثيره في السنّة

روى مسلم (١) والبخاريُّ (٢) وأحمد بن حنبل (٣) وأبو داود (٤) (مسانيدهم) (٥) بأسانيدهم عن أبي هُريرة (٦) ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ «احتج آدمُ وموسى، فقال: يا آدم أنت أبونا، خَيَّبتنا وأخرجْتنا من الجنة، فقال آدمُ: أنت الذي اصطفاك الله بكلامه، وخط لك ـ يعني التَّوراة ـ بيده، تلومُني على أمرٍ قَدَّره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة. فحبَّ آدمُ موسى) (٧). الصوابُ ـ وهو الذي أجمع عليه الرواة ـ رَفْعُ آدم على أنّه فاعلُ حاجٌ، ونصبُ موسى على أنه / مفعولٌ محجوجٌ. ومعنى (حَجِّ آدمُ موسى) فَلَجَ عليه [٣٢/أ] بالحُجّة وقهره في الجدال.

(١) انظر: صحيح مسلم ٤/ ٢٠٤٢ ـ ٤٤ ٢٠ (كتاب القدر). ومسلم: هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ) أبو الحسين، من أئمة المحدثين، وصاحب الصحيح. (الأعلام ١١٧/٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري (الفتح): الحديث رقم: (٣٤٠٩، ٣٤٠٦، ٢٦١٤، ٢٦١٤، ٢٥١٥)، والبخاري: هو محمد بن إساعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) أبو عبد الله، من أئمة المحدثين، وصاحب الجامع الصحيح. (الأعلام ٦/ ٢٥٨).

(٣) انظــر: مسئــدأحمد، الحديث رقم: (٧٣٨١، ٧٥٧٨، ٧٦٢٧، ٣٨٨٧، ٣١٤٨، ٩٠٨٤، ٩٠٨٤، ٩٠٨٤، ٩٠٨٤، ٩٠٨٥، ٩٠٦٥،

(٤) انظر: صحيح سنن أبي داود للألباني، الحديث رقم (٣٩٣٥، ٣٩٣٥)، ورقمها العام في سنن أبي داود: (٢٠١١، ٢٠٧٥). والأول منها عن أبي هريرة، والثاني عن عمر بن الخطاب. وأبو داود: همو سليان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (٢٠٢ ــ ٢٧٥هـ)، من أئمة المحدثين وصاحب السنن. (الأعلام ٣/ ١٨٢).

(٥) كذا في النسختين، ولست أدري ما الحاجة إلى كلمة (مسانيدهم)، إلا لو كانت مسبوقة بكلمة (ف).

(٢) أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي (٢١ ق هـ ٩ ٥هـ) أكثر الصحابة حفظًا للحديث ورواية له . (الأعلام ٤/ ٨٠).

(٧) روي الحديث بطرق أخرى غير طريق أبي هريرة، وهو مخرج في كتب أخرى من كتب الحديث غير المذكورة. وقد تحدث عنه الشيخ الألباني في موضعين من سلسلة الصحيحة: برقم ٩٠٩، ورقم ١٧٠٢. كما تحدث عنه شيخ الإسلام ابن تيمية حول معناه وتأويله وتفسيره في المجلد الشامن من الفتاوى ٨٠٣/٨ في قرابة ثلاثين صفحة في كتاب القدر.

وبيانُ ذلك: أن الله تعالى تقدّم في سابق علمه إخراجُ آدم من الجنة بسبب الأكلِ من الشجرة، بدليل قوله تعالى: ﴿ إنّي جاعلٌ في الأرض خليفة ﴾ (١) وغيرها من الآيات القديمة المُصرِّحَةِ بذلك، وما علمه اللهُ أن سيكون فهو كائنٌ لا محالة، إذ خِلافُ معلوم الله تعالى مُحال، وحينئذ عدمُ عصيان آدم مُحال، والمُحال لا يَدْخُل تحت الوسْع حتى يتوجَّه اللومُ عليه، وهذا أكبر دليل عقلي [يُحتج]به (٢) لأهل السُّنَة على إثبات القدر.

أمَّا القدريَّة: (٣) فإنهم حَرّفُوا الرواية، وقالوا: (فَحَجَّ آدمَ موسى) بنصبِ (آدمَ) على أنه مفعولُ، ورَفْعِ (موسى)؛ على أنّه فاعلٌ. عَكْس الأول. وزعموا أن النبي ﷺ قال ذلك، وإنها الرواةُ حرّفوه.

فانظر إلى هذا الأصل العظيم الذي قد أثَّر علمُ العربية فيه هذا التأثير.

ومنشأ هذا النزاع من حيث إن النحاة قالوا: إذا اجتمع في الكلام فاعلٌ ومفعول؛ فإما أن يكونا صحيحين، بحيث يظهر الإعرابُ فيها، أو معتلين، أو أحدهما صحيحًا والآخر معتلاً. فتلك (٤) أربعة أقسام:

الأول: أن يكونا صحيحين، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا. فيجوز تقديمُ المفعول، ووجهه ظاهرٌ.

الثاني: أن يكون الفاعل - فقط - صحيحًا ، نحو: ضَرَبَ زيدٌ يَعْلَى .

الثالث: أن يكون المفعول - فقط - صحيحًا، نحو: ضَرَبَ يَعْلَى زيدًا.

<sup>(</sup>١) سورة البقرة، آية ٣٠.

<sup>(</sup>٢) كلمة (يحتج) زيادة من عندي يقتضيها الكلام حسب فهمي، وليست موجودة في النسختين، فلا بد منها، أو أن تحذف كلمة (به).

<sup>(</sup>٣) انظر الحديث مفصلاً . في أكثر من ثلاثين صفحة \_ حول هذا الحديث وتوجيهه بها يتناسب مع رأي ومذهب أهل السنة في القدر، والرد على مخالفيهم في مجموع فتاوى ابن تيمية ٨/ ٣٠٣ وما بعدها . (٤) في (ب): فذلك .

فيجوز تقديمُ المفعول \_ أيضًا \_ فيها؛ لأن رَفْعَ الفاعلِ في الأول يدلُّ على مفعوليَّته وفاعلية المعتلِّ؛ مفعوليَّته وفاعلية المعتلِّ؛ وذلك لأن حركات الإعراب إذا ظهرت في أحدهما على ما يستحقُّه فُهِمَ معنى الجملة.

الرابع: أن يكونا معتلين، فإما أن يقترن بالكلام ما يُزيل اللّبس فيه، أوْ لاً.

فإن لم يقترن به وَجَبَ تقديم الفاعل في رتبته؛ ليكون عَلَمًا على فاعليته، مُزيلًا لِلبُسِ، وذلك نحو: ضَربَ موسى يعلى. فيجب أن يكون موسى هو الفاعل؛ لأن الضربَ يصحُ من كلِّ واحدٍ منها، فلو لم يُجعل الفاعلُ مُقدّمًا، للما يُعلمُ أيُّها الضارب؛ لأن الإعراب الفارقَ مفقودٌ، وهذا كما تقول في شيء لم يعلمُ أيُّها الضارب؛ لأن الإعراب الفارقَ مفقودٌ، وهذا كما تقول في شيء لم علامتان يُعرف بكلِّ واحدةٍ منهما مُنفرِدةً، فإذا فقدت إحداهما تَعَيَّنَتُ الأخرى.

وأمّا إن اقترن بالكلامِ ما يـزيلُ اللَّبْسَ، لـم يجب تقديم الفاعل؛ لأن التمييز / بين الفاعـل والمفعول حاصـل بالقرينـة، وهو المقصـود بإيجاب التقديـم عند [٢٣/ب] عدمها، فلا حاجةَ إلى إيجابه مع وجودهـا.

ثم القرينة: تارةً تكون عاديَّةً، أي: معروفةً، نحو: لَدَغَتُ الأفعى يحيى، ولَدَغَتْ الأفعى يمي، ولَدَغَتْ يحيى، ولَدَغَتْ يحيى، ولَدَغَتْ يحيى الأفعى، وأكل مُوسى الكُمَّثرى، وأكل الكُمَّثرى مُوسى، لأن اللَّدْغَ مختص بالأفعى، والأكلَ مختص بموسى، فسواءٌ تقدما أو تأخرا، فإن الحال معروفةٌ.

ولو (٢) كان الفعلُ مشتركًا بين المعتلّين، بمعنى أنَّه يصحُّ من كُلِّ واحدٍ منها، وجبّ تقديمُ الفاعل خوف اللَّبْسِ، وذلك نحو، قَتَلَ الأفعَى يحيى،

<sup>(</sup>١) في النسختين: (فاعلية)، وقد غيرتها إلى (مفعولية) لأنه الصواب حسب السياق.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (لو) وقد جعلتها (ولو) بزيادة الواو لأن الكلام يحتاجها في نظري.

وقتَلَ يحيى الأفعى بعصا أو غيره على عادة الناس في قتل الحَيَّاتِ، ويحتمل أنَّ يحيى قتل الحَيَّاتِ، ويحتمل أنَّ يحيى قتل هذا اللَّبْسِ على عات. فيجبُ تقديم الفاعل لإزالة هذا اللَّبْسِ الحاصل من تقابل الاحتمالين المذكورين.

وتارةً تكون القرينةُ زمانيَّة ، نحو: سَبَقَ مُوسى عِيسى ، وعَقَبَ عيسى موسى أُرْسِلَ قبل عِيسَى ، وأَنْ موسى أُرْسِلَ قبل عِيسَى ، وأَنْ عيسى عَقَبَ مُوسى بالرسالة .

والحقُّ - إن شاء الله تعالى - مع أهل السُّنَّةِ وما ذهب إليه القَدَرِيَّةُ فاسدٌ، لوجوه:

الأول: أنّ كُلَّ من روى هذا الحديث عن النبي على رواه برفع (آدم) ونَصْبِ (موسى)، والناسُ يتداولونه كتابة وتلاوة وسهاعًا (١)، مِن لَدُن النبيّ على إلى عصرنا هذا فها بعده، لَمْ يختلف فيه اثنان، ولو كان لِمَا تَأوّله القدريّة أصلٌ لوافقهم فيه بعض أهل الحديث ولو شخصًا واحدًا، كها اختلفوا في ألفاظٍ ومعاني كثيرة من الحديث، ذهب كُلُّ فريق منهم فيها إلى مذهب، ولمّا لم يقل أحد بهذا التأويل دَلّ على أنه تحريف من القدرية شَيّدوا به مذهبهم، وهم مُتهمون في ذلك، فلا يُقبل قلوم فيه على النبي على وأصحابه وأثمة الحديث (١) وإجماع الأمة؛ لأن تَلَقّبي الأمة لهذا الحديث على هذه الرواية بالقبول إجماع منهم على أنها الحق، وخلاف الإجماع مردود.

الثاني: أن رُثبة الفاعل التقديم على المفعول في أصل الوضع؛ لأنه مُؤثر، والمفعول أَثَرُه ومحلُّ أَثَره، والمؤثِّرُ أعلى وأشرفُ رُتبةً من الأثر، فاستحقَّ التقديم لأنه منصِبُ الأشرف، وإذا ثَبَتَ ذلك فدعوى أهل السُّنَّةِ أنّ آدمَ فاعلٌ وموسى

<sup>(</sup>١) في (أ): وإسهاعًا.

<sup>(</sup>٢) كلمة الحديث مكررة في (أ).

/ مفعولٌ دعوى على وفقِ الأصل الوضعيّ، فيحتاج القدريَّةُ في دعواهم [٢٤/ أ] خلاف الأصل إلى دليلٍ، فإن أوردوا أدلَّتُهُم العقلية المعروفة فهي معارضة بمثلها، ويبقى هذا الأصل سالماً عن المعارض.

الثالث: أنّ دعواهم أنّ النبيّ عَيَيْ نَطَقَ بالحديث بنصب (آدم) وإنها الرواة حرّفوه، دعوّى على خلافِ الظاهر، فإن الظاهر أنّ الراوي إنّها ينقل كها يسمع لا سيّها مع تعاضُدِ الرواةِ على تلك الروايةِ، فيصير ذلك مقطوعًا به عادةً، إذ لو أخطأ (١) بعض الرواةِ بحرفِ له يَخُلُ من الرواة واحدٌ حَفِظه صحيحًا فيردُّ على المحرّف، فيرجع إلى قوله، أو يأبى الرجوع وينازعه فيها قال، فيشتهر نزاعهها وينشأ الحلاف من ثمم ككثيرٍ من الوقائع، ولَهمًا لم يكن شيء من ذلك، دلّ على بُطلان دعوى القدريَّة. وفي التقسيم الذي ذكرنه عن النحاة دليلٌ عليهم قاطعٌ، والله أعلم.

#### 非 非 非

من الأصول العظيمة التي نشأ النزاع فيها من جهة العربية: اختلافُ الشّيعةِ والسُّنَّة فيها يتعلق بأبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه، ومنعِه فاطمة (٢) رضي الله عنها \_ (فَدَكًا (٣) والعوالى)، فإنها لَـمّا جاءت تطلب إرثها عن أبيها ﷺ قال:

<sup>(</sup>١) في (ب) خطأ.

<sup>(</sup>٢) فاطمة: هي: فاطمة الزهراء (١٨ ق هــ ١١هـ) بنت رسول الله ﷺ، وأمها خديجة بنت خويلد، تزوجها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهي في الثامنة عشرة من عمرها، وولدت لـه الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم. (طبقات ابن سعد ١٦/٨، والأعلام ٥/٣٢٩).

<sup>(</sup>٣) فدك والعوالي: فَدك: قال عنها ياقوت في معجم البلدان ٤ / ٢٣٨ - ٢٤٠ فقدك: قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل ثلاثة، أفاءها الله على رسوله في في سنة سبع، صلحًا، . . فهي مما لمم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكانت خالصة لرسول الله في، وقيها عين فوارة ونخيل كثيرة . . . » . ثم ذكر قصنة فاطمة مع أبي بكر حولها، ونزاع علي والعباس عليها عند عمر، ثم ذكر قصنة فدك وشأنها مع الخلفاء، فمنهم من يأخذها ومنهم من يعيدها إلى عصر المأمون . (وانظر في الحديث عن فدك أيضًا: معجم ما استعجم للبكري ٢ / ١٥٠١، وفتح الباري ٢ / ٢٠٣٠).

«سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ما تركنا صدقة » (١)، ولم يُعْطِها (٢) شيئًا. فَخَاضَتُ الرافضةُ في أبي بكر، وقالوا: مَنعَ فاطمة إرثها. وقال أهل السُّنَّةِ: إنها عَمِل بها سمع ولم يمنعها حقًّا.

#### \* \* \*

ومنشأ الخلاف بينهم من حيث إنَّ (ما) وَرَدَتْ في اللغة على وجهين: السمية وحرفية، ولكلِّ واحد منهما خمسة أقسام:

أما الاسمية: فأحد أقسامها: الموصولة، وهي التي بمعنى (الذي)، ويُسمّيها الفرّاءُ الخبريّة (٣)، نحو: ﴿ ما عندكم ينفَدُ ﴾ (٥).

<sup>=</sup> أما العوالي: فقد قال عنها ياقوت ٤/ ١٦٦: «العوالي: بالفتح، وهو جمع العالي ضد السافل، وهو ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال، وقيل ثلاثة، وذلك أدناها، وأبعدها ثهانية». وقد انفرد العوفي بذكر (العوالي)، أما كتب الحديث التالية في الحاشية التالية فإنها تذكر: (فدك وخيبر) وأحيانًا: (بني النضير)، راجع فتح الباري ٢/ ٢٠٣، ٢٠٣/ شرح الحديث رقم ٣٠٩٢.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (نعطها) بالنون، وهو تصحيف في نظري، والصواب ما أثبته، وهو (يعطها) بالياء، لأنه حديث عن أبي بكر. وليس هو يتحدث عن نفسه.

<sup>(</sup>٣) ورد تسميتها بالخبرية في: الأزهية ٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٤.

<sup>(</sup>٤) جَزْء من آية في سورة آل عمران، آية ١٩٨ . وسورة القصص، آية ١٠ . وسورة الشورى، آية ٣٦، وسورة الجمعة، آية ١١ .

<sup>(</sup>٥) سورة النحل، آيمة ٩٦.

الثاني: المصدريَّةُ (١)، وهي التي تُقَدَّرُ وما بعدها بالمصدر، نحو ﴿ بها كانوا يَكَذَبُونَ ﴾ (٢)، أي بِكَذِبِهم، أو بتكذيبهم على اختلاف القراءتين (٣) في التخفيف والتشديد.

الثالث: التَّعَجُّبيَّةُ نحو ﴿ ما أَصْبَرَهم على النار ﴾ (٤)، ﴿ قُتِلَ الإنسانُ ما أَكْفَره ﴾ (٥)، ويقال: ليس في القرآن تَعَجّبيةٌ غيرهما (٦)، ونحو: مَا أَحَسنَ زيدًا.

الرابع: أن تكون (٧) نكرة موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿هذا ما لَذَيَّ عَتِيد ﴾ (٨)، أي: هذا شيء عندي مُعَدٌّ. وكقول الشاعر:

# [٤٦] رُبّما تَكُوره النفوسُ مِن الأمّد راه (٩) فَرْجَةٌ كَحل العِقال (١٠)

(۱) رأي الجمهور أن (ما) المصدرية حرف، وليست اسما، والطوفي هنا متابع للأخفش وابن السراج وبعض الكوفيين والسهيلي وغيرهم، الذين يسرون اسميتها. انظر في ذلك: أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٠٤، ورصف المباني ٣٨١، والجنى الداني ٣٣٢، والمغني ٢٠٤، ودراسات أسلوب القرآن ٣/ ٢٠، وكتاب (حديث ما) ٢٠١ للدكتور محمد المفدي.

(٢) سورة البقرة، آيــة ١٠، وسورة التوبة، آية ٧٧.

(٣) قوله : (بكذبهم) : أي على قراءة التخفيف (يَكْلِبُون) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وقوله : (بتكذيبهم) : أي على قراءة التشديد (يُكَـدُّبون) . وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو . انظر : السبعة لابن مجاهد ١٤٣ . والإرشاد ٢١٠ .

(٤) سورة البقرة، آية ١٧٥ ﴿ فَمَا أَصِيرِهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾.

(٥) سورة عبس، آية ١٧.

(٢) هناك آية ثالثة على قراءة شاذة. وهي قوله تعالى: ﴿ إِنا أَيَّهَا الْإِنْسَانَ مَا عُرِكُ بِسِرِبُكُ الْكُرِيم ﴾ سورة الانفطار، آية ٢، فقد قرأها سعيد بن جبير والأعمش: (. . . . ما أغرك) فتحتمل التعجب، انظر: المحتسب ٢/ ٣٥٣، والبحر المحيط ٨/ ٤٣٦، ودراسات أسلوب القرآن ٣/ ٣٥٥ .

(٧) في (ب): (يكون) بـالياء. وفي (أ): (مكـونُ ) والنقط غير واضحة. وقـد اخترت التاء لأنها أولى، وإن كانت الياء صحيحة أيضًا.

(٨) سورة (ق)، آية : ٢٣، وانظر: سيبويه ١/ ٢٦٩ (بولاق)، ودراسات أسلوب القرآن ٣/ ٣.

(٩) في النسختين: (لها). والصحيح (له) كها في المراجع المذكورة في الحاشية التالية.

(١٠) بيت من الخفيف ينسب إلى عدة شعراء منهم: أمية بن أبي الصلت، وعبيد بن الأبرص، وحنيف ابن عمير، ونهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، وأبو قيس صرمة بن أبي أنس. والراجح أنه لأمية =

أي: رُبُّ أَمْرِ أَو شيءٍ مكروهٍ.

الخامس: الشرطيَّة، نحو: ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ / ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لَأَنْفُسِكُم مِنْ [٢٤/ب] خيرٍ تَجدوه ﴾ (١)، لأنها تُقَدِّر بـ (أي) وهي اسمٌ، فإنّ التقديرَ: أي شيءٍ تصنعه أصنعه، وأي شيءٍ قدمتموه وجدتموه

وقيل: (الاستفهامية) نحو: ما عندك ؟ ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينَكَ ﴾ (٢): من أقسام الاسمية. ولا أرى لذلك وجهًا، وهي بالحرفية أولى (٣).

وكلمة (فَرجة): بفتح الفاء للأمور المعنوية، وبضمها للأشياء المحسوسة كالفُرجة في الحائط ونحوه. ولذا فهي هنا في البيت بفتح الفاء.

وأمية بن أبي الصلت (... ٥٥هـ) هو: أمية بن عبدالله أبي الصلت الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف، هَمَّ بالإسلام ولم يفعل ومات في الطائف. (خزانة الأدب ١١٩/١. (الأعلام ١/ ٣٦٤).

(١) سورة البقرة، آية ١١٠، وسورة المزمل، آيــة ٢٠.

(٢) سورة طه، آيـة ١٧.

(٣) اتفقت كلمة العلماء قديمًا وحديثًا فيها أعلم على أن (ما) الاستفهامية اسم وليست حرفًا، ولذا فإنها تقع مبتدأ ومفعولاً به ومجرورة بحرف الجركثير، ولا أدري على أي شيء اعتمد الطوفي في الحكم بحرفيتها انظر: الأزهية ٧١، والجنى الداني ٣٣٦، والمغني ٣٩٣، ودراسات أسلوب القرآن للشيخ عضيمة ٣/ ٩٠ في ١٠٤، وحديث (ما) للدكتور المفدى ٥٨، وقد ذكر فيها العلامات التي تـؤكد اسميتها، دون أن يشير هو أو غيره من الكتب المذكورة إلى أن أحدًا قد قال بحرفيتها، ورأيت الجوهري في الصحاح ٦/ ٢٥٥٥، عند حديثه عن (ما)، ذكر أنها حرف يتصرف على تسعة أوجه، وذكر منها الاستفهامية والشرطية والموصولة وغيرها من الأنواع المتفق على اسميتها، وأظنه لا يعني بالحرف الحرف الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والفعل. وقد ورد عند صاحب اللسان شيئاً من ذلك.

<sup>=</sup> ابن أي الصلت؛ لأنه موجود في ديوانه ص ٥٠، ولأن سيبويه وحسبك بسيبويه قد نسبه له دون شك أو تردد في كتابه ٢٠٧١، ٣٦٢ (بولاق) والبيت مشهور جدًّا تحتفي به كتب النحو، وكتب اللغة، وكتب التراجم عند إيراد ترجمة أبي عمرو بن العلاء؛ لأن له معه قصة مشهورة يندر أن لا يوردها من يترجم لأبي عمرو، حول فتح الفاء من كلمة (فَرْجَة)، وانظر البيت والقصة في طبقات الزبيدي ٣٥، وننوهة الألباء ٢٦، وانظر البيت في: المقتضب ٢١/٤، والحيوان ٣٩،٤، والبيان والتبين ٣/ ٢٦٠، والأزهية ٨٠، ٤٤، واللسان (فرج). والمغني ٢٩١، وأمالي ابن الشجري المهرد وخاصة المرابة وهو المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب ٢/ ٢٥٠، فقد ذكر خسة وعشرين مرجعًا. وقد رأيت البيت في ديوان عبيد بن الأبرص ص ١١٢، ضمن قصيدة لامية، لكنه ليس في صُلب القصيدة وإنها ألحقه المحقق.

وأما الحرفية: فأحد أقسامها: النافية، نحو: ما قيام زيدٌ. وبالجملة فحيث وقعت (إلا) في تمام الكلام بعدها فهي نافية. نحو: ﴿ ما ينظرون إلاّ صيحة ﴾(١)﴿ وما يخدعون إلاّ أنفسَهم ﴾(٢).

الثاني: الكَافَّةُ، وهي التي تَكُفُّ (إن وأخواتها) عن العمل، نحو: ﴿ إنها الله اللهُ واحدٌ ﴿ (١)، ﴿ كَأَنَّمَا تُسَاقُونَ اللهُ واحدٌ ﴾ (١)، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إلى الموت ﴾ (٥).

[٤٧] ولكنَّها أَسعى لمجْـــــدٍ مُؤنَّـــــــل (٦)

[4٨] قسالتُ ألا ليتَها هسذا الحهامُ لنسا (٧)

لعلّم زيد قائم.

الثالث: المهيِّئة، وهي التي تُهيِّئ (إن وأخواتها) لِدُخولها على الفعل، نحو: إنها قامَ زيدٌ. وهي الكافَّة على التحقيق، والخِلافُ في العبارة.

(٦) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس (نحو ١٣٠ ـ ٨٠ ق هـ) ابن حجر بن الحارث الكندي ، يهاني الأصل ومولده بنجد، أشهر شعراء العرب في الجاهلية ، وأبوه ملك أسد وغطفان . وأخباره كثيرة مشهورة . (انظر: خزانة الأدب ١/ ١٦٠ ، والأعلام ١/ ٣٥١)، وعجزه : وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي وهذا البيت من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها :

ألا عم صب احسا أيها الطلل البالي السالي المسالي المسال

وأغلب أبياتها شواهد نحوية. انظر: ديوانه ١٢٣ (ابن أبي شنب)، ورصف المباني ٣٨٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٣٤٠، وخزانة الأدب ١٩٨١ (بولاق)، وغيرها، وللمزيد انظر: المعجم المفصل في شواهد النحو ٢/ ٧٤٠، ومعنى (مؤثّل): أي مؤصل عظيم.

(٧) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني، وهو أبو أمامة زياد بن معاوية النبياني الغطفاني المضري، كان حكم الشعراء في سوق عكاظ، ولـ حظوة عند النعان بن المنذر. عاش طويلاً ومات قبل الهجرة بقليل.

<sup>(</sup>١) سورة يس، آية ٤٩.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة، آية ٩.

<sup>(</sup>٣) سورة النساء، آية ١٧١.

<sup>(</sup>٤) سورة المؤمنون، آية ٥٥.

<sup>(</sup>٥) سورة الأنفال، آية ٦.

الرابع: الاستفهامية(١).

الخامس: الـزائدة، نحـو ﴿ فَبِهَا رَحْمَةٍ مِـن الله ﴾ (٢)، ﴿ فَبِهَا نَقْضِهِمَ مِنْ الله ﴾ (٢)، ﴿ فَبِهَا نَقْضِهِم مِنْاقَهِم ﴾ (٣)، وتكثر زيادتها بعد إذا، نحو: ﴿ وإذا ما أنزلت سورةٌ ﴾ (٤).

#### \* \* \*

إذا ما عرفت ذلك: فالرافضة حملوا (ما) في قول عليه السلام: (ما تركنا صدقةً) على أنها نافية، أي: إنّا لم نترك صدقةً، وإنها تَرَكْنا ما تركناه إرثّا لغيرنا.

وحَمَلَها أهلُ السنة على أنها موصولة بمعنى (الذي)، تقديره: الذي تركناه صدقة ، بالرفع على الخبر (٥)، وحُدِف الهاء من (تركناه)؛ لأنها ضميرٌ منصوبٌ، وهو سائغٌ الحذفِ في الصّلةِ، كقوله تعالى: ﴿وما عَمِلَتُ أَيْدِيهِم﴾ (٦) قرئت بحذف الهاء وإثباتها (٧).

<sup>=</sup> انظر (الشعر والشعراء ١/ ١٦٣، والأعلام ٣/ ٩٢)، وعجز البيت:

إلى حمامتنا ونصفه فَقَدِ. ويروى (أو نصفه).

وهذا البيت من قصيدته الدالية المشهورة التي مطلعها: يا دار مَيَّةَ بالعلياء فالسند. . . . . وهو في ديوانه ٢٤، وسيبويه ١/ ٢٨٢ (بولاق) والأزهية ٨٨، ١١٩، ورصف المباني ٣٦٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٧٥، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٧ (بولاق) وللاستزادة راجع: المعجم المفصّل في شواهد النحو ١/ ٢٦٥.

<sup>(</sup>١) تقدّم قبل قرابة عشرة أسطر ذِكْره حرفية (ما) الاستفهامية ، والتعليق على ذلك ، قبل ثماني حواشٍ ،

<sup>(</sup>٢) سورة أل عمران، آية ١٥٩.

<sup>(</sup>٣) سورة النساء، آية ١٥٥، والمائدة، ١٣.

<sup>(</sup>٤) سورة التوبة، آية ١٢٤ و١٢٧.

<sup>(</sup>٥) انظر الحديث عن توجيه الرافضة وأهل السّنة في فتح الباري ٦/ ٢٠٢، ٧/١٢.

<sup>(</sup>٦) سورة يس، آية ٣٥.

<sup>(</sup>٧) قرأ بالحذف: حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم، وقرأ بالإثبات: ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو وحفص عن عاصم. انظر: السبعة لابن مجاهد. ٥٤٠، والإرشاد ٥١٦.

وهذا هو الحقُّ إن شاء الله تعالى. وما ذهب إليه الرافضةُ خطأٌ صريح تَحْضُ، فإن الحديث مُصَــدُّرٌ بها يُبطل قولهم، وهو قول عليه السلام: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقةً) (١)، فنفى أنه يورث، وجعل ذلك صفة تمدُّح، ولذلك نصب (معاشر) على المدح(٢)، كذلك الرّواية، ثم أثبتَ أن ما يتركه صدقة.

فقد تضمن الحديث جُملتين: إثباتية ونفييَّة. وعلى ما تأولته الرافضة تكون الجملتان نافيتين، فيكون قد نفى الجهتين المشروعتين: الميراث، والصدقة، فالجهة الثالثة تكون باطلة عينًا، وهو على الرسول المعصوم محال، وإلا فعليهم إثباتها، على أنه بمجرد نفيه للإرث فاتَهُم الغرض.

فإن قيل: الاعتراض من وجهين:

<sup>(</sup>۱) تقدم الكلام عن هذا الحديث وتخريجه عند وروده للمرة الأولى قبل خمس صفحات تقريبًا، ومضت الإشارة هناك إلى أن روايته المشهورة (لا نورث ما تركنا صدقة) بدون عبارة: (نحن معاشر الأنبياء) وقد تكلم ابن حجر في فتح الباري ١٨/١٨ (عند شرحه للأحاديث رقم ١٧٢٥ - ١٧٣٠) فقال: «وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) فقد أنكره جماعة من الأثمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ (نحن)، لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث) الحديث أخرجه عن عمد بن منصور عن ابن عيينة عنه وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه. وأورده الحيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور، وأخرجه الطبراني في (الأوسط) بنحو اللفظ المذكور، وأخرجه الدارقطني في (العلل) من رواية أم هاني عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ: (إن الأنبياء لا يورثون)». انتهى كلام ابن حجر. وقد أخرجه الإمام أحد في مسنده الصديق بلفظ: (إن الأنبياء لا يورثون)». انتهى كلام ابن حجر. وقد أخرجه الإمام أحد في مسنده عدمة) عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وانظر في ذلك: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٩٩١، ١٩٤٤.

<sup>(</sup>٢) أي: على الاختصاص.

أحدهما: أنّا لا نُسَلِّمُ صِحَةَ قوله: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) (١)؛ لأن ذلك يناقض قوله تعالى حكاية عن زكريًا عليه السلام / ﴿ فَهَبْ لِي مِن لدُنكَ [٥٢/أ] وَلِيًّا يَرِثُني ﴾ (٢). ﴿ لا تَذَرْنِي فَردًا وأنت خيرُ الوارثين ﴾ (٣). وقوله تعالى: ﴿ وَوَرَبُ سَلِيمَانُ داود ﴾ (٤).

الثاني: سَلَّمْنا صحت لكن تأويلنا أولى من تأويلكم؛ لأنه مستغنِ عن التقدير وتأويلكم الله يكون تامًّا التقدير وتأويلكم يفتقر إلى تقدير الضمير (٥)، والأصل في الكلام أن يكون تامًّا بذاته، وافتقاره إلى التّيمّة بالتقدير خلاف الأصل.

فالجواب عن الأول: أن الحديث لا سبيل إلى منع صحّت، إذ قد رواه أحمد والبخاريُّ ومسلمٌ (٦) من حديثِ عائشة (٧)، وأبو داود من حديث مالك بن

<sup>(</sup>۱) عبارة: (نحن معاشر الأنبياء) ليست محل الشاهد، فسواء صحت أم لم تصح، أما عبارة: (لا نورث) فهي عل الشاهد. وهي صحيحة ثابتة عند البخاري ومسلم - كها تقدم - وغيرهما، رغم أنوف الرافضة.

<sup>(</sup>٢) سورة مريم، آيـة ٥ ـ ٦.

<sup>(</sup>٣) سورة الأنبياء، آية ٨٩ ﴿ رب لا تذرني فردًا. . . ﴾ .

<sup>(</sup>٤) سورة النمل، آية ١٦.

<sup>(</sup>٥) المراد بالضمير: العائد المنصوب المحلوف في قوله: (ما تركنا صدقة) فالتقدير: ما تركناه صدقة، أي: الذي تركناه صدقة. ويمكن المرد عليهم في ذلك بأن هناك رواية ثابتة في الصحيح لا يصلح فيها الذي تركناه صدقة. ويمكن المرد عليهم في دلك بأن هناك رواية ثابتة في الصحيح لا يصلح فيها تأويلهم، وإنها تتعين فيها الموصولة، وهي رواية عائشة: (أن فاطمة عليها السلام أرسلت إلى أبي بكر. . . . فقال أبو بكر: إن رسول الله على قال: لا نورث ما تركنا فهو صدقة). انظر: (فتح الباري بكر. . . . فقال أبو بكر: إن رسول الله على قال: لا نورث ما تركنا فهو صدقة). الخديث رقم ١٧٥٨ وصحيح مسلم ٣/ ١٣٧٩ الحديث رقم ١٧٥٨ وهو عنوان الباب السادس عشر في كتاب الجهاد والسير). لوجود الضمير المنفصل (فهو صدقة).

<sup>(</sup>٦) تقدم قبل ست صفحات تقريبًا بيان موضع الحديث في صحيح البخاري، ومسلم، ومسند أحمد، وسنن أبي داود، بيانًا كاملًا.

 <sup>(</sup>٧) عائشة (٩ ق هـــ٥٥هـ) هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أفقه نساء المسلمين،
 وأحب نساء الرسول صلى الله عليه وسلم إليه، وأكثر رواية لحديثه. (الأعلام ٤/٥).

أوس بن الحدثان (١)، وهو حديث مشهور مستفيض إلا أن للرافضة أصلاً خبيثًا باطلاً، وهو أنهم لا يقبلون رواية الصّحابة لمرضٍ في قلوبهم عليهم. وليس هذا موضع الرّد عليهم في ذلك الأصل.

فأمّا إرثُ يحيى من زكرِيّا، وسليهان من داودَ، فإنبا كان لمنصب النُّبُوّةِ دون الأعراض المالية (٢)، فأما مُلك سليهانَ الله الله الله عن داودَ إليه فهو جهة بنفسه، ليس من النُّبُوةِ في شهيء الأنهم كانوا أنبياء ملوكًا، ونبيُّنَا عَلَيْهُ كان عبدًا نبيًا، ولم يكن مَلِكًا حتى ينتقل مُلكُه عنه إلى غيره.

وعن الثاني: أنّا قد بَيَّنَّا أن تأويلنا هو الظاهر المتبادر إلى الذهن من الحديث وهو مُتعين، وتأويلهم فاسدٌ، فكيف يكون أولى.

قولهم: (الأصل في الكلام أن يكون تامًّا) مُعارَضٌ بوجوه:

الأول: أن الأصل في الكلام الاسمُ؛ لأنه منشا الأفعال ومستدعسى الحروف. و(ما) على قولنا اسم، وعلى قولكم حرفٌ.

الثاني: أن الأصل في الإعراب الرفع، والنصبُ والجرُّ فضلتان في الكلام، ولهذا حُمِلَ أحدهما على الآخر في مواضع كثيرةٍ. و(صَدَقَةٌ) على قولنا مرفوعة، وعلى قولكم منصوبة.

الثالث: أن الأصل في كل كلام وتأويل أن يكون مُقَيَّدًا، وهما على قولنا مُقَيَّدان، وعلى قولكم الكلامُ لغوٌ، والتأويل هذيان.

فهذه ثلاثة أصول تقابل أصلكم الذي ذكرتموه.

<sup>(</sup>١) هـو: مالك بن أوس بن الحدثان (١هـــ٩٢هــ) اليربوعي النصري، أبـو سعيد، تـابعي من أهل المدينة. (الأعلام ٦/ ١٢٩).

<sup>(</sup>٢) انظر: فتح الباري ١٨/١٢.

وسمعت بعض شيوخنا يقول: رأيت كتابًا في الإمامة لبعض الشيعة، فذكر فيه هذه القِصّة، وذكر الحديث «ما تركنا صدقة» فأطال البحث فيه، وأورد ما قاله الفريقان، ثُمَّ قال بعد ذلك: (ولا أدري ما هذا ؟ ولكن بين (تُنُ) و(تَننُ ) ضاعت فَدَكُ والعَوالي) يشير بذلك إلى نصب (صدقة) ورفعها على اختلاف التأويل.

وسنذكر فيها بعد مسألة الرؤية، وأن / للخلاف فيها اعتمادًا على العربية . [٢٥/ب]

# المالثال المال

في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية

(١) انظر التعليق على عنوان الفصل في الصفحة التالية.

# الف**صل الثالث** (۱) في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية

اعلم أن أكثر المسائل التي سنسوردها مُتفرِّعةٌ على الكلام في الحروف والأدوات.

فالحروف: جمعُ حرفٍ، وهو في اللغة: الطّرَفُ، يقال: حَرْفُ الجبل، أي: طَرَفه.

وفي الاصطلاح الصِّناعي: عبارةٌ عمّا دلَّ على معنىً في غيره فقط من الكلم، ومعناه الاصطلاحي مأخوذٌ من معناه اللَّغوي؛ لأنه لا يكون جزءًا للجملة، بل منحرفًا عنها، داخلًا لمعنى في أحد أجزاء الجملة، ومعنى كونه لا يدلُّ على معنى في نفسه: أنَّ فائدة الكلامِ لا تَتِمُّ إلاّ بذكر مُتَعلَّقِه، كقولنا: (زيدٌ في، أو مِنْ) لا تتمُّ فائدة الكلام حتى تقول مثلاً: الدار، أو بني هاشم، وكذلك: (شربتُ من الماء) يعني (٢) التبعيض، وهو في الماء، لا في (مِنْ). وعلى هذا القياسُ في جميع الحروف.

<sup>(</sup>۱) عبارة (الفصل الثالث) غير ظاهرة في النسختين، ومكانها فارغ، فلعلها كانت مكتوبة بالحمرة فلم تظهر في التصوير وقد اجتهدت في إثباتها من عندي استناداً على كلام الطوفي السابق حيث قد نص في الصفحة الثانية من بداية الباب الرابع على أن هذا الباب يشتمل على فصول. وحيث قد مضى الفصلان الأول والثاني، فلا شك بأن هذا هو الفصل الثلث. وإن كنت أرى أن هذا الفصل يصلح أن يكون (الباب الخامس) لولا أن الطوفي نص في خاتمة الكتاب على انتهاء الباب الرابع والعدول عن الباب الحامس، عما يؤكد أن هذا الفصل أحد فصول الباب الرابع.

<sup>(</sup>٢) كلمة : (يعني) غير منقوطة الياء الأولى في نسخة (أ) فبدت الياء الأولى كأنها (ميم) فكتبها ناسخ (ب) معنى، مع أن الياء الأخيرة منقوطة في (أ). ولا يحسن أن تبقى هكذا (معنى) إلا أن يزاد بعدها كلمة (من).

ثُمَّ اعلم أن الحرف: إمَّا بسيطٌ أو مركبٌ.

فالبسيطُ: ما كان على حرف واحد، ك (باء) الجَر و(واو) العطف ونحوهما.

والمركّب: ما كان على حرفين فأكثر. ثم هو إما ثُنائي: نحو (مِنْ) و(في)، أو ثُلائــي: نحـو (على) و(إلى)، أو رُباعي: نحـو (كَـلاّ) و(حتّى)، أو خماسي: نحـو (لكنّ) مشدّدة. ولا يزيد الحرف على هذا العدد.

والأدوات: جمع أداة، بفتح الهمزة، وهي الآلة، كقلم الكاتب، وفأسِ النَّجَار. ونظيرهما في الصناعة أدوات الشرط والاستفهام ونحوهن؛ لأنه يُتوصَّل بها إلى المعاني كما يتوصَّل الصانع إلى صناعته بالآلة المعدَّة لها.

وقد ذكرتُ الكلام في كلِّ أصل ثم أتبعته ببعض فُروعه، ورَبَّبتُ ذلك على أبواب (المحرر(١) في الفقه) على مذهبنا إذ كان لنا به نوع أنسَةٍ وفيه نوع إشغال(٢).

\* \* \*

<sup>=</sup> وقول الطوفي بعدها: « وهو في (الماء) لا في (مِنْ)». أي: أن التبعيض حقيقة في الماء لا في (مِنْ)، و إن دلت عليه فإنها لا تغنى وحدها بدون مجرورها.

<sup>(</sup>۱) المحرّر في الفقه: كتاب في الفقه الحنبلي، ألفه الشيخ بجد اللدين عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٢٥٢هـ، وهو جدُّ شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد طبع في مطبعة السنة المحمدية (في مصر) عام ١٣٦٩هـ. ١٩٥٠م، وطبع معه في نفس الكتاب: النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر. لشمس الدين بن مفلح، وأعادت طبعه مكتبة المعارف بالرياض. (انظر ترجمة بجد الدين ومؤلفاته في المقصد الأرشد ٢/ ١٦٢).

<sup>(</sup>٢) كذا في النسختين: (إشغال)، وأظن أن المراد: ولنا به اشتغال. مع أن الموجود صحيح المعني.

[الآية الأولى]: قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصّلاةِ فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكُم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾(١).

الكلام على الآية في بحثين:

### [البحث الأول]:

فيها يتعلق بـ (البـاء): وهي حرف جَـرٌ أُحـاديٌّ، ترد في اللغـة أصلية، نحو: (بـاء) بَكْرٍ وبِشْرٍ، وزائدةً. ثم لها معاني متعددةٌ منها:

الإلصاقُ: وهو معناها العامُّ لرجوع سائر معانيها إليه، ووُجودِه في جميعها، نحو: كَتَبْتُ بالقلم.

قال الشَّانِينَي: (٢) (معناه ألصقتُ الحروف بعضَها ببعض بالقلم)، وقيل / [٢٩٦] معناه ألصقتُ يدي بالقلم وكتبتُ، وكذلك يتوجَّه الإلصاق في سائر معانيها، يُقال: أمسكتُ الحبلَ بيدي، أي: ألصقتها به. وإليه ذهب أصحابنا (٣) وجمهور أهل العربيَّة (٤).

77.1. : (11: //)

<sup>(</sup>١) سورة المائدة، آيــة ٦.

<sup>(</sup>٢) انظر كلام الثهانيني في شرحه للمع (ورقة ٥٩/أ) مخطوط.

والثهانيني هو: عمر بن ثابت الثهانيني (... ـ ٤٤٢هـ) أبو القاسم، عالم بالعربية، ضرير، من سكان بغداد، ومنسوب إلى (الثهانين) من قرى جزيرة ابن عمر. (الأعلام ٥/ ٢٠٠).

<sup>(</sup>٣) كلمة (أصحابنا) تنصرف عندما يطلقها إلى الحنابلة. وإنظر الحديث والخلاف في هذه الآية مفصلاً بين الحنابلة والشافعية وغيرهم في: المغني لابن قدامة ١/ ١٧٥، والتمهيد لأبي الخطاب ١/ ١١٢، وجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ١٢٢، وشرح الزركشي ١/ ١٩٠.

<sup>(</sup>٤) انظر: الجنى الداني ٣٦، ٤٦، والمغني لابن هشام ١٣٧، وقد نص على ذلك سيبويه والمبرد في الكتاب ٢/ ٢٠٦ (بولاق)، والمقتضب ٤/ ١٤٢. وانظر: دراسات أسلوب القرآن ٢/ ٣.

وقال بعض الشافعية \_ في أصح القولين لهم \_: إذا دَخَلَتْ على فعلٍ مُتعدٍ بنفسه اقتضت التبعيض نحو: قوله تعالى: ﴿ وامسحُوا برءوسكُم ﴾(١)، وهو مذهبُ ابن كيسان (٢)، وعلى هذا الأصل انبَنَى الخلاف بيننا وبينهم (٣)في مسح الرأس، حيث أوجبنا استيعابه، وأوجبوا هم مسحَ بعضه، وهو أقل ما يتناوله اسمالسح.

فلنذكر الدليل من الجانبين على الأصل والفرع جميعًا:

فأمّا هُم فاحتجوا بوجوه:

الأول: أنّ الشافِعيّ - رضي الله عنه - قال (إنّ الباء للتبعيض) وهو من أهل اللغة.

الثاني: أنّ (الباء) إمّا أن تكون لفائدة ومعنّى، أوْ لا. والثاني (٤) باطلٌ ؛ لأنه عيبٌ بكلام الله ولغة العرب، حيث نزل بها القرآن، محالٌ (٥)، فتعين

<sup>(</sup>١) سورة المائدة، آية ٦.

<sup>(</sup>٢) يقول ابن جني في سر الصناعة ١/٣٢١: «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - عنه من أن الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت». وسيدورد الطوفي بعد قليل كلامًا يؤكد هذا لبعض علماء اللغة كابن عرفة وابن دريد وابن برهان وغيرهم، وينسب القول بالتبعيض إلى الكوفيين والأصمعي وابن قتيبة وأبي علي الفارسي وابن مالك. انظر: الجنى الداني ٤٣، والمغني لابن هشام ١٤٢. ولم أجد من نسبه إلى ابن كيسان فيها اطلعت عليه من مراجع.

<sup>(</sup>٣) قوله: بيننا وبينهم: أي بين الحنابلة والشافعية.

<sup>(</sup>٤) المراد بـ (الثاني): أن تكون الباء لغير معنى وفائدة .

<sup>(</sup>٥) كلمة: (عالٌ) كذا وردت في النسختين. ويبدو أنها خبر ثانٍ مؤخر لكلمة (والثاني) ويكون الكلام: والثانى باطل محال، أو أنها تحتاج إلى حرف عطف لتكون: ومحال. أوانها نعت لكلمة: عيب.

الثاني (١)، ولا فائدة لها ولا معنى إلا التبعيض، فوجبَ حملها عليه؛ صونًا لكلام الله عن العيب.

الثالث: أنّ أهل اللسان فرّقوا بين قول القائل: أخذتُ ثوبَ فلانٍ، وبثوبهِ. وركابَه وبركابهِ. فحملوه مع عدم الباء على أخذ الجميع، ومع وجودها على الأخذ بالبعض. وقالوا: مسحتُ برأس اليتيم، ومسحتُ يدي بالمنديل، والمعقول منه البعض.

ورَوَى أنس<sup>(۲)</sup>رضي الله عنه، قال: (رأيت النبيَّ ﷺ يتوضأ، وعليه عِمامةٌ قِطْرِيَّةٌ (٣)، فأدخل يده من تحت العمامة، فمسحَ مُقَدَّمَ رأسه، ولـم ينقض العمامة) (٤) رواه أبو داود.

وفي حديث المغيرة بن شُعبة (٥) رضي الله عنه: (أنّ النبيَّ ﷺ توضأ ومسحَ على ناصيته) (٦).

<sup>(</sup>١) قولـه: (فتعين الثاني): أي الثـاني من الأمرين: وهــو أن لها فائدة ومعنى، والمفــروض أن يقول فتعين الأول؛ لأنه ذكره أولاً، أو فتعين الآخــر.

<sup>(</sup>٢) هـو: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النَّجَّاري الخزرجي الأنصاري (١٠ ق هــــ٩٣هـ) أبـو ثهامة، أو أبو حمزة، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه. (الأعلام ١/ ٣٦٥).

<sup>(</sup>٣) ورد في الحديث: (ثوب قِطْري) و(عمامة قِطْريّة). قال ابن الأثير في النهاية ٤/ ٨٠:

<sup>«</sup>هو ضرب من البرود فيه حمرة، ولها أعلام فيها بعض الخشونة، وقيل: هي حلل جياد تحمل من قِبَلِ البحرين، وقال الأزهري: في أعراض البحرين قرية يقال لها: قطر، وأحسب الثياب القطرية نسبت إليها، فكسروا القاف للنسبة وخففوا». وهي دولة قطر المعروفة الآن. (وانظر: اللسان، مادة: قطر).

<sup>(</sup>٤) حديث ضعيف، رواه أبو داود وابن ماجه، في باب المسح على العهامة، وقد ضعّفه الشيخ الألباني في دراست لأحديث الكتابين. (انظر: ضعيف سنن أبي داود لسلالباني ص ١٤، الحديث رقم ١٤٠/٧٥، وضعيف سنن ابن ماجه للألباني ص ٤٤، الحديث رقم ١٤٧/٧٥،

<sup>(</sup>٥) هـو: المغيرة بن شعبة بن أبي عـامـر بن مسعود الثقفي (٢٠ ق هــــ ٥٠هـ) أبـو عبد الله، صحـابي داهية، ولد بالطائف ومات بالكوفة. (الأعلام ٨/ ١٩٩).

<sup>(</sup>٦) حديث صحيح، أخرجه مسلم ١/ ٢٣٠ في كتاب الوضوء، في باب المسح على الناصية والعمامة. وأبو داود في كتاب الطهارة، في باب المسح على الخفين ١/ ٣١ (صحيح أبي داود لللالباني) وبرقم =

ولما وصف عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وضوءَ النبي عَلَيْ قال: (مسح مُقدَّم رأسه ولهم يستأنف له ماءً جديدًا) (١)؛ ولأن المسحَ شُرعَ تخفيفًا، والاستيعابُ مُشِقٌ، فينعكس مقصوده.

والجواب عن الأول: أن ذلك غير محفوظ عن الشافعي، وإنها المنقول عنه الكلام في مسح الرأس، وهو حكم شرعيٌ يُحتمل التصرف والقياس، وها نحن فيه حكمٌ لُغَوِيٌّ لا يحتمل ذلك. ثم لو صحَّ ذلك عنه كان مُعارضًا بقول جمهور أهل اللَّغة وأئمتها / فإن أبا بكر عبدَ العزيز (٢)قال في كتاب الخلاف: سألت [٢٦/ب]

<sup>=</sup> ١٩٠١/ ١٥٠، والترمذي ١/ ٣١- ٣٢ (صحيح الألباني) ٨٧/ ١٠٠، في باب المسح على العمامة .
والنسائي ١/ ٢٥ (صحيح الألباني) برقم ١٠٥، ١٠٥، ١٠٥، في باب المسح على العمامة والناصية .
وأحمد في المسند ٤/ ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٥، وأرقام الحديث هي: (١٨١٥، ١٨١٥، ١٨١٥،
١٨٢٠٧ وحديث المغيرة هذا حديث مستفيض، وقد ورد في عدة مواضع عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وأحمد، غير ما ذكر، لكني اكتفيت بالمواضع التي فيها نص على عل الشاهد وهو المسح على الناصية . كما أنه ورد في تسعة مواضع عند البخاري، وليس فيها عل الشاهد، أولها برقم ١٨١ (فتح الباري) وبقية المواضع موضحة عنده .

<sup>(</sup>۱) حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه في وصف وضوء النبي على حديث صحيح، مستفيض، أخرجه البخاري برقم ١٩٥١، ١٦٠، ١٦٤، ١٩٣٤، ٣٤٣٣ (فتح الباري). وأخرجه مسلم ١/٤٠٠ في باب صفة الوضوء، وأبو داود في صفة وضوء النبي، والنسائي في باب المضمضة وباب حد الغسل، وابن ماجه في باب ثواب الطهور، وأحمد ١/٥٥ ـ ١٦، ١٧، ١٧، ١٨، ٤٧. لكن الرواية عند هؤلاء جميعًا: (ومسح برأسه) أو (ومسح رأسه). أما الرواية التي أوردها الطوفي وتنص على مسح مقدم الرأس. فقد أخرجها سعيد بن منصور، كها ذكر ابن قدامة في المغني ١/١٧٦، وابن حجر في فتح الباري ١/ ٢٩٣ عند شرحه للحديث رقم (١٨٥)، وقال ابن حجر في حديث سعيد بن منصور هذا: «وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك، مختلف فيه».

<sup>(</sup>٢) أبو بكر عبد العزيز: هـ و المعروف بـ (غلام الخلال). وقد تقدمت تـ رجمته. وكتـ ابه هـ ذا اسمه: (الخلاف مع الشافعي) وهو كتاب غير موجود، فيها أعلـم. وانظر كلام أبي بكر هذا: في شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٩١١.

أبا عبد الله بن عرفَة (١) وابن دُريد (٢) وجعفر بن محمد (٣) عن (الباء) تُبَعِّض ؟ فقالوا: لا يعرف في اللغة أنها تُبَعِّض، وإنها جُعلت للخفض وتحسين الكلام.

وقال ابنُ بَرُهان : (٤) (من زعم أن الباء تُفيد التبعيض فقد جاء أهلَ اللّغة بها لا يعرفونه).

فإن قيل: هَبُ أن هذا صحَّ عن هؤلاء، إلاّ أن نَقْلَ الشافعيّ زيادة، وهي من الثقة مقبولة، وقد اختاره ابن كيسان.

قلنا: قد منعنا صحته عن الشافعيّ. والمُحصِّلون مِنْ أصحابِه لا يُثبتونه، واختيار ابن كيسان مخالف لجمهور أهل اللغة فلا يقبل.

فإن قيل: قــولكم شهـادةٌ على نفي، فــلا يُسمع (٥)، وقولنـا إثبات، وهـو مُقدّم.

قُلنا: قولُنا على وَفْق النفي الأصلي، والأصلُ عدم ما يدّعونه من المناقِض، وقولكم و إن كان إثباتًا إلا أنه لا مُستندله، فلا يقبل.

<sup>(</sup>١) أبو عبد الله بن عرفة: هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العتكي (٤٤ هـــ٣٢٣هـ) أبو عبد الله، يلقب بـ (نفطويه) إمام في النحو من أحفاد المهلب بن أبي صفرة. (الأعلام ١/٥٧).

<sup>(</sup>٢) ابن دريد: هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٢٢٣ ـ ٣٢١ هـ) من أزد عمان من قحطان، أبو بكر، صاحب المقصورة، من أئمة اللغة والأدب. (الأعلام ٦/ ٣١٠).

<sup>(</sup>٣) كذا في النسختين: (جعفر بن محمد) ولم أجد أحدًا بهذا الاسم معاصرا لهؤلاء من علماء اللغة والنحو، ويبدو لي أن في الكلام سقطًا، وأن المراد: عبد الله بن جعفر بن محمد، وهو ابن درستويه العالم اللغوي والنحوي المشهور المولود سنة ٥٥ ٢هـ والمتوفى سنة ٧٤٧هـ. (الأعلام ٤/٤ ٢٠).

<sup>(</sup>٤) انظر كلام ابن برهان في كتابه شرح اللمع ١/ ١٧٤، والمغني لابن قدامة ١/ ١٧٦، وشرح الزركشي ١/ ١٩١. وقد تقدم في حاشية (٢) من ص ٣٧٦ ذكر كلام لابن جني في سر الصناعة مماثل لذلك. وابن برهان: هـو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي (... ٢٥١هـ) أبو القاسم، عالم بالأدب والنسب والنحو، من أهل بغداد. (الأعلام ٢٢٦/٤).

<sup>(</sup>٥) في (ب): تسمع.

## والجوابُ عن الثاني من وجهين:

أحدهما: أنه قياسٌ في الحقيقة، ولا مدخلَ له في اللغة.

الثاني: أن قولكم (لا معنى لها إلا التبعيض) تَحكُم على اللغة غيرُ مُسَلَم؛ لأن معنى الإلصاق يصِح فيها بتقدير: ألصقوا آلة المسح بالرؤوس وامسحوا، ولأن الباء وردت لمعاني كثيرة:

فإنها قد وردت بمعنى (عَلَى) و(عَنْ) في قوله تعالى: ﴿ تَأْمَنُه بِقَنْطَارِ ﴾(١) ﴿ يَسَرِنَاه بِلسَانَك ﴾ (٢)، أي: (عليه ) فيهما. ﴿ فاسأَل بِه خبيرًا ﴾(٢)، أي: (عنه). وقول الشاعر:

[ ٤٩] فإن تَسْأَلُونِ بِالنِّساءِ فإنَّنسي عليمٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ (٤) وَالنَّساءِ فإنَّنسي عليمٌ بأدواءِ النساء وأسُ المرءِ أو قل مالُه فليس لهمن وُدِّهنَّ نصيبُ أي (عن النساء).

ولو حُمِلتْ في الآية على أحد هـذين المعنيّن، بتقدير: امسحوا على رؤوسكم، أو امسحوا عنها الحدث أو المانع، لأقتضى ذلك الاستيعاب.

وبمعنى (مِنْ) في قوله تعالى ﴿ عَيْنًا يشرِبُ بِها عبادُ الله ﴾(٥)، فلو حُمِلَتْ على هذا لاقتضت التبعيض.

(٢) سورة مريسم، آية ٩٧، وسورة الدخان، آية ٨٥. وانظر: دراسات أسلوب القرآن ٢/ ١٨.

<sup>(</sup>١) سورة آل عمران، آية ٧٥. وانظر الجني الداني ٤٢.

<sup>(</sup>٣) سرورة الفرقان، آية ٥٩. وانظر: الأزهية ٢٩٥، والجنى الداني ٤١، ودراسات أسلوب القرآن ٢٧/١.

<sup>(</sup>٤) بيتان من البحر الطويل لعلقمة بن عَبَدة الفحل، شاعر جاهلي من بني تميم، كان معاصرًا لامرئ القيس، ولمه معه مساجلات ومواقف. انظر: (خزانة الأدب ١/٥٦٥، والأعلام ٥/٨٤). والبيتان في ديوانه ٣٥، وأدب الكاتب ٥٠٨، والأزهية ٢٩٥، والجنبي الداني ٤١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦، والمعجم المفصل للشواهد ١/٥٥.

<sup>(</sup>٥) سورة الإنسان، آيــة ٦ . انظر: الأزهية ٢٩٤، والمغني ١٤٢.

ووردت زائدةً نحو قولـ ه .

## [۵۱] نضربُ بالسيفِ ونرجُو بالفرج (۱)

أي: ونسرجسو الفَسرَجَ ؛ لأن (رَجَوْت) يَتَعَسدَّى بنفسه، ولا يُقالُ: إنها للتبعيض؛ لأنهم لم يسرجوا مجموع جنس الفَرَج ؛ لأنه لا يؤتى على جميعه ليتعدُّد جهاته / وإنها رجوا بعضه، وهو الفَرَجُ من كَرْبهم المخصوص الذي هم [٧٢/ أ] فيه، لأنّا نقول: الفَرَجُ عَرَضٌ، وهو لا يتجزّا، ولا يَتَبعّضُ، ولأن كلَّ نوع من أنواع جنس العَرَضِ يُسمّى عَرَضًا كاملًا، فكذلك الفَرَجُ المخصوص من جنس الفَرَج يُسمّى فَرَجًا، لا بعض فَرَجٍ. فتكون الباءُ زائدةً.

وقال جرير:

## [٥٢] ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ سُودُ المحاجِرِ لا يقرأُن بالسُورِ (٢)

(۱) بيت من الرجز ينسب للنابغة الجعدي، وهو قيس أو حسان بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي العامري، أبو ليلى، صحابي جليل، وشاعر مجيد، عاش طويلاً، ومات في أصبهان. وقد جاوز المائة، في حدود سنة ٥٠هـ. انظر: (الأغاني ١٢٢٤، والأعلام ١٨٨٥). والبيت في ملحقات ديوانه ٢٢٦، وجاز القرآن ٢/٥ وأدب الكاتب ٢٢٠، ومعجم البلدان ٤/ ٢٧١، ورصف المباني ٢٢١، والمغنى ١٤٧، وخزانة الأدب ١٨٥، (بولاق) والمعجم المفصل للشواهد ٣/ ١١٣٠.

ولعل السبب في نسبة هذا البيت إلى النابغة الجعدي، البيت الذي قبله وهو:

نحن بنو جعدة أصحاب الفلج. فكلمة (بنو جعدة) تـوحي بأن قائله جعديّ، ولكن هل هو النابغة أو غيره ؟ الله أعلـم.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره: هن الحرائر لا ربّات أحمرة.

ينسب للراعي النميري وهو في ديوانه ١٠١ (طبعة العراق) و١٢٢ (طبعة بيروت). وينسب للقتال الكلابي وهو في ديوانه ٥٣، ولم أجد من نسبه لجرير غير الطوفي. وقد ورد هذا البيت وبيت قبله في قصيدة طويلة للراعي في ديوانه، وفي مقطوعة قصيرة للقتال في ديوانه. وورد في حاشية هذه الدواوين تخريج جيد وواف لهذا البيت، وعمن تحدث عنه حديثًا مفصلًا كعادته صاحب الخزانة ٣/ ٦٦٧ (بولاق) وذكر نسبته للشاعرين. وانظر البيت في: مجاز القرآن ١/٤، وأدب الكاتب ٥٢١، والمعاني الكبير ٣/ ١٦٨، والجنى الداني ٢١٧، والمغني الكبير ٣/ ١٥٨، والمعجم المفصل للشواهد ١/ ٤٤٩.

أي لا يقرأن السُّورَ. وهذه زائدةٌ بلا إشكال(١).

ثم إن إنكاركم أن يكون في القرآن واللغة ما لا فائدة له، لا نزاع فيه، إنها النزاع في حصركم للفائدة في جهة مُعيَّنة من غير دليل، وحينت لا يبعد أن تكون الباء ههنا زائدة كما في قول جرير (٢)، وتكون فائدتُها تحسينَ الكلام كما نقلنا عن ابن دريد (٣)، وتحسينُ الكلام من الفصاحة والبلاغة، وهما مطلوبان في القرآن لكونه معجزًا، وليس المقصودُ منه بيانَ الأحكام فقط.

وقد قال تعالى: ﴿ فَبِهَا رَجُمَةٍ مِنَ الله ﴾ (٤)، ﴿ فَبِهَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهِم ﴾ (٥)، ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُم ﴾ (٢)، ﴿ مَا مَنَعَكُ أَن [ لا ] تَسْجُسد ﴾ (٧)، و(ما) و(لا) زائدتان (٨)، لا يظهر لهما معنى إلا الصِّلة وتحسين الكلام.

 <sup>\*</sup> وجرير (٢٨ ـ ١١٠هـ) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى، الكلبي اليربوعي التميمي، شاعر
 فحل من شعراء النقائض، ولد ومات في اليهامة. (الأعلام ٢/ ١١١).

<sup>\*</sup> والراعي النميري (... ٩٠هـ) هو: عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أبو جندل، شاعر مجيد، وقد هجاه جرير هجاء مرًّا بسبب انحيازه إلى الفرزدق. (الأعلام ٤/ ٣٤٠).

الفتال الكلابي هو عبد الله أو عبيد الله أو عبيد أو عبادة أو عبّاد بن مجيب أو مخبب بن المضرحي الكلابي، معاصر لجرير والراعي، سمي بالقتال لأنه متمرد فاتك. (مقدمة ديوانه ١٢).

<sup>(</sup>١) كما هو موضح في مراجع الحاشية السابقة .

<sup>(</sup>٢) تبين عند تخريجي للشاهد عدم صحة نسبته لجرير.

<sup>(</sup>٣) يشير إلى النص السابق قبل أربع صفحات تقريبًا عن ابن دريد ومن معه فيما نقله عنهم أبو بكر عبد العزيز في كتابه الخلاف.

<sup>(</sup>٤) سورة آل عمران: آية ١٥٩. انظر: الأزهية ٧٥، ٧٩، والجني الداني ٣٣٢.

<sup>(</sup>٥) سورة النساء: آية ١٥٥، وسورة المائدة: آية ١٣. انظر: الأزهية ٧٥، ٧٩، والمغني ٧٣٨.

<sup>(</sup>٦) سورة ص: آية ٢٤. انظر: الأزهية ٧٦.

<sup>(</sup>٧) (ما منعك أن لا تسجد): في سورة الأعراف: آية ١٢ ـ بـزيادة ( لا ) ـ ، و(مـا منعك أن تسجد) في سورة ص: آية ٧٥ ـ بـدون (لا). وواضح أن المراد الآية الأولى؛ لأن الحديث عن زيادة (لا). فلا تصلح فيه الآية الثانية. مع أنه حصل خطأ في النسختين (أ) و (ب) ، حيث وردت الآية فيهما بدون (لا). وانظر: مجاز القرآن ١/ ٢١١، والبحر المحيط ٤/ ٣٧٢.

<sup>(</sup>٨) أي: أن (ما) زائدة في الآيات الثلاث، و(لا): زائدة في الآية الرابعة.

والجوابُ عن الثالث: أنها إنّها أفادت التبعيض لقرينة خارجة عن اللفظ، لا لمقتضاه، وتلك القرينة : أن معنى (أحذت بركابه): تعلّقت به تكرمَة له، وأمسكت بثوبه لئلا يَفِر، وذلك يَحْصلُ بالأخذ بالبعض، أَلا تَرى أنّ الإنسان يكتفي في التعلُّق بالشجرة العظيمة بأن يُمْسِك بعضًا من أغصانها فيمنعه من الهُوِيّ وتُحُبَسُ السفينة العظيمة ، أو الدابّة بأن تُمسكَ بطرف حبل متصل مشدود بها . فهذه القرينة أفادت التبعيض، لا بمقتضاها ، وكذلك الكلامُ في (رأسِ اليتيم) إنها يكون لِلرِّقَة والشفقة والتعطّف عليه ، وهو حاصل بمسح بعض رأسه ، بل بكلمة تُفْرِحه ، فضلاً عن مسح رأسه ، وكذلك مسحُ اليدِ بللنديل ؛ لأن القصد منه إزالةً ما في اليد من غَمَر (١) ، أو بَلَلٍ كها قال امرؤ القيس :

[٥٣] نَمشُّ بِأَعِرافِ الجِيرادِ أَكُفَّنا إذا نحن قُمنا من شِواءٍ مُضَهَّبِ (٢) وقال الآخرُ:

# [٥٤] ثُمَّتَ قُمنا إلى جُرْدٍ مُسوَّمةٍ أعرافُهنَّ لأيدينا منسادِيلُ (٣)

(١) يقال: غَمِرَتُ اليدغَمَرًا: أي تعلق بها ريح اللحم أو دسمه. (المعجم الوسيط).

خليلي مُـــرًا بي على أم جنــدب . . . . .

(٣) بيت من البسيط، لمَبْدة بن الطبيب، وهو عَبْدة بن يـزيد (الطبيب) ابن عمرو بن علي، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام، كان أسود شجاعًا، شهـ د الفتوح الإسلامية، وقتال الفرس مع المثنى ابن حارثة والنعان بن مقرن في المدائن وغيرها. توفي في سنة ٢٥هـ تقريبًا (الإصابة ٣/ ١٠٠، والأعلام ٢ / ٣٢٢).

<sup>(</sup>٢) بيت من الطويل، الامرئ القيس، ضمن قصيدته البائية المشهورة التي مطلعها:

والتي فضّلت عليها زوجته أم جندب قصيدة علقمة الفحل المشابهة لها، فغضب فطلقها فتزوجها علقمة فسمي بالفحل، وهذا البيت هو البيت الحادي والخمسون في القصيدة كما في ديوانه ١٥٠ (بتحقيق ابن أبي شنب) وهو البيت رقم (٢٠) في طبعة (السندوبي) ص ٥٧، وقد أورد السندوبي القصيدتين، ومعنى (نمشُّ): نمسح، والمشّ: هو المسح بالشيء الخشن، والمضمّب: هو اللحم الذي لم ينضج. وإنظر البيت في: الشعر والشعراء ٢/ ٧٣٧، والكامل للمبرد ٢/ ١٤٧، والأضداد ١٤٥، وأمالي القالي ١/ ٧٣، وسمط اللآلي ١/ ٨٦، وشرح المفضليات للتبريزي ١/ ١٥٥، واللسان مادة (ضهب) و(مشش) و(مشش). وفي الكلمة الأولى من البيت ثلاث روايات وهي: نمسٌ، ونمتٌ، والمراد واحد.

وذلك حاصلٌ ببعض المنديل دون جميعه، وليس النزاع في دلالات القرائن، بل النزاع في دلالةِ الحرفِ لذاته وطبعه واقتضائه ووضعه./

ثُمَّ لنا على المسألة أدلَّة:

أحدها: أنه يحسن تأكيد معمولِ الباءِ بلفظ عام، ولو كانت للتبعيض لم يحسن، ألا ترى أنه يحسن: (مسَحُتُ برأسي كُلِّه وجميعه)، (وامسحوا بروءسكم كلِّها وجميعها) ولا يحسن أن يقال (امسح ببعض رأسك كلِّه وجميعه).

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكونَ التأكيدُ للبعضِ كما كان (١) للكلِّ ؟

قيل لوجوه، منها:

[الأول]: أن المؤكَّدَ ينبغي أن يكونَ موجودًا في اللفظ، ولا يجوزُ تأكيدُ المفقودِ؛ لأنَّ التأكيد تابع والمؤكدّ متبوع، ووجود التابع بدون متبوعه مُحال، كما في الصفة والموصوف بجامع التبعيّة.

الثاني : (٢) أن الأصل في التأكيد أن يلييَ المؤكِّدُ فيه المؤكَّد من غير فصل، وعلى قولكم يُفصلُ بينهم بالرؤوس والضمير الذي أُضيفت إليه، وهو خلافُ الأصل.

الثالث: أنه يجوز: امسح برأسكِ كلُّه وجميعه، والتقدير على قولكم: امسح ببعض رأسك كله، والبعض ضِد الكل، والشيء لا يؤكد بضده.

وانظر البيت في: ديوانه ٧٤، وفي المفضليات ١٤١، وقصيدته هي المفضلية رقم (٢٦) وعدد أبياتها (٨١) بيتًا، وفي أغلب المراجع المذكورة في الحاشية السابقة؛ لأن هذا البيت مرتبط ببيت امرئ القيس، من حيث المعنى، وقل أن يرد أحدهما بدون الآخر، وإنظر مثلاً: ديوان امرئ القيس ١٥١ (بتحقيق ابن أبي شنب)، فإن شارح الديوان الأعلم الشنتمري قد أورد بيت عبدة عند شرحه لبيت امرئ القيس، والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٢، والكامل للمبرد ٢/ ١٤٦، وسمط الملائل ١٩٦١ - ٢٠٠ وشرح المفضليات ١/ ٩١٩.

<sup>(</sup>١) في (ب): قال.

<sup>(</sup>٢) أي الثاني من الوجوه التي لا يجوز بسببها أن يكون التأكيد للبعض. وليس الثاني من أدلة الطوفي التي ذكر أولها قبل بضعة أسطر، وستأتي بقية أدلته بعد انتهاء هذه الوجوه الأربعة.

الرابع: أنّ البعض قَدْرٌ مجهولٌ لِترده بين الأقل والنصف والأكثر، وصِدْقِه عليه، والتأكيدُ تابعٌ يحقق عليه، والتأكيدُ تابعٌ يحقق الحُكم في متبوعِه، وإذا كان المتبوعُ مجهولاً فكيف يتعلق الحكم، وكيف يتحقق فيه، وصحةُ الحكم مفتقرةٌ إلى معرفة المحكوم عليه، بخلاف الكلّ، فإن قَدْرَه معلومٌ بالمشاهدة، فيتأتى تحقيق الحكم فيه.

الثاني: (١) أنّ الاستثناء يدخلُ على معمول الباءِ نحو: امسحْ برأسك إلا ثُلُثَه، ولو اقتضت التبعيض لما جاز الاستثناء؛ لأنه إخراجُ بعضِ الجملة المعلومةِ لفظاً أو معنى بـ (إلا) أو ما قام مقامها، والبعضُ مجهولٌ، لتردُّده بين الأقل والأكثر، فلا يَحْسنُ الاستثناء منه، فإذا قال: امسحْ ببعض رأسِك إلا ثلثه، فهو إخراج من البعض غير معلوم، فالجزء المستثنى لا يعلم أيضًا، فيكون كلامًا غير مفيدٍ، إذ حاصِلُه استثناء مجهولٍ من مجهول، فلا يصار إليه.

الثالث: أنه يجوزُ: امسحْ برأسك كلّه وجميعه، وامسح ببعض رأسك. فلو اقتضت الباءُ التبعيضَ لكان الأول تناقضًا، والثاني تكرارًا؛ لتصريحه بلفظ البعض مع المقتضي (٢) له.

والجواب عَمَّا ذكروا من الشُّبَه والمعارضة بما روى أحمدُ رحمه الله تعالى من حديث عمرو بن عَبَسة / (٣)، رضي الله عنه في صفة الـؤضوء عن النبي ﷺ أنه [٢٨/أ]

<sup>(</sup>١) أي: الثاني من أدلة الطوفي على المسألة، التي ذكر أولها قبل هذه الوجوه الأربعة.

<sup>(</sup>٢) أي أنه يحصل التكرار بألجمع بين أمرين يدلان على التبعيض وهما: الباء (إن جعلت للتبعيض)، وكلمة (بعض). ويريد بكلمة: (المقتضى له) الباء؛ لأنها تقتضى التبعيض عند القائلين بذلك.

<sup>(</sup>٣) حـديث عمرو بـن عَبَسَـة حـديث صحيح طـويل أخرجـه أحمد في مسنـده كـاملاً ١١٢/٤ (بـرقم ١٧٠٦٠)، وأخرجه مسلم كاملاً أيضًا (برقم ٨٣٢) في كتاب صلاة المسافرين ١/٥٦٩، وأخرج ابن ماجه بعضه (برقم ٢٨٣) ورقمه في صحيح ابن مـاجة للألباني (٢٢٩) ١/٥٢، وانظر شرح الزركشي ١/٥٨١، ١٩٦.

وعمرو بن عبسة هو: أبو نجيح عمرو بن عبسة بن خالد بن حذيفة السلمي من قيس عيلان بن مضر، صحابي مشهدور، أسلم قديمًا، وهاجر بعد أحد، ثم نزل الشام. وقد ذكرت قصة إسلامه مفصلة، في الحديث المذكور في صحيح مسلم ومسند أحمد. وإنظر أيضًا: طبقات ابن سعد ٤/ ١٦٢ م و ١٦٥ ، وتقريب التهذيب ٢/ ٧٤.

قال: (ما من عبد يُقَرِّبُ وضُوءَه فيغسل كفيه إلا تناثرت خطايا كفيه مع ذلك الماء) إلى أن قال: (ثم يَمسح رأسَه كما أمره الله إلا خرّت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء). فظاهره يفيد أن المسح المأمور به يتضمن وصول الماء إلى أطراف جميع الشَّعْر، وهو بَيِّن؛ لأنه جعل مسح العُضوِ بالماء سببًا لارتفاع خطاياه، فما لا يمسحُ لا ترتفعُ خطاياه؛ لفقدِ سبب رفعها، وقد حَكَم برفع خطايا جميع الرأس بمسحه المأمور به، فوجب أن يُحملَ على مَسْحِ (۱) جميعه مع أنّ ذلك ظاهرُ الأدلَةِ.

وقد ثبت من رواية عبد الله بن زيد (٢)، ومعاوية (٣) وغيرهما مَسْحُ جميع رأسه، وفِعْلُه ﷺ حُجَّةُ بالاتفاق، فيجب اتّباعُه وجَعْلُه بيانًا للآية، إذ هي مُجملَةٌ؛ لاحتالها أوجُهًا، كها تقدَّم.

<sup>(</sup>١) في (ب): سبب مسح. وهي كذلك في (أ) لكنّ كلمة (سبب) ملغاة فيها بصورة لـم ينتبه لها ناسخ نسخة (ب).

<sup>(</sup>۲) رواية عبد الله بن زيد: هي التي ذكر فيها صفة وضوء النبي هم وعندما وصل إلى مسح الرأس قال: 
«ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان 
الدي بدأ منه . . . ، »، وهو حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري (فتح الباري) برقم: 
(۱۸۵، ۱۸۵، ۱۹۱، ۱۹۱، ۱۹۱، ۱۹۹، ۱۹۹)، ومسلم ۱/ ۲۱۰ ـ ۲۱۱ برقم (۲۳۳، ۲۳۳). 
وأحمد في المسند ٤/ ٢٣٨ ـ ٤١، وقد أخرجه أيضًا: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في كتاب 
وأحمد في المسند ٤/ ٢٨٠ ـ ١١، وقد أخرجه أيضًا: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في كتاب 
الطهارة، وغيرهم . وانظر: (المغني لابن قدامة ١/ ۱۷۰، ۱۷۷، ۱۷۷) وعبد الله بن زيد هو: عبد 
الله بن زيد ابن عاصم بن كعب النَّجَّاري الأنصاري (٧ ق هـ ٣٠٠ هـ) صحابي من أهل المدينة، له 
۱۸ حديثًا . (الأعلام ٤/ ۲۱۹).

<sup>(</sup>٣) حديث معاوية حديث صحيح أخرجه أحمد في المسند ٤/ ٩٤ (برقم ١٦٩٠)، وأخرجه أبو داود في سننه برقم ١٢٤، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢/ ٢٦ ـ ٢٧، وقد ورد فيه: أن معاوية توضأ للناس كما رأى رسول الله على يتوضأ، فلما بلغ رأسه غرف غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه. وانظر: المغني لابن قدامة ١/ ١٨٢.

فأمّا حديثُ المغيرة (١): فالمعروفُ فيه في الصحيحين وغيرهما من كُتُبِ الحديثِ أنّه مَسَحَ على ناصيته وعامته، وظاهرُه ينفي جوازَ الاقتصار على البعض، وإلا لم يَحْتَبِ إلى المسحِ على العامة، فتعيَّن مَمْلُه على أنه لِعُذْر، أو على أن الفَرْضَ يُسقِطه (٢) المسحُ على العامة، ونحن نقول بذلك، وعليه يُحملُ حديثُ أنسٍ (٣) وعثمانَ لِا ذكرنا من الأدلّة.

فأمّا تعليلُهم فمُعارضٌ بأنّ مشقّة استيعاب الراسِ ليست بأكثر منها في الوجه مع كثرة منافذه وغضونه (٤) ودَواخلِه وخوارجِه، ولَم يمنع ذلك استيعابَه؛ ولأن حُصول المشقة لا يستلزم حُصول التخفيف؛ لأن أصلَ العبادات موضوعٌ على المشاقّ، على ميا دلّ عليه اشتقاقُها (٥) من التعبيد، وهو الخضوع والتذلّل، وفي ذلك من المشقة على النفس والبَدَنِ ما لا ينكر، وإنها تفضّل الله تعالى بالتخفيف في بعض محالّ المشاقّ دون بعض، فلا يجوز إلحاقُ غيرِ محلّ التفضّل به بمجرد التحكّم، شم لا نُسلّم أن السحّ شُرع تخفيفًا؛ في غيرِ محلّ النعسلُ، بل المسحُ مأمورٌ به بالأصالة؛ لأنه تَعبيلُه لأن ظاهرَ ذلك أن الأصل الغسلُ، بل المسحُ مأمورٌ به بالأصالة؛ لأنه تَعبيلُه لا يُعقل معناه، وهو الأصحُّ، حتى لو غَسَلَه عِوضًا عن مسحه لم يجزئه؛ لعدم الإتيان بالمأمور به، كها لو مَسَح وجهَه وغيره من المغسولات؛ ولأنه عُضوٌ غير محدودٍ في الطهارة، فوجب / استيعابُه كالوجه، ولأنه (٢) حُكُمٌ عُلِّق [٢٨/ب]

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه في ص٣٧٧. وانظر: المغني لابن قدامة ١٧٦١.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: بدت هذه العبارة كأنها: (يسقط المسح)، وعندي أنها لا تستقيم إلا هكذا: (يسقطه المسح). أو: (يسقط بالمسح).

<sup>(</sup>٣) سبق تخريج حديثي أنس وعثمان في ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

<sup>(</sup>٤) قال في المصباح المنير ٤٤٩ : «الغضون : مكاسر الجلد، ومكاسر كل شيء غضون أيضًا، الواحد: غَضْن، وغَضَن، مثل: أسَد وأُسُود، وفَلْس وفُلوس».

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (اشتقاق). وقد جعلتها: (اشتقاقها) لأن المعنى يستدعي ذلك في نظري.

<sup>(</sup>٦) في النسختين: (ولا حكم). وقد جعلتها: (ولأنه حكمٌ)؛ لأن المعنى يستدعي ذلك في نظري.

باسم مُطلق، فوجب استيفاءُ ما تناولَه الاسمُ كقوله: اقتلوا المشركين. واقطعوا السرَّاق. ولأن كلَّ موضع من الرأس يُسمَّى رأسًا، إذ الرأسُ ما تَرأَس وعلا، فوجب استيعابُ جميع أجزائه عَمَلاً بمقتضى الأمر.

ولا يقال: هذا يوجبُ أن يكون لكلِّ حيوانٍ جماعةُ رؤوس، والإجماعُ خلافه، وإنها له رأسٌ واحدٌ؛ لأنّا نقول: ما ذكرناه مقتضى ظاهر اللغة، والرأسُ الواحدُ للحيوان بمنزلة الجنس لتلك المواضع، وهي له كالأقسام والأنواع، والله أعلم.

#### 米 米 米

ومما يتعلق بالأصل المذكور ذكر الخلافِ في الواجبِ في مسحِ الرأس. وعن أحمدَ فيه روايات:

إحداها: الواجبُ استيعابُـه بالمسحِ. وهي اختيار الخِرَقي (١)، وأبي (٢) بكر من أصحابنا، والمُزنِـي (٣) من أصحابِ الشافعـي، ومالكِ وداود (٤).

الثانية: الواجبُ مسحُ بعضه في الجملة. ثم فيه روايتان:

إحداهما: أنّ ذلك البعض يجبُ أن يكونَ أكثر الرأس، وهو ما زاد على نصفه، كثُلُثيه، وثلاثةِ أرباعه.

<sup>(</sup>۱) الخرقي: (... ع٣٣٤هـ) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي، فقيه حنبلي من أهل بغداد، منسوب إلى بيع الخِرق، مات في دمشق. ولمه مؤلفات أشهرها: مختصر الخرقي. (المقصد الأرشد ٢/ ٢٩٨، والأعلام ٥/ ٢٠٢). وانظر هذه الروايات في: المغني لابن قدامة ١٧٥، وشرح الزركشي ١٩٠. وكلاهما شرح لمختصر الخرقي، وانظر: متن الخرقي ١٣٠.

<sup>(</sup>٢) أبو بكر: المراد به أبو بكر عبد العزيز، غلام الخلال. وقد سبقت ترجمته.

<sup>(</sup>٣) المزني (١٧٥ هــ ٢٦٤هـ) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، صاحب الإمام النفي، من أهل مصر، منسوب إلى مزينة من مضر. (وفيات الأعيان ١/ ٧١، والأعلام ١/ ٣٢٧.

<sup>(</sup>٤) داود (أ ٢٠ هـ - ٢٧٠هـ) وهو داود بن علي بن خلف الأصبهائي، أبو سليمان الظاهري، تنسب إليه طائفة الظاهرية، أصله من أصبهان، ومولده بالكوفة، وسكناه ببغداد. (طبقات الحفاظ ٢٥٣، والأعلام ٣/٨).

قال في رواية أبي الحارث: (١) ومَنْ يقدُر على مسحِ جميعِه، فإن ترك بعضه يُجزئه.

قال القاضى: (٢) فظاهره ما ذكرنا، وهو قولُ محمد بن مسلمة المالكي (٣).

الثانية: أن ذلك البعض هـو قـدُرُ النـاصية، وبـه قـال الليث (٤)، والأوزاعيّ (٥)، وأبو حنيفـة (٦) في إحـدى الروايات عنه، وفي أُخرى قـدَّره بالربع، وفي الثالثة بثلاثة أصابع.

أما أبو الحارث: فقد وجدت في أصحاب الإمام أحمد اثنين يكنيان بأبي الحارث: وهما:

الأول: أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحارث الصائغ، أبو الحارث، ذكره أبو بكر الخلال، وقال: كان الإمام أحمد يأنس به ويقدمه ويكرمه، وروى عن أبي عبد الله مسائل كثيرة بضعة عشر جزءًا.

الثاني: أحمد بن محمد بن عبد ربه المروزي، أبو الحارث، أحد من روى عن الإمام أحمد أشياء.

هذان هما الرجلان اللذان يكنيان بأبي الحارث ممن نقل عن الإمام أحمد. ويبدو لي أن المقصود هنا هو الأول: لأن صلته بالإمام أقوى وشهرته معه أظهر، وروايته عنه أكثر. (انظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٧٤\_٥٥ والمقصد الأرشد ١/٣٦ ـ ١٦٤).

- (٢) المراد به: القاضي أبو يعلى. وسينص على ذلك بعد بضعة أسطر. وقد تقدمت ترجمته.
- (٣) محمد بن مسلمة المالكي: يبدولي أنه: محمد بن مسلمة بن هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم. قال أبو حاتم: كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك، وكان أفقههم. وقد روى عن مالك. وتفقه عنده. مات سنة ٢١٦هـ. (انظر ترتيب المدارك ٣/ ١٣١).
- (٤) الليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء (٩٤هــ ١٧٥هـ) أبو الحارث، إمام أهل مصر في عصره حديثًا وفقهًا. (الأعلام ٦/ ١١٥).
- (٥) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي (٨٨هـــ١٥٧ هــ) من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو إمام الديار الشامية في الفقه والزهد. (الأعلام ٤/٤٤).
- (٦) أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت التيمي بالولاء (٨٠هــ، ١٥٠هـ) الكوفي، ينسب إليه المذهب الحنفى في الفقه. (الأعلام ٩/٤).

<sup>(</sup>١) رواية أبي الحارث: هي رواية عن أحمد، ذكرها ابن قدامة في المغني ١/ ١٧٥ بقوله: «قال أبو الحارث: قلت لأحمد: فإن مسحّ برأسه وترك بعضه ؟ قال: يجزئه، ثم قال: ومن يمكنه أن يأتي على الرأس كله؟!». ولهذا فإن (مّنْ) فيها نقله الطوفي عن أبي الحارث تحتمل الموصولة، والاستفهامية، ودبها الشرطية أيضًا.

وقال الشافعيُّ: الواجبُ ما يقع عليه اسمُ المسحِ ولو بعضَ شعرةٍ، لِصِدْقِ البعضِ عليه.

وقَدَّره أبو علي (١) من أصحابه بشلاث شَعَرات (٢) حَمْلاً لــه على الحَلْقِ في الحَجِّج.

وخطَّأه الغزالـيُّ (٣)، واختار الأول.

وقد ده بعضهم بها يتعلق به حُكم المُوضِحة (٤)، وبعضهم بها يخرج به من المسِّ إلى المسح.

قال القاضي أبو يعلى: وهو أصحُّ عندهم.

وقال الثوريُّ (٥): يُجزي مسحُ شعرة.

الرواية الثالثة عن أحمد: إجزاء مَسْحِ البعض للمرأة خاصة، وروى: (أن عائشة رضي الله عنها: كانت تمسحُ مُقدَّمَ رأسها) (٢)؛ ولأن استيعابه أشقُّ

<sup>(</sup>١) أبو على: وجدت في أصحاب الشافعي المشهورين اثنين كثية كل واحد منهما (أبو علي)، أحدهما: أبو علي الزعفراني، الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي المتوفى سنة ٢٦٠هـ.

والثاني: أبو علي الكرابيسي، الحسين بن علي بن يـزيد. المتـوفى سنة ٢٤٥هــ تقريبًا. (انظر فيهما: طبقات الشافعية ٢/ ١١٤، ١١٧).

<sup>(</sup>٢) انظر تفصيل هذا الخلاف في فتاوى ابن تيمية ٢١/ ١٢٤، والمغني لابن قدامة ١/ ١٧٧.

<sup>(</sup>٣) الغزالي: عمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٠هـ ٥٠٥هـ) أبو حامد، فيلسوف متصوف أصولى، له نحو مئتى مصنف. (الأعلام ٧/ ٢٤٧).

<sup>(</sup>٤) الموضحة: هي الشجة التي تُبدي وضح العظم، أي بياضه. والجمع: المواضح، فإن كانت في الرأس أو الوجه ففيها خس من الإبل، وإن كانت في غيرهما ففيها الحكومة. انظر: النهاية لابن الأثير ٥ / ١٩٦.

<sup>(</sup>٥) الثوري: هـو سفيان بن سعيـد بن مسروق الثوري (٩٧هـــ ١٦١هــ) من بني ثور بن عبـد مناة من مضر، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد بالكوفة ومات بالبصرة. (الأعلام ٣/١٥٨).

<sup>(</sup>٦) حديث عائشة في مسح رأسها حديث صحيح الإسناد، أخرجه النسائي في باب مسح المرأة رأسها، =

عليها منه على الرجل. فعلى قولِنا: (يُجنئُ مسحُ قدر الناصية)، هل يتعينُ (١) المسح(؟) فيه وجهان:

أحدهما: لا يتعينُ، / حتى لمو مسح قَدْرها من وسط الرأس أو مؤخره [٢٩/ أ] أجزأه، اختاره القاضي.

والثاني: يتعين، فلا يُجِزئُ مسحُ غيرها لأن رخصة البعض بالنص إنها وردت بها، اختاره ابن عقيل (٢).

ولا يجزئ الاقتصارُ على مسح الأذنين عن مسح الـرأس على الروايات كلّها ؟ لأنها (٣) من الـرأس حُكْماً وتبعًا ، لا حقيقة واستقلالاً. لكنْ هل يجب مَسْحُها معه على القول باستيعابه ؟ فيه روايتان:

إحداهما: نَعَم، فلو تركه عمدًا أو سهوًا أعاد. نقلها حربٌ (٤)؛ لقوله على: (الأذنان من الرأس (٥)، وكسائر أجزائه).

<sup>=</sup> وصححه الألباني في: صحيح النسائي ٢٣/١ برقم ٩٧. لكنه لم يرد فيه الاقتصار على مسح مقدم المرأس، وإنها ورد فيه: «ووضعت يدها في مقدم رأسها، ثم مسحت رأسها مسحة واحدة إلى مؤخره». وانظر مضمون كلام الطوفي، وحديث عائشة في المغني لابن قدامة ١٧٦١.

<sup>(</sup>١) جملة : (هل يتعين المسح) مكررة في (أ)، وهو سهو من الناسخ فيها يبدو.

<sup>(</sup>٢) هو أبو الوفاء بن عقيل، وقد تقدمت ترجمته . وانظر هذين الوجهين منسويين إلى القاضي وابن عقيل في شرح الزركشي ١/ ١٩٢ .

<sup>(</sup>٣) في النسختين: لأنها.

<sup>(</sup>٤) حَرُب: (... ٢٨٠هـ) هو حرب بن إسهاعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، صاحب الإمام أحمد، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة. انظر: المقصد الأرشد ١/ ٣٥٤ وحاشيته).

<sup>(</sup>٥) حديث: (الأذنان من الرأس) حديث صحيح، مروي عن تسعة من الصحابة أو يزيدون، بعدة طرق، وقد ذكرها مفصلة الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة ٢٧/١، (برقم ٣٦) ودرسها دراسة علمية حديثية في عشر صفحات، وجزم في نهايتها بصحة الحديث، وقد أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، وبوّب له بقوله: (باب: الأذنان من الرأس). وأخرجه أحمد في المسئد ٢٨/٢، ٣٢ (الفتح الرباني) وغيرهما.

والثانية: مَسْحها سُنَّةٌ بكل حال. نقلها صالح (١) وغيره. وهو قول أكثر أهل العلم (٢)؛ لقوله (إلا خَرَّتْ خطايا رأسه من أطراف شَعْره) (٣). فإنه يدلُّ على الخروج من عُهدةِ الأمر بمسح الرأس بإيصال الماء إلى أطراف الشَّعرِ. والله أعلى .

\* \* \*

## [ البحث الثاني ]:

فيما يتعلق بـ (إلى): وهي حرف جرٍّ ثُلاثيٌّ تَرِدُ في اللغةِ اسميّة، وحرفيّة.

أما دليلُ اسميتها فقول الأعشى:

[٥٥] أبيضُ لا يسرهبُ الهُزالَ ولا يقط علم ومن الهُزالَ ولا يخونُ إلى (٤)

(١) صالح: (٢٠٣هـــ ٢٦٦٦هـ) هـو صالح بن الإمام أحمد بن حنبل، أبو الفضل، كان أكبر أولاده، وقـد أخذ العلم عن والده، وكان مدينًا كثير العيال، ومع ذلك اشتهر بالكرم، وقد ولي قضاء طرسوس، ثم أصبهان، ومات بها. (انظر: المقصد الأرشد ١/ ٤٤٤ وحاشيته).

إنّ علاً وإنّ مستسلم أعلا وإنّ في السفر الدم مضوا مهلك وقد شك ابن قتيبة في نسبة هذه القصيدة للأعشى، ووافقه على ذلك الدكتور محمد محمد حسين =

<sup>(</sup>٢) انظر: المغنى ١/ ١٧٧، ١٨٣، وتفسير القرطبي ٦/ ٩٠، وشرح الزركشي ١/ ١٩٢.

<sup>(</sup>٣) جزء من حديث عمرو بن عبسة، الصحيح الطويل، الذي سبق تخريجه في ص ٣٨٥، وأشرت هناك إلى أن الحديث بطوله في صحيح مسلم ١/٥١٩، ومسند أحمد ٤/١١٢.

<sup>(3)</sup> البيت من المنسرح، للأعشى (... ٧ه.) ميمون بن قيس بن جندل، الوائلي، أبو بصير، يعرف بأعشى قيس، وأعشى بكر، والأعشى الكبير. من شعراء المعلقات، ولد ومات في قرية منفوحة قرب مدينة الرياض القديمة، أما الآن فهي في وسط مدينة الرياض، أدرك الإسلام ولم يسلم، (انظر: خزانة الأدب ١/ ٨٤، والأعلام ٨/ ٣٠٠). والبيت ضمن قصيدته التي مدح بها سلامة ذا فائش، أحد أمراء اليمن، ومطلعها مشهور؛ لأنه شاهد نحوي وهو:

قيل: معناه لا يخونُ نعمةً. فالمرادُ بـ (الإلسى) النّعمة (١)، وجَمْعُها: آلاء، بوزن: ضِلَع وأضلاع.

وعليه تأوَّل المعتزلة قولَه تعالى: ﴿ إلى رَبِّهَا ناظرة ﴾ (٢) أي: نِعَمَ ربها ناظرة . وسيأتي الكلامُ في هذا مستوفى (٣) إن شاء الله تعالى .

وأمّا حرفيتها: فنحو: سرتُ من بغداد إلى البصرة، ومعناها انتهاءُ الغاية (٤). ثُمَّ اختلفَ فيها بالنسبة إلى معناها، هل هي إجمالية أو تفصيلية؟

فذهب الزمخشريُّ (٥) إلى أنها إجماليةٌ، بمعنى أنها لا تقتضي بوضعها تناول

= محقق دينوان الأعشى. انظر: ديوان الأعشى ٢٨٧، والشعر والشعنواء ١/ ٧٥، والأغناني ٨/ ٨٨ واللسان (ألل)، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٢٣٩، والخزانة ٤/ ٤٨٥ (بولاق).

والبيت الذي قبل الشاهد هو قوله :

أصبح ذو فائش سلامة ذو السيقة في السيقة في السيقة المستقفضال هشاء فسوائه جسدلا (والرحم: بكسر وسكون، أو فتح وكسر: هي القرابة . (وإلى): في البيت لها معنيان: أحدهما ما ذكره الطوفي، وهو النعمة . والثناني أنها: (إلا): مخففة من (إلّ) وهو العهد والميشاق . انظر: اللسان: (ألل) . وسيعود الطوفي إلى الكلام فيها ثانية، وسيرجع المعنى الشاني وهو: السرال في ص ٤٠٢ . ٣٠٤ .

- (١) كلمة: (النعمة) مكررة في النسختين. هذا وسيعود الطوفي إلى الحديث عن كلمة (إلى) في بيت الأعشى ويرجع أن المرادبها (إلا) المخففة من (إلّ)، وسيضعف كونها بمعنى النعمة. انظر: ص ٢٠١٤.
- (٢) سورة القيامة، آية ٢٣. وانظر رأي المعتزلة الذي أشار إليه وغيره من الآراء في هذه الآية في: تفسير القرطبي ١٩/١١، وانظر رأي المعتزلة القرآن ١١١، ١١١، والبحر المحيط ٨/ ٣٨٩، وأهل السنة يستدلون بهذه الآية وغيرها من الأحاديث الصحيحة على ثبوت رؤية المؤمنين لله تعالى في الأخرة رؤية حقيقية. وسيفصل الطوفي ذلك تفصيلاً جيدًا بعد أربع صفحات تقريبًا.
  - (٣) أي: بعد أربع صفحات تقريبًا.
- (٤) هذا هو معناها الأصلي، ولها معان أخر تصل إلى ثهانية أو تزيد. انظر: الجني الداني ٣٨٥، والمغني
- (٥) انظر رأي الزمخشري في الكشاف ١/ ٥٩٦ . والزمخشري هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) جار الله، أبو القاسم، لغوي نحوي أديب مفسر، معتزلي المذهب. (الأعلام ٨/ ٥٥).

معناها ولا عدم تناوله ، لكنها لمطلق الغاية ، فإن تناولت معناها فبقرينة منفصلة ، وإن قصرت عن تناوله فبقرينة أيضًا . فعلى قوله : دخولُ المرفقين في غَسْلِ اليدين ، والكعبين في غسل الرجلين (١) عند من يقوله به إنها كان لدليل خارج ، وهو بيان النبي على ، وعدم دخول الليل مع النهار في حُكم الصوم (٢) كان أيضًا لأمر خارج وهو البيانُ قولاً وفعلاً ، ولم تدلّ هي بمقتضاها على دخول شيء من ذلك ولا خروجه .

وذهب من عداه من أهل اللغة إلى أنها / ليست إجمالية ، بل موضوعة لمعنى [٢٩ / ب] تفصيلي تحديدي تقتضيه بوضعها ، ثم اختلفوا :

فذهب الأكثرون إلى أنها موضوعةٌ لانتهاء الغاية ، بمعنى أن الفعل ينقطع عندها ولا يدخلُ ما بعدها فيها قبلها .

قال الثمّانِينيّ (٣) (كقولك: سِرتُ من الكوفة إلى البصرة)، فابتداء السير الكوفة لا ما قبلها، وانتهاؤه البصرة لا ما بعدها، والغاية ما بينها. وقولِك: لي من هذا الحائط إلى هذا الحائط. إنها يُحكم لك الحاكم بها بين الحائطين، فأمّا دخولُ الحائطين في المال أو خروجُها، أو دخول أحدهما وخروجُ الآخر فذاك يُعرفُ بدليل ليس في اللفظ.

وذهب قومٌ إلى أنها موضوعةٌ لاستيعاب معناها ودخول ما بعدها فيها قبلها، فإن قَصَرَتْ عن استيعابه فذاك لقرينةٍ، فعلى قولهم: يكون دخولُ المرفقين في

<sup>(</sup>١) في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمنُوا إذا قمتُم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ المائدة: ٦.

<sup>(</sup>٢) في قوله تعالى: ﴿. . . وكلوا واشر بمواحتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل . . . ﴾ البقرة: ١٨٧ .

<sup>(</sup>٣) تقدمت ترجمته، وانظر: كتابه شرح اللمع (ورقة ٥٨/ب) مخطوط.

الغَسْل بالوضع، وخروج الليل من الصوم للمانع الخارجيّ، وليس هذا بالقويّ؛ لأن (مِنْ) لابتداءِ الغاية، و(إلى) لانتهائها، وكما أنّ (مِنْ) لا يَدْخُل ما قبلها فيما بعدها، ، فكذلك (إلى) لا يدخلُ ما بعدها فيها قبلها، حَمْلاً لها على نقيضها، ولأن الاتّفاق حاصلٌ والإجماع منعقدٌ في الجاهلية والإسلام على أن الساعيَ من الصفا إلى المروة يُجزيه أن يُلصِقَ عَقِبَه بجدار الصفا، ورؤوسَ أصابع رجليه بالمروة وكذا [إذا] (١) عاد في الشوط (٢) الآخر فيها بعده، ولو دخل مُغيّا (إلى) بالمروة وكذا أوجب أن يكون السعيُ بين الصّفا والمروة كالطواف بالبيت، بحيث يشملها الساعي بسعيه، فيبدأ بالسعي من خلف الصفا إلى خلف المروة، ثُمّ يعود إلى وراء الصفا كذلك إلى آخر السعي؛ لأنه من كلّ واحدٍ منهما إلى الآخر واجبٌ.

فإن قيلَ: لعلّ ذلك للبيان، ونحن نقول به، كما تقدم.

قلنا: يمكن أن يقال هذا، ولكن الصورة التي ذكرناها عن الثَّمانيني وغيرها من جنسها تردُّ (٣) ذلك، وهي اتفاقيةٌ لا خلاف فيها، وما ذكره الزخشريُّ مرجوحٌ؛ لأن الإجمال على خلافِ الأصل، هذا فيما يدل على معنى في نفسه من الكلم، كالأسماء نحو: الشَّفق (٤)، والجَوْن (٥)، والقُرْء (٢)، والنَّاهِل (٧).

<sup>(</sup>١) كلمة (إذا) ليست في النسختين، وقد زدتها لأن الكلام يحتاجها في نظري.

<sup>(</sup>٢) في (ب): الشرط.

<sup>(</sup>٣) في (ب): يَردّ، وفي (أ): لم تنضح عمامًا ولكن الأظهر عندي أنها: تردّ.

<sup>(</sup>٤) الشفق: المشهور فيه: أنه الحمرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة . وقيل إنه يطلق على البياض . (انظر: المصباح المنير ٣١٨).

<sup>(</sup>٥) الجون: من الأضداد: يطلق على الأسود وعلى الأبيض. (انظر: الأضداد لابن الأنباري ١١١).

<sup>(</sup>٦) القرء: من الأضداد: يطلق على الطهر وعلى الحيض. (انظر: الأضداد لابن الأنباري ٢٧).

<sup>(</sup>٧) الناهل: من الأضداد: يطلق على الريان وعلى العطشان. (انظر: الأضداد لابن الأنباري ١١٦).

والأفعالِ نحو: بان (١)، بمعنى: بَدَا، واختفى. وشام (٢) سيفَه، بمعنى: أَغْمَدَه، واخترطه.

ففي الحروف التي لا دلالــة لها على معنى في نفسهـا أولى؛ لضعفهـا عن احتمال الإجمال وزيادة الإبهام بدخوله فيها .

فتعين ما عدا هذين المذهبين وهو: أنّ (إلى) موضوعة لانتهاء الغاية، بمعنى أنها لا تتناولُ ما بعدها.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن فروع هذا / الأصل كثيرة، فلنذكر منها ما تيسر [٣٠٠] ومن الله استمداد المعونة.

#### 张 恭 朱

## فمنها مسألة الرؤية:

اعلم أن الناس اختلفوا في أن الله تعالى: هل يجسوز أن يُرى في الدار الآخرةِ أم (٣) لا ؟ مع إجماعهم على أنه لا يُرى في الدنيا:

فذهب أصحابنا والأشاعرة والكرامية والمجسمة إلى أن رؤية الله تعالى في الآخرة جائزة .

ومنعَ ذلك الفلاسفةُ والمعتزلةُ بناءً على أنّ كلَّ ما لا يكون جسمًا أو جوهرًا مختصًا بمكانٍ وحَيِّرٍ (٤) لا تمكن رؤيته .

<sup>(</sup>١) بان: الأصل في (بان) أنه بمعنى بدا وظهر، ولهم أجد من ذكر أنه بمعنى: اختفى، ومصدره: البيان. وأما (البَيْن) فهو من الأضداد ويطلق على الوصل وعلى الفرقة. (انظر: المصباح المنير ٧٠).

<sup>(</sup>٢) شام: من الأضداد: ويطلق على إغماد السيف، وعلى اختراطه، أي: إخراجه من غمده. (انظر: الأضداد لابن الأنباري ٢٥٨).

<sup>(</sup>٣) (هَلْ): حرف استفهام لطلب التصديق الموجب، فلا تُعَادلُ بـ (أم) المتصلة، وإنها بـ (أو)، بخلاف همزة الاستفهام، فإنها تأي للتصور، ولذا تعادل بأم. وإنظر: الجني الداني ٣٤١.

<sup>(</sup>٤) في النسختين : (وحين) ويبدو لي أن المراد : (وحيّز).

وأما أصحابنا وعامة السلف من الصحابة والتابعين وأهل الحديث، في عتقدون جواز الرؤية مع اعتقادهم أن الله تعالى في جهة السماء على العرش، وأنه مع ذلك ليس بجسم ولا جوهر ولا عَرَضٍ.

وأما الأشاعرة فيعتقدون ذلك مع اعتقادهم أنه ليس في جهة أصلاً، ولذلك احتاجوا إلى أنّ فسّروا المراد بالرؤية بأن تُوجد حالةٌ نِسْبتُها في الانكشاف والظهور إلى ذات الله تعالى كنسبة الحالة المسهاة بالإبصار والرؤية إلى المرثيات المشاهدة. وهو شَغْبٌ وعدولٌ عن الحقيقة.

وأمّا الكراميّة والمجسّمة فإنها يُجَوِّزون رُؤية الله تعالى لاعتقادهم أنه جسمٌ مُتَحيِّزٌ في مكان، ولولا ذلك لامتنع وجودُه عندهم، فضلاً عن رؤيته. وهو كفرٌ عَنْضٌ.

إذا عَرفْتَ ذلك فاعلم أن الدليلَ على المسألة عَقْليِّ من وجوه كثيرة، ونَقْلِيٌّ من الكتاب والسنة نقلاً مستفيضًا يقربُ من التواتر. نقل ذلك مِنْ نَقَلةِ الصِّحةِ من أئمة الحديث، وليس غَرَضُنا ههنا استيفاءَ أدلةِ المسألة، إذ ذلك يطولُ، وإنها الغرضُ إيرادُ الأدلةِ من الكتاب والسنة المتعلقة بالعربية فنقول:

معتمدُنا في المسألة من ذلك قولُه تعالى: ﴿ وجوهٌ يـومئدِ نـاضرةٌ \* إلى رَبِّها نـاظرة ﴾ (١) وجه التمسكِ بالآية: أن لفظ النظرِ المقرون بحرف (إلى) يفيدُ الرؤية بالوضع، وقد أضاف الله تعالى النظر إليه في هـذه الآية، وقرنَه بـ (إلى) فيفيد رؤيته، وهو المطلوب.

واعلم أنَّ ثُبوتَ هذه الدعوى مُتوقفٌ على ثبوت المقدمة الأولى، وهو أنّ النظر المقرونَ بـ (إلى): هل هو موضوع للرؤية ؟ أم لا.

<sup>(</sup>١) سورة القيامة: آية ٢٢-٢٣.

فأثبته أصحابُنا وبعضُ الأشاعرةِ، ونفاه جمهورُ المعتزلة ومحقق الأشاعرةِ، وخمله وجعلوا النظرَ: إمّا لكون الحدقة مقابلة للمرشي، كما يقال: جَبَلان متناظران. وإمّا لتقليب الحدقة السليمة نحو المرئي، لطلب الرؤية. فيكون النظرُ / على [٣٠/ب] هذا سببًا ومقدمةً من أسباب الرؤية ومقدماتها لا نفس الرؤية.

واحتجوا على ذلك بوجوه كثيرة، نـذكرُ أقواهـا وأمتنها، ونُبيّنُ وَهَـاه، فيكون ما دونها في القوة أولى بالوهـا والضعف.

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَتراهم يَنظرون إليك وهُم لا يُبْصِرُون ﴾(١)، ودلالته من وجهين:

أحدهما: أنه نَفَى الإبصار وأثبت النظر، فدلّ على تغايرهما، وإلا لكان الشيءُ الواحدُ مثبتًا منفيًّا، وهو محالٌ.

الثاني: أنه أوقع الرؤية على النظر في قوله: ﴿ وَتَرَاهُم يَنظُرُونَ ﴾ فحكم بأنه يرى نظرهم إليه، والرؤية لا تُرى، والمرتبي مغايرٌ لما ليس بمرئي.

والثاني: (٢) قوله تعالى عن الكفار ﴿ لا ينظرُ إليهم ﴾ (٣)، ولا شك أنَّه مع ذلك يراهم، فدلّ على التغاير.

والثالث: أنه يقال: نظرتُ إلى الهلال فَلَمْ أَرَه . ولو كانا سواءً لكان ذلك تناقضًا.

الرابع: لو كان النظر هو الرؤية لجاز أن يقال: رأيت إليه، كما يقال: نظرت إليه. لكنّه لا يجوز، فلا يكونان سواء.

<sup>(</sup>١) سورة الأعراف: آية ١٩٨.

<sup>(</sup>٢) أي الوجه الثاني من الوجوه التي احتجوا بها.

 <sup>(</sup>٣) من قول تعالى: ﴿ إِن اللَّذِين يشترون بعهد الله وأيهانهم ثمنًا قليـالاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا
 يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ﴾ . سورة آل عمران: آية ٧٧ .

الخامس: قول الشاعر:

[٥٦] نَظَرْتُ إليها من وَراءِ خَصَاصِ فَأَبْصَرْتُ وجهًا داعيًا لِمَعَاصِي (١) وَرَبِّ اللهِ النظر، والمُرتِّب غير المرتِّب عليه.

قالوا: وعلى تقدير أن يُسلّم أن النظرَ المقرون ب(إلى) يُفيدُ الرؤية ، لكن لا نُسلّم أنّ (إلى) في الآية (٢) حرف جَرِّ، بل هي اسمٌ، ثم فيه وجهان:

أحدهما: أن (إلى) واحدُ (الآلاء) وهي النّعم، كما قدّمنا من كلام الأعشى، والتقدير: وجوه يومئذ ناضرةٌ، نعمة ربّما ناظرة. إمّا على حقيقة النّظر، بمعنى أنها تنظر إلى نعمة ربّما، أي تُقلّب أحداقها إليها، أو بمعنى أنها تنتظر نعمة ربّما، جَعْلًا للنّظَرِ بمعنى الانتظار، كقوله تعالى: ﴿ فناظرةٌ بِمَ يرجعُ المرسلون ﴾ (٣)، أي منتظرة.

الثاني: أنَّ (إلى) جاءت بمعنى (عِنْد) ؛ قال الشاعر:

# [٧٥] فهل لكمُ فيها إلـــيَّ فإنَّنــي طبيبٌ بها أَعْيـا النِّطاسِيَّ حِذْيَما (٤)

(١) لم أهتد إلى قائل البيت أو مكانه وهو من الطويل. والخصاص: جمع خصاصة وهي الفرجة أو الخلل أو الخلل أو الخلل أو الخرق في باب أو غيره (القاموس: خص).

(٢) أي في قوله تعالى: (إلى ربها ناظرة).

(٣) سورة النمل: آيـة ٣٥.

(٤) بيت من الطويل لأوس بن حَجَر بن مالك التميمي، شاعر تميم في الجاهلية، مختلف في نسبه بعد أبيه حجر، وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى، كان كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة، عمّر طويلاً، ولم يدرك الإسلام. (خزانة الأدب ٢/ ٢٣٥ بولاق، والأعلام ١/ ٣٧٤).

وهذا البيت ضمن مقطوعة في ديوانه ١١١، وخزانة الأدب ٢٣٢/٢ (بولاق)، وقد ذكر البغدادي في الخزانة: أنه قالها لبني الحارث بن سدوس بن شيبان وهم أهل القرية باليامة، حيث اقتسموا معزاه، وقيل اقتسمها بنو حنيفة وبنو سحيم، وكان أوس بن حجر أغرى عليهم عمرو بن المنذر بن ماء الساء، ثم جاور فيهم واقتسموا معزاه، وقد تكلم البغدادي عن البيت والقصيدة والشاعر كلامًا لا يحتاج الإنسان معه إلى مزيد. وإنظر إن شئت:

أي: هل لكم فيها عندي ؟

وحينئذ: لِـمَ لا يجوز أن يكون التقـديرُ: وجوهٌ يومئذٍ ناضرةٌ عنـد ربها ناظرة . إما نعمة ربّها ، أو عذاب غيرها ونشره . أو منتظرة ثوابَ ربها .

وإذا ثبت أن (إلى) واردة بهذه المعاني، صارت الآية مجملة . فيكون دليل العقل وصريحة بيانًا لها، دالاً على نفي جواز الرؤية، وهو أنّ المرئي لا بد وأن يكون في جهة ، وهو باطلٌ عند الأشاعرة . وأن يكون جوهرًا أو عَرَضًا، وهو في حقّ الله تعالى باطلٌ / بالاتفاق .

هذا ما اخترناه من شبههم.

والجوابُ عن الأول: أنه إنها نفى الإبصار مع إثبات النظر؛ لأن الناظرين في الآية المرادُ بهم الأصنام، والرؤية لا تَتَأتَّبى منهم؛ لكونهم جمادات، وكذلك النظرُ. لكنْ أثبتَه لهم مجازًا؛ لأن الكفار صوروها على صفة الإنسان، وجعلوا في أوجههم شقوقًا على هيئة الأعين تقابل بها المرئيات، ولا تبصِر.

وقيل المراد بالناظرين الكفار، فيكون الإبصار المنفِي إبصار القلوبِ والبصائر. والتقديرُ: ينظرون إليك ويرونك على جادَّة الحقِّ وهم لا يهتدون إلى

<sup>=</sup> تأويل مشكل القرآن ٢٠١، والخصائص ٢/ ٤٥٣، ويجمع الأمشال ٢/ ٢٠٤، والكشاف ١/ ٣٣٦، والتخمير ٢/ ٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٥، وضرائر ابن عصفور ١٦٧، وضرائر القراز ٢٢، واللسان (نطس) وغيرها.

ورواية البيت المشهورة في الديوان والخزانة وأغلب هذه المراجع: فهل لكم فيها إليّ. . .

وليست: فيما إليّ، ولذا فإنه لا شاهد فيه حسب الرواية المشهورة على ما يريده الطوفي وهو: عجيء (إلى) بمعنى (عند). والمراجع المذكورة تستشهد بهذا البيت على قضية أخرى وهي: حلف المضاف في قوله: النطاسي حذيها. لأن المراد: ابن حذيم. وهو طبيب مشهور في الجاهلية، قيل فيه المثل المشهور: أطبّ من ابن حذيم، وهناك من يرى وجود طبيب اسمه حذيم بدون (ابن)، ولذا فلا شاهد في البيت، وهذا كله مفصل في الخزانة وفي كتب الأمثال. و(النّطاسي): بفتح النون وكسرها: العالم وإلماهر.

اتباعك، كما يُقال: فلانٌ يُبصر بالأمور. أي: جَيّدُ التبصّر فيها والخبرة بها والهداية إلى جهة مصالحها.

قولهم: (أوقَع الرؤية على النظر فدلَّ على التغاير).

قلنا: هذا غفلة أو مُغالطة؛ لأن النظر: إمّا المقابلة ، أو التقليب. وعلى التقديرين: هو عَرَضٌ كالرؤية لا يُرى وإنها أوقعَ رؤية النبيّ على الناظرين، أو المعنى: تراهم حال كونهم ناظرين.

ف (ينظرون): موضعُه نَصْبٌ على الحال، والنظرُ مصدرٌ دلَّ عليه الفعلُ، والدليل والمدلولُ متغايران.

والجواب عن الثاني: أن المراد لا ينظرُ إليهم نظرَ رحمةٍ ورأفةٍ. كما قال: ﴿لا يُكلِّمُهُم ﴾ (١)، والنصُّ مُصرِّحٌ بأنه سيكلمهم فيقول: ﴿ وَفُوا ﴾ (٢) ﴿ اليومَ نَساكم ﴾ (٣) ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدون ﴾ (٤). وإنها المرادُ لا يكلمُهم كلامًا يَسرُهم . فحذف صفة الكلام والرؤية لدلالة الحال عليها.

والجواب عن الثالث: أنّ المراد: نَظَرُتُ إلى جهةِ الهلال فلم أره. لأن الهلال يكونُ خَفِيًّا، فأولُ ما يرى الناظرُ جهته فيطوفُ عليه فيها حتى يُصادفه شُعَاعُ عينه فيراه، فلا تَنَاقُضَ إذنْ؛ لأنّ المُعْنَى: رأيت جِهَةَ الهلالِ ولـم أَرَه فيها؛ لِقُصورِ القوّة الباصرةِ عن إدراك الخفيّ.

والجوابُ عن الرابع: أنَّه فاسدٌ لأن الأفعال اللفظية قد تستوي في معانيها وتتفاوتُ في طِبَاعِها وجواهرها، فيحتاج بعضها إلى ما يُعَدّيه لِضَعْفه،

<sup>(</sup>١) جزء من آية آل عمران السابقة: ٧٧.

<sup>(</sup>٢) كلمة (ذوقوا) وردت في قرابة اثنتين وعشرين آية، أولها في سورة آل عمران: آية ١٠٦.

<sup>(</sup>٣) سورة الجاثية: آيـة ٣٤.

<sup>(</sup>٤) سورة الشعراء: آية ٩٢.

ويستغني الآخر عن ذلك لِقُوّتِه. كقولنا: سِئتُ حتى انتهيتُ إلى البصرةِ، وحتى وصلتُ أو بلغتُ البصرةَ. فلا بد من تَعْديةِ (انتهيتُ) بإلى. و(وصلتُ) و(بلغتُ) مستغنيان عنها. وفي الأفعال ما يجوزُ فيه الأمران فيتعدّى بنفسه وبغيره، نحو: شكرتُ زيدًا وشكرتُ له، ونصحتُه ونصحتُه ونصحتُ له.

## والجوابُ عن الخامس من وجهين:

أحدهما: / أنّ المعنى: نظرتُ إلى جهتها وهي وراء الخَصَاصِ فأبصرتُ [٣١]ب] وجهها. فيكون قد رَبَّبَ رؤيتَه الخاصة وهي رؤيتُه لوجهها على رؤيته لجهتها، نحوًا مما قلنا في رؤية الهلال، وحين لا إشكال.

الثاني: أن يكون المعنى: نظرتُ إليها بِكُلِّ يَّتِها ثم أبصرتُ وجهها، فيكون قد رتَّبَ رؤيتَه الخاصة ، وهي رؤيتُه لوجهها، على رؤيتِه العامة ، وهي رؤيتُه لجميعها. والعامُّ مغايرٌ للخاصِّ . وحينئذِ لا إشكال أيضا.

والجواب عن السادس: أنَّه ضعيفٌ لوجوه:

الأول: أنّ (إلى) إنّما وَرَدَتْ في غالبِ مواردِها في اللغة حرف، وحَمْلُها على غالب أحوالها أولى.

الثاني: أنّ أهلَ اللغةِ قالوا (الآلاء) \_ وهي النّعَمُ \_ لا واحدَ لها من لفظِها، كالخيلِ والنّعَم، وهي الإبلُ والبقرُ والشاءُ. فلا يقالُ: خَيْلَة، ولا نَعَمَة.

ولا مُتَمَسَّكَ لهم في قول الأعشى؛ لأنهم يقولون معناه: ولا يخونُ نِعْمةً. ولم يأتِ في اللغةِ: خان النَّعْمةَ. ولكن يُقالُ: كَفَرَ النعمة وغَبَطَها. وإنها يُقال: خانَ العهدَ والميثاق.

قلتُ: والذي يظهرُ لي فيه أن المرادَ بقولِ الأعشى: (ولا يخونُ إلى) بتشديد

اللام، والإلَّ : العهدُ. قال الله تعالى : ﴿ لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤمنِ إلاَّ ولا ذِمّة ﴾ (١)، ولكنَّ مخفف لِضرورةِ الشِّعْر. وهذا أنسبُ ؛ لأنه عَطَفَ على قطيعةِ الرَّحم. وقطيعةُ الرَّحم أقربُ إلى خيانةِ العهد منها إلى كفر النَّعْمةِ، على ما يُدركُ بمبادرةِ الذهن.

الثالث: أنّ على قولكم يكونُ (إلى) اسمًا منصوبًا على أنّه مفعولٌ مُقَدمٌ على ناصبِه، وهو (ناظِرة) لأنه اسمُ فاعلٍ يعملُ عملَ فعله. كقولنا: زيدٌ عَبْدَه ضاربُه. أي ضاربٌ عَبْدَه. وذلك تقديمٌ للمعمولِ على عاملِه، وهو خلافُ الأصل، إذْ الأصلُ تأخيرهُ. ولا يقالُ: إنّ تقديم المعمولِ ههنا يُفيدُ الحَصْر. أي حَصْر نظرهم في نعمة ربّهم؛ لأن هذا يحتاجُ إلى دليل، إذْ من الجائزِ أن يُنعِم عليهم وهم ينظرون مع النّعم إلى غيرها كالملائكةِ وعذابِ المعذّبين ونحو ذلك. وإنّما يَتَوجّهُ الحَصْر على على معنى ( مُنتُظِرة ) وهو عدولٌ عن ظاهرِ اللفظِ والحقيقةِ، فلا نُسَلّم.

الرابع: أنّ قولكم: (تَرِدُ [إلى] (٢) بمعنى عِنْدَ) إن سلّمناه فالغالب في ورودِها خلافُه، فلا يُناطُ هذا الحكمُ العظيمُ بنادرِ ورودِها، وأنّه معناه وهو معتمدٌ عليه. فيزولُ التمسكُ، فإنْ قولَه (فهل لكم فيا إليّ) معناه: فيا انتهى إليّ من العلاجِ والطبّ وجودةِ التصرف/ فإنهي ماهرٌ في ذلك. وهذا [٣٢] ألفظٌ منتظمٌ، ومعنى مستقيمٌ. فلم يتعين حَمْلُها على (عند) [ إلا ] (٣) بالتحكم والتعصب.

قولهم: (تكونُ الآية مجملةً لورودها بمعاني). قد منعنا المعاني التي ذكروها

<sup>(</sup>١) سورة التوبة: آيـة ١٠.

<sup>(</sup>٢) كلمة (إلى) معلقة بين السطرين في نسخة (أ)، وليست في (ب).

<sup>(</sup>٣) كلمة [ إلا ] غير موجودة في النسختين، وقد أضفتها من عندي؛ لأن السياق يقتضيها .

وبَيّنّا مستندَ المنع، وإنْ سَلّمنا الإجمالَ ورجعنا إلى المُبَيّنِ، فالسُّنَّةُ الصحيحةُ المستفيضة أولى ببيان القرآن من العقل. إذ السنةُ معصومةٌ من الخطأِ لعصمةِ قائلها، بخلاف العَقْلِ، فإنه بمجردِه كالسفينةِ بغير مَلاَّحٍ في اشتداد الرياح، يوشكُ أن تميلَ بها موجةٌ فتغرقُ.

لا يقال: السّنة وإن استفاضت لكنها آحاد، فلا يثبت بها هذا الأصل.

لأنّا نقول: هي وإنْ كانت آحادًا إلا أنها قَوِيَتْ باستفاضتها، وتَلَقّي الأُمَّةِ لها بالقبولِ على ثبوت مثل هذا الأصل بها.

وما ذكروه من عَـدَمِ الحيّز والجسمِ والجوهـرِ غيرُ مانعٍ لإمكـان الرؤية. وليس هذا مكان تقريره.

شم لنا على أن النظر المقرون بإلى يفيدُ الرؤية وجوة:

الأول: قولُه تعالى حكايةً عن موسى صلى الله عليه وسلم: ﴿ أَرِنِي أَنْظُرُ اللهُ عَلَيه وسلم: ﴿ أَرِنِي أَنْظُرُ اللهُ اللهُ اللهُ (١). ودلالتُه من وجهين:

أحدهما: أنه لو لم يكن النظر هو الرؤية لكان تقدير الكلام: أرني أُقلِّبُ حَدَقتي إلى جهتك، أو أُقابلك بها. وعلى التقديرين: فيكون موسى صلى الله عليه وسلم مُثْبِتًا للجهة، وهو باطلٌ. لكنَّ هذا الاستدلالَ مختصٌ بالأشاعرة؛ لأنهم يَنْفُونَ الجهة، وهو لازمٌ للمعتزلة لذلك أيضًا. ولنا أنْ نُلْزِمَهُم إيّاه، وإنْ قُلنا به؛ لأنهم هم لا يقولون به. فإذا وردَ عليهم خلافُ مذهبهم بطلَ ولزمَهم التسليمُ.

ثانيهما: أنَّ ورَبَّ النظرَ على الإراءة، والمرتَّبُ على الإراءة هـو الرؤيةُ لا تقليب الحَدَقةِ.

<sup>(</sup>١) سورة الأعراف، آيـة ١٤٣.

الثاني: قولُه تعالى: ﴿أَفَلا يَنْظُرُون إلى الإبلِ كَيْف خُلِقَتْ ﴾ (١)، والذي يُفيدُ معرفة كيفيةِ الخِلْقة هو الرؤيةُ لا تقليب الحدقةِ .

الثالث: قولُه عليه السلام: «إذا أراد أحدُكم خِطْبةَ امرأةٍ فلا بأسَ أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها » (٢). وقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه: (لك النظرةُ الأولى وليستُ لك الأخرى) (٣). لا فائدة للحديثين عند من تأمَّلَهُ ما إلا على تقدير أنَّ النظرَ فيهما الرؤيةُ. وفي ذلك من حديث عليِّ نَظَرَّ.

الرابع: قول الشاعر:

[٥٨] نَظَ رُتُ إلى مَنْ حَسَّنَ الله وجُهَ في انَظُرةً كادتْ على وامِتِ تَقْضيي (٤) والقاضي على الوامقِ العاشقِ إنّها هي رؤية المعشوق لا تقليب / الحدقة [٣٢]ب] نحوه.

<sup>(</sup>١) سورة الغاشية، آية ١٧.

<sup>(</sup>٢) حديث صحيح أخرجه أبو داود والحاكم من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ: (إذ خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل). وقال فيه الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم) ووافقه الذهبي. وقد حسّنه ابن حجر في الفتح ٩/ ١٨١، والألباني في سلسلة الصحيحة ١/ ١٥٥ (برقم ٩٩) وتحدث عنه حديثًا مفصلاً، كما تحدث عن نظائره قبله (تحت رقم ٩٥ إلى ٩٨)، كما حسّنه الشيخ الألباني في تصحيحه لسنن أبي داود ٢/ ٣٩٢، (برقسم ٢٠٨١).

<sup>(</sup>٣) حديث حسن أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد من حديث بريدة مرفوعًا، بلفظ: (يا علي: لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة). وقد حسنه الشيخ الألباني في تصحيحه لسنن أبي داود ٢/٣٠٤ (برقم ٢١٤٨/ ٢١٤٩) ولسنن الترمــذي ٢/ ٣٦١ (برقم ٢٢٢/ ٢٩٣٩). وانظـر مسند أحمد: ٥/ ٣٥١، ٣٥٠، ٣٥٧، ٢٣٠٤١).

<sup>(</sup>٤) بيت من البحر الطويل، لعبد الصمد بن المعذل بن غيلان بن الحكم العبدي، من بني عبد القيس، من شعراء الدولة العباسية، ولهد ونشأ في البصرة، وكان هجّاءً سليط اللسان متهتكًا صاحب شراب، مات في حدود سنة ٢٤٠هـ. (انظر: الأغاني ٢١/ ٥٤ - ٦٩، والأعلام ٤/ ١٣٤). والبيت موجود في ديوانه ١١٤. وينسب البيت إلى غيره.

وقال النابغة :

# 

ف استثنى النظرة من الرؤيةِ، فوجبَ أن يكون النظرُ من جنس الرؤية، إذ الأصلُ في الاستثناءِ الاتصالُ، وإنقطاعُه خلافُ الأصل.

فأما رؤيةُ الله تعالى في الدنيا فليست لأحد إلا ما ورد من أنّ نبيّنا ﷺ رآه حين أسري به، وإن قلنا بأنّ السهاء وعالمها ليستْ من حساب الدنيا، فالنفيُ على العموم، ولا حاجة بنا إلى الاستثناء، ودليلُ امتناعها قوله تعالى: ﴿ لا تُدْرِكُه الأَبْصَارُ ﴾ (٢) هو عام خص في الآخرة بأنه القيامة، ففي الدنيا ينفى على قضية الدليل وعمومِه.

(١) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني، وهو ضمن مقطوعة في ديوانه ١٥٧ (أبو الفضل) و١٣٦ (الطاهر عاشور)، وتنسب القصيدة في الديوانين لأوس بن حجر، ويوجد لأوس بن حجر في ديوانه (ص٣٩) قصيدة طويلة عدد أبياتها (٤١) بيتًا، تتفق في الوزن والقافية وفي بعض أبياتها مع هذه المقطوعة، إلا أنّ بيت الشاهد لا يوجد فيها، وإنّا يوجد في مقطوعة النابغة في طبعتي الديوان.

وعجز البيت :

وهو يخاطب ابنته أمامة ، وهو يكنى بها فيقال: أبو أمامة ، وقد ذكر اسمها في مطلع القصيدة بقوله: ودع أمسارة والمأمسة والتوديع تعدير ومسا وداعك من قفّت بسه العيرو (النمارة): اسم بلد، والمأمور مأمور: أي أنّ ما يقضي سوف يكون.

(٢) سورة الأنعام: آية ١٠٣.

ويزعم بعضُ هؤلاء الصوفيةِ المُدّعين للرياضة أنّهم يرونه في الدنيا، وهو خَوْفَ للهُ وزندقة. ولعلّ الشيطانَ يُخَيِّل إليهم شيئًا من خُرفتِه ويُلَبِّس عليهم فيدّعون هذه الدعوى، والله أعلم بالصواب.

\* \* \*

#### المسألة الثانية:

إدخالُ المرفقين في غَسْلِ اليدين، والكعبين في غَسْل الرِّجلين واجبٌ عند الجمهور، منهم: عطاء وأبو حنيفة وصاحباه (١)، ومالك والشافعي وإسحاق (٢).

وقال زُفَرُ (٣) وداود (٤) وبعضُ المالكية لا يجب؛ لقوله: (إلى المرافق) (٥)، و(إلى الكعبين) (٥) و(إلى) لانتهاء الغاية فلا يدخلُ ما بعدها فيها قبلها على ما تقدم؛ لقوله: ﴿ ثُمَّ أَيُّوا الصيامَ إلى الليلِ ﴾ (٢).

وأجاب أصحابُنا بأنها كما تَرِدُ للغاية تَرِدُ بمعنى (مع) (٧) نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَزِدْكُم قُوّةً إلى قُوّتِكم ﴾ (٨)، أي معها. ﴿ مَنْ أَنْصاري إلى الله ﴾ (٩)،

<sup>(</sup>١) هما: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن.

 <sup>(</sup>٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي (١٦١ ـ ٢٣٨هـ) أبو يعقوب ابن راهويه
 من كبار الحفاظ، وعالم خراسان في عصره. (الأعلام ١/ ٢٨٤).

<sup>(</sup>٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري (١١٠ ـ ١٥٨ هـ) أبو الهذيل، من تميم، فقيه كبير من أصحاب أبي حنيفة، أصلم من أصبهان ووفاته بالبصرة. (الأعلام ٣/ ٧٨).

<sup>(</sup>٤) هو داود الظاهري، وقد تقدمت ترجمته .

<sup>(</sup>٥) في آية المائدة: ٦ المتقدمة.

<sup>(</sup>٦) سورة البقرة: آية ١٨٧.

<sup>(</sup>٧) انظر: الجني الداني ٣٨٥.

<sup>(</sup>٨) سورة همود: آية ٥٢.

<sup>(</sup>٩) سورة آل عمران: آية ٥٢، والصف، آية ١٤.

أي مَعَ الله . ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمُوالَهُم إِلَى أَمُوالِكُم ﴾ (١)، أي معها . فَرَجَّحْنا ههنا معنى (مع) لوجوه :

أحدها: أنه أحوطُ، والوضوءُ عبادةٌ فيُحتاطُ له.

الثاني: أنّ الحدث لا يُتَيَقّب نُ زوالُه بدونه، والأصلُ بقاؤه، فلا ينول بالشك.

الثالث: أنّه لو اقتصر على قولِه (وأيديكم) لوجَب غسلُها إلى المناكِب والآباط، ففهموا ذلك من إطلاق الأيدي بدون التحديد فلما حددها هنا بقوله (إلى المرافق) خرج منه بعضٌ تناولَه لفظُ اليد، والمتيقَّن خروجُه ما فوقَ المرفقين، أمّا فينبغي (٢) تناولُ لفظِ اليديد لهما على الأصلِ، للشكّ في خروجِهما.

الرابع: أنّه صَحّ عن النبي عَلَيْ من حديث جابر (٣) رضي الله عنه: (أنّه كان إذا توضًا يغسلُ يده حتى أَشرعَ في العضدِ ورجليه حتى أَشرعَ في الساق ثم قال: هكذا رأيت رسول الله عَلَيْ يتوضأ) (٤) متفق عليه.

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٢.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (فينتفي). وأظنها مصحفة، وأن الصحيح ما أثبته وهو: (فينبغي).

<sup>(</sup>٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حوام الخزرجي الأنصاري السلمي (١٦ ق هــ٧٨هـ)، صحابي من الكثرين في الرواية عن النبي على (الأعلام ٢/ ٩٢).

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه ٢١٦/١ في كتاب الطهارة عن أبي هريرة، وليس عن جابر رضي الله عنها، وأخرجه البخاري ٢/٥٥١ (الفتح) غتصرًا عن أبي هريرة - أيضًا - ولم يرد فيه على الشاهد. فقول الطوفي: (متفق عليه) إنها هو بالنظر إلى أصل الحديث، أما محل الشاهد فقد انفرد به مسلم. ونسبة الطوفي رواية الحديث إلى جابر يبدو أنها وَهُمَّ منه، لأني بحثت فلم أجد من ذكر ذلك غره.

ومعنى قوله: أشرع في العضد، وأشرع في الساق: أدخل الغسل فيهها. كما ذكر ذلك الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في حاشيته على صحيح مسلم.

واعلم أنّ من يقول بأن (إلى) تَرِدُ بمعنى (مع) إنْ أراد بالوضع لزمَ الاشتراك في موضعها، وهو خلاف الأصل، وإن لم يُسرِدُ الوضعَ فهو مجازٌ، والأصلُ خلافُه.

والآياتُ التي ذكروها لا يمتنع فيها معنى الغاية حتى يعدلوا بها عنه .

فإنَّ معنى الأولى: يَزِدُكم قوةً تنتهي إلى قُوّتِكم فَتَنْضم معها فيتعاضدان على صلاح أموركم.

ومعنى الثانية: مَنْ أنصاري حتى أنتهي إلى إقامةِ دين الله.

ومعنى الثالثة: لا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم، وفي ضَمِّ المالِ معنى الغاية والانتهاء صريحًا. وحينت يكون المعوّلُ في المسألة على بيانِ النبيّ وهو كافٍ في ثبوت المُدَّعَى.

لا يقال: ما ذكرتموه إضهارٌ، وما ذكره الأصحابُ مجازٌ، وهو خيرٌ من الإضهار.

لأنا نقول: بل الإضهار خيرٌ، لأن الكلام معه مستعملٌ في حقيقتِه، والحقيقةُ أولى من المجاز.

وقال المبردُ: إنْ كان ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها اقتضتْ تناولَه، نحو: بِعْتُكَ هذا الثوبَ من هذا الطرفِ إلى هذا الطرفِ. وإنْ لم يكنْ مِن جنسِه لم تَتَناولُه، كالليل مع النهار في الصوم (١).

<sup>(</sup>١) في قوله تعالى: ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ البقرة: ١٨٧.

فعلى قولِه: لا إشكالَ ولا حاجةَ إلى التأويلِ ولا إلى الدليلِ الخارجي، بل الحُكمُ اللَّه على ثَبَتَ بمقتضى (إلى)، والله أعلم.

\* \* \*

#### المسألية الثالثية:

الفَرْضُ في الرِّجْلين في الوضوءِ الغَسْلُ عند الجمهور، منهم الأثمة الأربعة. وخَيَّر ابن جرير (١) الطبريّ بين الغسل والمسح.

وأوجب بعضُ الظاهريَّة الجمع بينهما؛ لقيام الدليلِ على كلِّ منهما.

وقالت الإماميةُ وهم الرافضة: الفرضُ فيهما مسحُ ظَهْرِ القدمِ. ومعتمدهم

الأول: قولُه تعالى: ﴿ وامسحوا برؤوسِكم وأرجلِكم إلى الكَعبَين ﴾ (٢). قسراً ابن كثير (٣) وحمزة (٤) وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بكسر اللام. فظاهرُه، بل صريحُه عَطْفُ الرِّجلينِ على الرؤوس في حُكْم المسخِ.

وقراءة الباقين بفَتْحِ الملام لا تقدحُ في ذلك؛ لأن النصب على محل الجمار والمجرور، وهو (امسحوا) عليه كقول الشاعر:

<sup>(</sup>۱) انظر تفسيره ٢/ ١٣٠ . والطبري: هـو: محمد بـن جرير بـن يزيـد الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠هـــ)، أبو جعفر المؤرخ المفسر الإمام، ولد في طبرستان وعاش ومات في بغداد. (الأعلام ٦/ ٢٩٤).

 <sup>(</sup>٢) سورة المائدة: ٦. وفي الآية قراءتان سبعيتان، كها ذكر الطوفي في كلمة (وأرجلكم). انظر تفصيل
 ذلك في: السبعة لابن مجاهد ٢٤٢، وإرشاد المبتدي ٢٩٤.

<sup>(</sup>٣) ابن كثير: هو عبد الله بن كثير الداري المكي (٤٥ ـ ١٢٠هـ) أحد القراء السبعة، مولده ووفاته في مكة المكرمة. (الأعلام ٤/ ٢٥٥).

<sup>(</sup>٤) حزة: هـو حزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي بالولاء الزيات (٨٠-١٥٦هـ) أحد القراء السبعة، مات في حلوان. (الأعلام ٢٠٨/٢).

مُعَاوِيَ إِنّنا بَشَرٌ فأَسْجِعُ فَلَسْنا بِالجِبِسَالِ ولا الحَدِيْدا (١) نَصَبَ (الحديدَ) على موضع (بالجبالِ) وهو نَصْبٌ على خبرِ (ليس) أي: لَسْنا جبالاً ولا حديدًا.

وحينئذ: تكونُ القراءتان متواردتين (٢) على اقتضاء / المسْح. أقصى ما في [٣٣/ب] البابِ أنّ إحداهما تقتضيه لفظًا ومعنى، والأخرى: معنى لا لفظًا؛ لأن ذلك لا يَضُرَّ؛ إذ المقصودُ من الكلامِ معناه لا لفظُه، ولذلك يُسْتَغْنَى عن اللفظ بالإشارة والرمزِ، لحصولِ المعنى المقصود بهما.

المسلك الثاني: من السُّنَّ ــة: روى أوسُ بنُ أبي أوس (٣) رضي الله عنه قال: (رأيت رسولَ الله ﷺ أتى كِظَامَ ــةَ (٤) قومٍ فتوضاً ومسح على نعليه وقدميه)(٥) رواه أبو داود.

<sup>(</sup>۱) بيت من الوافر، قائله عقيبة بن هبيرة الأسدي، شاعر جاهلي إسلامي فاتك، قتله مصعب بن الزبير قصاصًا بسبب قتله ابن عمه تميم بن الأخثم الأسدي، في قصة طويلة مشهورة، وردت مفصلة في المحبّر ۲۱۸، وفي نوادر المخطوطات ٧/ ٢٦٣.

وهذا البيت يروى آخره بالنصب ضمن أبيات منصوبة، ويروى بالجر ضمن أبيات مجرورة، انظر تفصيل ذلك في: سيبويه // ٣٤ (بولاق) وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣٠٠، والخزانة ١/ ٣٤٣ (بولاق) وغيرها. وللمزيد: انظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٢٠٩، وفيه إشارة إلى أن هناك من نسب البيت لعمر بن أبي ربيعة.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (متواردتــان). وهو تصحيف، لأنها خبر (تكون).

<sup>. (</sup>٣) أوس بن أبي أوس هو: أوس بن حذيفة بن ربيعة بن أبي سلمة بن عمير بن عوف الثقفي، صحابي جليل، روى أحاديث في المسح على الخفين وغيرها، ومات سنة ٥٩هـ. (الإصابة ١/ ٨٢، والاستيعاب بهامشها ١/ ٨٠).

<sup>(</sup>٤) الكِظامة: هي الميضأة، وتطلق على فـم الوادي، والبئرين المتجاورين وبينهما مجرى في بطن الأرض.

<sup>(</sup>٥) حديث صحيح آخرجه أبو داود، وأحمد، وصححه الشيخ الألباني في تصحيحه لسنن أبي داود ٣/١ حديث صحيح المن المين أبي داود ٣/١ (برقم ١٦٢٠١)

وعن عليّ رضي الله عنه: (أنه لَـمّـا وَصَف وضوءَ النبـيّ ﷺ لابن عباسٍ رضي الله عنه أخذ حفنةً من ماءٍ فضرب بها على رجله وفيها النعلُ ففتلها (١)بها ثم الأخرى مثل ذلك) (٢). رواه أحمد وأبو داود.

وعن على رضي الله عنه قال: (كنتُ أرى باطنَ القدمين أحقَّ بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسولَ الله ﷺ يمسحُ على ظاهرهما) (٣) رواه أحمد.

وعن على رضي الله عنه: (أنه بالَ ثم توضأ ومسحَ على نَعليه وقدميه ثم دخل المسجدَ ثم صلى) (٤).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: (أنه بلغه قولُ الحَجَّاج: اغسلوا القدمين ظاهِرَهما وباطِنها وخَلَلوا ما بين الأصابع فإنه ليس بشيء من ابن آدم أقرب إلى الخبث من قدميه. فقال: صَدَق الله وكذَب الحجاجُ، ثم تلا الآية: ﴿ فاغسلوا وجوهكم . . إلى قوله: الكعبين ﴾ (٥) رواهما سعيد (٢).

<sup>(</sup>١) هذه الكلمة غير واضحة في النسختين، والظاهر أنها: (ففتلها بها) لأن ذلك هو الموجود في سنن أبي داود. وفي مسند أحمد: (ثم قلبها بها). وفي روايمة أخرى: فغسلها بها. والمراد في الجميع واحد كها يبدو. انظر تفصيل ذلك في حاشية الفتح الرباني ٢/ ١٠.

<sup>(</sup>٢) حديث حسن، أخرجه أحمد وأبو داود، كما ذكر الطوفي. انظر: مسند أحمد ١/ ٨٢ برقم ٦٢٥، والفتح السرباني ٢/ ١٥، وقد حسنه الألباني في تصحيحه لسنن أبي داود ١/ ٢٥، بسرقم (١٠٨/ ١٠٧).

<sup>(</sup>٣) حديث صحيح، أخرجه أحمد في مسنده ٢/ ٦٩ (الفتح الرباني) وفي حاشيته تخريج للحديث وتصحيح له . وأخرجه أبو داود ١/٣٣-٣٤ وصححه الألباني برقم (١٤٧، ١٤٨، ١٤٩).

<sup>(</sup>٤) انظر: المغنى لابن قدامة ١/ ١٨٤.

<sup>(</sup>٥) سورة المائدة، آية ٦، وإنظر: المغني ١٨٤/١.

<sup>(</sup>٦) المراد به كها يظهر لي: سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، نزيل مكة، ثقة مصنف، مات سنة ٢٢٧هـ تقريبًا. (تقريب التهذيب ١/٣٠٦).

والظاهر أن سعيدًا قد أخرج هذه الأحاديث في سننه، لكن أولها مفقود كما يبدو، ولا يـوجد منها إلا من كتـاب الفرائض إلى آخـرها، وقـد حقق بعض الموجـود منها الـدكتور محمـد مصطفى الأعظمي، وأكمل الباقي الدكتور سعد الحميّـد. وكلاهما يعملان في جامعة الملك سعود بالرياض.

ففهم أنسٌ من الآية المسح، وليم يُنكِر مَن حَضَره عليه. فدل على ما قلنا.

ولنا على وجوبِ الغَسْلِ أيضًا مسلكان:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وامسحوا برؤوسِكم وأرجلكم إلى الكَعْبَين ﴾ (١)قرأ بفتح اللام نافعٌ (٢) وابنُ عامر (٣) والكسائعيُّ وحفصٌ (٤) عن عاصم. وهو منصوبٌ عطفًا على الوجوه والأيدي المغسولين، بوقوع (اغسلوا) عليه فيكون التقدير: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم. وإنها أدخل الممسوح بين المغسولات على زعم من قال بالترتيب تنبيها عليه، وحينئذ تُخمّل قراءةُ الجرِّع على العطف على لفظِ (الرؤوس) للمجاورة، لا على حكمها، وذلك لأن الرؤوس لما فَصَلَتْ بين الأرجل والمغسولاتِ التي هي في حكمها بَعُدَتْ عنها فاستُثْقِل ردُّها على لفظها لتخلُّلِ الفاصلِ بينها، حكمها بَعُدَتْ عنها فاستُثْقِل ردُّها على لفظها لتخلُّلِ الفاصلِ بينها، وحُملت على لفظه (١٠ على الفظه (١٠ على الفاصلِ بينها)

وقد ورد الإعرابُ على المجاورة ورودًا سائغًا شائعًا جـدًّا في كتاب الله ولغية العرب.

<sup>(</sup>١) سورة المائدة: آية ٦. وقد سبقت الإشارة إلى القراءتين السبعيتين الواردتين في هذه الآية. وانظر: السبعة لابن مجاهد ٢٤٢، وإرشاد المبتدي ٢٩٤.

<sup>(</sup>٢) نافع: هنو نافع بن عبد البرهن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني (. . ــ ١٦٩هـ) أحد القراء السبعة المشهورين، أصله من أصبهان، عاش ومات في المدينة. (الأعلام ٨/٣١٧).

<sup>(</sup>٣) ابن عامر: هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي (٨ هـــ١١٨هـ) أبو عمران، أحد القراء السبعة ولد في البلقاء، ومات في دمشق. (الأعلام ٤/ ٢٢٨).

<sup>(</sup>٤) حفص: هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري (. . ـ ٢٤٦هـ) أبو عمر، أحد راويي عاصم بن أبي النجود، كان ضريرًا. (الأعلام ٢/ ٢٩١).

<sup>(</sup>٥) ورد بعد كلمة (لفظه) كلمتان لم أتمكن من قراءتها بوضوح وقد رسمتا هكذا: (اقتضا منامسه)، لكن حذفها لا يؤثر على سلامة المعنى ووضوحه.

أمّا الكتابُ: فقولُه تعالى: ﴿ فيأخذكم عذابُ يومٍ أليم ﴾ (١) ، ﴿ إِن أَخافَ عليكم عذابَ يومٍ أليم ﴾ (٢) جرّ (أليمًا) لمجاورة (يومٍ) وهو صفة لـ (عذاب) المرفوع في الأولى (٣) ، المنصوبِ في الثانية .

ورأيتُ بعضَ أئمة الأصحابِ احتج أيضا على المجاورة بقوله: ﴿ فيأخذكم عذابُ يومٍ عظيم ﴾ (٤)، وبقوله: ﴿ وحورٍ عينٍ ﴾ (٥) بالجرّ على قراءةِ حمزة والكسائي (١)، إذ موضعُهن الرفعُ عطفًا على (ولْدان) أي: يطوفُ عليهم ولْدانٌ وحورٌ. قال: لأنهن يَطُفَ نَ بأنفسهن، لا يُطاف بهن. جُرّ لمجاورةِ الفاكهةِ ولحم الطير.

قلتُ: والتمسك بهاتين الآيتين، وإن كان ممكنًا متوجهًا، إلا أنه ليس كالأُوليين؛ إذ للخصم أن يُنَازعَ فيه، فيجعل (عظيمًا) صفة (يوم) لجواز اتصاف اليوم بالعظمةِ في قول القائل: يومٌ عظيمٌ. كقوله (٧) تعالى: ﴿ أَلا يَظُنُّ أُولِئُكُ أُنّهُم مَبْعُوثُون \* ليوم عَظيم ﴾ (٨).

وإنما صحّ التمسك بالأوليين لأن اليومَ لا يتصف بالأليم، فلا يقال: يومٌ اليم، فتعيَّنَ حَمْلُه على ما يصحّ اتصافه بالأليم وهو العذاب.

<sup>(</sup>١) لقد وهم المؤلف رحمه الله، فليس في القرآن آية بهذا النص.

<sup>(</sup>٢) سورة هـود: آيـة ٢٦.

<sup>(</sup>٣) ذكرتُ أن الأولى ليست آية صحيحة.

<sup>(</sup>٤) سورة الشعراء: آيـة ١٥٦.

<sup>(</sup>٥) سورة الواقعة: آيـة ٢٢.

<sup>(</sup>٦) انظر: السبعة لابن مجاهد ٦٢٢، والإرشاد ٥٨٠.

<sup>(</sup>٧) في النسختين: كقول القائل.

<sup>(</sup>٨) سورة المطففين: آيــة ٤ ــ ٥ .

وأمّا آية الواقعة: فله أيضا أن يقول: غير ممتنع أن يكون قوله: ﴿ وَحُورٍ عَيْنَ ﴾ أي: يطوف عليهم وللدان خلدون بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ من معين وحور عين.

قولهم : (لا يُطافُ بِهِنّ). قلنا: هو ممنوع، بـل حَمْلُه على إطافةِ الولدان بهنّ أولى وأليقُ، لوجهين:

أحدهما: وهو لفظي: أنّ على قولنا يكون العطفُ على عامل (١) لفظيّ أصلي في اللغة ، وعلى قولكم يكون إعرابًا على المجاورة ، وهو معنويّ عارضٌ في اللغة إمّا للضرورة أو التحسينِ. واللفظيُّ أقوى من المعنويّ ، فالمصيرُ إليه أولى .

الثاني: وهو معنوي: أنّ أهلَ الجنة أهلُ حِشْمةٍ وكرامةٍ ونعيمٍ، وقد جَرَتْ عادةُ مَنْ هذه صفتُه في الدنيا من الملوكِ والمُترفين أنه إذا أراد امرأته أو شريَّتَه (٢) لحضور الطعام والشراب، أو لقضاء حاجته منها، أو لهما، بعث بعض خدمِه في طلبها (٣) فجاءوا بها في خِدْمتها حِشْمَةٌ في الطالبِ والمطلوبِ في المانعُ أن يكونَ في الجنةِ كذلك، مع كونها أولى بذلك من الدنيا، لدوامِ نعيمِها وعزازته وأمْنِ أهلها من الأكدار. وليس هذا الغرضُ مستحيلًا ولا يستلزم عالا. وحينئذ لا تَمَسُّكَ بالآية.

<sup>(</sup>١) العبارة فيها تجوز وتسامح، لأن العطف ليس على العامل، بل على معمول العامل.

<sup>(</sup>٢) سُرِّيَّتَه: السُّرِّيَّة هي الجارية المملوكة. انظر: مادة (سَرَرَ) في المصباح المنير، والنهاية والمعجم الوسيط وغيرها.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: في طلبه.

وَأَمَا اللَّغَةُ: فقد قالت العربُ: (جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ) (١) / وإنَّما يـوصف [٣٤/ب] بالخراب الجحرُ لا الضَّبّ. وقال امرؤ القيس:

[71] فظلّ طُهاةُ اللحم منْ (٢) بين مُنْضِج صفِيفَ (٣) شواء أو قَديرٍ مُعجَّل (٤)

وقال:

[٦٢] كأنَّ تَبيرًا في عَــرانين وَبُلــه كبير أُناس في بجاد مُزَمَّـل (٥) فَجَرِّ (قديرًا) لمجاورة (شِـوإء)، وحقَّه النصبُ صفةً لـ (صَفيف)، والعاملُ فيه (مُنْضِج).

(۱) انظر الحديث عن هذا المشال وعن المجاورة عمومًا في: سيبويه ١/١٧، والمقتضب ٤/٣٧، والخني لابن هشام والخصائص ١/ ١٩١، ١٩١، والمغني لابن هشام والحصائص ١/ ١٩١، والمغني لابن قدامة ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨، وفيه استشهاد ببيتي امرئ القيس التاليين؛ لأن حديث الطوفى عن هذا الموضوع برمته يدور في فلك المغني لابن قدامة .

(٢) في بعض الروايات: (ما).

(٣) في النسختين: (ضعيف).

(٤) بيت من البحر الطويل، من معلقة امرئ القيس المشهورة، وهو في ديوانه ٨٩ بشرح الأعلم وتحقيق ابن أبي شنب، وفي ديوانه ١٥٦ بتحقيق السندوبي، وشرح القصائد البسبع ٩٧، وقد ذكر الأنباري فيه توجيهًا آخر للجر غير المجاورة، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٣٨، وانظر للمزيد من المراجع: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٧٦٧.

والطُّهاة: جمع طاه، وهم الطباخـون. والصفيف: هو شرائح اللحم المعروفة بالكبـاب. والقدير:

هو ما يطبخ من اللَّحم في القدر.

(٥) هذا البيت كسابقه من الطويل، ومن معلقة امرئ القيس نفسها، وهو في ديوانه ٩٤ (بشرح الأعلم وتحقيق ابن أبي شنب)، وديوانه ١٠٨ (بتحقيق السندوبي)، وشرح القصائد السبع ٢٠١، وأشعار الشعراء الستة ٤٠، وخزانة الأدب ٢٧/ ٣٢٧ (بولاق) ٥/ ٩٨ (هارون)، وللمزيد من المراجع انظر: المعجم المفصل لشواهد النحو الشعرية ٢/ ٧٩٤.

وصدر البيت يروى برواية أخرى مشهورة وهي: كأنّ أبانًا في أفانين ودقه . . . . . و معنى الروايتين واحد وهو تشبيه هذا الجبل الذي اسمه ثبير أو أبان، وقد غطاه المطر بشيخ كبير متزمل بكساء كبير غطط. وثبير: اسم جبل بمكة بينها وبين عرفات .

وقد شرح البيت وأشار إلى روايتيه وإلى الجرعلى المجاورة، الأنباري في شرح القصائد والبغدادي في الخزانة.

وجُرّ (مُزَمّل) لمجاورة (بِجَادٍ) وحقُّه الرفع صفةً لـ (كبير).

وللرافضة على هذا المسلكِ اعتراضان:

أحدهما: قالوا: نحن حملنا قراءة النصبِ على موضع الجارّ والمجرور، وهو أقربُ مما حملتموه عليه وهو (اغسلوا وجوهكم) ولا شك أن المعمولَ إذا تنازعه عاملان فَحَمْلُه على أقربِهما أولى.

الثاني: على المجاورة (١)، وهو من وجوه:

الأول: أنّا جمعنا بين القراءتين بحملِ قراءةِ النصبِ على موضعِ الجار والمجرور وهو عاملٌ قويٌّ مشهور في اللغة ، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ يُصْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرُهم ﴾ (٢) بالجزمِ عطفًا على محلّ الفاءِ وما بعدها (٣) ، وهو جزمٌ على جوابِ الشرطِ .

وأنتم جمعتم بين القراءتين بحمل قِراءة الجرعلى المجاورة، وهو عاملٌ شاذٌ في اللغة، بل ليس بعاملٍ، وإنها هو موضعُ ضرورةٍ لإصلاح القوافي، وتحسينِ المعاني. والحملُ على المشهورِ أولى من الشاذّ.

الثاني: سَلّمنا أن المجاورة أصلٌ معتمدٌ، لكن إنها تستعملُها العربُ في غيرِ عَالَ اللبس، كقولهم: (جُحْرُ ضَبِّ خربٍ) إذ لا لَبْسَ ههنا. فأمّا في الآيةِ فاللبسُ حاصلٌ لِتردِّدِ الحكم بين الغَسْل واللبحِ، وما يُفْضي إلى اللبس - لا سيها في كتاب الله - مُطّرحُ.

<sup>(</sup>١) أي اعتراضهم الثاني على المجاورة من عدة وجوه.

<sup>(</sup>٢) سورة الأعراف: آية ١٨٦.

<sup>(</sup>٣) قرأ بذلك حزة والكسائي، وقرأ عاصم وأبو عمرو (ويذرُهـم) بالياء والرفع، وقرأ الباقون (ونذرُهـم) بالنون والرفع. انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٩٨، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/٢١٦، والإرشاد ٢١٢.

الثالث: سَلّمنا ذلك، لكنّ إعرابَ المجاورةِ إنها استُعملَ مع عدمِ الفاصل كالتأكيدِ، نحو ﴿ عذابَ يمومِ أليم ﴾ (١) و(جحر ُ ضَبّ خربٍ)، أمّا مع الفاصل والعطفِ فلا، والآيةُ فيها فاصلٌ فلا يُحمل على المجاورة.

والجواب عن الأول: قولهم: (عاملُنا أقربُ، فالحملُ عليه أولى . . . ) إلخ.

قلنا: هو مُعارَض بأنّ عامِلنا نحن أقوى، فالحمل عليه أولى، وبيانُ قُوتِه أنّ الفظيّ، وعامِلُكُم مَحلِّيّ. ولا شك أنّ اللفظيّ أقوى من المحلّي. أقصى ما في الباب: أن كلَّ واحدٍ من عاملنا وعاملكم راجحٌ من وجدٍ، وهو أنّ عاملكم راجحٌ لِقُربه، مرجوحٌ لِضَغفِه، وعاملنا راجحٌ لقُوته، مرجوحٌ لِضَغفِه، وعاملنا راجحٌ لقُوته، مرجوحٌ لبعده، فيتساقطان من هذه الحَيْثِيّة، ويُعدلُ إلى الترجيح من غيرهما. وهو من ثلاثة أوجه:

الأول: ما سنذكره / من صريح السُّنَّةِ.

1/40

الثاني: أنّ جهة رجحانِ عاملِنا أقوى من جهة رجحانِ عاملكم، وبيانه: أن رجحان عاملنا من حيث القوة، ورجحانَ عاملكم من حيث القربُ. والقوة أقوى من القرب؛ لأن القوة صفة قائمة بالذات مستقلة من غير واسطة، والقربَ معنى إضافيٌ تتصف به الذاتُ بواسطة الظروفِ الزمانية والمكانية، وما عُدِمَتْ فيه الواسطة أقوى مما وُجِدَتْ فيه، ولأجل أنّ القوة أقوى من القربِ قال مَنْ وَرّثَ ذوي الأرحام بالتنزيل: إذا اختلفت الجهة وأدلى بعضُ ذوي الرحم بوارث، والباقي بغيرِ وارثٍ أو بوارثٍ يُسْقِطُه الوارثُ الأول سقط الثاني بالأولِ لِقُوّتِه وإن كان الثاني أقربَ منه لِضَعفِه، فلم يظهرُ للقربِ تأثيرٌ مع بالأولِ لِقُوّتِه وإن كان الثاني أقربَ منه لِضَعفِه، فلم يظهرُ للقربِ تأثيرٌ مع

<sup>(</sup>١) سورة هود: آية ٢٦، وقد تقدمت قبل قليل.

القوة. مثاله: بنتُ بنت بنت ولو إلى عشرين درجة، وبنتُ أخ لأم. المالُ لبنت بنتِ البنتِ وإن نَزَلَتْ؛ لأن البنتَ تُسقِط الأخ من الأم.

الثالث: أن الآية تضمنت مغسولاً وعمسوكا في الجملة، فاتفقنا (١) على غسلِ الوجهِ واليدين، واتفقنا (١) على مسحِ الرأسِ، واختلفنا (٢) في غسلِ الرجلين، فادّعيناه نحن، وأنكرتموه أنتم، ولا شكّ أن لكثرةِ النظائرِ والأشباه تأثيرًا في إلحاقِ بعضِ الأحكامِ ببعضٍ، على ما تقرر في أصولِ الفقه، والمغسولُ في الآيةِ أكثرُ من المسوح، فوجبَ إلحاقُ ما اختلفنا (٢) فيه بالأغلب من القسمين المتفق عليها، إذ هما كالدليلين المتعارضين، يُرَجّح أقواهما، وذلك هو المغسول.

واعلم أن هذا الوجه مُتفرعٌ على كون القياس حجة ودليلاً. ولا أظنّ الرافضة يقولون به، فإن قالوا بالقياس لَزمَهُم هذا الوجه .

والجوابُ عن الثاني: قولُهم: (الإعرابُ على المجاورةِ شاذٌ، وهو موضعُ ضرورةٍ).

قُلْنا: ليس كذلك، بل المجاورةُ نوعٌ من أنواع البلاغة والفصاحة كالتشبيهِ والاستعارةِ والتنبيهِ والإيماء والمجاز والتجنيس ونحوها (٣). والبلاغةُ من أكثر مطالب اللغة والقرآن، حيث نَزَل للإعجاز والتحدي، ولم نسمع أحدًا جعله

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ): (فاتفقنا) أي: القراءتان، وقد اخترت ما في (ب)؛ لأنه الأظهر.

<sup>(</sup>٢) في (أ): (واختلفتا)، أي: القراءتان، وقد اخترت ما في (ب)؛ لأنه الأظهر.

<sup>(</sup>٣) في (ب): ونحوهما.

شاذًا إلا أنتم، بل قد نقله أئمةُ اللغةِ كسيبويه (١) وأبي عبيد (٢) وأبي زيد (٣) والزجاج (٤). ولم يذكروا أنّه شاذٌّ (٥)، مع أنهم بَيّنوا شواذَّ اللغةِ وصنفوا فيها

(١) تحدث سيبويه عن الجوار في كتاب ١ / ٢١٧ (بولاق) في لغة العرب، لكنه لـم يشر إلى وروده في القرآن، وفعل مثل ذلك المبرد في المقتضب ٤ / ٧٣.

(٢) لعله يقصد أبا عبيدة معمر بن المثنى، فهو الذي رأيه صريح بجواز ذلك في القرآن، فقد حمل عليه قراءة الجر في هذه الآية في كتابه مجاز القرآن ١٥٥/.

(٣) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن شابت الأنصاري (١١٩هــــ٥٢١هـ)، إمام في اللغة والأدب والرواية، عاش ومات في البصرة. (الأعلام ٣/ ١٤٤).

(٤) استدلاله بالزجاج يضعف حجته ولا يقويها؛ لأن الزجاج يعارض الحمل على الجوار في القرآن الكريم، فقد قال في كتابه معاني القرآن ٢/ ١٥٣ عند حديثه عن هذه الآية: «وقال بعض أهل اللغة هو جرّ على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كليات الله . . ».

وممن وافق الزجاج على القول بمنعه في القرآن ابن خالويه، فقد قال في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها ١٤٣/١: «قال أبو عبيد: من قرأ (وأرجلكم) بالكسر لزمه أن يمسح. ومن ذكر أن من خفض (وأرجلكم) خفضه على الجوار فهو غلط، لأن الخفض على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن، وإنها تكون لضرورة شاعر، أو حرف يجري كالمثل، كقولهم: (هذا جحر ضب حرب). . ». وهذا الكلام يبدو أنه من كلام ابن خالويه، وإن كان متصلاً بالكلام الذي نقله عن أبي عبيد.

وفعل مثل ذلك مكي بن أبي طالب، حيث قال في كتابه مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢١: "وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار، والمعنى: للغسل. وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه». ومع أن القول بالجوار ينسب للأخفش، فإن الأخفش لسم يجوزه على الإطلاق، بل ذكر ما يشعر بأنه ضرورة، حيث قال في كتابه معاني القرآن ١/ ٢٥٥: "ويجوز الجر على الإتباع، وهو في المعنى الغسل، نحو: هذا جحر ضب خرب، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار». وقد سبق النحاس في إعراب القرآن ١/ ٥٨٥ مكيّ بن أبي طالب بنسبة القول بالجوار إلى أبي عبيدة والأخفش والرد عليها إعراب القرآن ١/ ٥٨٥ مكيّ بن أبي طالب بنسبة القول بالجوار إلى أبي عبيدة والأخفش والرد عليها بقوله: "وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنها هو غلط، ونظيره الإقواء». وأكتفي بهذه النصوص التي يتبين منها أن قول الطوفي عن الجوار: "ولم نسمع أحدًا جعله الإقواء». وأكتفي بهذه النصوص التي يتبين منها أن قول الطوفي عن الجوار: "ولم نسمع أحدًا جعله أجازه ودافع عنه المكبري في كتابه إعراب القرآن ١/ ٢٢٤، حيث قال عن الجر على الجوار: «ولم على الجوار: «ولم من أبر على الجوار: «ولم على القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: «ومور عين \* على قراءة من جر...».

ولابن جني في الخصائص ١/ ١٩١ ــ ١٩٢ توجيه آخر للجر في هذه الآية ونظائرها فيحسن الرجوع إليه. وينسب مثله للسيرافي في شرحه لكتاب سيبويه. وقد أشار ابن هشام في المغني ٨٩٦ إلى رأيها هذا منسوبًا إليها، وناقشها فيه.

(٥) بل ذكر بعضهم وذكر غيرهم أنه شاذ، فهو إذن من القضايا الخلافية، وليس من القضايا المسلّمة.

كُتُبًا على القرآن وغيره، ولم يسكتوا عن شيءٍ عَلموه من ذلك. فَدَلَّ على بطلان ما ذكرتم، وحينئذ يكون حَمُلُنا وإياكم القراءتين على محملٍ جيد، والترجيحُ معنا بها ذكرنا وسنذكر.

قولهم: (إنها تستعملُ المجاورةُ في غير / محلّ اللبس).

قلنا (١): نطقتِ العربُ بالمجاورة في الجملة ولم تُقَرِّقُ (٢)، على أن اللبسَ ليس بأشد محذورًا من الإجمال، والإجمالُ في القرآنِ واللغةِ كثيرٌ، والاعتهادُ فيه على بيانِ المُبيّن، وقد حصل اللبسُ في اللغةِ، كالأسهاءِ المشتركةِ نحو: البَيْن، والجون، والقرء (٣).

والاعتمادُ على قرائنِ الكلام وما يقتضيه سياقه.

قولهم: (إنها استعملت المجاورة مع عدم الفاصل...).

قُلْنا: قد تقدمَ قولُ امرئ القيس: (أو قَديرٍ) وهو مجاورة مع (أو) وهو فاصل عطفي.

### وقال جرير:

<sup>(</sup>١) في النسختين: (فلما)، والذي يبدو لي أنها: (قلنا)؛ لأنه بصدد ذكر أقوالهم والرد عليها، ويـؤكد ذلك ما ورد وما سيرد بعد ثلاثة أسطر. وأعنى به عبارة: (قولهم) . . . (قلنا).

<sup>(</sup>٢) في نسخة (أ): (يغرق)أي: أن الحرف الأول غير منقوط. وفي نسخة: (ب): (يفرق): أي: بجعله ياءً. والراجى نندي أنه: (تفرق) بالتاء، لأنه يعود للعرب.

<sup>(</sup>٣) البيّن: من الأضداد: يطلق على الوصل وعلى الفرقة. (المصباح المنير: (بين).

الجَوْن: يطلق بالاشتراك على الأبيض والأسود، وقال بعض الفقهاء: ويطلق على الضوء والظلمة بطريق الاستعارة. (المصباح المنير: جون).

القرء: فيه لغتان: الفتح والضم. ويطلق على الطهر وعلى الحيض. (المصباح المنير: قرء).

[٦٣] فهل أنتَ إنْ مساتتُ أَتَسانُكَ راحلٌ إلى آل بِسطام بن قيسٍ فَخاطِبِ (١) جَرَّ (فخاطب) لجوارِ (قيسٍ) مع فصل (الفاء) وحقُّه الرفعُ صفةً (٢) لـ (راحل).

وقال الفرزدق:

[72] لم يَبْ قَ إِلا أُسيرٌ غيرُ منقل ب وموثقٍ في عقالِ الأسرِ مَكْبُ ول (٣) جر (موثقا) مع فصل الواو، وحقُّه الرفعُ صفة (٢).

ولقائلٍ أن يقولَ: إنّ (إلاً) في بيتِ الفرزدق بمعنى (غير) فيكون رفعُ (الأسيرِ) على اللفظِ وجر (الموثق) على المعنى، إلا أنه خلافُ الظاهرِ وفي غيره كفاية.

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق، وليس لجرير، وهو في ديوان الفرزدق ص ٩٦، من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتًا يهجو فيها جريرا، وروايته في الديوان مخالفة لما هنا، ولا شاهد فيها، وهي:

ألست إذا القعساء أنسل ظهرها إلى آل بسطام بن قيس بخساطب وقد ورد في النقائض ٢/ ٨١٣ بمثل رواية الديوان تمامًا، مع قصيدته، وهي مكسورة الروي، وقد ذكر أنهارد على قصيدة مماثلة لجرير، إلا أنها مضمومة الروى، وقد أوردها قبلها.

وورد بيت الفرزدق هذا برواية مطابقة لما عند الطوفي، في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٦٦، وفي الأمالي الشجرية ١/ ١٩ ١ . وقد ذكر ابن الشجري أن قافية هذا البيت مضمومة بخلاف ما بعده، وأن فيه إقواء . ولم يجعله مجرورًا على المجاورة كما فعل الطوفي .

(٢) تعبيره فيه تسامح، لأنه ليس صفة، بل عطف نسق.

(٣) البيت من البسيط، ولم أجد من نسب للفرزدق غير الطوفي، ولم أعشر عليه في ديوان الفرزدق، والصحيح أنه للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص ٥٦ (بتحقيق أبي الفضل)، وص ٥٣ (بتحقيق ابن عاشور)، وروايته فيها:

لم يبق غير طـــريــد غير منفلت أو مـوثق في حبال القِـد مسلوب وقد استشهد بالبيت دون نسبة ابن عصفور في الممتع ١/ ١٧٢، والقرافي في الاستغناء ٣٣٤، واستشهد به الألوسي في الضرائر ٢٥٦ ونسبه إلى النابغة مع خلاف يسير عن رواية الديوان ورواية الطوفي. وأورده عبد السلام هارون في معجم الشواهد ١/ ٤٧، ٣٣ دون نسبة.

المسلك الثاني: لنا من السنّة: أنه قد صحَّ عن النبي ﷺ من حديث عائشة وأبي هريرة وجابر أنه قال: (ويل للأعقاب من النار)(١).

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: (تخلّف عنّا رسولُ الله على فأدركنا، وقد أرْهقَنَا العصرُ، فجعلنا نتوضاً ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: ويلٌ للأعقاب من النارِ، مرتين أو ثلاثا) (٢) رواه أحمد والبخاري ومسلم.

<sup>(</sup>۱) حديث عائشة: أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٢١٣ (رقم ٢٤٠)، وابن ماجه ١/ ٧٥ (تصحيح الألباني) برقم: ٢٤٥٨ (برقم ٢٤٥٨٧)، ٢/ ٨٤ (برقم ٢٤٥٨٧)، ٢/ ١٩١ (برقم ٢٥٦٣)، ٢/ ١٩١).

وحديث أبي هريرة: أخرجه البخاري ١/ ٢٦٧ (فتح الباري) برقم (١٦٥)، ومسلم ١/ ٢١٤ (برقم ٢٤٢) والنسائي ١/ ٢٦ (تصحيح الألباني) برقم (١٠٥)، وابسن ماجه ١/ ٧٥ (برقم ٣٦٦/ ٤٥٣) وأحمد في مسنده: ٢/ ٢٨٨ (برقم ٢١٢٧)، ٢/ ٢٨٨ (برقم ٢٨٠٧)، ٢/ ٢٨٩ (برقم ٤٩٠٩)، ٢/ ٢٠٠١ (برقم ٢١٤٥)، ٢/ ٢٠٤ (برقم ٢١٠٠)، ٢/ ٢٠٤ (برقم ١٠٠٢٥)، ٢/ ٢٨٤ (برقم ١٠٠٢٥)، ٢/ ٢٨١).

وحديث جابر: أخرجه ابن ماجه ١/ ٧٦ (برقم ٣٦٧/ ٤٥٤)، وأحمد في مسنده: ٣/٣١٦ (برقم ٢٤٣٣)، وأحمد في مسنده: ٣/٣١٦ (برقم ٢٤٣٣).

وبعض هذه المواضع في حديث عائشة وأبي هريرة وجابر: بلفظ (ويل للعراقيب من النار) أو (ويل للعقب من النار).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري ١/ ٢٦٥ (فتح الباري) يرقم (١٦٣) في كتباب الوضوء، وأخرجه قبل ذلك في كتاب العلم برقم (٦٠) (٢١١ (برقم ٢٩٧٦)، ٢/ ٢٢٦ (برقم ٢٠١))، ٢/ ٢٢٦ (برقم ٢٠٠)). (برقم ٢٠١))، ٢/ ٢٢٦ (برقم ٢٠١٧).

وقوله: (أرهقنا العصر): قال ابن حجر في الفتح ١/ ٢٦٥: «أرهقنا: بفتح الهاء والقاف، و(العصر): مرفوع بالفاعلية، كذا لأبي ذر، وفي رواية كريمة بإسكان القاف، والعصر: منصوب بالمفعولية، ويقوي الأول رواية الأصيلي: (أرهقَتُنا) بفتح القاف بعدها مثناة ساكنة. ومعنى الإرهاق: الإدراك والغشيان).

وعبد الله بن عمرو: هو: عبد الله بن عمرو بن العاص (٧ ق هـ ٥٦هـ) صحابي قرشي من النساك، من أهل مكة . (الأعلام ٤/ ٢٥٠).

ولابن ماجه والنسائي وأبي داود: (رأى النبيُّ عَلَيْهُ قَـومًا يتـوضـؤون، فرأى أعقابهم تلوح، فقال: ويلُ للأعقابِ من النار، أسبغوا الوضوء)(١).

وللدارقطني من حديث عبد الله بن الحارث الزُّبَيْدي مرفوعًا: (ويل للأعقاب وبطونِ الأقدام من النار)(٢).

ولابن ماجه من حديثِ خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمرو بن العاص كلهم سمعوه من رسول الله على قال: (أتموا الوضوء، ويل للأعقاب من النار) (٣).

(۱) أخرجه مسلم ٢١٤/١ (برقم ٢٤١)، وابن ماجه ١/ ٧٥ (برقم ٣٦٣/ ٤٥٠)، والنسائي ٢/ ٢٦ (برقم ١٩٣/ ٤٥٠)، والنسائي ٢/ ٢٦ (برقم ١٩٠٨)، وأبو داود ٢/ ٢١ (برقم ٨٨/ ٩٧)، وأحمد ٢/ ١٩٣ (برقم (٢٠٩).
وابن ماجه: هو: محمد بن يزيد الربعي القزويني (٢٠١ – ٢٧٣هـ) أبو عبد الله، إمام في الحديث.
(الأعلام ٨/ ١٥). والنسائي: هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان النسائي (٢١٥ – ٣٠٣هـ) أبو عبد الرحمن، إمام في الحديث. أصله من (نسا) بخراسان، مات في بيت المقدس.
(الأعلام ١/ ١٤٤).

(٢) حديث صحيح، أخرجه الدارقطني في سننه ١/ ٩٥، وأحمد ٤/ ١٩٠ (برقم ١٩٧٤)، ١٩١/٤ (بررقم ١٩٧٤)، ١٩١/٤ (بررقم ١٩٧٤)، ١٩٠/٤). والحاكم في المستدرك ١/ ١٦٢، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/ ١٩٨ (برقم ٢١٣٧)، وفي صحيح الترغيب ٢٦٨/١، والروض النضير ١٣٠. والدارقطني: هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني الشافعي، إمام في الحديث، ولد في دار القطن من أحياء بغداد، ومات في بغداد، (الأعلام ٥/ ١٣٠).

وعبد الله بن الحارث: هو: عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ( . . - ٨٦هـ) صحابي، سكن مصر ومات فيها . (الأعلام ٤/ ٢٠٦).

(٣) حديث صحيح، أخرجه ابن ماجه ١/ ٧٦ (تصحيح الألباني) برقم (٣٦٨ ـ ٤٥٥) وأورده الألباني في سلسلة الصحيحة ٢/ ٥٥٥ (برقم ٧٨٧).

وخالد بن الوليد: هو: خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي (. . ـ ١ ٢ هـ) صحابي شجاع، سيف الله المسلول. (الأعلام ٢/ ٣٤١).

وشرحبيل بن حسنة: هو: شرحبيل بن عبد الله بن المطاع بن الغطريف الكندي (٥٠ ق هــ١٨هـ) صحابي قائد، و(حسنة) اسم أمه، مات بطاعون عمواس. (الأعلام ٣/ ٢٣٤).

فيه وخياشيمِه مع الماء . . إلى أن قال : ثم يمسحُ رأسه كما أمره الله إلا خرّت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء ، ثم يغسل قدميه إلى الكعبين كما أمره الله) (١) . وساق الحديث . قال الدارقطني : إسنادٌ صحيح ثابت ، ولم يقل مُسْلِم (كما أمره الله) . وهذا صريحٌ في الغسلِ مفسرٌ للآية فيجبُ اتباعُه .

وكل (٢) من روى صفة وضوء النبي على عليه وسلم كعثمان وعلى والرُّبيّع (٣) وابن عباس وعبد الله بن زيد (٤) والمقدام بن معدي كرب (٥) وغيرهم، اتفقوا على أنه غَسَل رجليه، وفِعلُه حجة ، وقد توضّا ، وقال : هذا وضوء لا يقبلُ الله الصلاة إلا به ، فإن كان قد غسل رجليه فيه لزّم المُدَّعَه ، وإن كان مَسَحَ لزم أن لا تقبل الصلاة إلا بوضوء ممسوح فيه ، ولا تُقبل مع الغَسْل ، وهو خلافُ الإجماع ، فإنه لا خلاف في (٦) أنّ الغَسْل أفضلُ لِتضّمنه النزيادة والخروج به من الخلاف ، وإنا النزاع في الواجب والمجزي .

وقد اقتصرنا من السنّة على هذا القدر، إذْ لَسْنا بصدد استيفائه، وفي صرائحها سعة .

فأمّا الجواب عن مسلكهم الأول: فقد مَرّ في أثناء دليلنا.

<sup>(</sup>١) سبق تخريج حديث عمرو بن عبسة هذا في (ص ٣٨٥).

<sup>(</sup>٢) في نسخة (ب): (وفي كل): أي بزيادة (في). ويبدو أنه لا داعي لها.

<sup>(</sup>٣) الرُّبَيِّع: هي: الربيِّع بنت معوذ بن عفراء النجارية الأنصارية (. . ـ ٥٥هـ) صحابية جليلة بايعت النبي ﷺ بيعة الرضوان وصحبته في بعض الغزوات. (الأعلام ٣٩/٣).

<sup>(</sup>٤) في النسختين: عبد الله بن يـزيد. والصحيَّح أنـه: عبـد الله بن زيد. وقد تقـدم حديثه وتـرجمته في (ص ٣٨٦).

<sup>(</sup>٥) هو: المقدام بن معد يكرب بن عمر بن يزيد الكندي (. . ـ ٨٧هـ) أبو كريمة، صحابي، سكن الشام ومات في حمس، وله أربعون حديثًا. (الأعلام ٨/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٦) كلمة (في) غير موجودة في نسخة (أ)، ويوجد بدلها في نسخة (ب) كلمة : (فيه).

وأما عن الثاني: فحديثُ أوس، وحديثا علي محمولةٌ على مسح الخفين، فإنّ الحفّ يسمى نعلًا، وذِكْرُ القدم لا يمنع منه، كما يقال: سَجَدَ على ركبتيه ويديه وإن وُجد الحائل، أو يُحملُ ذلك مع فعلِ علي رضي الله عنه على نعلين مع جوربين يثبتان بأنفسها، وأنّه مسح الجميع، فإنه يُجزيه ولا يضر خلعُ النعلين.

ودليل التأويل ما تقدم من معارضة النصوص، وما روى سعيدٌ في (١) سننه عن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال: (اجتمع أصحابُ رسول الله ﷺ على غسل القدمين).

وإنكارُ أنس على الحَجّاج معارضٌ بأنه قد صحّ عن أنس (أنه كان يغسل رجليه حتى يسيل الماء) (٢)، ثم هو محمولٌ على إنكار دعوى الحَجّاج تأكيدَ غسل الرجلين على غيره، واستشهد بالآية إذ غشلُها فيها مجملٌ محتمل، و (٣) غَسْلُ الوجه واليدين صريحٌ ومبيّن، والصريحُ آكد، ولذلك لم يسقطا في التيمم، يدل على هذا التأويل فعلُ أنس.

فأما ما رُوي / عن ابن عباس أنه قال (ما أجد في كتاب الله إلا غسلتين [٣٦/ب] ومسحتين) (٤) فمعناه: ظاهرُ القرآنِ غسلتان ومسحتان، لكنْ بَيّنتُ السنةُ

<sup>(</sup>١) المراد به: سعيد بن منصور، وقد تقدم الحديث عنه وعن سننه. وانظر حديث ابن أبي ليلي في المغني ١٨٤/١ . وعبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري المدني شم الكوفي، ثقة، مات بوقعة الجهاجم، وقيل غرق، سنة ٨٦هـ. (تقريب التهذيب ٢/ ٤٩٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن أي شيبة في مصنفه ١٩/١ من طريق محمد بن أبي عدي عن حميد، وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ١٩/١، برقم (٤٢٠) من طريق محمد بن أبي عدي عن أبيه، غير أنه أبدل (قدميه) بد (بديه).

<sup>(</sup>٣) الواو: زيادة منى، وليست في النسختين.

<sup>(</sup>٤) انظر: المغني لابن قدامة ١/ ١٨٤.

خلافَه، ولهذا قال ابن عمر (نزل جبريلُ بالمسح وسنّ رسول الله على الله العسل)(١) معناه: بيّن رسولُ الله على أن المرادَ مما فهِ منا من ظاهره المسحَ الغَسْلُ.

واعلم أني إنما بسطتُ الكلامَ في هنده المسألة لأن [بعض] (٢) فقهاء الرافضة وَلِعَ (٣) ، بي في هذا الكلام فيها، واحتج عليّ ببعض ما ذكرتُ في مسلكيهم المذكورين فذكرت بعض ما حضرني من شُبَهِهِم ههذا وأجبتُ عنه كما رأيت.

واعلم أنّ الرافضة أكثر ما يتعرضون بأهل السنّة في هذه المسألة ، لقوة شُبَههم من الكتاب والسنة عليها .

وكذلك القَدَريَّة أكثر ما يتعرضون للسنّة في مسألة القَدَر (٤) وخَلْقِ الأفعال ؛ لقصور العقل عن الاستقلال بدركها واضطراره فيها إلى ثبوت التسليم والله أعلم.

#### \* \* \*

واعلم أن آية الوضوء يتعلق بالكلام عليها مسألتان ـ لا تعلُّقَ لهما بفروع (٥) (إلى) ـ وفاءً بها ضَمِنَا من الترتيب على أبواب الكتاب؛ لئلا يُفضي إلى تفريق مسائل الباب الواحد في مواضع.

المسألة الأولى: الترتيب في الوضوء واجبٌ في أشهر الروايتين، ولـم يذكر القاضى في خلافه سوى هذه الرواية مع عادته بذكر الخلاف عن أحمد.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ١/ ٤١٤، برقم (٢١٤) من طريق عبد الله بن بدر.

<sup>(</sup>٢) كلمة (بعض): ليست في النسختين، وقد زدتها لأن الكلام يقتضيها في نظري.

<sup>(</sup>٣) قال في المعجم الوسيط: وَلِعَ بـه، وَلَمَّا وولوعًا: علق به شديدًا، ولجَّ في أمره وحرص على إيذائه.

<sup>(</sup>٤) في (ب): القدرة.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (فروع) وقد زدت عليها (الباء) في أولها؛ لأن الكلام يقتضيها؛ لأن معنى كلامه أن هاتين المسألتين لا علاقة لهما بفروع (إلى) وإنها هما في موضوع جديد.

وقال صاحب المغني (١) لم أر فيه خلافًا عن أحمد.

وبه قال الشافعي وأبو عبيد و إسحاق وأبو ثور وأبـو مصعب صاحب مالك وحكاه عن أهل المدينة.

والروايةُ الثانية: هو مسنون وليس بواجب. نقلها الأصحابُ منهم أبو الخطاب، وبها قال الحسن وعطاء وابن المسيب والنزهري والأوزاعي والثوري والليث وداود ومالك وأبو حنيفة وهو المختار.

وتمسَّكَ من أوجب الترتيبَ بوجوه:

الأول: قول عالى: ﴿ إذا قُمتم إلى الصلاةِ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكِم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ (٢) ، والتمسك بها من وجهين:

أحدهما: أنه أَمَرَ بغسل الوجه عقيب القيام إلى الصلاة، والفاءُ للتعقيب فيجب أن يعقب القيام إلى الصلاة بغسل [٣٧/أ] فيجب أن يعقب القيام إلى الصلاة بغسل الوجه وإذا وجبت / البداءة بغسل [٣٧/أ] الوجه وَجَبَ الترتيبُ في غيره، إذ لا فرق بينها.

الثاني (٣): أنه أَذْ حَلَ ممسوحًا بين مغسولات وقَطَعَ النظيرَ (٤) عن نظيره، والعربُ لا تفعل مثل ذلك إلا لفائدة. ولا فائدة (٥) هنا سوى الترتيب.

<sup>(</sup>١) المراد به ابن قدامة ، انظر المغنى ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠ .

<sup>(</sup>٢) هي آية المائدة: ٦ عل البحث.

<sup>(</sup>٣) أي: الثاني من وجهى التمسك بالآية ، وليس الثاني من أدلة الترتيب ؛ لأنه لسم يأت بعد.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (النظر) والصحيح أنها النظير؛ لأنها وردت كذلك في المغني، وأغلب هذا الكلام مأخوذ عنه، ولأن الطوفي سيعيدها مصححة بعد بضع صفحات، ولأن المعنى يدل على ذلك.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (والفائدة)، والصحيح: ولا فائدة هنا سوى الترتيب، أو: والفائدة هنا هي الترتيب. كما ورد في المغنى.

قالوا: وذلك لأن نظم الكلام المطابق للحكم أن تعطف المغسول بعضه على بعض، فتقول: اغسلوا وجوه كم وأيديكم إلى المرافق (١)، وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم، إذ ذلك عادة أهل اللغة في قولهم: رأيتُ الأمير ضرب زيدًا وحمرًا وخلع على بكر، ولا يقولون: ضرب زيدًا وخلع على بكر وضرب عمرًا، إلا أن يقصدوا حكاية الأفعال على ترتيب وجودها.

الثاني: قال القاضي: وقد احتج من نصرَ هذه المسألةَ من هذه الآيةِ بأن الله تعالى عطفَ فيها بعضَ الأعضاء على بعضِ بالواو، وهي تقتضي الترتيب. قال: وليس هذا بِمَرْضيّ عندي؛ لأن الواوَ للجمع المطلق.

قلتُ (٢): ويشبهُ أن يكونَ هذا المحتبُّ من أصحاب الشافعي؛ لأنهم يوجبون الترتيبَ في الوضوء، والواو تقتضيه عندهم على ما سنذكره فيما بعد.

وهذا الأصل \_ أعني الخلاف في مقتضى الـواو \_ هو (٣) الذي أوجبَ ذكرنا لهذه المسألة، حيث اعتمد بعضُ القائلين بها عليه فيها .

الثالث: السُّنَة: ففي حديث عمرو (٤) بن عَبَسَة (ثم يَمسح رأسه كما أمره الله ثم يغسل رجليه إلى الكعبين كما أمره الله)، وهمو دليلٌ على أن الله تعالى أمر بمسح الرأس بعد غسل اليدين، ويِغَسْل الرجْلين بعد مَسْحِ الرأس. فكان عَلَيْ يَوضاً مُرتّبًا، وفِعْلُه بيانٌ للمجمل.

<sup>(</sup>١) أقحمت في نسخة (ب) بين كلمة (المرافق) وكلمة (وأرجلكم) جملة: (وامسحوا برؤوسكم). وهي لا محل لها في هذا السياق.

<sup>(</sup>٢) القائل هـ و الطوفي . وكلمة (قلت) هـذه كتب بدلاً منها في نسخة (ب) كلمة (الثاني)، وهي غريبة جدًّا لا أدرى كيف جاءت .

<sup>(</sup>٣) في النسختين: وهو. وقد حذفتُ الواو؛ لأنها زائدة في نظري.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (عمر) والصحيح أن اسمه: عمرو. وقد تقدم حديثه هذا مخرجًا في (ص ٣٨٥).

وقال عليه السلام (ابدأوا بها بدأ الله به)(١).

واعلم أنّا قد ذكرنا أن بعض أصحاب الشافعي يستندون في هذا الحكم إلى اقتضاء الواو الترتيب، ونحن لا نقول بدليلهم ولا بمدلولهم على ما اخترناه.

فأما الحنفية فإنهم يستندون في منع وجوب الترتيب إلى أصلٍ لهم وهو: أن الآية لا نصّ فيها على الترتيب. والزيادة في النصّ نسخٌ.

فنحن وإن قلنا بمدلولهم لكنّا لا نقول بأصلهم. فلا جَرَمَ وَجَبَ علينا أن نسلك في أثناء البحث مذهبًا بين مذهبين. وبَيّنْتُ / ما اخترناه بدليل نرتضيه (٢٠ [٣٧] ب] ابتداء وجوابا، وذلك من حيث الكتاب والسنة.

أما الكتاب : فالآيةُ التي تمسَّكوا بها وتمسَّكنا بها، من وجوه لفظية ومعنوية :

الأول: أن أعضاء الوضوء فيها، بعضها معطوف على بعض بالواو، وليستُ للترتيب على ما سيأتي بعد.

الثاني: أن الذي صرّحت به الآية الأمرُ بهاهية الغسل المجردة، والترتيبُ صفة زائدة يحتاج وجوبُها إلى دليل، ولا دليل في الآية عليه، وما استنبطوه منها وظنّوه (٣) دليلا عليه سيأتي جوابه، وجوابُ باقي أدلتهم: أنّ الأصل براءة ذمّة

<sup>(</sup>۱) هذه الجملة جزء من حديث جابر بن عبدالله، الطويل في وصف حجة النبي على قالما على عند صعود الصفا، والرواية المشهورة (أبدأ) أو (نبدأ) بصيغة الخبر، أما هذه الرواية (ابدأوا) بصيغة الأمر، فقد حكم عليها العلماء بالشذوذ. انظر تفصيل ذلك وتحقيقه عند الشيخ الألباني في إرواء الغليل علا ٣١٦ برقم (١١٢٠). والحديث أخرجه بطوله الإمام مسلم في صحيحه ٢/ ٨٨٦ برقم (١٢١٨) في كتاب الحج، وموضع الشاهد أخرجه النسائي ٢/ ٣٢٣ ـ ٢٢٤، برقم ٢٧٧٧، ٢٧٨٤ (تصحيح الألباني)، والرواية عند مسلم والنسائي بصيغة الخبر، إلا أنها عند مسلم (أبدأ) وعند النسائي (نبدأ).

<sup>(</sup>٢) في (ب): يرتضيه.

<sup>(</sup>٣) في (ب) : وظفره. وهو تصحيف ظاهر.

المكلّف من الغَسْل والترتيب جميعًا، خالفنا ذلك في وجوب الغسل فغسلناها به لقيام الدليل المصرّح بالاتفاق عليه، فيبقى في الترتيب على مقتضى النفي الأصلي احتياطًا لذمّة المكلف لئلا نغسلها بغير دليل، فَيُفْضي إلى الإجحاف به، و إلزامه ما لا يلزمه.

ولا يقال: هذا مُعارَضٌ بأن الوضوء عبادة متعلقها حقَّ الله وحقُّ المكلف، ففي إيجاب الترتيب فيها احتياطٌ للحقَّين، حَقِّ الله تعالى بتحقيق العبودية له بامتثال أمره على الكهال، وحقِّ الآدمي لأنه في عُهدة العبادة بيقين فلا يخرج عن العهدة إلا بيقين مثله، ولا يحصل ذلك إلا بالترتيب لوقوع الخلاف فيه.

لأنّا نقول: أما حقُّ الله فليس متعلقًا بالترتيب إذ لو تَعلّق به لبيّن مستند التعلّق إما نصًا صريحًا، كما في ماهية الوضوء، وإما ظاهرًا كسائر الظواهر الموجبة للأحكام، لكنه لم يأتِ بشيء من ذلك، فلا تعلُّقَ لحقه به. وما ادعيتموه ظاهرًا سيأتي بيانُ خفائه.

وأما كونُ المكلف في عُهدة العبادة بيقين فصحيح (١)، لكنه يخرج من عُهدتها بدون الترتيب، إذ ذلك القدْرُ هو الواجب عليه بيقين، والترتيب مشكوكٌ في وجوبه عليه، لوقوع الخلاف فيه، والله تعالى لا يُلزمُ المكلف إلا ما نَصَب له عليه دليلاً ظاهرًا، ولو فرضنا تعارض حق الله وحق الآدمي - وهو حاصل ما ذكرناه لكنَّ حقَّ الله متسامحٌ فيه؛ لسعته واستغناء مستحقه، بخلاف حقِّ الآدمي؛ لضعفه وافتقار مستحقّه وشحّه.

وأما السُّنة: فها رُوي عن على رضي الله عنه: (أنّه/ توضأ ثلاثًا ثلاثًا، ثم مسح [٣٨/ أ] رأسَه، ثم شرب فضْلَ وضوئه، ثم قال: مَن سرَّه أن ينظر إلى وضوء النبي عَلَيْقِ

<sup>(</sup>١) في النسختين: (صحيح) بدون الفاء. وقد زدت الفاء لأنه جواب (أمّا).

فلينظر إلى هذا(١)).

وعن بُسْرِ (٢) بن سعيد قال: (أتى عثمان المقاعدَ فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثًا ويديه ثلاثًا ثلاثًا ثلاثًا ثلاثًا ثم مسح برأسه ثم قال رأيت النبي على هكذا يتوضأ (٤)) رواهما أحمد.

- (۱) حديث على بهذه الرواية وهذا النص الذي جاء فيه مسح الرأس متأخرًا: أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٠٤٤) و(١٣٥٣) و (١٣٥٣)، وكلها من طريق أبي حية بن قيس الوادعي الهمداني الكوفي، وقد صححها كلها العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه عليها. لكن الإمام أحمد أورد عدة روايات أخرى عن علي في صفة الوضوء من طريق أبي حية وغيره، وكلها تأخر فيها غسل القدمين عن مسح الرأس، أي أنها جاءت على الترتيب الأصلي، ومنها الأحاديث ذوات الأرقام: (١٠٤٦، ٩٨٩، ٩٨٩، ١٠٧٠، وهي عن أبي حية، والأحاديث ذوات الأرقام: (١٠٢٠، ٩٩٨، ٩٨٩، ١٠٢٧،
- (٢) في النسختين: (بشر) بالشين المعجمة في الموضعين، والصحيح أنه (بُسْر) بالسين المهملة وهو: بسر بن سعيد المدني، تابعي ثقة زاهد، مات سنة ١٠٠هدعن ٧٨ عامًا. انظر: تقريب التهذيب ١٩٧/، وحاشية المسند ١٠/ ٣٧١ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.
- (٣) في نسخة (ب): (ثلاثًا) فقط، أي بدون تكرار في الموضعين، والصحيح أنها مكررة كها في نسخة (أ) ومسند أحمد (الحديث رقم ٤٨٧)، وسنن الدارقطني ١/ ٨٥.
- (٤) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٤٨٧) عن بسر بن سعيد وقال فيه الشيخ أحمد شاكر: (إسناده صحيح). لكنه لا شاهد فيه للطوفي عند أحمد؛ حيث لم يتاخر فيه مسح الرأس عن الرجلين، وإنها جاء على الترتيب، وهذا نصه في مسند أحمد: «حدثنا ابن الأشجعي حدثنا أبي عن سفيان عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد قال: أتى عثهان المقاعد، فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثًا ويديه ثلاثًا ثلاثًا، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثًا ثلاثًا، . . ». فقد تأخرت الرجلان عن الرأس. هكذا رأيته في طبعة الشيخ أحمد شاكر، وفي مصورة طبعة بولاق، فلعل الطوفي قد اعتمد على نسخة أخرى للمسند غير التي طبع عليها المسند، وقد يؤكد ذلك ما ذكره الطوفي من أن الدارقطني روى هذا الحديث من طريق أحمد. وهو موجود فعالاً في سنن الدارقطني ١/ ٨٥ بالنص الذي ذكره الطوفي ؟ أي بتأخير مسح الرأس. وقال فيه الدارقطني: «صحيح، إلا التأخير في مسح الرأس فإنه غير محفوظ. . . ».

وقد نظرت في بقية الروايات التي أوردها الإمام أحمد عن عثمان رضي الله عنه في صفة الوضوء فلم أجد فيها رواية واحدة تـؤكد ما ذكره الطوفي من تأخر مسح الرأس عن الـرجلين. وانظر ـ إن شئت ـ ذلك في الأحاديث ذوات الأرقام: (٤٠٤، ٤١٥، ٤١٥، ٤٢١، ٤٣٦، ٤٣٦، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٨٩).

وروى الدارقطني حديث بُسر (١) من طريق أحمد أيضًا.

وعن على رضي الله عنه قال: (ما أُبالي إذا أَعْمتُ وضوئي بأي أعضائي لدأت)(٢).

وعن مجاهد قال: (قال عبدُ الله \_ يعني ابن مسعود \_ لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك (٣)). ولأن المراد من الوضوء الوضاءة والنظافة وفعلُ العبادة على أكمل الحالات، وهي الطهارة. وذلك يحصل بدون الترتيب، فلا يتوقفُ عليه، ولأنها طهارة أو شرطٌ للصلاة فلا يشترط لها الترتيب، كستر العورة والغسل وإزالة النجاسة.

وأجاب الخصم عن هذه الأحاديث: بأن حديث على وعثمان خلاف المحفوظ، وهو وَهُمٌ من بعض الرواة بدليل أنها إنها قصدا حكاية وضوء رسول الله عليه الكامل الذي كان يفعلُه غالبًا، والترتيبُ واجبٌ أو مستحبٌ، فكيف يتركه غالبًا.

والصوابُ ما روياه هما وغيرهما: أنه عليه السلام مسح الرأس قبل الرجلين(٤).

وأما قول علي (٥): فمحمول على تقديم الشمال على اليمين (٢)، وقد رُوي عنه

<sup>(</sup>١) انظر هامش (٢) في الصفحة السابقة ،

<sup>(</sup>٢) انظر: المغنى لابن قدامة ١٩٠/١.

<sup>(</sup>٣) انظر: المغني ١/ ١٩٠. ومجاهد: هو: مجاهد بن جبر المكي (٢١ ـــ ١٠٤هـ) أبو الحجاج، مولى بني مخزوم، تابعي مفسر، من أهل مكة. (الأعلام ٦/ ١٦١).

<sup>(</sup>٤) كما ورد في الروايات التي أشرت إلى أرقامها في الحواشي السابقة .

<sup>(</sup>٥) المراد به قوله: (ما أبالي. . . ).

<sup>(</sup>٦) ذكر ذلك ابن قدامة في المغني ١/ ١٩٠، ونسبه للإمام أحمد.

أنه قيل له: (أحدُنا يستعجلُ فيغسلُ شيئًا قبل شيء؟ فقال: لا، حتى يكون كا أمرَ الله)(١).

وقول ابن مسعود: قال الدارقطني: هو مرسل.

والجواب: قولهم: (إن حديثي عثمان وعلي خلافُ المحفوظ): لا يقدحُ في الاحتجاج بهما، إذ أكثرُ الأحاديث مختلفة الظواهر، وحُسنُ التصرف الفقهي يجمعُ بينهما.

قـولهم: (وَهَمُّ من بعض الـرواة): لا يقبل مع روايـة أحمد لها بـالسنـد الصحيح. وإلا فعليكم بيـان القـدح، ولا تنـافي بين روايتها لتأخير المسح وروايتها لتقـديمه، لجواز أن يكونا شاهدا وضوءه على الصفتين، فالمرتَّبُ: فعلاً (٢) للكمال في غالب الأحوال، وغيرُ المرتَّبِ: (٢) تبيينًا للجواز. كما بيَّن كثيرًا من الجائزات كالـوضوء مرَّةً مررَّةً، مع مداومته على الشلاث. وحينئذ لا يجبُ ردُّ إحدى الروايتين بالأخرى؛ لعـدم تنافيها، وإمكان الجمع بينها، وهو أولى من إبطال إحداهما مع صحة محرجها.

وأما حملُ قول عليّ على تقديم الشمال على اليمين فبعيدٌ، / لوجهين: [٣٨]ب]

أحدهما: أنه خلاف ظاهر لفظه، فإنه قال: (بأي أعضائي) وهو عامٌ في جميع الأعضاء، ولو أراد ما ذكرتم لقال (بأي عضويًّ) وإطلاقُ الجمع وإرادةُ التثنية أو حَمُّلُ الاثنين على أقل الجمع(٣) خلافُ المشهور، وأنتم لا تقولون به.

<sup>(</sup>١) قال ابن قدامة في المغني ١/ ١٩٠: «قال أحمد: حدثنا جرير عن قابسوس عن أبيه أن عليًا سئل فقيل له: أحدنا يستعجل فيغسل شيءًا قبل شيء ؟ قال: لا، حتى يكون كها أمر الله تعالى».

<sup>(</sup>٢) كلمة (فِعلًا) وكلمة (تبيينًا) التي بعدها بست كلمات. وردتا منصوبتين هكذا والتقدير فيها يبدو: فالمرتب جاء فِعْلًا للكهال. . . ، وغير المرتب جاء تبييناً للجواز، ولو رفعتا على الخبرية لجاز، بل ربها كان أولى.

<sup>(</sup>٣) كلمة (خلاف) ليست في (ب).

الثاني: أن عدم الترتيب بين اليمين والشهال كان معروفًا عندهم، فلم يكن لهم إلى السؤال عنه حاجة، وإنها سألوا وأجيبوا عها عداهما. والدليلُ على أنهم كانوا يعرفونه أن فقهاءنا اليوم يعرفونه ويعلّلون بأن اليدين كالعضو الواحد، بدليل أن في جميعها الدية، ولا ترتيب في العضو الواحد. ولم يكن هذا ليخفى على الصحابة وهم معينُ الفقه وينبوع العلم.

ولا يقال: إن معرفة فقهائنا لذلك لا توجبُ معرفة الصحابة له، لتباين القرائح، واختلافِ الأزمنة وتماديها، وكثرة الحوادث، ورياضة الخواطر، وفي فقهاء كلِّ عصر من يستخرج دقائق لم يسمع بها السلفُ أصلاً.

لأنّا نقولُ: هذا صحيحُ، إلا أن القضية التي نحنُ فيها ليست مما تنبو عنه خواطرُهم ظاهرًا وغالبًا.

وأمَّا إرسالُ (١) قولِ ابن مسعودٍ، فلا يقدحُ فيه، إذ المرسلُ عندنا حجةٌ.

والجواب عن أدلتهم:

الأول: قولهم: (إذا وجبت البداية في الوجه وجب الترتيب في غيره).

قلنا: هو ممنوع. وبيانُ الفرق أنَّ الوجه وجبت البداية بغسله ؛ لأنه جوابُ الشرط بواسطة الفاء، وهي للترتيب (٢) في الشرط والعطف. أما باقي الأعضاء فلا يجب ترتيبُ بعضها على بعض إلا بتصريح به، أو مقتضٍ له، كالفاء وثمَّ. ولا شيء من ذلك هنا، فبأي شيء يجب؟.

[الثاني](٣): قـولهم: (قَطَع النظيرَ عن نظيره، والعـربُ لا تفعـل ذلك إلا لفائدة (٤)).

<sup>(</sup>١) كلمة (إرسال) غير وإضحة في النسختين، لكنها معلومة من السياق بعدها.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (التربيب)، وقد عدلتها إلى: (للتربيب) لأنه هو المراد في نظري.

<sup>(</sup>٣) كلمة (الثاني) ليست في النسختين. وقعد زدتها من عندي لأنمه لا بد منها، حيث قد ذكر (الأول) و(الثالث) كما سيأتي، وسقطت كلمة (الثاني).

<sup>(</sup>٤) في (ب): (بالفائدة) وهي خطأ.

قلنا: مُسَلَّم، لكنّ قولكم: (لا فائدة هنا سوى الترتيب) تحكّمٌ في الجملة، ثم إن عنيتم: لا فائدة سوى الترتيب في نفس الأمر فهو تحكمٌ على علم الله وقرائح العلماء وخواطرهم، لجواز أن يكون ثمَّ فائدةٌ في عِلْم الله لم تحيطوا بها، أو يدرك غيركم فائدته دونكم. وإن عنيتم أن لا فائدة سوى الترتيب فيما يظهر لكم، فمسلَّم، لكنكم لستم حجة على خصمكم حتى تحجروا عليه وتلزموه حصركم، وحينئذ يظهر لذلك فائدتان سوى ما ذكرتم:

إحداهما: أن البلاغة والفصاحة من أعلى مطالب القرآن. وقَطْعُ النظير عن نظيره في الآية أدخلُ في البلاغة والفصاحة من/عدمه فكان متعينًا بيانهما(١): [٣٩] أ]

الأول: (وهو أن البلاغة والفصاحة مطلوبان في القرآن): هو أنّ القرآن كما نزل واضعًا للأحكام، مبينًا للحلال والحرام، فكذلك نزل للإعجاز والإفحام لذوي الألباب والأفهام، وأرباب اللسن والكلام، إظهارًا لمعجز الرسول عليه السلام.

وأما كونُ ذلك أعلى مطالب القرآن: فلأنه نزل معجزًا مبينًا للأحكام، لكنّ ثبوت البوت الأحكام به متوقفٌ على ثبوت الرسالة، وثبوتُ الرسالة متوقفٌ على ثبوت كونه معجزًا [وثبوتُ كونه معجزًا] (٢) متوقفٌ على ثبوت العجز عن معارضته بمثله، ولا يحصلُ العجزُ عن الإتيان بمثله إلا إذا كان من البلاغة والفصاحة في غاية كاملة لا تدرك، فحيئة يكون معجزًا، فتثبت به الرسالة ويلزم قبولُ الأحكام، ومُذْ بانَ ذلك بها ذكرنا أنَّ ثبوتَ الأحكام فرعُ كهالِ بلاغةِ القرآن وفصاحته فيكونُ أعلى مطالبه.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (بيان)، وقد زدت الضمير لإيضاح المعنى، فجعلتها (بيانهم)؛ لأنه بينهما بعد ذلك مباشرة، بقوله: الأول: . . . ، الثاني: . . .

<sup>(</sup>٢) الجملة التي بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق وليست في النسختين، وإن كان ناسخ نسخة (ب) قد علقها في الهامش دون أن يجزم بها.

الثاني: وهو (قطع النظير عن نظيره في الآية أدخل في البلاغة): هو أن الحِسَّ يُدْركُ أن قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهَكم وأيديّكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾(١) أبلغُ وأفصحُ وألــنُّ في السمع وأوقعُ في النفسِ من قوله: اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم. لا شك(٢) في ذلك عند كلِّ ذي حِسِّ مستقيم، وطبع غير سقيم.

ويمكن أن توجّة هذه الأبلغيّة من حيث إنّ القرآن لمّا كان معجزًا روعيث فيه أنواع البلاغة كالقرائن والقوافي والفواصل والأعجاز والروادف والإياء والإشارة والمتنبيه والتشبيه والاستعارة والمجاز ونحوها. ولا شك أنّ هذه الآية أطولُ من الآية التي قبلها، ومن آيتين أو ثلاث بعدها. ولا شك أنّ السجع كلها كثرت فواصله، واعتدل نظمه، كان أبلغ . لكن لما طالت هذه الآية ولم يقع فيها فاصلُ حقيقي، صُدِّرتْ في أولها (٣) بها قام مقام الفاصل وهو قوله: (إلى الكعبين) وجُعِل ذلك كأنه حَدُّ آية قصيرة، وما بعدها آيةٌ أطولُ منها بيسير، وقُدِّم مسحُ الرؤوس على غسل الرجلين، ليعتدل نظمُ الكلام في صدر الآية. وبيانُ اعتداله وأرجلكم وهما جملتان متقاربتان في الزنة والاعتدال، وقوله (إلى المرافق) و(إلى الكعبين) غايتان مكتنفتان للجملتين من آخرهما، والفعلان مكتنفان لهما من الكعبين) غايتان مكتنفتان للجملتين من آخرهما، والفعلان مكتنفان لهما من أولها، فصارت الجملتان كجيشين (٤)، كلَّ منها ذو قلبٍ وجناحين كالبنيان [٣٩] المرصوص. وهذا حُسْنٌ لا ينكره حِسٌ. ولو اختلَّ من هذا الترتيب شيءٌ لاختلَّ المنظمُ وزال كهالهُ.

<sup>(</sup>١) سورة المائدة، آية ٢.

<sup>(</sup>٢) في (ب): (ولا شك) بزيادة الواو.

<sup>(</sup>٣) في (ب): (أولهم)).

<sup>(</sup>٤) هذه الكلمة غير واضحة في النسختين، ويمكن أن تقرأ بعدة صور، فكأنها: كجيشين، أو: لجنسين، أو لجنتين، أو: . . . ! إلخ. وقد اجتهدت وجعلتها: كجيشين . لوجود القلب والجناحين والبنيان المرصوص بعدها، وهذه أوصاف الجيوش.

واعلم أنَّ هذا التوجيه وإن كان إقناعيًّا لا يخلو من أن يَرِدَ عليه نقضٌ ، أو كلامٌ ما ، في الجملة فإنه مناسبٌ عقلاً ملائمٌ جدًّا . ويشهدُ لذلك أنَّ الله تعالى استعمل التقديم والتأخير في كتابه العزيز لمجرد مراعاة النظم فقط ، لا لأجل الأحكام والمعاني .

فمن ذلك: قولـهُ تعالى: ﴿فأوجسَ في نفسِه خِيفةً موسى (١) ﴿ وكان حقًا علينا نصرُ المؤمنين (٢) ﴾ ونحو ذلك كثيرٌ، لا تظهرُ له فائدةٌ إلا تصحيح النظم ومراعاة الفواصل.

واعلم أنَّ كلَّ ما ذكرتُه لك، مع القولِ بأنّ الله لا يضطرُّ في كلامه إلى شيءٍ من ذلك، ولكنّه أنطق العرب بلغة من صفتِها ما ذكرنا، وأنزل كتابه على تلك اللغة.

ولاتأخير إما أن يكون هو غاية الكهال في البلاغة أو لا، والثاني باطلٌ، إذ قد والتأخير إما أن يكون هو غاية الكهال في البلاغة أو لا، والثاني باطلٌ، إذ قد تقرر أن إعجاز القرآن بكهال بلاغته، وكونه منها في الغاية، فلو نقص عن غايتها لم يكن معجزًا، وللزم قيامُ النقص به وهو قديمٌ على أصلنا، وقيامُ النقص بالقديم محالٌ. فتعين الأولُ، وهو: أنّ نظمه على ما هو عليه غايةُ البلاغة. وقد بينا أن ذلك مطلوبٌ فيه، فيجعل فائدة التقديم والتأخير، وقطعُ النظير عن النظير المذا هو المطلوبُ، وهو كافٍ في تحصيل فائدة التقديم، فلا عن النظير المائدة أخرى بالوهم.

واعلم أنَّ هذا دليلٌ قطعيّ في المسألة فلا تهوّن به. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) سورة طه، آية ٦٧.

<sup>(</sup>٢) سورة الروم، آية ٤٧.

<sup>(</sup>٣) في (ب) : وما.

الفائدة الثانية: بيان استحباب الترتيب ومسنونيَّتهِ: ونحن نقول به، لكنَّهم قالوا: إنها سيقت (١) لبيان الواجب، ولم يُذكر فيها شيءٌ من المسنوناتِ.

لكنّا نقول: تعارضَتْ الأدلةُ، ووقعَ الخلافُ في وجوب واستحبابه، والاستحباب، والاستحباب علَّ الوفاقِ، والقدرُ المشتركُ فيجبُ الأخذُ به، حتى تثبتَ الزيادةُ.

فأما صورة ضَرْبِ زيد وعمرو وخلْعِه [على(٢)] بكر. فهي معارضة بها إذا قال رجلٌ لغلامه: (إذا دخلُت السوق فاشتر لي لحبًا وخُبزًا وعمامة وتمرًا)، فإنه لا حجر على الغلام في تقديم شرى أي ذلك شاء، مع أنّه أدخل ملبوسًا بين مأكولات.

والجواب عن الثالث: أنّ المراد بحديث ابن عَبَسة/ وفعْلِ النبي عَلَي وهو كما [18/أ] أمره الله \_ نفسُ الغَسْلِ والمسحِ المجردين، فأمّا الترتيبُ فمسنونٌ، وإنّما تناوله قوله وفعله ؛ لأنّه أمَرَ بالوضوء الكامل وفعَلَه، والترتيب من تمام كماله، وكان على الأكمل، ويختاره للناس، والنزاع في الجواز.

وقوله: (ابدأوا بها بدأ الله به) إنها كان في الصفا والمروة ، حين سئل: بأيها نبدأ؟ ولا يقال: الاعتبارُ بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ لأنّا نقولُ: ما عدا السبب مشكوكٌ في تناول(٣) اللفظ له؛ لاحتهال اختصاصه بسببه، فيبقى على النفى الأصلى.

ثم لو سلّمنا عموم اللفظ، لكن يجبُ أن يكونَ ذلك مع قرينةٍ مقتضيةٍ للعموم، ولا قرينة هنا. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) أي: آية الوضوء.

<sup>(</sup>٢) زيادة من عندي؛ لأنَّ الكلام يقتضيها، ولأنها قد وردت في المثال عندما ساقه الطوفي في ص ٤٢٩.

<sup>(</sup>٣) في (ب): تناوله.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿فتيمّموا صعيدًا طيبًا فامسحوا بـوجوهِكم وأيديكم منه ﴾(١).

التيمم في اللغة: القصدُ. وفي الشرع: إيصالُ جامدٍ طاهرٍ مخصوصٍ إلى أعضاءٍ مخصوصةٍ مع النيّة.

وأما (مِنْ): فهي حرفُ جرِّ ثنائي يقعُ في اللغة لمعانٍ، منها:

ابتداء الغاية: وهي بهذا المعنى نقيضة (إلى)، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مرّ، نحو: سرتُ من الكوفة، ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا أفضتم من عرفات﴾(٢) ﴿ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس﴾(٣).

ومنها التبعيض: نحو شربت من الماء، وأخذت من المال. أي: بعض ذلك. ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الناس (٥) من يشري لهو الحديث (٢) أي: بعض الناس.

ومنها أنها ترد لبيان الجنس: نحو ﴿فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان﴾ (٧) أي: الحاصل، أو الذي حصل من جنس الأوثان. وعلامتُها: أن يحسن عليها دخولُ موصولِ وصلته، إمّا (الذي) و(التي) وما تصرّف منها، وإمّا (الألفُ واللام) كما مثّلْتُ لك.

<sup>(</sup>١) سورة المائدة، آية ٦.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة، آية ١٩٨.

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة، آية ١٩٩.

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية ٨، والعنكبوت، آية ١٠.

<sup>(</sup>٥) كلمة : (ومن الناس) لم ترد في (أ) ، وورد بدلها في (ب) كلمة (ومنهم) وهي خطأ.

<sup>(</sup>٦) سورة لقمان، آية ٦.

<sup>(</sup>٧) سورة الحج، آية ٣٠.

ويجوز أن تُجعلَ هـذه أيضًا لابتداء الغاية، بتقدير: اجتنبوا الرجس الذي ابتديً (١) حصوله من الأوثان.

ومنها أن تقع زائدة في الكلام المنفي: دخولها كخروجها نحو قوله:

[٦٥] ..... وما بالرَّبْع منْ أَحَد (٢)

وما في الدار من رجل. أمّا أنها زائدة مطلقًا بحيث لا معنى لها أصلاً فلا، إذْ في دخولها/ تأكيدُ النفي نحو: ﴿ما لكم من إله غيره (٣) ﴾ أكّدت نفي الإلهية لغير [٤٠]ب] الله تعالى.

وزعم الكوفيون أنها تزاد في الواجب(٤) أيضًا، وحملوا عليه قوله: ﴿قُلَ للمؤمنين يَغضّوا من أبصارهم(٥) وقوله: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم ﴾(٦) ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴾(٧)، ولا حُجَّة لهم فيه ؛ لأنّ غَضَّ البصر لا يجبُ

وتفت نيها أصيلانًا أسائلها عَيّتْ جوابًا . . . . . . . . . . . .

وفي البيت روايات أخرى وهي: (أصيلالاً) و(أعيت). وهنو في وصف أطلال المحبوبة وأن الشاعر وقف قبيل المغرب في وقت الأصيل يستنطقها فلم تجبه.

والبيت في ديموانه ١٤ (تحقيق أبي الفضل) وسيبويه ١/ ٣٦٤، ومجاز القرآن ١/ ٣٢٨، ٢/ ٣١٠، والبيت في ديموانه ١٤ (تحقيق أبي الفضل) وسيبويه الم ٣٦٤، ومجاني الفراء ١/ ٢٨٨، والمقتضب ٤/ ٤١٤ (وفي حاشيته شرح جيد) والأصول ١/ ٣٥٥، والجمل ٢٢٥، والحيلي ٤/ ٣١٥، ٥٧٨، والحزانة ٢/ ١٢٥.

(٣) سبورة الأعراف، آية: ٥٩، ٥٦، ٧٧، ٨٥، وهبود، آية: ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون آية: ٢٣، ٢٣.

(٤) الكوفيون والأخفش يجيزون ذلك. وسائر البصريين ومنهم سيبويه يمنعونه. انظر تفصيل ذلك في: معاني الأخفش ١/ ٩٨ ـ ٩٩، وابن يعيش ٨/ ١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٥، والجنى الدان ٣١٨.

(٥) سورة النور، آية ٣٠.

(٦) سورة الأحقاف، آية ٣١، ونوح، آية ٤.

(٧) سورة البقرة، آية ٢٧١.

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين، ولعلها لو كانت: (ابتدأ) لكانت أولى.

<sup>(</sup>٢) جزء من عجز بيت من البسيط، من قصيدة النابغة الذبياني المشهورة، في مدح النعمان بن المنذر، والاعتذار إليه عما نسب إليه في أمر زوجته المتجردة. وأول البيت:

عن كل أحد، إذ يجوزُ إلى الزوجة والجارية، ولا عن كل موضع، إذ يجوزُ إلى ما عدا العورة من الرجُلِ والمَحْرَمِ. وأمَّا الذنوبُ والسيئاتُ فلا تغفرُ جميعُها، إذ منها الكفرُ، والكبائرُ، فإنه يعاقبُ عليها ما لم يَتُب أو يُشفع له فيها تؤثِّر فيه الشفاعة والتوبة منها.

إذا عرفْت ذلك، فنشأ عن هذا الأصل مسألة فرعية وهي: أنّ مِنْ شَرْطِ صحة التيمم عندنا كونَ المتيمّم به الجامدِ ذا غُبار، بحيث يعلقُ باليد منه جزء يصل إلى أعضاء التيمم. وبه قال الشافعيُّ وداودُ ومحمدُ بن الحسن (١) في رواية، وقال مالكٌ وأبو حنيفة ومحمد في رواية لا يشترط ذلك، حتى لو ضرب بيديه على حجرٍ لا ترابَ عليه، أو على ترابٍ نديّ لا يعلقُ باليد منه شيءٌ أجزأه.

<sup>(</sup>١) محمد بن الحسن: هو: محمد بن الحسن الشيباني بالولاء (١٣١ -١٨٩ هـ) أبو عبد الله، إمام بالفقه والأصول، وهو صاحب أبي حنيفة. (الأعلام ٦/ ٣٠٩).

<sup>(</sup>٢) عمار بن ياسر: هو عمار بن ياسر بن عامر الكناني المذحجي العنسي القحطاني (٥٧ ق هـــ٣٧هـ) أبو اليقظان، صحابي من الولاة الشجعان، قتل في صفين. (الأعلام ٥/ ١٩١).

<sup>(</sup>٣) فتمعكت في الصعيد: في رواية: فتمرغت فيه. ومعناهما واحد. قال ابن الأثير في النهاية ٢٤٣/٤ (٣) فتمعك فيه: أي: تمرغ في ترابه. والمعنك: الدلك».

الأرض، ونفخَ فيهما، ثم مسحَ بهما وجهَه وكفيه (١) رواه البخاري ومسلم وأحمد والدارقطني.

وفي لفظه: (ثم تنفخ فيهما ثم تمسح بهما وجهك (٢) الحديث.

ولو كان الإيصالُ واجبًا لما أُمِرَ فيه بها ينافيه، أو رُبَّها منع (٣) من الإتيان به، ولأنّ الغرضَ مجردُ المسحِ دون الإيصال، بدليل ما لو نوى وصَمَد للريح فنسَفَتْ عليه الترابَ لم يُجزئه حتى يمرّ يديه، ولأنّ القصدَ منه استباحة الصلاة/ فلم [11/أ] يُشترطُ إيصالُ الطهور إليه. بخلاف المنفصل من الوضوء، فإنه رفعُ الحدث، وذلك لا يحصلُ بدون وضع الطهورِ مواضعه.

وأمّا أصحابُنا ومن تابعهم: فَحملوها على (التبعيض) وهو أولى؛ لأنها موضوعةٌ له، وحَمْلُها عليه يتضمّن زيادةً، فيتعيّنُ الأخذُ بها.

ولا يقال: الأصلُ براءةُ ذمّةِ المكلّفِ من الزيادةِ ؛ لأنّا نقول: هذا إنها يقال إذا كان الدليلُ المُفضي للزيادة ضعيفًا، والمقابلُ له أقوى منه، أمّا مع تساويهما في القوة فلا، بل يتعينُ الأخذُ بالزيادةِ، وذلك لأنّ (مِنْ) تفيدُ (ابتداءَ الغايةِ) (والتبعيضِ) بالوضع اشتراكًا.

قولهم: (أُمِر بالتيمم، وهو القصدُ المجرد) قلنا: إنها أُمِرَ بالقصدِ والمسحِ جميعًا، فلا يخرجُ عن العُهْدةِ إلا بها.

وأمّا مسنونية النفخ فممنوعةٌ إذا كان الترابُ خفيفًا، بل هو مكروهٌ؛ لنقصِ كمال التعميم بالطهور به، وإن كان كثيفًا فكذلك في روايةٍ؛ لأن تَرْكَه أحوطُ

<sup>(</sup>۱) الحديث كما ذكر الطوفي، قد رواه البخاري ومسلم وأحمد والدارقطني وغيرهم. انظر: فتح الباري ١/ ١٤٤ (رقم ٣٦٨) ومسند أحمد ٤/ ٢٦٥ (رقم ١٨٣٨) ومسند أحمد ٤/ ٢٦٥ (رقم ١٨٣٥)، وسنن الدارقطني ١/ ١٨٣ .

<sup>(</sup>٢) هذه الرواية عند مسلم ١/ ٢٨٠، والدارقطني ١/٣٨.

<sup>(</sup>٣) في (ب) : ينفي.

للتعميم، وفي رواية لا يكره، وهي أصحُّ؛ لأنه تخفيفٌ لا يكره ابتاءً، فكذا دوامًا.

وعليه يُحْمَلُ حديثُ عَمَار، وهو حُجِّةٌ على الخصمِ؛ لأن ظاهره أنه لا يكفي الا ضربٌ يتصوَّرُ معه التخفيفُ بالنفخِ، وذلك إنها يكونُ مع غبارٍ يَعلقُ، لأنه قال: (إنها كان يكفيك) و(إنها) للحصر، والتنافي الذي ذكروه ممنوعٌ في مثلِ هذه الصورة.

ومسألة نسف الريح حجة عليهم؛ لأنها تدل على أنّ الضرب لا أثر له، وإنها المؤثر المسح بالتراب، ولم يوجد، واستباحة الصلاة باطلٌ بوضوء المستحاضة، فإنه لا يرفع الحدث، وإيصال الطهور فيه واجب، ولأنها طهارة فوجب إيصال الطهور فيها إلى مواضعه، كَمُبْدَلِهَا وهو الوضوء، إذ البدل يحكي المبدل. والله سبحانه وتعالى أعلم.

#### \* \* \*

### [مسألة](١):

(لا): حرفٌ ثُنائي، تَرِدُ في الكلام زائدةً: بمعنى أنّ نَظْمَ الكلامِ ومعناه في الجملةِ يتم بدونها، كما ذكرنا في زيادة (مِنْ) نحو ﴿ ولا تَسْتوي الحَسَنةُ ولا السيّنة ﴾ (٢) ﴿ ولا الظُّلُهَاتُ ولا النُّورُ ﴾ (٣).

وعاملة (٤): ثم هي على ضربين: نافية، وناهية.

<sup>(</sup>١) كلمة (مسألة) لم تكتب في النسختين، وإنها ترك مكانها فارغًا.

<sup>(</sup>٢) سورة فصلت، آية ٣٤.

<sup>(</sup>٣) سورة فاطر، آية ٢٠.

<sup>(</sup>٤) كلمة: (وعاملة) كتبت في النسختين هكذا (وعلله). وقد أصلحتها بها أراه الصواب.

أمّا النافيةُ: فتارةً يليها(١) الاسمُ النكرةُ فَيُبْنى معها على الفتح، نحو: ﴿فلا رفَّ ولا فسوقَ ولا جدال ﴾(٢) و ﴿لا بيعَ فيه ولا خِلالَ ﴾(٣) وفي بابها خلاف كبير(٤) ليس هذا موضعه.

وتارة يليها (٥) الفعل، نحو: ﴿لا تَنْفُلُونَ ﴾ (٦) ﴿سَنَقُرِئِكَ فَلا تَنْسَى ﴾ (٧) ويكونُ الفعلُ بعدها مرفوعًا.

واعلم أنّا قد فَرَضْنا أنها/ عاملةٌ ههنا، فيقتضي أنّها هي الرافعةُ للفعلِ [١٦/ب] بعدها، وفي هذا نظرٌ، فلا تَغْفَلنّ عنه.

فإنّ جمهورَ النحاةِ ذهبوا إلى أنَّ الفعلَ المضارعَ يرتفعُ لِخلوَّه من ناصبٍ وجازم، وهذا يقتضي أنّ (لا) ليستْ عاملةً فيه، بل العاملُ فيه عَدَميٌّ، وهو ما ذكرناه.

وذهبَ الكسائي إلى أنَّ الرافعَ له حرفُ المضارعة (٨). وهو باطلٌ لوقوعِ النصبِ والجزم عليه مع بقاء عامل الرفع على زعمه.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (تلي) وقد عدلتها إلى الصواب في نظري.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة، آية ١٩٧.

<sup>(</sup>٣) سبورة إبراهيم، آية ٣١، وذلك على قبراءة الفتح وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقبراً بقية السبعة بالرفع (لا بيع)، في هذه السورة وفي سورة البقرة آية ٢٥٤. انظر: السبعة لابن مجاهد ١٨٧، وإرشاد المبتدي ٢٤٦، ٣٩٤، ٣٩٤.

<sup>(</sup>٤) وهي: (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إنّ) والحديث عنها مفصل في بابها في كتب النحو.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (تلي)، وقد عدلتها كسابقتها.

<sup>(</sup>٦) سورة الرحمن، آية ٣٣ (لا تنفذون إلا بسلطان).

<sup>(</sup>٧) سورة الأعلى، آية ٦.

<sup>(</sup>٨) في رافع الفعل المضارع خلاف مشهور، يصل إلى أربعة أقوال مشهورة، وهي مفصلة في : شرح المقدمة لابن بابشاذ ٢/٧٤٣، وثيار الصناعة للدينوري ٢٤٢\_٣٤٣، والإنصاف للأنباري (المسألة ٧٤)، وغيرها من كتب النحو.

وأمّا الناهيةُ: فلا تدخلُ إلا على الفعل المضارع فتجزمُه فتَحذِفُ منه حركةً ، نحو: لا تَضْرِب، ونحوه من الصحيح. أو حرفًا ، نحو: لم يَخْشَ ، ونحوه من المعتل.

إذا عَرَفْتَ ذلك: فقولُه تعالى: ﴿إنه لقرآنٌ كريمٌ \* في كتابٍ مكنونٍ \* لا يَمَسُّه إلاّ المُطهّرون \* تنزيلٌ من رَبِّ العالمين ﴿(١). تمسّكَ أصحابُنا والجمهورُ به في تحريم مَسِّ المحدِثِ المصحف، وجعلوها ناهية بصيغة الخبرية، قالوا: لأنّا لو جعلناها خبرية لوقع خبرُ الله بخلافِ مُخْبَره، وهو محالٌ، إذ نرى من ليس بمتطهر يَمسّه، فوجبَ حَمْلُه على النهي بهذه القرينة، قالوا: ولا يجوزُ حَمْلُ المطهّرين فيه على الملائكة؛ لأنّ سياقَ الآية يقتضي أنْ ثمَّ متطهرٌ وغيرُ متطهر، والملائكةُ كلهم مُطهّرون.

وذهبَ داودُ (٢) إلى جواز مسّه للحائض والجُنُبِ، مَمْلاً للآيةِ على الخبرِ عن الملائكةِ، وَلِمَا رَوَى ابنُ عباس: (أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ من الخلا، فلكر له الوضوء، فقال: ما أردتُ صلاةً فأتوضأ) (٣) رواه أحمد ومسلم.

ولأحمد والنسائي وأبي داود والترمذي: (إنها أُمِرْتُ بالوضوء [إذا قمت] إلى الصلاة)(٤).

<sup>(</sup>١) سورة الواقعة، آية ٧٧ ــ ٠ ٨ .

<sup>(</sup>٢) المراد به : داود الظاهري، وقد نُسب له كلام غريب حول هذا الموضوع في تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٤.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٢٥٧٠) ومسلم في صحيحه ١/ ٢٨٢ ــ ٢٨٣ برقم (٣٧٤).

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح، أخرجه - كما ذكر الطوفي - أحمد برقم (٢٥٤٩) و(٣٣٨١) والنسائي ١/ ٣٠ برقم (١٢٨) تصحيح الألباني، وأبو داود ٢/ ٢١١ برقم (٢١٩٧) تصحيح الألباني، وأبو داود ٢/ ٢١١ برقم (٢١٩١) تصحيح الألباني، واتفقوا على رواية الحديث هكذا: «إنها أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة». وقد سقطت عبارة (إذا قمت) عند الطوفي، فأضفتها بين معقوفين، والترمذي: هـو: محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغي الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ) أبو عيسى، إمام في الحديث، من أهل ترمذ وبها وفاته. (الأعلام ٧/ ٢١٣).

والحقُّ أنّه لا حُجة لأصحابنا في الآية؛ لأنَّ صيغتَها صيغةُ الخَبَر، بدليلِ رَفْعِ الفعلِ بعدها، وعلامةُ رفْعهِ ضَمُّ سِيْنِه، والأصلُ في المعنى أن يكونَ تابعًا للصيغةِ فلا يُعْدلُ بالمعنى عنها إلاّ لدليلٍ صالحٍ، وما ظنّوه دليلاً ليس بصالحِ للتأويل، ولا ضرورة إليه.

قولُهُم: لو كانت خبرية لوقع خبرُ الله تعالى بخلافٍ مُخْبَره. قلنا: هذا إنها يلزمُ على تقديرِ أنّ المراد بالمطهّرين العمومُ، ونحن نقولُ: المرادُ بهم الملائكةُ على الخصوص، وهو قولُ ابنِ عباس وجماعة، إذ المرادُ بالكتابِ اللوحُ المحفوظُ. وإنْ حُمِلَ على أن المرادَ به المصحفُ، فالمرادُ: المطهّرون من الكفرِ. وقيل المعنى: لا يذوقُ حلاوة الإيهان به إلا مؤمن.

قولهم: سياقُ الآيةِ يقتضي أن ثَمَّ غير متطهر. قلنا: لا يقتضي سياقُ الآيةِ ذلك، بل يقتضي أنه ليس في الساءِ إلا / متطهر، وهو مُسلّمٌ؛ لقوله تعالى: [٢٤/١] ﴿ فِي صُحُفٍ مُكرمةٍ \* مرفوعةٍ مطهرةٍ \* بأيدي سفرةٍ \* كرام بررة \* (١) لا على أنّ ثَمَّ صُحفًا غيرَ مطهرة، ولا على أنّ (٢) في السفرة من ليس بكريمٍ ولا بارّ، بل يدلُّ على أنّ كلَّ صحيفةٍ في السماء مطهرةٌ وكلَّ مَلَكٍ فيها كريمٌ بارٌّ.

ولو أراد النهي لقال (لا يَمْسَسُه) بسينين إحداهما ساكنة ، كما قال ﴿وإن يمسَسْكَ الله بضرِّ ﴾(٣).

وأجاب القاضي عن هذا، بأنّ قوله: (لا يمسّه) هو من حروفِ التضعيف، وحروفُ التضعيف، التضعيف، وتارةً تظهر؛ لأنه يقال: لا يمُدّ، ولا يَمْدُدْ، ولا يسُدّ (٤)، ولا يَسْدُدْ، ولا يردد.

<sup>(</sup>۱) سورة عبس، آية ۱۳ ــ ۱٦.

<sup>(</sup>٢) ورد في النسختين: (ولا على أن ليس في السفرة من ليس بكريم)، وقد حذفْتُ (ليس) الأولى، لأنها زائدة تفسد المعنى في نظري .

<sup>(</sup>٣) سورة الأنعام، آية ١٧، ويونس، آية ١٠٧.

<sup>(</sup>٤) في (ب): (ولا يشد ولا يشدد). بالشين، وليس بالسين.

واعلم أنّ هذا ليس بجوابٍ مكافئ للسؤال؛ لأنّا نسلّم أن الإدغام وفكّه يتعاقبان على الكلام، لكن لو كان نهيّا لوجب أن يقول: (لا يمسّه)(١) بفتح السين.

وكلام القاضي ههنا قريبٌ من كلامه فيما إذا أسقط تشديدةً من الفاتحة ، لا تبطلُ صلاته ؛ لأنها صفةٌ للحرف. وقد مرَّ الجوابُ عنه .

إذا عرفت ذلك: فالدليل على تحريم مسّ المحدِثِ المصحفَ ما رُوي في الكتاب الذي كتبه النبي عَلَيْ لعمرو بن حزم (٢): (أن لا يمسّ القرآن إلا طاهر) (٣) رواه مالكٌ في الموطأ والأثرم (٤) والدارقطني.

وروى ذلك ومعناه عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وسلمان (٥)، وتلا: ﴿لا يَمَسّه إلا المطهّرون﴾، ولم ينقل خلافه عن غيرهم.

وما تمسّك به داود يحتمل أنه قبل الأمر بالطهارة لمسّ المصحف، أو بعده. لكن لمّا لم يحتج إلى مسّه لكونه يقرأ القرآن مستظهرًا لم يذكره.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (لا تمسه) بالتاء، وقد جعلته بالياء، لأنه كذلك ورد في الآية.

<sup>(</sup>٢) عمرو بن حزم: هو: عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصاري (... ٢٥هـ) أبو الضحاك، صحابي جليل، من الولاة. (الأعلام ٥/ ٢٤٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مالك في الموطأ ١/ ٩٠ بـرقم (٢٣٤)، والدارقطني في سننه ١/ ١٢١ ــ ١٢٢ . وقال فيه : حديث مرسل ورواته ثقات، وأخرجه كذلك : عبد الرزاق في مصنفه وتفسيره والبيهقي في سننه .

<sup>(</sup>٤) الأثرم: هو: أحمد بن محمد بن هانئ الطائي أو الكلبي (. . . ـ ٢٦١هـ) الإسكافي، أبو بكر، من حفاظ الحديث. (الأعلام ١/ ١٩٤).

<sup>(</sup>٥) المراد به: سلمان الفارسي، وهو الذي تلا الآية، وقد أخرج حديثه هذا الدارقطني في سننه ١/٣٧- ١٢٤، من عدة طرق، وقال الدارقطني في رواته: كلهم ثقات. وسلمان الفارسي: هو الصحابي الجليل (... ٣٣٠هـ) الذي قال فيه النبي على الله عليان منا أهل البيت، أصله من مجوس أصبهان، وله في كتب الحديث ٦٠ حديثًا. (الأعلام ٣/ ١٦٩). أما سعد بن أبي وقاص: فهو: سعد بن مالك (أبي وقاص) بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري، أبو إسحاق الصحابي الأمير القائد (٣٣ قهـ ٥٥هـ)، له في كتب الحديث ٢٧١ حديثًا. (الأعلام ٣/ ١٣٧).

فإن قيل: قد تلا سلمانُ الآية مستدلا بها على تحريم مسه، فدل على أنه فَهِم منها النهى، وأنت أنكرتَ ذلك.

قلنا: الجواب من وجهين:

أحدهما: أنّا لا نسلّم أن سلمان تلاها لفهمه النهي منها، بل لمّا رأى أن الله تعلى أن زل الآية في سياق تعظيم القرآن والإنكار على من استخفّ به، عَلِمَ أنّ الصفة المذكورة في سياق الكلام تعظيمٌ له، فَعظّمه بها.

الثاني: سلّمنا أنه فهم منها النهي، لكن نحن ما أنكرنا أنّ فيها متمسكًا على ذلك في الجملة، فإن الآية محتملة له، وإنها ادعينا أنّ حملها على أنها خبرٌ أرجح، لما تقدم وثبت الحكم بدليل آخر، وحينت في يجوزُ أنّ سلهان حملها على ما حملتموها عليه مع مرجوحية.

على أن المفسرين اختلفوا في المراد بالمطهّرين هل هو خصوصُ الملائكة، أو عمومُ المكلفين، وعلى ذلك انبني الخلاف ههنا والله أعلم.

\* \* \*

/ [مسألة](١) :

قال الله ﴿إنها الصدقاتُ للفقراءِ والمساكينِ والعاملينَ عليها والمؤلفةِ قلوبُهم وفي الرقابِ والغارمين وفي سَبيلِ الله وابنِ السبيلِ فريضةٌ من الله واللهُ عليمٌ حكيم﴾ (٢).

فيستحبُّ لمن عليه زكاةٌ أن يستوعب بها هذه الأصناف الثمانية وأن يعطي من كلِّ صنفٍ منها ثلاثةً فصاعدًا، رواية واحدة؛ لأنَّ الله تعالى ذكر الأصناف كلَّهم بلفظ الجمع، والثلاثةُ أقلُّه، على ما يأتي بيانُه إن شاء الله، ولأن فيه خروجًا من الخلاف، وهذا وجهُ الاستحباب، وهل يجب ذلك؟ فيه روايتان:

<sup>(</sup>١) كلمة (مسألة) غير وإضحة في النسختين، وقد أثبتها من عندي.

<sup>(</sup>٢) سورة التوبة، آية ٦٠.

إحداهما: يجبُ، وهي اختيار أبي بكر (١)، ومذهبُ عكرمة (٢) والشافعي ؛ لأن الله تعالى حَصَر الصدقات في هذه الأصناف بحرفِ (إنها)، وأضافها إليهم بد (لام التمليك) وعطف بعضهم على بعض في استحقاقها بـ (واو التشريك) فاقتضى ذلك التسوية في استحقاقها، وذلك يوجبُ الاستيعاب، كما لو قال: أوصيتُ بثلثي لـزيـد وعمرو وبكر، أو: أوقفتُ داري عليهم. اقتضى ذلك تساويهم فيهما.

والرواية الثانية: لا يجبُ الاستيعابُ حتى لو اقتصرَ على مستحِقٍ واحدٍ من صنفٍ من الأصناف فدفع زكاته إليه أجزأه، وهي المذهبُ واختيارُ الجمهور (٣)، منهم: النخعي في رواية عنه، وفي أخرى (٤): أنّ المال [إن كان كافيًا] (٥) للاستيعاب وجب، وإلّا فلاَ.

واعلم أنّ الحجة على الرواية الأولى قوية، وظاهرَ الآية معهم، إلا أنّ أصحابنا ومن تابعهم أثبتوا قولهم بقول النبي عَلَيْ وفعلِه، حيث قال لمعاذ:

(أَعْلِمْهِم أَنَّ عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم، فترد في فُقرائهم)(٦) فأجاز وَضْعَها في الفقراء فقط.

(٢) هو عكرمة بن عبدالله، مولى ابن عباس، مات سنة ١٠٧هـ.

(٣) انظر: المرجعين السابقين: المغني، وشرح الزركشي.

(٤) أي: وفي رواية أخرى عن النخعي، وقد ذكر الروايتين عنه ابن قدامة في المغني ١٢٨/٤.

(٥) عبارة: (إن كان كافيًا) التي بين معقوفين، ليسنت في النسختين، وقد زدتها من عندي مستفيدًا مما ورد في المغنى ٤/ ١٢٨. وإن كان في هامش (أ) ما يشير إلى هذا السقط لكنه غير واضح.

<sup>(</sup>١) هو أبو بكر عبد العزيـز، غلام الخلال، وقد تقـدمت ترجمته. وانظر رأيـه هذا في : المغني ٤/ ١٢٨ وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٢/ ٤٤٩، وحاشيته.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (فتح الباري برقم ١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٣٤٧، ٢٧٣٧)، ومسلم ١/٥٠٥ اخرجه البخاري (فتح الباري برقم ١٣٩٥)، وأبو داود ١/٢٩٨ (برقم ١٤٠٢ تصحيح الألباني)، والنسائي ٢/ ١٥١ (برقم ٢٢٨٢ تصحيح الألباني)، وابن ماجه ١/٢٩٧ (برقم ١٤٤٢ تصحيح الألباني)، ورواية الباقين (في فقرائهم) كرواية الطوفي. الألباني)، ورواية البخاري والنسائي: (على فقرائهم)، ورواية الباقين (في فقرائهم) كرواية الطوفي. ومعاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي (٢٠ ق هــ١٨هـ) من علماء الصحابة الكبار. (الأعلام ١٨٦٨).

(وَأُمَرَ [بني](١) زريق بدفع صدقتهم إلى الرجل الذي ظاهر)(٢).

(وبعث إليه عليٌّ عليه السلام بِذُهَيْئة من اليمن مع الصدقة فقسمها بين المؤلفة قلوبهم فقط) (٣).

وجعلوا ذلك بيانًا للآية، ويؤولونها على بيان مصارف الزكاة على البدل لا على وجوب الاستيعاب، ثم عارضوها بقوله تعالى: ﴿إِن تُبُدوا الصدقات ﴾ إلى قوله: ﴿و إِنْ تُخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم (٤) ﴾ وقوله: ﴿في أموالهم حق معلوم \* للسائل والمحروم (٥) ﴾ فأجاز الاقتصار على بعض المصارف.

<sup>(</sup>١) كلمة: (بني) ساقطة من النسختين، وقد أضفتها لأنها موجودة في الحديث.

<sup>(</sup>٢) الرجل الذي ظاهر: هو الصحابي الجليل سلمة بن صخر البياضي الخزرجي، وقصته في هذا مشهورة حينها ظاهر من زوجته في رمضان، ثم وطئها، ولم يقدر على الكفارة، وحديثه في هذا حديث صحيح الحرجه أحمد ٤/ ٧٧ (برقم ١٦٤٦)، وأبو داود ٢/ ٢١٦ ـ ١٧١ (برقم ١٩٣٣) تصحيح الألباني، والترمذي ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣ (برقم ٩٥٩) تصحيح الألباني، وابن ماجه ١/ ٥٥١ (برقم ١٦٧٧) تصحيح الألباني، وابن ماجه ١/ ٥٥١ (برقم ١٩٧٧) تصحيح الألباني في تصحيح الألباني. وغيرهم كالمدارمي والبيهقي والحاكم وابن الجارود. وقد صححه الشيخ الألباني في المواضع المتقدمة، كما عرض له بالتحقيق في إرواء الغليل ١٧٦/ ١٧٩ ـ ١٧٩ (برقم ١٩٠١) وصححه في الأخير بقوله: «وبالجملة: فالحديث بطرقه وشاهده صحيح، والله أعلم». وسلمة بن صخر هذا، يقال له أيضًا: سلمان، وقد ترجم له ابن حجر في الإصابة (برقم ٣٣٨٦)، وبنو زريق: بطن من الحزرج، وهو حليفهم. وانظر: شرح الزركشي ٢/ ٤٤٩ وحاشيته، والمغني ٤/ ٢٧٩ وحاشيته.

<sup>(</sup>٣) حديث الذهبية التي بعث بها على من اليمن حديث طويل وصحيح رواه أبو سعيد الخدري، وأخرجه البخاري (فتح الباري برقم ٣٣٤٤، ٣٣٥١)، ومسلم ٢/ ٧٤١ - ٧٤٢ (برقم وأخرجه البخاري (فتح الباري برقم ٣٣٤٤)، والرود ٧٤٣٢، ٩٠٣١)، وأبو داود ٣/٣٠٩ (بسرقم ٣٩٨٦) تصحيح الألباني، وغيرهم، وقد ورد في تصحيح الألباني، والنسائي ٢/ ٤٤٥ (برقم ٢٤١٦) تصحيح الألباني، وغيرهم، وقد ورد في الحديث أن المؤلفة قلوبهم المشار إليهم هم: الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن بدر الفزاري، وعلقمة بن علائة العامري، وزيد الخير الطائي، وعامر بن الطفيل في بعض الروايات. وأن قريشًا غضبت من ذلك، فقالوا: أيعطي صناديد نجد ويدعنا، فقال الرسول على الرسول المعلق المتراضًا فظًا لأتألفهم، وفي آخر الحديث قصة ذي الخويصرة أو غيره الذي اعترض على الرسول المخرون، وانظر: المغني ٤/ ١٢٨ المنطق، وقال: إن من ضئضئ هذا قومًا يخرجون، وانظر: المغني ٤/ ١٢٨ المنطق، وقال عرب الحديث، وهم الخوارج، وانظر: المغني ٤/ ١٢٨ المنافقة الم

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية ٧٧١،

<sup>(</sup>٥) سُورة المعارج، آية ٢٤\_٢٥، وقد وردت الآيـة في النسختين هكذا: (وفي أموالهم . . . ) بزيادة الواو. وفي هذا خلط بين آيتي المعارج والذاريات .

ولقائل أن يقول: المراد بالأولى: صدقة التطوع بدليل قوله تعالى: ﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ﴾ وإخفاءُ الزكاة / ليس براجح على إظهارها. [1/٤٣]

فعلى الرواية الأولى: إنْ فُقِدَ بعضُ الأصنافِ استوعَبْتَ ما أمكنَ منها.

واعلم أنّ الموجب لذكر هذه المسألة كونُ (الواو) لها تعلقٌ بدليلها. وسيأتي الكلامُ على الواو مستوفى إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

#### [مسألة]:

قال الشيخُ (١) رحمه الله تعالى: (ولو شرطا الخيارَ إلى الليل والغدِ سقط بدخوله، وعنه (٢) بخروجه).

ومعنى (سقوط الخيار): لـزوم البيع بـدخول الـزمن المعيّن أو خروجه، على الخلاف، ودخول الليل وخروج الغد يحصلُ بغروب دائرة الشمس، ودخول الغد وخروج الليل يحصلُ بطلوع الفجر الثاني.

وهذه المسألة من فروع (إلى) وبالرواية الأولى (٣) فيها وهي أصح قال الشافعي رضي الله عنه؛ لأن (إلى) للغاية، وقد انتهت غايتُها واستوفت مقتضاها بدخول الوقتِ المعين، فلا يدخلُ ما بعدها فيها قبلها لئلا يُفضي (٤) إلى أن يزاد على موضوعها. وقد قدمنا (٥) ذلك.

<sup>(</sup>۱) المراد به الشيخ مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية ، جد شيخ الإسلام ابن تيمية ، وصاحب كتاب (المحرر) في الفقه الحنبلي . وقد تقدم في (ص ٣٧٤) . ترجمة له وحديث عن كتابه (المحرر) عندما أشار الطوفي هناك إلى أنه سيرتب حديثه عن الحروف على أبواب المحرر. ولذا فإن الطوفي كلما قال : (قال الشيخ . . . ) فإنه يريد مجد الدين ، في كتابه المحرر، ومن ذلك هذا النص . انظر: المحرر ١ ٢٦٣/ .

<sup>(</sup>٢) وعنه بخروجه: أي وعن أحمد رواية أخرى: بخروجه.

<sup>(</sup>٣) هما روايتان: الأولى: دخول الزمن المعيّن. والثانية: خروجه. وبالأولى قال الشافعي.

<sup>(</sup>٤) في نسخة (أ) كأنها: (يقتضي).

<sup>(</sup>٥) تقدم ذلك في (ص ٣٩٢ وما بعدها).

ولأن قائلاً لـو قال: (سرتُ من بغداد إلى البصرة) لم يُفْهم من إطلاق قـوله إلا أنه لابَسَ أول جزء منها، وأما أن يستوعب جميعها بالسير فلا يُفهم من إطلاق قوله، وإنها يُفهم أنه دَخَلها وتَخلَّل أزقَّتَها فَهُلًا) ظاهـرًا، لا مِنْ مطلق اللفظِ، بل من القرينة الخارجية، وهو أنه لا يتوجه إلى البصرة إلا لحاجة لا بُد في قضائها من دخولها وتَخلُّلها.

ولأنه لو قال: (أنتِ طالقٌ من واحدةٍ إلى ثلاث) أو: (له عَلَيَّ منْ درهم إلى عشرة) لم تدخل الطلقةُ الثالثةُ ، والدرهمُ العاشرُ.

وبالرواية الثانية قال أبو حنيفة رضي الله عنه؛ لأن (إلى) وإن كان مقتضاها وموضوعها ما ذُكر، إلا أنها قد اسْتُعْمِلَتْ بمعنى (مع) فيها قدمنا ذكره (٢). وإذا ترددت بين استعمالها، والخيارُ ثابتٌ بيقين فلا يزولُ بالشك.

والجواب: أنّ ما ادعيتم وروده (٣) بمعنى (مع) قد أجبنا عنه فيها تقدم، ثم لو سَلّمنا ورودها بمعنى (مع)، لكنّ خَلْهَا على موضوعها ومقتضاها بالأصالة أولى؛ لقوة الأصلِ وضَعْفِ الدخيل عليه، وما علّلوا به ينعكس، بأن يقال: المتيقنُ من الخيار ما اقتضتْه (إلى) بالأصالة ووضعتْ له، والزائدُ ليس مقتضيًا ولا موضوعًا لشيء، ولا دليلَ على ثبوتِه للشكّ فيه.

وعلى هذا الخلافِ ينبني كلُّ حكم علِّق على أجلٍ مُغَيَّا كالطلاق والعتاقِ ونحوهما مما / يكثُرُ، ويظهرُ لذلك فوائدُ إذا نَظَرْتَ فيها بانت.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (وهما)، وقد جعلتها: (فهمَّا) لأنها الأصوب في نظري، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) تقدم ذلك في (ص ٤٠٧).

<sup>(</sup>٣) في (ب) : (ورودها).

#### [مسألة]:

قال الشيخ رحمه الله(١): (وإذا قال: الثمنُ مائة وعشرةٌ بعتُكَ به، ووضيعةٌ (٢) درهم من كل عشرة، لزمه تسعة وتسعون، وقيل: يلزمه مائة. كما لو قال: عن كل عشرة ولكل عشرة).

إنها يلزمه تسعة وتسعون على الأول - وهو الصحيح - لأن المائة وعشرة: أحد عشر عشرة (٣). فإذا أَلْقَى من كل عشرة درهمًا كان ذلك أحد عشر درهمًا، فالباقي تسعة وتسعون؛ لأن (مِنْ) للتبعيض على ما تقدم. وهذه المسألة من فروعها، فيقتضى أن يكون الدرهمُ بعضَ كلِّ عشرة.

وإنها لزمه مائةٌ على الثاني؛ لأنّ الظاهر مع البائع أنه إنها أراد أن يكون الثمنُ بعد الوضيعة مائةً كاملةً، وذلك كثيرٌ في عرف الناس واصطلاح الباعة أن أحدهم أكثر ما يقصد أن يكون ثمنُ سلعته عقدًا صحيحًا إذا وقف المشتري قريبًا منه، حتى إنهم اصطلحوا على قول أحدهم للآخر: (اختم الضّوء) ومعناه: كمِّل العقْدَ ولا تجعل داخله نقصًا، فيكون ذلك كالشقّ في الحائطِ يدخلُ به الضوء، وافعل (٤) كما يفعل البنّاءُ إذا بقي له في عقد السقفِ أو غيره موضع لبنة يجعلها في موضعها يختم بها الضوء.

وكثرةُ هـذا منهم قرينةٌ صالحةٌ تدل على أن المراد(٥) هاهنا بعد الوضيعة مائة كاملةٌ، والقرائن معتبرة شرعًا فحُمل لفظه على ما يتمُّ معه مرادُه وهـو (عن) و(اللام) على ما سيأتي فيهما.

<sup>(</sup>١) انظر: المحرر ١/ ٣٣١ للشيخ مجد الدين ابن تيمية .

<sup>(</sup>٢) في النسختين : (أو وضيعته). وقد صححتها من كتاب المحرر. ومعنى: ووضيعة درهم: أي سأضع وأحط عنك درهما من كل عشرة دراهم.

<sup>(</sup>٣) كلمة : (عشرة) ساقطة من (ب)، وكتبت في (أ) هكذا: (عشرا). وقمد وردت العبارة بالتذكير في النسختين هكذا (أحد عشر). ولو كانت إحدى عشرة. لكان أولى.

 <sup>(</sup>٤) في (أ) : (أو افعل).
 (٥) في (أ) : (مراد هنا).

وفي ذلك جمعٌ بين مصلحتين: تحصيلِ ما دلت القرينة على إرادة البائع له. وحمْلِ لفظِه على ما يحتمله احتمالاً شائعًا. فكان ذلك أولى من إلغاء القرينة بحمل اللفظ على ظاهره؛ لأن فيه إبطالَ إحدى المصلحتين.

وبيانُ صحةِ الحملِ المذكور: أنّ حروف الصفات يقع بعضُها موقع بعض توسعًا في اللغة والمجاز من غير اضطرار وجاء به القرآن ولغة العرب نحو قوله تعالى: ﴿ يَحفظ ونه من أمر الله ﴾ (١) أي بأمره ﴿ يسرناه بلسانك ﴾ (٢) ﴿ تأمنه بقنطار ﴾ (٣) أي عليه. وذلك كثير في اللغة .

ولأن (٤) (مِنْ) حرفُ جرِّ، فكان الحكمُ فيها ما ذكر كـ (عن) و(اللام) فعلى هذا وجه لزوم المائة: أنه إذا أَلْقَى لكل عشرة درهمًا كان توزيعُ العشرة الزائدة على عشرات المائة وقفًا، ولم يبق موزَّع ولا موزَّعٌ عليه. وقد جزم جماعةٌ من الأصحاب بتخطئة هذا الوجه.

والجوابُ عما وجه به:

قولهم: (قرينة حال البائع إرادة العقد/ الكامل) ممنوع، فإن ذلك وإن كان [31/أ] واقعًا لكن على سبيل الاتفاق والمصادفة، وليس بعادة عرفية مشتهرة حتى يقابل مها التبعيض الذي هو مقتضى (مِنْ).

قولهم: (اختم الضوء) قلنا: اصطلاحٌ عامِّيُّ لا يقابل الأصول اللغوية.

قولهم: (حروف الصفات تتعاقب) قلنا: على سبيل المجاز، بدليل تقدير الحرف بغيره مما دلت القرينة وسياق الكلام على إرادته، والحقيقة أولى.

<sup>(</sup>١) سورة الرعد: آية ١١.

<sup>(</sup>٢) سورة مريم: آية ٩٧، والدخان: آية ٥٨.

<sup>(</sup>٣) سورة آل عمران: أية ٧٠.

<sup>(</sup>٤) في (ب) : ولا من.

قـولهم: (جمعٌ بين مصلحتين) قلنا: مع نصّ اللفظ على مـا لا يحتمل غيره لا نسلم.

قولهم: (يحتمله احتمالاً شائعًا) قلنا: النصَّ أولى من الاحتمال على كل حال. قولهم: (حرفُ جرِّ فأشبه عن واللام) قلنا: لا يصح لأن (مِنْ) للتبعيض و(عن) للمجاوزة وكذلك (١) كان الدرهم خارجًا عنها، و(اللام) للتخصيص، والفرق (٢) بين هذه المعاني ظاهر، ثم هو منقوض بقوله: بعتك به ووضيعة درهم عن كل عشرة، يلزمه مائة، ولم يقل أحد إنه يلزمه تسعة وتسعون لأن (عَنْ) حرفُ جر، فأشبهتُ (مِنْ)؛ إذ ذلك قياس في اللغة، ولا مدخل له فيها عند الجمهور. وقول الشيخ كما لو قال عن كل عشرة أو لكل عشرة أتى به لغرضين:

أحدهما: أنه جعله أصلاً للوجه الثاني في المسألة قاسه عليه أو نظيرًا له حمله عليه.

الثاني: أنه أتى بها مسألتين مقصودتين لأنفسها كسائر المسائل وكثيرًا ما يفعل في كتابه هكذا، ولما أتى بها لغرضين ذكرناهما في موضعين، كل موضع للغرض الذي قصد بها.

فإذا قال: (الثمن مائة وعشرة بعتك به ووضيعة درهم عن كل عشرة). لزمه مائة؛ لأن معنى (عن) المجاوزة. تقول: رميتُ السهمَ عن القوس. أي: جاوزتُه به. وإنصرفْتُ عن زيدٍ. أي: جاوزتُه. وإذا كان معناها المجاوزة وجب أن يكون الدرهمُ الموضوعُ عن كل عشرةٍ خارجًا عنها ومجاوزًا لها، وإذا وزعنا على كل عشرة من المائة درهمًا من العشرة خرج لكل عشرةٍ درهمٌ، فسقطتُ العشرةُ وضيعةً، وبقيتُ المائةُ، وكذا الحكمُ إذا قال: (وضيعة درهم لكل عشرة)؛ لأن

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين: (وكذلك). ويبدو لي أن الصحيح: (ولذلك).

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (والزفق). وهو تصحيف فيها يبدو.

اللام للتمليك أو التخصيص، ولا تمليك هنا لعدم قابلية الدراهم له، فتعين التخصيص، فيكون معناه: بعتُكَ بالثمن المذكور وخصصتُ كلَّ عشرةٍ منه بدرهم وضيعة، والمختص غيرُ المختص به، فيكون الدرهم غيرَ العشرة، فالحكمُ كما تقدم في صورة (عن).

ولا يقال: إذا كان اعتلالكم في هذا الحكم بالمغايرة بين المخصوص والمخصوص به، فالمغايرة (١) حاصلة / بين العشرة وبين الدرهم منها(٢)، فلِمَ [٤٤/ب] لا يُقال: يكون الدرهم الموضوعُ من العشرة وهو غيرٌ لها؛ لأن الواحد من العشرة غيرٌ العشرة؟ لأنا نقول: لا يجوز ذلك لوجوه:

أحدها: أن الدرهم من العشرة كما أنه غيرٌ لها من حيثُ التسمية فإنه ليس غيرٌ لها من حيث المعنى، إذ حقيقة الغيرين ما صحّ انفصالُ أحدِهما عن صاحِبه مع بقاء اسم كلّ واحدِ منهما، والدرهمُ إذا انفصل عن العشرة لا تسمى بعده عشرة، بل تسعة، ففي التحقيق ليس هو هي، ولا غيرَها، بل جزءها.

الثاني: أن إطلاق المخصوص يقتضي أنه غيرُ المخصوص به، ولا يكون بعضَه كقولهم: سرجُ الدابةِ وعمامةُ العبدِ.

الثالث: أن (مِنْ) و(عَنْ) متغايرتا المعنى بالوضع، وعلى ما قلتم يكون معناهما وإحدًا، وليس كذلك.

الرابع: أن المغايرة لم نجعلُها علَّةً مستقلة، بل جعلناها توجيهًا لمقتضى اللام.

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ): (فالمغيرية).

<sup>(</sup>٢) تبدو هذه الكلمة في نسخة (أ) كأنها: (فيها).

قال الشيخ رحمه الله: (وإذا قال: ما أعطيتَ فلانًا فهو عليّ [فهل] (١) هو للواجب أو لما يجب إذا لم تكن قرينة؟ على وجهين) (٢).

فَصْل الخطاب في هذه المسألة: أنه إذا قال: ما أعطيتَ فلانًا فهو عليّ، فإما أن يقترن بكلامه قرينةٌ تصرفه إلى زمن من الأزمنة أو لا.

فإن كان الأول مثل أن قال: ما أعطيتَه غدًا أو أمس، عُمِلَ على مقتضى القرينة؛ لأن اقترانها بالكلام كالتصريح بمقتضاها في الدلالة قولاً واحدًا، ونيتة الضامن فيها قال كالقرينة إذا فقدت.

وإن كان الثاني كمسألةِ الكتابِ، وهل هو لما وجبَ أو لما يجبُ. ففيه (٣) وجهان:

أحدهما: هو لما وجبَ في الماضي؛ لأن لفظ (أعطيت) ماضٍ يدل على الزمن الماضي دلالة وضعية حقيقية ، ولا دلالة له على المستقبل أصلاً، وحملُه على ما دل عليه أولى من حَمْلِهِ على ما لا دلالة عليه .

الثاني: هـو لما يجبُ في المستقبل؛ لأن الماضي يستعمل بمعنى المستقبل، والمستقبل بمعنى الماضي كثيرًا في اللغة توسعًا وتجوزًا.

فمن الأول: قبولة تعالى ﴿ وإذْ قبال الله يباعيسي ابنَ مريمَ أأنتَ قلتَ للناس ﴾ (٤) الآية. أي: يقولُ له يومَ القيامة. ﴿ قال الله هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم ﴾ (٥) هو في موضع المستقبل، لأن ذلك يكونُ يومَ القيامة.

<sup>(</sup>١) كلمة: [فهل] زيادة من متن المحرر ١/ ٣٤٠، الذي نقل منه النص، وليست في النسخَتين.

<sup>(</sup>٢) انظر: المحرر ١/ ٣٤٠ للشيخ مجد الدين ابن تيمية.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (فيه) وقد زدت قبلها الفاء؛ لأن ذلك أولى في نظري لوجود الشرط.

<sup>(</sup>٤) سورة المائدة: آية ١١٦.

<sup>(</sup>٥) سورة المائدة: آية ١١٩.

ومن الثاني: قوله تعالى ﴿وإذ يرفعُ ابراهيمُ ﴾(١) ﴿واتَّبَعوا ما تتلو الشياطينُ/ [ه٤/أ] على مُلْك سليهان ﴾(٢) أي: (وإذ رفعَ) (وما تَلَتْ). وذلك كثير.

وإنها تعارض الماضي والمستقبل هذه المعارضة الاشتراكها في العدم؛ فإن الماضي يصير في حيّز العدم، والمستقبل قبل وجوده كذلك. وإذا ثبت ذلك فأقصى ما في الباب أن يقال: مَمْلهُ على الماضي أرجحُ؛ الأن اللفظ للهاضي وليس للمستقبل وذلك مرجحٌ، لكنا نقول: في الكلام ما يقابل هذا المرجحَ ويزيد عليه، وهو: أن قوله (ما أعطيتَه فهو عَليّ) قد تضمن الشرط والجزاء؛ لدخول الفاعاء في جواب (ما) وهي شرطيةٌ، والأصلُ في الشرط والجزاء أن يكونا مستقبلين، الأنّ أمَّ حروف الشرط هي (إنْ) وهي إنها تدخلُ على المستقبل لفظًا أو معنى، وباقى أدوات الشرط محمولةٌ عليها.

إذا تقرر ذلك: فكونُ الجملة شرطية يدل على أن المراد ب(ما أعطيت) (ما يُعطى) وهو المطلوب.

والأول أصحُّ؛ لأن الأصلَ إجراء اللفظ على مقتضاه الوضعي، ولا حجةً في كونِ الجملة شرطية دخلت الفاءُ في جوابها؛ لأن الفاء تدخلُ جواب الشرط، ثم الشرطُ قد يكون ماضيًا نحو: إنْ كنتَ أعطيتَ زيدًا أمس كذا فَعَلَيَّ. ومستقبلاً نحو: إن تعط زيدًا غدًا كذا فعليَّ. لأنّ الشرط هو العلامةُ على ما يأتي، وعلامةُ الشيء قد تتقدمُه وتُقارنُه وتتأخرُ عنه. فدخولُ الفاءِ في الجواب لا يستلزم كونَ الشرطِ مستقبلاً، فإنه لو قال: ما أعطيتَ فلانًا أمس فعليَّ. لما دلت الفاءُ على المستقبل، وإلا لتناقضت القضيتان.

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : آية ١٢٧ .

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: آية ١٠٢.

وفائدةُ الوجهين تظهرُ فيها إذا قال لزيد: ما أعطيتَ عَمْرًا فَعَلَيّ. وقد كان زيدٌ أعطى عمرًا مائةً في الماضي، ثم أعطاه في المستقبل مائتين، فإنْ جعلناه لما وجبَ لزم الضامنَ مائةٌ، ولو أراد الرجوع عن الضمانِ لم يكنْ له ذلك، قولاً واحدًا. وإنْ جعلناه لما يجبُ صح الضمانُ، فإن أعطى زيدٌ عمرًا المائتين لزمتُ الضامنَ، ولو رجعَ قَبْلَ قَبْضِ عمرو إياها صح رجوعُه في أصحِ الروايتين.

قولهُ: (وإذا قال ربُّ الحق للضامن بَرِثْتَ إليَّ من الدين فهو مقرُّ بقبضه، وإن لم يقل إليَّ فوجهان (١)).

هذه المسألة من فروع (إلى) وإنها جعلناه مقرًّا بالقبض إذا قال: (بَرِثْتَ إليّ من الدين) قولاً واحدًا؛ لأن (إلى) لانتهاء الغاية، على ما مَرّ.

فمعنى كلامه إذن: غاية أمرك في ثبوت دَيْني عليك انتهتْ إلى [أن] (٢) دَفَعْتَهُ إلى، أو إلى أنْ برئْتَ منه بايصاله إليّ. ولأن اللغة/ والعرف اتفقا على أن هذه [٥٤/ب] القضية صريحة في البراءة.

وفي حديث عمر (٣): (اللهم إني أبرأً إليك مما فعل خالد) وتقول العرب: برئتُ إلى فلانٍ مما كان مني. فوجبَ أن يبرأ بذلك، لمقتضى اللغة والمعنى.

وإنها لم يبرأ إذا لم يقل (إليّ) في وجهٍ ؛ لأن البراءة تعتقد إلى غايةٍ يُنتهي إليها،

<sup>(</sup>١) انظر: المحرر ١/ ٣٤١.

<sup>(</sup>٢) كلمة (أن) ليست في النسختين، وقد زدتها لأن الكلام يقتضيها في نظري.

<sup>(</sup>٣) المشهور أنه حديث (ابن عمر)، وليس (عمر)، وهو حديث صحيح أخرجه البخاري وأحمد، وغيرهما، في قصة بَعْث النبي على خالد بن الوليد على رأس سرية لبني جليمة، في نفر من الصحابة فيهم عبد الله بن عمر، فلما دعاهم إلى الإسلام لم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فقالوا صبأنا حبأنا، وهم يريدون الإسلام كما فهم ذلك عبد الله بن عمر، فجعل خالد يقتل فيهم ويأسر، ثم أمر بقتل الأسرى فيما بعد، ولما بلغ النبي على ما فعله خالد قال هذه المقالة وكررها مرتين أو ثلاثًا. وإنظر: فتح الباري: الحديث رقم (٤٣٢٩)، ورقم (٢٨٨)، ورقم (٢٨٨)، ومسند أحمد ٢/ ١٥١ برقم ٢٣٨٢.

ولا دليلَ على منتهى الغاية، فحينئذٍ يحتملُ قوله: برئتَ إلى . ويحتملُ: برئتَ إلى غيري، ممن له عليه دينٌ وغير ذلك.

وإذا وقع الاحتمال فبقاء الـدّين في ذمة الضامن متيقن ، فلا يـزول بالاحتمال ، وإنها برئ في وجه لأن قرينة حال ربّ الحقّ تدلّ على ذلك ؛ لأن الظاهر منه أنه أراد الإخبار بأنه قبض منه الدين ، لأن الأصلَ والغالب على الإنسانِ أنه لا يتكلم إلا في أموره وأحوال نفسه من حيث إنّ نفسه أهم عنده من غيرها ، والبداءة إنها تكون بالأهم فالأهم ، فيحمل (١) كلامه على الإخبار عن نفسه بالقبض ، لا على الإخبار عن غيره بذلك ؛ لأن ذلك فضولٌ منه ، والأصلُ عدم العرض الموجبِ للفضول ، فقامت هذه القرينة مقام حرفِ الغاية فتكافأتِ المسألتان ، ولأنها جملة تضمنت ذكر البراءة والدّين فبرئ الضامن بها كالتي قبلها والله أعلم .

\* \* \*

## [مسألة]:

إذا قال (٢): وقفتُ على زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ. استحقوا عليه جميعًا مجتمعين، ولو قال: وقفتُ على زيدٍ ثم عمروٍ ثم بكرٍ. لم يستحقوها جميعًا إلا على التعاقب، وكذا لو قال: وقفتُ على أولادي وأولادِهم وأولادِ أولادِهم. استحقوا الوقف مجتمعين حتى لو اجتمعتُ البطونُ الثلاثة تساووا فيها، ولو قال: على أولادي ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم. لم يستحقوه إلا على التعاقب، حتى لو اجتمعوا لم يكن للثانية والثالثة شيء حتى لا يبقى من الأولى أحد، وكذلك الحكم في الباقي وإنْ كثرتُ البطون.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (يحمل)، وقد زدت الفاء لأن الكلام يحسن بها.

<sup>(</sup>٢) لم أجد هذا الكلام بنصه في (المحرر) كها جرت العادة، ووجدت بمعناه وبها يقارب في المحرر ١/ ٣٧٠، والمغني ٨/ ١٨٦ وما بعدها.

والفرقُ بينهما: أنه (١) في الصورة الأولى عطف بـ (الواو) وهي للجمع المطلق وفي الثانية بـ (ثُمَّ) وهي للجمع مع الترتيب.

قلتُ : وعلى قياس (ثم) (الفاء) لأنها للتعقيب، كما لو(٢) قال : وقفتُ على زيدٍ فعمرو فبكر، أو : على أولادي فأولادِ هم فأولادِ أولادِهم.

وينبغي أن يُفصّل في هذه المسألة وما أشبهها، فيقال: إن كان الواقف بهذه الصيغة يعرف مقتضها؛ الصيغة يعرف مقتضى هذه الأدوات عُمل بمقتضاها، وإن لم يعرف مقتضاها؛ فإن نوى خلافه عُمِل بمقتضى/ نيّته دون لفظه لأنّ نطقه بهذه الحروف مع جهْلِهِ [٤٦/أ] بمقتضاها كعدمه. كمن قال: أنتِ طالقٌ طلقةٌ في طلقتين، ولا يعرف مقتضاه عند الحساب، فإنّ الثلاث تلزمه تسويةً بين نطقه وعدمه بالنسبة إلى جهله بمقتضاه، ولأن اللفظ والنية إذا اجتمعا فيا تُؤثّر فيه النية كان الحكم لها، كما لو نوى بقلبه الظّهرَ وسبق لسانُه فقال: العصر، وإن نوى وفق المقتضى عُمِل على ذلك اعتادًا على النية فقط.

وهذا أصلٌ يتفرع عنه ما إذا جمع في الابتداء دون الانتهاء نحو: وقفتُ على زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ ثم على بشرٍ ثم على خالدٍ، فإن الشلاثة الأولَ يستحقونه مجتمعين، ولا شيء لبِشرٍ منه حتى ينقرض مَنْ قبله، وكذلك خالد مع بشر، وعكس هذه الصورة: [إذا] (٣) ربَّبَ ابتداءً وشرَّكَ انتهاءً نحو: وقفتُ على خالدٍ ثم بشرٍ ثم زيدٍ وعمرو وبكرٍ، فاعكس الحكمَ. وسيأتي القول في معاني هذه الحروف في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (أن) وقد زدتُ عليها الضمير، لأن كلمة (عطف) التي بعدها لم تنصب، وعند زيادة الضمير تصبح مرفوعة على الخبرية لإن، أو فعلاً ماضيًا.

<sup>(</sup>٢) في النسختين : (فلو)، وقد جعلتها (كما لو)، لأنه ليس لها جواب.

<sup>(</sup>٣) كلمة (إذا) ليست في النسختين، وقد زدتها لأنّ الكلام محتاجها هي أو ما يهاثلها.

### [مسألة]:

ذهب الجمهورُ إلى حَجْبِ الأمْ عن الثلثِ إلى السدس باثنين من الإخوة، ولم يحجبُها ابنُ عباسٍ إلا بثلاثة منهم فصاعدًا.

ومنشأ الخلاف: أنّ أقلَّ الجمعِ المطلقِ ثلاثةٌ عندنا، وبه قالت الحنفية وأكثرُ الشافعية، وعنده اثنان، وبه قالت المالكية، وابنُ داود (١) من أهل الظاهر وبعضُ أصحاب الشافعي والقاضي أبو بكر الأشعري (٢) وبعضُ النحاة منهم نفطويه (٣) فيها حُكي عنه.

واعلم أنهم لو أرادوا أن في التثنية معنى الجمع لكان صحيحًا لأن الجمع هو الضمُّ في الجملة، والضمُّ حاصلٌ في التثنية، ولكن مدَّعاهم أنّ التثنية جمعٌ حقيقة، واحتجوا بوجوه:

الأول: قولهُ تعمالي لموسى وهارون: ﴿فَاذْهَبا بِآياتنا إِنَّا مَعْكُم مُسْتَمَعُونَ﴾ (٤) وإنها هما اثنان.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾(٥) ثم قال: ﴿إنها المؤمنون إخوةٌ فأصلحوا بين أخويكم ﴾(٦) فعبَّر بتثنية الأخوين عن جمع المؤمنين، فدلّ على أنهما واحد.

<sup>(</sup>١) هو الإمام محمد بن داود الظاهري بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٥٥هــ٧٩٧هــ) صاحب كتاب (الزهرة) المطبوع، ووالده هو الإمام داود الظاهري، الذي ينسب إليه المذهب الظاهري. انظر: تاريخ بغداد ٥/ ٢٥٦، والأعلام ٦/ ٣٥٥.

<sup>(</sup>٢) أبو بكر الأشعري: هو عمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني (٣٣٨ ـ ٣٠٨ هـ) أبو بكر الباقلاني القاضي، من كبار علماء الكلام، وإنتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. (الأعلام / ٢١).

<sup>(</sup>٣) هو أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة . وقد تقدّمت ترجمته .

<sup>(</sup>٤) سورة الشعراء: آية ١٥.

<sup>(</sup>٥) سورة الحجرات: آية ٩.

<sup>(</sup>٦) سورة الحجرات: آية ١٠.

الثالث: قوله: ﴿ وهل أتاك نَبأُ الخصم إِذ تَسَوّروا المحراب ﴾ (١) وكانا ملكين فقط.

الرابع: قوله تعالى: ﴿وداودَ وسليهانَ إذ يَحكهان في الحرث(٢) ثم قال: ﴿وكنا لحكمهم شاهدين(٢) .

السادس: قوله تعالى ﴿إِنْ تَتُوبا / إلى الله فقد صَغَتْ قلوبُكما﴾ (٤) وليس لهما [٢٦/ب] إلا قلبان.

السابع: قول على ﴿عسى اللهُ أَن يأتيني بهم جميعً اللهُ وَالمراد: يوسف وأخوه، وقوله تعالى: ﴿فإن كان له إخبوةٌ فلأمّه السدس﴾(٢) والحجبُ بأخوين عند الجمهور.

الثامن: قوله عليه السلام: (اثنان فيا فوقهما جماعة)(٧).

التاسع: أنَّ الجمعَ عبارةٌ عن ضمٌّ شيءٍ إلى شيءٍ، وذلك يسوجد أولاً في

<sup>(</sup>١) سورة ص: آية ٢١.

<sup>(</sup>٢) سورة الأنبياء: آية ٧٨.

<sup>(</sup>٣) سورة الأنبياء : آية ٩٠ .

<sup>(</sup>٤) سورة التحريم: آية ٤.

<sup>(</sup>٥) سورة يوسف: آية ٨٣.

<sup>(</sup>٦) سورة النساء: آية ١١.

<sup>(</sup>٧) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجه برقم (٩٨٢) وغيره من حديث أبي موسى الأشعري، وضَعّفه الشيخ الألباني وغيره من أثمة الحفاظ المتقدّمين، انظر تفصيل ذلك في إرواء الغليل ٢/ ٢٤٨، برقم (٤٨٩)، وضعيف ابن ماجه للألباني ص٧٤ برقم (٢٠٧).

التثنية، ثم ثانيًا في الجمع، فَسَلْبُ الاثنين اسمَ الجَمْعِ مع تحقق معناه فيهما تَحَكُّمٌ (١) غير جائز.

والجواب عن الأول من وجهين:

أحدهما: أنّ قول (معكم) راجعٌ إلى موسى وهارونَ وفرعونَ وقومهِ، وذلك جمعٌ، والمعنى: إنّا حاضروكم نسمع ما تقولان لفرعون وما يقولُ لكها.

وللخصم أن يقول: ليس المرادُ ذلك؛ لأنه يقولُ في موضع آخر: ﴿إنني معكما أسمع وأرى ﴿(٢) فدل على أنّ صاحبَ الضمير المجموع هو صاحبُ الضمير المثنى.

فيكون الجواب: إنّ الله تعالى بعث موسى وهارون ومعها رسالتُه، فكأنه حيث تَنّى أرادهما دون الرسالة، وحيث جَمَعَ ثَلّتهما بالرسالة، فصيّرها ثالثًا لهما، يؤكدُه أنه قال في موضع: ﴿إنّا رسولا ربك﴾ (٣) فثنّى اعتبارًا بهما، وفي موضع، ﴿إنا رسولُ رب العالمين﴾ (٤) فوحد اعتبارًا بالرسالة التي صحبتهما.

الوجه الثاني: يجوزُ أن يكون خاطبهما بلفظِ الجمعِ تعظيمًا لهما وتكريمًا كما يُخاطب الواحدُ بلفظ الجمع كذلك.

وعن الثاني: أنَّ المراد بـ (الطائفة) القبيلة أو الفريق، والقبيلتان جمع.

قوله: (بين أخويكم) أي: بين كل اثنين من المؤمنين.

<sup>(</sup>١) كلمة (تحكم) كتبت في النسختين هكذا: (بحكم)، وقد أصلحتها حسب مقتضى السياق في نظري.

<sup>(</sup>٢) سورة طه: آية ٤٦.

<sup>(</sup>٣) سورة طه: آية ٤٧ .

<sup>(</sup>٤) سورة الشعراء: آية ١٦.

وعن الثالث: أن الخصم مصدرٌ، والمصدرُ جنسٌ لا يثنى ولا يُجمعُ لشموله ما تحته من أنواعه، فيقال: رجلٌ خصمٌ، وامرأةٌ خصمٌ، وكذا في تثنيتها وجمعها، فلما وَصَفَ الملكين بلفظ الجنس ردّ الضمير إلى معنى صفتها لا إلى عددهما، تحصيلاً للمناسبة في الكلام.

وعن الرابع: أنّ قوله: (لحكمهم) راجعٌ إلى داود وسليمان والمحكوم له والمحكوم عليه، والمعنى: كنا للواقعة أو القضية التي جرت لهم أي للجميع شاهدين، وقيل: المرادُ لحكم الأنبياء كلهم الذين تقدم ذكرهم. وهو خلافُ الظاهر.

وعن الخامس: أنّ ضميرَ الجمعِ عائدٌ إلى زكريا وزوجه ويحيى. وفي هذا نظر؛ لأنه علّل هبة يحيى لهما بمسارعتهما ودعائهما، فيضعفُ هذا الجواب.

لكن قال بعض المفسرين: المرادُ بقوله: (إنهم): جميع الأنبياء المذكورين في السورة، والمعنى: أنعمنا عليهم بالنعم التي ذكرناها؛ لأنهم كانوا يسارعون، مويزول النظرُ المذكور. [٧٤/أ]

### وعن السادس: من وجهين:

أحدهما: أنّ التثنية لفظيةً: كرجلان والزيدان، ومعنويةٌ نحو: ﴿ صَغَتْ قلوبُكما ﴾، وضَرَبْتُ وجوهها ورؤوسها، وهو مختصٌ بها في الجسد منه اثنان بأن لا يَجْمع لفظٌ واحدٌ بين علامتي تثنية، كها قالوا في مسلمات (١) وبابه لا يَرِدُ رِجُلاهما وعَيْناهما ؛ لأن ما في الجسد منه اثنان آلةٌ مركبة ، والآلةُ المركبةُ كالمفردة لاشتراكها في إيجاد الغرضِ المطلوب، فجرى قوله : عيناهما وأذناهما ، عَبْرى سمعها وبصرهما ، والمرادُ في الآية هذه التثنية المعنوية ، ومحل النزاع التثنية اللفظية .

<sup>(</sup>١) أي: حين حذفوا تاء المغرد (مسلمة) عند الجمع، لثلا يجمع بين علامتي تأنيث.

الثاني: أنّ القلبَ يطلق مجازًا على العزم والإرادة الحاصلة في القلب، يقال للمنافق: ذو قلبين، فكأنه أراد بالآية هذا المعنى، وهذا ضعيفٌ، والأول أقوى.

وعن السابع: أنّ المرادَ يوسف وأخوه الذي حبسه عنده وشمعون الذي قال: ﴿ فَلَنَ أَبِرِحِ الأَرْضِ ﴾ (١) فإنه أقام بمصر ورجع إخوتُه إلى أبيه يُعَرِّفونه الحالَ، ويَردُّون الجواب على شمعون، ويحتملُ أن يكون المعني: ﴿ يأتيني بهم ﴾ (٢) أي: بجميع بنيَّ إذا رجعوا إلى مصرَ جاؤوا معهم بيوسف وأخيه؛ لأنهم لما أخبروه بأن ابنه سرَق فحبس عَرف أن ابنه لم يسرق، وأنّ للقضية نماً عجيبًا، وكأنه ألهمَ حقيقةَ الحالِ، وأحسَّ به، وكان كما أحسَّ؛ لأنه اجتمع بيوسف وأخيه في جملة أولاده، وأما الإخوة فخرجتْ قصتُهم بدليل.

وعن الثامن: أن المراد حصولُ فريضةِ الجماعة، لا أنّ الاثنين جمعٌ حقيقة، إذ لو كان كذلك لما احتاجوا إلى بيانه لمشاركتهم إياه في اللغة، فدل على أنه إنّما بيّن لهم ما اختصّ به عنهم وهو الحكمُ لا حقيقة اللفظ.

وعن التاسع: أنّه تصرفٌ في اللغة بالقياس وهو ممنوعٌ عند الأكثرين، ولأن وجود معنى الشيء في غيره لا يدلّ على الحقيقة، كوجود معنى المشتق في غيره نحو الاستقرار والإدبار في غير القارورة والدبران كالحوض والجرة وكل مدبر.

# ثم لنا على المسألة حجج:

الأولى: أنّ الفرقَ بين حدّ التثنية والجمع وأحكامها منقولٌ عن أهل اللسان تواترًا، أما الفرقُ بين الحدّين فإنهم قالوا:

المثنّى: مالحق آخره ألف أو يام مفتوح ما قبلها ونونٌ مكسورةٌ ليدل على أنّ معه مثله من جنسه. فمثله: احتراز من مثل: زيد وعمرو، ومن جنسه: احتراز

<sup>(</sup>۱) سورة يوسف، آية ۸۰.

<sup>(</sup>٢) سورة يوسف، آية ٨٣.

من الاسم المشترك نحو: عين الماء وعين الشمس، فلا يقال فيهما: عينان، تثنية، كما لا يقال في زيد وعمرو: عَمْران، ولا زيدان.

والمجموع: عامٌّ/ وخاصٌّ.

فالعامُّ: ما ضُمَّ إليه أكثر منه من جنسه. فيشمل جمع التصحيح والتكسير.

والخاصُّ: جمعُ التصحيح. وَحَدُّه: ما لحقَ آخره زيادتان لتكون الأولى علمًا لضم مفردٍ إلى أكثرَ منه في الأصل، والثانية عوضًا من الحركة والتنوين.

وأما الفرقُ بين حكميهما: فإنهم فرقوا بين ضمير التثنية والجمع، فقالوا: فعَلا، وفَعَلَتَا، وافْعَلا فيهما (١) في التثنية.

وفَعَلُوا، وفَعَلْنَ، وافْعَلُوا، وافْعَلْنَ.

وقالوا: رجالٌ ثلاثةٌ وثلاثةٌ رجال، ونسوةٌ ثلاثٌ، [وثلاثُ نسوة](٢)، ورجلان اثنان، وإمرأتان اثنتان، كـ ﴿ إِلَمْينِ اثنين ﴾(٣).

ولم ينعتوا الجمع بالتثنية، ولا التثنية بالجمع، نحو: رجلان ثلاثة، ولا رجال اثنان.

والفرقُ بين الحدّين والحكمين يدل على اختلاف الحقيقتين.

الثانية(٤): أنّ ابن عباس قال لعثمان بن عفان: (إنها قال الله تعالى ﴿ فإن كان له إخوة ﴾ (٥). وليس الأنحوان إخوة في لسان قومك، فقال عثمانُ: لا أستطيع

<sup>(</sup>١) فيهما: أي في المذكر والمؤنث.

<sup>(</sup>٢) [وثلاث نسوة]: ساقطة من (ب).

<sup>(</sup>٣) سورة النحل: آية ٥١.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (الثاني)، والصحيح: (الثانية)؛ لأنه يتحدّث عن الحجج، وقال في البداية: (الأولى).

<sup>(</sup>٥) سورة النساء: آية ١١.

أن أنقضَ أمرًا كان قبلي، وتوارثه الناسُ ومضى في الأمصار) (١).

فمنه دليلان: أحدُهما: قول ابن عباسٍ، ليس الأنَّحوانِ إخوة. وهو عربي.

الثاني: اعتذارُ عثمانَ بمتابعة مَنْ سَبَقه، وهو الدليلُ الخارجُ الذي ذكرناه في الجواب عن شُبَهِ الخصوم، ولو كانت التثنيةُ جمعًا حقيقةً لم يعتذر بذلك، بل كان يقول: بلى الأَخُوانِ إخوةٌ في لسان قومي، أو غيرهم من العرب.

فأما ما حُكي عن زيد بن ثابت أنه قال: (الأخوانِ إخوةٌ)(٢). فمعناه: يقومون في مقام الإخوة في حَجْب الأمّ بالدليل الخارج لا بالحقيقة اللغوية ولا غيرها من الحقائق كقوله عليه السلام: (الاثنان جماعة)(٣) وقَدْ مَرَّ.

الثالث: أن نفي الحقيقة كاذب، ونفي المجاز صادق، فإذا قلنا: الرجلان ليسا برجال، والرجال ليسوا رجلين صَدَق هذا النفي، كما تقول: زيدٌ ليس بأسدٍ ولا حمارٍ، ولا يصدق: الرجلان ليسا رجلين، كما لا يصدق: الأسدُ ليس بأسدٍ، والحمارُ ليس بحمار.

<sup>(</sup>۱) هذا الأثر أخرجه الطبري في تفسيره ٤/ ٢٧٨، والحاكم ٤/ ٣٣٥، والبيهةي ٢/ ٢٢٧، وغيرهم من طرق عن ابن ذئب، عن شعبة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، وقال الحاكم فيه: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. أما الطبري فقد أنكر رأي ابن عباس قائلاً: «والصواب من القول في ذلك عندي: أن المعني بقوله: (فإن كان له إخوة) اثنان من إخوة الميت فصاعدًا، على ما قاله أصحاب رسول الله ينظي، دون ما قاله ابن عباس رضي الله عنها، لنقل الأمة وراثة صحة ما قالوه من ذلك عن الحجة، وإنكارهم ما قاله ابن عباس في ذلك». كما أن ابن كثير نقل قول ابن عباس في تفسيره ١/ ٥٥٤ ثم قال: «وفي صحة هذا الأثر نظر، فإن شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحًا عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخصاء به، والمنقول عنهم خلافه». وانظر هذا الأثر والحديث عنه في: المعني ٩/ ١٩، وفي شرح الزركشي ٤/ ٤٤٠ وحاشيته، وفي أغلب كتب التفسير عند تفسير هذه الآية الحادية عشرة من سورة النساء.

<sup>(</sup>٢) انظر تفسير ابن كثير ١/ ٤٥٩. وزيد بن ثابت: هو: زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي (١) انظر تفسير ابن كثير ١٠١ ق هــ ٥٤هـ) أبو خارجة، صحابي من كتاب الوحي، ولد في المدينة ونشأ في مكة. (الأعلام ٣/ ٩٥).

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه قبل أربع صفحات تقريبًا.

فثبتَ أن التثنية جمعٌ مجازًا؛ لوجود معنى الجمع وهو الانضمامُ فيها.

ولا خلاف بيننا وبين من خالفنا من الشافعية: أنه إذا قال: له علي دراهم، ففسرها بدرهمين لم يقبل، وأنه لا يقبل إلا بثلاثة فصاعدًا، وهذا مذهبهم حجةً عليهم. فينشأ عن هذا الأصل مسألة الإخوة والإقرار المذكورتان.

وإذا نذرَ الصدقة بدراهم أو دنانير، أو وصّى بها، أو نذرَ أن يصليَ ركعاتٍ أو يصوم أيامًا أو شهورًا أو أعوامًا، وفلانة طالقٌ أو حرةٌ ونحو ذلك من [1/٤٨] الأحكام لا يكتفى فيه إلا بشلاثة مما ذكرنا على أصلنا ويجزئ اثنان وترتب الحكم عليها على مقتضى أصل المخالف والله أعلم.

# (كتاب الطلاق) (باب ما پختلف به عدد الطلاق)

اعلم أنّا نحتاج أن نشرح من هذا الباب على التوالي إلى قريب ثلثه(١)، ومبنى ما نذكره من مسائله على أحرف من حروف العطف، نتكلم (٢) على كل حرف منها حيث بذكر.

قال الشيخ (٣) رحمه الله: (إذا قبال لمدخول بها: أنت طبالقٌ أنت طبالقٌ أنت طالق، طَلَقَتْ ثلاثًا، إلا أن ينوى بالتكرار تأكيدًا أو إفهامًا فَيُقْبَل).

طَلَقَت المرأةُ، بفتح اللام، تَطْلِق بكسرها، بِوزْنِ: ضَرَبَ يَضْرِبُ (٤). وإنها طلقت ثلاثًا، إذا لم يَنُو المستثنى؛ لأنه أتى بلفظ الطلاق ثلاث مرات، أشبك ما لو طال الزمنُ بين كل مرتين، بحيث تستقلُّ كلُّ مرةٍ بحكمِها، وأمَّا كونُه إذا نوى التأكيد أو الإفهام يُقبلُ، فلأنه صَرَفَ لفظه إلى ما لا يحتملُه احتمالاً ظاهرًا في اللغةِ ، أشبه ما لو قال: أنتِ طالقٌ ، وقال ؛ أردتُ من وثاقي ، أو من زوج كان قبلي، وثبت ذلك، أو قال: زَنَأْت (٥) في الجبل، وقال: أردتُ الصعودَ، وهو لُغويٌّ بحيث يعرف ذلك.

<sup>(</sup>١) أي : من كتاب المحرر للمجدابن تيمية . انظر: المحرر ٢/٥٦.

<sup>(</sup>٢) كلمة (نتكلم): ليست واضحة في (أ).

<sup>(</sup>٣) هو الشيخ مجد الدين ابن تيمية. انظر المحرر ٢/ ٥٦.

<sup>(</sup>٤) نظرت في معاجم اللغة وبخاصة صحاح الجوهري، ولسان العرب، والقاموس المحيط والمصباح المنير، في مادة (طَلَقَ) فلم أجد فيها إشارة إلى ما ذكره الطوفي، وهو أن مضارع (طلق) على وزن (يضرب) بكسر العين، وكلها تشير إلى أن فعل (طلق) إما من الباب الأول: (نَصَرَ ينصُر) أو من الباب الخامس: (كُرُمَ يكرُم) أي أن مضارعه مضموم العين على أي حال.

<sup>(</sup>٥) فعل (زناً) له عدة معان منها: لجأ، ودنا، ومنها: صعد. انظر: القاموس (مادة: زناً).

إذا عرفت ذلك، فالتأكيد: قيل: هو تحقيقُ المعنى عند السامع، وقيل: تابعٌ يُحَقِّقُ النسبةَ في متبوعه، فكأنه ههنا أراد أن يحقق طلاقها عندها، وتحقيقُ الطلاقِ غيرُ إنشائه، فلذلك لم تقع الثانيةُ والثالثةُ، لأنها مُحَقِّقتانِ للأولى، وليستا مُنْشأتين.

والإفهامُ: إيصالُ المعنى إلى الذهن إما بكشف إن(١) كان مستغلقًا عند السامع، أو بالجهرِ به إن كان خفيًّا، فكأنه(٢) ههنا ظنَّ أنها لم تسمع الأولى فأفهمها بالثانية والثالثة، فعلى هذا: لو عطَفَ طلقةً على طلقةً بحرفٍ من حروف العطفِ وادّعى التأكيدَ لم يُقْبَلُ؛ لأنه دعوى على خلافِ اللغة، إذ التأكيدُ لا يكونُ بواسطة. وكذلك ينبغي أن لا يقبلَ في الإفهام.

وتقييدُه هذا الحكمَ بالمدخول بها يفيدُ أن غيرَ المدخولِ بها تَطْلُقُ بذلك واحدةً بكل حالٍ، سواءٌ أطْلَق أو نَوى ما ذكر، وقد صَرَّح به بَعْدُ.

قوله (٣): (ولو قبال: أنتِ طبالقٌ فطبالقٌ، أو طبالقٌ ثم طبالقٌ، أو طبالقٌ الطلقة، أو طبالقٌ مطالقٌ، أو طبالقٌ طلقتين، أو طلقة بعدَها طلقة أو قَبْلَ طلقةٍ، طَلَقَتْ طَلْقتين، ولو لم يدخل بها طَلَقَتْ بأول طَلْقة ولَغَا ما بعدها.

/ وفي هذه الجملة مسائل:

الأولى: قال: (أنتِ طالقٌ فطالقٌ). تَطْلُق طلقتين؛ لأنه صرّح بلفظها، وأضافه إليها، وهي محلٌ له، أشبه ما لو أوقع كلَّ طلقةٍ في زمانٍ منفرد، ولأنه عطف الثانية على الأولى بحرف عطف، أشبه ما لو عطفها بالواو.

وههنا موضع الكلام على (الفاء)فلنذكره.

<sup>(</sup>١) عبارة: (إن كان) مكررة في (أ).

<sup>(</sup>٢) زيدت بعد كلمة (فكأنه) كلمة: (قال) في نسخة (أ) غير أن الناسخ قد شطبها بخط غير واضح لم ينتبه له ناسخ نسخة (ب) فأثبتها. والواقع أنه لا داعي لها.

<sup>(</sup>٣) أي: صاحب المحرر ٢/٥٦.

اعلم أن (الفاء) العاطفة تقتضي ترتيب المعطوف على المعطوف عليه وتعقيبه به، بخلاف (الواو)، من غير تراخ، بخلاف (ثُمّ) فإذا قيل: قام زيدٌ فعمروٌ. وجب أن يكون قيام عمرو عقيب قيام زيد، صرّح بذلك سيبويه(١) وغيره. ولو قيل: بعث الله آدم فمحمداً. لم يجزّ؛ لأن بينها مبعوثين كثيرًا؛ فالتعقيبُ منتفٍ.

قلتُ: ثم إنّ الـزمن بين ابتـداء المرتّب والمرتّب عليـه يطـول ويقصُر بحسب طول زمن الفعل وقصره، لاستحالة وجود المرتّب إلا بعد انقضاء المرتّب عليه، فإذا قيل: لمع البرق فخفي. فالزمن بينهما يسيرٌ؛ لسرعة لمعان البرق، وإذا قيل: سافر زيدٌ [إلى](٢) البصرة فَقَدِم. فالزمن طويلٌ بحسب بُعد المسافة.

وطول النمان وقصره إنها هو مختص بها بين طرفي الفعل المعقب وهو الأول المرتب عليه، وهو لمُعُ البرق والسفر في الصورتين. فأمّا الترتيب بالنسبة إلى انقضاء الفعل الأول فلا يختلف. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ثم خلقنا(٣) النطفة عَلَقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظامًا فكسونا العظام لحمًا ﴿ ثَمُ عَلَقة المنعقب بالفاء وبين هذه الأطوار مِنْ تطاول الزمن ما قد صح به حديثُ ابن مسعود: (إن أحدكم يُجمع خَلْقُه في بطن أمه في أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون النسبة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك. . ) (٥) الحديث، وتطاول الزمن بالنسبة

<sup>(</sup>١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢١٨، ٢/ ٣٠٤ (بولاق).

<sup>(</sup>٢) كلمة (إلى) غير موجودة في النسختين.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (فخلقنا) بالفاء. وفي المصحف ثم خلقنا.

<sup>(</sup>٤) سورة المؤمنون: آية ١٤.

<sup>(</sup>٥) حديث صحيح - كها ذكر الطوافي - أخرجه البخاري (فتح الباري برقم ٣٢٠٨ - ٣٣٣ - ٢٥٩٤ - ٢٥٩٤). ومسلم ٢٠٤٥٤ ، روانظر ٢٤٥٤)، وأحمد ١/ ٣٨٢ - ٤٣٠ ، برقم ٣٦٢٤ ، (وانظر أيضًا رقم ٣٥٥٣ - ٣٩٤٤)، وأبو داود ٣/ ٨٩٨ (تصحيح الألباني) برقم ٣٩٤٠، وابن ماجه ١/ ١٩ (تصحيح الألباني) برقم ٢١٤٣، وابن ماجه ١/ ١٩ (تصحيح الألباني) برقم ٢١. وغيرهم، وانظر: إرواء الغليل رقم ٢١٤٣.

إلى ما بين ابتداء صيرورة العلقة مضغة سرّعت () في صيرورتها عظماً من غير فصل ، وكذا باقي الأحوال ، وكذلك قوله تعالى (ألم تر أنّ الله أنزل من السهاء ماءً فتصبح الأرض مخضرة (٢) إنها تخضّر بعد مضيّ زمن اهتزازها وربوها ، وذلك ربها طال بحسب جوهر الأرض وطبعها وعلوها وانخفاضها (٣) وسهولتها وحزونتها ، وطبع النبات في سرعة خروجه وبطئه (٣) ونحو ذلك .

فأما قولُه تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآنَ فاستعذ﴾ (٤) فالاستعادة قبل القراءة. وقوله: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾ (٥) فالغَسْل قبل القيام إلى فعل الصلاة. وقوله: ﴿وكم من قرية أهلكناها / فجاءها بأسنا ﴾ (٢) وججيء البأس [٤٩/أ] قبل الهلاك، فهو من باب حذف السبب وهو القراءة والقيام. ومنه قوله تعالى: ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ (٧) أي: فضرب فانفجرت، والضربُ سببُ الانفجار، فحذف لـدلالـة الكلام عليه، وكذا في الصورة الأخرى، المعنى: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ويجوز أن يكون مقدمًا ومؤخرًا، أي: جاءها بأسنا فأهلكناها، ويجوز أن يكون التقدير: أهلكناها فجاءها بأسنا بعد أن أردنا إهلاكها، وهو معنى الأول.

ثم إن الفرقَ بين الفاء، والواوحيث اقتضت الجمع المطلق، والفاء للجمع مع الترتيب، معنى أنا ذاكره، وهو: أنّ الأصل في كل حرفٍ من حروف المعاني

<sup>(</sup>١) في (ب): شرعت،

<sup>(</sup>٢) سورة الحج: آية ٦٣.

<sup>(</sup>٣) غير واضحة في (أ).

<sup>(</sup>٤) سورة النحل: آية ٩٨.

<sup>(</sup>٥) سورة المائدة: آية ٦.

<sup>(</sup>٦) سورة الأعراف: آية ٤.

<sup>(</sup>٧) سورة البقرة : آية ٦٠ .

أن يكون موضوعًا بإزاءِ معنى واحد إلا أن يَعْرِض عارضٌ يوجبُ جعله بإزاء أكثر من معنى واحد. ولهذا قال النحاةُ: (الكلمة لفظٌ وُضع لمعنى مفرد). والحروفُ كلماتٌ لأنها أنواعُ الكلمة وهي جنسٌ لها، والنوعُ يصدقُ عليه اسمُ الجنس.

إذا ثَبَتَ ذلك: فالواوُ: لم يَعْرضْ لها ما يخرجُها عن الأصل في كونها بإزاء معنى واحدٍ، فاقتضت الجمع فقط استمرارًا على حكم الأصل.

وأمّا الفاءُ: فإنه عرض لها عارضٌ أوجب لها اقتضاء معنى آخر فوق الجمع وهو الترتيب، وذلك العارضُ شبهها للفاء في جواب الشرط، فإنّ الترتيب فيها لازمٌ؛ لاستحالة وجود المشروط قبل شرطه، فلما أشبهت (الفاءُ) العاطفةُ (الفاء) في جوابِ الشرط أعطيتُ حكمها في الترتيب؛ لأن العرب تعطي الشيء حكم ما يشبهه أو بعضه، وذلك كثيرٌ في لغتهم، بدليل:

الفعل المضارع: لمَّا أشبه الاسم من وجوهٍ أعربوه كما أعربوا الاسم.

والاسم الذي لا ينصرف: لمَّا أشبه الفعل بدخول فرعين من الفروع التسعة فيه مُنِعَ الجرَّ والتنوين كالفعل.

ولمّا أشبهت الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة الحروف بالبعض والتضمّن بَنَوْها كالحروف فكذلك في مسألتنا.

ووجهُ شبه (فاءِ) العطفِ (فاءَ) جوابِ الشرط: أنّ مخرجهما واحدٌ، وهما على حرفٍ واحد، وبالجملة هذه بعينها، وهما حرفٌ متحدٌ، وإنها التباينُ بين معنييهما: العطفِ والشرطِ، وهما معنيان متباينان.

فحينئذٍ: الواوُّ: لمطلقِ الجمع. والفاءُ: لجمع موصوفٍ بصفةِ الترتيب.

المسألة الثانية: قال: (أنتِ طالقٌ ثم طالقٌ). تطلق طلقتين أيضا، لما مَرَّ في توجيه المسألة قبلها. إلا أن الفرق بينهما من حيث: إن تلك حَرْفُ العطف فيها

(الفاءُ) وهي للتعقيب/ بلا مهلة ، وفي هذه (ثُمَّ) وهي للمهلة والتراخي ، لزيادة [ ١٩ / ب ] حروفها عن (الفاء) فيتأخرُ وقوعُ الشانيةِ فيها عن الأولى ، بها يقعُ عليه اسمُ مهلة ، وفي الأولى : زمانا وقوع الطلقتين متصلان بلا فصل .

المسألة الثالثة: قال: (أنتِ طالقٌ طلقة بل طلقتين). تطلقُ طلقتين أيضًا ؛ لأن العطفَ فيها بـ (بَلْ) وهي للإضراب عها قبلها، وإثباتِ ما بعدها، كقولك: قام زيدٌ بل عمرو. والإضرابُ عن الشيء: الإعراضُ عنه، فكأنه ههنا أعرضَ عن الطلقةِ الواحدةِ فلم يَقْنع بإيقاعها وأوقعَ طلقتين.

المسألة الرابعة والخامسة: قال: (أنتِ طالقٌ طلقةٌ بعدها طلقة، أو طلقةٌ قبل طلقة). تطلقُ طلقتين فيهما؛ لأنه صرَّح بلفظهما، وأضافه إلى محله، وإنها اختلفت العبارةُ فيهما لاختلاف إضافتهما إلى البَعْديّة والقَبْليّة.

وهذه المسائلُ كلُّها في المدخولِ بها، فأما غيرُ المدخولِ بها فقد قال(١): (إنها تبينُ في جميع ذلك بالأولى ويلغو ما بعدها).

يعني أنّ إضافته إليها لا تؤتّر، وذلك لأنّ غيرَ المدخولِ بها لا عِـدّة عليها، فبمجرّدِ وقوع الطلقةِ الأولى عليها تبينُ فيصادفُها ما بعدها بائنًا لا عِدّة عليها تلحقها فيها، فيكونُ كإضافةِ الطلاقِ إلى أجنبيةِ ابتداء، بخلافِ المدخول بها، فإنّ الثانية والثالثة يدركانها في العِدّة فيلحقانها، إذ هي رجعيّة لوجوب العِدّة عليها والله أعلم.

قوله (٢): (وإنْ قال أنتِ طالقٌ طلقةٌ قبلها طلقة، أو بعدها (٣) طلقة. طَلَقَتْ طلقتين معًا عند أبي الخطاب) (٤).

<sup>(</sup>١) أي: صاحب المحرر في النص السابق قبل أربع صفحات تقريبًا.

<sup>(</sup>٢) أي: صاحب المحرر. انظر المحرو ٢/ ٥٧.

<sup>(</sup>٣) في المحرر: (بعد طلقة).

<sup>(</sup>٤) المراد: أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي. وقد تقدمت ترجمته.

فلأنّ التعاقبَ شرطُه البداية بالأولى والتعقيبُ بالثانية، ولفظه ههنا يقتضي إيقاعَ الثانية ثم الأولى، فقد فات شرطُ التعاقبِ فيه، فَتعيّنَ الجمعُ والمعية، فكان نظمُ قياس أي الخطاب أنّه لم يُقَدِّم الأولى على الثانية، أشبه ما لو قال: أنتِ طالقٌ طلقتين.

وأما كونَهُما متعاقبتين (١) وهو أولى فلأنه صرّح بالقبلية والبَعْدية وذلك ينافي المعية، ولأنه لم يصرّح بالمعية ولا بما يقتضيها، أشبه ما لو قال: أنتِ طالقٌ طلقة قبل طلقةٍ أو بعدها طلقة. فعلى هذا القول: لو كانت غيرَ مدخولٍ بها بانت بالطلقةِ التي أضيفتْ إليها أولاً ولم تَلحقُها الأخرى لما تقدم.

والفاءُ في قول الشيخ: (فمن لم يدخل بها(٢)) فاءُ التفريع، كأنه قال: هذا الحكمُ في غير المدخول بها فرعٌ على هذا الوجهِ الثاني، وهكذا كل ما في كتابه وكتاب غيره من ذلك، وهذا بخلاف الوجه الأول فإنّ الطلقتين وقعتا عليهما معًا فأثرتا لمصادفتهما المحلّ القابلَ لهما.

قوله (٣): (ولو قال: أنتِ/ طالقٌ طلقةٌ بل طلقةٌ ، أو طالقٌ بل طالقٌ ، طلقت [٥٠/أ] المدخولُ بها طلقتين ، وعنه طلقة) انتهى .

أما كونُها تطلق طلقتين على الأولى فلأنّ حاصلَ كلامِه أنه أوقعَ طلقةً ثم أراد أن يرفعَها فلم يكن له ذلك، كما لو قال: أنتِ طالقٌ طلقةٌ لا تقع عليك. والفرقُ بين هذا وبين قوله: أنتِ طالقٌ طلقةٌ بل طلقتين أنه هناك أَضْرَبَ عن طلقةٍ إلى ما هي داخلة فيه، فأفاد إضرابُه، بخلاف ههنا، فإنه لا فائدة للإضراب فيه إلا رفعُ الطلاقِ الواقع.

<sup>(</sup>١) ورد في المحرر ٢/ ٥٧ قوله: وقيل: بل متعاقبتين.

<sup>(</sup>٢) انظر: المحرر ٢/ ٥٧.

<sup>(</sup>٣) أي: صاحب المحرر ٢/ ٥٧.

وأما كونُها تطلق طلقةً على الثانية فلأنَّ ذلك مقتضى (بل) وهو الإضرابُ عن الأول، وإثباتُ الثاني، نفيًا كان الكلامُ أو إثباتًا.

وأمّا تخصيصُ الحكم بالمدخول بها فلأنّ غيرها تطلق طلقةً واحدةً، رواية واحدة، كما مَرّ.

قولُه(١): (ولو قال: أنتِ طالقٌ طلقةً معها طلقةٌ أو مع طلقةٍ ، أو طالقٌ (٢) وطالقٌ ، طلقت طلقتين معًا ، وإن لم يدخل بها).

أما كوئُها تطلقُ طلقتين معًا في هذه الصورِدخل بها أو لم يدخل فلأنّ (مع) تقتضي المقارنة والمصاحبة، فهو كها لو قال: أنتِ طالقٌ طلقتين، ولا تقتضي تعاقباً حتى يختلف حكمُها في المدخول بها وغيرها.

واختُلِف في (مع) فقيل: هي ظرف ساكنة كانت أو متحركة لأنها تستدعي ما تضاف إليه، ويصح تقديرُها بالزمان والمكان، نحو: جئتُ مع طلوع الشمس. أي: زمن طلوعها. وزيد مع عمرو. أي: في موضع الذي هو فيه.

وقيل: إنْ كانت متحركةً فك ذلك؛ لما ذكرنا، وشُرِطتْ الحركةُ لأنها عَلَمٌ على الأسهاءِ في الإعراب، والسكونُ عارضٌ فيها. وإنْ كانت ساكنةً فهي حرفُ جرِ؛ لأنّ البناءَ أصلٌ في الجروف، والسكون أصلٌ في البناءِ، فيكونُ سكونُها عَلَمًا على حرفيتها، ولأنها عَجُرٌ ما بعدها، وهي على حرفين آخرهما ساكن، فألحقت بد (مِنْ) و(في) و(عَنْ) و(مُذْ) و(رُبْ) إذا نُحفِّفتُ وأُسكِنَتْ (٣).

<sup>(</sup>١)أي: صاحب المحرر ٢/٥٧.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (أو طالق وطالق وطالق) ثلاث مرات. وفي المحرر مرتين فقط. وهو الصواب.

<sup>(</sup>٣) ورد في النسختين بعد كلمة: (وأسكنت) كلمة: (لما). ويبدو أن بعدها كلامًا ساقطًا، وهناك إشارة في نسخة (أ) إلى كلام في الهامش لم يظهر.

وأمّا الواوُ: فإنها تقتضي الجمعَ المطلقَ، فتقعُ الطلقت ان معًا، كقوله: أنتِ طالقٌ طلقتين.

وهذا موضعُ ذكر (الواو)، فلنستوفِ الكلامَ فيه، وقد تقدم من فروعه مسألةُ الترتيبِ في الوضوء (١)، واستيعاب الأصنافِ في الزكاة. فنقولُ وبالله التوفيق:

الواوُ العاطفةُ: تقتضي الجمعَ المطلقَ فقط دون الترتيبِ والمعيةِ عندنا، وهو قولُ الحنفيةِ والمالكية وبعضِ أصحابِ الشافعي.

وقال بعضُهم: تقتضي الترتيبَ مع الجمع، وهو مذهبُ ثعلب وغلامِه أبي عمر الزاهد، ونُقِل عن الكسائي والفراء أيضًا (٢).

وعن أحمد رحمه الله روايةٌ / أخرى مثل قولهم. واحتجوا بوجوه: [٥٠/ب]

الأول: أنّ الصحابة لمّا نزلت: ﴿إِن الصفا والمروةَ من شعائر الله (٣) قالوا: بِمَ نبدأً يا رسول الله؟ قال: «ابدؤوا بها بدأ الله به(٤)» [فدل خلك على الترتيب](٥).

<sup>(</sup>١) تقدم ذلك في (ص ٤٢٧) وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) انظر تفصيل الحديث في ذلك والإشارة إلى هذه الآراء وغيرها في : المساعد ٢/ ٤٤٤ والجنى الداني ١٥٨٨ ، ومغني ابن هشام ٤٦٤ ، ودراسات أسلوب القرآن للشيخ عضيمة ٣/ ٥٢١ . وأبو عمر الزاهد: هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم (٢٦١ \_ ٣٤٥هـ) أبو عمر المطرز الباوردي المعروف بغلام ثعلب، من أثمة اللغة . (الأعلام ٧/ ١٣٢).

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة ، آية ١٥٨ .

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه في (ص ٤٣٠).

<sup>(</sup>٥) في النسختين: «فدل على أنهم فهموا الترتيب، إذ لو فهموا الجمع المطلق لما سألوا وهم أهل اللسان». وهذه العبارة غير صحيحة، ولا تستقيم مع ما سيقت من أجله في نظري، بل تناقضه، وقد وقفت أمامها طويلاً، ورجعت إلى مجموعة من المراجع لعلي أجد فيها شيئًا مشابهًا يوضح الأمر، وأخيرًا وجدت هذا الموضوع برمته في شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٣، بأدلته القرآنية والحديثية والشعرية، وبعلله وتوجيهاته، فصوبت العبارة منه كها أثبتها. كها أن كلام الطوفي في رده على هذا الدليل في ص ١٨٥ يؤكد صحة ما توصلت إليه. ويظهر لي أن الطوفي قد نقل هذا الكلام عن ابن يعيش أو عمن نقل عنه ابن يعيش.

الثاني: روى عديُّ بنُ حاتم قال: (خطبَ رجلٌ عند رسول الله ﷺ فقال: مَنْ يُطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصها فقد غوى. فقال له النبي ﷺ: بئس الخطيبُ أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله)(١).

ولو لم تكن الواو للترتيب لم يكن لإنكاره معنى، لأنه يكونُ قد نقله من جمع إلى جمع، فيكون المنهيُّ عنه مأمورًا به، وهو خُلْف.

الثالث: أنَّ عمر رضي الله عنه قال لسحيم عبد بني الحسحاس حين أنشده:

[77] عُميرةَ وَدَّعُ إِن تَجهّزْتَ غادياً كَفَى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيا (٢) لو قدَّمْتَ الإسلامَ على الشيب لأجزتك (٣). وهو دليلٌ على أنّ الواوَ للترتيب، وإلا لم يكن للتقديم فائدة.

الرابع: قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّه لا إِلهَ إِلا هُـو والملائكةُ وأولو العلم قائبًا بالقِسْط (٤) ﴾ وهـذا ترتيبٌ على حسب تفاوت مراتب المذكورين في الآية، وهـو معطوفٌ بالواو، فدل على أنها للترتيب، وأن التأخير لفظًا يدل على التأخير رتبةً.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم: في كتاب الجمعة/ باب تخفيف الصلاة ٢/ ٥٩٤، برقم ٥٧٠، وأبو داود ١/ ٢٠٤، ٣/ ٩٤١ (تصحيح الألباني) برقم (١٩٩/ ٩٧١) ورقم (١٦٥/ ٤٩٨١). وعدي بن حاتم: هو: عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي (... ١٨٠هـ) أبو وهب وأبو طريف أمير صحابي من الأجواد العقلاء، له ٦٦ حديثًا. (الأعلام ٥/٨).

<sup>(</sup>٢) مطلع قصيدة من بحر الطويل تزيد على تسعين بيتًا لسحيم عبد بني الحسحاس وهي القصيدة الثانية في ديوانه وكان عبدًا نوبيًّا في لسانه لكنة ، اشتراه بنو الحسحاس وهم بطن من بني أسد فنشأ فيهم ، لكنهم قتلوه لتشبيبه بنسائهم ، رآه النبي على وكان يعجب بشعره ، عاش إلى أواخر أيام عثمان رضي الله عنه . له ترجمة وأخبار في الشعر والشعراء والسمط وفوات الوفيات والإصابة وخزانة البغدادي ، وغيرها . انظر الأعلام ٣/ ١٢٤ . وهذا البيت من شواهد النحو المشهورة . انظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ١٩٠٠ فقد أحال على ستة عشر كتابًا من كتب النحو واللغة .

<sup>(</sup>٣) انظر هذا الأثر في الإصابة ٢/ ١٠٩، في ترجمة سحيم رقم ٣٦٦٤، وهـ و مشهور متداول، قلّ أن يترجم أحد لسحيم دون أن يورده.

<sup>(</sup>٤) سورة آل عمران، آية : ١٨.

الخامس: لو قال لغير المدخول بها: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالق. لم تطلقُ إلا واحدة. ولولا أنها للترتيب لوقع الثلاث، كما لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا.

السادس: إذا قال في مرض موته: سالم وغانم حُرّان. ولم يخرج من الثلثِ إلا سالم عَتَقَ وحده ولولا أنها للترتيب لوجب أن يعتقَ منهما جميعًا بقدر الثلث.

السابع: أن (الفاء) للترتيب بلا مهلة و(ثم) للترتيب مع المهلة، فينبغي أن تفيدَ (الواو) الترتيبَ المطلقَ الصالحَ للمعنيين.

والجوابُ عن الأول: أنه مُعارضٌ بأنهم لو فهموا الترتيب لم يحتاجوا إلى السؤال وهم أهلُ اللسانِ كما لم يسألوا عن كثيرٍ من معاني القرآن الموضوعة أدواتُها لما فهموا منها.

قلتُ: وكأنهم إنها سألوا مع فهمهم الجمعَ المطلق احتياطًا للحكم الشرعي لجواز أن يكونَ مرادُ اللهِ تعالى بها الترتيبَ على خلافِ وَضْعِها مجازًا، وذلك مما لا نزاعَ في وقوعه، كسائر مجازات القرآن، وإنها النزاعُ في مقتضاها الوضعي.

وقولُ النبي ﷺ: (ابدأوا بها بدأ الله به)/ تقديمٌ ١١ للأهم فالأهم، على عادةِ [١٥/أ] العرب، ولا يلزمُ من ذلك اقتضاء الترتيب ههنا.

والجوابُ عن الثاني: أن لإنكاره نباً عظياً ومعنى مستقياً غير الترتيب لمن تدبّر، وذلك أنّ الخطيب جمع بين ذِكْرِ الله وذكر رسوله في لفظ واحد وهو الضميرُ في (يعصها) وهو ضميرُ تثنية، والتثنيةُ ضَمُّ الشيءِ إلى مِثْلهِ. فقد عبّر عن الله تعالى بعبارةٍ يُعبّر بها عها له مِثْل، والله لا مِثْلَ له. فَنَزّهه النبيُّ عَن ذلك، وأراد أن يُفْردَ ذِكْرُه تعالى بلفظ مستقل لا يشاركه فيه ذِكْرٌ غيرِه إلحاقًا لذكره بذاته في نفى الشركة تعظيمًا له وتبجيلاً. وهذا نبأٌ عظيمٌ ونظرٌ مستقيم.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (تقديمًا) بالنصب. وعندي أن الرفع أولى على الخبرية لكلمة (قولُ).

والجواب عن الثالث: أن عمرَ رضي الله عنه أراد تعظيمَ الإسلام بتقديم ذكره لفظًا على الشيب؛ ليطابقَ تقديمُ ذكره تقديمَ معناه فإن الإسلامَ أشرفُ من الشيبِ وأعلى في الرتبةِ، فأراد من الشاعر تقديمَ ذكرهِ أيضًا، لأنه كان من أشدِّ الناسِ تعظيمًا للدين رضي الله عنه، وإنها منعَ الشاعرَ الإجازة؛ لأنّ تأخيره لذكر الإسلام مع عادةِ العربِ بتقديم الأهمِّ فالأهم مُشْعِرٌ بتهوينه بالإسلام وعدم المبالغةِ في تعظيمه، فَمَنعَه الجائزةَ عقابًا له على ما أشعرَ به فعلُه.

والجواب عن الرابع: وهو الآية: أنّ الترتيب حصلَ فيها اتفاقًا لا وضعًا، وليس الخلافُ فيه، إنها الخلافُ في اقتضائها الترتيبَ وضعًا، ثم إن الترتيبَ فيها لا يُسلّمه ولا يُعوّلُ به الخصمُ؛ لأنه قَدّمَ الملائكةَ على أولي العلم، وهم أشرفُ من الملائكةِ عند الخصم.

والجواب عن الخامس: أن الاقتصار على الطلقة ممنوعٌ بل يقع الثلاثُ عندنا، عملاً بمقتضى الواو على أصلنا.

والجوابُ عن السادس: أن يعتقَ أحدُهما بالقرعة، فلا يلزم الترتيب.

والجواب عن السابع: أن إثبات اللغة بالقياس، ولا يقولُ به الخصم وإن التزمه، لكنه مصادمٌ للنصوص اللغوية، فلا يسمع.

ثم لنا على المسألة \_ سماعًا واستدلالاً \_ أدلة :

أما السماعُ: فمن الكتابِ قوله تعالى: ﴿ يَا مَرِيمُ اقْنَتِي لَرَبُّكِ وَاسجدي وَاركعي ﴾ (١) والركوعُ قبل السجود.

وقولُه: ﴿ كَذَّبَتْ قبلهم قومُ نوح وأصحابُ الرسِّ وثمودُ، وعادٌ وفرعونُ وإخوانُ لوطٍ، وأصحابُ الأيكةِ وقومُ تُبَع ﴾ (٢) وفي موضع آخر: ﴿ كذبَتْ قبلهم

<sup>(</sup>١) سورة آل عمران، آية: ٤٣.

<sup>(</sup>٢) سورة ق، آية ١٢ \_ ١٤ .

قومُ نوحٍ وعادٌ وفرعونُ ذو الأوتاد، وثمودُ وقومُ لوطٍ وأصحابُ الأيكة ﴿(١) فقدّم في الآيتين وأخر والمعنى واحد.

وقولُه تعالى: ﴿وادخلوا الباب سُجّدًا وقولوا حِطّة ﴾(٢) وفي موضع آخر/ [٥١] ب] ﴿ وقولوا حِطّةٌ وادخلوا الباب سُجّدًا﴾(٣) والقصة واحدةٌ، ولو أفادت الترتيب لوقع التناقضُ في كلام الله تعالى، وهو محالٌ.

وقوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿إِن هِي إِلا حياتُنا الدنيا نموتُ ونحيى ﴾(٤) أي: نحيى في الدنيا، ونموت. ولا يجوزُ مَمْلُ الحياةِ هنا على حياةِ الآخرة ؛ لأنهم لا يقولون بها، ولذلك قالوا: ﴿وما نحن بمبعوثين ﴾(٤).

ومن كلام العرب قول لبيد:

[٦٧] أُغْلِي السِّباءَ بكلِّ أدكنَ عاتقٍ أو جَوْنةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها (٥) وقول الآخر:

[٦٨] ومنهل فيه الغُسرابُ مَيْتُ سقيتُ منه الماءَ واستَقَيْتُ (٦)

ومنهـــل فيــه الغــراب ميـــت كأنــه من الأجُــون زيـــت ست سقيـت منه القــوم واستقيـت

<sup>(</sup>١) سورة ص، آية ١٢ ـ ١٣.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة، آية ٥٨.

<sup>(</sup>٣) سورة الأعراف، آية ١٦١.

<sup>(</sup>٤) سورة المؤمنون، آية ٣٧.

<sup>(</sup>٥) بيت من الكامل من معلقة لبيد بن ربيعة العامري، وهو في ديوانه ٣١٤، وفي عدد من كتب النحو واللغة المشهورة، ومنها: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٢، وأسرار العربية ٣٠٣، وشرح المفصل ٨/ ٩٢، والخزانة ٣/ ١٠٥، ١١/ ٣ (هارون) وغيرها. ومعنى: السباء: شراء الخمر، والأدكن: الزق الأغبر. والعاتق: الخالص أو الذي لم يفتح أو هو الزق الضخم، والجونة: الخابية المطلية بالقار حتى لا تنضح، قُدِحَتْ: غُرف منها ومزجت أو بزلت، فُضَّ ختامها: كُسِر طينها.

<sup>(</sup>٦) رجز ينسبُ لأبي محمدُ الفقعسي كمّا في اللَّسـان ١١/ ١٧٧ (غَفف)، ١٢٥/ ١٤٥ (أجن)، وروايته في اللسان:

[79]

## يُعِلُّه من جانبٍ ويُنْهِلُه ه'(١)

وفضُّ الختام: قبل القَدْحِ، والاستقاءُ: قبل السقي، والعَلَلُ: بعد النهلِ. وأمّا الاستدلالُ: فإنّ (الواوّ) تستعملُ فيها يمتنعُ فيه الترتيبُ نحو: اختصم زيدٌ وعمرو واشتركا واصطلحا، والترتيبُ ينافي أبنية المفاعلة. ولأنه لو اقتضت الترتيبَ لكان قولُنها: (قام زيدٌ وعمرو قبله) تناقضًا، (وبعده) تكرارًا، (ومعًا) جمعًا بين النقيضين: المعية والتعقيب، والكلُّ باطل. ويجوز نحو: زيدٌ وعمرو قاما، وسيَّانِ قيامُك وقعودُك. ولا يجوزُ ذلك في (الفاءِ).

ولأنه ليس لنا إلا تعقيبٌ مع تراخ وهو لـ (ثُمَّ)، وتعقيبٌ بغير تراخ وهو لـ (ثُمَّ)، وتعقيبٌ بغير تراخ وهو لـ (الفاء)، فتعين الجمعُ المطلقُ للواو، إذ لا واسطة بين المهلةِ وعدمِها والله أعلم.

إذا عَرَفْتَ ذلك: عُدنا إلى كلام الشيخ(٢) رحمه الله تعالى:

فقوله: (طلقت طلقتين وإن لم يدخل بها) يعني في الصور الثلاث لا فرق بين المدخول بها وغيرها في وقوعها؛ أمّا في الأوليين فلّم مَرَّ، وأمّا في الثالثة فعلى قولنا: الواو للجمع. فأمّا إن قلنا بالرواية الثانية وأن الواو للترتيب فتَبِينُ غيرُ المدخولِ بها بالأولى، ولم تلحقها الثانية، كما لو عطف بالفاء وثُمّ.

قولُه: (والمُعلَّقُ كالمنجَزِ في ذلك، تقدّمَ الشرطُ أو تأخّر)(٣)

أي: والطلاقُ المعلقُ كالمنجزِ فيها تقدم من أول الباب إلى ههنا من اقتضاء (الفاء) التعقيب و(ثمّ) المهلةَ، و(الواو) الجمعَ.

<sup>(</sup>١) رجز أورده ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٩٢ ونسبه إلى أبي النجم العجلي، وهو: الفضل بن قدامة العجلي (١٠ ـ ١٣٠هـ) أبو النجم من بني بكر بن وائل، ومن كبار الرّجّاز. (الأعلام ٥/ ٣٥٧). ولم أجد البيت في ديوان أبي النجم المطبوع بتحقيق علاء الدين أغا.

<sup>(</sup>٢) هو الكلام المتقدّم لصاحب المحرر.

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٥٧ . .

والمعلّقُ: هـو الـذي شُرِطَ وقـوعُه بـوجـودِ شيءٍ مـا. نحـو: إِنْ قُمتِ فأنتِ طالقٌ. شَرَطَ وقوعَ طلاقِها بوجودِ قيامِها.

والتعليقُ: رَبْطُ شيءٍ بشيءٍ بمواسطةِ نسبةٍ بينها، إمّا حِسّية: كالحبْلِ بين الجسمين، أو معنوية: كالشرطية بين الشرط والجزاء. والتعليقُ: الارتباط / المذكور.

والمنجَزُ: المعجّلُ الذي لا يُعَلّق بشرط(١). نحو: أنتِ طالق.

وأما كونُه لا فرقَ بين تقدم الشرطِ وتأخره، فلأنّ الشرطَ هو العلامةُ في اللغة، على ما سيأتي إن شاء الله. وعلامةُ الشيء قد تتقدّمُ عليه وقد تتأخرُ عنه. فإنه إذا قال: أنتِ طالقٌ إن قُمتِ، أو إنْ قُمتِ فأنتِ طالق. فقيامُها علامةٌ على وجودٍ طلاقِها في الصورتين، متى وقع فهو دائرٌ معه وجودًا وعدمًا، ولأنّ الشرطَ عاملٌ يقتضي سببين و يعملُ فيها، فأفاد معناه متقدّمًا ومتأخرًا ككان وأخواتها.

قوله: (٢) (فإذا قال: إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالق، أو فأنتِ طالقٌ طلقةً معها طلقتان، أو مع طلقتين، أو قال: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ ، أو فأنتِ طالقٌ طلقةً معها طلقتان، أو مع طلقتين [أو قال: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ وطالقٌ (٣)] إن دخلتِ الدارَ، فدخَلَتْ طلقتْ ثلاثًا).

الفاءُ في قوله: (فإذا) تُفيد التفريعَ على ما تقدّم، فكأنه لَمّا ذكرَ التسويةَ بين المعلّقِ والمنجَزِ فَرّع عليه، وجعل الفاءَ رابطةً تدل على ارتباط هذه الفروع

<sup>(</sup>١) في نسخة (ب): بشيء.

<sup>(</sup>٢) أي: صاحب المحرر ٢/ ٥٧.

<sup>(</sup>٣) هـذه العبارة التي جعلتها بين معقـوفين وردت في النسختين، لكنني أظن أنها مكـررة ولا داعي لها، لسببين: ١ ـ أنها لم تأت بجديد. ٢ ـ أنها ليست في المحرر ٢/٥٧.

بالأصل المذكور، وقد من الشرط في الصورة الأولى، وأخّره في الثانية على ترتيب قوله: تَقدّم الشرطُ أو تأخر. وكذلك يفعلُ في الكتابِ، أعني أنه يذكرُ صورَ المسائل والفروع على ترتيب ما يورد من القواعدِ والأصول.

وأمّا كونُها تطلقُ ثلاثًا في الصورِ المذكورةِ فقد تقدم توجيه عربًا عن حرف الشرط، وحرفُ الشرطِ لا يغيِّر ذلك التوجيه حتى يستأنف ههنا، بل يدخُل لمعنى زائدٍ وهو التعليق، ولا تغفلن عن إطلاقه وقوع الثلاثِ ههنا وعمومَ كلامهِ في المدخول بها وغيرها، مع فرقه بينها فيما تقدم وسيأتي، لأنها يستويان ههنا في وقوع الثلاثِ؛ لأنّ (الواق) للجمع و(مع) للمعية والمقارنة، فلا تعاقب حتى يفرق بينها.

قوله (١): (وإنْ قال: إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ فطالقٌ فطالق، أو ثم طالقٌ ثم طالق. لم تطلق حتى تدخل، فتطلق واحدةً إن لم يدخل بها، وإلا فثلاثًا).

العطفُ في المسألة قبلها بـ (الواو) و(مع) وفي هذه بـ (الفاء) و(ثم)، أمّا كونُها لا تطلقُ في الصورتين حتى تدخل؛ فلأنّ الـدخولَ شرطُ وقوعِ الطلاق، ووجودُ المشروط بـدون شرطهِ محالٌ، ثم إذا دخلتْ فإن كانت غيرَ مدخولِ بها طلقتْ طلقةً ولَغَا الباقي؛ لأن تعليقه متعاقبٌ، فيقعُ بوقوعِ الشرطِ الطلقةُ التي عُلقت به أوّلاً، فتبِينُ بها، وقد تقرّر أنّ المعلّق كالمنجز في الترتيب والمعية.

و إن كانت مدخولاً بها طلقتْ ثلاثًا لأنها في المنجَز كذلك فكذا في المعلّق إذ هما سواءٌ في/ذلك؛ لأن الثانية والثالثة تصادفها محلاً للطلاق، بخلاف غيرها. [٥٢]

وهـذا الحكمُ المذكور لا فـرقَ فيـه بين (الفاء) و(ثم) على هـذه الـرواية وهـذا المذهب؛ لاشتراكهما في الترتيب والتعقيب. وزيادةُ (ثم) بالتراخي لا أثر له؛ إمّا لكونه يسيرًا، وإمّا تمسكًا بالقدر المشتركِ بينهما دون الفارق.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٥٧.

فأما القاضي (١): ففرق بين (الفاء) و(ثم) في الحكم، فوافق في (الفاء) لتعقيبها، وخالف في (ثُم) لمهلتها وتراخيها. فلذلك قال الشيخ رحمه الله (٢):

(وقال القاضي: لا يتعلقُ بالشرط مع حرف (ثم) إلا طلقة، فتطلقُ المدخولُ بها طلقتين في الحال، وتقفُ طلقةٌ على الشرط، وتطلقُ من لم يُدخَل بها إذا أخّر الشرط، ويلغو ما بعدها، وإن قدّمه طلقتُ الثانية ولغت الثالثةُ، وتعليق الأولى بحاله).

اعلم أنَّ القاضي رحمه الله تعالى خالفَ في أصلِ، وفَرِّعَ عليه.

والأصلُ الذي خالفَ فيه: هو أنّ الرجلَ إذا أضافَ الطلاقَ الثلاثَ إلى امرأته وعَطَفَ بعضَه على بعضِ بـ (ثُمّ) وعَلقه بشرطٍ كقوله: إن دخلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالق. فإنّ هذه الطلقاتِ الثلاث تتعلقُ بدخولِ الدارِ، بمعنى أنها ترتبطُ به، فلا تقعُ إلا بوقوعِه، حتى لو دخلت لوقع بها الثلاث؛ لحصول شرطِ وقوعِها، وقابِليّتها لها إنْ كانت مدخولاً بها، وإن لم تكن مدخولاً بها بانتْ بالأولى، ولغا ما بعدها؛ لعدم قابليّتها له. وقد قدّمنا هذا.

فأما القاضي فقال: لا يتعلق بدخول الدار في هذه الصورة وأمثالها إلا طلقة واحدة، وتكون الطلقتان الأخريان كالموجودتين من غير شرط، فلا يرتبطان بالشرط، وذلك لأنّ (ثم) تقتضي مُهلة وتراخيًا، فإذا تخللتُ تلك المهلة والتراخي بين الطلقة الأولى والثانية والشالشة صار لكلّ طلقة حكم نفسها، وأزالت (٣) المهلة حكم رابطة الشرط، كما لو طال الفصل، بخلاف (الفاء) فإنها

<sup>(</sup>١) هو القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي، وقد تقدمت ترجمته.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٥٧.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (و إزالة) بالتاء المربوطة.

للتعقيبِ، ولا تراخيَ فيها يتخلل بين الطلقات فيقطعُ حكمَ رابطةِ الشرط عن الطلقتين الأخريين.

واعلم أني لم أرّ تعليلَ كلامِ القاضي عنه ، ولا عن أحدِ من الأصحابِ ولا غيرهم ، ولكنني أحسستُ بتوجيهِ كلامِه من ظاهر اختياره وهو ما قد سمعت . والصوابُ من الله ، والخطأ مني . فهذا هو الأصلُ الذي خالف فيه القاضي .

وباقي كلامِ الشيخِ مُفَرِّعٌ عليه، ولهذا أتى الشيخُ بـ (فاء) التفريع عقيبَه فقال: فتطلق المدخول بها طلقتين في الحال. . إلى آخره. كأنه قال: هذا الكلام فرعٌ على قول القاضي: لا يتعلقُ/ بالشرطِ مع حرف (ثم) إلا طلقة. أو فيتفرغُ [٥٣/أ] عليه كذا وكذا.

إذا عرفْتَ ذلك: فمتى عطفَ الطلقاتِ بعضَها على بعضٍ بـ (ثُم) وعلّقها بشرطٍ فالمرأةُ إما أن يكونَ مـدخولاً بها، أو لا، وعلى التقديرين فإما أن تُـؤخرَ الشرطَ أو تُقدمَه.

فهذه أربعُ صور، والإيرادُ (١) على ترتيبِ لفظِ الشيخِ؛ ليَسُهلَ فهمُه: الصورةُ الأولى: قال: إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالق.

الثانية: أخّر الشرطَ فقال: أنتِ طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ إنْ دخلتِ الدار. وهي مدخولٌ بها في الصورتين، تطلقُ فيهما طلقتين في الحال، لأن الشرطَ وهو الدخولُ إنها ارتبطَ به طلقةٌ واحدة على ما قررناه، فالطلقتان الأخريان تقع في الحال لعدم الرابطة المانعة لهما من الوصول إلى محلهما، ويبقى طلقةٌ مرتبطةٌ بالدخول فإن دخلت الدارَ وقعتْ بها الثلاثُ، وإلاّ بقيتْ معلقةً حتى تدخل.

<sup>(</sup>١) في النسختين: (ولا يراد).

واعلم أنّ هذه الطلقة الباقية في رابطة الشرط يجبُ أن تكونَ التي تلي الشرط وهي الأولى التي اتصلت بجملتها (الفاء) في الصورة الأولى، والثالثةُ التي بعدها حرفُ الشرط في الصورة الثانية؛ لأن الشرط لما أقر الربط في بعض الطلقات وجبَ أن يكونَ تأثيرُه في أقربها إليه؛ لأنّ ذلك هو الأصلُ، وتكون الطلقتان الواقعتان الثانية والثالثة في الصورة الأولى، والأولى والثانية في الصورة الثانية، وقد بان لك أن المدخول بها لا أثر لتقديم الشرط وتأخيره في الفرق في حقّها، وإنها ذكرناه بحسب القسمة والقريب(١).

الصورةُ الثالثة: أخّر الشرط في غير المدخول بها فقال: أنتِ طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ إن دخلتِ الدار. فتطلقُ طلقةٌ في الحال؛ لأنه قد تقدم أن طلقتين من الشلاث لا رابطة لهما، فيقعُ بها إحداهما، وهي قوله: أنت طالق، فتَبِينُ بها، فتلغو التي بعدها؛ لزوال محلّيتها، وكذلك الثالثةُ المعلقةُ، إذ لا فائدةَ لتعليقها إلا وقوعُها بالدخول، ولا أثر لذلك مع ثبوتها؛ إذ لو دخلتْ وهي بائنٌ لم تطلقْ كما لو حَلَفَ عليها وهي بائنٌ ابتداء، أو على أجنبية.

الصورةُ الرابعة: قَدّم الشرطَ في غير المدخولِ بها، نحو: إن دخلتِ الدارَ فأنت طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ، فقال الشيخُ: (طلقتُ الثانية ولغت الثالثةُ، وتعليقُ الأولى بحاله) (٢) أمّا كونُها تطلقُ بالطلقةِ الثانية فلأنها أولُ طلقةٍ أضيفت إليها وهي غيرُ مرتبطة بشرط. فأشبهتُ الأولى في الصورة قبلها. وأما كونُ الثالثة تلغو فلأنها بانت بالتي قبلها فهي كالثانية في الصورة قبلها. وأما كونُ كونُ/ تعليق الأولى بحالهِ فلأنها أضيفتْ إليها وربطتُ بالشرطِ وهي زوجةٌ علٌ [٥٠/ب] للطلاق، فبقي تعليقُها لأنّ ابتداءَ وضعِه كان صحيحًا، فتكونُ فائدةُ بقائه والله أعلم وقوعَ الطلقةِ بدخولها، وقد صرّح به، وَثَمَّ خلافٌ ليس هذا موضع

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين: (والقريب). ولعل الصواب: (والقرب)، أو أي لفظة أخرى مشابهة.

<sup>(</sup>٢) جزء من النص المتقدم. المحرر ٢/ ٥٧. وسيوضّع الطوفي بعد عدة أسطر علة نصب كلمة (الثانية) رفع كلمة (الثالثة).

ذكره، فليطلب من مظانّه، بخلاف الطلقة المعلّقة في (١) الصورة قبلها، فإنّ تعليقها لا يصحّ من أصله، لأنها أضيفت إليها وهي بائنٌ، فلو لم يُعلّقها لم تؤثر، بخلاف هذه، فإنه لو لم يعلّقها لأثّرتْ فبانتْ بها ولغا ما بعدها.

واعلم أن (الثانية) في لفظِ الشيخ منصوبةٌ صفة مصدر محذوف تقديره: طلقت المرأة الطلقة الثانية، لأنّ الطلقة ههنا مصدرٌ من قبيلِ عددِ المرّات، نحو: ضربتُه ضربة وضربتين وثلاث ضربات. و(الثالثة) في لفظِه أيضًا مرفوعة ماعلَ لَغَتْ، والله أعلم.

قولُه (٢): (وإن قال: أنتِ طالقٌ من واحدةٍ إلى ثلاثٍ، طلقت طلقتين، وعنه: ثلاثًا).

أمّا كونُها تطلقُ طلقتين على الأولى؛ فلأنّ (إلى) لانتهاءِ الغايةِ ، كما تقدم . فلا يدخلُ ما بعدها وهي الثالثةُ فيها قبلها .

وأما [كونُها] (٣) تطلقُ ثلاثًا على الثانية؛ فلما تقدّمَ في غيرِ موضع من أنّ (إلى) تردُ بمعنى (مع) كقوله: (إلى المرافق) (٤) وذلك يوجبُ دَخِولَ مَا بعدها فيها قبلها، وقد مَرَّ الجواب.

واعلم أنّ هذه المسألة من فروع (إلى)(٥)، وقد سألتُ بعضَ مشايخنا: هل تعلمُ عن أحمدَ خلافًا في أن (إلى) هل يتناول معناها(٦)أو لا ؟

<sup>(</sup>١) في النسختين: (فإن). وقد أصلحتها من عندي على حسب ما أراه.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٥٧.

<sup>(</sup>٣) كلمة: (كونها) غير موجودة في النسختين، وقد زدتها لأن السياق يقتضيها.

<sup>(</sup>٤) سورة المائدة، آية ٦.

<sup>(</sup>٥) انظر المغنى لابن قدامة ١٠/ ٣٩٥، والكافي ٣/ ١٨١.

<sup>(</sup>٦) هذه العبارة وهي قوله: (.. أن إلى هل يتناول معناها أو لا ؟) ركيكة وغير واضحة عندي، فلعل فيها سقطًا، أو أنني لم أوفق إلى فهمها. وسيعيدها الطوفي بعد خمسة أسطر تقريبًا، واللذي يبدو لي سريمًا أنه قد سقطت منها كلمة: (ما بعدها) من بين كلمتي: (معناها أو لا) ويكون التقدير: (هل يتناول معناها ما بعدها أو لا ؟).

فقال: نَعَم، عنه في ذلك روايتان.

فقلتُ: نصَّ على ذلك في هذا الأصلِ بعينِهِ، أم استنبطه الأصحابُ من كلامه في بعض الفروع؟

فقال: لم أَرَ في ذلك نصًا، ولكنْ أخذه الأصحابُ من كلامِه، وذَكَرَ لي(١) هذه المسألة: (إذا قال: أنتِ طالقٌ من واحدةٍ إلى ثلاث) قال: فالروايتان فيها تدل على الخلاف في (إلى) أنها هل يتناول معناها أم لا ؟

قلتُ: واعلم أنّ على ما وجهنا به الرواية الثانية من حملِ (إلى) على معنى (مع) لا يدل الخلافُ في المسألةِ على الخلافِ في أصلِ (إلى).

واعلم أنّ في المسألة إشكالاً يتوجّه على مقتضى (مِنْ) في اللغة ، وهو: أن (مِنْ) لا يدخل ما قبلها فيها بعدها على ما مَرَّ في موضعه .

والواحدةُ في قوله (مِنْ واحدة) هي قبل (٢) (مِنْ) في الوضع، وقد دخلتْ فيما بعدها، وطلقتْ بها على الروايتين.

<sup>(</sup>١) كلمة: (لي) ليست في (ب).

<sup>(</sup>Y) ورد على هذه العبارة تعليق في هامش نسخة (أ) هذا نصّه: «هذا عجب، فإن (مِنْ) قبل (الواحدة) لفظًا وخطًّا مشاهدة، وهذا هو الذي رجح وقوع الواحدة أيضًا، لكونها متصلة بها بعدها وهو واقع، فكان حكمها حكمه، بخلاف (ثلاث) فإنها مفصولة عها قبلها من العدد بلفظ (إلى) فلهذا لم يشملها حكم ما قبلها، ومثل هذه المسألة لو قال: (له عندي من درهم إلى عشرة). لزمته سبعة، لدخول الدرهم الذي هو مبدأ الغاية، بخلاف (العاشر) فإن قيه من الخلاف نظير ما في الطلقة الشائثة هنا، ويتفرع على ذلك لو قال: (أعتقت من عبيدي من واحد إلى عشرة، وطلقت من نسائي من واحدة إلى ثلاث)، كذا بخط يشبه خط ابن نصر الله». انتهى.

والمراد بـ (ابن نصر الله): قاضي القضاة في القاهرة، عب الدين أحمد بن نصر الله، المولود سنة ٧٦٥هـ، والمتوفى سنة ٨٤٤هـ. وقد ترجمت لوالده في آخر الكتاب، عندما ذكر الناسخ أنه كتب هذه النسخة من (الصعقة الغضبية) لوالده، وأشرت إليه هناك. وانظر ترجمته في: المقصد الأرشد / ١٠٠٠، والجوهر المنضّد ٢، والسحب ١١٥٠.

والتحقيقُ المزيلُ للإشكالِ أن يقال: إنْ كان الحالفُ عاميًّا فالحكمُ كما ذكر؛ لأنه لا يصل إلى مثل هذا النظر، بل أراد دخولَ ما قبل (مِنْ) فيما بعدها بظاهر بديهته/ وإن كان من أهل العربية وأراد دخولها فيما بعد (مِنْ) لزمتْه بلا إشكال، [١٥/أ] وإن قبال لم أُرِدُ دخولها، بل نويتُ مقتضى العربية دين في ذلك، وخرج في الحكم الروايتان المعروفتان.

وقد أخللنا بذكر مسألةٍ من آخر البابِ قبله، فلنذكرها هنا لمناسبتها ما نحن فيه.

وهي قولُه: (١) (إذا قال: طَلِّقي مِنْ ثلاثٍ ما شئتِ . لم مَثْلِكْ فوق اثنتين) .

لأن (مِنْ) ههنا للتبعيض، فكأنه قال: طلقي بعضَ ثلاث، وأقلَّ بعضٍ يبقى من الثلاث واحدةٌ، ولها التصرفُ في اثنتين، والله أعلم.

قولُه: (٢) (وإذا قال لشلاثِ نسوةٍ: هذه أو هذه وهذه طالق. طلقت الشالثةُ مع إحدى الأوليين، وتُغْرَجُ بالقرعة، وقيل: بل يُقْرَعُ بين الأولى وبين الأخريين معًا فيعمل بذلك).

هكذا قال الشيخُ: هذه أو هذه وهذه . بلفظ الإشارة . فلنعْدِلْ عن لفظِ الإجهام إلى أسهاء ظاهرةٍ ، لكل واحدة اسمٌ ، ليكونَ أسرعَ للإدراك والفهم .

فلنفرضْه ن شعدى، وسُعاد، وزينب. فقال: سُعدى أو سُعادُ وزينبُ طالق.

فعلى الأولى: تطلق زينب، وهي الثالثة. ويُقرع بين سعدى وسعاد. وهما الأوليان، فمن أصابتها القرعة طلقت أيضًا. ووجه ذلك: أنّ (أو) للشك،

<sup>(</sup>١)المحرر ٢/ ٥٦.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٥٨.

كقوله: قام زيدٌ أو عمرو. وحرفُ الشكِ إنها اعتبر من ههنا بين سعدى وسعاد في اللفظ، فيجبُ أن يكونَ بينهما في الحكم، حَمْلاً للمعنى على اللفظ، ومطابقة بينهما. وحيثُ وقع الإبهامُ بينهما وجب تحقيقُ الحكم في إحداهما بالقرعة. ويأتي الكلامُ فيه مستوفى إن شاء الله تعالى.

وعلى القول الثاني: يُقرعُ بين سُعدى منفردةً وهي الأولى وبين سعادَ وزينبَ معًا، وهما الأخريان. فإنْ أصابت القرعةُ سعدى طلقت وحدها، وإن أصابت سعادَ وزينبَ طلقتا جميعًا. ووجهُ هذا القولِ: أنّ (أو) للشك والتردد، و(الواو) للجمع المطلق. وزينبُ معطوفةٌ على سعادَ بواو الجمع وهي للتشريك، والمعطوفُ في حكم المعطوفِ عليه، وهما بمنزلة اللفظ الواحد لرابطة حرف العطف بينهما. وحرف الشكِ اعترض بين سعدى وصاحبتها جميعًا وهما كالشيء الواحد لكونهما معطوفًا ومعطوفًا عليه. فصار حرفُ الشكِ واقعًا في الحكم بين شيئين، أحدهما لا يتعددُ وهو سعدي، والثاني يتعددُ وهو سعادُ وزينبُ. فوجبَ أن تكونَ القرعةُ بين الشيئين المترددِ بينهما.

وفائدةُ الحلاف: أن على القول الأول: لا بُـد من طلاقِ اثنتين، وعلى الثاني: يجوزُ أن تطلقَ/ اثنتان منهن (١)، ويجوزُ أن تطلقَ واحدة، وهو ظاهر. [٥٤]

ومنشأ الخلاف: من حيث إنّ التردد:

إن جعلناه بين اثنتين منفردتين فهو القولُ الأول، والمتردِّدُ فيه طلاقُ سعدي، ويكونُ طلاقُ زينبَ ثابتًا لا تردُّدَ فيه، كها لو لم يُثَنِّ بذكرها، وأفردَ ذِكرَها مستقلاً منفصلاً.

وإنْ جعلناه بين الثلاث: إحداه من (٢) منفردة والأخريين جميعًا، فهو القول الثاني.

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ): منهم.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: إحداهما، وقد صححتها من عندي، لأن الحديث عن ثلاث وليس عن اثنتين.

واعلم أنّ البحثَ في هذه المسألة يتعلق بالمبتدأ والخبر، والقول الثاني ضعيفٌ على مقتضى العربية، وحينتذ يتعينُ الكلام في فصلين(١):

الفصل الأول: في نُبُّذَة من المبتدأ والخبر: لكونه مبنى المسألة وأساسها.

أما المبتدأ: فكلُّ اسم جُرِّد للعوامل (٢) اللفظية لإسناد خبر إليه، أو لإسناده إلى فاعله. نحو: زيدٌ قائمٌ، وأقائم (٣) الزيدان.

وقال ابنُ الحاجب<sup>(٤)</sup>: (هو الاسمُ المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ مسندًا إليه، أو الصفةُ الواقعةُ بعد حرفِ النفي وألفِ الاستفهام رافعةً لظاهر مثل زيد قائم وأقائم<sup>(٥)</sup> الزيدان).

وأما الخبر: فكلُّ اسم جُرِّد عن العواملِ اللفظيةِ لإسناده إلى المخبر عنه . وقال ابنُ الحاجب: (هو المجردُ المسندُ بِه المغايرُ للصفة المذكورة)(٢). والحدَّان متقاربان ، إلا أن ابنَ الحاجب زاد تحقيقًا .

ثم الخبرُ: إمّا أن يكونَ نفسَ المبتدأ. نحو: زيـدٌ قائمٌ. فيجبُ أن يكونَ مفردًا.

<sup>(</sup>١) الفصل الأول - كما ذكر - في نبذة من المبتدأ والخبر. والفصل الثاني - سيأتي بعد صفحتين تقريبًا - وهو في بيان ضعف القول الثاني في المسألة المذكورة ، على ضوء حديثه عن المبتدأ والخبر.

<sup>(</sup>٢) كذا في النسختين: (للعوامل). والشائع في كتب النحو: (عن العوامل). أو (من العوامل)؛ لأنه مجرد عنها أو منها وليس لها، ويؤيده ما ورد في تعريف الخبر.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (أقمام الزيدان). وهو تصحيف ظاهر. وقد صححته؛ لأن المبتدأ وصف وليس بفعل.

<sup>(</sup>٤) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي الأصولي المتوفى سنة ٦٤٦هـ. انظر تعريفه للمبتدأ في الكافية ٧٤، وشرحها للرضى ١/ ٨٥.

<sup>(</sup>٥) في نسخة (أ) : (أقام).

<sup>(</sup>٦) انظر: الكافية ٧٤، وشرحها للرضى ١/ ٨٦.

أو غيرَ المبتدأ. فيتعينُ أن يكونَ جملةً. ثم هي:

إما فعلية: نحو: زيدٌ قام أبوه. وإما اسمية: نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ.

والمرادُ بالفعلية : ما أولُ جُزأيها فعلٌ . فتدخل فيها الشرطية .

وبالاسميّة: ما أولُ جزأيها اسمّ.

والجملة: إما بارزة (١) كما ذكر من المثال. وإما مستترة (١) فيبرزُ مكانها ظرفُ المكان. ويخبرُ به عن الجنّةِ والحدثِ. نحو: زيـدٌ أمامك. والسيرُ وراءك. وبكرٌ في الدار. وقمت (٢) في يوم الجمعة.

وظرف(٣) الـزمـان: ولا يخبرُ بــه إلا عن الأفعـال الصـادرة عـن الجثث لاختصاصها بزمانٍ دون زمان. نحو: الصومُ غدًا. بخلاف الجثث، فإن الزمانَ حالَ وجودِها لا يخلو منها، فلا يقال: زيدٌ غدًا.

والفرقُ بينهما: فناءُ الأفعالِ إذ هي أعراضٌ، وبقاءُ الجثثِ إذ هي جواهرُ وأجسام.

ولا بدّ من كونِ الخبرِ مطابقًا للمبتدأ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، إذا كان نفسَ المبتدأ. فيقال: زيدٌ قائمٌ، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهندٌ قائمةٌ، والهندان قائمتان، والهنداتُ قائمات. ولا يجوز: زيدٌ

<sup>(</sup>١) استخدامه لكلمة: (بارزة) وكلمة (مستترة) في وصف الجملة، استخدام غريب وغير معهود في كتب النحو. لكنّ مراده منه واضح، فهو يقصد بالبارزة: الجملة الحقيقية كما مثّل، ويقصد بالمستترة: شبه الجملة، أي الظرف والجار والمجرور كما مثّل أيضًا؛ لأن متعلقها .. في الغالب فعل، فيكوّنان معه جملة. والبعض يقدر متعلقهما اسمًا، ولعل الطوفي من خلال كلامه .. يختار تعليقهما بالفعل.

<sup>(</sup>٢) عبارة: (وقمت في يوم الجمعة) غريبة في هذا الموضع؛ لأنه ليس فيها مبتدأ، وليس فيها ظرف مكان. ولذا فإني لم أفهم المراد منها.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (وظرف المكان). وقد عدلتها إلى: (الزمان) لأنه هو الصواب في نظري على حسب ما قبله وما بعده من كلام.

قائهان، ولا قائمون، / ولا: الزيدان قائمون، ولا قائم، ولا زيدٌ قائمةٌ. إلا أن [٥٠/أ] يكونَ عَلَمًا لامرأةٍ، كهندٍ عَلَمًا على رجل(١). ولا الهندان قائمة ولا قائمتان(٢).

والضابطُ المطابقةُ، فإنها مناطُ صحةِ الإنجبارِ وجودًا وعدمًا. وإنها وجبتُ المطابقةُ لأنّ الخبرَ إذا كان هو المبتدأ في المعنى، وجبَ أن يكونَ متصفًا بصفته، من إفرادٍ أو جمعٍ أو تذكير أو تأنيث؛ لئلا يلزم قيامُ الصفاتِ المتضادةِ بالذاتِ المواحدةِ، وهو محال. فإنّا إذا قلنا: زيدٌ قائمان، أو قائمون، أو قائمتان. والتقدير: أنه (٣) ههنا هو المبتدأ، لزم أن يكونَ (زيدٌ) مفردًا مثنى، أو مفردًا مجموعًا، أو مذكرًا مؤنثًا، في حالةٍ واحدةٍ، وهو محال.

واعتماد المسألة الفقهية على هذه الثلاثة.

الفصل الثاني: في بيان ضعفِ القولِ الثاني في المسألةِ المذكورة بناءً على هذا التقدير، فنقولُ وبالله التوفيق:

اعلم أن قولنا (طالق) حيثُ وقعَ، فإنه حُكْمٌ لا بدله من محكوم عليه، وخبرٌ لا بدله من مبتدأ؛ لأنّ الحكم صفةٌ، وقيامُ الصفةِ لا بموصوفٍ محالٌ.

#### 张 张 张

إذا ثبت هذا، فقولنا: (سُعدى أو سعادُ وزينبُ طالقٌ) جملةٌ من الكلام تضمنتْ مبتدأين في المعنى، وخبرًا واحدًا في اللفظ، وخبرين في المعنى، وخبرًا واحدًا في اللفظ.

<sup>(</sup>١) يقصد: إلا أن يكون (زيد) سمى به امرأة، كما يسمى بعض الرجال أحيانًا بـ (هند).

<sup>(</sup>٢) كذا في النسختين: (ولا الهندان قائمة ولا قائمتان). ولا شك أن فيه تصحيفًا إما في كلمة: (الهندان) و إما في كلمة: (قائمتان). لأنه لا مانع يمنع من قول: الهندان قائمتان. ويبدو أن المراد: الهندان قائمات، أو الهندات قائمتان، أو أن كلمة (هند) سقطت قبل كلمة (قائمتان).

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (ان)، وقد جعلتها (أنه). ليعود الضمير إلى زيد، لأنه هو المقصود، ولأن ضميره اسم إنّ.

أمّا كونُها تضمنت ثلاثة مبتدآتٍ في اللفظِ؛ فلأن المذكور فيها ثلاثُ نسوةٍ، وكلُّ واحدة منهن قابلةٌ لإسنادِ لفظِ الطلاقِ إلى لفظِ اسمِها وحمْله عليه.

وأما كوئما [تضمنت](١) اثنين في المعنى؛ فلأن المقصود بالطلاق اثنتان منهن لا كلهن؛ لأن حرف الشك أخرج إحداهن من أن تكون مرادة بالطلاق، وصار ذلك كقولنا: زيدٌ أو(٢) عمرو قائمٌ. فإنّ المراد بإسناد القيام إليه أحدُهما لا بعينه، لا كلاهما.

وأما تضمنها (٣) خبرين في المعنى؛ فلأن المرادَ بالطلاقِ اثنتان. ولفظُ الطلاقِ خبرٌ عن المطلقة (٤). فكلُّ مطلقة تستدعي خبرًا عنها. فوجبَ أن تكونَ الجملةُ متضمنةً خبرين؛ لوجود المقتضي لها وهو المبتدآن، لكن اكتفى بأحدهما عنها لدلالة الظاهر على المستر.

وأمّا أن فيها خبرًا وإحدًا في اللفظ فهو مشاهد.

إذا عرفْتَ هذا: فقد تقدم أنه لا بدوأن يكونَ الخبرُ مطابقًا للمبتدأ إذا كان هو هو في المعنى، وهو في مسألتنا كذلك.

فعلى القولِ الأول: وأنّ زينبَ تطلقُ بلا تردد، وإحدى الأوليين بالقرعةِ يكونُ معنى قولنا: (سُعدى أو سعادُ وزينبُ طالقٌ): سعدى طالقٌ أو سعادُ طالقٌ وزينبُ طالقٌ وزينبُ طالقٌ خبرٌ عنها مطابقٌ له طالقٌ وزينبُ طالقٌ) خبرٌ عنها مطابقٌ له في الإفراد والتأنيث. لكنّ الخبرَ عن/ زينبَ لا تردّدَ في إسناده إليها. وفي إسناده [٥٥/ب]

<sup>(</sup>١) كلمة: (تضمنت) زيادة من عندي يقتضيها السياق، ودل عليها ما قبلها.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (زيد وعمرو). بواو العطف، وقد جعلتها (أو) لأن ذلك هو المقصود في نظري.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (تضمينها). وقـد جعلتها (تضمنهـا)؛ لأن الفعل المتقدم الـذي هي مصدر لـه هو: (تضمّن)، وليس: (ضمّن).

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (الطلقة). وقد أصلحتها بها أراه الصواب، ويدل عليه السياق.

إلى كل واحدة من الأخريين تردد . لكنه مسند إلى إحداهما في نفس الأمر . أعني علم الله تعالى (١) من غير تردد ، فَعُيِّنَتْ بالقرعةِ ، كما لو قال : إحداكما طالقٌ . ولم يَنُو مُعَيَّنة .

وإنها تعينت القرعة؛ لأنه لا سبيل إلى إيقاعه عليها، لأنّ حرف الشكِ اقتضى إحداهما، فإيقاعه عليها إجحاف به، لقطع حقّه بمن لم يوجد ما يقتضي قطعه منها، ولأنّه حكمٌ خلاف مقتضى اللفظ من غير دليل. فهو تحكمٌ. ولا سبيل إلى رفع الطلاقِ عنها لأنّ اللفظ اقتضى إيقاعه بإحداهما، فَرفْعُه عنها يستلزمُ إباحة المحرّم، وهَضْمَ حقّ الله تعالى، وتعدي حدوده. ولا سبيل إلى إيقاعه بواحدة بعينها؛ لوقوع الشكِ وعدم المرجّع. فتعينت القرعة جمعًا بين الحقين؛ لأن الشرع جعلها مرجحًا لأحد المتساويات في كثيرٍ من الأحكام، فليكنْ هنا كذلك.

فصح الحكمُ لكون معناه مطابقًا للفظه من حيثُ مطابقةُ الأخبارِ لمبتدآتها .

أمّا على القول الثاني: وأنّه يُقرعُ بين سُعدى منفردةً، وبين سعادَ وزينبَ معًا، فيكونُ التقدير: سعدى طالقٌ أو سعادُ وزينبُ طالقٌ. فخبرُ سُعدى مطابقٌ لها، لكنّ خبرَ سعادَ وزينبَ ليس مطابقًا لها؛ لأنها اثنتان، و(طالقٌ) لفظٌ مفردٌ، والمفردُ غيرُ مطابقٍ للمثنى. وذلك لا يجوزُ؛ لأنه يُفضي إلى إسنادِ خبرِ واحدِ إلى مبتدأين، وحَمْلِ محمولِ واحدِ على موضوعين، ووصفِ ماهيتين متغايرتين بصفةٍ واحدةٍ. وكلُّ ذلك محالٌ. فالمفضى إليه محالٌ.

فإن قيل: هـ للا قلتم إن المعنى ههنا: سُعدى طالقٌ أو سعادُ طالقٌ وزينبُ طالقٌ. وإن الخبرَ الظاهرَ دلّ على المستر، كما قلتم في قوله: سُعدى أو سعادُ

<sup>(</sup>١) عبارة: (أعني علم الله تعالى من غير تردد). وردت هكذا في النسختين، وليست واضحة تمامًا عندي، فلست أدري هل: (علم) فعل و(الله) فاعل. أو: (علم) مصدر، و(الله) مضاف إليه ؟

وزينبُ طالقٌ، على التقدير الأول، وإن الظاهرَ دل على المستتر، وحينئذِ تحصلُ المطابقةُ ويزولُ المحالُ ولا يضعفُ هذا الوجه بحالٍ.

### فالجواب من وجهين:

أحدُهما: أنّ العربَ جَوّزوا مثلَ مسألتنا، فأجازوا: زيدٌ أو عمرو قائمٌ. ولم يجيزوا مثل مسألتكم، فمنعوا: زيدٌ وعمرو قائمٌ. وأوجبوا أن يقالَ: زيدٌ وعمرو قائمٌ. قائمًان. تحصيلاً للمطابقة المذكورة، مع إمكان تقدير: زيدٌ قائمٌ وعمرو قائمٌ. وتحصيل المطابقة به.

الثاني: أن الفرق بين المسألتين: أن حرف الشكّ في مسألتنا تَحَضَ الحكم لأحدِ المشكوكين؛ لأنه لأحدِ الشيئين. والشيء الواحدُ يتصفُ بالصفةِ الواحدةِ، ولا يمنعُ من ذلك جَهْلُ عينِه؛ لأن مآله إلى العلم، لِما مَرّ. بخلافِ مسألتكم فإن الواوَ حرفُ جَمْع وتشريكِ، فلا يَمْحَضُ الحكمَ لأحدِ الشيئين، [٥٦/أ] بل يَجْمع بينها فيه. والخبرُ صفةٌ. والصفةُ لا تتجزأ حتى تُوزَّعَ على موصوفين مختلفين، وماهيتين متغايرتين، وليس أحدُ الموصوفين أحقَ بها من الآخر، لتساويها في استحقاقِها، وعدم المرجِّع. فيكونُ الكلامُ فاسدًا لفظًا، فيتفرع عليه الفسادُ حكمًا. والله المحيطُ بكل شيءٍ علمًا.

قوله (۱): (وإذا قال: الطلاقُ لازمٌ لي، أو: أنتِ الطلاقَ (۲). ولم يَنْوِ عددًا لزمتْه واحدةٌ. وعنه: ثلاثٌ. وإن قال: أنتِ طالقٌ. ونوى الثلاث لزمتْه. وعنه: لا يلزمُه إلا واحدة. فعلى الأولى: إن قال: أنتِ طالقٌ واحدةً ونوى ثلاثًا فوجهان).

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٥٩.

<sup>(</sup>٢) كلمة (الطلاق): منصوبة على المصدرية، ولا يحسن رفعها على الخبرية، وسيعرض لها الطوفي بعد قليل ويوجهها.

اعلم أنّ الألفَ واللامَ تُستعملُ تارةً لتعريفِ المنكَّر. نحو: رجل، والرجل. وتارةً للاستغراق. نحو: الرجال. وتارةً للعهد. نحو قولك: رأيتُ رجلاً، فقلتُ للرجل؛ فإنَّ الرجلَ المعروف(١) هو ذاك المنكَّر. ومنه قولهُ تعالى: ﴿كَمَا أُرسَلْنَا إلى فرعونَ رسولاً \* فعصى فرعونُ الرسول(٢)﴾. الثاني هو الأول.

وقد تدخلُ (اللامُ) مقحمةً لا معنى لها. نحو قوله:

أي: (أم عمرو) فأقْحَم اللام. إمّا لضرورةٍ أو غرضٍ آخر.

ونحو (اللام) في الحارث والعباس، فإنها لا للعهد، ولا للاستغراق؛ إذ هي داخلةٌ على شخصٍ معين، ولا للتعريف؛ إذ هو حاصلٌ بالعلمية. فتعينتْ زيادتُها.

وإعرابُ (الطلاق) في قوله: (أنتِ الطلاقَ) النصبُ؛ لأنّه مصدر، تقديره: أنتِ طالقٌ الطلاقَ. ولا يجوزُ أن يكونَ مرفوعًا؛ لأن المصادرَ لا يُخبرُ بها عن الجثث؛ لعدم الفائدة فيه كما سبق.

ولهذا قال بعضُ الشافعية: لا يقعُ الطلاقُ في هذه الصورة أصلاً؛ لأنَّها صيغةٌ فاسدةٌ مستحيلة، أخذًا بظاهر اللفظِ، دون المصحح الإضماري.

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين: (المعروف). وربها كانت: (المعرّف)، لأنّها في مقابلة (المنكّر)، واللفظان صحيحان.

<sup>(</sup>٢) سورة المزمل، آية: ١٥ ـ ١٦.

<sup>(</sup>٣) رجز نسبه الزنخشري وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤ لأبي النجم العجلي، وهو في ديوانه ١١٠ ونسبه إليه كذلك البغدادي في شرح شواهد الشافية ٢٠٥، وهو من شواهد: المقتضب ٤/ ٤٩، وسر الصناعة ١/ ٣٦٦، والإنصاف ١/ ٣١٧، والجنى الداني ١٩٨، والمغني ١/ ٥٢، والهمع ١/ ٨٠، وغيرها. وبعده قوله: حراس أبواب على قصورها. والرواية المشهورة في الشاهد: مِنْ أسيرها، وليس: عَنْ أسيرها، كما وردت هنا في النسختين.

إذا تقرر ذلك: عُدْنا إلى المسألة. فقوله: (أنتِ الطلاقَ، أو الطلاقُ لازمٌ لي).

على الرواية الأولى: هو صريحٌ في الواحدة، وينصرفُ إلى الثلاثِ بالنية. والفرضُ أن لا نِيّة هنا. واللامُ فيه للمعهود، وهو سُنَّةُ الطلاقِ وهو واحدةٌ؛ ولأن الواحدة متيقنةٌ (١)، وما زاد عليها مشكوكٌ فيه، فيقعُ اليقينُ، ويوقفُ ما شك فيه على النية.

وعلى الرواية الثانية: هو صريحٌ في الشلاثِ، و(اللام): إمّا للعهدِ، أو للاستغراق. ولا عهدَ، فيتعينُ الاستغراقُ. وغايةُ الطلاقِ ثلاثٌ، فيستغرقُه اللفظُ.

وهاتان الروايتان: فيها إذا لم يَنْوِ عددًا. فأمّا/ إن نوى عددًا لـزمه بمقتضى [٥٦-ب] النه.

وأما كونُ الشلاثِ تلزمُه إذا نواها بقوله: (أنتِ طالقٌ) في رواية؛ فلأنه نواها فلزمتُه، كما لو لفظ بها، ولأن تصريحه بلفظِ الواحدةِ لا يمنعُ من وقوعِ الثلاثِ بالنيّة، كما لو أشار بإصبعِ واحدةٍ، وقال: أردتُ ثلاثًا.

وأما كونُه لا يلزمه إلا واحدة؛ فلأنّه إنها صرّح بها فقط. والطلاقُ لا يقعُ بمجردِ النيةِ، حتى يُضَمّ إليه اللفظُ، ولا لفظَ يقتضي الزائدَ.

فإن قلنا: يلزمه الثلاث، فقال: أنتِ طالقٌ واحدة، ونوى الثلاث. ففيه وجهان:

<sup>(</sup>١) في النسختين: (منتفية)، وأظنها من تصحيف النساخ، وأن الصحيح أنها: (متيقنة)، بدليل ما بعدها.

أحدهما: يقع لأنه نواها، أشبه ما لو لفظ بها، أو نواها بقوله: أنتِ طالقٌ على الرواية الأولى في التي قبلها، ولأنه إذا كان العملُ للنية لم يؤتّر التصريحُ بالواحدة.

والثاني: لا يقع إلا واحدة، لأنه صرّح بها، فلا يقع ما زاد بمحضِ النيّة دون اللفظ.

فعلى هذه: الفرق<sup>(۱)</sup> بين قوله (أنت طالق) لفظ<sup>(۲)</sup> دلّ على مصدرٍ وهو (الطلاق) وهو جنسٌ يقع على القليل والكثير، والثلاثُ مما يقع عليه، فإذا فسّره بها قبل لصلاحيته لها، فأشبه ما لو أشار إلى الطلاق بأصابعه الثلاث، بجامع الصلاحية. بخلاف (أنت طالقٌ واحدة) فإنه حصر المصدر في عدد محصورٍ، فيكون الزائد مستندًا إلى محضِ النية، وهو غيرُ كافٍ في وقوعه والله أعلم.

<sup>(</sup>١) يبدو أنه يريد التفريق بين الروايتين وهما: (أنت طالق)، و(أنتِ طالق واحدة). لكن العبارات ركيكة، وربها كان في الكلام سقط.

<sup>(</sup>٢) كلمة (لفظ) كأنه قد سقط قبلها كلام، ولو سبقت بكلمة: (أنّه) لاتضح المعنى وحَسُن اللفظ.

### [باب الاستثناء في الطلاق (١)

والنظر في اشتقاق الاستثناء ثم حده ثم في مسائله:

أما اشتقاقُه: فاعلم أنه استفعالٌ، من: ثنيتُ عليه. أي: عطفتُ والْتَفَتُ؛ لأنّ المُخْرِجَ لبعضِ الجملةِ منها عاطفٌ عليها باقتطاعِ بعضِها عن الحكم المذكور.

وقيل: هو من: ثنيتُ زيدًا عن الأمر إذا صرفته عنه.

فالاستثناءُ على هذا: صَرْفُ اللفظِ عن عمومه بإخراج المستثنى عن تناول الأول له.

وأما حَدّه: فقيل: إخراجُ بعضٍ من كلِّ بـ (إلا) أو ما قام مقامها.

وقيل: هو إخراجُ ما لولا إخراجُه(٢) لتناوله الحكم المذكور.

ذَكَر هذين التعريفين أبو البقاء(٣).

وقال ابنُ الحاجب<sup>(٤)</sup>: الاستثناءُ المتصلُ إخراجُ بعضِ المتعددِ لفظًا أو تقديرًا بـ (إلاّ) أو ما قام مقامها.

وقال الغزالي<sup>(٥)</sup>: حدّه أنه قولٌ ذو صيغٍ مخصوصةٍ محصورةٍ دالٌ على أنّ المذكور به لم يُرد بالقول الأول.

<sup>(</sup>١) هذا العنوان مكانه موجود في النسختين لكنه لم يظهر في التصوير، فلعله كان مكتوبًا بالحمرة، وقد أخذته من كتاب: المحرر ٢/ ٥٩؛ لأن الطوفي يسير عليه كها ذكر فيها قبل وفيها بعد.

<sup>(</sup>٢) في (ب): ما لو أخرجه.

<sup>(</sup>٣) هو أبو البقاء العكبري، انظر كتابه: اللباب ورقه ٦٣/ أ (مخطوط).

<sup>(</sup>٤) انظر: الكافية ١٠٩، وشرحها للرضي ١/ ٢٢٤.

<sup>(</sup>٥) انظر المستصفى للغزالي ٢/ ١٦٣.

ف (قولٌ): احترازٌ عن أدلة التخصيص فإنها قد تكونُ فعلاً وقرائنَ ودليلَ عقلٍ. وإن كان قولاً فصيغُه غيرُ محصورةٍ. و(ذو صيغ) احترازُ/ من نحو: رأيتُ [٥٧] الرجالَ ولم أر زيدًا. فإنه يفيد ما يفيده الاستثناء وليس باستثناء لعدم الصيغة.

وقال بعضُ الشافعية: حقيقةُ الاستثناء عند الشافعي (١) رضي الله عنه: إخراجُ بعضِ الجملة عن الجملة بحرف (إلّا) أو ما يقوم مقامه. فلفظُ الاستثناء يوجبُ انعدامَ حكمِ المستثنى مع بقاء العموم كالتخصيص، إلا أنّ الاستثناء متصلٌ بالكلام، والتخصيص منفصلٌ.

قلتُ: ولو قيل: الاستثناءُ: رَفْعُ الإسناد الجملي عن بعض مضمون الجملة بـ (إلاً) أو ما قام مقامها. لكان حدًّا صالحًا.

فإنّا إذا قلنا: قام القومُ إلا زيدًا. أو: القومُ قيامٌ إلا زيدًا. فقد رَفَعْنا الإسنادَ الجملي وهو نسبةُ القيامِ إلى القوم عن زيدٍ، وهو بعضُ مضمونِ الجملة، أو مضمونُها القومُ، وزيدٌ بعضُهم.

وسنذكر ما قاله الحنفيةُ في حَدّه فيها بعد.

وأمامسائلُه: فَنوزّعها على أبواب (المحرر) في الطلاقِ، والاستثناءِ في الإقرار.

قال الشيخ (٢) رحمه الله: (يصح استثناءُ الأقل دون الأكثر في عدد الطلاق والمطلقات والأقارير. نصّ عليه. وفي النصف وجهان، وقيل يصح في الأكثر أيضًا).

صفةُ الاستثناء في الطلاق: أنتِ طالتٌ ثلاثًا إلا واحدة. وفي المطلقات: نسائي طوالقُ إلا زينب. وفي الأقارير: له عليَّ مائةٌ إلا خمسة.

<sup>(</sup>١) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ١٥٢.

<sup>(</sup>٢) انظر: المحرر ٢/ ٥٩.

وقبل الخوض في الكلام على المسألة يليق ذكر فائدة دخول الاستثناء في اللغة، وذلك من وجوه:

أحدها: الاختصار، فإن قولك: قام القومُ إلا زيدًا. أَخْصَرُ من: قام القومُ وما قام زيدٌ. وأخصرُ من قولك: ما قام زيدٌ بل قام فلانٌ وفلان. فيطولُ الكلام بتعدادهم.

الثاني: الجهلُ بالعدد، فإنك قد تعلمُ أن زيدًا قام، وتجهلُ عددَ من لم يقم، فتخبر بها علمت.

الثالث: رَفْعُ الإِبهام، وذلك أن التعبير بالكل عن الأكثر جائزٌ، فإذا قلت: قام القومُ. احتمل أنك تريد أكثرهم مجازًا. فإذا قلت: إلا زيدًا. أفاد أنك أردت الجميع.

إذا عرفتَ ذلك عُدْنا إلى تحقيق مسألة الكتاب:

وهو أن الاستثناء المستغرق نحو: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا ثلاثًا. وله عليّ عشرةٌ إلا عشرة. لا يصح اتفاقًا، نحو قوله: له عليّ ثلاثةُ دراهم إلا درهمًا. وأنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا طلقة. فأما النصفُ نحو: طلقتين إلا طلقة. ففيه وجهان؛ لاستواء الطرفين، لكنّ الأصح الصحة.

وكذا في استثناء الأكثر نحو: أنتِ طالق ثلاثًا إلا طلقتين/ وجهان: [٧٥/ب]

أصحهما: البطلانُ (١)، وهو اختيار الخرقي ومذهب ابن درستويه (٢)النحوي وأبي بكر الباقلاني .

والثاني: الصحة ، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين. واحتجوا بوجوه:

<sup>(</sup>١) انظر تفصيل ذلك والقائلين به في: الإحكام للآمدي ٢/ ٢٩٧، والاستغناء ٥٣٦.

<sup>(</sup>٢) تقدمت ترجمته في حاشية (ص ٣٧٩)، تعليقًا على اسم: جعفر بن محمد.

الأول: أن غاوي العباد أكثرُ من مطيعهم. وقد استثنى الله تعالى الغاوين من العباد (١). فلزم من المقدمتين جوازُ استثناء الأكثر.

بيانُ المقدمة الأولى: قوله تعالى: ﴿وقليلٌ من عبادي الشكور﴾ (٢) ﴿ولا تجدُ أكثر أكثر مشاكرين ﴾ (٤) ﴿ولكنَّ أكثرَ الناسِ ولو حَرَضْتَ بمؤمنين ﴾ (٤) ﴿ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يشكرون ﴾ (٥) و ﴿لا يعلمون ﴾ (٢).

بيان الثانية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ إلا من اتبعك من الغاوين (٧) ﴿ فاستثناهم من العباد.

الثاني: ورودُ اللغةِ بذلك في قول الشاعر:

# [٧١] أدّوا التي نَقَصَتْ تسعينَ من مائة ثم ابعثوا حَكّمًا بالحق قَوّاما (٨)

(١) يعني في الآية التي سيوردها بعد قليل. وانظر: الإحكام ٢/ ٢٩٧، ففيه تفصيل لهذه الشواهد القرآنية والشعرية كها وردت هنا، مما يوحي باستفادة الطوفي منه.

(٢) سورة سبأ، آية ١٣.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٧.

(٤) سورة يوسف، آية ١٠٣.

(٥) سورة البقرة، آية ٣٤٣، ويوسف، آية ٣٨، وغافر، آية ٦١.

(٦) سورة الأعراف، آية ١٨٧ (ولكن أكثر الناس لا يعلمون)، كما وردت في عشرة مواضع أخرى من عدة سور.

(٧) سورة الحجر، آية ٤٢.

(٨) بيت من البسيط لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك، وهو ضمن مقطوعة عدتها خمسة أبيات لها قصة مشهورة أوردها أبو عبد الله بن الأعرابي في نوادره، وتعقبه في تصحيح بعض أبياتها أبو محمد الأعرابي المعروف بـ (الأسود المغندجاني) في كتابه: (ضالة الأديب). وهذه المقطوعة تبدأ بالشاهد النحوى المشهور:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقد أورد الأبيات وقصتها البغدادي رحمه الله في كتابيه العظيمين:

شرح شواهد المغني ٧/ ٢٢٩ ... ٢٣٠، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٧ (بولاق) ورواية الشاهد الذي معنا في الكتابين هكذا:

أدوا الذي نقصت سبعين من مائة أو ابعثوا حكما بالحق علاماً وأصل القافية عند الطوفي لامية ، هكذا: (قرّالاً) في النسختين ولذا فقد تعبّتُ في البحث عن البيت وقصيدته في قافية اللام. وهكذا أوردتها قبله بعض كتب الأصول مثل الإحكام ٢/ ٢٩٧، =

وهذا في قوة قوله: (مائة إلا تسعين)

الثالث: قوله تعالى: ﴿يا أيها المزمّل \* قم الليل إلا قليلاً نصفه . . . ﴾(١) فاستثنى النصف وليس بأقل، فيجوزُ الأكثرُ قياسًا عليه .

الرابع: أنه لفظٌ يُخرِجُ من الجملةِ ما لولاه (٢) لدخل فيها، فجاز أن يخرجَ الأكثر كالتخصيص، ولأنه استثناء فجاز كالأقل.

#### والجواب عن الأول من وجوه:

الأول: أنّ علَّ النزاع إنها هو استثناء الأكثر من عدد محصور، نحو: (إنّ ألفًا من عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ إلا سبعائة). أما الآيةُ فلم تتضمن عددًا محصورًا في المستثنى ولا المستثنى منه، فلم يتناوله محل النزاع، ولهذا يحسنُ أن تقولَ: خذ ما في هذا الكيس من الدراهم إلا الزيوف. وإن كانت الأكثر، ولا يحسنُ: خذ هذه الألفَ درهم إلا تسعائة وتسعة وتسعين.

الثاني: أنْ يكونَ استثناؤهم من العباد لقلةِ منزلتهم، وهَو انِ خطرِهم عليه، وإن كانوا أكثر عددًا اعتبارًا بالمنزلة (٣) لا بالعدد. وقد قال النبيُ عَلَيْهُ:

<sup>=</sup> والاستغناء ٥٣٨، وانظر البيت الأول من هذه المقطوعة في: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١١، والمغني لابن هشام ٧٦٢، والدرر ١/ ١١، وغيرها. وانظر البيت الشاهد في التمهيد لأبي الخطاب ٢/ ٨٠، والمغني لابن قدامة ٧/ ٢٩٢ ــ ٣٩٣، وقد نَسبَا إلى ابن فضال النحوي المجاشعي القول بأن هذا البيت مصنوع. وأقول: إن ذلك بعيد؛ لأن البغدادي ـ وهو من هو في معرفة الشعر وتتبعه ـ لم يشر إلى ذلك وقد نقل المقطوعة عن عالمين كبيرين من علماء اللغة ولم يذكر عنها شيئًا حول صناعة هذا البيت، وإنها ذكر ما يؤكد ثبوت المقطوعة والبيت.

<sup>(</sup>١) سورة المزمل: آية ١.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (لولاه). وقد جعلتها: (ما لولاه)، لأنه الصواب في نظري حسب السياق.

<sup>(</sup>٣) في نسخة (ب): (إلا). وهي تصحيف.

(الأقلون هم الأكثرون)(١) يعني في المنزلة، ولذلك حَسُنَ في اللغة أن يقال: جاءني بنو فلان إلا أوباشَهم وسفَلتَهُم. وإن كانوا أكثر عددًا تقليلاً لمحلهم. وقال الشاعر:

[٧٢] نحن الأقلُّ إذا تُعَدُّ عشيرةٌ والأكثرون إذا يُعَدُّ السؤددُ (٢) وقال الآخر:

[٧٣] والناسُ ألفُ منهمُ كواحد وواحدٌ كالألفِ إنْ أَمْرٌ عَنَا (٣) وهـ ومعنى قولِـ عليه السلام: (ليس شيء خيرًا (٤) من ألفٍ مِثْلِــه إلا الإنسان) (٥).

الثالث: أنّا لا نُسلّم أن المستثنى أكثرُ؛ لأنه قال: ﴿ إِلا من اتبعك من الغاوين ﴾ (١) فأدخل على (الغساوين) حسرف (مِنْ) وهي في الأصل [٥٠/أ] للتبعيض، فكأنه قال: إن عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ إلا بعض الغاوين

<sup>(</sup>۱) لفظ الحديث - كما وجدته - (الأكثرون هم الأقلون . . .) وهو حديث طويل أخرجه البخاري وأحمد من حديث أبي ذر رضي الله عنه . انظر: فتح الباري : رقم ٢٢٦٨ ، ٦٤٤٤ ، ٢٣٨٨ ، ومسند أحمد ٥/ ١٥٢ ، برقم ٢١٣٨٥ ، وانظر: سلسلة الصحيحة للألباني رقم ٢٧٦٦ ، ولفظ الحديث عندهم معاكس لما ورد هنا، فلا أدري هل هو تصحيف من الطوفي أو من النساخ، أو أن هناك حديثًا آخر بهذا اللفظ؟ . علمًا بأن المعنى والاستشهاد لا يحسن إلا بتقديم الأكثرين على الأقلين .

<sup>(</sup>٢) البيت من بحر الكامل. ولم أهتد إلى مكانه أو قائله.

<sup>(</sup>٣) هذا البيت هو البيت رقم (١٨٣) في مقصورة ابن دريد المشهورة، وابن دريد هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، أحد أئمة اللغة وأعلامها المشهورين، له عدة مؤلفات من أشهرها: الجمهرة والاشتقاق، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ،

انظر: شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ٢١، ٨٣، ٣٥٤\_ ٣٥٥. وقال ابن هشام اللخمي في شرح البيت: "عنا: قصد، ويكتب بالألف».

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (خير). وقد جعلتها: (خيرًا) بالنصب لأنها خبر ليس.

<sup>(</sup>٥) تقدّم هذا الحديث وتفصيل الكلام فيه في ص [١٣/ ب] وحاشيتها، وقد أورده ابن هشام اللخمي في شرح المقصورة ٣٥٥ بعد البيت المتقدم كها فعل الطوفي .

<sup>(</sup>٦) سورة الحجر: ٤٢.

منهم. فإنه ليس كلُّ غاو يجبُ أن يدخلَ النار، لجواز التوبة، أو لكون غوايته صغيرةً، أو نحو ذلك. وبعضُ الغاوين يَحتمِلُ أكثرهم وأقلَّهم، فيحملُ على الأقل لأنه المتيقَّن، أو على ما لا يلزم من الحمل عليه استثناء الأكثر. وهذا جوابٌ خَطَر لي فقلته. وعليه اعتراضان:

أحدهما: أن (مِنْ) ههنا ليست للتبعيض، بل لبيان الجنس. كقوله: ﴿فاجتنبوا الرجْسَ من الأوثان ﴾(١).

الثاني: قد ثَبَتَ في حديث أبي هريرة: (يعتذر الله تعالى إلى آدم، ويقول: ابعث بعث النار من كلِّ ألف تسعائة وتسعة وتسعون (٢)) فكيف تحملونه على الأقل، وموافقة الحديثِ للآية أولى من تباينها.

### والجواب عن الأول من وجهين:

أحدهما: أنّ حَمْلَها على بيانِ الجنسِ على خلفِ الأصل، إذ الأصلُ التبعيضُ، فَحَمْلُها عليه أولى؛ لرجحانِ الأصالة.

الثاني: أنّ التي لبيانِ الجنس يحسنُ قبلها (التي) أو ما قام مقامها، كاسم فاعلٍ فيه الألف واللهم. ألا ترى أنّه يحسنُ: فاجتنبوا الرجسَ الذي من الأوثان، أو الحاصلَ من الأوثان، ولا يحسنُ: إلا من اتبعك الذي من الغاوين. فافترقا.

<sup>(</sup>١) سورة الحج، آية ٣٠.

<sup>(</sup>٢) حديث صحيح مروي عن جمع من الصحابة وهم: أبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وابن مسعود، (٢) حديث صحيح مروي عن جمع من الصحابة وهم: أبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وابن مسعود، وابن عمر، وعمران بن حصين، وقد أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح برقم (٣٣٤٨، ورقم ٢٥٢٩) وكلها عن أبي سعيد ما عدا الأخير فهو عن أبي هريرة. وأخرجه مسلم في كتاب الإيان برقم ٣٧٩، ١/ ٢٠١، عن أبي سعيد. وأخرجه الإمام أحمد برقم ٣٦٧٧ عن ابن مسعود، وبرقم ٢٥٥٥ عن ابن عمر، وبرقم ٢١٣٠٧ عن أبي سعيد، وبرقم برقم ١٩٩٧ عن عمران بن حصين، وبرقم ١٩٩١ عن عمران أيضًا. وأخرجه الترملي ٣/ ٨٧ بتصحيح الألباني.

وعن الثاني: أنّ حديثَ بعْثِ النارِ صحيحٌ ، لكن استفدنا مقتضاه منه ومن أمثاله من المدارك لا من الآية .

قوله: (موافقةُ الآية للخبر أولى من تباينهما).

قلتُ: لا نسلّم أنّ بينهما تباينًا، بل تكونُ الآيةُ تضمنتُ مقدارًا، ووردت السُّنَة بزيادةٍ عليه بناءً على حصول العلم به بوحي ثانٍ أو مدركٍ ثانٍ، فإنّ جبريلَ كان يأتي رسول الله على السنة كما كان يأتيه بالقرآن، وحينئذ لا يكونُ تباينًا، بل بيانًا وزيادةً على النصّ بنصّ غيره، ولا يكونُ ذلك نسخًا على أصلِنا، مع تسليم جوازِ نسخِ الأخبارِ. وهذا أولى من اتفاق الآية والخبر، لأن بتقدير الاتفاق: يكون الخبرُ مؤكدًا لمضمون الآية، وبتقدير ما قلناه: يكون واردًا بفائدة زائدةٍ مستقلةٍ قائمةٍ بنفسها، وذلك أقوى من التوكيد.

فإن قيل: السنّة مبينةٌ للقرآن، والمُبيّنُ يجب أن يكونَ مطابقًا للمبيّن لا يزيد عليه، وعلى قولكم قد زادت السنّةُ على ما ورد به القرآن.

قلنا: هو باطلٌ لوجوه:

أحدها: أنّ السّنّة لم تكن مقصورة على بيان الكتاب فقط، بل كان بعضُها بيانًا، / وبعضُها مستقللًا بنفسه ليس بيانًا لغيره، فلعل هذه الزيادة من هذا [٨٥/ب] البعض.

الثاني: هَبْ أَنّ ذلك صحيحٌ ، لكنّ مطابقة المبيّن للمبيّن إنها تكون في الأحكام، وما نحن فيه خبرٌ ، ولا مقتضى لوجوبِ المطابقة فيه ، إذ لا يمتنع أن يُخْبِرَ الله ببعض القصةِ ويكِلَ إتمامها إلى الرسول .

الثالث: أنّ الرجم في الزنا ثَبتَ بالسنّة لقول على رضي الله عنه: (وَرَجَمْتُها بسنةِ رسول الله ﷺ (١٠) وهو زيادة على النص، مع أنّ السنّة بيانٌ.

<sup>(</sup>١) هذا جزء من حديث أخرجه الحاكم في المستدرك ٤/ ٣٦٥ من طريق الشعبي عن علي في حديث جلد شراحة: (جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بسنة رسول الله عليه). وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح، ووافقه الذهبي.

فإن قيلَ: إنها ثبتَ الرجمُ بحكم الله لوجهين:

أحدهما: قولهُ تعالى: (الشيخُ والشيخةُ إذا زَنَيا فارجموهما ألبتة) نُسِخَ لفظُها وبقي حكمُها.

الثاني: قولُه عليه السلام: (خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً (١)) ثم ذكر الرجم، فما ثبت بالسنة حتى يصح أنها وردت بالزيادة.

والجواب عن الأول: أنّ عليًّا ـ رضي الله عنه ـ مِنْ أعلم الناس بالكتاب والسنّة وأحكام الشرع، وإنها أضاف الرجم إلى السنة في سياقِ قوله: (جلدتها بكتاب الله (٢)) فلو كان الرجم أيضًا بالكتابِ لما عَدَل إلى السنّة، بل كان يقول: جَلَدتُها ورَجَمْتُهَا بكتاب الله، لأنّ ذلك أقوى حجةً وأخفُّ على اللسان خطابًا.

وعن الثاني: أن سنة رسول الله على من حُكْم الله؛ لأنّه أذن له في التشريع فهو نائبُه في الأحكام. وقد أطلنا الكلام ههنا ولا يخلو ما ذكرناه عما يقال عليه.

الرابع: أنّ قوله: ﴿إلا مَن اتّبعكَ من الغاوين﴾ (٣) استثناءٌ منقطعٌ بمعنى (لكن)، وليس هذا بشيء؛ لأنّ المنقطع: ما كان بعده من غير جنس ما قبله. نحو: ما في الدار أحدٌ إلا وتدًا أو حمارًا أو دابةً.

والجواب عن الثاني (٤): أنّ قوله: (تسعين من مائة) ليس باستثناء لأن الاستثناء لا بد فيه من صيغة وأداة مخصوصتين، وليس ذلك ههنا، وإنها هذا

<sup>(</sup>۱) حديث صحيح، أخرجه مسلم في كتاب الحدود: باب حد النزا (٣/ ١٣١٦ ـ ١٣١٧) رقم (١٦٩٠) عن عبادة بن الصامت، وأخرجه أحمد ١٣١٥، ٣١٧، رقم (٢٢٧١٨) ورقم (٢٢٧٥٥). عن عبادة أيضًا، وأخرجه أبو داود ٣/ ٨٣٥ (تصحيح الألباني) برقم (٢٢٧٥) (٤٤١٥)، وابن ماجه (٣٧١٣/ ١٤١٥)، وابن ماجه ٢/ ٨٠ (تصحيح الألباني) برقم (٢٠١١/ ١٤٧٣)، وابن ماجه ٢/ ٨٠ (تصحيح الألباني) برقم (٢٠١٦/ ٢٥٥٠). وكلهم عن عبادة.

<sup>(</sup>٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

<sup>(</sup>٣) سورة الحجر، آية ٤٢.

<sup>(</sup>٤) أي: عن الدليل الثاني وهو بيت الشعر المتقدم قبل خمس صفحات تقريبًا .

إخبارٌ بالحال، لا استثناء؛ ولهذا لو قال: (له هذه الدارُ ولي هذا البيتُ) صَحّ، وإن كان البيتُ ثلثي الدار أو ثلاثة أرباعها. ولو قال: (له هذه الدارُ إلا ثلثيها أو ثلاثة أرباعها) لم يصح عندنا؛ لأنه استثناءٌ، والأولُ ليس باستثناء، لعدم الصيغة والأداة فيه.

وإنها قال الشاعر: (نقصت تسعين من مائة) ولم يقل: أبقت عشرة من مائة؛ لأن المقصود بالذكر هو الذي نقص لا الذي بقي.

والجوابُ عن الثالث: أنّا لا نُسلّم استثناءَ النصفِ على أحد الوجهين، لكنَّ إلحاقَ الأكثر به قياسٌ لا مجالَ له في اللغة. وعلى المنع فالتقدير: قم الليلَ نصفَه. فيكون بدلاً من/ (الليل)، لا مِن (قليل) وفيه ضعفٌ. والجوابُ [٥٩/أ] الصحيحُ يفتقرُ إلى إيرادِ شيءٍ من التفسير فيطول الكلام به.

والجواب عن الرابع: أنه أيضًا قياسٌ في (١) اللغة، ثم الفرقُ بين التخصيص والجواب عن الرابع: أنه أيضًا قياسٌ في الاستثناء دون التخصيص، ووجوهٌ أُخَرُ مؤثرةٌ والله أعلم.

قوله (٢): (فإذا قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا واحدة. طلقتُ طلقتين على المنصوصِ، وقال أبو بكر (٣): لا يصح الاستثناءُ في عدد الطلاق بحال، والتفريع على الأول).

لما ذكر الشيخُ مسألةَ الأصلِ وهي: صحةُ استثناءِ الأقلِّ دون الأكثر. أخذ في ذكر فروعها.

<sup>(</sup>١) لا أدري هل هو يريد: (قياس في اللغة)، أو (قياس لا مجال له في اللغة) كها ذكر قبل قليل، بدليل قوله: (أيضًا).

<sup>(</sup>٢)أي: صاحب المحرر ٢/٥٩.

<sup>(</sup>٣) المراد به: أبو بكر عبد العزيز (غلام الخلال)، انظر: المغني ١٠ / ٤٠٤.

أما كونُها تطلق طلقتين فلأنه إذا استثنى من الثلاث واحدةً بقي اثنتان. وقوله: (على المنصوص) يعني على أنّ استثناء الأقل صحيحٌ دون الأكثر.

وأما وجه تولِ أبي بكر: (إنه لا يصح الاستثناء في عدد الطلاق بحال) فهو أن ذلك يُفضي إلى رفْع الطلاق بعد وقوعه، ولا سبيل إليه. وبيانه: أنه إذا قال: أنتِ طالق ثلاثًا. وقعت الثلاث؛ لأنه أضافها إليها، فإذا قال إلا واحدةً. كان ذلك رفعًا لها بعد وقوعها.

واعلم أن هذا ضعيف لأنه رد للغة العرب، وليس الاستثناء وفعًا للطلاق بعد وقوعه، وإلا لَبَطَل في عدد المُطَلَقات والإقرار أيضًا (١). بل هو مانع المستثنى من الدخول في المستثنى منه.

وهذا الكلامُ يبينُ تزييفَ جميع الحدود التي ذكرناها للاستثناء إلا حَدّ الغزالي، إذ في أكثرها لفظُ (الإخراج) وهو مشعرٌ بتقدم الدخول، ولأن الاستثناء لا يتم الكلامُ فيه إلا بذكر جملة المستثنى والمستثنى منه، فإضافةُ الطلاق في الجملة الأولى لا تستقر؛ إذ ليستُ مستقلةً بتهام الكلام؛ ولأن من شَرْطِ صحةِ الاستثناء أن ثبوته قبل تكميل المستثنى منه على ما يأتي، فالنيةُ تمنعُ إضافةَ المستثنى في جملةِ المستثنى منه، فيكونُ كأنّه قال: طلّقتُكِ طلقتين وأبقيتُ طلقة. وإنها عَدَل إلى صيغة الاستثناء اختصارًا كها مَرّ.

وأما كونُ التفريع على الأول وهو صحةُ الاستثناء: فلأنه الأرجحُ، والتفريعُ عليه في العادة.

قوله(٢): (فإذا قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلّا ثلاثًا، أو(٣) إلّا اثنتين طلقت ثلاثًا).

<sup>(</sup>١) انظر: المغنى ١٠/ ٤٠٤، ففيه رد على أبي بكر.

<sup>(</sup>٢) أي: صاحب المحرر ٢/ ٥٩.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (وإلا). وقد جعلتها: (أو إلاً). كما في المحرر.

أمّا كونُها تطلق ثلاثًا في الصورة الأولى: فلأنه استثناءٌ مستغرق، وهو باطلٌ على بالإجماع، وأمّا في الصورة الثانية: فلأنه استثناءُ الأكثر، وهو باطلٌ على الصحيح، وعليه التفريع. وعلى القول الآخر يصح.

قوله(١): (وإن قال: / ثلاثًا إلا رُبع طلقة، أو خمسًا إلا ثلاثًا، أو ثلاثًا إلا [٩٩/ب] اثنتين إلا واحدة، [أو ثلاثًا إلا (٢) ثلاثًا إلا واحدة] أو شلاثًا إلا ثلاثًا إلا اثنتين، أو طلقتين، وواحدة إلا واحدة، أو طلقتين ونصفًا إلا طلقة. فوجهان في كل مسألةٍ من ذلك).

أحدهما: تطلق ثلاثاً (٣)؛ لأنه استثنى بعضَ الطلقة الثالثة، وأوقعَ باقيها، فغلب الواقعُ وسرى [إلى](٤) المستثنى فَجَرّه إليه، فأوقعَه فكملت الثلاث، وكان ذلك أولى من جَرّ المستثنى الواقعَ للاحتياط.

والثاني: تطلق طلقتين لأنه استثنى بعض الطلقة وهي لا تتجزأ، فتم استثناؤها بالسراية. والأولُ أولى؛ لأن عملَ السراية وتأثيرها إنها هو في إيقاعِ الطلاق احتياطًا لا في رَفْعِه ومَنْعِه، بل الاحتياطُ ما ذكرنا.

الصورةُ الثانية: قال: (أنتِ طالقٌ خمسًا إلا تُلاثًا) طلقت تُلاثا في أحد الوجهين؛ لأنه إن عاد الاستثناءُ إلى ما يملكه وهو (الثلاث) فهو استثناءٌ مستغرق، وهو باطل، وإن عاد إلى (الخَمْس) فهو استثناءُ الأكثر وهو باطلٌ على الصحيح.

والوجه الثاني: تطلق اثنتين؛ لأنه طَلَّق خَمْسًا ولم يملك إلا ثلاثًا فعاد استثناء

<sup>(</sup>١) أي: صاحب المحرر ٢/ ٢٠.

<sup>(</sup>٢) هذه الفقرة التي بين المعقوفين ليست في المحرر (أعني في الطبعة التي اعتمدت عليها).

<sup>(</sup>٣) أي: في الصورة والمسألة الأولى.

<sup>(</sup>٤) كلمة: (إلى) زيادة من عندي أرى أن السياق يقتضيها.

طلقتين من الثلاث المستثناة إلى الرابعة والخامسة الزائدتين (١)، فَلَغَا لِلغوّ محله وهو الطلقتان، إذ وجودُهما وعدمُهما سواء، وبقي كأنه قال: (ثلاث إلا واحدة).

ويحتمل أن يكون ذلك إعادة للاستثناء إلى الخمس فيبقى منها اثنتان وهذا يتعين أن يكون على القول بتصحيح استثناء الأكثر.

الصورةُ الثالثة: قال: (أنتِ طالقٌ ثـلاثًا إلا اثنتين إلا واحدة) ففيه أيضًا وجهان:

أحدهما: تطلق ثلاثًا.

والآخر: اثنتين. والوجهان مَبْنيّان على أنّه إذا استثنى من استثناء باطلٍ شيئًا \_ وهذه الصورةُ صورتُه \_ ففي بطلان الاستثناء الثاني وجهان:

أحدهما: يبطلُ لأنه مستثنى من استثناء باطلٍ، فهو فرعٌ عليه، وفرعُ الباطلِ باطل. باطل.

والثاني: لا يبطل، بل يسرجعُ إلى المستثنى منه الأول، ويلغى الاستثناء الباطل، كأنه لم يكن.

وسيأتي هذا الكلامُ في الإقرار فإن الشيخَ صَرّح به ثمم .

وتوجيه هذه الصورة أنه استثنى فيها ثنتين من ثلاث، وهو استثناء باطل إذ هو أكثر، ثم استثنى الواحدة من الاثنتين. فإنْ ألغينا الاستثناءين وَقَعَتُ الثلاثُ كأنه لم يلفظ بغيرها، وإن ألغينا الاستثناء الأول وهو استثناء الاثنتين، ورددنا الواحدة إلى الثلاث طلقت طلقتين، كأنه قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا واحدة.

الصورةُ الرابعة: قال: (أنتِ/ طالق ثلاثًا إلا (٢) ثلاثًا إلا واحدة) ففيه [٦٠/أ] الوجهان كالصورة قبلها.

<sup>(</sup>١) كلمة (الزائدتين) غير واضحة في النسختين، وتبدو كأنها: (اللتين)، وربها كان في الكلام سقط. وقد اجتهدت فجعلتها: (الزائدتين).

<sup>(</sup>٢) هذه الصورة هي التي سبق أن أشرت إلى أنها لم ترد في طبعة المحرر التي بين يدي.

الصورة الخامسة: قال: (أنت طالقٌ ثلاثًا إلا ثلاثًا إلا اثنتين) طلقت ثلاثًا في أحد الوجهين؛ لأنّا إنْ ألغينا الاستثناءين بقي المستثنى منه وهو الثلاث، وإنْ ألغينا الاستثناء الأولَ لاستغراقه بقي الثاني وهو استثناء الأكثر.

والـوجـ ألثاني: تطلق اثنتين بناءً على أن الاستثناءَ من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي؛ لأنه أوقعَ ثلاثًا ثم نفاها بقوله: (إلا ثلاثًا) ثم أثبت من هذه الثلاثِ اثنتين، فلزمتْه. وقد بيّنا ذلك في الإقرار.

الصورةُ السادسة: قال: (أنتِ طالقٌ طلقتين وواحدةً إلا واحدة) فتطلقُ ثلاثًا، إعادةً للواحدة المستثناة مستغرقٌ فتبطل، فَتُبْقِى الطلقتين والواحدة بحالهن.

والشاني: تطلقُ اثنتين، كما لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا واحدة، إذ الواوُ للجمع، فالواحدةُ وإنْ كانت منفردةً لفظًا لكنها مجتمعةٌ إلى الطلقتين حكمًا، فلا يكونُ الاستثناءُ مستغرقًا فلا تبطل.

الصورةُ السابعة : قال: (أنتِ طالقٌ طلقتين ونصفًا إلا طلقة) ففيها الوجهان كالصورة قبلها سواء، لأنّ نصفَ الطلقةِ كَمُلَ بالسراية.

قوله(١): (وكذلك إن قال: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ إلا طالقًا أو إلا طلقةً).

يعني: أنها تطلقُ ثلاثًا في وجه إعادةِ الطلقةِ المستثناةِ إلى الطلقةِ الأخيرة لفظًا وهو استغراق.

والثاني: اثنتين إعادةً للاستثناء إلى الطلقاتِ الثلاث حكمًا، إذ الواوُ للجمع، فهو كقوله: أنت طالقٌ ثلاثًا إلا واحدة.

<sup>(</sup>١) أي: صاحب المحرر ٢/ ٦٠.

قوله (١) : (فعلى الأول: إنْ أراد هنا استثناءَ الطلقةِ من المجموع دِينَ، وفي الحكم وجهان).

يعني: على قولنا: إنها تطلق ثلاثًا بتقدير إعادة الطلقة المستثناة إلى الطلقة المفتناة إلى الطلقة المفردة إنْ قال: أردتُ استثناءَ الطلقةِ من مجموع الثلاث دِينَ، يعني قُبِلَ منه بالإضافة إلى ما بينه وبين الله تعالى باطنًا؛ لأن ما قاله محتملٌ، ولهذا حملنا عليه الوجه الثاني قبل. فأما بالإضافة إلى الحكم الظاهر في الشرع ففيه وجهان:

أحدهما: يُقْبل، إلحاقًا للظاهر بالباطن ولأن الحكمَ الظاهرَ إنها شُرع احتياطًا لحق الله تعالى؛ لئلا يُهْضَم بتعدي حدوده، وإذا قَبِلْنا منه بالنسبة إلى الحق المحتاط له وهو حقُّ الله تعالى لم يبق لإلزامه الحكمَ الظاهرَ فائدة.

الثاني: لا يقبلُ، لأنّ الأحوالَ الباطنةَ من النيّات والمقصود والاعتقادات أمرُها إلى الله تعالى خاصة، لاستبداده بعلمها، فيخلى بينه وبين عبده فيها ادّعى منها، ثقةً/ بعلم الله تعالى، وثناءً على عدالة المسلم الأصلية.

فأمّا الأمورُ الظاهرةُ فلا يَبْطُلُ تصرُّفُ (٢) الشرعِ فيها بمجرد الدعاوى الباطنة ؛ لأن مبنى الشرعِ على ظواهرِ الأحوال وعواليها ، فحيث اقتضى فيها تصرفًا أمضِيَ تصرفُه .

وإنها كان هذا الكلامُ والتفريعُ على الوجهِ الأول؛ لأن على الوجه الثاني قد بيناً أنها تطلقُ طلقتين بمطلقِ لفظهِ وبمُجرّدهِ، فدعواه تقعُ على وَفْقِ الحكمِ بمطلقِ اللفظِ، فيكونُ تحصيل الحاصل فلا يفيد، لكنّه لو قال على هذا الوجه: أردتُ استثناءَ الطلقةِ من الطلقةِ الأخيرةِ قُبل وبطل استثناؤه وطلقت ثلاثًا كالأوّل؛ لأنه أقرّ على نفسِه ببطلان حقه من زوجته من غير تهمة.

<sup>(</sup>١) انظر المحرر ٢/ ٦٠.

<sup>(</sup>٢) بدت هذه الكلمة في النسختين كأنها (تعرف)، وقد عدلتها إلى ما أرى أنه الصواب.

قوله (١): (وإذا (٢) قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا واستثنى بقلبه: إلا واحدة. لزمه الثلاثُ في الحكم عند أبي الخطاب(٣)، وعندي يلزمه باطنًا وحكمًا).

أما كونُ الثلاثِ تلزمه في الحكم خاصة عند أبي الخطاب؛ فلأنه لَفَظ بها ظاهرًا، وأما كونُ الطلقةِ المستثناةِ بقلبه لا تلزمه باطنّا؛ فلأنه نوى استثناءَها بقلبه، أشبه ما لو نطق به بلسانه، ولأنه لا فرق بين استثنائه ههنا الطلقة بقلبه وبين دعواه في المسألة قبلها أنه استثنى الطلقة من المجموع، فإنّ ذلك مسندٌ إلى مجرد النية.

وأما كونُها تلزمه باطنًا وحكمًا على اختيار الشيخ (٤) وهو أولى ـ فلأن إيقاع الطلاق لا يقعُ بمجرّ إلنيّة ، مع أنّه يُحتاطُ له بالتكميلِ بالسراية ونحوه من وجوه الاحتياط ، فَرَفْعُه أو مَنْعُ تناولِ الكلامِ له أولى أن لا يتصلَ بمجرد النية ، والفرقُ بين هذا وبين استثناء الطلقةِ من المجموع أنّ ثَمَّ وُجِدَتْ حقيقةُ الاستثناء وصيغتُه لفظًا ، وإنها حصل الإسنادُ إليه في كيفية الاستثناء وتعيين المستثنى منه ، فأمّا ههنا فصيغةُ الاستثناء مفقودةٌ ، وهي ركنٌ في صحته ، فكيف يصحُّ الشيء بدون رُكنِه .

قوله (٥)؛ (وكذلك إن قال: نسائي الأربعُ طوالقُ واستثنى بقلبه: إلا فلانة).

يعني: أنّ (٦) الحكم ههنا كالحكم في المسألة قبلها من الخلاف بينه وبين أبي الخطاب، والتوجيب (٧) ولا فرق بين المسألتين، غير أنّ الاستثناء في

<sup>(</sup>١) انظر: المحرر ٢/ ٦٠.

<sup>(</sup>٢) في المحرر: (وإنْ).

<sup>(</sup>٣) المراد به: أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، وانظر رأيه هذا في الهداية ٢/ ١٢.

<sup>(</sup>٤) أي: صاحب المحرر، لأنه اختار ذلك بقوله في المتن: (وعندي يلزمه باطنًا وحكمًا).

<sup>(</sup>٥) انظر: المحرر ٢/ ٦٠.

<sup>(</sup>٦) في النسختين: (عن). وقد جعلتها: (أنَّ) لأنها أولى في نظري.

<sup>(</sup>٧) كلمة : (التوجيه) مكررة في النسختين. وقد حذفت إحداهما لأنه لا داعي لها في نظري . 35

الأولى من عددِ الطلاق، وههنا من عدد المطلقات، وليس بمؤثّرِ في الحكم؛ إذ العلةُ متحدة.

قوله (١): (فإن لم يقل فيها: الأربع . قُبِلَ ولم تطلق فلانة . قاله القاضي (٢). وقال ابنُ حامد (٣): تطلق في الحكم).

صورة هذه المسألة: أن يكون له أربعُ نسوة، فيقول: نسائي طوالقُ/ ويستثني [71] أ بقلبه واحدةً منهن، فَيُقْبَلُ منه، ولم تطلق فلانةُ عند القاضي؛ لأنّ في ذلك جمعًا بين تصحيح نيّتهِ بقلبه، ومقتضى لفظه.

أمَّا نَيَّتُه فقد وُجِدَتْ باستثناءِ (فلانة)، وأمَّا مقتضى لفظِه: فلا ينافيه الاستثناء؛ لأنه قال: نسائى طوالقُ، وهو جَمْعٌ والثلاثُ كافيةٌ في حصوله.

والفرقُ بين هذه الصورة والتي قبلها: أنّ ثمّ صَرَّحَ بلفظ (الأربع) فتناولهن اللفظ بِنَصِّه وصريحِه، فلم يقوَ بجردُ النيّة على رَفْعِ الصريح، بخلاف ما هنا فإنّه لم يُصَرِّح بالعدد، بل ذكر لفظ الجمع، والثلاث وافيةٌ به، وإطلاق العامِّ والأكثر، وإرادةُ الخاصِّ والأقلِّ جائزٌ، والأصلُ ثبوتُ نكاحِ الرابعة، فلا يزولُ بالشكِّ. فأمّا ابنُ حامد: فيحكمُ بطلاقِ الرابعةِ في الحُكمِ دونَ الباطنِ، لأنّ لفظة تناولها بعمومه حقيقة، فإخراجُها منه حلُ العامِ على إرادة الخاص، وهو بحازٌ، والحملُ على الحقيقةِ أولى لقوتها، وقد جعنا بين مقتضى نيته ولفظه بنفي الطلاق عنها باطنًا، وهو كافِ في تأثير النية.

قوله (٤): (ويشترط للاستثناء الاتصال المعتاد).

<sup>(</sup>١) انظر: المحرر ٢/ ٦٠.

<sup>(</sup>٢) المراد به: القاضي أبو يعلى.

<sup>(</sup>٣) المراد به: الحسن بن حامد البغدادي، شيخ الحتابلة في زمانه، المتوفى سنة ٥٣ هد. انظر: المقصد الأرشد ١/ ٣١٩.

<sup>(</sup>٤) انظر: المحرر ٢/ ٦٠.

فلا يبطلُه الفصلُ اليسيرُ عُرْفًا، ولا ما عرض من سُعالٍ ونوبةٍ (١) وفُهافٍ ونحوها، ولا طولُ كلام متصلِ بعض .

وحُكي عن ابن عباسٍ (٣) صحة الاستثناء المنفصلِ مطلقًا، وعنه: التقدير بسَنة (٤).

وعن الحسن (٥): أنه مقدرٌ بالمجلس، وقيل: ما لم يأخذ في كلام مغاير للمذكور.

وحكى القاضي عن أحمدَ اختلافَ الروايةِ في الاستثناء المنفصل أخْذًا من تسهيله في اليمين إذا سكت قليلاً، ثم قال: إن شاء الله، وليس هذا مأخذًا للخلاف؛ لأنّ ذلك محمولٌ على يسير لا يُعَدّ فصلاً عادةً، فيكونُ المذهبُ روايةً واحدة، وهو مدلولُ كلامِ الجُرَقي (٢) حيث قلال : إذا لم يكن بين اليمين والاستثناء كلام، واختيارُ مشايخ المذهب.

أمَّا المثبتون لجوازِ الفصل في الجملة فاحتجوا (٧) بوجوه:

الأول: قوله عليه : (والله لأغزون قريشًا. ثم سكت، ثم قال: إن شاء الله(٨)).

<sup>(</sup>١) في (أ) : (وسوسا) هكذا بدون نقط. ويبدو أنَّ المراد: ونوبة.

<sup>(</sup>٢) قال في المعجم الوسيط ٢/ ٤ · ٧: «فَهْفَة الرجلُ فهفهةً: عيّ وكلَّ لسانه، وكرر حروف الفاظه».

<sup>(</sup>٣) انظر كلام ابن عباس ومناقشته في الإحكام ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩١. وقد خَرِّج الشيخ عبد الرزاق عفيفي أثر ابن عباس هذا في حاشية الإحكام ٢/ ٢٩١ وضَعّفه. وانظر التمهيد لأبي الخطاب ٢/ ٧٣ وحاشيته.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (نسبة)، وهي تصحيف وتغيير لمكان النقط. وقد صححتها من الإحكام وغيره.

<sup>(</sup>٥) المراد به: الحسن البصري. انظر: التمهيد لأبي الخطاب ٢/ ٧٤، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٥) المراد به: الحسن البصري).

<sup>(</sup>٦) انظر: متن الخرقي ١٤٩.

<sup>(</sup>٧) انظر: هذه الوجوه وشواهدها والرد عليها في: الإحكام ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩١، والاستغناء ٥٢٨ ـ ٥٣٤.

<sup>(</sup>٨) حديث صحيح أخرجه أبو داود من حديث عكرمة ، وقد صححه الشيخ الألبائي في تصحيحه لسنن أبي داود ٢/ ٦٣٢ برقم (٢٨١١/ ٣٢٨٥). وانظر: التمهيد لأبي الخطاب ٢/ ٧٥.

(ولما سأله اليهودُ (١) عن عِدَّةِ أهلِ الكهف ومدةِ لُبُثِهم قال: غدًا أجيبكم. ولم يستثنِ، فأبطأ الوحيُ عنه خسةَ عشر يومًا، ثم نزل: ﴿ما يعلمهم إلا قليل﴾(٢) إلى قوله: ﴿ولا تقولنَ لشيء إن فاعلٌ ذلك غدًا إلا أن يشاء الله﴾(٣) فقال: إن شاء الله).

ولولا صحة الاستثناء مع الفصل لَعَرى استثناؤه في الصورتين عن الفائدة، وذلك لا يليقُ به. فوجبَ الحكمُ بصحتهِ صونًا لكلام الشارع عن اللغو والهذر.

الثاني: أنه مذهبُ ابن عباس<sup>(٤)</sup> وهو من اللغةِ بمكان، فيجبُ/ المصيرُ إليه، [٦٦/ب] سيما ومذهبُ الصحابي وقولهُ حجة.

الثالث: أن الاستثناء تخصيصُ عمومٍ في المعنى، فجاز مع الفصل كالتخصيص بغير صيغة الاستثناء.

الرابع: أن تأخيرَ الناسخِ عن المنسوخ جائز، فليكن في الاستثناء كذلك، بجامع أنّ كلاًّ منهما موضوعٌ للإخراج والرفع والإزالة.

الخامس: أنّ الاستثناء أحـدُ رافعي [حكم اليمين](٥) فجاز وقوعـه منفصلاً عنها كالكفارة .

وزاد الحسنُ دلالةً على مذهبه: أنَّ المجلسَ بمثابةِ حال الكلام، بدليل خيارِ

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/ ١٩١) في أول سورة الكهف، بسنده عن محمد بن إسحاق عن شيخ من أهل مصر عن عكرمة عن ابن عباس قال: «بعثت قريش النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط إلى أحبار اليهود في المدينة . . . » ثم ساق الخبر وهو طويل، وأغلب كتب التفسير تورده في أول سورة الكهف كالقرطبي وابن كثير وغيرهما. وقد أورده السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٣٧٦) وعزاه إلى ابن المنذر عن مجاهد. (وهو مرسل ضعيف).

<sup>(</sup>٢) سورة الكهف، آية ٢٢.

<sup>(</sup>٣) سورة الكهف، آية ٢٣.

<sup>(</sup>٤) سبقت الإشارة قبل قليل إلى تضعيف نسبة ذلك لابن عباس.

<sup>(</sup>٥) ما بن المعقوفين زيادة من عندي يقتضيها الكلام، ويدل عليها ما ورد في الإحكام ٢/ ٢٩٠.

المجلسِ في البيعِ وغيره من العقودِ الشابتِ فيها خيارُ المجلسِ، وفي الطلاقِ إذا قال لزوجتِه: اختاري، وبدليل تعليقِ قبضِ العِوَضِ في السلم والصرف عليه.

والجواب عن الأول: أنّ استثناءه في الصورتين لم يُرِدْ به إلحاقَه بالكلام السابق على مقتضى اللغة، ولكن لم يُبي عن أن يقولَ لشيء إني فاعلٌ ذلك غدًا إلا أن يشاءَ الله، استدرك ما فاته من التعليق بالمشيئة استدراكًا لا إلحاقًا.

وهذا كَمَنْ ترك صلاةً لنوم أو نسيانٍ أو غيرهما حتى فات وقتُها، فإنّه يفعلُها استدراكًا [لإبراء (١) ذمته] والخروجِ عن عُهْدتِها، ولا يدل ذلك على أنه فاعلٌ لها في وقتِها الموضوع لها.

وكَمَنْ دخل على جماعة فلم يُسلِّم عليهم، فعاتبوه في ذلك بعد ساعة، فقال: سلامٌ عليكم، فإن ذلك استدراكٌ لِمَا فاته من حُسْنِ الأدبِ وجميلِ العِشْرةِ، لا أنه أتى بالسلامِ في موضعه (٢) الأصلي، إذْ وقتُ السلامِ حين مشاهدةِ الجهاعةِ والدخولِ عليهم، كذلك ههنا.

وعن الثاني: بالمنع أن مذهب الصحابي وقولَه حجةٌ، ومع التسليم فإنها يكونُ حجةٌ فيها لا يُخالِفُ فيه إجماعَ أهلِ عَصْرِهِ وأهلِ اللغة، وكونُه بمكانٍ من اللغةِ لا يُوجِبُ متابعتَه على ما يَتَفَرَّدُ به، كها لم يُوجِبُ كونُه بمكانٍ من العلم متابعتَه على تَرْكِ القولِ وغيره من مفرداته.

وعن الشالث: أنّ الفرقَ [بيّسنٌ [٣] بين التخصيصِ والاستثناء، فإنّ التخصيصَ يستوى فيه السَّنَةُ وما زاد عليها وما دونها، فيقلبُ ذلك بأن يقول

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفين كتب في النسختين هكذا (لا يراد منه)، والذي يظهر لي أنها (لإبراء ذمته) كما كتبتها.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (في موضوعه) وأرى أن المراد (في موضعه)، ولذا عدلتها.

<sup>(</sup>٣) كلمة: (بين) التي بين المعقوفين ليست في النسختين، وقد زدتها لأن الكلام يقتضيها، ولأن سقوطها عتمل لمجاورتها لكلمة (بَيْنَ)، فلا بد من زيادتها أو حذف الفاء من كلمة: (فإنّ) التي بعدها بثلاث كلهات.

تخصيص فلا يتقدر بالسَّنَةِ ولا بالمجلسِ كالتخصيص بغير الاستثناء، ولأن التخصيص يجوزُ بغير الكلامِ كالقياسِ وأدلةِ المعقول، والاستثناءُ لا يكونُ إلا بالكلامِ، فيجبُ إيصالُه، ثم تأخيرُ التخصيص ممنوعٌ على قول أبي بكر عبد(١) العزيز وأبي الحسن التميمي(٢) فإنها لم يُجيزا تأخيرَ البيانِ عن وقتِ النطق. والتخصيص بيان.

وعن الرابع (٣): / أنّ الكفارة لا ترفع أصل اليمين، بل تُكفِّرُ الحِنْثَ والحنْثُ [٦٢/ أ] يتأخر عن اليمين غالبًا، والاستثناءُ يمنعُ وقوعَها أصلاً فافترقا، ثم إنّ التكفيرَ فعلٌ، والاستثناءُ من جملة الكلام، فإلحاقُه بجوابِ الشرطِ وخبرِ المبتدأ أولى.

وعن الخامس (٣): أن الفصل من شرط صحة النسخ، وكون الناسخ السخا، حتى لو اتصل المنع من الشيء بالأمر به لسمي بيان غاية الأمر ناسخا، كقوله تعالى: ﴿ثم أُمّوا الصّيامَ إلى الليل ﴿(٤) بخلاف الاستثناء فإنّ الفصل ليس من شرط صحته، بل يبطله عندنا، فيمتنعُ القياس، ولأنّ النسخ إنها يقعُ غالبًا لاختلاف المصالح لاختلاف (٥) الزمان، فاحتملَ الفصل، بخلاف الاستثناء فإنّه بيانٌ لِحلِّ الحكمِ من الجملة، وتأخيرُ البيانِ ممنوعٌ، ولأنّ النسخ أمرٌ معنويٌّ بدليل صحتِه بالمعاني كالإشارة والرمزِ، ولهذا عَدَل بعضُ الأصوليين في حَدِّه عن لفظِ الخطاب، إلى قوله: هو طريقةٌ شرعيةٌ. ليشملَ اللفظَ وغيره، والاستثناءُ لا يكونُ إلا لفظًا، وقياسُ المعنى على اللفظ بعيدٌ، ولأنّ النسخَ والاستثناءُ لا يكونُ إلا لفظًا، وقياسُ المعنى على اللفظ بعيدٌ، ولأنّ النسخَ

<sup>(</sup>١) هو غلام الخلال.

<sup>(</sup>٢) هو: أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، صحب أبا القاسم الخرقي وأبا بكر عبد العزيز غلام الخلال، ومات سنة ٣٧١هـ. انظر: المقصد الأرشد ٢/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٣) الذي جعله الرابع هنا، هو الخامس هناك، والخامس هو الرابع.

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية: ١٨٧.

<sup>(</sup>٥) أي: لاختلاف المصالح بسبب اختلاف الزمان.

يتضمنُ جملتين مستقلتين فجاز الفصلُ بينهما كالتخصيص، بخلاف الاستثناءِ فإنّه في حكم الجملةِ الواحدة، بدليلِ أنّ العاملَ فيه هو العاملُ في المستثنى منه بواسطةِ حرفِ الاستثناء، كالواو في المفعول معه، ويبعدُ قياسُ الجملةِ الواحدةِ أو ما في حكمها على الجملتين.

والجوابُ عن شُبْه قِ الحَسَن: أن تعليقَ قبضِ رأس مال السَّلَمِ على المجلسِ بعيدٌ لا يُعقل معناه، فكيف يُقاسُ عليه الكلامُ اللغوي الوضعي، وباقي الأحكام التي ذكرها معنوية، فلا يُقاسُ عليها الألفاظ، ولأنّ الاستثناء مع المستثنى منه جملةٌ واحدةٌ، فوجبَ اتصالُه ولم يقف على المجلس، كجوابِ الشرط وخبر المبتدأ.

ثُمّ لنا على المسألة أدلة (١):

الأول: أنّ الاستثناء لو كان طريقًا للتخلص من الحِنْثِ في اليمين لم يَعْدل الشارعُ إلى الأمر بالتكفير مع لزومه للحنث، حيث قال:

(مَنْ حلفَ على يمينِ فرأى غيرها خيرًا منها فليأتِ الذي هو خير وليكفِّر عن يمينه (٢)). والبِرُّ خيرٌ من الحِنْث، ولو كان الاستثناءُ طريقًا إليه لم يؤثرعليه ما دونه.

<sup>(</sup>١) انظر هذه الأدلة \_ كما وردت هنا \_ في الإحكام ٢/ ٢٨٩ ، والاستغناء ٥٢٩ .

<sup>(</sup>Y) حديث صحيح متفق عليه، وقد ورد عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم: أبو هريرة، وأبو موسى الأشعري، وعدي بن حاتم، وعبد الرحن بن سمرة، ومالك بن نضلة، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وأذينة بن سلمة العبدي. وغيرهم، وقد فصّل القول في روايات الحديث وطرقه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٧/ ١٦٥ (الحديث رقم ٢٠٨٤). وقد تحدث ابن حجر في فتح الباري ١٨/ ٢٠ عند الحديث رقم (٢٧٢٢) وهو آخر حديث في هذا الجزء عن روايات الحديث ورجاله حديثًا طويلاً. وقد اختلفت ألفاظ الحديث يسيرًا في هذه الروايات، واللفظ الذي أورده الطوفي هنا موجود عند مسلم ٣/ ١٧٧٢ من حديث أبي هريرة وهو الحديث الثالث عشر في الباب الثالث من كتاب الأيان.

الثاني: أنّ القصدَ من الأيمانِ والعهودِ الثقةُ بها، ولو جاز الاستثناءُ مع طولِ الفصلِ لـزالت الثقةُ، إذ الثقةُ لا تحصلُ من ذلك إلا مع الجزم وقطع التوابع، فإنك لـو قلتَ: (والله لا غـدرتُ بك، ولا نكثتُ عهدَك إنْ شاء الله، أو إنْ شئت). لم تحصل الثقةُ بهذا/ العهدِ، لجواز أن لا يشاء الله ولا تشاء أنت. [77/ب]

و إذا ثبتَ ذلك وأنّ القصدَ من المعاني فوائدُها الموضوعةُ لها وجبَ أن تكونَ الفائدةُ مناطًا لصحةِ المعنى وجودًا وعدمًا.

الثالث: أنّ العربَ لم تَعدّ الاستثناءَ مع الفصلِ استثناءً، فإذا قال قائل: رأيتُ القومَ. ثم قال بعد مدة: قائمٌ. لم يُعدّ ذلك كلامًا.

ولو قال الله تعالى للمكلف: صُمْ شهرين، أو أعتِقْ رقبةً. ثم قال له بعد سنة : متتابعين، أو مؤمنةً. لم يَعلم المكلفُ أن ذلك صفةٌ لما تقدم، ولكَان معذورًا في تَرْكِ التتابع. والأيمانُ تُشبِهُ (١) ما فهمت.

الرابع: أنّ أهلَ العربيةِ جعلوا مفعولاً ومشبهًا بالمفعول، فمنه الحالُ والتمييزُ والاستثناءُ، ثم لو قال: جاء زيدٌ. ثم قال بعد شهر: راكبًا. أو: ما في السماءِ قَدْر راحةٍ. ثم قال بعد مُدّةٍ. سحابًا. فإنه لا يجوزُ ولا يعدُ متكلمًا بالجملةِ الحاليةِ والتمييزية. فكذا الاستثناءُ حملاً له على أخويه. والله أعلم.

قوله (٢) : (وأن يَنُويهُ (٣) قبل تكميل المستثنى منه).

أي مِنْ شرطِ صحةِ الاستثناء أنْ يَنْويَه (٣) قبل أن يكملَ لفظَه بالمستثنى منه . وصورتُه: أنه إذا أراد أن يقولَ: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا واحدة .

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ): (تشبهه).

<sup>(</sup>٢) انظر: المحرر ٢/ ٦٠.

<sup>(</sup>٣) كلمة : (ينويه) كتبت في نسخة (ب) : (ثبوته) في الموضعين، وهو تصحيف.

أو: له عَلَيَّ عشرةٌ إلا درهم . اشتُرطَ أن يَتُويَ استثناءَ الطلقةِ والدرهم قبل أن يكملَ لفظَه ب: أنتِ طالقٌ ثلاثًا ، وله عليّ عشرة . حتى لو نوى ذلك قبل التلفظِ بـ(ثاء) ثلاثة و(راء) عشرة . صَحّ استثناؤه . وإنها اشتُرطَ ذلك ؛ لأنّ النية تقومُ مقامَ الأفعالِ والأقوالِ في مواضعَ كثيرة ، فإذا نوى الاستثناءَ ههنا قامتْ نيتُه مقامَ الأفعالِ والأقوالِ في مواضعَ كثيرة ، فإذا نوى الاستثناءَ ههنا قامتْ نيتُه مقامَ محتى يأتي تصريحُه فيكون الاستثناءُ غيرَ داخلٍ في حكم المستثنى منه ابتداءً .

فأما إذا لم يَنْوِ فإنه بمجردِ كمالِ المستثنى منه وهو قوله: أنتِ طالقٌ ثلاثًا. مثلاً، يقع مقتضاه وهو الطلاق الثلاث، فيصير قوله بعد ذلك: إلا واحدة. بمثابة قوله: أنت طالقٌ ثلاثًا رَجَعْتُ عن إيقاعِ طلقةٍ منها. وذلك رَفْعٌ للطلاقِ بعد إيقاعِ وليس بجائز.

قوله (١) : (وكذلك الشرطُ الملحقُ، والعطفُ المغيِّر (٢)، والاستثناءُ بالمشيئة، ونيةُ العدد حيث يؤثران (٣)).

يعني أن هذه المعاني الثلاثة(٤) يشترط أن ينويها(٥) قبل تكميل لفظِه بمتبوعاتها .

أما الشرطُ: فإذا قال: أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار. يشترطُ أن ينويَ اشتراطَ دخول الدار قبل أن يلفظ بالقافِ من أنتِ طالق.

وأما العطفُ المغيِّر - بكسر الياء - فمثاله: أنتِ طالقٌ إنْ قمتِ وقعدتِ أو/ فقعدتِ أو/ فقعدتِ أو فقدتِ أو: إنْ دَخَلْتِ الدارَ وقدِم زيدٌ. ونحو ذلك من [٦٣/١] الصور، فإنّ إلحاقَ الشرطِ الثاني بغير حكم الأول من حيث إنّ الأولَ وحده

<sup>(</sup>١) انظر: المحرر ٢/ ٣٠.

<sup>(</sup>٢) في المحرر ٢/ ٢٠: (المغاير). والطوفي يريد (المغيّر) وقد ضبطها ووضحها كما سيأتي.

<sup>(</sup>٣) الضمير المثنى يعود إلى: نية العدد، والاستثناء بالمشيئة. وقد وضح ذلك الطوفي فيًّا بعد.

<sup>(</sup>٤) لقد ذكر أربعة معانٍ وليس ثلاثة، وهي: الشرط، والعطف، والاستثناء، ونيَّة العدد.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (ثبوتها). وهي تصحيف، والصحيح: (ينويها) كما هو واضع فيها بعد.

شرطٌ تامٌّ يقعُ الطلاقُ بوجوده، ومع الثاني جزءُ شرطٍ فلا يقعُ الطلاقُ إلا بوجودهما.

وأمّا الاستثناءُ بالمشيئة فنحو: قوله أنتِ طالقٌ إنْ شئتِ أو ما لم يشأ الله. فيشترطُ أن ينويَ التعليقَ بالمشيئةِ قبلَ تمام قوله: أنتِ طالق.

وأما نِيَّةُ العددِ فنحو قوله: أنتِ طالقٌ ثلاثًا. فيشترطُ أن ينويَ الثلاثَ قبل كمالِ قوله: أنتِ طالق.

كلُّ ذلك لأن هذه المعاني تابعةٌ لمتبوعاتها المتقدمة عليها، فمتى تأخرت عليها لفظًا ونيةً لم تتم معانيها بأنفسها؛ لعدم استقلالها، فلا تفيد فاثدتها الموضوعة لها.

وقوله: (حيث يؤثران) يريد الاستثناء بالمشيئة ونية العدد، فلذلك ثنّى ضميرهما.

وقال غيره: حيث أثر. وهذا منه على سبيل التحقيق والتقييد للكلام؛ لأنّ هذا هذين المعنيين قد لا يؤثّران، نحو قوله: أنتِ طالقٌ إن شاء الله فإنّ هذا الاستثناء لا يؤثر عندنا، وتطلق في الحال. ونحو قوله لمِنْ قد استوفى من طلاقها طلقتين وبقيت على طلقة: أنتِ طالقٌ ثلاثًا. فإنه لا معنى لاشتراط نيّة المشيئة، والعددِ هنا؛ لعدم تأثيرهما واستواء عدمها ووجودهما.

فأما في صورة تأثيرهما نحو: أنت طالقٌ إن شئتٍ، أو أنتِ طالقٌ ثلاثًا. فيعتبر فيه الاتصال المذكور، لما ذُكر من عدم استقلالهما بدون متبوعهما.

## [باب تعليق الطلاق بالشرط] (١).

ذكر الشيخُ (٢) رحمه الله تعالى في هذا الباب فصلاً وهو أول فصول متعلقاً بالعربية حدًّا، لفظًا ومعنى، فلنذكر شرحه جميعه، ونوزع الأبحاث العربية على مسائله الفقهية، ونجعل كلَّ بحث حيث يليقُ به.

قال الشيخ: (فصلٌ في أدواتِ الشرط الغالب استعمالها. وهي ست: إنْ، وإذا، ومتى، وأي، ومَنْ، وكلما. ولا يقتضى تكرار الفعل منها إلا كلما. وفي متى وجهان)(٣).

#### الكلام على هذه الجملة في بحثين:

الأول: في الشرط، وهو في اللغة: العلامة. وأشراطُ الساعة: علاماتُها. وسُمِّي غِلمانُ الديوان شُرَطًا؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم علامةً يُعرَفُون بها. وأشرطَ فلانٌ نفسه للهلكة: إذا جعلها علمًا للهلاك وعرّضَها له. وسُمِّي الفعلُ الذي عُلق به غيره شرطًا؛ لأنّ وقوعه علامةٌ لوقوع ما عُلق عليه.

فأما في الاصطلاح: ففيه خلافٌ/ بين النحاة والفقهاء.

فهو عند النحاةِ: ما انتفى الحكمُ عند انتفائه، وثَبَتَ عند ثبوته. نحو: إنْ تُكرمني أكرمك. وإن قُمْتِ فأنت طالق. فإنّ إكرامك إيّاه ينتفي عند انتفاء إكرامه إياك، ويثبتُ عند ثبوته، وطلاقها ينتفي عند انتفاء قيامها، ويثبتُ عند ثبوته.

<sup>(</sup>١) هذا العنوان غير واضح في النسختين، وقد ترك مكانه فارغًا، ربها لأنه قد كتب بالحمرة فلم يخرج في التصوير. وقد أخذته من المحرر ٢/ ٦٢.

<sup>(</sup>٢) يعني به صاحب المحرر ٢/ ٦٢.

<sup>(</sup>٣) انظر: المحرر ٢/ ٦٢.

أما عند الفقهاء: فقيل: هو ما توقّف عليه تأثيرُ المؤثّر.

وقيل ما لزم من انتفائه انتفاء الحكم على غير جهة السببية . وهو أجودُ ما قيل فيه .

وقيل: هو ما لزم من انتفائه انتفاء الحكم عند انتفائه، وقد يثبتُ عند ثبوته. وإنها قالوا: قد يثبتُ، لأنه لا يلزم عندهم ثبوتُه لثبوتِه، لجوازِ انتفاء الحكم مع وجود الشرط، لانتفاء ركنٍ من أركانِ الحكم، وذلك مثل الوضوء، فإنّ الصلاة تنتفي لانتفائه، وقد تصحّ مع وجوده، بناءً على وجودِ باقي الأركانِ والشرائط، ولا يلزمُ ذلك لجوازِ بطلانها لعدم ركنٍ من أركانها، أو شرطٍ آخر من شروطِها، كالستارة واستقبال القبلة ونحو ذلك.

قالوا: وإن الشرط لو أثر في المشروط وجودًا وعدمًا لكان حقيقة العلة، فيكون الشرط والعلة اسمين لمسمى واحدٍ على سبيل الترادفِ. والأصلُ عدمُه، وتباين المسمياتِ لتباين أسهائها، ولأن الشرط في اللغة: العلامة. والعلامة لا تستلزم الدوران وجودًا وعدمًا، إذ قد يُعرفُ الشيء بلا علامة، بخلاف العلة، فإنها في الأصل المرض العارضُ للبدن. والمرضُ دائرٌ مع اعتدال البدنِ الطبيعي وجودًا وعدمًا، بحيثُ يوجدُ الاعتدال لعدم المرض، ويُعدمُ لوجوده.

فالدوران موجودٌ لازمٌ في العلة الحقيقية كما قد رأيت في الجملة ، فلذلك يلزمُ في العلة الحكمية حَمْلًا لمجاز العلة على حقيقتِه ، وللفرعِ على أصله ، إذ المجازُ فرعٌ على الحقيقة .

والأولى - إن شاء الله مع التحقيق - ما قاله النحاة .

فأما ما قاله الفقهاء ففيه تجوزٌ، وذلك لأن شرط صحة الصلاة الإتيانُ بجميع ما يُعتبر لها، فمن ذلك الطهارةُ من الحدثِ والخَبَثِ، والستارةُ، ودحولُ

الوقتِ، واستقبالُ القبلةِ، والنيةُ عند من لم يجعلها ركنًا، والإتيانُ بجميع أركانها، وما يُعتبر لها في الجملة، واستمرار ذلك إلى فراغها.

وهذه الأشياء كلُّها جُزئيّاتٌ لكلّي واحدٍ وحينئذٍ: شرطُ صحةِ الصلاة واحدٌ لكنّه مركبٌ من هذه الأجزاء، كما إذا قال:

إِنْ قدمَ زيدٌ، وماتَ عمرو، وتزوجَ بكرٌ وطلعت الشمسُ، وغربتْ، وقمتِ أنت، وقعدتِ، وأكلتِ، وشربتِ، فأنت طالقٌ.

فإنّ طلاقها في الحقيقة معلقٌ على شرطٍ واحدٍ مركبٍ من هذه الأجزاءِ المتعددةِ، فمتى / وُجِدتْ جميعُ هذه الأجزاء وُجِدكها للسرطِ فتطلقُ، فكذا [٦٢١] المتعددةِ، فمتى / وُجِد جميعُ ما يعتبر للصلاةِ وُجِد شرطُ صحتها الكاملُ فصحتْ، ومتى فقيد شيءٌ من ذلك يكونُ قد فُقِد جزءُ الشرطِ، والشرطُ لا يبؤثّر إلا كاملاً، فوجوده بدون جزءٍ منه، كعدم جميعه، لفواتِ شرطِ عمله، وهو كهاله.

فعلى هـذا يصحُّ أن تقـولَ: شرطُ الصـلاةِ مـا وُجِـدتْ لـوجـودِهِ، وانتفتْ لانتفائه. ويعني بذلك جميع ما يُعتبر لها وإن تعددتْ أجزاؤه.

ووجْهُ تَجوّزِ الفقهاء: تسميتهم لكل جزء من أجزاء الشرطِ شرطًا، إطلاقًا لاسم الشيء على جزئه.

و إنها مجموع أجزاء الشرطِ شرطٌ، كها أنّ جميعَ مفردات الدواء دواءٌ. وليس كلُّ واحدٍ من مفرداته دواءً. كذلك ههنا.

فأمّا قولهم: لو دار الشرطُ لكان علةً حقيقةً.

قلنا: لا يلزم ذلك؛ لأنَّ الشرطَ واجبُ التقدم على المشروط حقيقةً أو حكمًا.

فأمّا العلة: فقد جوّز الأصوليون وجودها، مقارنةً لمعلولِها، وهو كافٍ في الفرق بينها.

فإن قيلَ: هذا تناقضٌ ظاهرٌ، فإنكم أَوْجَبْتُم تقدمَ الشرطِ هنا، وجوزتُم دخوله في ماهيّةِ المشروط فيها تقدم، حيث زعمتم أن شرطَ الصلاةِ ما يتوقفُ عليه مطلقًا، ومنه الأركانُ الداخلةُ في ماهيّتها.

قُلنا: لا تناقض؛ لأنّا أوجبنا تقدم الشرطِ حقيقةً أو حكمًا، وأركانُ الصلاةِ وإن لم تكن متقدمة حقيقة فهي متقدمة حكمًا، لأنها بعضُ ما يجب تقدمه حقيقة، فتكون متقدمة حكمًا، وليس ببدعيّ أن يثبتَ للشيء حكمًا ما لا يثبتُ حقيقة ككثير من قضايا الشرع، وهذه القضيةُ منها.

فمِنْ ذلك أنّه إذا قال لزوجته: إنْ قدمَ زيدٌ غدًا فأنتِ طالقٌ اليوم. فقدم زيدٌ في الغدِ تَبَيَّنَا (١) طلاقها في أمسه، فطلاقُها مشروطٌ بقيام زيد، وهو شرطٌ متأخرٌ حقيقة ، لكنّه متقدمٌ حكمًا، أعني من حيثُ هو شرطٌ اعتبارًا بمقتضاه الأصلي.

قولهم: الأصلُ عدمُ الترادف.

قلنا: نَعَم وقد بينا عدمه، سلّمنا، لكن إذا لم يثبتُ دليله، وقد ثبت بها ذكرنا، فيلزمه بالدليل ولا حرج.

قولهم: الشرطُ: العلامة لغةً، وليستْ مستلزمةً للدوران.

قلنا: الكلامُ في الاصطلاح، لا في اللغة، وقد ظهر الفرقُ بين المسميات والحقائق اللغوية والشرعية والعرفية كالإيهان والصلاة والزكاة والحج والدابة.

فإن قيل: الأصلُ مطابقة الشرعِ والاصطلاحِ للغةِ في المسمّيات.

قلنا: إلا بدليل، وقد ذكرنا مستنده.

إذا ثَبتَ ذلك فالأصلُ في الشرطِ أن/ يكونَ ممكنًا جائزَ الوقوع كالقيامِ والقعودِ [٢٤/ب] وسائرِ الممكنات، لا مستحيلًا كتكلم الجَبَلِ(٢)، والجمعِ بين الضدين، ولا

<sup>(</sup>١) هذه الكلمة غير واضحة في النسختين، فربها كانت (تبينًا) وربها كانت غير ذلك.

<sup>(</sup>٢) في نسخة (ب) : الجمل.

واجبَ الوقوعِ كطلوعِ الشمسِ ودخولِ الليل واحمرارِ البسرِ ونُضْجِ الثهار. وإنها كان الأصلُ فيه ذلك؛ لأنّا قدّمنا أنه مأخوذٌ من العلامة، وأنه عَلَمٌ على مَشْروطِه، والعلامةُ لا تكون مستحيلة، ولا يجبُ أن تكون واجبة، بل جائزة. هـنا هـو الأصلُ في الشرط، فأما تصحيحُ الفقهاءِ تعليق الطلاقِ والعتقِ بالمستحيلات، كصعودِ السهاءِ، وكلامِ البهيمةِ، وقلْبِ الحَجَرِ ذهبًا، على خلافٍ فيه، وبالواجباتِ كطلوع الشمس، ونحو ذلك، فذلك احتياطٌ منهم لهذين الحكمين؛ لورود الشرعِ بالتشديد فيها، وتغليظِ أمرهما، واقتضاء القياس لذلك.

فأما قولُهُم: إنْ مات فلانٌ فَعلْتُ كذا. فالذي سوّغه مع أن الموت واجبٌ ـ كونُ وقته غيرَ معلوم.

إذا تقرر هذا: فإنها عَمِلتْ أدواتُ الشرطِ في الفعلِ لاختصاصِها به، كها عملتْ الجزم؛ لأنها عملتْ الجزم؛ لأنها اقتضتْ جملتين: الشرط والجواب، فطال متعلقُها، والجزمُ حذفٌ وتخفيفٌ، فكان أولى وأنسب.

واعلم أنّ الأجود من هذا التعليل أن يقال: لمّ اقتضت أدوات الشرطِ معمولاً، وكان معمولُها فعلاً عملتْ فيه ما تختصُّ به من الإعراب وهو الجزم، واختص الجزم بالفعل لكثرة مدلولاته ومتعلقاته، من حدثٍ وزمانٍ ومكانٍ وفاعل ومفعول، والجزمُ حذفٌ وتخفيفٌ فكان فيها طال أنْسَب.

张 张 张

البحثُ الثاني: في أدوات الشرط:

وقد ذكر الشيخ (١) منها ستًا، وذكر أنها الغالبُ استعمالها، وفيه تنبيهٌ على أنَّ للشرطِ أدواتٍ غيرها، لكن الذي يغلبُ استعماله هذه الستّ، وهو صحيحٌ،

<sup>(</sup>١) انظر: المحرر ٢/ ٦٣.

ونحن نذكر الجميع بعونِ الله فنقول وبالله التوفيق:

اعلم أنَّ أصلَ أداوتِ الشرطِ (إنْ) مكسورةَ الهمزة خفيفة النون.

وباقي أدواتِ الشرطِ مشبهةٌ بها، ومتضمنةٌ معناها؛ ولذلك بُني عليها ما ليس أصله البناء، وشُبِّه بها أسهاءٌ وظروف.

أما الأسماء: فـ (مَنْ) و(ما) و(مَهْما) و(أي). وزاد الكوفيون (كيف) وكيْفَ).

وأمّا الظروفُ فنوعان:

مكانيةٌ، وهي: (أين) و(أنّي) و(حيثها).

وزمانيةٌ وهي: (متي) و(أيّان) و(إذْمَا).

فلنتكلم عليها كلمةً كلمة.

أما (إنْ): فهي أمُّ البابِ، بدليل أنها تعملُ ظاهرةً ومقدرةً.

أما الأولُ: فنحو: إنْ ترزني أزرُك، ومنه: ﴿إِن يَشَأْ يُلِدُهِ بُكُم ﴾ (١)﴿إِن يَشَأُ يُلِدُهِ بُكُم ﴾ (١)﴿إِن يَشَقُوكُم يكونوا لكم أعداء ﴾(٢).

وأما الثاني/ فنحو: زرني أزرك. والجازمُ للجوابِ (إنْ) مقدرة، والتقدير: [7/١٥] زرني فإنك إن تزرني أزرك.

ومنه: ﴿ فَهَبْ لِي من لَدُنك وليًّا يَرِثْنِي ﴾ (٣) في قراءة مَنْ جَزَم فأسكن (الثاء).

<sup>(</sup>١) سورة النساء، آية ١٣٣، والأنعام ١٣٣، وإبراهيم ١٩، وفاطر ١٦.

<sup>(</sup>٢) سورة المتحنة . آية ٢.

<sup>(</sup>٣) سورة مريم، آية ٥ - ٦، وقد قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائي، وقرأ بقية السبعة بالرفع. انظر: السبعة لابن مجاهد ٤٠٧.

﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرُكُم ﴾ (١). وحيثُ عملتْ ظاهرةً ومقدرةً دلّ على قُوِّتها، والقوةُ تدلُّ على الأصالة.

وربها زيدَ عليها (لا) نحو: ﴿إِلاّ تنصروه فقد نَصَره الله (٢) ﴿إِلاّ تَنفروا يُعذَبْكُم ﴾ (٢) ﴿ وِإِلاّ تَنفروا يُعذَبْكُم ﴾ (٢).

وربها زِيْدَ عليها (ما) نحو: ﴿وإمّا ينزغنّك من الشيطان نزغٌ فاستعذْ ﴾(٥) ﴿ فَإِمَّا تَربِنٌ من البَشَرِ أُحدًا فقولِي ﴾(٦) وقَوْلِ ابن دُريد(٧):

[٥٧] جوابُه: فكلُّ ما الاقيته مغتفرٌ .....

وأمّا الأسهاء: فمنها: (مَنْ) وهي لمن يعقل، ومنه في التنزيل: ﴿ومن يكسبُ خطيئةً أو إثمّا ثم يرمِ به بسريئًا فقد احْتَمَلَ ﴾ (٨)، ﴿ومنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَسَزِدْ له فيها حُسْنا ﴾ (٩)، ﴿ ومنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَسَزِدْ له فيها حُسْنا ﴾ (٩)، ﴿ ونظائرُه كثيرة .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة، آية ١٥٢.

<sup>(</sup>٢) سورة التوبة، آية ٠ ٤ .

<sup>(</sup>٣) سورة التوبة، آية ٣٩.

<sup>(</sup>٤) سورة يوسف، آية ٣٣.

<sup>(</sup>٥) سورة الأعراف، آية ٢٠٠، وفصلت ٣٦.

<sup>(</sup>٦) سورة مريم، آية ٢٦.

<sup>(</sup>٧) هـ و أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، وقد تقدمت ترجمته عندما أورد المؤلف بيتًا من مقصورته، وهـ ذان الشطران مـن مقصورته أيضا والأول منها هـ و صدر البيت الثاني من المقصورة وعجزه: طرة صبح تحت أذيال الدجا. والثاني منها: هو صدر البيت التاسع منها، وعجزه: في جنب ما أسأره شحط النوى. وانظر في ذلك كله: شرح المقصورة لابن هشام اللخمي (٢١، في جنب ما أساره شحط النوى.

<sup>(</sup>٨) سورة النساء، آية ١١٢.

<sup>(</sup>٩) سورة الشورى، آية ٢٣.

<sup>(</sup>١٠) سورة النساء، آية ١٢٣.

وقد يستعمل لِمَا لا يعقلُ وهو قليل.

ومنها: (ما) وهي لما لا يعقلُ، وفي التنزيل ﴿ما يفتحِ اللهُ للناس من رحمةٍ فلا مُسِكَ لها﴾(١)، ﴿ما نَنْسخُ من آيةٍ أو نَنسأُها نأتِ بخير﴾(٢)، ﴿ومَا تَفعلوا من خير فلن تُكْفَروه﴾(٤).

إذا ثبتَ ذلك فاعلم أنّ (كُلاً) تُركب معها قبلها، فتقتضي تكرار الفعل بلا خلاف؛ وذلك لأنّ (كُلاً) موضوعةٌ للعموم، و(ما) الشرطيةُ فيها معنى الزمان، بدليل قوله تعالى: ﴿فها استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾(٥) أي كل زمنٍ يستقيمون لكم فيه فاستقيموا لهم.

فإذا رُكِّبَتْ (كلُّ) التي للعموم و(ما) المتضمنة لمعنى الزمانِ اقتضتْ وقوعَ الجزاء لوقوع الشرطِ على عموم الزمان في جميع أجزائه.

فمعنى قوله: كُلَّما قمتِ فأنت طالق. أنتِ طالقٌ حيثُ تقومين. على عمومِ الزمانِ في جميع أجزائه. وكل وقتٍ تقومين فيه فأنتِ طالقٌ فيه. يقتضي أنها في أى جزءٍ من أجزاءِ الزمان قامتُ طلقتُ.

قلتُ: والذي أراه \_ وهو الحقُّ إنْ شاء الله \_ أنّ (كُلّ) أفادتْ تأكيد التكرار لا نفس التكرار؛ لأن (ما) وَحْدَهَا تفيدُ التكرار، فإنها أفادتْ تكرارَ استقامة

<sup>(</sup>١) سورة فاطر، آية ٢.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة، آية ١٠٦، وهـذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو (ننسأها)، وقرأ الباقون (نُنْسِها). انظر: السبعة لابن مجاهد ١٦٨.

<sup>(</sup>٣) سورة آل عمران، آية ١١٥. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي بكر عن عاصم بالتاء في الفعلين. وقرأ الباقون بالياء. السبعة ٢١٥.

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية ١١٠، والمزمل ٢٠.

<sup>(</sup>٥) سورة التوبة، آية ٧.

المسلمين للمشركين لتكرار استقامة المشركين لهم في قوله تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقْيُمُوا لَهُم ﴾ (١٠).

ولا يمكن الفرقُ بين هذا وبين قوله: كلما استقاموا لكم فاستقيموا لهم. إلا من حيثُ إنّ التكرار مع كُلّ آكَـدُ منه مع عدمِها، فعلى هذا لو قال: ما قُمتِ فأنت طالقٌ. أفاد التكرار؛ لأنّ معناه: أي وقتٍ/ قمتِ فأنت طالقٌ. وذلك [٦٥/ب] يفيدُ التكرار.

وعلى هذا إذا قال: مَهْما قمتِ فأنت طالق. أفاد التكرار على ما سيأي من قول الخليل<sup>(۲)</sup> والأخفش؛ لأنّها لا تنفكُّ عن (ما) الشرطية، لكنّها على قول الخليل آكدُ تكرارًا؛ لأنّ أصلها عنده: ما ما قُمتِ فأنتِ طالق. فتكرارُ لفظِها يدلّ على تأكيد تكرار معناها. والله أعلم.

وأمّا (مهما): فمختلف فيها:

فذهب الخليل (٣) إلى أنّ أصلها (ما ما): الأولى: شرطية. والثانية: هي الزائدة. في نحو: (أينها) و(حيثها) و(إنّها) ونحوها. ثم لمّا اجتمع المثلان أُبدِلتْ الألف الأولى (هاءً) لقربِ مخرجها، كما قيل: (هَرَقْتُ الماءً) و(هَتَاك) في: (أرقْتُ) و(أتّاك). فقالوا: مهما.

<sup>(</sup>١) سورة التوبة ٧، وهي الآية المتقدمة قبل قليل.

<sup>(</sup>٢) المراد بهما: الخليل بن أحمد الفراهيدي، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء تلميذ سيبويه، عاش بالبصرة ومات سنة ١٥ ٢هـ وستأتي بعد قليل الإشارة إلى رأي كل منهما بوضوح، وتخريجه.

<sup>(</sup>٣) انظر رأي الخليل في: الكتاب ١/ ٤٣٣ (بولاق)، والجني الداني ٦١٢.

وذهب الأخفشُ (١) إلى أن أصلها (مَهُ) التي هي اسمُ الفعلِ الذي للكفّ، زيدَتْ عليها (ما) الشرطية ثم رُكِّبا.

وذهب قوم (٢) إلى أنها اسمٌ على وزن (فَعْلى) كَسَكْرى. قالوا: لأن التركيب خلافُ الأصل. وهذا على أصل البصريين. أما الكوفيون: فإن كُلَّ ما أمكن تركيب من الأدوات حكموا بأنه مركبٌ. نحو: (كان) و(لكن) و(إلا) في الاستثناء. فإنها عندهم مركبة.

وهي: أعني (مهما) تجزُم الشرطَ والجوابَ، فمنه قوله تعالى: ﴿مهما تأتِنا به من آية لتسحرنا بها فها نحنُ لك بمؤمنين﴾ (٣).

فَمَنْ يقول باسميّتها يقول: الضمير في (به) عائدٌ إليها، والضمير لا يرجع إلا إلى اسم، فهي اسمٌ (٤).

ومَنْ يقولُ بحرفيَّتها يقول: ليستْ الهاءُ عائدةً على (مهما) بل على ما دل عليه (تأتنا) من الإتيان، كما قيل في قوله: ﴿ولا تحسبنَّ الذين يَبْخلونَ بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ (٥) أنَّ (هو) يرجعُ إلى ما دل عليه (يبخلون) من البخل.

والجازم على مذهب الخليل: (مَهُ) الأولى، والثانية زائدة لا أثر لها.

وعلى مذهبِ الأخفش: (ما) الثانية، و(مَهُ) الأولى اسمٌّ. نحو: (صَهُ).

وقد جاءت (مهما) للاستفهام في قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) انظر رأي الأخفش في : النوادر ٢٦٩ والجني الداني ٦١٢.

<sup>(</sup>٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٢ ، والجني الداني ٦١٢ .

<sup>(</sup>٣) سورة الأعراف، آية : ١٣٢.

<sup>(</sup>٤) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ٣٧، ومغنى اللبيب ٤٣٥.

<sup>(</sup>٥) سورة آل عمران، آية ١٨٠، وقد قرأ (ولا تحسبنّ) بالتاء حزة، وقرأ باقي السبعة بالياء. (انظر: السبعة لابن مجاهد ٢١٩ - ٢٢٠).

[٧٦] مَهُمَا لِيَ الليلةَ مهما لِيَهُ . أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وسِرْ بالِيه (١)

أي : ما لي الليلَة ما لي؟ وهذا مُتوجه على قولِ الخليل، فتكون (ما) الاستفهامية كُررت مرتين لتأكيد الاستفهام.

وأما (أي): فتجزمُ الشرط وجوابه، مضافةً أو مفردةً، ولا يجوزُ قطعُها من الإضافة إلا بشرطِ أن يُعلمَ ما قُطِعَتْ عنه، فراراً من الإبهام، لأنها بعضُ ما تضافُ إليه، وجُزْءٌ منه. فمتى لم يُعْلَمْ أحدُ جُزْأيها لا يجوزُ قطعُها عنه، ولأنه يُسأل بها عن نوع من جنس. نحو: رأيتُ حيوانًا. فيقال: أيّ حيوانٍ/ فتقول: [٢٦/أ] إنساناً. فمتى لم يُعلم الجنسُ الذي سئل بها عن نوعه بذكره بإضافتِها إليه أو بقرينة الحالِ لم يُعلم نوعه؛ لأنّ الجنس أعمُّ من النوع، وجهلُ الأعمّ يستلزم عدمُه عدمَه.

وهي: أعني (أيًّا) بحسب ما تُضافُ إليه (٢):

إِنْ كَانَ زَمَاناً: فهي زَمَانيةٌ. نحو: أيّ حينٍ تقم أقم.

أو مكانًا: فهي مكانيةٌ. نحو: أيّ موضع تقف أقف.

أو جثة: فهي جثة. نحو: أي عبيدي قام، أو أي زوجاتي قامت فهو حر، أو فهي طالق.

أو حَدَثاً: فهي حَدَثُ. نحو: أيّ ضَرْبٍ (٣) تَضْرِبُ أَضْرِبُ مثله. وأيّ سجودٍ تَسْجُدْ أسجدُ أطولَ منه.

<sup>(</sup>١) بيت من السريع، أورده أبو زيد في النوادر ٢٦٧ ضمن مقطوعة في اثني عشر بيتًا ونسبه لعمرو بن ملقط، وهو شاعر جاهلي اسمه عمرو بن نعامة (أو ثعلبة) بن غياث بن ملقط الطائي، وقد أورد

المقطوعة عن أبي زيد صاحب الخزانة ٩/ ١٨ - ٢٤ كها أوردها كاملة قبله العيني في المقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨ ، وهو شاهد مشهور ورد في أكثر من عشرة كتب. وانظر: معجم الشعراء ٥٧ - ٥٨ ، وابن يعيش ٧/ ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٩ .

<sup>(</sup>٢) انظر: ابن يعيش ٧/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٣٧.

 <sup>(</sup>٣) هذا المثال مضطرب في النسختين، فقد كتب في نسخة (أ) هكذا: (أي حدث تضرب أضرب مثله).
 وكتب في نسخة (ب) هكذا: (أي ضرب ضرب أضرب مثله)، والصواب المراد في نظري هو ما أثبته.

أو من يعقل: فهي لمن يعقل.

أو ما لا يعقل: فهي كذلك. نحو: أيّ الرجالِ يأتني (١) أكرمُه. وأي الخيل أجدُ أركبُه.

وقوله تعالى: ﴿ أَيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى ﴾ (٢) (ما) زائدةٌ. والتقديرُ: أيًّا تدعوا. فنوّنَها وقطَعها عن الإضافة؛ لأنّ ما قُطِعَتْ عنه معلومٌ دلّ عليه قوله: ﴿ ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ (٢) فَعَلِمْنَا أنّ المراد: أي الاسمين، أو أي أسمائه تدعوا فهو اسمه وله الأسماءُ الحسنى. و(أيًّا) منصوبةٌ بـ (تدعوا) و(تدعوا) مجزومةٌ بـ (أيًّا) (٣).

وأنكر الزجاج<sup>(٤)</sup> ذلك، وقال: إنها جنزم تدعوا بأم الباب و(أي) نائبة عنها والأول أولى وليس بمنكر.

وأمَّا (كيفَ) و(كَيْفَمَا): فَيُجازَى بها عند الكوفيين، وأنكره البصريون (٥)، محتجين بأنَّ الجزاء يتوقف على السماع أو القياسِ، ولا واحد منهما.

أما السماعُ: فلم يرد. وأما القياسُ: فممتنعٌ لوجهين:

أحدهما: أنّ (كيف) سوال عن الحال، فلا يصحُّ أن يقال: كيف تكنْ أكنْ؛ لأنّ من الأحوال ما يكون اضطراريًّا لا يدخلُ تحت الاختيار، كالمرض

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ) ؛ يأتيني.

<sup>(</sup>٢) سورة الإسراء، آية ١١٠.

<sup>(</sup>٣) انظر : البيان لابن الأنباري ٢/ ٩٨، والتبيان للعكبري ٢/ ٨٣٦.

<sup>(</sup>٤) في نسخة (أ): الرجال، وفي (ب): الزجاج. وهو الصحيح فيها يبدو، ولم أجد هذا الرأي في معاني القرآن للزجاج عند حديثه عن هذه الآية ٣/ ٢٦٤، ولا في بعض التفاسير المشهورة مثل: زاد المسير والقرطبي والبحر المحيط.

<sup>(</sup>٥) هذه المسألة من مسائل الخلاف المشهورة بينهم، وهي المسألة رقم (٩١) في كتاب الإنصاف.

والجنون، فلا يصح أن تُعلَّقَ عليه حالٌ أخرى. ألا تَرى أنكَ لو قُلْتَ: كيف تكنْ غداً أكنْ. وكان في غدٍ محموماً أو مجنوناً لم تستطعْ أن تكونَ مثله؛ لأنّ ذلك ليس إليك.

الثاني: أنّ (كَيْفَ) لو جُوزيَ بها لعلّقتْ حالاً بحالٍ، والأحوال خفيّة لا يمكن الوقوفُ عليها، فيُجازَى بعضُها ببعض.

قُلت: ومذهب الكوفيين متوجة. وما ذكره البصريون غيرُ لازم، فإنّ السماع وإن انتفى إلا أنّ اللغة تثبتُ قياساً على أصلنا، وليس بممتنع. وحينئذ يصحُّ إلحاقُ (كيف) بباقي أدواتِ الشرطِ، فإنّ معنى: كيفَ تكنْ أكنْ، وكيف تصنعْ أصنعْ: على أي حال، أو أي صنعٍ تكن أكن. فقد أشبهتْ (أيّا) في المعنى.

وما ذكروه من الاضطرار وعدم الاختيار في بعضِ الأحوالِ مُعارَضٌ بمثله في قولهم: مَنْ يأتِني أكرمُه، وأيّ الخيل أجدْ أركبْه، فإنّه قد لا يتمكن من الإكرام، والركوب؛ لضيق ذاتِ يدهِ، واعتياصِ (١) الفرسِ عليه، وكذا/ في قوله: [٦٦/ب] أين تنزلُ أنزلْ، فقد ينزلُ في موضع لا يستطيعُ النزول فيه لعارضٍ ما (٢).

فحاصل هذا: أنّ صريحَ العقلِ يوجب حَمْلَ كلامِ المشترط بسائرِ الأدواتِ على الممكن؛ إذ الممتنع والمتعدرُ ليس في وُسْعِ البَشَر، وما ذكروه من خفاءِ الأحوالِ وظهورِ الأفعال مطلقاً ممنوع، فإنّ من الأحوال ما يظهرُ، نحو: كيف تكتبُ أكتبُ. فإنه يمكنه أن يراه كيف يكتبُ، فيكتب مثله، إذ الحالُ ظاهرٌ. ومن الأفعال ما يخفى. نحو قوله: ما تعتقِدْ أعتقِدْ، وما تنوِ أنْوِ. فإنّ الاعتقاد والنية من أفعال القلوب، لا يظهران إلا بالتصريح.

<sup>(</sup>١) في (ب): (واعتياض) بالضاد المعجمة. والصحيح ما في (أ) لأنها بمعنى (صَعُبَ) كما في المصباح المنير مادة (عوص).

<sup>(</sup>٢) في (ب): (لعارض). بدون كلمة: (ما).

وأما الظروف المكانية: فمنها (أين)؛ قال الشاعر:

ومنها (أنَّى): ومعناها: (مِنْ أينَ) وهي تجزمُ الشرطَ وجوابَه قال الشاعر:

[٧٨] فأصبحْتَ أنَّى تأمِّها تَلْتبِسْ بها . كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رِجْلَيْكَ شاجرُ (٣)

ومنها: (حيثُما): ولا يُجازَى بها إلا مكفوفة بـ(ما) عن الإضافة، تقول: حيثُما تكنْ أكنْ. قال الله تعالى: ﴿وحيثُما كُنتُم فولّوا وجوهَكم شَطْرَه﴾(٤). ولا يجوز:

<sup>(</sup>۱) بيت من الخفيف لعبد الله بن همام السلولي، من بني مرة بن صعصعة، شاعر إسلامي، عاش إلى نهاية القرن الهجري الأول. والبيت في ديوانه ٢٥ (مفرداً)، وفي كتاب سيبويه ١/ ٤٣٢ (بولاق) والمقتضب ٢/ ٤٨، وابن يعيش ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٧.

والعُداة: جمع عادٍ، مثل قضاة وقاضٍ. وتروى: الغداة. ويجوز فيها الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية. والعيس: الإبل البيضاء. وكلمة (نحوها) وردت في النسختين: نحوه، وكلمة (تضرب) في أول البيت تروى: (تصرف).

<sup>(</sup>٢) سورة النساء ، آية ٧٨ .

<sup>(</sup>٣) بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٢٢٠ ضمن مقطوعة عدتها أربعة وعشرون بيتا، قالها لبيد لعمه عامر ملاعب الأسنة، عندما ضرب جاراً له من بني القين. وفي الديوان شرح مطول لهذا البيت، والضمير في (تأتها): قيل راجع للفاقرة والداهية الواردة في البيت الذي قبله، فكأنه يريد أن يقول لعمه: لقد ركبت مركباً صعباً وتلبست بداهية عظيمة تضطرب بقدميك من أي ناحية جئتها. وقيل الضمير للناقة. والشاجر: المضطرب. وكلمة: (تلتبس): تروى (تبتئس) من البوس. والبيت في الكتباب ١/ ٤٣٢ (بولاق) والمقتضب ٢/ ٤٨ ، وابن يعيش عرب المنافقة عفيرها.

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية ١٤٤، ١٥٠. وقد رسمت في المصحف هكذا: (وحيث ما) بفصل (ما) عن (حيث).

حيثُ تكن أكن ؛ لأنّ (حيثُ) لا بدّ من إضافتِها إلى الجملةِ، فتشتغل بها عن العملِ في الشرطِ وجوابهِ.

وفي (حيثُ) ستُّ لغات: (حَوْث) بالمواو مع الحركاتِ الشلاثِ على الثاء. وبالياء كذلك. وكلُّ هذه الحركاتِ حركاتُ بناء، لا حركاتُ إعراب لاختلاف اللغاتِ، لا لاختلافِ العوامل.

وذهب بعضُهم وأظنّه الخليل (١) إلى أن (حيثُ) تكون ظرف زمانٍ مستدلاً بقول الشاعر:

[٧٩] لِلْفَتَى عَقْلُ يعيشُ بِــه ، حِيثُ تَهْدي ساقَه قَدَمُه (٢) أَي: مُدّةَ حياتِه .

قلتُ: ولا دليلَ فيه على زمانيّتِها، بل المعنى: للفتى عقلٌ يعيشُ به في جميع أمكنتِه، وتكونُ دلالتُها على الـزمانِ بطريق الملازمةِ، لا بالمطابقةِ، وذلك لأنّ الإنسان وكلَّ موجودٍ في الشاهد لا يكونُ في مكانِ إلا في زمان، فتكون دلالتها على المكان مطابقةً بالوضع وعلى الزمانِ التزاماً.

وأمّا الزمانيّة: فمنها (متى) نحو قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) المشتهر لدى العلماء أن صاحب هذا الرأي هو أبو الحسن الأنحفش، وليس الخليل كما ظن الطوفي رحمه الله . انظر تأكيد ذلك في : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/ ومغني اللبيب ١٧٦، والخزانة ٧/٧ .

<sup>(</sup>٢) البيت من المديد، لطرفة بن العبد، في ديـوانه ٨٠، ومجالس ثعلب ١٩٧/، وابن يعيش ٤/ ٩٢. وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣، والمساعد ١/ ٥٣٠، والخزانة ٧/ ١٩.

- [۸۰] منى تأتِه تَعْشُو إلى ضوءِ نارِه . تَجِدْ خيرَ نارِ عندها خيرُ مُوقِدِ (۱) وقال الآخر:
- [٨١] متى تأتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا . تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وناراً تَاجَّجا(٢) / ومعنى (متى): أي زمانٍ تفعلْ أفعلْ . ومن ثم اقتضتْ التكرارَ في أحدِ [١/٦٧] الوجهين لأنها عبارةٌ عن جميع أنواع الزمان وأجزائه .

والثاني: [الا](٣) تقتضيه كباقي الأدوات. والأول أجودُ.

ومنها: (أَيَّانَ) نحو: أَيَّانَ تَغْرِجُ أَخْرِجُ. معناه: أيَّ وقت.

فهي كَـ (متي)(٤) شرطاً واستفهاماً.

أمّا شرطاً: فقد ذكرناه. وأمّا استفهامًا: فلأنها للسؤال عن تفصيل وقتٍ مخصوصٍ، ولا يجوزُ في جوابِها إلا وقتُ معين؛ لأنها سؤالٌ عنه، والجوابُ بالمجهولِ غيرُ مطابقِ للسؤال.

<sup>(</sup>۱) بيت من الطويل، للحطيئة، وهو البيت الثالث والثلاثون من قصيدة عدتها خمسة وثلاثون بيتاً يمدح فيها بغيض بن عامر من بني أنف الناقة، وهي في ديوانه (١٤٧ – ١٦٤) وانظر البيت في الكتاب ١/٥٤، والمقتضب ٢/ ٦٥، وابن يعيش ٧/ ٤٥، ٣٥، والمقاصد النحوية ٤/٩٣٤، والخزانة ٣/ ٢٦٠ (بولاق)،

<sup>(</sup>٢) بيت من الطويل لعبيد الله بن الحربن عمرو الجعفي، من بني سعد العشيرة، شاعر قائد شجاع، له صولات وجولات مع ابن زياد، ومصعب بن الزبير، مات غريقاً في الفرات سنة ٦٨هـ.

وهذا البيت شاهد مشهور وهو ضمن قصيدة تزيد على شلاثين بيتاً قالها ابن الحروهو في سجن مصعب وقد أوردها السكري كاملة في كتباب اللصوص، وانظر البيت في: الكتباب ١/٢٤٤ (بولاق)، والمقتضب ٢/ ٦٣، وسر الصناعة ٣/ ٦٧٨، وابن يعيش ٧/ ٥٣، والخزانة ٣/ ٦٦٠ - 3٦٠ وغيرها.

<sup>(</sup>٣) كلمة (لا) غير موجودة في النسختين، وقد زدتها من عندي؛ لأن السياق يقتضيها.

<sup>(</sup>٤) انظر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧١.

قلتُ: حتى لو قال لـزوجته: أيّان تقومي فأنتِ طالقٌ. كَنَرَجَ ــ في اقتضائها تكرار الطلاقِ بتكرار الفعل ـ الوجهان في (متى)؛ لما ذكرنا من استوائهما، إلا أنّ الفقهاء لم يذكروها ـ فيها علمت ـ لأنّ استعها لما لا يكثر. وهم إنها ذكروا ما غلب استعهاله.

ورأيتُ بعضَ أهلِ العربية قد ذكر أنّ أصلَ (أيّان) أيّ أوَانٍ (١٠). شم حُذِفَتْ همزةُ (أَوَانٍ) تخفيفاً، فبقي (أيّ وَإن) ثم حُذَفِتْ إحدى الياءين من (أي) لـذلك، وتهيّأتُ للقلبِ والإدغام، فبقى (أيْ وان) بوزن (ديوان) (٢) فاجتمع (الياءُ) و(الواوُ) والسابق منها ساكنٌ، فقلبَتْ (الواو) ياءً، وأُدغِمتْ (الياءُ) في (الياءِ) فقالوا: (أيّان) تركيباً لإحدى الكلمتين مع الأخرى، كما قالوا: (أيْشٍ تَقُول) وأصلُه: (أيّ شيءٍ) ثم بَنَوْهَا لِتَضمنها معنى حرفِ الاستفهام، وكان على (٢) حركةٍ؛ لالتقاء الساكنين، وكان فتحاً؛ لخفةِ الفتحة، كأين وكيف.

ومنها: (إذْ ما) وهي (إذ) رُكِّبَتْ مع (ما) كحيثُما وأينها.

و(إذْ) مفردةً: ظرفُ زمانِ ماضٍ، بغير خلافٍ. نحو: ﴿وإذْ نَتَقُنا الجَبَلِ ﴾ (٤) ﴿ وَإِذْ نَتَقُنا الجَبَلِ ﴾ (٤) ﴿ وَإِذْ أَخَذَنَا مِيثَاقَكُم ﴾ (٥) ﴿ وَإِذْ قُلْتُم يَا مُوسَى ﴾ (٦) ونظائرُه كثيرةٌ، وكلُّه عبارة عن الزمن الماضي.

<sup>(</sup>١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/ ٤٧١.

<sup>(</sup>٢) المشهور في (ديـوان) أنها مكسورة الـدال، وفيها لغة أخـرى غير مشهورة بفتح الـدال، وهي المقصودة هنا. انظر: سيبويه ٢/ ١١ (بولاق) واللسان والقاموس (مادة: دون).

<sup>(</sup>٣) أي: وكان بناؤها على حركة بسبب التقاء الساكنين، وكان على الفتح بسبب خفة الفتحة.

<sup>(</sup>٤) سورة الأعراف، آية ١٧١.

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة، آية ٦٣، ٨٤، ٩٣.

<sup>(</sup>٦) سورة البقرة، آية ٥٥، ٦١.

ولا يُجازَى بها إلا إذا رُكِّبَتْ مع (ما)؛ قال الشاعر:

[٨٢] إذْ مَا أتيتَ على الرسولِ فَقُلْ له حقًا عليكَ إذا اطمأنَّ المجلِسُ(١) وفي كونها حرفاً أو اسمًا خلافٌ (٢):

فسيبوبه يقول (٣): هي حرفٌ ؛ لأنها لمّا رُكّبَتْ دَلّتْ على الزمنِ المستقبل بعد أنْ كانت للماضي. وانتقالُ دِلالتها دليلُ حَرْفيّتها.

وقال غيره (٤): تركَّبُها مع (ما) لا يخرجُها عن الاسميّة كحيثها وأينها.

وأمّا (إذا): فهي ظرف زمانٍ مستقبل، بخلاف (إذ) وفيها معنى المجازاة؛ لوقوع جوابِها عند وقوع شرطِها، كوقوع الجزاءِ عند وقوع الشرطِ، نحو: إذا قمتَ قمتُ. يقعُ قيامُك عند وقوع قيامهِ.

ولا تجزُم عند البصريين (٥) لكونها موضوعةً لزمنٍ معينٍ واجبِ الوقوع/ والشرطُ [٦٧/ب] الجازمُ جائزُ الوقوع لا واجبُه، كما مَرِّ مثل (إنْ) و(متى).

<sup>(</sup>۱) البيت من الكامل، وهو للعباس بن مرداس السلمي رضي الله عنه، شاعر فارس سيّد، أمه الخنساء الشاعرة رضي الله عنها، مات في خلافة الفاروق رضي الله عنه، والبيت من قصيدة له عدتها ستة عشر بيتاً يخاطب فيها الرسول على ويذكر بلاءه وقومه في غزوة حنين، وهي في ديوانه ص ٧٧ وفي سيرة ابن هشام ٤/ ١٠٧، ورواية البيت فيها: (إما أتيت . . .) ولا شاهد فيه عليها، وانظر البيت في الكتاب ١/ ٤٣٧ (بولاق) والمقتضب ٢/ ٤٧، وابن يعيش ٧/ ٤٦، والخزانة ٣/ ٦٣٦، ومقول القول: في البيت الذي يليه وهو: (يا خير من ركب المطي ومن مشى . . . . . . ).

<sup>(</sup>٢) في (ب): خلافا.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ٤٣٢ (بولاق).

<sup>(</sup>٤) ممن يقول باسميتها: ابن السراج في الأصول ٢/ ١٥٩، والفارسي في الإيضاح ٢/ ٣٢١، وقد اشتهرت نسبة هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج والفارسي مجتمعين، عند كثير من المتأخرين، كابن مالك في شرح التسهيل ٤/ ٦٧، وابن هشام في المغني ١٢٠، وشرح قطر الندى ٣٧، وغيرهما. ولا شك في أن نسبته إلى ابن السراج والفارسي ثابتة صحيحة كها أشرت، أما المبرد فكلامه في المقتضب ٢/ ٤٦، يوافق كلام سيبويه في القول بحرفية (إذما)، وقد نص على ذلك الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب، فلعل المبرد قال بذلك في كتاب آخر، أو أن من نسب إليه ذلك القول قد وهم.

<sup>(</sup>٥) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٣ (بولاق)، والمقتضب ٢/ ٥٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٣.

ومِنْ ثمّ جاءت شروط القرآن الواجب وقوعها بـ(إذا)(١) نحو: ﴿إذا السماءُ انشقتْ ﴾(٢) و ﴿إذا السماءُ انشقتْ ﴾(٢) و ﴿إذا الشمسُ كورثْ ﴾(٤) ﴿وإذا وقع القولُ عليهم أخرجنا لهم دابةً من الأرض ﴾(٥) لأنّ هذه أشياءُ واجبةُ الوقوع بإخبار الله تعالى بوقوعِها. وصِدْقُه صفةٌ له واجبةٌ بوجوبِ ذاتِه. وهذا بخلاف قولِه: ﴿إنْ تَدْعوهم لا يَسْمَعوا دُعاءَكم ﴾(٦) لأنّ دُعاءَهم للأصنام غيرُ واجبِ بل جائز.

وكذلك كلما شُرِطَ بـ(إنْ)، حتى لو قال قائلٌ: إنْ قامت القيامةُ، أو مُتِّ، أو مُتِّ، أو بُعثْتِ بعد الموتِ، أو كان محمدٌ رسول الله، أو الله خالق العالم فأنتِ طالقٌ، أو حُرةٌ لأمَتِهِ، حُكِمَ بِكُفْره؛ لأنّه تَردَّدَ فيما لا شَـكَ في وقوعِه ماضيًا ومستقبلًا، وشكّ فيما يجبُ عليه الجزمُ به.

وقد جماء استعمالُ (إذا) في جائزِ الوقوع، نحو: إذا أكرمتني أكرمتك. وإذا قدم زيدٌ فأنتِ طالتٌ. فإنّ إكرامه إيّاك وقدومَ زيدٍ جائزان محتملان لا واجبان.

وقد جاء الجزم بها في الشعر، قال الفرزدق:

### [٨٣] تَسرْفعُ لِي خِنْسِدِفٌ واللهُ يَسرْفعُ لِي . ناراً إذا خَسمَدَتْ نيسرانُهم تَقيدِ (٧)

(١) انظر: المقتضب ٢/٥٦.

<sup>(</sup>٢) سورة الانشقاق: آية ١.

<sup>(</sup>٣) سورة الانفطار: آية ١ ﴿إذا السياء انفطرت ﴾ .

<sup>(</sup>٤) سورة التكوير: آية ١.

<sup>(</sup>٥) سورة النمل: آية ٨٢.

<sup>(</sup>٦) سورة فاطر: آية ١٤.

<sup>(</sup>٧) بيت من البسيط، وهو للفرزدق - كها ذكر الطوفي - انظر: ديوانه ٢١٦ مفرداً (تحقيق الصاوي) والكتاب ١٦٤ - ٤٣٤ (بولاق)، والمقتضب ٢/ ٥٦، وابن يعيش ٧/ ٤٧، والخزانة ٣/ ١٦٢ - ١٦٤ وغيرها. وخِنْدف: زوجة إلياس بن مضر، وأم طابخة ومدركة وقمعة أبناء إلياس. وقد افتخر الفرزدق بخندف هذه؛ لأنه تميمي، وتميم ينتسبون إليها، يريد أن يقول: إن قبيلتي ترفع لي - والرافع في الحقيقة هو الله - من الشرف والمجد ما هو كالنار التي لا تنطفئ إذا انطفات نيران الآخرين. وقد =

بكسر الدال. وقال آخر:

## [٨٤] استَغْنِ ما أغناكَ ربُّك بالغِنى . وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ (١)

ووقُوعها في الجائزِ، والجزْمُ بها، تشبيهُ (٢) لها بأدواتِ الشرطِ؛ للجامع بينها، المذكور آنفاً، لا أنّها موضوعةٌ لذلك والله أعلم.

هذا ما أردنا بيانه من أدواتِ الشرطِ مع الاختصار على المختار، واجتناب الإسهاب والإكثار.

= نوّن (خندف) للضرورة. وليس الفرزدق أول من افتخر بخندف هذه. فهناك رجز مشهور لقصي بن كلاب جد النبي على يقول فيه: (أمهتي خندف و إلياس أبي). ولغيرهما أيضا. انظر: شرح شواهد الشافية للبغدادي ٣٠١ - ٣٠٧، ٤٢٨، هذا وقد ورد في نسختي المخطوطة تصحيف لأول البيت هكذا: (يرفع لى خندق...).

(۱) بيت من الكامل، ورد في قصيدتين لشاعرين، الأولى: لعبد قيس بن خفاف البرجمي، من بني عمرو ابن حنظلة من البراجم، شاعر جاهلي معاصر لحاتم الطائي، وقد جاء إليه في دماء تحملها عن قومه فعجز عنها فأعطاه حاتم أكثر من ثلاثها ثة بعير. وقد ذكر صاحب الأغاني وغيره أنهم لم يجدوا ترجمة ولا أخباراً تذكر لهذا الشاعر سوى خبره مع حاتم. وقصيدته التي فيها البيت قصيدة رائعة مشهورة عدتها ثمانية عشر بيتاً، مطلعها الشاهد النحوى المشهور:

أبني إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

وهي القصيدة رقم (١١٦) في المفضليات، ورقم (٨٧) في الأصمعيّات، وقد أوردها كاملة أيضا: العيني في المقاصد النحوية ٢/٢٠٢ - ٢٠٢، و السيوطي في شرح شواهد المغني ١/ ٢٧١، والبغدادي في شرح شواهد المغني أيضا ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٤. وغيرهم.

أما القصيدة الثانية: فهي لحارثة بن بدر الغداني (تقدمت ترجمته في (ص ٢٦٩) في الشاهد رقم (٣٥)). أوردها الشريف المرتضى في أماليه ١/ ٣٨٣، وعدتها عشرة أبيات، والبيت الشاهد هو آخر أبياتها، وقد رواه بصورة لا تجعل فيه شاهداً على موضوعنا، هكذا:

واستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تكون خصاصة فتجمل

ونقل القصيدة عنه البغدادي في شرح شواهد المغني ٢/ ٢٢٦.

وعلى أية حال فنسبة البيت والقصيدة إلى عبد قيس أشهر وأسير. وقد خرّج مُحقّقا المفضليات رحمها الله أيبات القصيدة تخريجاً لا مزيد عليه.

(٢) في النسختين: (تشبيهاً) بالنصب، وقد جعلتها: (تشبيهٌ) بالرفع؛ لأنها خبر للمبتدأ: (وقوعُها. . .) كها أرى . وإن كان النصب جائزاً، ويكون الخبر (للجامع بينها).

فَلْنَعْدِل الآن إلى كلام الشيخ في الفصلِ المذكور:

قوله (١): (و(مَنُ) و(أي) المضافةُ إلى الشخصِ يقتضيان عمومَ ضميرهما، فاعلاً كان أو مفعولاً).

اعلم أنّ المراد من هذا الكلامِ أنّ (مَنْ) و(أيًّا) من أدواتِ العموم، وقد نصّ على ذلك النحاة :

(لـمّ كانتْ (مَنْ) للعموم، وفي العموم إبهامٌ، وَقَعَتْ شرطًا؛ لتشبيهها برانْ) في هذا المعنى، وكذلك بقية أدوات الشرط) هذا آخر كلامه. [1/٦٨]

وحيثُ تعرضَ الشيخُ لذِكْر العموم. والمسألةُ مَبْنيّةٌ عليه، فَلْنذكر/ العامَّ والعمومَ وصيغته مع الاختصار (٣)، ثم نعودُ إلى حلّ كلام الشيخ.

أمَّا العامُّ فيها قيل : فهو اللفظ المستغرقُ لِما وُضِعَ له.

وأمّا العمومُ: فعلى قياس تعريف العامّ ينبغي أن يقال: هو استغراقُ اللفظِ لِلا وُضِعَ له.

وقيل: هو الواحدُ الدالُّ على مُسَمّياتٍ دلالةً لا تنحصرُ في عدد.

وأما صيغته: فلها خمسة أقسام (٤):

الأول: لفظُ الجمع، مُعرّفًا كان: كالرجال والمشركين، أو مُنكّراً: كرجال ومشركين.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٢) المراد أبو البقاء العكبري. وانظر رأيه هذا بلفظه في كتابه: اللباب ق ١٢٠/ب (مخطوط)، وفي كتابه: شرح اللمع ١٥٩/ب (بالمعني).

<sup>(</sup>٣) انظر: الإحكام للأمدي ٢/ ١٩٥، وقد ذكر الطوفي تعريفات العام والعموم وشرحها ونسبها إلى أصحابها في شرح مختصر الروضة ٢/ ٤٤٨ - ٤٦١ .

<sup>(</sup>٤) انظر: الإحكام للآمدي ٢/ ١٩٧، وشرح مختصر الروضة للطوفي ٢/ ٤٦٥ – ٤٧٧.

الثاني : الاسمُ المفردُ إذا دخل عليه الألفُ واللامُ للتعريف، لا للعهد. نحو: الإنسان والسارق.

الثالثُ: النكرة في سياق النفي. نحو: ما جاءني أحدٌ، وما بالدار ديّارٌ.

الرابع (مَنْ) و(مـا) إذا وردتـا للشرطِ والجزاءِ. وفي معنـاهما: (متى) و(أين) للزمانِ والمكانِ، وباقى أدوات الشرط. كما تقدم.

الخامس: الألفاظُ المؤكِّدةُ. نحو • (كُلُّ) و(أجمعين) و(أكتعين).

وذكر بعضُهم قِسْماً سادساً وهو: (اسم الجنس) وهو: ما لا يُشْتَقُّ لواحده اسمٌ من لفظِه. كالنساء والإبل.

واخْتُلِفَ في هذه الصيغ، فقال قومٌ: هي لأقلِّ الجَمْعِ بالوضعِ على الخلاف فيه. ويُلقّبون: (أرباب الخصوص).

وقال آخرون: ليستْ موضوعةً لعموم ولا خصوص، بل مشتركة بين الاستغراقِ فها دونه، كاشتراكِ لِفظِ (الفرقة) بين الثلاثة والخمسة والستة، فيجبُ التوقفُ على الترجيح.

وقال قومٌ: هي للاستغراقِ بالوضع إلا أن يتجوز بها عن وضعها. ويقال لهم: (أرباب العموم) وهو مذهبنا ومذهبُ الأكثرين وهو الحقُّ.

#### \* \* \*

إذا عَرفْتَ ذلك: فالدليلُ على أنّ (مَنْ) و(أي) للعموم: أنّه لو قال: مَنْ دخلَ داري من عبيدي، أو أي عَبْدٍ دخلها من عبيدي فهو حُرُّ، عَتَقَ كُلُّ عَبْدٍ يدخلُها منهم.

وقد دلّ على ذلك قوله عليه السلام: (مَنْ دخل دارَ أبي سفيان فهو آمن)(١).

<sup>(</sup>١) حديث صحيح، أخرجه مسلم ٣/ ١٤٠٥ - ١٤٠٨هـ في كتاب الجهاد - باب فتح مكة من حديث أبي هريرة، وأخرجه أحمد ٢/ ٢٩٢، ٥٣٨ (برقم ٧٩٠٩، ١٠٩٦١)، وأبو داود ٢/ ٥٨٦ (تصحيح الألباني) برقم (٢٠٢١/ ٢٦١١) ورقم (٢٠٢١/ ٢٦١٢) وغيرهم.

و(أيّها امرأةٍ نكحت نفسها بغير إذن وَليّها فنكاحها باطل)(١) إذْ ذلك في قوةِ قوله: كلّ أحدِ دخل دارَ أبي سفيان، وكل امرأةٍ نكحتْ نفسَها.

ثم يؤكده أنه لو قال: مَنْ دخل داري أكرمته. حَسُنَ منه استثناءُ كُلِّ أحدٍ من العقلاء. والاستثناءُ كُلِّ أحدٍ من العقلاء. والاستثناءُ يمنعُ أن يدخل تحت عمومِ الكلامِ ما لولاه / لدخل. [٦٨/ب] فلولا أنّ (مَنْ) تَتَناولُ جميعَ العقلاءِ لما حَسُنَ استثناءُ كلِّ عاقلٍ مما تَنَاولَتُه؛ إذ من الجائز أنّها لا تقتضي تناولَ المستثنى، فيكونُ استثناؤه تحصيلَ الحاصل.

عُدْنا إلى مسألة الكتاب:

قوله (٢): ((مَنْ) و(أي) المضافةُ إلى الشخصِ يقتضيان عمومَ ضميرهما).

يعني: الضميرَ العائدَ إليهما.

والضميرُ: ما افتقر في معرفته إلى تقدُّم ظاهرٍ عليه لفظاً أو حكمًا.

أمّا لفظًا فنحو قوله تغالى: ﴿وعصى آدمُ ربَّه ﴾ (٣) فإنّ الهاءَ في (ربّه) ضميرٌ يرجع إلى (آدم) لولاه لم يعرف وهو متقدم عليه في اللفظ.

وأمّا حُكْمًا فنحو: ضَرَب غلامَه زيدٌ. فالهاء ضميرُ (زيد) وهو متقدم عليها حكمًا إذْ هو الفاعلُ ورتبتُه قبل المفعول، وإنّا تأخر لفظًا.

وأمّا قوله: ((أي) المضافةُ إلى الشخص) فاحترز به عما ذكر بعد وهو إضافتُها إلى الوقت، فإنّما عامةٌ بالإضافة إليه، لكن ليس لهما ضميرٌ يقتضي عمومه.

<sup>(</sup>۱) حديث صحيح، أخرجه الإسام أحمد ٦/ ٤٧، ١٦٥ (برقسم ٢٤٢٥، ٢٥٣٥)، والترمذي المراد ٢ ٢٥٣٥ (الألبان) برقم ١٦٥ / ٣٩٣ (الألبان) برقم (٣١٨ / ١١١)، وأبسو داود ٢/ ٣٩٣ (الألبان) برقم (٣١٨ / ١٨٣) وغيرهم، وقد تحدث عنه الشيخ الألباني بالتفصيل في إرواء الغليل برقم (١٨٤٠).

<sup>(</sup>٢) هو النص المتقدم قبل صفحتين. المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٣) سورة طه، آية ١٢١ .

وقد ذكر الشيخُ صورةَ هذه المسألة بعدُ، وكيفية وقوعِ ضميرهما فاعلاً ومفعولاً، فَلنحقِّقه عَقِيبَ الكلام فيها.

و إذا مررنا به حيثُ ذَكَره أحلْناه على هذا المكانِ، لئلا يقع التخلّل بالأجنبي بين قاعدة الحكم وصورته. فنقول:

مثالُ وقوع ضميرهما فاعلاً قوله: مَنْ قامت منكنّ فهي طالقٌ. ف(قامت) فعلٌ فيه ضميرٌ مستترٌ فيه عائدٌ إلى (مَنْ) فهو ضميرُها المشارُ إليه، وهو فاعلُ الفعل المذكور.

وكذلك: أيّتكنّ قامتْ فهي طالق. في (قامتْ) ضميرٌ هو فاعله، وهـ و ضميرُ (أي) المشار إليه.

وأما مثالُ وقوعِه مفعولاً فنحو: مَنْ أَقَمْتُها مِنْكُنّ فهي طالق. وأيّتكنّ أقَمتُها فِهُ وأما مثالُ وقوعِه مفعولًا فنحو: مَنْ أَقَمتُها صَميرٌ منصوبٌ على أنّه مفعولُ (أقام) وهو ضميرُ (مَنْ) و(أيْ).

وأمّا كونُها يقتضيان عمومَ ضميرهما؛ فلأنّا قد بيّنا أن ضميرهما هو الذي يعودُ النها، والضميرُ فرعُ ما يعودُ إليه؛ لكونه لا يُعرفُ إلّا به، فضميرهما فرعٌ عليها، فيكون عامّا كأصله، وقد بيّنًا أنها مِنْ أدواتِ العموم، ثمّ يـؤكده أنّ قوله: (منْ قامتْ مِنكُنّ) في معنى: كلّ امرأةٍ قامتْ منكنّ. وكذلك: (أيّتكنّ قامتْ) بـدليل قوله عليه السلام: (أيّا إهابٍ دُبغَ فقد طَهَر) (١) [فهو] في قوة قوله: (كل إهابٍ دُبغَ فقد طَهَر) وكما أنّ (كُلّا) يقتضي العموم، فكذلك/ ما [٢٩٨] كان في معناها.

<sup>(</sup>۱) حديث صحيح، مروي عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد أخرجه عنه مسلم في صحيحه ١/ ٢٧٧ في كتاب الحيض (١٠٥)، وأبو داود ٢/ ٧٧٦ (برقم ٢ ٢٤٣/ ٤١٣) تصحيح الألباني وابن ماجه ٢/ ٢٨٥ (برقم ٢ ٢٠٩) تصحيح الألباني وابن ماجه ٢/ ٢٨٥ (برقم ٢ ٢٠٩) تصحيح الألباني. وأحمد ١/ ٢١٩، ٢٧٠ برقم (١٨٩٥) وفي مواضع أخرى. ولفظ الحديث هنا موافق لما عند أحمد وابن ماجه. ولفظه عند مسلم وأبي داود: (إذا دبغ الإهاب فقد طهر).

قوله (١): (وجميعها للتراخي إذا خَلَتْ عن نِيّة الفَوْرِ وحرف النفي).

أي: وجميعُ الأدواتِ الستِّ التي ذكرها هـو للتراخي، وهو: المُهْلةُ والتنفيسُ في الزمان. وضِدُّه الفورُ، وهو: الغليان في اللغة، يقالُ: فارَ القِدْرُ إذا غَلَى.

والمرادُ هاهنا وقوعُ الطلاقِ في الحالِ بلا مهلة ، يقالُ قام من فوره وساعتِه . أي: في الحالِ لم يلبث . وهو راجعٌ إلى معنى الغَليان ؛ لأنه يكونُ بسرعة .

وحاصلُ كلامه: أنه إذا عَلَق الطلاقَ على شرطٍ بهذه الأدوات، فإمّا: أنْ تكون مجردةً عن حرفِ النفي، أوْ لاً.

فإنْ كانت مجردةً عنه نحو: إنْ قُمتِ فأنت طالقٌ. فإمّا: أن تقترن بها نيّة الفورِ وهو إيقاعُ الطلاقِ في الحالِ، أوْ لا. فإن اقترنتْ بها طَلَقَتْ في الحال؛ لأنّ نيّة الفوريّة كالنطقِ بها، ولا يؤثّرُ تعليقُه بالقيامِ وغيره من الشروط؛ لأنّ نيّة الفوريّة لمّا انضمّت إلى صريح الطلاقِ صارتْ أقوى من التعليق فأبطكتُه، ولأنّ لَفظهُ نَافَى مُقْتضى نيّته المقارنة له، فلم يُقْبَلُ، كها لو لفظ بالطهر (٢) وهو ينوي.

وأمّا إذا لم تقترن بها نيّة الفور كانت على التراخي، بحيث لا يقعُ الطلاقُ حتى يوجد الشرط.

فأمّا إِنْ دخلها النفيُ فقد قال الشيخ (٣): (كانت (إنْ) للتراخي، ما لم تكن نيّةٌ أو قرينةٌ بفوريّةٍ) يعني أنّ حرف النفي إذا دخل على هذه الأدواتِ فهي بالإضافة إليه ثلاثةُ أقسام:

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٢) هذه الكلمة غير وإضحة في النسختين، فتحتمل (الطهر) أو (الظهر) أو غيرهما.

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٦٣. ولم ترد فيه كلمة: (إنْ)، لأن الحديث عن الأدوات عمومًا وليس عن (إنْ) وحدها.

أحدُها (١): (إنْ) وحدها، فإذا دخلها حرفُ النفي نحو: إن لم تقومي فأنتِ طالق. فإن اقترنَ بها نيّة الفور وقرينته طلقتْ في الحال، عملاً بمقتضاهما.

أمَّا النيَّة فلأنها اقتضت زيادةً على مقتضى اللفظ، أشبه ما لو قال: أنتِ طالقٌ. ونوى (ثلاثاً). أوْ: لهُ عَلَيَّ درهمٌ. وقال: نويتُ (عشرة).

وأمّا القرينةُ: فنحو أن يقول لها: قومي الساعة فاسقيني (٢) ماءً. أو غصّ بلقمة فقال لمها: قومي فاسقيني ماء (٢). فقالت: لا أقوم، فقال: إن لم تقومي فأنتِ طالق. فإنّ القرينةَ الحاليّة دالةٌ على إرادةِ الفورية:

أمّا في الصورة الأولى: فإنّ الطلاقَ إنها وقع باعثًا لها على ما امتنعتْ منه، وهو قيامُها في تلك الساعةِ، فوجب أن يكونَ مطابقًا له، وكأنه قال: إن لم تقومي الساعة فأنتِ طالق.

وأمّا في الصورة الثانية: فلأنّ اغتصاصه باللقمة دليلٌ على إرادة قيامها في الحالِ لتأتيه بالماء.

وإن لم يقترنْ بها شيءٌ من ذلك كسان مقتضساهما بمجسردهما التراخي، بحيثُ / إنها لا تطلقُ وإن استمرتْ على عدمِ القيامِ، ولا يَحْنثُ هـ وإنْ كانتْ [79/ب] يمينُه بغير الطلاقِ حتى يضيقَ الـ وقتُ عن إمكانِ القيام. وهـ و المرادُ بقـ ولِ الفقهاءِ: (آخرُ وقتِ الإمكان). وسيأتى بيانه فيها بعد.

ثمّ لو فرضنا أنّ يمينه كانت على فعل يملك إيقاعه (٣)، نحو إن قال: إن لم أخرج من هذه الدار فأنت طالق. فقد بيّنناً أنّه على التراخى:

<sup>(</sup>١) سيأتي القسم الثاني بعد فاصل طويل، أي صفحتين تقريبًا، بعد نقل نصٍّ من المحرر.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (فاسقني) في الموضعين، بحلف ياء المخاطبة، وهي الفاعل، ولم أجد لذلك وجها، فصححتها وأثبت الياء.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (يملكه) والصحيح عندي: (يملك) كما أثبتها. أو: (يمكنه).

فإمّا أن يستصحب العزم من حين اليمين على أنه لا يتركُ (وقت إمكانِ خروجه) يذهبُ على غالب ظنّه حتى يخرجَ، أو لا.

فإن استصحب هـذا العزم من حين اليمين على تـرُكِ الخروج بالكليّة، سواء أمكنه أو لم يمكنه، ففيه روايتان:

إحداهما: لا يحْنَثُ في الحال، بل حتى يفوته الخروج بفواتِ وقتِ الإمكان. وهذه هي التي قدّمها الشيخُ في عموم قوله(١):

(كانت إنْ على التراخي) ولم يُفرِّقُ بين العزم وتركه، ووجهُها: أنَّ (إنْ) للتراخي، والزمنُ عليه متسعٌ متنفس بمقتضى اللفظِ، فلا معنى للحكم بحنثه في الحال، بمجرد العزم.

الثانية: أنه يَحْنَثُ في الحال؛ لأنّ عَزْمه في الحالِ على التركِ بالكليةِ كنفْسِ التركِ عند الإمكان، والنيّات والعزائمُ لها تأثيرٌ في كثير من الأحكام، فليكن كذلك في هذا المكان.

وهذه هي الروايةُ التي ذكرها بقوله (٢): (وعنه: متى عزَم على التركِ بالكلّية حَنثَ حالةَ عَزْمه). وهي مشكلةٌ جلّا من جهة أنّا إذا حَنثَناه حالةَ عزمِه، ثمّ فعل ما علّق به اليمين، لَزِم أحدُ أمرين:

إمّا رفع الطلاق بعد الحكم بوقوعه لوجود شرطِ عدمه.

أو الحكمُ بطلاقِ زوجته مع فِعْل المحلوفِ عليه المانع (٣) لوقوع الطلاق. وكلاهما باطلٌ، لا عَهْدَ لنا به. فالصحيحُ \_إذن \_ الأُولِي والله أعلم.

قوله(٤): (و(مَتَى) و(أي) المضافة إلى الوقت، و(كلما) لِلْفَوْر).

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (المتابع)، وقد جعلتها: (المانع) لأنه الصواب في نظري.

<sup>(</sup>٤) المحرر ٢/ ٦٣.

يعني: إذا دخلها حرف النفي؛ لأن كلامه فيه.

وهذا القسم الثاني: من أقسامِ الأدواتِ الستِّ، بالإضافة إلى دخول [حرف النفي] (١).

ومثاله: أنْ تقول: متى لم تقومي، أو: أيّ وقتٍ لم تقومي، أو: كلّما لم تقومي فأنتِ طالق. فإنّها تطلقُ على الفورِ، أي: في الحال، وذلك شرط أن يمضيّ زمنٌ يمكنها القيامُ فيه فلا تقوم.

ووجهُ ذلك: أنّ وجودَ طلاقها مُعلّقٌ على عدمِ قيامها، فإذا لم تقمْ فقد عُدِمَ قيامها، وهو شرطُ وقوع طلاقها فيقع.

وقوله/ (و(أي) المضافةُ إلى الوقت) احترازٌ من المضافةِ إلى الشخص، فإنّه قد [٧٠/ أ] قدَّم حُكْمَها، وأنّها تقتضي عموم ضميرها.

قوله(٢): (وفي (إذا) و(مَنْ) و(أي) المضافة إلى الشخص وجهان).

يعني: إذا دخلها حرف النفي.

وهذا القسمُ الشالثُ: من أقسام الأدوات، وليس بخسارجِ عن القسمين الأولين باعتبار الطرفين والواسطة هو قسم (٣) ثالث.

ومثاله: أن تقول: إذا لم أطلقكِ فأنتِ طالقٌ.

طَلَقَتْ في الحال في أحدِ الوجهين؛ لأنها اسمُ زمانٍ فاقتضتُ الفورَ كَ مَتَى مضى زمنٌ يمكنُ أن كَ مَتَى مضى زمنٌ يمكنُ أن يطلقَها فيه فلم يَفعلُ فقد وُجِد شرطُ طلاقِها فتطلق.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفين ليس في النسختين، وقد أضفته ليتضح به المراد.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٣) هذه العبارة ركيكة ، وربها كان فيها سقط حرف عطف أو شبهه أو أكثر منه .

والشاني: لا تطلقُ إلا في آخر وقتِ الإمكان لأنّ (إذا) أُخْلِصَتْ للشرطِ وكانت على التراخي كـ(إنْ).

وكذا إذا قال: من لم أُطلقها منكن، أو: أيتكنّ لم أطلقها فهي طالق. فمضى زمنٌ يتسع لإيقاع الطلاقِ ولم يُطلقُ طلقتُ كلُّ واحدةٍ منهنّ في الحالِ في وجهٍ؛ لتعليقه طلاقها على عدم إيقاعه، وقد وُجدَ الشرط.

الـوجه الشاني: لا تطلقُ حتى يضيقَ وقتُ الإمكان، لأنها أدواتُ شرطٍ أشبهتْ (إنْ)، ولأنها لما تـرددتْ في الشَّبَهِ بين (إنْ) التي للتراخي وبين (مَتَى) و(كُلَّما) اللتين للفور، تساقطَ الشّبهانِ لتعارضها، ورجَعْنا إلى الأصلِ وهو: ثبوتُ النكاح وعدمُ الفورية.

قوله (۱): (فإذا قـــال: إِنْ قُمْتِ، أو: إذا قُمتِ، أو: مَتَى قمتِ، أو: كلّما قُمتِ، أو: مَنْ قـامتْ منكنّ فهي قُمتِ، أو: أي وقتٍ قُمتِ، أو: أيتكنّ قامتْ، أو: مَنْ قـامتْ منكنّ فهي طالق. فمتى (۲) قامتْ طَلَقَتْ).

هـذا تمثيلٌ لقـولـه: (وجميعُهـا للتراخي إذا خَلَتْ عن نيّـة الفـوريـة وحـرفِ النفى)(٣)؛ لأنّها في هذا الفصل كذلك.

وقوله (متَى قامتْ طَلَقتْ) هـو معنى التراخي، بخلاف الفـور، فإنها تطلقُ وإن لم تقُم.

قوله (٤): (فإنْ تكرر القيامُ منها لم يتكرر الطلاقُ إلا في (كلّما) وفي (متَى) الوجهان).

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٢٣ \_ ٢٤.

<sup>(</sup>٢) في المحرر: (فمن).

<sup>(</sup>٣) وقد تقدم هذا النص، وانظر المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٤) المحرر ٢/ ٢٤.

يعني: إنْ تكررَ القيامُ من المرأةِ المحلوفِ عليها.

وقولُه: (الوجهان) يَعني: في (مَتَى) أنّها تقتضي التكرار (١)، وقد قدّم ذلك، ولذلك قال: (الوجهان) بـ (لام العهـد). وقد قدّمنا وجه اقتضاء (كُلّم) و(مَتَى) التكرار.

قوله (۲): (ولو قامت الأربعُ في مسألة: «مَنْ قامتْ منكنّ، أو: أيتكنّ قامتْ» طَلَقْنَ ). [۷۰ ب] طَلَقْنَ ). [۷۰ ب]

هذا مثالُ قوله: (ومن وأي المضافة إلى الشخص يقتضيان عموم ضميرهما فاعلاً كان أو مفعولاً (٣)) وقد قدّمنا ذكره.

ثم قوله (٤): (وعلى قياسه لو قال: أيّ عبيدي ضَربْته، أو: مَن ضَرَبْته من عبيدي فهو حُرّ. فضربهم عَتَقُوا).

يعني: على قياس قوله: (أيتكنّ أقَمْتُها، أو: مَنْ أقَمَتْها مِنكُنّ فهي طالقٌ فأقامهن . . . )

لأنّ (أيًّا) و(مَنْ) في الصورتين مضافةٌ إلى الشخص، فتقتضي عمومَ ضميرها فاعلاً كان أو مفعولاً. وهو في الصورتين مفعولٌ وهو (الهاءُ والألف) في (أقَمتُها) و(الهاءُ) في (ضَرَبْتُه).

قوله (٥): (كما لو قال: أيّ عبيدي ضَرَبَكَ، أو: مَنْ ضَرَبَكَ مِنْ عبيدي فهو حُرّ. فَضَربُوه كُلُّهم عَتَقُوا).

<sup>(</sup>١) ورد في النسختين بعد كلمة: (التكرار) كلمة : (ام). ولا أدري ما علاقتها ؟

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٦٤.

<sup>(</sup>٣) وقد تقدم هذا النص، وانظر: المحرر ٢/ ٦٣.

<sup>(</sup>٤) المحرر ٢/ ٦٤.

<sup>(</sup>٥) المحرر ٢/ ٦٤.

يعني: أنّ مسألة: أيّ عبيدي ضَرِبْته، أو: مَنْ ضَرَبْته من عبيدي. مثلُ هذه المسألة، وهذه المسألة تفيدُ عمومَ عِتْقِ العبيدِ، فكذلك تلك المسألة، قياسًا للضمير المفعول على الفاعل.

وقياسُه المسألة الأولى على الثانية فيه تنبية وإشعارٌ بأنّ في الأولى خلافًا، وهو صحيحٌ، فإنّ بعضَ العلماء وهو: محمد بن الحسنِ (١)، ذهب إلى أنّه إذا قال: أي عبيدي ضربته فهو حُرّ. فضربهم كُلّهم لم يعتقوا جميعًا. وسلَّم ذلك في مسألة: أي عبيدي ضربك. فرقًا بين كونِ العبيدِ فاعلاً أو مفعولاً.

قوله (٢): (إذا قال للنسوة: أيتكن لم أطأها اليوم فضرّاتها طوالقُ. ولم يطأ في يومه طلقْنَ ثلاثًا ثلاثًا).

لأنّه علَّق طلاق النسوة على عدم وطْءِ كلِّ واحدةٍ منهن اليوم، فيقتضي (٣) طلاقهن ثلاثًا إذا لم يطأ في يومه.

ويبينُ بالمثال: فلنفرضهُنّ أربع نسوة: سُعْدى، وسُعَاد، وزيْنب، وعَمْرة. فطلاقُ سعادَ وزينب وعمرة مُعلّقٌ على عدم وطنه لَسُعْدى اليوم، ولم يطأها فطلقُنَ كلّ واحدة طلقة.

وطلاقُ شُعدى وزينب وعمْرةَ مُعلِّقٌ على عدم وطُئه لِشُعاد، وقدْ عُدِمَ فَطَلقْن كلّ واحدةِ طلْقة .

وطلاقُ سُعْدى وسُعادَ وزينبَ مُعلّقٌ على عدم وطئِه لِعَمْرة، ولم يطأها فَوقَع بكلّ واحدةٍ طَلْقة.

<sup>(</sup>١) المراد به: محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة، وقد تقدمت ترجمته، وانظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/ ٥٨٢.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٦٤.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (يقتضي) بدون (فاء). وقد زدت الفاء لأن السياق يقتضيها في نظري.

وطلاقُ من عدا زينبَ منهن مُعلّقٌ على عدمِ وطْئِه لها . فقد طَلَقَتْ كُلُّ واحدةِ ثلاثًا ثلاثًا بهذا الاعتبار.

قولُه(١): (وكمذلك لمو قمال: أيتكنّ حماضتْ فضرّاتها طموالق. ثم قُلْنَ: قَدْ/ حضْنَ).

يعني: تطلقُ كُلُّ واحدةٍ ثلاثًا؛ لأنه علّق طلاقهن على حَيْضِ كُلِّ واحدةٍ منهن. فكلِّما حاضتُ واحدةٌ منهن طَلَقتْ ضرّاتها كُلِّ واحدةٍ طَلْقَة، وقد اعترفْنَ بِحَيْضِهن وَطَلَقْنَ ثلاثًا ثلاثًا، وتصويرهُ: كما مَرّ في المسألةِ قَبْلَها.

قوله(٢): (أو قال: أيتكنّ لَـزِمها طلاقي فضرّاتُها طوالق. ثمّ قـال الإحداهُنّ: أنتِ طالقٌ. طَلَقْنَ ثلاثًا ثلاثًا).

وذلك لأنّه جَعل لُزومَ طلاقِه لِكُلِّ واحدةٍ منْهنّ شرطًا في طلاقَ ضرّاتِها، فإذا قال لإحداهن: أنتِ طالقٌ. فقـدْ لَزِمَها طلاقُه، فتطلقُ ضرّاتُها لـوجود شرطِ طلاقِهن، فإذا طَلَقْنَ بذلك فقَدْ لَـزِمَ كُلَّ واحدةٍ منهن طلاقُه، فتطلقُ ضرّاتُها. ويسْري الطلاقُ في جميعهن بلزومه لكلِّ واحدةٍ منهن. وتصويرهُ: كما مَرّ.

واعلم أنّ الطلاقَ الثلاثَ لا يلزمُ في مسائلِ النسوةِ إلا إذا كُنَّ أربعًا، فإن كنّ ثلاثًا لزم كُلَّ واحدةٍ طلقةٌ، ثلاثًا لزم كُلَّ واحدةٍ طلقةٌ، ويعرفُ ذلك بالتأمل.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٤.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٦٤.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (كانا).

فحينئذ: مرادُ الشيخ بقوله: (إذا قال للنسوة) أنْ يكنّ أربعًا. وهو بيّنٌ من قوله: (فَضَرّاتُها طوالق) لأنّ (ضرّات) جمعٌ، وأقلُّه ثلاثٌ.

ولو كان قال: أيتكُنّ باشَرْتها بإيقاع الطلاقِ، أو طلّقها ونوى المباشرة، ثم قال الإحداهن: أنتِ طالقٌ. لم تطلقُ ضرّاتُها أكثر من طلقةٍ طلقةٍ لأنّ لزوم الطلاقِ أعمُّ من المباشرةِ به، إذْ قد يكونُ عن مباشرةٍ وعن غيرها، كما في هذه المسألة.

قوله (١): (وإذا اجتمعت شروطٌ في عين كقسوله: إنْ كلّمتِ رجسلاً فأنتِ طالق، وإن كلمتِ شريفًا فأنتِ طالق. فكَلمَتْ رجلاً فقيهًا شريفًا طَلَقتْ ثلاثًا).

وذلك لأنّ يمينه إنها تناولت الصفاتِ، فإنّ (رجلاً)مشتق من الرجولية (٢)، و(فقيهًا) من الفقهِ، و(شريفًا) من الشرفِ، فإنّ التقديرَ: إنّ كلّمْتِ رجلاً فقيهًا، أو رجلاً شريفًا. فحذف الموصوف واكتفى بالصفة.

فمتى اجتمعت الصفاتُ في عينٍ واحدةٍ وقعَ الطلاقُ الثلاثُ، كما لو المعتدي أعيانِ، إذ المطلوبُ ههنا الصفاتُ، دون الأعيان.

قوله (٣): (وإذا قال: إنْ أكلْتِ رُمّانةً فأنتِ طالق، وإن أكلتِ نصف رمانةٍ فأنت طالق. فأكلت رمانةً طَلَقت طلقتين).

وذلك لأنه علَّق طلاقها على أكْلِ رمانةٍ كاملة ، وقد وجد فطلقت الثانية . قولُه(٤): (ولو أتى بـ(كُلَّم) مكانَ (إنْ) طَلَقَتْ ثلاثًا) .

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٤. وانظر المغني لابن قدامة ١٠/ ٤٣٥.

<sup>(</sup>٢) يقال: الرجولية، والرجولة، انظر المعجم الوسيط ١/ ٣٣٢ (مادة: رجل).

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٦٤. وانظر: المغني ١٠/ ٤٣٥.

<sup>(</sup>٤) المحرر ٢/ ٦٤. وانظر المغنى ١٠/ ٤٣٥.

يعني: أنّه لو قال: كلما أكلت رمانةً فأنتِ طالق / وكلما أكلتِ نصف رمانة [٧١ ب] فأنتِ طالق. فأكلتْ رمانةً طَلَقتْ ثلاثًا؛ لأن الرمانة الكاملة تشتملُ بالتضمّن على نصفين، فتطلقُ بكمالِ الرمانةِ طلقةً، وبكلِّ واحدٍ من نصفيها طلقةً؛ لأنّ (كلما) تقتضي التكرار، فكرّرت الطلقةُ بتكرر أكْلِ النصفِ، وإنها لم تطلقُ بالنصف الآخر في المسألة قبلها؛ لأنّ (إنْ) لا تقتضي التكرار، فلم يتكرر الطلاقُ بتكرار أكْل النصفِ.

قوله (١): (وإذا قى ال لأربع: إنْ طلّقتُ واحدةً منكنّ فَعَبْدُ من عبيدي حُرّ، وإنْ طلّقتُ وإنْ طلّقتُ ثلاثًا فثلاثةٌ أحرار، وإنْ طلّقتُ أربعًا فأربعةٌ أحرار. ثمَّ طَلَقهنّ معًا، أو مُفْترقاتٍ (٢) عَسْقَ عشرةُ أعبدٍ).

وذلك لأنّه يعْتـقُ بطلاق الواحـدة عبدٌ، وبـالاثنتين عَبْدان، وذلك ثـلاثة، وبالثلاث ثلاثة، وذلك ستةٌ، وبالأربع أربعةٌ، وذلك عشرةٌ.

ولا فَرْقَ بِينَ أَن يطلّقهنّ مُتَفرقاتٍ أو جميعًا معًا؛ لأنّ هذا التوزيعَ لا يتغيرُ بالتفرقةِ والمعيّةِ.

قوله (٣): (ولو قال: (كلّم) مكان (إنْ) عَتَقَ خَسةَ عشرَ، وقيل عشرون، وقيل عشرون، وقيل عشرة. وهو خطأ).

يعني: لـوقـال: كلّما طَلّقْتُ واحـدةً منكنّ فعبـدٌ مـن عببـدي حـرٌ وكذلك . . . إلخ .

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٤. وإنظر: المغني ١٠/ ٤٣٥.

<sup>(</sup>٢) استخدم هنا كلمة: (مفترقات)، وبعد ثلاثة أسطر كلمة: (متفرقات)، والأُولى: فعلها: افترق، والشانية: في والشانية: في المعاني، والشانية: في المعاني، والشانية: في المعاني، والشانية: في المعاني، الفرات. انظر: المصباح المنير ٤٧٠ (مادة: فرق). وعبارة المحرر ٢/ ٦٤ هنا: (متفرقات).

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٦٤.

أمّا كونُه يعتقُ (خمسة عشر) على الأول؛ فلأنه قد تقدّم أنّ (كلما) تقتضي تكرارَ الطلاقِ بتكرر الصفاتِ المعلّقِ عليها الطلاق، فيعتقُ بطلاقِ كلِّ واحدة على انفرادِها عَبْدٌ؛ لتكرر صفةِ الوحْدةِ فيها فذلك أربعة أعبد، وبكونهن أربعًا حالَ اجتماعهن أربعة أعبد؛ لوجود صفةِ الأربعيّة، فذلك ثمانية أعبد، وبكونهن أوبكونهن أثنتين واثنتين واثنتين أربعة أعبد، فذلك اثنا عشر عبدًا، والأربعُ مشتملةٌ على ثلاثٍ وهي الرابعة واثنتان قبلها، فيعتقُ بهن ثلاثة أعبد، وتمّت الخمسة عشر (۱).

وأمّا وجه عتق (العشرين) على الثاني. . . . . (٢)

وأما كونُ الثالثِ خطأ فلأنّه يُفْضِي إلى تساوي (إنْ) و(كُلّم)، وهما مختلفان من حيثُ التكرارُ وعدمُه، على ما مرّ.

وإذاقال (٣): (إن لم أطَلَقكِ فأنتِ طالقٌ. فلم يُطلِّقُ (٤) حتى مات أحدهما، أو قال: فَضَرَّتُكَ طالقٌ. فهات أحدُهم، طَلقتْ إذا يقي (٥) من حياةِ الميّت ما لا يُتسِعُ لقولِ: أنتِ طالق).

هذا هو المرادُ بـ (آخر وقتِ الإمكان) وفي هذه الجملة صورتان:

<sup>(</sup>١) انظر: المغني ١ / ٤٣٦ ، والكافي ٣/ ٢ ٠ وقد ذكر لعتق (الخمسة عشر) هذه الصورة وصورة أخرى، قال عنها إنها أولى، وذلك في الكتابين.

<sup>(</sup>٢) هنا بياض في النسختين مقداره ثلاثة أسطر تقريبًا. وهو ما يتعلق بصورة عتق (العشرين) على القول الثان. وقد عرض ابن قدامة لهذه الصورة في المغنى ١٠/ ٤٣٦ ونسب القول بذلك إلى أبي حنيفة.

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٦٥. وانظر: المغني ١٠/ ٤٣٨، وشرح الزركشي ٥/ ١٨.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (تطلق) بالتاء. وهي بالياء في المحرر والمغنى وغيرهما، وفي كلام الطوفي فيها بعد.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (نفي). بالنون والفاء. وهو تصحيف. وقد صححتها من المحرر وغيره، ومن كلام الطوفي فيها بعد.

إحداهما: قال: إن لم أُطلقكِ فأنتِ طالقٌ، فلم يُطلّقها حتى مات هو أو هي/ فإنها لا تطلقُ حتى لا يبقى من حياةِ الميتِ منها إلا ما لا يتسعُ لقول: [٧٧/ أ] أنتِ طالق؛ وذلك لأنه جعل شَرْطَ طلاقِها عدمَ تطليقه لها، بحرفِ (إنْ) وهي للتراخي وتنفيس الزمنِ وسعتِه، فيقتضي أنّه في أيّ جُزْء طلّقها من الزمنِ الذي بين اليمين وبين موتِ أحدهما برَّ في يمينه.

ولا تطلقُ الطلقةَ المعلقةَ، ولا يتحققُ تعنّرُ ذلك إلا إذا ضاق ما بقي من حياةِ أحدهما عن قولِ: أنتِ طالق، أو: أنتِ طالقٌ اثنتين أو ثلاثًا إنْ عَلّق طلاقها على تطليقها عددًا معينًا.

فلو كانتْ هي التي حَضَرها الموتُ، فقال لها: أنتِ طالقٌ. فقارنَ خروجُ روحِها سهَاعها لِـ(قافِ) (طالق) طَلَقَتْ، ولو قارنَ سهاعها لـ(ـلامِ) (طالق)، ولم تسمع (القاف) لم تطلق؛ لأنّ لفظَ الطلاقِ لم يُصادفْ عَكلّه كاملاً.

وكذا لو كان هو الميتَ فقال: (أنتِ طالِه) ومات قبلَ التلفظِ بـ(القاف)، لم يقع، وإنْ لَفَظَ بها فهاتَ وقَعَ.

ويُشْبِهُ هذه المسألة: ما إذا قال: (أنتِ طالقٌ اليومَ إن لم أطلقكِ اليوم) على رأي أبي الخطاب (١)؛ فإنّه يحكمُ بطلاقِها إذا لم يَبْقَ من اليوم ما يتسعُ للفظِ به.

الصورةُ الثانيةُ : قال: إن لم أُطلّقك فَضَرّتُكِ طالقٌ، فلم يُطلّقها حتى مات أحدُهم. يعني: هو، أو الضّرّة التي حَلَفَ أن يُطلّقها، أو زوجته التي جعل عدمَ طلاقِها شَرْطَ طلاقِ ضَرَّتِها.

<sup>(</sup>١) المسراد بــه: أبــو الخطـاب الكلــوذاني الحنبلي. وإنظــر المسألــة ورأي أبي الخــطاب وغيره في المغني . ١/ ١٨ ٤٤.

فإنّه متى ضاق ما بقي من حياة الميّتِ منهم على لفظ الطلاقِ طَلَقتْ الضرّةُ ؟ لأنّ شَرْطَ طلاقِها عدمُ تطليق ضَرّتها ، وقد استمرّ عَدَمُه إلى الآن ، فتطلقُ ، إمّا : لفواتِ مَحَلِّ صُدورِ الطلاقِ عن الزوج بموتِه ، أو : لفواتِ مَحَلِّ وُرودِه بموتِ الضرّة أو الزوجةِ الأخرى .

قوله (١): (وإن قال: متى لم أطلقكِ، أو: أي وقتٍ لم أطلقكِ فأنت طالقٌ. فمضى زمنٌ يُمكنُ تطليقُها فيه طلقتُ).

يعني: ولم يُطلِّقها طلقتْ، بناءً على أنَّ (متى) و(أيَّا) المضافة إلى الوقتِ للفور. وهذا مثالُ ما قدّم من كلامه في ذلك.

قوله (١١): (وكـــذلك حُكْمُ: إذا لم أطلقكِ، أو أيتكنّ لم أطلّقْهــا، أو: من لم أطلّقْها منكنّ. في وجهِ).

يعني: أنَّها تطلقُ على الفورِ، مثل: متى لم أطلقك.

(وفي وجه هو كحكم: إن لم أطلقك)<sup>(٢)</sup>.

يعني: تكون على التراخي، مثل: إن لم أطلَّقكِ.

وهـذان الـوجهـان: بناءً على قــولـه: في (إذا) و(مَنْ) و(أي) المضافة إلى الشخصِ وجهان. وهذا مثاله.

قوله (٣): (وإذا قبال: كلّما لم أطلّقكِ فأنتِ طالبق. فمضى ما يتسعُ لإيقباعِ ثلاثٍ مترتبةٍ لزمه ثلاثٌ كذلك. فإذا (٤) لم يدخلُ بها / بانتُ بالأولى). [٧٧/ب]

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٥، وانظر: المغنى ١٠/ ٤٤٣.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٥٥.

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٦٥، وانظر: المغنى ١٠/ ٤٤٢.

<sup>(</sup>٤) في المحرر ٢/ ٦٥: (فإن) وكذلك في المغني ١٠ / ٤٤٣.

أما كونُها تطلقُ ثلاثًا إذا مضى ما يتسعُ لإيقاعِها (١)، فلِمَا مرّ مَنْ أنّ (كُلّما) تقتضي تكرر الطلاق بتكرر الزمان. فكأنّه قال: كُلّ وقتٍ لم أطلقكِ فيه فأنت طالقٌ فيه.

وأما كونُها تطلقُ ثـ لاثًا مُترتبةً، يعني: متعاقبةً؛ فلأنّه علّـ ق طلاقها على عدم تطليقها في كل زمانٍ يمرّ. والأزمنةُ إنها تمرّ متعاقبةً، ولا يمكنُ انقضاؤها مقترنًا بعضُها ببعض. والطلاقُ تـ ابعٌ للـ زمنِ في التعاقبِ، لاستحالـة وقوعـه إلا في الزمن.

وأمّا كونُ غيرِ المدخول بها تَبِينُ بالأولى ؛ فلأنّ ما بعدها يلغو لفوات المحلّ القابل له على ما مرّ.

قوله (۲): (وإذا قال: أنْ قمتِ فأنتِ طالقٌ - بفتح الهمزة - فهو شَرْطٌ إلا أن يقوله عارفٌ بالعربيّة، فتطلقُ في الحال. وقال الخلاّلُ (۳): إذا لم يَنْوِ مقتضاه فهو شرطٌ أيضا).

حاصلُ هذه الجملة: أنه إذا قال ما ذُكِر:

فإمّا أن يكونَ عارفًا بالعربية، أوْ لا :

فإنْ كان عارفًا بها:

فإمّا أن ينويَ مقتضاه، أو لا؛ فإن نوى مقتضاه، وهو طلاقُها في الحال - إذ المعنى: أنتِ طالقٌ لأجلِ أنّك قُمْتِ في الماضي - طَلَقَتْ في الحال؛ لأنّه بمثابة قوله: إنْ كُنتِ قمتِ فأنتِ طالق، وثَبَتَ أنها قامتْ.

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ): (لإيقاقها)، وفي (ب): (لإيقافها) وكلتاهما مصحفتان، والصحيح: ما أثبته في نظري.

 <sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٦٥، وانظر: المغني ١٠/ ٤٤٩ - ٤٥٠، والكافي ٣/ ١٩٢.

<sup>(</sup>٣) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، المعروف بـ(الخلال)، مات سنة ٣١١هـ.

وإن لم يَنُو مُقْتضاه: فالمذهبُ أنَّه كذلك، كما لو نواه، ولأنّ ذلك مقتضى اللفظ، فهو مُسْتغن بقوّته عن تقوية النية.

وقال الخلاّلُ: لا تطلقُ في الحالِ، بل حتى تقومَ في المستقبل، جعْلا للكلامِ شرطًا؛ لأنّه لم يَنْوِ مُقْتضاه، أشْبهَ العامِّيَّ.

وإنْ كان غيرَ عارفِ بالعربية \_ وهو العامِّيُّ \_ فهو شَرْطٌ، بمعنى: لا تطلقُ حتى تقومَ في المستقبل؛ لأنَّ العاميَّ لا يُفرِّقُ بين اللفظتين.

والظاهرُ أنه أراد الشرطَ، إذْ لو أراد التعليلَ بقيامِها في الماضي، لأتى بعبارةِ أمثاله في ذلك، نحو: (إن(١)قمت فأنت طالق).

فلمّا لم يأتِ بـذلك دلّ على أنّ فَتْحَـهُ الهمزة كان تحريفًا منه، أو سبْقًا من اللسان، أو نحو ذلك من الأسباب.

### 米 米 米

فلْنذكر فيها يتعلقُ بهذه المسألةِ فصلاً نافعًا، فنقول:

اعلم أنّ الكلمة المركبة من الهمزة والنون: إمّا أن تكونَ مكسورة الهمزة، أو مفتوحتها.

وعلى التقديرين فهي: إمّا مخففةُ النونِ أو مشدّدتها. فتلك أربعةُ أقسام (٢): الأول: كسرُ الهمزةِ وتشديدُ النون، وهي المحقّقةُ المؤكدةُ، الناصبةُ للاسم، الرافعة للخبر، نحو: إنّ زيدًا قائمٌ.

وتكون هذه بمعنى (نَعَم) في مثل قولِ الشاعر:

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين: (إن قمت فأنت طالق). ويبدو أن فيها سقطا، وأن الصواب: (إن كنت قمت فأنت طالق) أو: (لأن قمت فأنت طالق). والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) ما سيذكره من حديث عن (إن) بأنواعها تجده مفصلاً في: الأزهية ٣٢ - ٧٠، والجني الداني ٢٠٧ - ٢٧٠ والمغني ٣٣ - ٦٠.

# [٥٨] / وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَ لَ دُعَ لَا كَ وَ لَا كَ وَ لَا كَ وَ لَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

أي: نَعَم، هو كذلك. والهاءُ لبيانِ الحركةِ وليستُ اسمًا.

ومَدَحَ رجلٌ ابنَ الـزُّبير فلم يُجِزْه، فقال: لَعَنَ الله ناقـةً حَمَلتْني إليك. فقال: إنّ، وراكبها(٢). أي: نَعم.

وحَمَل بعضُهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُذَان لساحِران ﴾(٣) ـ على قراءة مَنْ رَفع ـ على

(۱) بيت من مجزوء الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات، من بني عامر بن لؤي، شاعر قريش في العصر الأموي: أكثر شعره في الغزل والنسيب، خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان. توفي بالشام في حدود سنة ٨٥هـ. وهذا البيت ضمن مقطوعة في ديوانه ٢٦ - ٢٧، والأغاني ٤/ ٧١، والخزانة ٤/ ٥٨٥ - ٤٨٧ (بولاق) وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤٧٥، ٢٧٩، ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٢، ٢١٥، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٨/ ٢، ٨٧، ١٢٢، ١٢٥، والجنى الداني ٩٣، والمغني ٧٥، ١٥٨ وغيرها. وقد كتبت كلمة (شيب) في النسختين هكذا: (شيبًا) بالنصب. وهو خلاف ما في جميع المصادر المذكورة.

(٢) الممدوح هو الصحابي الجليل عبد الله بن الـزبير بن العـوام، والمادح مختلف فيه: فقيل عبد الله بن الزّبير الأسـدي، وقيل عبد الله بن فضالـة بن شريك الوالبي، وقيل: أبـوه فضالة. والقصـة مشهورة ومتداولـة في كتب الأدب والنحو، وهي أطول من هذا وفيها شعر مشهور في هجاء عبد الله بن الزّبير رضي الله عنه. انظر التفاصيل في: الأغاني ١/٨، ١٠/ ١٦٢ - ١٦٣، وزهر الآداب ١/٥٧٤، وابن يعيش ٢/ ١٠٠، ٨/٨، وشرح التسهيل لابـن مـالك ٢/ ٣٣، والمغني ٥٥، والخزانـة ٢/ ١٠٠ (بولاق) وغيرها.

(٣) سورة طه. آية ٦٣. وفي الآية ثلاث قراءات سبعية وهي:

الأولى: (إنّ هذان لساحران) بتشديد نون (إنّ) وإثبات ألف (هذان) وتخفيف نونها، وقد قرأ بها: نافع وابن عامر والكسائي وحزة وأبو بكر عن عاصم من السبعة، وأبو جعفر ويعقوب وخلف من العشرة، والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحيد وأبوب وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي. وهذه هي القراءة التي أشار إليها الطوفي، وهي أشهر القراءات. الثانية: (إنْ هذان لساحران) بتخفيف نون (إنْ) وإثبات ألف (هذان) وتخفيف نونها أو تشديدها. وقد قرأ بها: ابن كثير وحفص عن عاصم من السبعة، وأبو بحرية وأبو حيوة والزهري وابن محيصن وحميد وابن سعدان وإسهاعيل بن قسطنطين والخليل بن أحمد وانفرد ابن كثير من بينهم بتشديد نون (هذان).

هـذا. معناه: نعَم هـذان. وهـو ضعيف (١)؛ لأنّ الـلاّم المؤكّـدة لا تـدخلُ في جوابِ (نعَم) إنها تدخلُ في خبر (إنّ)(٢). وله وجه أصلح من هذا (٣).

وتكونُ \_ أيضًا \_ أمْرًا من (الأنين) نحو: إنّ يازيد.

الثاني: فَتْحُ الهمزة وتشديدُ النون، وهي أختُ المذكورةِ أولاً في العمل، نحو: علمتُ أنّ زيدًا قائمٌ.

وتكونُ فعلاً ماضيًا من (الأنين) نحو: أنَّ الرجلُ يَئِنُّ أنينًا. وقد ذكره الشيخُ في آخر باب صفة الصلاة، في قوله (٤):

الثالثة: (إنّ هـذين لساحران) بتشديد نون (إنّ) ونصب (هذين) بالياء. وقد قرأ بها: أبو عمرو من السبعة، وعائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وعيسى بن عمر. انظر في هذه القراءات وتوجيهها: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٤٣، والبحر والمحيط ٦/ ٢٥٥، والإتحاف ٤٠٣. وقد عرضتُ لهذه القراءات وفصّلتُ القول في تـوجيهاتها في بحثي للهاجستير الذي عنوانه: أبو عبيدة ودراساته النحوية في مجاز القرآن ١/ ٣٢٣ - ٣٣٠.

<sup>(</sup>۱) ممن جعل (إنّ) بمعنى (نعم) في القراءة الأولى: أبو عبيدة معمر بن المثنى في مجاز القرآن ٢/ ٢١، والمبرد والأخفش الصغير والـزجاج وغيرهم. انظر: إعراب النحاس ٢/ ٣٤٣، وزاد المسير ٥/ ٢٩٩ وابن يعيش ٣/ ١٣٠. وقد اعترض على هذا التوجيه مجموعة من العلماء بمثل ما اعترض به الطوفي، وهو وجود الـلام المؤكدة. ومنهم: مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٠، وابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٠، وابن هشام في المغني ٥٧. وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأن اللام زائدة، أو داخلة على مبتدأ محلوف.

<sup>(</sup>٢) ورد في هامش نسخة (أ) - تعليقًا على هذا الموضع - هذه العبارة: (يمكن أن يكون ذلك للمشابهة الصورية). ولأن نسخة (ب) كما يبدو منقولة من نسخة (أ) فقد ظنها ناسخ (ب) ساقطة من المتن فأدخلها فيه. والواقع أنها ليست منه.

<sup>(</sup>٣) لعل الطوفي يريد بهذا الوجه: القول إنها جاءت على لغة قوم يلزمون المثنى الألف دائباً وهم بنو الحارث بن كعب، أو كنانة. وهناك أربعة توجيهات أخرى لا مجال لتفصيلها، ولكن انظر: معاني الفراء ٢/ ١٨٤، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٠، إعراب النحاس ٢/ ٣٤٥، تفسير الطبري ١٨٤/١، زاد المسير ٥/ ٢٩٨، والبحر والمحيط ٦/ ٢٥٥، فتاوى ابن تيمية ١٥/ ٢٥٦، والمغني ٥٨، ٧٧٧.

<sup>(</sup>٤) المحرر ١/ ٧٧.

(أو أنَّ، أو بكى من خوف الله، فلا بأس).

وتكونُ بمعنى (لَعَلَّ) وعليه حمل بعضُهم قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُكُم أَنَّهَا إِذَا جَاءَتُ لا يُوْمِنُونَ ﴾ (١) أي: (علَّها) فَقُلِبَتْ العينُ همزةً لتقاربهما في المخرج، حيث هما حَلْقِيَّان.

وفي (لعلّ) عشرُ لغاتٍ، منها: (علّ).

و(أنّ) هاهنا بمعناها عند هذا القائل.

وحكى الخليل (٢): أخرج إلى السوقِ أنَّك تشتري لنا لحمًّا.

الثالث: فَتْحُ الهمزة وتخفيفُ النون، وهي المصدرية التي تُقدَّرُ هي وما بعدها بالمصدر، نحو: أريدُ أَنْ تذهب. أي: أريد ذهابك.

وتكونُ مفسرةً إذا تقدمها جملةٌ فعليةٌ متضمنةٌ لمعنى القول، لا لصريحه، بشرطِ أن لا تكون من تمام صلةِ الفعلِ الذي تُفسِّره، نحو: أمَرْتُه أنْ قم، وناديتُه أن اقعد، وكتبتُ إليه أن ارجع. ومنه: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبعُ ملةً

(١) سورة: الأنعام، آية: ١٠٩، وفي همزة (أنَّها) في هذه الآية قراءتان:

الأولى: كسر الهمزة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم (بخلاف عنه) من السبعة، و يعقوب وخلف ومجاهد، وابن محيصن واليزيدي والحسن.

الثانية: فتح الهمزة، وبها قرأ الباقـون. انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٦٥، وإعراب النحاس ١/٥٧٣، وحجة أبي زرعة ٢٦٥، وزاد المسير ٣/ ١٠٤، والنشر ٢/ ٢٦١، والإتحاف ٢١٥.

وقراءة الفتح هي محل الشاهد هنا، وقد وجهت بثلاثة توجيهات، أحدها التوجيه الذي ذكره الطوفي، وهو جعلها بمعنى (لعل). وعن ذكر هذا التوجيه:

الخليل وسيبويه في الكتاب ٢/ ٤٦٣ (بولاق)، والفراء في معانيه ١/ ٣٥٠، والطبري في تفسيره ٧/ ٣١٠، والزجاج في معانيه ١/ ٣٥٠، والنحاس في إعرابه ١/ ٥٧٣، وأبو زرعة في الحجة ٢٦٥، ومكى في الكشف ١/ ٤٤٤، والزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٣ وغيرهم.

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وانظر كلامه هذا في كتاب سيبويه ١/ ٤٦٣.

إبراهيم (١) ﴿ ولو أنَّا كتبنا عليهم أن اقتلوا ﴾ (٢) ﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا ﴾ (٣) و ﴿ . . إلى موسى أن ألق عصاك ﴾ (٤).

وأجاز بعضُهم أن تكونَ مفسرةً لصريحِ القول، وحَمَل عليه: ﴿مَا قَلْتُ لَمُمْ إِلا مَا أَمْرَتني بِهِ أَن اعبدوا الله ربي وربكم ﴾ (٥) بِجَعْلِها مفسرةً لمدلول: (قلتُ).

والأجودُ أنها مصدرية.

وقيل: تكونُ هذه المصدرية للتعليل بتقدير (اللّام) نحو: طلّقتُ المرأةَ أنْ نشزَتْ. أي: لنشوزها، وهي المراد في المسألة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفْنَضِرِبُ عَنْكُمُ الذَّكَرَ صَفْحًا أَنْ كُنتُم قَنْومًا مسرفين ﴾ (٢) أي: لإسرافكم.

وتكون زائدة بعد (لمّا) نحو: ﴿ فلمّا أَنْ جاء البشير ﴿ (٧) ﴿ ولمّا أَن جاءتْ رسلُنا لوطّا ﴾ (٨).

الرابع: كسرُ الهمزة وتخفيفُ النون/ وهي الشرطيةُ، نحو: إنْ تقم أقم. [٧٧٠] وتكونُ زائدةً بعد (ما) نحو:

<sup>(</sup>١) سورة النحل، آية ١٢٣.

<sup>(</sup>٢) سورة النساء، آية ٦٦.

<sup>(</sup>٣) سورة يونس، آية ٨٧.

<sup>(</sup>٤) سورة الأعراف، آية ١١٧ . (وأوحينا إلى موسى . . . ) .

<sup>(</sup>٥) سورة المائدة، آية: ١١٧. وبمن جعلها كذلك الزمخشري في الكشاف ١/ ٢٥٦، وانظر: المغني ٤٨ – ٤٨ ، ودراسات أسلوب القرآن للشيخ عضيمة ١/ ٣٨٧.

<sup>(</sup>٦) سورة الزخرف، آية ٥.

<sup>(</sup>٧) سورة يوسف، آية ٩٦.

<sup>(</sup>٨) سورة العنكبوت، آية ٣٣.

.(1)	•	وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ	[/\]
		وما إنْ زيد قائم. ومنه:	
(٢)		ما انْ أَتْ يُسِيدُ وَأَنْ يُنْ أَوْ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ مُلِّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ	[ A \/ ]

وتكون مخففة من الثقيلة، نحو: ﴿وإِنْ وَجَدْنا أَكثَرهم لَفاسِقين ﴾ (٣) فتلزمها اللامُ في خبرها (٤)، فرقًا بينها وبين الشرطية (٥)، وهذه اللام عوضٌ عن ضمير الشأن المتصل بالمشددة، فإنّ أصله: إنّه وجدنا أكثرهم فاسقين. فحذِف

وما إن طبنا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولة أخرينا

<sup>(</sup>۱) قطعة من بيت من البحر الوافر، قائله فروة بن مُسيك المرادي، رضي الله عنه، صحابي جليل أسلم عام الفتح، وقدم المدينة فنزل على سعد بن عبادة، وكان يحضر مجلس الرسول على وهذا البيت ضمن مقطوعة قالها فروة في يوم الردم، وهو يوم كان بين قبيلته مراد وقبيلة همدان. وقد أوردها أصحاب السير، كابن هشام ٤/ ٢٥٠، وغيره، كها أوردها وتحدث عنها حديثًا جيدًا \_ كعادته البغدادي في الخزانة ٢/ ١٢١ - ١٢٥ (يولاق) وأكد البغدادي نسبة هذا البيت إلى فروة، وأذكر نسبته إلى الكميت التي قد ذكرها بعض العلماء كابن يعيش ٨/ ١٢٩ وغيره. وهذا البيت من شواهد سيبويه الى الكميت التي قد ذكرها بعض العلماء كابن يعيش ٨/ ١٢٩، والأزهية ٤٠، والجني اللذاني ٣٢٧، ١/ ٤٧٥، وغيرهم كثير، وقد أورد صاحب الحماسة البصرية ٢/ ٢١، بعض أبيات المقطوعة مع بعض الخلط بينها وبين غيرها، ونسبها إلى فروة، وذكر أنها تنسب أيضا لذي الإصبع العدواني. والمراد بكلمة: الطب: العادة والدأب، أي: ليس الجبن عادتنا، لكنها المنايا وأن الأيام دول، يوم لك ويوم عليك. والبيت بتمامه هو:

<sup>(</sup>٢) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني، من قصيدته المشهورة في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار اليه، وقد سبقت الإشارة إليها عند ورود أحد الشواهد منها في (ص ٤٤١)، وعجز البيت: . . . . . . . إذن فلا رفَعَتْ سوطي إلىّ يدي. وانظر: ديوانه ٢٥ (تحقيق أبي الفضل) و٨٦ (تحقيق ابن عاشور) ورواية الشطر الأول من البيت فيهما هكذا: (ما قلتُ من سَيَّ عما أُتيت به . . . .) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وبمن أورده برواية الطوفي التي معنا: ثعلب في مجالسه ١/ ٢٠٣، والمروي في الأزهية ١٤، وابن هشام في المغني ٣٨، والبغدادي في الخزانة ٢/ ٣١٥، ٣١٥ (بولاق).

<sup>(</sup>٣) سورة الأعراف، آية: ١٠٢.

<sup>(</sup>٤) في نسخة (أ): (حيزها) بدل: (خبرها).

<sup>(</sup>٥) المعروف عند النحاة أن اللام تلزم في خبر المخففة فرقًا بينها وبين النافية ، وليس الشرطية .

ضميرُ الشأن، فامتنع دخولها على الفعل فخففتْ لتقبلَ الدخول عليه وعوّضت عن ضمير الشأن اللام في خبرها (١).

وتكون نافية بمعنى (ما) نـحو: ﴿إِن يتبعون إلا الظنن ﴾ (٢)أي: ما يتبعون .

وعليها حَمَل الكوفيون (٣) الآية قبلها، فقالوا: معناه وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين. قالوا: لأنه صدّر الآية بالنفي في قوله: ﴿ وما وجدنا لأكثرهم من عهد ﴾ (٤) فيجبُ أن يكونَ عجزُ الآية نفيًا كصدرها.

والأولى ما قلناه؛ لتكونَ الآية متضمنة حكاية ذَمِّهم بالنفي والإثبات وهو أبلغ، كما في حلف المتبايعين على ما سيأتي، ولأنّ حذف ضمير الشأنِ موجودٌ في اللغة، بخلاف الاستثناء، وهو على قولهم محذوفٌ أو مبدلٌ باللام، وكلاهما خلافُ الاستعال.

قوله (٥): (وإذا قال: أنتِ طالقٌ إنْ قُمتِ أو قعدتِ، أو: لا قُمتِ ولا قعدت. طلقت بأحدهما).

يعني: أحد الشيئين: القيام والقعود.

أما في الصورة الأولى: فلأن (أو) تقتضي أحد الشيئين، كما لو قال: أنتِ طالقٌ إن كلمتِ زيدًا أو عمرًا. فإنها تطلق بكلام أحدهما.

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ): (حيزها) بدل: (خبرها).

<sup>(</sup>٢) سُورة الأنعام، آية ١١٦، ويونس ٦٦، والنجم ٢٣، ٢٨.

<sup>(</sup>٣) انظر رأيهم والخلاف بينهم وبين البصريين حولها في: الأزهية ٣٧ - ٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤ - ٣٦، والجني الداني ٣٠٨ - ٣٠٩، والمغني ٣٦ - ٣٠٧، ٣٠٥ - ٣٠٨.

<sup>(</sup>٤) سورة الأعراف، آية ١٠٢.

<sup>(</sup>٥) المحرر ٢/ ٦٥.

وأمّا في الصورةِ الثانية: فلأنّ (لا) وإن لم تكنّ للشرطِ لغةً ولا عـزفًا، لكنها لا تخرجُ عن معنى الشرط؛ لأنها: إمّا للنفي، أو للنهي، وأيّا ما كان لنرم المطلوب:

إما (١) على تقدير أنها للنفي: فكأنه استدعى بطلاقها انتفاء قيامها.

و إمَّا (٢) على تقدير أنها للنهي بصيغة الخبر: فكأنه استدعى بطلاقها انتهاءها عن القيام والقعود. وعلى التقديرين فمعناه الشرط.

قوله<sup>(٣)</sup>: (ولو قال: إن قمتِ وقعدتِ، أو: لا قمتِ وقعدتِ. طلقتْ بها كيفها وجدا).

يعني أنها لا تطلقُ حتى يوجد منها قيامٌ وقعود؛ لأنه عطفَ أحدهما على الآخر بـ (الواو) وهي للجمع كما تقدم، فتقتضي تعليقَ طلاقِها عليهما جميعًا، بخلاف إدمانها لأحدِ الشيئين. وقولُه: (كيفها وجدا). يعني: سواء تقدّم القيامُ منها، أو تأخر؛ لأنّ (الواو) لا تقتضي/ ترتيبًا. وهذا احترازٌ مما سيأتي بعدُ من [٤٧/أ] مسائل (الفاء).

قال(٤): (وعنه بأحدهما).

يعني: أنها تطلقُ بأحدهما كالمسألة قبلها.

واعلم أنّ هذه الرواية لا يظهرُ لي توجيهُها إلا ببنائِها على إحدى الروايتين فيمن حَلَفَ لا يفعلُ شيئًا ففعل بعضه، فإنه يحنثُ، وهذا مثله (٥)؛ لأنّ لفظه

<sup>(</sup>١) يبدو لى أنه لو فتحت همزة (إمّا) فصارت (أمّا) لاستقام المعنى أيضا.

<sup>(</sup>٢) يبدو لي أنه لو فتحت همزة (إمّا) فصارت (أمّا) لاستقام المعنى أيضا.

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٢٥.

<sup>(</sup>٤) المحرر ٢/ ٢٥.

<sup>(</sup>٥) ورد في هامش نسخة (أ) تعليق على كلمة (مثله) قال فيه المعلق: (في كون هذا مثل ذلك نظر، فإن اليمين مبناها على العرف، والعرف فيمن حلف على ترك شيء أنه يريد ترك كل جزء منه وأما هذه المسألة فهي من باب تعليق المشروط بشرطه، والمشروط عدم عند عدم شرطه، فلا يصح وجود شيء منه ما لم يوجد جميع شرطه، واعتبر ذلك بكل ما له شرط كالصلاة فإنها لا تصح مع فقد شيء من شرطها، وكذلك غيرها. كذا بهامش الأصل). انتهى.

اقتضى تعليقَ الطلاقِ بالقيام والقعودِ جميعًا، وإنها حصل أحدُهما.

هـذا كلّه فيها إذا لم يَنْوِ خلافَ مقتضى اللفظِ، فإن نـوى خلافه، مثل: إنْ قال: أردتُ بــ(الواو) معنى (أو) وكان من أهلِ العربية، لزمه مقتضاها، وطلقتْ بأحدهما؛ لأنه أقرّ بها هو أغلظُ عليه.

وإنْ قال: أردتُ بـ(أو) معنى (الواو). فقياسُ المذهبِ أنه يدين، ويخرجُ في الحكم على الخلاف المشهور؛ لأنّه ادّعى محتملاً هو أخفُ عليه، ونظائره كثيرة.

قوله(١): (وإذا ألحقَ شرطًا بشرطٍ بحرفِ (الفاء) فقال: أنت طالقٌ إنْ قمتِ فقعدتِ. لم تطلقُ إلا بِهما مرتين، كما ذكر).

الشرطان ههنا: القيامُ والقعودُ، وقد ألحق القعودَ بالقيام بحرفِ (الفاء) وهي تقتضي الترتيبَ كما مر، فلا تطلقُ حتى تقومَ ثم تقعدَ. وهذا مرادُه بقوله: (كما ذكر) يعني: الحالف. يعني: مُرتبًا أحدَهما على الآخر. فلو قَعَدتُ ثم قامتْ لم تطلقْ حتى تقعدَ؛ لأن الترتيبَ لم يوجد إلا بقعودها الثاني.

قوله (٢): (ولو ألحقه بـ (إنْ) أو بـ (إذا) كقوله: إنْ قمتِ إنْ قعدتِ، أو قال: إنْ قمتِ إذا قعدتِ. لم تطلقْ حتى يتقدمَ (٣) المؤخّر ذكره).

يعني: لا تطلقُ في هذه الصورةِ حتى تقعدَ ثم تقومَ، فيكون المتأخر لفظا متقدمًا في السرطِ اقتضى تقديمَ متقدمًا في السوجود، وذلك لأنّ الشرطَ إذا اعترض على الشرطِ اقتضى تقديمَ الموخّرِ وتأخيرَ المقدّم، ووجهُ اقتضائه لذلك: أنّ الجزاء الذي هو الطلاقُ ههنا،

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٢٥.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٦٥، وعبارته: (ولو ألحقه بــ(إنْ) أو بـ(أنْ) أو بـ(إذا)...) ففيه زيادة (أنْ) ولا داعي لها في نظري.

<sup>(</sup>٣) في المحرر: (ينعدم) وهي تصحيف كما يبدو.

والشرطَ الأول الذي هو القيامُ صارا مُعلَّقين على الشرطِ الثاني وهو القعودُ، فصار هو شرطًا لهما، وهما مشروطين (١) له، والشرطُ يجبُ أن يتقدم المشروط، فصوجبَ أنْ يتقدم القعودُ ههنا على القيامِ والطلاقِ؛ لأنه شرطهما وذلك لأنّ الشرطَ الثاني لمّا ذُكِر في اللفظِ استقل بالشرطية، وأبطلَ شرطيةَ الأول، فصار الأولُ جُزْءًا من مشروطِ الثاني، فأشبه ما لو قال: أنتِ طالقٌ قائمةً إنْ قعدتِ. وحينئذِ يكونُ معنى الكلامِ: أنتِ طالقٌ إن قمتِ بعد أنْ قعدتِ، أي: إنْ [٤٧/ب] وحينئذِ يكونُ معنى الكلامِ: أنتِ طالقُ حتى تقعدَ ثم تقومَ، حتى يصحّ وجودُ وجودُ القيام منها بعد القعودِ.

وكذلك الحكمُ إذا ألحق شرطًا بشرطٍ بحرفِ (٢) (إذا)، والكلامُ فيها واحدٌ بل هو ههنا أظهرُ لدلالةِ (إذا) على الزمان المستقبل.

قوله(٣): (وإذا قال: إنْ قمتِ أنتِ طالقٌ. فهو كما لو قاله بـ(الفاء)).

يعني: لا تطلقُ حتى تقومَ ، كما لو قال: إنْ قمتِ فأنتِ طالق؛ لأنّ (إنْ) إذا تقدمتْ اقتضتْ (الفاء) في جوابها لتربطَ بين الجملتين: الشرطِ وجوابه.

وإذا كانت (الفاء) من مقتضى الكلام وجبَ حَمْلُه على ما تقتضيه، كما لو لفظ بها؛ لأنّ ما اقتضاه اللفظُ لزم تأثيره في المعنى لفظًا كان أو تقديرًا.

قال(٤): (وقيل إنْ نوى الشرطَ و إلا طلقتْ في الحال).

<sup>(</sup>١) لو رفع كلمة (مشروطين) فقال: (مشروطان) لجاز، والنصب جائز.

<sup>(</sup>٢) (إذا) \_ كما هو معلوم \_ ظرف وليست حرفًا .

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٦٥.

<sup>(</sup>٤) المحرر ٢/ ٢٥.

يعني: إِنْ نوى تعليقَ طلاقِها على قيامها بقوله: إِنْ قمتِ أنتِ طالق. توقّفَ الطلاقُ على القيام؛ لأنّ اللفظَ المقتضي للتعليق وهو (الفاء) لمّا فُقِدَ خَلَفَتْهُ النيةُ فقامتْ مقامه، وإن لم يَنُو ذلك طلقتْ في الحال، كأنه قال: أنتِ طالقٌ. ويكونُ قوله (إِنْ قمتِ) لاغيًا لعدم الرابط بينه وبين مشروطه والنية الخالفة له.

ثم قال(١): (كما لو قاله بالواو).

يعني: إذا قال: إنْ قمتِ أنتِ طالق. ولم ينوِ الشرط. طلقت في الحال، كما لم قصال: إن قمت وأنت طالق. فإنها تطلقُ في الحال إذا لم يَنْوِ الشرطَ؛ لأنّ (الواو) لا تقوم مقام (الفاء) في الربطِ بين الجزاءِ والشرطِ، فيقعُ لاغيًا ويقعُ الطلاق.

فأمّا إنْ نوى الشرطَ مع (الواو) أفاد الشرطية بالنيةِ، لأن وجودَ (الواو) لا يتقاصرُ عن حالِ عدمِها وحكمها كذلك.

وفي كلامِ الشيخِ تنبيةٌ على هذا، فإنّه فصّل في الصورة الأولى على القولِ الثاني فيها، وقاسها على صورةِ (الواو) فظاهرُه التسويةُ بينهما في التفصيل.

وقال في الكافي (٢): (إذا نوى بالواو الجزاءَ دين، وفي قبول في الحكم روايتان).

فكلامُ الشيخ إِنْ فُهِم مِنْ ظاهره ما ذكرتُه جاز حَمْلُه على هذا. والله أعلم.

ولو قال: إنْ قمتِ وأنتِ طالقٌ فأنتِ طالق. لم تطلقْ حتى يُطلّقها ثم تقوم ؟ لأنّه علّق طلاقها على قيامها في حالٍ هي فيه مطلقة. فالواوُ واوُ الحالِ، كأنه قال: إنْ قمتِ طالقًا فأنتِ طالق. ولو عكس هذه الصورة فقال: إنْ قمتِ

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٦٥.

<sup>(</sup>٢) الكافي لابن قدامة ٣/ ١٩١. مع اختلاف يسير في النص.

فأنتِ طالقٌ وأنتِ طالق. فإنْ نوى إيقاع الطلقةِ المعطوفةِ بالواو بعد الطلقةِ التي هي جوابُ الشرطِ لم تطلقُ حتى تقومَ ، فتطلق/ الطلقة المشروطة بالقيام ، ثم [٥٧/ أ] تطلق الطلقة المذكورة بالواو؛ لأنّ لفظه محتملٌ لمقتضى نيّته ، وإنْ لم يَنْوِ ذلك طلقتْ طلقة في الحال بقوله: وأنتِ طالق؛ لأنّ الواو لا تقتضي ترتيبًا حتى ترتبط بجواب الشرط، كما لو قال: أنت طالقٌ إنْ قمتِ فأنتِ طالق، وتقف الطلقةُ المشروطةُ بالقيام على وجودِه ، ويحتملُ إذا نوى الترتيبَ أن يدين ويخرج في الحكم على الخلاف المقدم والله أعلم.

#### \* \* \*

فائدة: من (النهاية)(١)بمعناها:

إذا قال لها: أنتِ طالقٌ أمسِ غد، أو غدَ أمسِ. على الإضافة فيهما، طلقتُ طلقةً في الحال؛ لأنّ ذلك بمنزلة قوله: أنتِ طالقٌ اليوم. فإن تَرَكَ الإضافة فيهما وقع الطلاقُ في الغَدِ ولَغَا ذِكْرُ (أمس) على خلافٍ فيه وتفصيل.

وأعلم أنّ ههنا تنبيهًا وهو أنه إذا قال: (غد أمس) أمكن الفرقُ بين الإضافةِ وعدمها لفظًا؛ لأنّ (غدا) مُعْرَبُ يقبلُ التنوين. فأمّا إذا قال (أمس غد) لم يمكن الفرقُ إلا في النية؛ لأنّ (أمس) مبنيةٌ على الكسر لا يقبلُ التنوين؛ لأنه من لواحقِ الإعراب، وحين في يجبُ أن يكونَ الحكمُ مختصًا فيها بمنْ يعْرفُ العربية، أو ينوي الانفصال.

<sup>(</sup>۱) النهاية: اسم الكتاب الذي نقل منه هذه الفائدة، وقد نقلها بالمعنى وليس بالنص، وعند البحث عن اسم هذا الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه، وجدت أكثر من كتاب في الفقه يحمل هذا الاسم، وقد ترجح عندي أن الكتاب المقصود هو كتاب: (النهاية في شرح الهذاية) لمؤلفه: وجيه الدين أسعد، ويسمى محمد بن المنجى بن بركات بن المؤمل التنوخي المعري الدمشقي القاضي، أبو المعالي، المولود في سنة ١٩٥هم، والمتوفى في سنة ٢٠٦هممه. (انظر: الذيل لابن رجب ٢/ ٤٩ - ٥٠، والمقصد الأرشد المراكزة عند ١٩٥٠م، وشدرات الذهب ١٨/٥ - ١٩).

واعلم أنّ صاحبَ النهايةِ هكذا ذكر هذه المسألة (أمس غدا) أو (غدا أمس) بإثباتِ ألفٍ في (غدا) في الصورتين، وفيه نظرٌ؛ لأنّ (غدا) من الأسماءِ المحذوفةِ اللامات نحو (بد) و(دم) فأصله (غَدَوُ)(١) مثل (يَدَوُ) فحُذِفَتُ لأمُه وهي (الواو) فبقي مثل (يد) وأخواته، تجرى عليه الحركاتُ الثلاثُ نحو: هذا غدٌ، ورأيتُ غدًا، ومررت بغدٍ.

وعلى هذا: فالصوابُ في عبارة الصورة الأولى أن يقول: أنتِ طالقٌ أمسِ غدٍ. بكسرِ الدالِ وتنوينه ولا ألف. وبهذا يزول الإشكالُ في هذه الصورةِ حيث ذكرناه.

أو (غَدَ أمسِ) بفتحِ الدالِ من غيرِ ألفٍ أيضا. اللهم إلا أن يكونَ قد عُرِفَ أن (غدًا) من الأسهاءِ المقصورةِ الجاريةِ في إعرابها على وتيرةٍ وإحدةٍ، نحو: (عصا) و(رحى)، وما أظنُّ أنَّ أحدًا ذهب إليه، فيستقيم له التصوير والله أعلم.

<sup>(</sup>١) انظر تأكيد ذلك في: المقتضب ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣، وأمالي ابن الشجري ٣٣/٢ – ٣٨، واللسان: مادة (غدو) وغيرها.

### [حكم المرتد (١)]

يجبط عملُ المرتدِ الذي عَمِلَه في الإسلام فبل الردّة بمجردِها في إحدى الروايتين لقول المرتد تعالى: ﴿ لَتُن أَشْرَكَتَ لِيحبطنَّ عملُكُ ولتكروننَّ من الخاسرين ﴿ اللهُ من العملِ بمجرد الإشراك، والردّةُ مثلُه.

وقوله تعالى: ﴿مثلُ الذين كفروا بربهم/ أعماهُم كرماد اشتدّتْ به الريحُ في [٥٧/ب] يوم عاصف ﴾(٣) وهـ و عامٌ في الكافر الأصلي والمرتدّ قبل الموتِ وعنده، ولأن الإسلامَ يجُبُّ ما قبله بمجرده، فكذا الكفرُ، حمْلاً له على نقيضه.

الروايةُ الأخرى: لا يجبطُ عملُه حتى يموتَ على الردِّةِ، لقوله تعالى: ﴿وَمِن يَمُتُ وَهِو كَافَرٌ فَأُولِتُكَ حَبِطَتْ أَعَالُهُم فِي الدنيا والآخرة﴾(٤).

(مَنْ): شرطيةٌ. و(يرتدِدُ): شَرطٌ. (فَيمُتْ): شَرطٌ ثانٍ (٥) معطوفٌ عليه و(الفاء) في (فأولئك): جوابُ الشرط. وهذا يقتضي توقف حبوطِ العملِ على شرطين: الردة. والموت على الكفر.

ودلالةُ هـذه الآية على هذه الرواية أقوى من دلالةِ مـا تقدم على الأولى، لأنها عامّةٌ متضمنةٌ للزيادة فكانت مُقدَّمةً.

<sup>(</sup>۱) مكان هذا العنوان بياض في النسختين، وقد اجتهدت في إثباته على هذه الصورة، ولم يعتمد الطوفي في هذا الموضوع على نصوص من كتاب (المحرر) كعادته فيها مضى، وإن كان قد أشار إليه في نهاية الحديث عن حكم المرتد في ص ٥٨١. وقد أفرد صاحب المحرر للمرتد بابًا أسهاه (باب المرتد) في ٢٧/٢١ - ١٦٩، كما تحدث عنه عرضًا في كتاب الصلاة ٢٩/١ - ٢٥٠.

<sup>(</sup>٢) سورة الزمر، آية ٦٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة إبراهيم، آية ١٨.

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية ٢١٧.

<sup>(</sup>٥) كلمة (ثان) في النسختين تبدو كأنها: (بأن) والصحيح عندي أنها (ثانٍ).

فأمّا قوله: (لئن أشركت) فهو خاصٌ فيه وفيمن أوحي إليه قبله، وإن كان إحباطُ عملِ من عَدَاهم بالإشراكِ أولى من حيثُ مفهومُ الموافقة، إلا أن دلالة المفهومِ على ما كانتُ من القوة لا تُقاومُ دلالة المنطوق، وحَمْلُ قولِه: (لئن أشركتَ) على أن الخطاب له، والمرادَ أمّتُه، خِلافُ ظاهر الكلام.

وقوله: ﴿أعماهُم كرمادٍ اشتدتُ به الريح ﴾ يمكنُ مَمْلُه \_ وهو الظاهر على أنّ ذلك في الآخرة ، ونحن قائلون به من حين الموت ، ويؤكده أنّ الآية ذُكِرَتْ في سياق ذِكْرِ عذابِ الآخرة حيث قال : ﴿ ويُسْقَى من ماءٍ صديدٍ \* يَتجرّعُه ولا يكادُ يُسيغُه ويأتيه الموتُ من كل مكانٍ وما هو بميّتٍ ومن ورائسه عذابٌ غليظٌ \* مثل الذين كفروا ﴾(١).

وبظيرهُ قولُه تعالى: ﴿وقَدِمنا إلى ما عملوا مِنْ عَمَلٍ فجعلناه هباءً منثورا \* أصحابُ الجنةِ يومئذِ خيرٌ مستقرًا ﴾ (٢).

ولأنّ قوله: (ومن يَرْتَـدِدُ) مقيّدٌ بزيادة، فَحَمْلُه على قـوله: (لئن أشركتُ) يستلـزمُ خَمْلَ المقيّد على المطلق، وإلغـاءَ شَرْطٍ لا مـوجبَ لإلغـائِه، وذلك لا يجوز.

وقوله: الإسلام يجبّ ما قبله. حجّةٌ لنا، فإنّ مفهومه أنّ الردة لا تجبُّ ما قبلها بمجردها، ويتعيّنُ حَمْلُه على ذلك ليوافق الآية.

والفرقُ بين الإسلام والردةِ: أنّ جَبّ ما قبلَ الإسلام بمجرده مِنْ قبيل الإنعام والنفضل والمسامحةِ للعبد، وإحباطَ ما قَبْلَ الردّةِ بمجردها مِنْ قبيلِ العُقوبةِ والانتقام، واللهُ تعالى إنها يُعجّلُ الإنعام ولا يعاجل بالانتقام.

<sup>(</sup>١) سورة إبراهيم، الآيات، ١٦ - ١٧ - ١٨.

<sup>(</sup>٢) سورة الفرقان، الآنتان ٢٣ – ٢٤.

ونظيرُ هذا: ما قَدْ وَرَدَ مِنْ أَنَّ الإنسانَ إذا فعلَ حسنةً، كتبها حافظُ اليمين في الحال، وإنْ فعلَ سيئةً أخَّر حافظُ الشهالِ كَتْبَها ساعةً، رجاءَ أن يستغفر، كُلُّ ذلك مراعاة من الله / تعالى لجانبِ العبدِ، ونظرًا (١) في حقه، فلا يبعدُ أن يكونَ [٧٦] ألا ههنا كذلك، فيسقطُ عنه عُهدة ما عملَ قبل الإسلام بمجرده، تعجيلاً للإنعام، ويقفُ عمله قبل الردة على سبيلِ المراعاة، فإنْ عاد إلى الإسلامِ استمرَّ عملُه على الصحةِ، فإنْ مات كافرًا تبين بطلائه من حين الردةِ، كنكاح المرتدِّ إذا لم يُسْلِم في العِدّة.

وهذا أصلٌ قد ذكر الشيخُ رحمه الله تعالى من فروعه في باب مواقيت الصلاة مسائل (٢):

منها: إذا حبّ ثم ارتد ثم أسْلَمَ، لَـزِمَهُ إعـادةُ الحبّ – على الروايـة الأولى – [لأنه] (٣) بطل بردته.

وعلى الثانية: لا يلزمه؛ لأن استمرار حجِّه على الصحة تبيّن بعودهِ إلى الإسلام.

ومنها: إذا صلّى صلاةً ثم ارتد ثم أسلم، ووقْتُها باقٍ، لم تَجِبْ إعادتُها على الثانية، وهو المذهبُ (٤).

ويتخرِجُ على الأولى أنه يجبُ. والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) هذه الكلمة غير واضحة في النسختين، فلا أدري أهي: (ونظرًا) أم (ونظرةِ) أم (ونظيرًا) ؟

<sup>(</sup>٢) انظر المحرر ١/ ٢٩ - ٣٠، وقد أشرت إلى ذلك في التعليق على عنوان هذا الموضوع قبل صفحتين .

<sup>(</sup>٣) كلمة [لأنه] غير موجودة في النسختين، وقد زدتها من عندي لأن المعنى يقتضيها.

<sup>(</sup>٤) انظر المحرر ٢٩/١ - ٣٠، وحاشيته وفيها كتاب: (النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد المدين ابن تيمية) لشمس المدين ابن مفلح ففيه تفصيل جيد لذلك، وانظر: الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٦.

# [كتاب الأيمان(١)]

قال الشيخ (٢): (ولا فرقَ في اسمِ الله بين قوله: والله، وتالله، وبالله، وبين إسقاطِ حرف القسم فيقول: الله لأفعلنَّ بالجر أو بالنصب فإن قاله مرفوعًا مع الواو وعدمه، أو منصوبًا مع الواو، فهو يمين أيضا، إلاّ أن يكونَ من أهل العربية).

بيانُ القسم: وهو تأكيدُ نفي كلامٍ أو إثباته بالحلف بمعظم عند الحالفِ والمحلوفِ له، أو عند أحدهما، نحو: والله لأقومن.

وأصلُ حروفِه (الباء): لأنَّ الأصلَ في القسم: أقْسِمُ أو أَحْلِفُ بالله.

فالباءُ: هي التي تُعدِّي الفعلَ إلى المقسم بِه، فحُذِف الفعلُ لكثرةِ الاستعمال فقيتُ الباءُ المعدِّيةُ له تدل عليه.

ويدلُّ (٣)على أصالةِ الباءِ في القسمِ:

اجتماعُها (٤) مع الفعل المحذوفِ نحو: حَلَفْتُ بالله. وليس ذلك لغيرها من حروفِه، نحو: أقسمتُ والله، أو حلفتُ تالله.

ودُخولُها على المضمر والمظهر نحو: أقسمتُ بالله، ويهِ، بخلافِ أُخْتَيْها.

ثمّ (الواو): وهي بدلٌ من (الباء) لأنّهم أرادوا التوسعة في أدواتِ القسمِ لكثرته (٥)، فأبدلوا (الواو) من (الباء) لشبَهِهَا بها من وجهين:

<sup>(</sup>١) مكان هذا العنوان بياض في النسختين، وقد أخذت العنوان من المحرر ١٩٦/٢، لأن الطوفي قد نقل النص الذي تحت العنوان منه.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ١٩٦.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (وتدل) بالتاء، وقد جعلتها بـ(الياء) لأنه الصواب عندي.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (اجتهاعا)، بدون هاء، وقد جعلتها: اجتهاعُها؛ لأنه الصواب عندي.

<sup>(</sup>٥) الضمير في: (لكثرته) يعود للقسم، أي لكثرة دورانه في الكلام، ولا يعود للأدوات، مع أن ذلك قد يتبادر، وإلا لقال: لكثرتها.

[الأول]: المَخْرَج: إذْ هُما شفويتان(١).

الثناني: المعنى، وهو أن (النواو) للجمع، و(البناء) للإلصناق، والمعنينان متقاربان.

فأمّا (الفاءُ): وإنْ كانتْ شفويةً إلا أنها للترتيب، لا للجمع، فقد فات فيها أحدُ وجْهَى الشَّبَهِ.

ولا تدخلُ (الواو) على المضمر؛ لفرعيَّتِها نَقْصًا عن أصلِها.

ثم (الناء): وهي بدلٌ من (الواو) كما أبْدِلَتْ منها في (تُراث) و(تُجاه) وتُهمة) ورُتُحِمة (تُحاه) وتُهمة) ورُتُحمة (٢) فهي بدلُ بدلٍ، وفرعُ فرع، ولضعفها ببعدها عن الأصل اختصت باسم الله، بهذا اللفظ فقط، لكثرته في باب القسم، فلا يُقال/ تَرَبِّي، [٧٦/ب] ولا تالرحن، وقد جاء شاذًا.

إذا عَرفْتَ ذلك، فقولُ الشيخ: (ولا فرق في اسم الله) الخ... معناه: لا فرق في الحلفِ بلفظِ اسم الله بين أن يكونَ حرفُ القسمِ الداخلُ عليه (واوًا) أو (باءً) أو (تاءً) لأن جميعها من حروفِ القسم أصلاً وبدلاً، وتخصيصُه ذلك باسم الله إشارةٌ إلى نحوٍ عما ذكرنا، من أن (التاء) لا تدخلُ على غير اسم الله، فأما اسمُ الله فالثلاثةُ مشتركةٌ في الدخولِ عليه، فلذلك سَوَّى بينها فيه.

وأما إذا أسقط حرف القسم وجرَّ أو نَصَبَ فإنه يمين أيضا، لا فَرْقَ بينه وبين فِرْم الحرفِ في ذلك؛ لأن اللغة وردت به (٣)، واستعمالَ الشرعِ نوَّعهُ، فإنّ النبيَّ في ذلك؛ لأن اللغة وردت به (٣)، واستعمالَ الشرعِ نوَّعهُ، فإنّ النبيَّ قال لرُكانة بن عبد يريد حين طلّق زوجته: (الله ما أردتَ إلا واحدة. قال:

<sup>(</sup>١) كذا في النسختين: (شفويتان) بالتأنيث. ولو قال: (شفويّان) لكان أولى لأنه يقال: حرف شفوي، وحرفان شفويان. وسيكرر ذلك الطوفي بعد سطرين فيصف (الفاء) بأنها شفوية.

<sup>(</sup>٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٥٥١ - ١٤٦.

<sup>(</sup>٣) انظر: معانى القرآن للأخفش ٢/ ٢٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٩ .

آلله ما أردتُ إلا واحدة)(١).

وأما صحتُه مع الجرِّ: فَوجْهُه أن حرفَ القسمِ مُرادٌ وإن لم يكن ملفوظًا به. وأمّا مع النصبِ: فكأنه تعدَّى الفعلُ المحذوفُ وهو (أقسِمُ) أو (أحلفُ) بنفسه إلى المقْسَمِ به فَنَصبه. وقد جاء مثلُ ذلك في فصيحِ اللغةِ، منها بيثُ (٢) امرئ القيس:

[۸۸] فقلتُ يمينَ الله أبرحُ قاعدًا [۸۸]

[٨٩] فقالتْ يمينَ الله ما لكَ حيلةٌ

بنصب (يمين) فيها، كأنسه قال: أقسمتُ، أو حلفْتُ يمينَ الله. أوقع الفعلَ عليها فنصبها به.

(١) حديث ضعيف أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم، وله عدة طرق ذكرها وبسط القول فيها وضعفها كلها الشيخ الألباني في إرواء الغليل ١٣٩/ ١٤٥ (برقم ٢٠٦٣). وانظر أيضا: ضعيف سنن أبي داود للألباني ص ٢١٨ – ٢١٩، برقم (٢٧٩/ ٢٠٢) والحديثين الله ين بعده، وضعيف ابن ماجه للألباني (٤٤٤/ ٢٠٥١)، وضعيف الترمذي له أيضا (٢٠٤/ ١١٩٣).

وقد ورد القسمُ في بعض الروايات بدون واو (الله) كها ذكر الطوفي، وورد في بعضها بالواو (والله). أما ركسانة: فهو: ركانة - بضم الراء وتخفيف الكاف - ابن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي ، من مسلمة الفتح، ثم نـزل المدينة ومات في أول خلافة معاوية. (تقريب التهذيب ١/ ٢٥٢). واسم زوجته: سهيمة، وقد طلقها الطلقة الثانية في زمان عمر، والثالثة في زمان عثران، وهذا مذكور في سنن أبي داود وغيره في المواضع السابقة.

(٢) هما بيتان ، وليس بيتا و احدًا ، و إن كانا قد كتبا في النسختين بصورة توحي بأن الشطرين المستشهد بهما يمثلان بيتًا واحدًا ، ويبدو أن ذلك من عمل النساخ ؛ لأن الطوفي أديب وعالم وله كتاب حول شعر امرئ القيس سهاه (الحيس . . . ) فيستبعد منه هذا الوهم . وقد حقق كتاب (الحيس) ونشره الدكتور مصطفى عليان .

(٣) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس، من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

(ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي . . . ) والتي يعدها البعض قرينة معلقته في الجودة ، وعجز البيت الشاهد:

وهذا البيت من شواهد النّحو المُشهورة التي قل أن يخلّو منها كتاب نحو، وهو شاهد على جواز الرفع والنصب في كلمة (يمين). انظر تفصيل ذلك في: ديوانه ١٠٧ – ١٠٨ (بتحقيق أبي شنب)، وديوانه ١٢٨ (بتحقيق السندوبي)، وكتاب سيبويه ٢/ ١٤٧ (بولاق) وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٠، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠٩ (بولاق). وغرها.

(٤) صدر بيت من الطويل، لآمرئ القيس - أيضا - وهو من معلقته المشهورة، وعجزه: (وما إن أرى عنك العماية تنجلي). ويروى: (الغواية). بدل: (العماية). وقد قيل في كلمة (يمين) هنا ما قيل فيها في البيت السابق. انظر: ديوانه ٧٢ (تحقيق أبي شنب) و١٤٨ (تحقيق السندوي). فإنْ قاله مرفوعًا: مع (الـواو) وعدمِه، نحو: والله لأقومَنّ، أو: الله لأقومنّ \_ بفتح الهاء : \_ بضم الهاء فيها \_ أو منصوبًا: مع (الواو) نحو: والله لأقومنّ \_ بفتح الهاء :

فإمّا أن يكونَ من أهلِ العربيةِ، أوْ لاَ، فإنْ لم يكنْ فهو يمينٌ في حقّهِ مع لحنه ؛ لأنّه يجهلُ الفرقَ من حيثُ الإعراب، ولحننُه لا يُخْرِجُ قوله عن أن يكونَ يمينًا بالنسبة إليه، كما لو قال: أنتِ طالقًا بفتح القاف أو كسرها.

وإنْ كان من أهلِ العربيةِ: فإن لم يُرِد اليمينَ لم يكن يمينًا؛ لأنه لم يأتِ باللفظِ الموضوعِ لليمين ولا قَصَدَها، فلم يَلْزَمْه، كما لو لم يتكلمُ أصلًا. وإنْ أراد اليمينَ كان يمينًا؛ لأن نيَّته جَبَرتْ كسرَ لَفْظِه. والله أعلم.

## [الاستشناء في الإقرار(١)]

قال الشيخ (٢): (قد ذكرنا صحة استثناء الأقل، دون الكلّ، ودون الأكثر، على الأصح، وأنّ في النصفِ وجهين).

يعنى: أنه قد ذكر ذلك في الطلاق (٣) وقد مر توجيهه.

وقد قال أبو إسحاق الزجاج (٤): لم يأتِ الاستثناءُ إلا في القليل من الكثير، ولو قال: مائة إلا تسعة وتسعين لم يكن/ متكلما بالعربية. [٧٧/ أ]

قوله (٥): (ويصحُّ الاستثناءُ من الاستثناءِ، كقوله: له عليّ سبعةٌ إلا ثلاثةً إلا درهما فيلزم خمسة).

<sup>(</sup>١) هذا العنوان مكانه بياض في النسختين، وقد أخذته من المحرر، ومن خلال مضمون ما تحته من كلام، ومن نص الطوفي المتقدم في (ص ٤٠٥).

<sup>(</sup>٢) انظر المحرر ٢/ ٤٥٤ - ٤٥٦ (وليس متن المحرر في أعلى الصفحة، وشرحه لابن مفلح في الحاشية، كما هي العادة، وإنها خُلِطا معًا مع تمييز المتن بالأقواس، في هذا الموضع وأغلب المواضع التي بعده خصوصًا في هذا الباب وهو باب الاستثناء في الإقرار، بخلاف المواضع السابقة، فليتنبه القارئ لذلك).

<sup>(</sup>٣) انظر: المحرر ٢/ ٥٩، وقد سبق توجيه ذلك عندما أورده الطوفي في موضعه (ص ٢٠٥) وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) انظر رأي الزجاج هذا بتفصيل أكثر في كتابه: معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/٤ - ١٦٤، وقد ذكر كلام الزجاج هذا بنصه ـ قبل الطوفي ـ ابنُ قدامة في المغني ٧/ ٢٩٢، وفي الكافي ٤/ ٥٧٧.

<sup>(</sup>٥) المحرر: ٢/ ٤٥٧ (أسفل الصفحة).

وأمّا لزومُ الخمسةِ في هذه الصورة؛ فلأنه أوجبَ سبعةً، ثم استثنى منها ثلاثةً، بقي أربعةً، ثم استثنى من الثلاثة درهمًا أضافه إلى الأربعة صارت خمسة.

وهذا مَبْنيٌّ على أن الاستثناءَ من النفي إثباتٌ عندنا، ومنع ذلك أبو حنيفة وأصحابه (٣)، وادّعوا أنّ بين الحكم بالنفي والحكم بالإثبات واسطة وهي عدم الحكم؛ لأنّ الاستثناءَ عندهم: لفظ يدخلُ على الكلام العامِّ فيمنعُه من اقتضاء العموم والاستغراق، حتى يصير كأنه لم يتكلم إلا بالقدر الباقي بعد الاستثناء. فمقتضى هذا التعريف بقاء المستثنى غير محكوم عليه ينفي ولا إثبات.

وذكر بعضُ المتأخرين على هذا المذهب شُبْهةً دقَّقَ فيها المغالطة ، ولا أصلَ لها(٤).

<sup>(</sup>١) انظر: المغنى ٧/ ٢٩٤، والكافى ٤/ ٥٨٠.

<sup>(</sup>٢) سورة الحجر، الآيات ٥٨ - ٦٠.

<sup>(</sup>٣) انظر: الإحكام للآمدي ٢/ ٣٠٨، والاستغناء ٥٤٩ - ٥٥٣.

<sup>(</sup>٤) لعله يقصد بذلك الشيخ سراج الدين، فقد نقل عنه القرافي في الاستغناء ٤٥٥ فائدة في هذا الموضوع وناقشه فيها.

ولنا على المسألة: أن الاستثناء لا بدّ أن يكونَ من كلام، ثم الكلامُ لا يكونُ إلا جملة، ثم هي: إمّا فعليّة، وإمّا اسميّة، وعلى التقديرين: فإمّا نافية (١)، أو مثبتة. فتلك أربعةُ أقسام:

الأول: فعليةٌ نافية، نحو: ما قام القومُ إلا زيدٌ (٢) أو زيدًا.

الثاني: فعليةٌ مثبتة، نحو: قام القومُ إلا زيدًا (٣).

الثالث: اسميةٌ نافية، نحو: ما أحدٌ قائم، أو ما القومُ قيامٌ إلا زيدًا (٤).

الرابع: اسميةٌ مثبتة، نحو: القومُ قيامٌ إلا زيدًا(٥).

و إذا ثبتَ أن الكلامَ منحصرٌ فيها ذكرناه، وأن الاستثناءَ لا يكونُ إلا من كلام، فنقول:

الاستثناء: يتضمنُ جملتين: المستثنى منه، نحو قام القومُ أو ما قام القومُ. والمستثنى، نحو: إلا زيدًا أو زيدٌ.

وحينت ذنقول: الحكم على الجملتين إمّا أن يكونَ متحدًا من حيثُ النفيُ والإثباث، أو مغايراً.

والاتحاد باطلٌ لوجوه:

<sup>(</sup>١) استخدم في هذا الموضع وما بعده كلمة (نافية) ولو قال: (منفيّة) لكان أولى.

<sup>(</sup>٢) برفع (زيد) أو نصبه، فالرفع على الاتباع، والنصب على الاستثناء ؛ لأنه يجوز في المستثنى في الكلام التام غير الموجب الإتباع للمستثنى منه في إعرابه، أو النصب على الاستثناء. وهذا مفصل في باب الاستثناء في شروح الألفية وغيرها من كتب النحو (انظر شرح التصريح ١/ ٣٤٨ - ٣٥١).

<sup>(</sup>٣) بالنصب فقط لأن الاستثناء تام موجب.

<sup>(</sup>٤) بالوجهين، الرفع على الإتباع، والنصب على الاستثناء، ولم يذكر الطوفي إلا النصب.

<sup>(</sup>٥) بالنصب فقط.

الأول: أنّ الحكم لو كان متحدًا فيها لاقتضى قولُنا: قام القومُ إلا زيدًا. إثباتَ القيامِ لزيدٍ، كما كان ثابتًا للقوم، ولاقتضى قولُنا: ما قام القومُ إلا زيدٌ. في القيام عن زيدٍ، كما انتفى عن القوم. ولو كان كذلك لكان الإثباتُ بالجملةِ الثانية مع كونها (١) لا تفيد مغايرةً في الحكم عيبًا؛ إذ هو تطويلٌ في المحلمِ لغير فائدة؛ لأنّ لغة العربِ يراعى/ فيها الإيجاز والاختصار، حتى إنهم [٧٧/ب] ليحذفون بعضَ الكلامِ لدلالة بعضه عليه. واللغةُ مُنزّهةٌ عن الهذرِ واللغوِ على المنافر واللغو

الثاني: أنّ كلَّ أحدٍ يفهمُ من قول على: ﴿ فشربوا منه إلا قليلاً منهم ﴾ (٢) أن القليلَ لم يشرب، والأكثر شرب. وكلَّ أحدٍ يفهمُ من قول القائل: (كُلِ الحلاوة إلا التمر، واشتر الرقيق إلا الأسود). النهي عن أكْلِ التمر، وشرى الرقيق الأسود، وذلك صريحٌ في أنّ الاستثناء من النهي إثبات.

الثالث: أنّ قولنا: (لا إِلَه) نكرةٌ في سياقِ النفي، يقتضي نفي الإلهيّة، حتى لو اقتصرَ الإنسانُ على ذلك كَفَر ؛ لأنّ المعنى: لا إله موجودٌ. فإذا قال: إلا الله. أفاد إثباتَ الإلهيّة لله تعالى خاصةً بالإجماع، ولو لم يكن الاستثناءُ من النفي إثباتًا لم يفدْ ذلك، وكفى عمومُ نفي الإلهيّة بعد وجودِ الاستثناء كنا كان قبلَ وجوده، وهو باطلٌ بالإجماع.

ولا يُقال: إنّ إلهيّة الله عُرِفَتْ بدليلٍ خارجي؛ لأنّا نقولُ: لو قدّرنا عدمَ الدليلِ الخارجي لاستفدنا الحكمَ من هذه الصيغة بالوضع وهو المطلوب(٣).

<sup>(</sup>١) في النسختين: (كونه)، والصحيح عندي ما أثبته؛ لأن الضمير راجع إلى الجملة.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة، آية: ٢٤٩.

<sup>(</sup>٣) انظر: الإحكام ٢/ ٣٠٨، والاستغناء ٥٥٠ –٥٥٣.

إذا عَرفْتَ ذلك: فاعلم أنّ الاستثناءات إذا تكررت وكثر (١) بعضُها من بعض، فربها أشكلَ القدرُ اللازمُ منها، ولك في معرفته طريقان:

أحدُهما: أنْ تُسقِطَ آخر المستثنياتِ من الذي قبله، ثم ما بقيَ منه من الذي قبله حتى تنتهى إلى حيث بدأت، فما بقي فهو القدرُ اللازمُ.

ولنفرض ذلك في مسألة الكتاب(٢)، وهي قوله: له عليَّ سبعةٌ إلا ثـلاثةً إلا درهما.

فأَسْقِط الدرهمَ من الثلاثةِ يبقى درهمان، أَسْقِطْهما من السبعةِ (٣)يبقى خمسة.

الطريقُ الثاني: أَنْ تُسقِطَ ما بين كلِّ استثناءين وتجمع الباقي، ثم تجمع ما أسقطت وتُسقِطه مما جمعت، فالباقى هو القدرُ اللازمُ.

ففي المسألة المفروضة : إذا أسقطت الثلاثة وضممت السبعة إلى الدرهم كان ثانية ، إذا أسقطت منها الثلاثة بقي خسة ، كالأول .

فإذا قال: له علي عشرةٌ إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحدًا على رأي من يصححُ استثناء الأكثر.

فعلى الطريقِ الأول: أَسْقِط الواحدَ من الاثنين، يبقى واحدٌ / أَسْقِطْه من [٧٨/أ] الثلاثة، يبقى اثنان، أسقِطْهما من الأربعة، يبقى اثنان، أسقطهما من الخمسة، يبقى ثلاثة، أسقطها من السبعة، يبقى يبقى ثلاثة، أسقطها من السبعة، يبقى أربعة، أسقطها من التسعة، يبقى خمسة، أسقطها من العشرة، يبقى خمسة، وهي القدرُ اللازم.

<sup>(</sup>١) كلمة: (كثر) غير واضحة في (أ) وربيا كانت كلمة غيرها.

<sup>(</sup>٢) أي: التي أوردها قبل قليل صاحب المحرر.

<sup>(</sup>٣) لو قال: (يبق) على الجزم في جواب الأمر لكان أولى. مع أن للرفع وجهًا، وسيعيده بالرفع في هذه الصفحة مرارًا، وفيها بعدها.

وعلى الطريقِ الثاني: تُسقِط ما بين كلِّ استثناءين وتجمعُ ما عدا ذلك، وهو العشرةُ والثهانيةُ والستة والأربعة والاثنان، وذلك ثلاثون. ثم تجمعُ ما أسقطت وهو التسعةُ والسبعةُ والخمسة والثلاثة والواحد، وذلك خمسةٌ وعشرون، أسقطها من الثلاثين، يبقى خمسة كالأول. وهو القدرُ المستثنى اللازمُ.

قوله (١): (وإذا كان الكلُّ أو الأكثرُ المستثنى مستثنى منه، فهل يبطلُ وما بعده، أو يرجعُ ما بعده إلى ما قبله، أو يُنظرُ إلى ما تؤول إليه جملةُ الاستثناءات. فيه ثلاثةُ أوجه كذلك).

مثالُ كونِ الكلِّ المستثنى مستثنى منه: له عليَّ عشرةٌ [إلا عشرةً] (٢) إلا أربعة .

ومثالً كونِ الأكثر المستثنى مستثنى منه: له عليّ عشرةٌ إلا ثهانية إلا ثلاثة.

أما كونُه يبطلُ وما بعده؛ فلأنه استثناءٌ باطلٌ لكونه مستخرقًا، أو أكثرَ، وما بعده فرعٌ عليه، فيبطلُ لبطلانِ أصلِه.

وأمّا كونُه يرجعُ ما بعده إلى ما قبله ويلغو هو؛ فلأنّ ما بعده استثناءٌ بنفسه صحيحٌ من حيثُ هو استثناء، وإنها يبطل ما قبله لأمر خاص به، وهو كونُه مستغرقًا أو أكثر، فيختصُ البطلانُ به، لاختصاصه بموجب البطلان، ويرجعُ ما بعده إلى ما قبله كأن لم يقع الباطلُ بينهها.

فكأنه قال في الصورة الأولى: له عليّ عشرةٌ إلا أربعة.

وفي الثانية: له عليّ عشرةٌ إلا ثلاثة.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/٨٥٤.

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفين وهو [إلا عشرة] ليس في النسختين، وقد أضفته لأنه مقصود ويدل على ذلك ما بعده من كلام .

ولَغَتْ الواسطتان (العشرة) (١) و(الثمانية).

وأما كونُه يؤولُ إلى ما تؤول إليه جملةُ الاستثناءات؛ فلأنها لمّا اشتملتْ على صحيح وباطل، لم يَجُزُ إلغاءُ القسمين؛ لأن الصحيح يوجبُ العمل بمقتضاه وهو متحققُ الوجود، ولا إعهالُ الباطلِ وإلغاءُ الصحيح؛ لأن بطلانِه ضروريّ، ولا إعهالُ الصحيح فقط؛ لإفضائِه إلى تخلّلِ الأجنبيّ بين المستثنى والمستثنى منه لفظًا، وهو/ خلافُ الأصلِ ووضْعِ اللسان. فتَعيَّن إعهاهُما؛ لأن [٧٨/ب] الجميعَ كالجملةِ الواحدةِ لا يتمُّ الكلامُ بدونه، وإعهاها بأنْ تنظرَ إلى من (٢) تؤول إليه جملة الاستثناء بأحد الطريقين المذكورين فيكون هو اللازم.

قوله (٣): (وإذا قال: له عليّ عشرةٌ إلا خمسةٌ إلا ثلاثة إلا درهمين إلا درهما، فهل يلزُمه وإذا صححنا استثناء النصف خمسةٌ أو ستةٌ، على وجهين. وإذا لم نصححه فهل يلزُمه عشرةٌ (٤) أو ثانية، على وجهين).

أما كونه يلزمه \_ إذا صححنا استثناء النصف \_ خمسةٌ في وجه ؛ فلأن استثناء الثلاثة من الخمسة باطلٌ ، إذْ هو استثناء الأكثر ، فيبطلُ ما تفرع عليه وهو استثناء الدرهمين من الثلاثة ، ولأنه أكثر أيضا ، فبطلائه من وجهين : الاستقلال ، والتبعية ، وكذلك استثناء الدرهم من الدرهمين يبطلُ ، لأنه فرعٌ على أصلِ باطلٍ ، وحيئة يبقى الكلام كأنه قال : له علي عشرةٌ إلا خمسة فقط ، فيلزمه خمسةٌ ، وهذا الوجة مبنيٌ على الوجه الأولِ في الأصلِ الذي قرره ، وهو قوله : (فهل يبطلُ وما بعده) .

<sup>(</sup>١) كلمة (العشرة) هنا، مع ما قبلها تدل على سقوط [إلا عشرة] التي أضفتها فيها سبق.

<sup>(</sup>٢) كلمة (مَنْ) ليست في (أ)، وليست في متن (ب) وإنها معلقة في الهامش، لكن الكلام يحتاجها، أو كلمة (ما) بدلاً عنها.

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٨٥٨ - ٥٥٩.

<sup>(</sup>٤) في المحرر: (ثبانية أو عشرة). أي: بتقديم الثبانية على العشرة.

وأما كونُه يلزمه ستةٌ، فهو بناء على الوجه الثاني في الأصلِ الذي قرره، وهو قوله: (أو يرجعُ ما بعده إلى ما قبله)؛ لأنّا في هذه الصورةِ نُلْغِي استثناء الثلاثةِ من الخمسة، لأنها أكثرها، وكذا استثناء الاثنين من الثلاثة، فكأنها لم يكونا، فأما استثناء الواحدِ من الاثنين فصحيحٌ، إذْ هو استثناءُ النصف، والكلامُ على القولِ بصحته، فتجعله متصلاً بالخمسة مستثنى منها، فكأنه قال: له عليً عشرةٌ إلا خمسةً إلا درهمًا. فيلزمُه ستةٌ.

فاستخرِجُها بإحدى الطريقتين(١) المذكورتين قبل:

إمّا بالأولى: فأسْقِطْ الدرهم من الخمسةِ، يبقى أربعة، أسْقِطْها من العشرة، يبقى ستة.

و إمّا بالثانية: فضمّ الدرهمَ إلى العشرةِ، يكن أحدَ عشرَ، فأَسْقِط الخمسةَ منها، يبقى ستة.

وهذان الوجهان على القول بصحة استثناء النصف كما تقدم.

أمّا إذا لم نصححه، فيلزمه عشرةٌ في وجه؛ لأنه استثنى منها خمسة، وهي خمسة، فيبطل هو وما بعده من الاستثناءات، لأنها فروعُه فصار كأنه قال: له على عشرةٌ فقط.

الثاني: يلزمه ثمانية؛ لأن استثناء الخمسة من العشرة، والشلاثة من الخمسة بطلا، حتى كأن لم يُوجدا، ويبقى استثناء الاثنين راجعًا/ إلى العشرة، يبقى [٧٩] ثمانية، ولا عبرة باستثناء الواحد الأخير؛ إمّا لأنه استثناء النصف من الاثنين وهو باطلٌ، أو لأنه مسكوتٌ عليه فلا حُكْمَ له.

<sup>(</sup>١) في النسختين: بإحدى الطريقين المذكورين.

واعلم أن هذا الوجه لا وجه له، وما وُجِّه به مَخْضُ المكابرة والتحكم، فإن هذا الوجه متفرعٌ على أن ما بعد الاستثناء الباطل يرجع إلى ما قبله، فحكمُهم بصحة استثناء الاثنين دون ما قبلهما وما بعدهما مع اشتراك الجميع في علة البطلان ـ لا وجه له، إذ هو ترجيحٌ من غير مُرجِّح.

فإنّ قولهم: الثلاثةُ أكثرُ (١) الخمسةِ. فيُلْغَى استثناؤها. مُعارَضٌ بأن الاثنين أكثرُ الثلاثةِ، فيُلغى استثناؤها، ولا فرقَ.

وقـولهم: لا اعتبارَ بـالواحـدِ الأخير؛ لأنـه استثناءُ النصفِ، مُعـارضٌ بأنهم صححوا استثناءَ الاثنين من الثلاثةِ، وهو استثناءُ الأكثر، فهو أَوْلى.

فإن قالوا: نحنُ لم نَسْتَثْنِ الاثنين من الشلاثةِ، بل من العشرةِ، وأَلْغَيْنَا ما بينهما كأن لم يكن.

قلنا: فكان ينبغي أن تستثنوا الواحدَ من العشرةِ وتُلْغُوا ما بينهما كأن لم يكن، وهو أوْلى؛ لأنه آخرُ الكلام ومَقْطعُه.

قولهُم: أو لأنه مسكوتٌ عليه فلا حُكْمَ له. باطلٌ من وجهين:

أحدُهما: أنكم اعتبرتم بالاثنين من قبله وهي في حكم المسكوتِ عليه، لإلغائكم حكمَ الواحدِ بعدهما.

الثاني: أنّ الاستثناءاتِ الصحيحة والباطلة لا بدّ فيها من مسكوتٍ عليه، فلو كان السكوتُ يوجبُ الإلغاء لوجبَ إلغاءُ كلّ مستثنى أخير. وبطلانُه ظاهر."

<sup>(</sup>١) في نسخة (ب): (أكثر من الخمسة). أي: بزيادة (مِنْ) وهو خطأ، وقد انخدع ناسخ (ب) بوجودها في (أ) لكنها مشطوبة في (أ) ولم يتنبه للشطب ناسخ (ب) فأثبتها. ولا شك بأن زيادتها واضحة من خلال المعنى.

والصحيحُ في توجيهه: إلغاءُ الخمسةِ ؛ لأنها استثناءُ النصفِ، ويُرد ما بعدها إلى ما قبلها، فيبقى هكذا: عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا درهمين إلا درهمًا. فيلزُمه ثمانيةٌ. مستخرج بها ذكر.

قوله(١): (وقيل: يلزمه سبعةٌ عليهما جميعا).

يعني: على صحة استثناء النصف، وعدم صحته، يلزُمه سبعة على هذا الوجه، وهو فرعٌ على القولِ الشالثِ في الأصلِ الذي ذكره الشيخُ وهو: أَنْ تنظرَ إلى ما تؤول إليه جملة الاستثناءات. فَيحْصل من ذلك سبعة ، فاستخرِجُها بإحدى الطريقتين المذكورتين:

إمّا بالأولى: فأَسْقِطْ الدرهمَ الأُخيرَ من الاثنين قبله، يبقى درهمٌ، أسقِطْه من الثلاثةِ قبله، يبقى درهمان، أسقِطْهم من الخمسة قبلهما، يبقى ثلاثةٌ، [٧٩ ب] أسقِطْها من العشرةِ قبلها، يبقى سبعة.

وإما بالثانية: فأسْقِطْ ما بين كلِّ استثناءين، واجْمع العشرةَ والشلاثة والدرهم، يكن الجميعُ أربعةَ عشر، واجْمع ما أسقطته، وهو الخمسةُ والاثنان، يكن سبعة، أسْقِطْها من الأربعةَ عشر، يبقى سبعة. فاعرفْ ذلك، والله أعلم.

#### [العامل في المستثنى:]

مسألة: اختلف أهلُ العربية في العامل في المستثنى النصب (٢)، نحو: قام القومُ إلا زيدًا.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٩٥٤.

<sup>(</sup>٢) انظر تفصيل هذا الخلاف في: الإنصاف لابن الأنباري ١/ ٢٦٠ (المسألة ٣٤)، والتبيين للعكبري ٩٤ (المسألة ٣٤)، والتبيين للعكبري ٩٩ (المسألة ٦٦) وفي حاشيته إحالة من المحقق على عدة مراجع بصورة شافية كافية. وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧١ - ٢٧٩)، والاستغناء ١٤٤.

فذهب جمه ورُ البصريين إلى أن العاملَ هو الفعلُ أو معناه بواسطة (إلا بتعديتها (١). أمّا الفعلُ: فنحو: القومُ قيامٌ إلا زيدًا. فالعاملُ ما دلّ عليه قيام من قام.

واحتجوا لمذهبهم: بأنّ (إلاً) حَرْفٌ، فجاز أن تُعَدِّيَ الفعلَ اللازمَ إلى المفعول، كحرفِ الجر، فإنه يُعَدِّي الفعلَ اللازمَ، نحو: مررت بزيدٍ، وذهبتُ إلى عمرو.

لا يُقال: الفرقُ بين (إلا) وحرفِ الجر: أن حرفَ الجر عاملٌ لكونِه مختصًا بالاسم، فلذلك قوي على التعدية بخلافِ (إلا) فإنها ليست مختصةً ؛ لدخولها على الاسم والفعل، نحو: ما زيدٌ (٢) إلا قائم، وما زيدٌ (٢) إلا يقوم. فلا تكونُ على الاسم والفعل، نحو أنها يعملُ إذا اختص، وإن لم تكن عاملةً لم تَقْوَ على التعدية ؛ لأنّ الحرفَ إنها يعملُ إذا اختص، وإن لم تكن عاملةً لم تَقْوَ على التعدية ؛ لأنّ الحرف إنها يُعدّي ليعملَ.

لأنّا نقول: هذا فرقٌ لاغ، لعدم تأثيره، ودعوى أنّ الحرف إنها يُعدّي ليعملَ، باطلةٌ بالهمزة والتضعيف، نحو: أفرحتُ زيدًا، وفَرّحته، فإنها يُعدّيان وليسا عاملين، وبالواو في المفعولِ معه، نحو: قمتُ وزيدًا، فإنها عدّت الفعلَ إلى (زيد) ولم تعملُ.

وذهبَ الفراءُ وأتباعُه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ إلى أنّ (إلاً) مركبةٌ من (إنّ) المشددة و(لا) النافية ، ثم خفّفتْ (إن) وأُدغِمتْ في (لا) ،

<sup>(</sup>١) كذا في نسخة (ب): (بتعديتها). وفي نسخة (أ) ليست الكلمة واضحة، وتبدو كأنها: (بقوتها). وقد اخترت ما في (ب) الأمرين: الأول: وضوح الكلمة. الثاني: أن الطوفي فيها بعد استخدم كلمة التعدية كثيرًا.

<sup>(</sup>٢) كتبت كلمة (زيد) في الموضعين في النسختين هكذا: (زيدا) بالنصب، ولا أدري ما وجه ذلك، وقد غيّرتها إلى الرفع لأنه الصواب.

فنصبوا بها في الإيجابِ اعتبارا بـ (إنّ) ، ورفعـ وا في النفي اعتبارًا بـ (١٧) ، كما رُكّبتُ (لو) مع (١١) فصارا حرفا واحدًا .

وذهب بعضُ الكوفيين، والمبردُ (٢) والزجاجُ من البصريين، إلى أن العاملَ فيه (إلا)؛ لأنّ معناها: أستثني زيدًا. ولو قال كذلك لنصب، فكذا معناه.

وعن الكسائي قولان:

أحدهما: أنَّ المستثنى نُصِبَ تشبيهًا بالمفعول.

والثاني: أنه نُصِبَ بإضهار (أنّ) بعد (إلا)، تقديره: قام القومُ إلا أنّ زيدًا لم يقم.

والصحيحُ ما قاله البصريون.

وما قاله الفراءُ دعوى مجردةٌ لا دليلَ عليها، والأصلُ عدمُ التركيب، ثم لو [١/٨٠] كان كها زعم، لوجبَ أن لا تعملَ رفعًا ولا نصبًا؛ لأن كلَّ حرفين رُكِّبَ أحدُهما مع الآخر بطل عملُ كلِّ واحدٍ منهها، وأحدثَ التركيبُ لهما معنى، كـ(لولا)، زال معنى مفرديها (٣)، وحدَثَ لها معنى الامتناع للوجود.

ولهذا صار معنى [إلا](٤) الاستثناء، بعد أن كان معنى مفرديها على زعمه التحقيق والتأكيد في (إنّ)، والنفي أو النهي في (لا).

وما ذكره المبردُ والزجاجُ باطلٌ ؛ لوجوه :

<sup>(</sup>١) في النسختين: (إلا). والصواب فيها يبدو (لا) لأن المقصود (لولا) وهي مركبة من (لو) و(لا). انظر: الجنر الداني ٢٠٢.

<sup>(</sup>٢) يؤكد ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٧١ - ٢٧٣ ، أن المبرد وسيبويه يريان أن الناصب للمستثنى هو (إلا) نفسها، وليس ما قبلها، وابن مالك يرجح هذا الرأي ويختاره، ويشير إلى أن العلماء لم يفهموا كلام سيبويه والمبرد في هذا، والشيخ عضيمة يؤكد في تعليقه على هذه المسألة في حاشية المقتضب ٤/ ٣٩٠ خلاف هذا، وقد فصل الحديث تفصيلاً جيدًا فليراجع.

وانظر: الكتاب ١/ ٣٦٠، ٣٦٣، ٩٦٩، والمقتضب ٤/ ٣٩٠، والكامل ٤/ ٣٤٣.

<sup>(</sup>٣) وهما: (لو) و(لا) .

<sup>(</sup>٤) كلمة (إلا) غير موجودة في النسختين، وقد زدتها لأن الكلام يقتضيها .

أحدها: أنه لمو كان العاملُ (إلاً) بمعنى (أستثني) لموجب أن تَنْصِبَ أبدًا، نفيًا وإثباتًا، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي.

الثاني: أنّ قولنا: قام القومُ غيرَ زيدٍ. لو كان الناصبُ لـ (غير) (إلا) لفسد المعنى؛ لأنه يصير: قام القومُ إلا غيرَ زيد. فينفي القيام عن غيره، والقصدُ نفيه عنه. ولا يجوزُ أن يكونَ ناصبُها نفسَها؛ لامتناع تأثيرِ الشيءِ في نفسة فتعين أنّ العاملَ فيها هو العاملُ فيها بعد (إلا) وليس إلا الفعل.

الثالث: أنّ ما ذكروه يُفْضِي إلى إعمال معاني الحروف، ولا يجوزُ لأن الحروف ضعيفةٌ، وإنها عَمِلتْ معاني الأفعال، نحو: هذا زيدٌ قائمًا؛ لقوةِ الأفعال، ولو أُعمِلَتْ معاني الحروف لجاز: ما زيدًا قائمًا. وهو غيرُ جائز.

الرابع: أن قولهَم يُفْضِي إلى صيرورةِ الكلمِ جُمْلتين، وإعمالُ الفعلِ يكونُ الكلامُ معه جملةً واحدةً، وهو أولى؛ لأنّ الاختصارَ مع استواءِ الفائدةِ راجحٌ في نظرِ أهل اللغة.

الخامس: أنّ تقديرَهم (أستثني) لينصبوا، ليس بأولى من تقدير (امْتَنَع) ليفع، فها (١) المرجِّح (٢) ؟

وقولُ الكسائي الأولُ هو قولُ البصريين بعينه، والثاني تَحكَمُ كقولِ الفراءِ في التركيب، وهو ضعيف.

<sup>(</sup>١) في نسخة (ب): (في) بدل: (فيا).

<sup>(</sup>٢) ورد في هامش نسخة (أ) تعليق على هذا الموضع، ونصّه: «وجما يتعلق بهذا المبحث ما ذكره ابن خلكان في ترجمة أبي علي الفارسي: قبل إنه سأله عضد الدولة ابن بويه فقال: ما الناصب للمستثنى في قولك: قام القوم إلا زيدًا. فقال: ناصبه (إلا)، فقال عضد الدولة: فها تقدير الكلام؟ فقال: (أستثني زيدًا)، فقال عضد الدولة: هلا رفعت وقدرت الكلام: (امتنع زيدًا)، فانقطع أبو علي» وانظر هذه القصة، والوجوه الخمسة التي رد بها الطوفي على المبرد والزجاج في الإنصاف لابن الأنباري ١/ ٢٦٢ - ٢٦٤، وفي التبيين للعكبري ٤٠٠ أربعة منها.

#### [حكم الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة:]

إذا تقرر ذلك: انبنى على هذه المسألة مسألة أخرى وهي: أنّ الاستثناء إذا تعرَّب جُمَلاً نُسِق بعضُها على بعضٍ، بحيثُ يصلحُ أن يعودَ عليها منفرداتٍ، رجع إلى جميعها في أحدِ القولين لأصحابِنا، وهو مذهبُ الشافعيّ رحمه الله.

القولُ الثاني: وهـو قولُ أبي حنيفة وجماعةٍ من المعتزلة، يعودُ إلى الجملةِ التي تلى الاستثناءَ فقط(١).

وتَوقَّف الأشاعرةُ.

ومثالُ المسألةِ قولُه تعالى: ﴿والذين يرمون المحصناتِ ثم لم يأتوا بأربعةِ شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدةً ولا تقبلوا لهم شهادةً أبدًا وأولئك هم الفاسقون \* إلا الذين تابوا (٢٠). هذا استثناءٌ راجعٌ إلى منع قبولِ الشهادةِ، وثبوت الفسقِ، فيرتفعان بالتوبةِ، حتى إنّ المحدودَ في القذفِ تقبلُ شهادتُه إذا تاب/ (٣) على [٨٠/ب] القولِ الأولِ، دون الثاني؛ لأن الاستثناءَ عائدٌ إلى رفع الفسقِ فقط.

واحتجّ أبو حنيفة لمذهبه من وجوه (٤):

الأول: أنّ رجوع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة متيقنٌ، وإلى باقيها محتملٌ مشكوكٌ فيه، فلا يثبتُ بالشك.

<sup>(</sup>١) انظر تفصيل هذه المسألة والخلاف فيها في : الإحكام للآمدي ٢/ ٣٠٠ - ٣٠٧، والاستغناء ٢٥٧ - ٢٧٣، والمعتفناء ٢٥٧ - ٢٧٣، والمغني لابن قدامة ٧/ ٢٧٣، والنكت لابن مفلح ٢/ ٤٦٠ - ٤٦١ (في حاشية المحرر).

<sup>(</sup>٢) سورة النور، الآيتان: ٤، ٥.

<sup>(</sup>٣) في النسختين (عن)، والصحيح عندي ما أثبته.

<sup>(</sup>٤) حجج أبي حنيفة مذكورة في المرجعين الأولين من المراجع السابقة .

الثاني: لو رجع إلى جميع الجملِ لوجب أن [يكون](١) الاستثناء من الاستثناء راجعًا إلى الجميع، وليس كذلك بالاتفاق، فإنه لو قال: (له عليّ عشرةٌ إلا(٢) أربعةً إلا درهمين). كان الاستثناءُ عائدًا إلى ما يليه فقط.

الثالث: لو رجع إلى الجميع لأفضى إلى توارد عواملَ مختلفة المقتضى على معمولٍ واحد، ويلزمُ من ذلك اتحادُ التأثير مع اختلافِ المؤثِّر، أو اجتماعُ الآثارِ المتضادةِ في المحلِّ الواحدِ، وكلُّ محال(٣).

وبيانه: أنّا قد بيّنًا أنّ العامل فيما بعد (إلا) هو الفعلُ قبلها بواسطتها، فإذا اجتمعت الأفعال، واختلفت مقتضياتُها لزم ما ذكرنا، ومثالُه من الآية، فإنّ فيها (اجلدوهم) وهو يقتضي النصب (ولا تقبلوا لهم) وهو يقتضي الجرّ على البدلِ من الضمير المجرور، أو النصب على الموضع، أو على الاستثناء، (وأولئك هم الفاسقون) وهو رفْعٌ، و(الذين تابوا) مُقدّرٌ بـ(التائبين)، فيكون التقدير: (اجلدوهم إلا التائبين) نصبًا، (ولا تقبلوا لهم شهادةً إلا التائبين). جرًّا، بتقدير حرفِ الجرفي المستثنى، نحو مررت بالقوم إلا زيدٍ أي بزيد، (وأولئك هم الفاسقون إلا التائبون). فيكونُ موضعُ (الذين تابوا) مرفوعًا منصوبًا مجرورًا، وهو محال.

<sup>(</sup>١) كلمة : [يكون] غير موجودة في النسختين، وقد أضفتها لأنها مرادة بدليل نصب كلمة (راجعًا) التي بعدها بكلمتين، على الخبرية لها، كها أن المعنى بوجودها أكمل.

<sup>(</sup>٢) كتب هذا المثال في النسختين هكذا: (له علي عشرة إلا درهمًا). وفيه نقص، والصواب ما أثبته لأمرين: الأول: أن المعنى والسياق يدل على سقوط (استثناء) في الوسط. الثاني: أن الطوفي سيعيد المثال بعد صفحتين تقريبًا مصححًا كما أثبته، كما أنه كذلك ورد في المرجعين اللذين وردت فيهما هذه الحجج وسبقت الإشارة إليهما قبل قليل وهما: الإحكام ٢/ ٣٠٤، والاستغناء ٦٦٣.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (محاله) بإثبات الهاء. وهو خطأ من الناسخ في نظري.

واحتج أصحابنا رضي الله تعالى عنهم من وجوه (١):

الأول: أن العطفَ بالواو جعل الجُمَلَ في حكم الجملة الواحدة، إذ هي للجمع، فيعودُ الاستثناءُ إلى الجميع، كقوله عليه الصلاةُ والسلام: (لأيُومَنَّ الرجلُ في بيته ولا يُجُلَس على تكرمته إلا بإذنه)(٢).

الثاني: لو قال: نسائي طوالقُ وعبيدي أحرارُ وأموالي صدقة إنْ دخلوا الدار. لرجع الشرطُ إلى جميع الجُمل اتفاقًا ولا فرق.

الثالث: لو قال: له عليَّ خمسةٌ وخمسةٌ إلا سبعة ، كان مُقِرَّا بثلاثة اتفاقًا ، إعادة للاستثناء إلى الجملتين ، ولو (٣) عاد إلى الأخيرة منهما لَلَزِمَهُ عشرةٌ ، وَلَغَا الاستثناء ، إذْ هو مستغرق .

الرابع: أنّ الواو للعطف، وحُكْم المعطوفِ (٤) حُكْمُ المعطوفِ/عليه في [٨١] لواحقِها الإعرابيّة، والاستثناء منها، فيستويان فيه.

والجوابُ عن حُجج الخصم:

أمّا الأولى: فَتَكَفَّنُ رجوعِ الاستثناءِ إلى الأخيرة ممنوع، إذ من الجائز أن يكون راجعًا إلى الأولى أو الثانية، وحينئذٍ فليست الأخيرةُ أولى بالاستثناءِ من غيرها، إذ ذلك تحكمٌ، و إلغاءُ الاستثناءِ مع وقوعِه باطلٌ، وردُّه إلى إحدى الجُمَلِ لا بِعَيْنِها

<sup>(</sup>١) حجب الأصحاب مع غيرها من الحجج موجودة في المرجعين المشار إليهما قبل قليل.

<sup>(</sup>٢) حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٤٦٥ (برقم ٢٧٣) في باب من أحق بالإمامة من كتاب المساجد ومواضع الصلاة، وأخرجه في الباب نفسه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم. وانظر: المغني لابن قدامة ٣/ ٤٢، ٧/ ٢٧٣، والكافي ٤/ ٥٨١. والتكرمة: هي فراش صاحب البيت الخاص به.

<sup>(</sup>٣) توسطت في نسخة (ب) كلمة (قال) بين كلمتي: (لو عاد)، ولم ترد في (أ) والصحيح أنه لا داعي لها.

<sup>(</sup>٤) في نسخة (ب): العطف.

لَغُوْ غيرُ مفيد، إذ هو تعطيلٌ له في المعنى، فيتعينُ ردَّه إلى جميع الجُملِ احتياطًا، فإنّ المتكلمَ إنْ أراد الاستثناءَ من الجميع كان ذلك وفقَ مُرادِه، وإن أراد بعضها فليس في الكلام ما يدلُّ على عَيْنِها، فتكونُ شائعةً، كليلةِ القدْرِ وساعةِ الجمعة، فَبِرَدّه إلى الجرادة والخروج عن عهدة الخطاب.

وعن الثانية: إنها لم يُجْعل الاستثناءُ من الاستثناءِ راجعا إلى جميعِ الجُمل؛ لأنّ الاستثناءَ عندنا من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فلو رجع إلى الكل لزم استثناءُ النفي من النفي، والإثبات من الإثبات، فرددناه إلى ما قبله فقط لهذا المحذور.

وبيانُه: أنه (١) لو قال (له عليّ عشرةٌ (٢) إلا أربعة إلا اثنين). فالعشرةُ والاثنان مثبتان، فلو رددنا استثناءهما (٣) إلى الأربعة والعشرة جميعًا، لكان أحدُ الدرهمين المثبتين راجعًا إلى العشرة المثبتة، فيكونُ مثبتًا مزيدًا عليهما، فيصيرُ أحدَ عشرَ، وهو لعبٌ وعكسُ موضوع الاستثناء.

وأما الجوابُ عن الحجةِ الثالثة: فإنّ قاعدتَها الكليةَ المذكورة في صدرها مثبتةٌ لا تكاد أن تصادم، وأمّا ما ذكر في آخرها من الكلام في توجيه المشال من الآية ففيه تسامحٌ ومُجازفةٌ، فإنّ قولهم: (أولئك هم: . . رفعٌ): إنْ أرادوا أنه يقتضي رفع ما بعد (إلا) فهو خطأ؛ إذْ لا فرقَ بينه وبين: القومُ قيامٌ إلا زيدا.

وأما الأشاعرةُ: فإنهم لمّا رأوا تعارضَ هذه الأدلةِ من الطرفين، واصطدامَها توقفوا لعدم المُرجِّح.

<sup>(</sup>١) كلمة (أنه) غير موجودة في (ب).

<sup>(</sup>٢) هذا هو المثال الذي ورد مصحفًا قبل صفحتين تقريبًا وصححته هناك وفق ما ورد هنا.

<sup>(</sup>٣) أي: استثناء الدرهمين الاثنين.

واعلم أنَّ هذه المسألةَ أصلٌ كبيرٌ، وفروعُها كثيرةٌ، منها:

قولُه(١): (وإذا قبال: له عليّ درهمان وثبلاثةٌ إلا درهمين، أو: له عليّ درهمٌ ودرهمٌ إلا درهمًا. ففي صحةِ استثنائه وجهان).

أمّا إذا قال: درهمان وشلاشة إلا درهمين. فإن قلنا يرجع الاستثناء إلى جميع الجُملِ قبله، صَحّ استثناؤه؛ لأنّ الدرهمين المستثنيين رجعا/ إلى الدرهمين [٨١] والشلاثة قبلها، فكأنه قال: خمسة إلا درهمين. وإن قلنا: يرجع إلى أقربِ الجملِ فقد استثنى درهمين من ثلاثة، كأنه قال: ثلاثة الا درهمين، وهو استثناء الأكثر، فلا يصح، وتلزمُه الخمسة.

وأمّا في الصورة الثانية:

فعلى القول الأول: استثنى الدرهم من مجموع الثلاثة ، فيلزمُه درهمان.

وعلى الثناني: استثناه من المدرهم قبله، وهو باطلٌ، لاستغراقه، فيلزمه الثلاثة.

قولُه (٢): ([وإذا قال: له عليّ خمسةٌ إلا درهمين ودرهمًا، لزمه خمسة]، جمعًا للمستثنى).

يُريدُ به الدرهمين والدرهم إذا جُمِعا صارا ثلاثة كأنه استثناها من الخمسة وهو استثناءُ الأكثرِ، فيبطلُ، وذلك لأن عَطْفَه الدرهم على الدرهمين بالواو صَيّره في حُكْمِها، وهو الاستثناءُ من الخمسةِ.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٢٦٠ .

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٢٦٤، وقد أسقط الطوفي أول النص، مع أنه مراد، واكتفى بالعبارة الأخيرة وهي: (جمعًا للمستثنى)، وقد أضفت أول النص من المحرر وهو قوله: [وإذا قال: له عليّ خمسةٌ إلا درهمين ودرهمًا، لزمه خمسةً وجعلته بين معقوفين، والدليل على أنه مراد، أن الطوفي في الشرح يحيل عليه ويناقشه، فربها كان سقوطه من الناسخ.

ووجهُ لزومِ الشلاثةِ أن تُلغي (١) الدرهمَ المعطوف، ؛ لأنه جملةٌ وحده، فلا يلحق بالدرهمين قبله، فبقي كأنه قال: خمسةٌ إلا درهمين. والأولُ أصح.

لكن لو قال: له خمسةٌ إلا درهمين ودرهمٌ. بالرفع:

يُوجَّه أن يلزمه ستةٌ ؛ خمسةٌ بها ذكر في الوجه الأول ، ودرهمٌ ابتداء .

ويُوجَّه أن يلزَمه أربعةٌ؛ جعلاً للدرهم يلي الخمسةَ في الحكم، كأنه قال: خسةٌ ودرهمٌ إلا درهمين.

على القولِ بِرَدِّ الاستثناءِ إلى جميع الجُملِ، كأنه قال: ستةٌ إلا درهمين. كما لو قال: قام القومُ إلا زيدًا وعمروٌ. أي: وعمروٌ إلا زيدًا.

و إن قُلْنا: يرجعُ إلى الأخيرةِ، لزمتُه الستةُ.

قوله (٢): (وإذا قال: لمه [عليّ] هؤلاء العبيدُ العشرةُ إلا واحدًا. لمزمه تسليمُ تسعةٍ، فإن ماتوا (٣) إلا واحدًا فقال: هو المستثنى. قُبِلَ، وقيل لا يُقْبَل).

وأمَّا لزومُ تسليم التسعةِ فلأنه مُقْتَضَى(٤) لفظه.

وأمّا قبولُ قوله إذا ادعى أنّ الباقيَ هو المستثنى في وجهِ ؛ فلأنّ (٥) تعيينَه من بينهم مع بقائهم، إليه (٦). فكذا مع تَلفِهم، ولأنّ قوله محتملٌ.

<sup>(</sup>١) هذه الكلمة: يمكن أن تقرأ في النسختين: تلغى، أو تلقى. والوجهان مقبولان.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٤٦٥ ، وكلمة (علي التي بين المعقوفين زيادة من المحرر، وليست في النسختين.

<sup>(</sup>٣) في نسخة (ب) (كانوا). وهو خطأ ظاهر؛ لأنه خلاف ما في المحرر، وما في نسخة (أ)، وما يدل عليه السياق.

<sup>(</sup>٤) في نسخة (ب): يقتضي .

<sup>(</sup>٥) كلمة : (فلأنَّ) كتبت في النسختين : (فلا) بدون نون، وقد أصلحتها .

<sup>(</sup>٦) أي: إن تعيين العبد المستثنى من بين التسعة المقر بهم يرجع إلى الشخص المقرّ لـو كـانوا أحياء، فكذلك الحكم إذا تلفوا.

وإنها لم يُقْبلُ في وجهِ اختاره أبو الخطاب(١)؛ لأنه يَرْفَعُ جميعَ ما أقرَّ به، ولأنَّه مُتَّهمٌ (٢) فيه، حيثُ احتمل تعلَّق حقِّ المُقَرِّ له به، والأصلُ عدمُ تعيينه بالاستثناء.

فإن قُتِلَ وَ كِلّهم إلا واحدًا قُبِل قدولُه إنّه المستثنى وجها واحدًا؛ لأنه يتضمّنُ (٣) الباقين بالقيمة؛ لتلفِهم تحت يده، فلا يكونُ رافعًا ما أقرّ به، ولا تُؤثّرُ التهمة (٤).

قوله (٥): (وإذا قال: لـه [عليّ] هذه الدارُ إلا هـذا البيت، أو: له هـذه الدارُ ولي هذا البيتُ منها، صَحّ استثناؤه [منها] وإن كان مُعْظمَها، بخلافِ قوله: إلا ثلثيها، أو ثلاثة أرباعِها ونحوه).

أمّا وجه صحة قوله: له هذه الدارُ إلا هذا البيتَ وإن كان معظمَها. فقيل: لأنّ ما يبقى بعد البيتِ يُسمّى دارًا، إطلل قا لاسم البعض على الكلّ ما يبخلاف ما بعد الثلثين وثلاثة الأرباع، فإنه لا يُسمّى دارًا. وفي هذا الفرقِ [١/٨٢] نظرٌ.

ويمكنُ أن يفرّقَ بينهما بأن يُقال: لمّا كان الغالبُ من الدورِ المساكنِ أنّ البيتَ الواحدَ منها جزءٌ يسيرٌ من الدارِ، وما عداه منها أكثرُ منه، جاز استثناؤه

<sup>(</sup>١) انظر: الكافي ٤/ ٩٧٩ ، والمغنى ٧/ ٢٧١ - ٢٧٢.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: (مبهم)، والصحيح ما أثبته، وإنظر: النكت البن مفلح ٢/ ٢٥ (حاشية المحرر).

<sup>(</sup>٣) كذا في النسختين: (يتضمن)، وهي بمعنى: (يضمن)، و(يضمن) عندي أصح، ولست أجزم بخطإ (يتضمن) هنا. وإنظر: المعجم الوسيط (مادة: ضمن).

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (البهمة)، والصواب: ما أثبته وهو (التهمة). وقد مر قبل قليل الإشارة إلى اجتماع النسختين على كلمة (مبهم) والصحيح (متهم). ومعنى قوله: ولا توثر التهمة: أي أن التهمة هنا غير واردة، لأنه سيضمنهم.

<sup>(</sup>٥) المحرر ٢/ ٤٦٥، والكلمتان اللتان بين المعقوفين وهما: [عليّ] و[منها] زيادة من المحرر.

منها وإن كان مُعْظَمَها، فإنه قليلٌ لا يكادُ يكثرُ حتى يفرد، بحكم طرْدِ الغالب في الباب، بخلاف الثلثين وثلاثة الأرباع، فإنه الأكثر لا شكَّ فيه دائهًا، واستثناءُ الأكثر لا يصح.

ويمكنُ أن يُفرقَ بينها بأنَّ البيتَ من الدار مُعَيِّنٌ بالإشارة إليه، فأشبه الصورةَ الشانية وهي قولُه: له هذه الدارُ ولي هذا البيت. بخلافِ الثلثين فإنه استثناءُ الأكثر مشاعًا، فأشبه ما لو قال: له هذه الدارُ إلا بيتين (١) منها. وبيوتُها ثلاثةٌ متساويةٌ قدرًا.

فأمّا الصورةُ الثانيةُ: فليس فيها استثناءٌ. وإطلاقُ الاستثناءِ فيها مجازٌ، إذْ لا بُدَّ لـلاستثناءِ من صيغةٍ مخصوصةٍ، ولا صيغة هنا، بل أقرّ لـه ببعضِ الدارِ، وادّعى أو أثبتَ على مُلْكِه بعضَها. والله أعلم.

[الاستثناء من غير الجنس:]

قوله (٢): (ولا يصحُّ الاستثناءُ من غيرِ الجنس. وعنه (٣): يصحُّ في استثناءِ أحدِ النقدين من الآخر(٤) خاصة).

اعلم أنّ هذه المسألة من طَنَّانات (٥) مسائل الاستثناء، وفروعُها

<sup>(</sup>١) في نسخة (أ) (ثنتين).

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧.

<sup>(</sup>٣) أي: الإمام أحمد.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: (الأمر) وقد صححتها من المحرر.

<sup>(</sup>٥) كذا في النسختين: (طنانات)، وهي لفظة غريبة في هذا الموضع، لكنها ذات معنى، فالطنانات: جمع طنانة، ومعناها: ذائعة الصيت، ويقال في هذا المعنى: قصيدة طنانة. ومراد الطوفي أن هذه المسألة من مسائل الاستثناء الذائعة الصيت المشهورة بين العلماء بطول الحديث فيها. وإنظر: المعجم الوسيط (مادة: طنن).

وفوائدها كثيرة ، والحِجَاجُ فيها متسعٌ (١)، ونحنُ نذكُر ممّا يتعلقُ بها ما تيسّر لنا، فنقول:

اعلم أنّ الاستثناء من غير الجنس لا يجوزُ ولا يصحُّ لُغةً، وإنها صحَّح الإمامُ أحدُ رضي الله عنه استثناء أحدِ النقدين من الآخر في روايةٍ؛ لأمرٍ شرعيِّ عُرْفيًّ وهـو: اشتراكُهما في عمـومِ الاستعمالِ، واتحادُ المقصـودِ بهما، والغرضِ منهما، وهو كونُهما من قِيم المتلفاتِ وأروشِ الجنايات، لا لُغةً.

وصحّح الحنفيّة والمالكية ذلك لُغة، وإليه ذهب أبو بكر بن الباقلاني، وجماعة من المتكلمين.

ولأصحاب الشافعيّ وجهان كالمذهبين.

واعلم أنّ ههنا شيئًا لا بدّ من ملاحظته، وهو أنّ مَنْ أجاز الاستثناء من غير الجنس:

إن ادّعاه تجوُّزًا واتساعًا في اللغة فهو صحيحٌ، إذْ في اتساعاتها ما هو أكثرُ من ذلك .

وإن ادّعاه استثناءً حقيقةً \_ وكذلك يدّعون \_ فهو ممنوعٌ . ويدلُّ عليه وجوه :

الأول: أنّ الاستثناء ـ على ما تقدم في بعض تعريفاته ـ إخراجُ بعضِ الجملةِ بحرفِ الاستثناء . وغيرُ الجنسِ ليس من جملةِ الجنسِ حتى يدخلَ فيه ثم يُخْرج . ألا ترى أنّا إذا قلنا: قام القومُ . لم يتناولُ هذا اللفظُ الحارَ، ولا الكلب، حتى إذا قلنا: إلا الحار، أو إلا الكلب، يكونُ إخراجًا له من عموم اللفظِ ؟

<sup>(</sup>١) انظر تفصيل الحديث في هذه المسألة في: الإحكام ٢/ ٢٩١ - ٢٩٧، والاستغناء ٥٠٨ - ٥٦٣، و ٥٩١ و وقبلها: ٤٤٧، والمغني ٧/ ٢٦٧ - ٢٧٠، وشرح مختصر الروضة للطوفي نفسه ٢/ ٥٩١ - ٥٩٧ ففيها إشارات واضحة وتفصيلات للآراء والحجج التي أوردها الطوفي.

الثاني: أنّ الاستثناء عند الحنفية: لفظٌ يدخلُ على الكلامِ العامِّ فيمنعُه من [٨٢] ب] اقتضاءِ العموم والاستغراقِ.

والكلامُ العامُّ إنها يستغرقُ ما كان من جنسِ معناه؛ لأنَّ حقيقةَ العامِّ: اللفظُّ المستغرقُ لما يصلحُ له.

وما ليس من جنسِ معناه لا يدخلُ فيه، حتى يمنعه لفظُ الاستثناءِ من التضاءِ عمومهِ واستغراقِه. وهذا في معنى الذي قبله.

الثالث: أنَّ الاستثناءَ تخصيصٌ في المعنى، وإنَّ فارق التخصيصَ من جهاتٍ أُخَر.

ثم التخصيصُ لا يصحُّ في غيرِ الجنسِ، فلا يجوزُ أن يقالَ: اقتلوا المشركين. ثم تقول: لا تقتلوا الكلابَ. ويكونُ ذلك تخصيصًا، بل يكونُ أمْرًا بقتلِ المشركين، ونهيّا عن قتلِ الكلابِ، متغايرين، لا تعلُّقَ لأحدهما بالآخر.

الرابع: أنه قيل (١): الاستثناء: مأخوذٌ من التثنية، لأنّ المستثنى يُثنّى بخبَر بخبَر بعد خَبر (٢)، فإذا قال: إلا زيدًا. فهو خبرٌ ثانٍ، ثُنّي به الأول.

وحقيقةُ التثنيةِ: ضَمُّ شيءٍ إلى مثلهِ. وهذا يقتضي أن يكونَ الخبرُ الثاني مِثْلَ الأول. ولا يكونُ مِثْلَه إلا إذا كان من جنسه، وما ليس من جنسه ليس مِثْلًا له.

وللخصوم على دعواهم (٣) وجوه:

الأول: قول عالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَلْمَلْئُكَةُ اسْجَدُوا لِآدُمَ فَسَجَدُوا إِلاَ الأُول: قول تعالى: ﴿ كَانَ مَن إللا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَّا عَلَّا عَلَّ عَلَّ عَلَّا عَلَ

<sup>(</sup>١) في النسختين: (قبل).

<sup>(</sup>٢) ليس المراد بالخبر هنا الخبر الاصطلاحي وإنها المراد المعنى اللغوي.

<sup>(</sup>٣) انظر ذلك في المراجع الثلاثة المشار إليها قبل قليل في أصل المسألة.

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة، آية ٣٤، والإسراء، آية ٢١، والكهف، آية ٥٠، وطه، آية ١١٦.

الجن (١)، وإثبات الذرية له ولا ذرية للملائكة، وقوله: ﴿خلقتني من نار (١) والملائكة خُلِقوا من نُور. على ما جاء في حديث عائشة (٣) (أو هو) على اختلاف الأصوليين فيه.

الثاني: قولُه تعالى: (فإنّهم ـ يعني الآلهة ـ عدقٌ لي إلا ربّ العالمين (٥) فاستثنى الله تعالى من المعبوداتِ، وليس من جنسها، ولا من جنسِ غيرها.

الثالث: قوله تعالى: ﴿ مَا هُم به من علم إلا اتباعَ الظنّ ﴾ (٢) و ﴿ لا يسمعون فيها لغوّا ولا تأثيرًا \* إلا قيلاً سلامًا سلامًا ﴾ (٧) فاستثنى الظنّ من العلم، والسلام من اللغو، وليسا من جنسِهما.

الرابع: قوله تعالى: ﴿فلا صَريخَ لهم ولا هم يُنْقَذُونَ \* إلا رحمة منا ﴾ (^) و ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا من رحم ﴾ (٩) والرحمةُ ليستُ من جنسِ الصريخ، ولا المرحومُ المعصومُ من جنس العاصم.

<sup>(</sup>١) سورة الكهف، آية: ٥٠.

<sup>(</sup>٢) سورة الأعراف، آية ١٢، وسورة ص، آية ٧٦.

<sup>(</sup>٣) لعله يقصد بحديث عائشة: ما أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ٢٢٩٤ (برقم ٢٩٩٦) في كتاب الزهد، وأحمد في مسنده ٢ ١٥٣١، ١٦٨ (برقم ٢٥٢٥٥ ورقم ٢٥٣٩٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قال رسول الله ﷺ: خُلِقت الملائكةُ من نـور، وخُلِق الجانُّ من مارج من نار، وخُلِق آدمُ مما وصف لكم».

<sup>(</sup>٤) كلمة (أوهو) وردت في النسختين، وهي في هذا السياق تبدو غريبة، ويظهر أن في الكلام سقطًا، وأتوقع أن الساقط هو كلمة (علي)، أي أن الطوفي شاك في راوي هذا الحديث، هل هو عائشة أو على، وأن الناسخ أسقط كلمة (على) لمجاورتها لكلمة (على) هذا ما يبدو لي والله أعلم.

<sup>(</sup>٥) سورة الشعراء، آية ٧٧.

<sup>(</sup>٦) سورة النساء، آية ١٥٧.

<sup>(</sup>٧) سورة الواقعة، الآيتان ٢٥ – ٢٦.

<sup>(</sup>٨) سورة يس، الآيتان ٤٣ – ٤٤ .

<sup>(</sup>٩) سورة هود، آية ٤٣.

الخامس: قولُه تعالى: ﴿ آيتُك أن لا تكلمَ الناسَ شلاثةَ أيام إلا رَمْزا ﴾ (١) والرمزُ ليس من جنس الكلام.

السادس: قولُ الشاعر:

[1/84] / وبلـــدة ليس بها أنيسُ إلا اليعــافيرُ وإلا العيسُ (٢) وشياعُ هـذا في اللغةِ، ونـزولُ القرآن بـه، دليلٌ على صحةِ الاستثناءِ من غير الجنس.

والجوابُ عن الأول: أنَّ كونَ إبليس ليس من الملائكة ممنوعٌ، بل هو من الملائكةِ. رُوي عن ابن عباسٍ رضى الله عنه: (أنه كان من الملائكة، مِنْ خُزَّانِ الجنةِ، وكان رئيسهم)(٣).

فأمَّا قولُه: ﴿ كَانِ مِنِ الْجِن (٤) \* ففيه جوابان:

أحدهما: أن الجن صِنْفُ من أصناف الملائكةِ، سُمّوا بـذلك الستجنانهم، أي: اختفائهم، وكلّ ما اختفى فقــد اسْتَجَنّ، ومنه الجنينُ، والجنِّي، والجَـنَّة؛ لاختفاءِ أرضِها بأشجارِها.

<sup>(</sup>١) سورة آل عمران، آية: ٤١.

<sup>(</sup>٢) بيت من الرجز لعامر بن الحارث النميري، الملقب بـ (جران العَود)، شاعر وصاف أدرك الإسلام وسمع القرآن، واقتبس منه كلمات أوردها في شعره، وقد لقب بهذا اللقب (جران العود) لأنه اتخذ له سوطًا من جران فحل مسنّ من الإبل، وذلك لتأديب زوجتيه، وقد ذكر ذلك في شعره. وهذا البيت في ديوانه ٩٧، وهـو شاهد نحوي مشهـور جدًّا، من شواهد سيبـويه ١/ ٣٦٥ (بولاق)، والمقتضب ٤/ ١٤ ٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٩٧ (بولاق) وغيرها. واليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبية، أو البقرة الوحشية، وقيل: هو تيس الظباء. والعيس: إبل بيض يخالط بياضها شقرة، جمع أعيس وعيساء.

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١/ ٢٢٤، ونقله عنه ابن كثير في تفسيره ١/ ٧٥، وانظر الإحكام ٢/ ٢٩٥، والاستغناء ١٤٥.

<sup>(</sup>٤) سورة الكهف، آية: ٥٠.

وأعلم أنّ في هذا الجواب ضَعْفًا يطولُ ذكرُ بيانِه، لكنه(١) ظاهرٌ لَلْفَطنِ.

الثاني: أنّ معناه: كان فِعْلُه في مخالفتِه كفعلِ الجنّ، كما يُقال: فلانٌ من الملائكةِ، كما قِيل في يوسفَ عليه الملائكةِ، إذا ظهر عليه شيءٌ من أفعالِهم: كالعِفَّةِ، كما قِيل في يوسفَ عليه السلام: ﴿إنْ هذا إلا مَلَكُ كريم ﴾(٢) لظهور العفةِ منه عند مُراودةِ امرأةِ العزيز، أو صفاتِهم: كالحُسْنِ والوضاءةِ. وكذلك تشبيهُ الملاح بالملائكة، قال الشاعر:

[٩١] قومٌ إذا قُوبلوا كانوا مالائكة حُسْنًا وإن قُوتلوا كانوا عفاريتا(٣)

وحمل بعضهم قولهن : ﴿إِنْ هذا إلا ملك كريم ﴾ (٤) على هذا المعنى، تعجبًا من حُسْن يوسف ، فشبّهنه بالملك .

ويُقال: فلانٌ شيطانٌ. إذا كان بعضُ أفعاله كفعلِ الشيطان. فكذلك إبليس، كان من الملائكةِ وفعلَ فِعْلَ شياطينِ الجنّ.

وأمّا ثبوتُ الـذرية له دون الملائكة ، فلا يُوجِبُ مُبايَنته لهم في الجنسية ؛ لأنّ تغير حالِ المخلوقِ ، لتغيّر (٥) فِعلِه ـ بارادةِ الله تعالى ـ جائزٌ ، كتغير حالِ هاروتَ وماروتَ بمعصيتها ، إلى أن رُكّبَتْ فيهما الشهوةُ ، إلى أنْ صارا يُعلّمان السحرَ ، وكنباتِ اللحيةِ لآدمَ ، وصيرورتِه يتغوّلُ بعد أن لم يكن كذلك ، وكمسخ عُصاةِ بني إسرائيل قِرَدةً وخنازير ، بعد أن كانوا أناسيّ .

<sup>(</sup>١) في النسختين: لكن.

<sup>(</sup>٢) سورة يوسف، آية ٣١.

<sup>(</sup>٣) بيت من البسيط لم أقف على قائله أو مكان وجوده.

<sup>(</sup>٤) سورة يوسف، آية ٣١.

وأمّا كونه من نارٍ، والملائكةُ من نورٍ، فلا يُـوجِبُ المباينةَ أيضا، لأنّ النارَ والنورَ جوهـران متقـاربان، لاشتراكهما في الإشراق والاحتراق وهما شفّافانِ مضيئان، فكأنّهما نوعا جنسٍ.

قلتُ: والأوجَه أنّ إبليسَ ليس من الملائكة، للوجوه المتقدمة. وما أُجِيبَ به عنها لا يكافئها، ولقولِه / تعالى: ﴿ويومَ نَحْشرهم جميعًا ثم نقولُ للملائكة [٨٨/ب] أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون \* قالوا سبحانك أنت وَليُّنا من دونهم بل كانوا يعبدون الجنّ ﴿(١). ولو كانت الجنّ صنفًا من الملائكة لكانوا قد نَفُوا عبادة الكفارِ لهم، وأضافوها إلى بعضِهم، فيكونُ التقديرُ: ما عبدونا(٢). وهو خُلْفٌ من القولِ لا يُنسب إلى الملائكة.

وحين أي يكونُ الجوابُ عن شُبه إلى الخصم: أنّ إبليسَ اسْتُنْنِيَ من المأمورين بالسجود، وكان هو منهم مأمورًا بها أُمِروا به؛ لأنه لمّا كان بين الملائكة شَمَلهُ تكليفهم، كها أنّ بغداديًا لو سكن البصرة ثم قيل: يا بصريين، أو يا أهلَ البصرة أجيبوا الأميرَ وافعلوا كذا، دَخَل ذلك البغداديُّ تبعًا، ولأنّ أمْرَ الله تعالى الملائكة مع كونهم أشرف من جنس إبليس بالسجودِ لآدم، كان معللاً بالزامه له، وإظهار فضله.

وهذه العلةُ قرينةٌ قويةٌ في تناولِ الأمرِ لإبليسَ بطريقِ الأولى، لمفضولِيّتِه

<sup>(</sup>١) سورة سبأ، الآيتان ٤٠ ـ ٤١، وهذه قراءة جمهور السبعة بالنون في: (نحشرهم) وفي (نقول)، وقرأ حفص عن عاصم بالياء فيهها. انظر: السبعة لابن مجاهد ٥٣٠.

<sup>(</sup>٢) هـذا التقدير وهو: (ما عبدونا)، كأن فيه سقطًا؛ لأنه لا ينسجم مع ما قبله مباشرة وما بعمده مباشرة، فينبغي أن يكون تقديرًا يشعر بالتناقض، ليكون منسجًا مع نفي العبادة لهم وإثباتها لبعضهم، ومع الحكم عليه بأنه خلف من القول.

وأَفْضِليّةِ الملائكة، فإنّ الملكَ إذا أقام خادِمه الخاص، أو وزيره في خدمةِ رجلٍ إكرامًا له، فإقامةُ سائسِ خيلِه، أو يقاظ (١) بابه في خدمة ذلك الرجلِ أولى.

وليس لمغالط أن يقول: فأنتم لا تقولون بأنّ الأمر يفتقرُ في اقتضائه الوجوبَ إلى قرينةٍ ، بل مطلق الأمر عندكم يقتضي الوجوب؛ لأنّا نقولُ: هذا غيرُ ما نحنُ فيه ؛ لأنّ المُدّعَى أنّ المستفاد بالقرينة تناولُ الأمرِ لإبليسَ ، فإذا تناوله وجبَ مقتضى الأمرِ عليه بمجردِ الأمرِ ، فالقرينةُ هنا من مُقوّماتِ تناولِ الأمرِ له ، لا مِنْ مقومات اقتضاءِ الوجوبِ ، وتناولُ الأمرِ للمأمورِ غيرُ اقتضائه للوجوبِ .

وإنها ذكرتُ هذه المغالطة ونبّهتُ على جوابِها؛ لئلا يَتَوهم من لا يَفْهمُ ما قلناه أنّي قد ناقضتُ مذهبنا باعتبار القرينةِ في اقتضاءِ الأمرِ الوجوبَ.

### والجواب عن الثاني: من وجوه:

الأول: أنّه استثناءٌ صحيحٌ حقيقة ؛ لأنه استثنى ربّ العالمين من جُملةِ المعبوداتِ، فإنّه لمّا قال: ﴿أَفْرَأَيْتُم مَا كُنتُم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ﴿(٢) كأنه قال: أفرأيتم معبوداتِكم ومعبوداتِ آبائكم. والله تعالى داخلٌ في هذا العموم؛ لأنهم لم يكونوا يُنكرونه أصلاً بل يُشْركون به تارة ، ويعبدونه بواسطةِ الأصنام الأخرى. كما حكى الله تعالى عن الكفارِ أنهم قالوا: ﴿مَا نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾(٣) وحينئذٍ لمّا حَكَم على معبوداتِ آبائهم بأنهم عَدوٌ [١٨٤] له، دخل في ذلك الله سبحانه وتعالى، فاحتاج أن يُخْرِجَه بالاستثناء.

<sup>(</sup>١) هذه الكلمة غير واضحة ولا منقوطة في نسخة (أ)، فقد رسمت هكذا: ( بماط). وقد اجتهد ناسخ (ب) فجعلها: (يقاظ)، ولعلها جمع يقظان، فإنها تجمع على (يقاظ) كيا في المعجم الوسيط (مادة: يقظ)، وهي قريبة من الصواب؛ لأن حارس الباب والحاجب يحتاج إلى اليقظة. لكني مع ذلك أتوقع أن المراد غير ذلك. والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) سورة الشعراء، الآيتان ٧٥-٧٦.

<sup>(</sup>٣) سورة الزمر، آية ٣.

كما أنّ الله تعالى لمّا قال: ﴿إِنكُم وما تعبدون من دون الله حَصَبُ جهنمَ ﴾(١) دخل في عمومه (عيسى) و(عزيرُ) على رأي ابن الزبعرى(٢)، وَوَهِمَ في ذلك؛ إذْ (ما) لما لا يَعْقِل، فأخرجهم بالتخصيص في قوله: ﴿إِنَّ الذين سَبَقَتْ لهم منّا الحُسْنى ﴾(٣).

وقولهم: (اسْتَثْنَى ربَّ العالمين من المعبوداتِ وليس مِنْ جنسها) غيرُ قادحٍ في صحةِ هذا الاستثناء؛ لأنه وقع لإخراجِ مُسمَّى من عموم (٤) مُسمَّياتٍ مماثلةٍ له

<sup>(</sup>١) سورة الأنبياء، آية ٩٨.

<sup>(</sup>۲) تأويل ابن الزبعرى لهذه الآية ورد في حديث أخرجه الطبري في تفسيره ۲/۲ - ۹۷ بسنده عن ابن حيد عن سلمة عن ابن إسحاق قال: «جلس رسول الله في فيها بلغني يوسًا مع الوليد بن المغيرة ، فجاء النضر بن الحارث حتى جلس معهم، وفي المجلس غير واحد من رجال قريش، فتكلم رسول الله في فعرض له النضر بن الحارث، وكلمه الرسول و حتى أفحمه، ثم تبلا عليه وعليهم: ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون \* لو كان هؤلاء آلمة ما وردوها وكل فيها خالدون . . . ﴾ إلى قوله قوله : ﴿ وهم فيها لا يسمعون ﴾ ، ثم قام رسول الله في و أقبل عبد الله بن الزبعرى بن قيس بن عدي السهمي حتى جلس، فقال الوليد بن المغيرة لعبد الله بن الزبعرى : والله ما قام النخر بن المغيرة لعبد الله بن الزبعرى : والله ما جهنم ، فقال عبد الله بن الزبعري : أما والله لو وجدته لخصمته ، فسلوا محمدًا : أكل من عُبد من دون الله في جهنم مع من عبده ؟ فنحن نعبد الملائكة ، واليهود تعبد عزيرًا ، والنصارى تعبد المسيح عيسى ابن مريم ، فعجب الوليد بن المغيرة ومن كان في المجلس من قول عبد الله بن الزبعري ، فقال رسول الله في جهنم مع من عبده ؟ فنحن نعبد الملائكة ، واليهود تعبد عزيرًا ، والنصارى تعبد المسيح عيسى الله في جهنم مع من عبده ؟ فنحن نعبد المدن في المجلس من قول عبد الله بن الزبعري ، فقال رسول الله في عبد من دون الله فهو مع من عبده ، إنها يعبدون الشياطين ومن أمرهم بعبادته ، فأنزل الله عليه : ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى . . . ﴾ إلى ﴿خالدون ﴾ » . انتهى من الطبري . وهو بنصه هذا في سيرة ابن هشام ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٤ عن ابن اسحاق . وقد أورد ابن كثير في تفسيره ٣/ ١٩٨ ـ ١٩٨٩ عن ابن عباس وغيره .

وابن الزبعرى: هو: عبد الله بن الزبعرى بن قيس السهمي القرشي، أبو سعد، شاعر قريش في الجاهلية، كان شديدًا على المسلمين إلى أن فتحت مكة، فهرب إلى نجران فقال فيه حسان بن ثابت أبياتًا، فلما بلغته عاد إلى مكة فأسلم واعتذر، ومدح النبي على، فأمر له بحلة. (الأعلام ٤/ ٢١٤).

<sup>(</sup>٣) سورة الأنبياء . آية ١٠١ .

<sup>(</sup>٤) كلمة : (عموم) لم ترد في النسختين، لكن ناسخ (أ) قد علقها في الهامش وأشار إليها بعلامة (صح) المعتادة عند السقط، ولم ينتبه لها ناسخ (ب).

في اللفظِ والتسميةِ، وإن خالفَتْه في الناتِ، فإنّ الاستثناءَ أمرٌ لفظيٌّ، المعتبرُ فيه اللفظ والتسمية وإن خالفَتْه في الناتِ اعْتُبِرَتْ فيه الصيغةُ المخصوصةُ، فيه الألفاظ دون المعاني في الأصلِ، ولذلك اعْتُبِرَتْ فيه الصيغةُ المخصوصةُ، فينزَّلُ ذلك منزلة قولِ القائل: ما لي ناصرٌ إلا الله. فيصحُّ هذا الاستثناءُ، مع أنّ الله تعالى ليس من جنس أحدٍ من النُصَّار.

الشاني: قلتُ: قولُ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿أنتم وآباؤكم الأقدمون﴾(١) شاملٌ لآباءِ قومِه وأجدادِهم وآباءِ أجدادهم وإن عَلَوا إلى قومِ نوحٍ ؛ لأن قوم إبراهيم وغيرهم من ولد قوم نوح ، لأنّ الإنسان ينزع إلى نوحٍ ومنْ أمن معه ، لاستئصالِ الطُّوفان مَنْ عداهم ، وحينئذِ يدخلُ الله تعالى في قولِه ﴿ما [كنتم] تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون﴾ (١) دخولاً استبداديًا من غير مشاركةٍ ولا واسطةٍ ؛ لأنّ من آبائِهم الأقدمين مَنْ وحَد الله تعالى وعبدَه العبادة المرضية ، وهُم مَنْ آمن مع نوحٍ ، فاحتاج أن يخْرِجَ الله من ذلك العمومِ ، لئلا يَذْخلَ في جملةِ من حَكمَ عليه بالعداوة .

فإن قيل: فما فائدة إدخاله ربَّ العالمين في جملةٍ من حَكَمَ عليه بالعداوةِ من المعبودات، ثم إخراجه بالاستثناء، وهذا حكم بالعداوةِ على المتهم فقط، وترك الله تعالى على أصلِ اعتقادِه فيه.

قلتُ: الجوابُ:

أَنَّا إِنْ قَلْنَا إِنْ الاستثناءَ مَنْعُ دَحُولِ المستثنى في الجملة. سقط هذا السؤال، لأنه ما دخل على عمومِ الكلامِ حتى يُخْرِجه بالاستثناء، ولكنّه ذكره وأثنى عليه ابتداء .

و إِنْ قلنا: الاستثناءُ إِخراجُ بعضِ الجملة. فلـذلك فائدةٌ جليلةٌ، ومبالغةٌ في الدعاءِ إلى الله، وتعريف حقيقةِ الأمرِ لمن/ تدبره، وذلك لأنه لمّا أدخلَ الله تعالى [٨٤] ب]

<sup>(</sup>١) سورة الشعراء، آية ٧٦.

في عموم ذِكْر المعبوداتِ، ثُم بين اعتقاده فيها، وحُكْمَه بأنها عَدُوَّه، احتاج أن يستثني الله تعالى من جُملتها، بأن ينفي عنه حُكْمَه فيها، ويثبت له حُكْمًا يليقُ به، ويعتقده فيه، فذكر حُكْمَ آلهيهم ومعبوداتهم بالإثبات فقط، وهو إثباتُ كونها عَدُوَّه، وذكر حُكْمَ الله تعالى بالنفي والإثباتِ جميعًا، وذلك آكدُ وأبلغُ في تعريفِ إلهيته تعالى.

ألا ترى أنّ الفقهاء اشترطوا في تحالف المتبايعين إذا اختلفا في قَـدْرِ الثَّمَنِ أن يجمعا في حلفها بين النفي والإثبات، بأن يقولَ البائعُ: والله ما بِعْتُه بِعَشَرة بل بعشرين. ويقولَ المشتري: والله ما ابتعته بعشرين بل بعشرة.

ويقومُ مقامَ هذه الصيغةِ صيغةُ الاستثناءِ، لإفددتِها الجمعَ بين النفي والإثبات، نحو أن يقولَ: والله ما يِعْتُه إلا بعشرين؛ لِتضمنِها إثباتَ العشرين، وبَفْى ما عداها من المقادير، والعَشَرةُ من جُمُلتِها.

فمعنى قولِ إبراهيم: ﴿فَإِنّهُم عَدُوّ لِي إلا ربّ العالمين ﴾ (١) فإنّه ليس عَدُوّي، بل هو الذي خلقني فهو يهديني. وشرع في تعدادِ نِعَمِه عليه، وذِكْر صفاتِه الإلهيّة إلى آخرها. فكان هذا أبلغَ من قوله: إنّ هذه أصنامكم عَدُوّي؛ لأنّ ذلك لا تَعَرُّضَ فيه لاعتقادِه في الله تعالى، ولأنّ في تَعْمِيمه، وتخصيصه بالاستثناء قُوة اهتهام بالله، [وإظهارًا] (٢) لطاعته والوثوقِ به، وهو مأمورٌ بذلك. وهذا بيان كُلِّ مستثنى، فإنّ المتكلم لا يعطفُ على بعضِ الجملة فيُخرجه (٢) من حكمها إلى حكم آخر إلا لمعنى في ذلك البعض يوجبُ الاهتهام بإخراجه.

<sup>(</sup>١) سورة الشعراء، آية ٧٧.

 <sup>(</sup>٢) كلمة: [إظهارًا] مكانها بياض في النسختين، وقد أضفتها من عندي؛ لأن الكلمة الساقطة إما هي
أو كلمة قريبة منها مثل: (بيانًا) أو (تأكيدًا) أو نحو ذلك.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: (فتخرجه) بالتاء، وليس بالياء.

ألا ترى أنّ قائلاً لمو قال: نسائي طوالقُ إلا فلانة. دلَّ تخصيصه إياها بالاستثناء على اختصاصِها بمعنى أوجبَ إمساكها من مالٍ أو جمالٍ أو جاهٍ أو كونها أمَّ أو لادِه، أو قَدْ وجدَ طائرَها بركةً، أو نحو ذلك من الموجباتِ.

قلتُ: وصار هذا بمثابةِ قولِ القائلِ: هو كافرٌ بكل من ادّعى النبوة بالحجاز الا محمدًا على الله في إثباتِ الرسالةِ لمحمدِ على من قولِه: أنا كافرٌ بمسيلمة الكذاب (١)، والأسودِ العنسي (٢)، وطليحة الأسدي (٣)؛ لأنّ الأول نص على الحكم في القبيلين، وفي الثاني نص على أحدِهِما فقط. [٥٥/أ]

الشالث: أن (إلا) ههنا بمعنى (لكن)(٤)، فهو منقطعٌ، كقوله: ﴿إنِّي لا يَخافُ لديَّ المرسلون \* إلاّ مَنْ ظَلَم ﴾(٥)أي: لكن مَنْ ظَلَم.

وتقولُ العربُ: ما لي إبلٌ إلا بَقَر، ولا بِنْتٌ إلا ابن (٦). أي : لكن.

<sup>(</sup>١) هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي (٠٠ ـ ١٢هـ) أحد مدعي النبوة، أرسل له أبو بكر جيشاً بقيادة خالد بن الوليد فقضى عليه ومن معه في قرية الجبيلة باليهامة . (الأعلام ١٨ ٥ ١٢).

<sup>(</sup>٢) هو: عيهلة بن كعب بن عوف العنسي المذحجي (٠٠ ـ ١١هـ) ذو الخار، متنبئ مشعوذ، أسلم ثم ارتد وادعى النبوة وفتن أهل اليمن، وقد حرض الرسول ﷺ أهل اليمن على قتله، فاغتاله أحدهم. (الأعلام ٥/ ٢٩٩).

<sup>(</sup>٣) هو: طليحة بن خويلد الأسدي (٠٠ ـ ٢١هـ) من أسد خزيمة، متنبئ شجاع أسلم ثم ارتد، ثم أسلم وحسن إسلامه واستشهد في معركة نهاوند. (الأعلام ٣/ ٣٣٢).

<sup>(</sup>٤) انظر: سيبويه ١/ ٢٦٣ ــ ٤٦٨، والمقتضب ٤/ ٤١٦ ـــ ٤١٨، والمغني لابن قدامة ٧/ ٢٦٧، والنكت لابن مفلح ٢/ ٤٦٦ ــ ٤٦٧ (حاشية المحرور).

<sup>(</sup>٥) سورة النمل، الآيتان ١٠ ـ ١١، وإنظر: معاني الزجاج ٤/ ١١٠، و إعراب العكبري ٢/ ١٠٠٥.

 <sup>(</sup>٦) قال الآمدي في الإحكام ٢/ ٢٩٣: «ليس لي نخل إلا شجر، ولا إبل إلا بقر، ولا بنت إلا ذكر».
 وانظر: الاستغناء ٥١١.

والأوّلانِ أقوى، وثانيهما أرجحُ، وهو ممّا خَطَر لي فقلتُه، فاعلمه. والله أعلم.

والجوابُ عن الثالث: أنه مجازٌ. ثم لتوجيهه طريقان:

أحدهما: أنّ الظنّ يُسمّى عِلْمًا لمساركتِه العِلْمَ في رُجحانِ أحدِ الطرفين، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ علمتموهنّ مؤمناتٍ ﴾ (١) أي: ظننتموهن، إذْ لا سبيلَ إلى العلمِ هنا، لكونِ الإيانِ باطنيًّا مسترًا. ويُسمّى العلمُ ظنّا كذلك، لقوله تعالى: ﴿ يظنون أنّهم مُلاقو ربّهم ﴾ (٢) ﴿ فظنوا أنّهم مُواقِعوها ﴾ (٣) أي: يعلمون، فعلموا. فألحق الظنّ بالعلم تجوزًا حتى جَريا بَجْرى الجنسِ، مُستثنى بعضُه من بعض.

الثاني: حُلُ (إلا) على معنى (لكن) استثناء منقطعًا، وهو الجوابُ عن استثناء [السلام](٤) من اللغو والتأثيم. ويظهرُ لي عنه جوابٌ آخر لا بأس به، وهو: أنّ السلامَ واللغوَ والتأثيمَ وإن اختلفتْ حُكْمًا إلا أنها متفقةٌ جِنْسًا؛ لأن الكلامَ يجمعُ الجميعَ، لأن (السلام) كلامٌ، وصيغتُه معروفةٌ، و(اللغوَ) هو الكلامُ الذي لا فائدة له، ولا معنى تحته، فقد اجتمعا في جنسِ الكلامِ، وإن اختلفا في نوعِ الصفاتِ وإفادةِ الأحكام، فكأنّ الاستثناء وقع باعتبارِ الجنسِ الجامع، لا النوعِ الفارق.

<sup>(</sup>١) سورة المتحنة، آية ١٠.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة، آية ٤٦.

<sup>(</sup>٣) سورة الكهف، آية ٥٣.

<sup>(</sup>٤) كلمة : [السلام] لم ترد في النسختين، وقد أضفتها لأن الكلام يقتضيها .

والجوابُ عن الرابع: أنّ الرحمة أشبهت الصريخ جدًّا (١) في الصّفة (٢) المقصودة منه؛ لأنها إذا أدركت الغريق أنْقَذَتْه كالصريخ، وهو الذي يُدْعَى (٣) لِلأُمْرِ العظيمِ فينتدب ويساعد فيه، يقال: دَعوتُ بني فلان فجاءني صريخُهم. أي: ناصرُهم.

وإنْ حَمَلْنا الصريخَ على معنى: الباكي عليهم، والمُولُولِ لِلا جَرى لهم. فيكونُ المعنى: فلا باكي عليهم، ولا مُنْقِلَ لَا رحمةً. والكلامُ في التقديرين واحدٌ.

ثمّ لا نُسَلِّم أنّ (رحمةً) منصوبةٌ على الاستثناء، بل على حَذْفِ الحَافضِ، لأنّ المعنى: ولا هُم يُنْقَذُون بشيء إلا برحمةٍ مناً، إنْ شِئْنَا فَنِنْقَذَهم ونُمَتِّعهم متاعًا إلى حين. فَكَما<sup>(٥)</sup> حذف الجارُّ والمجرورُ في المستثنى منه للعلم بها، حُذِف الجارُّ في المستثنى لـدلالـةِ المحـذوفِ الأولِ عليـه، وحينئذٍ لا يكونُ استثناءً من غير الجنس، بل الـرحمةُ مستثناةٌ من (شيءٍ) المحذوفِ، وهـي شيءٌ، فقد جَمَع بينهما أعمُّ/ الأشياء.

وأما قولُه: ﴿ لا عاصمَ اليومَ مَنْ أَمْرِ الله ﴾ (٦) فإنْ أقررناه على بناءِ الفاعلِ فهو استثناءٌ منقطع، والمعنى: لا عاصمَ اليوم من أمر الله إلا مَنْ رحمه الله. والمرحوم

<sup>(</sup>١)كذا في نسخة (أ) (جدا)، وفي نسخة (ب) (حدا) بدون نقطة تحت الحاء، لكن الكلمة عندي غير واضحة تماما في الحالين، وإن كان ما في (أ) أقرب.

<sup>(</sup>٢) كذا في (أ): الصفة، وفي (ب): الصيغة، وما في (أ) أصح.

<sup>(</sup>٣) في النسختين: يدعى الأمر. والصواب عندي ما أثبته.

<sup>(</sup>٤) في النسختين: فلا بأك.

<sup>(</sup>٥) كذا في (أ): (فكما) وفي (ب): (فلما).

<sup>(</sup>٦) سورة هود، آية ٤٣.

من جنسِ المعصوم، ومجيءُ (فاعل) بمعني (مفعول) وعكسِه شائعٌ في اللغيةِ شائع في الاستعال.

أمَّا الأول: فنحو: ﴿عيشة راضية ﴾(١) أي: مَرْضِيَّة.

وأمّا الثاني: فنحو: ﴿حجابا مستورا﴾(٢) أي: ساترًا.

والجوابُ عن الخامس: أنَّ الرمزَ يُفيدُ ما يفيدُه الكلامُ، فأُلْحِقَ به مجازًا.

والجوابُ عن السادس: أنّ اليعافيرَ والعِيسَ يحصلُ منها الأنسُ، فيطلق عليها اسمُ الأنيس لحصول الصفةِ المشتقّ منها فيها، وهي الأنسُ، إلا أن الأنس الحاصلَ بها، دون الأنسِ الحاصلِ من الإنسانِ، لكونِه شاركَها في الحيوانيةِ، وفارقها في العقلِ والنطقِ، وبجامع (٣) الحيوانية حصل منها الأنسُ، أقصى ما في البابِ أن يقال: تسميتُها أنيسًا مجازٌ (٤) في اللغة، لقصورها عن مورد الحقيقةِ وهو الإنسان، لكن مع المساعةِ بالتسليم، لا يلزُم من وقوع المجازِ في الأساءِ المفردةِ لغة، وقوعها (٥) في التركيباتِ (٦) والنسبِ إعرابًا، كما إذا قلنا: زيدٌ أسدٌ. ثم قلنا: قام الأسدُ. يعني: زيدًا. فإنّ نسبةَ القيامِ إليه حقيقةٌ، مع أنّ تسميتَه أسدًا مجازٌ.

واعلم أنّ هذا جوابٌ جيدٌ، إلا أنه لا يعدمُ نَقْضًا، لوقوعِ التفاوتِ بين الإنسانِ واليعافيرِ في العقلِ والنطقِ.

<sup>(</sup>١) سورة الحاقة، آية ٢١.

<sup>(</sup>٢) سورة الإسراء، آية ٤٥.

<sup>(</sup>٣) في نسخة (ب): وتجامع.

<sup>(</sup>٤) في (ب) : مجازا.

<sup>(</sup>٥) كذا في النسختين: (وقوعها) بتأنيث الضمير، ويبدو لي أنه عائد إلى المجاز.

<sup>(</sup>٦) في (ب): النسب والتركيبات.

ويظهرُ لي جـوابٌ أتمُّ منه، وهـو: أنَّ الأنيسَ واليعـافيرَ والعيسَ جميعَها صفاتٌ لا أسهاء، وموصوفاتُها محذوفةٌ:

أمّا الأنيسُ: فهو الشخصُ الـذي يحصلُ بـه الأنسُ، وهو طمأنينـةُ النفسِ وزوالُ الاسْتِيحاشِ الحاصلِ بالوحدةِ أو غيرها.

واليعافيرُ: أولادُ الظّبا، واحدُها يَعْفُور، قيل: سُمّي بذلك للزوقِهِ اللَّرضِ، وهو مأخوذٌ من العَفَرِ بفتح الفاء وهو الترابُ؛ لأنّه إذا لَزِقَ بالأرضِ لَزقَ بالعَفَر، وهذا صفةٌ في الجملة.

والعيسُ: جَمْع أَعْيَس، وهي التي يُخْلَطُ بياضُها بشيءٍ من شُقْرةٍ، وقيل: هي البيضُ التي في بياضِها ظُلِمةٌ خَفيّةٌ.

فتقديرُ الكلام: ليس بها شخصٌ أنيسٌ إلا الأشخاصُ اليعافيرُ، والأشخاصُ العيسُ. وهذا لازمٌ؛ لأنّ الصفة متى ذُكِرتْ بدونِ موصوفِها فموصوفُها محذوفٌ وهو مُرادٌ في النيّةِ، نحو قوله تعالى: ﴿وحملناه/ على ذاتِ ألواحٍ ﴾(٢) أي: سفينةٍ [٨٦] أو فُلْكِ ذاتِ ألواح. وقولِ امرئ القيس:

[٩٢] تَصُدِّ وَتُبْدِي عَن أَسِيلٍ وتتقي بناظرةٍ من وحْشِ وَجْرة مُطْفِلِ (٣) أَي: تُبْدي عَنْ خَد أسيلٍ. وإلا لَزِمَ قيامُ الصَّفة بغير موصوفٍ. وهو حُكْمٌ بقيام العَرَضِ بغير مَحَلٌ، بل بنفْسِه، وهو محالٌ.

<sup>(</sup>١) في (ب) : للزومه.

<sup>(</sup>٢) سورة القمر، آية ١٣.

<sup>(</sup>٣) بيت من البحر الطويل، من معلقة امرى القيس، وهو في ديوانه ٧٥ (بتحقيق أبي شنب)، وديوانه ٩٥ (بتحقيق السندوبي). وانظر: الجنى الداني ٢٤٩، والخزانة ٤/ ٢٤٤ (بولاق). وقد ضمن الشاعر (تُبدي) معنى: (تكشف) فجاز تعديته بـ(عن). وَجُورَة : اسم موضع في نجد مختلف في تحديده على الطريق بين البصرة ومكة. مطفل: أي ذات طفل.

وحينت في يكونُ استثنى أشخاصَ اليعافيرِ والعيسِ من جنسِ الشخصِ الأنيسِ، وهو استثناءٌ حقيقيٌ صحيح.

### \* \* \*

قوله (١): (وإذا قبال: له على مبائةُ درهم إلا دينيارًا. وصَحَحْنه، رُجِعَ في تفسير قيمةِ الدينارِ إليه على قبولِ أي الخيطاب (٢). وقال غيرهُ: يُرْجَع إلى سِعر الدينارِ بالبلد إنْ كان، وإلا فإلى التفسير).

قولُه: (وصححناه) يعني: أنّ هذا الحكم على القولِ بالروايةِ الثانية، وأنّ استثناءَ أحدِ النَّقْدَين من الآخر يصح، أمّا على الأولى(٣): فلا.

وأمّا كونُه يُرْجَع في تفسير قيمةِ الدينار إليه عند أبي الخطابِ فلأنها مجهولةٌ، ولا تُعلمُ (٤) قيمتها إلا من جهته؛ لِغرِفَتِه (٥) بنيتِه (٦) وقصدِه، كما لو قال: (له عليَّ شيءٌ) فإنّه يُصار فيه إلى تفسيره.

وأمّا على القولِ الآخر: فلا يُصارُ إلى تفسيره إلا أن لا يكونَ الدينارُ يُسَعَّرُ بالبلد. فإنّه متى كان له سِعْرٌ متعارفٌ، حُمِل إقرارُه عليه؛ لأنّ الظاهرَ أنه أراد ذلك السعر، كحملِ الدينارِ المطلقِ في العقدِ على غالبِ نَقْدِ البلدِ

وهذا القولُ أولى؛ لأن المصيرَ إلى تفسيره للضرورةِ، كعدمِ إمكانِ الوقوفِ عليه بدونِه، فلا يُصارُ إليه إلا إذا تَعينَ، ولا يتعينُ مع وجودِ سعر الدينار

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٢٨٤.

<sup>(</sup>٢) هو أبو الخطاب الكلوذاني، وانظر: كتابه التمهيد ٢/ ٩٠.

<sup>(</sup>٣) تقدمت الإشارة إلى هـاتين الروايتين في نص المحرر السابق الـذي ورد في (ص ٢٠٦)، وهو في المحرر ٢/ ٤٦٦ ــ ٤٦٧ .

<sup>(</sup>٤) في (ب): ولا يعلم.

<sup>(</sup>٥) في النسختين: (كمعرفته) والصواب عندي ما أثبته.

<sup>(</sup>٦) في (أ): ببينة.

بالبليد، خشية أن يزيد في قيمة الدين تفسيره، لموضع التُهمَة (١)، فَيُجْدِفَ بِاللَّهُ مَا اللَّهُ مَا الله أعلم.

قوله (۲): (وإذا قال: له كذا درهمًا، أو كذا كذا درهمًا، أو قال فيهما: درهمٌ بالرفع. لزمه درهمٌ).

أمّا وجه لزوم الدرهم في قوله: (كذا درهمًا) فلأنه هو المتيقن الملفوظ به، ويكونُ نَصْبُه على التمييز.

وأمّا إذا قال: (كذا كذا درهمًا) فكذلك، والتكريرُ للتأكيد.

وأما إذا قال (كذا درهمٌ) بالرفع، فالمعنى: شيءٌ هو درهمٌ، فيرتفعُ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، ويجوزُ أن يرتفعَ على البدلِ من (كذا)، كأنه قال: له عليَّ درهمٌ.

وأما إذا قال: (كذا كذا درهم) بالرفع أيضا، فالتكرارُ للتأكيدِ، والتوجيهُ على ما تقدم.

قوله (٣): (وإنْ (٤) قال: كذا وكذا درهمًا، أو درهمٌ بالرفع. لزمه درهمٌ عند ابن حامد (٥)، ودرهمان عند التميمي (٢)، / وقيل: درهم وبعضُ آخر. [٨٦] وقيل: درهمٌ مع الرفع ودرهمان مع النصب (٧).

<sup>(</sup>١) في النسختين: (البهمة). والصواب عندي أنه: (التهمة) والمراد أنه متهمٌ بتكثير قيمة الدينار، حتى يقل ما أقرّبه.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٤٨٠.

<sup>(</sup>٣) المحرر ٢/ ٤٨٠ ـ ٤٨١.

<sup>(</sup>٤) في المحرر: وإذا.

<sup>(</sup>٥) في (ب): أبي حامد. والصحيح أنه: ابن حامد، وهو: الحسن بن حامد البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه. وقد تقدم ذكره.

<sup>(</sup>٦) هو أبو الحسن التميمي، وقد تقدم ذكره.

<sup>(</sup>٧) انظر تفصيل المسألة والآراء حولها في المغني ٧/ ٣٠٨\_ ٣٠٩، والكافي ٤/ ٩١٥ - ٩٩٢.

أما وجهُ قولِ ابن (١) حامد، وتابعه القاضي في لزوم الدرهم بقوله: (كذا وكذا درهمًا) نصبًا؛ فلأنّ الدرهمَ الواحدَ يجوزُ أن يكونَ تفسيرًا لشيئين كلّ واحدٍ بعض درهم، والنصبُ على التمييز.

وأمَّا في الرفع: فبتقدير: له شيئان هما درهم.

وأما وجه لنزوم المدرهمين على قبول التميمي؛ فلأنَّمه ذَكَر جملتين فسّرهما بدرهم، فيعودُ التفسيرُ إلى كلِّ واحدةٍ منهما، كقوله: عشرون درهمًا.

وأما كونُه يلزمه درهمٌ وبعضُ آخر، فهو قولٌ آخرُ للتميمي، جَعْلاً للدرهمِ مفسرًا لما يليه، ويُرْجَعُ في تفسير الجملةِ الأولى إلى المُقِرّ، فإنْ فسرها ببعضِ درهم قبل.

وأما وجه لزوم الدرهم مع الرفع دون النصب، فما تقدم من أنّ التقدير: شيئان هما درهم.

وأما في النصب: فلأنّه على التفسير، والتفسيرُ يرجعُ إلى كلّ واحدٍ من أفرادِ ما فسر به، نحو عشرون درهما.

وإذا أعَدْنا درهمًا إلى كل واحدٍ من قوله: كذا وكذا. لزمه درهمان.

قوله (٢): (وإن قال ذلك كلُّه بالخفضِ، قُبِل تفسيرهُ بدون الدرهم).

يعني بـ (ذلك كله) ما تقدم من قوله: [كذا<sup>(٣)</sup>، أو] كذا كذا.

فإذا قال: كذا درهم، أو [كذا] (٣) كذا درهم، أو كذا وكذا درهم. بالجر،

<sup>(</sup>١) في (ب): أن حامد.

<sup>(</sup>٢) المحرر: ٢/ ٨١١.

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفين في الموضعين ليس في النسختين، وقد زدته لأن الكلام يقتضيه، وما قبله يدل عليه.

قُبِلَ تفسيرهُ بدون الدرهم؛ لأنّ الجرّ هنا ليس إلا بالإضافة، وأقلُ ما يجوزُ تقديره هنا ليجرّ بالإضافة بعضُ درهم، ثم لا يُجرّ الدرهمُ الواحدُ بالإضافة إلا في مائة درهم، وألفِ درهم وفروعهما. ووجوبُهما مشكوكٌ فيه، والأولُ المتيقنُ، فلا يعدلُ عنه إلى المشكوكُ المحتمل.

قوله (١): (وهذا كلُّه عندي إذا كان يعرفُ العربيةَ، فإن لم يَعْرِفُها لـزمه بذلك درهمٌ في الجميع).

اعلم أن كلامَ الشيخِ مُشْعِرٌ بأنّ كلامَ الأصحابِ في الصورةِ عامٌّ فيمن يعرفُ العربية ومن لا يعرفُها، إذْ لو لم يكنْ كذلك لحكَى (٢) الفرقَ بينها عنهم، ولم يكن لاختصاصه باختيار التفصيل معنى.

فإنْ كان الأمرُ على ما أشعرَ به كلامُه ـ وهو الظاهرُ ـ ففي اختيار الأصحابِ نَظَرٌ، ويتعينُ اختيارُ الشيخ؛ لأنّ العامِّيَ لا يُفَرِّقُ بين الرفعِ والنصبِ والجرِّ، ولا عِلْمَ له بمقتضى اختلافِ الحركاتِ، وإذا وقعَ اختلافُ الحركاتِ في كلامِه كان خَنْا منه، لا يَقْصدُ معناه، لعدمِ معرفتِه به، وحيئلًا يلزُمه درهمٌ في الجميع - يعني في جميع الصورِ المذكورة ـ لأنّه صرِّح بلفظِه فَلَزمه/ كها لـ و لم يتلفظ معه [٨٧/ أ] بغيره.

واعلم أنّ بعضَ العلماء وأظنّه أبا حنيفة \_ قد ذهب إلى أنه يلزمُه مع النصبِ في جميع الصور المذكورة: أحدَ عَشَرَ درهمًا (٣). قال: لأنه أوّلُ ما يُنْصَبُ على التمييز إلى تسعةٍ وتسعين، فأعطيناه أولَ مراتبِ التمييز؛ لأنه اليقينُ.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٤٨٢.

<sup>(</sup>٢) كلمة : (لحكى) تبدو في النسختين كأنها : (لخلي)، وقد اجتهدت في قراءتها وكتابتها : (لحكى).

<sup>(</sup>٣) نسب ابنُ قدامة هذا الرأي في بعض الصور لا في الجميع إلى أبي يوسف تلميذ أبي حنيفة ، حين قال في المغني ٧/ ٣٠٩: «وحُكِي عن أبي يـوسف: أنه إذا قال: كذا كذا ، أو كذا وكذا . يلزمه بها أحد عشر درهمًا» .

واعلم أنّ هذا جيّدٌ مُناسبٌ للعربيةِ، بخلاف: كذا وكذا. فإنّها ليست عاملاً للتمييز لُغةً.

فإن قيل: و(الأحد) ليست ملفوظًا بها.

قلنا: إلا أنَّها تعينت في التقدير، وتقديرُها كافٍ في إعمالِها، كما أعْملتُم البعضَ المقدّرَ في الجرِّ، وكسائر العواملِ المضمرة.

قوله(١): (وإذا قال: له عليّ ما بين درهم وعشرة. لزمه ثمانية).

وجه لـزومِ الثمانيةِ أنّ لفظة (بين) تدل على مسافةٍ أو مقـدارٍ يكتنفه حـدّانِ بداية ونهاية، والحدّان لا يَدْخلانِ في ذلك المقدار، وقدرُ ما بين الدرهم والعشرة ثمانية، والدرهم الأول والعاشر طرفان لا يتناولهما المقدار المذكور، كما يقال: ما بين السماءِ والأرضِ، وبين الحائطين، يدلُّ على المسافةِ بينهما ولا يتناولهما.

قولُه (٢): (وإذا قال: ما بين درهم إلى عشرة، أو: مِن درهم إلى عشرة. لزمه تسعةٌ، وقيل: عَشَرةٌ، وقيل: ثمانية).

أمّا كونُه يلزمُه تسعةٌ: فَوَجْهُه إدخالُ ابتداءِ الغايةِ \_ وهو الدرهمُ الأولُ \_ فيها، وإخراجُ انتهائِها \_ وهو الدرهمُ العاشرُ \_ منها.

وأما كونُه يلزمه عشرةٌ: فبتقدير إدخال طرفي الغاية \_ ابتدائها وانتهائها \_ في الجملةِ المُقرّبا، فيدخلُ الدرهمُ الأولُ والعاشرُ وما بينها.

وأما وجهُ لـزومِ الثهانية: فلأنّ (إلى) لا تَتَناول (٣) ما بعدها على ما تقرر فيها (٤)، فلا يلزمُ الدرهمُ العاشرُ، وقد بيّنا خروج الدرهم الأول، فبقي ثهانية.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٤٨٧، وإنظر الكافي ٤/ ٥٨٤، والنكت لابن مفلح (حاشية المحرر).

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٤٨٧ ، وانظر الكافي والنكت.

<sup>(</sup>٣) في (ب): لا يتناول.

<sup>(</sup>٤) تحدث الطوفي عنها بالتفصيل عند حديثه عن آية الغسل والمسح (إلى الكعبين).

وهذا أولى الأقوال، إلا أنّه لا يبقى بينه وبين قولِه: (ما بين درهم وعشرةٍ) فرقٌ، لكنّ ذلك لا يضرّ؛ لأنّ المعاني قد تتّحدُ وإن تعددت الألفاظ.

قوله (١): (إذا قال: ما بين عشرة إلى عشرين. أو: مِنْ عشرة إلى عشرين لزمه تسعة عشرَ على الأول، وعشرون على الثاني، وقياسُ الثالثِ تسعة).

وجهُ لـزومِ التسعةَ عشرَ : ما تقدم في الـوجهِ الأول في المسألة قبلها، وهو إدخالُ ابتداءِ الغايـةِ ـ وهو العشرةُ ـ فيها، وعدمُ دخولِ انتهائها ـ وهو الدرهم العشرون ـ، وحينئـذِ يلزمه ما عدا الدرهـم العشريـن، وهـو تسعةَ عشر، والله أعلم.

/ وأما كونُه يلزمُه عشرون على الثاني في المسألةِ قبلها فلأنّا حكمْنا فيه بدخول [١٨/ب] ابتداء الغايةِ وانتهائِها فيها، وإذا فعلنا ذلك ههنا لزمه العشرون؛ لأنّا نُدْخِل العشرة والدرهمَ العشرين وما بينها في الجملةِ المُقَرّبها، فلا يبقى من العشرين بعد طرفيها وما بينها شيء.

وأمّا كونُ التسعةِ قياسَ الوجهِ الثالث في المسألةِ قبلها، فلأنّا أخرجُنا فيه طرفي العشرة، وهما: الدرهمُ الأولُ ابتداءُ الغاية، والعاشرُ لكونه انتهاءَها، فقياسُ ذلك ههنا أنْ تُسقِطَ العشرة الأولى؛ لأنّها ابتداءُ الغاية؛ لأنّ (مِنْ) دخلت عليها في قوله: مِنْ عشرة وما بين عشرة، وتُسقِطَ الدرهمَ العشرين، وهو طرفُ الغايةِ الثاني؛ لعدمِ تناول (إلى) إيّاه، فيكون الواجبُ ما بين الدرهم العاشرِ والدرهمِ العشرين، وهو تسعة، وهو أيضًا أولى الأقوال ولا جَرَم؛ فإنه مُفَرّعٌ على أصحِها في التي قبلها.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٤٨٩.

قوله(١): (وإذا قال: له عليّ درهمٌ فوق درهم، أو تحت درهم، أو مع درهم، أو مع درهم، أو نوقه، أو فوقه، أو فوقه، أو فوقه، أو درهمٌ الكن درهمٌ، أو درهمٌ الكن درهمٌ، أو درهمٌ فدرهمٌ. لزمه درهمان، وقيل: درهمٌ).

أما وجه لزوم الدرهمين في الصور الستّ الأُولِ: فلأنّ (فوق) و(تحت) من أسهاء الظروف؛ (فوق) يدلُّ على جهة العلو، و(تحت) على جهة السفل، و(مع) للمصاحبة، واختلاف الجهة يدلّ على اختلاف الحال فيها، إذا فرض (٢) والكلام فيه، فكأنّه قال: له عليّ درهمٌ في جهة أو مكانٍ، ودرهمٌ في جهة أخرى: وكذا القولُ في (تحت). وأما (مع) فكأنه قال: له درهمٌ يصحبه درهمٌ. والمصاحبةُ من بابِ المفاعلة، أو التضايف، والتغاير لازم للمعنيين.

وأما وجه لزوم الدرهم في (فوق) و(تحت) وهو اختيارُ القاضي؛ فلأنها طَرَفان يُستعملان في الصفات كما يُستعملان في الجهات، فيحتملُ أنه أراد: فوق درهم أو تحته في الجودة، فيلزمه اليقينُ وهو الدرهم، والأصلُ عدمُ الزايدِ، فلا يشتُ بالاحتمال.

والأول اختيارُ أبي الخطابِ (٣)، وهو أولى؛ لأنّ استعمال (فوق) و(تحت) ووَضْعَهما للجهاتِ حقيقةٌ، فَصَرْفُهما إلى الصفاتِ عدولٌ عن الحقيقة إلى المجاز.

وأمّا (مع) فقد طَرَد الشيخُ فيها القولين، ووجْهُ الثاني فيها: أنَّ قوله/ (درهمٌ [٨٨/أ] مع درهمٍ أو معه درهمٌ) ليس نصًّا في الإقرارِ بالدرهمِ الثاني؛ لاحتمال أنه أراد: له درهمٌ مع درهمٍ لي. والأصلُ عدمُ وجوبِ الزائدِ، فلا يجبُ بالاحتمال.

<sup>(</sup>١) المحرر ٢/ ٤٩٠ ـ ٤٩١، وإنظر الكافي ٤/ ٩٣ ٥ ـ ٥٩٥، والنكت (حاشية المحرر).

<sup>(</sup>٢) عبارة: (إذا فرض والكلام فيه). كذا وردت في النسختين، وليست واضحة عندي تمامًا.

<sup>(</sup>٣) انظر الإشارة إلى رأي القاضى وأبي الخطاب في الكافي ٤/ ٥٩٤.

وأمّا قوله: (درهمٌ بل درهمٌ) فيلزمه درهمان على الأول؛ لأنه أضْربَ عن الأول إلى مثله، فلم يسقط بإضرابِه؛ لأنه إسقاط لحقّ التزمه، فلا يصحّ، وأثبت الثاني فلزمه أيضا، وهذا بخلافِ قولِه: له درهمٌ بل درهمان. لأنه أضربَ إلى أكثرَ مِمّا أضربَ عنه، فلم يكنْ في ذلك إسقاطٌ لحَقّ الغير. وقد تقدم في الطلاق مثل هذه المسألة.

وعلى الثاني: يلزُمه درهمٌ. ذكره في الكافي (١) في مذهبنا، والأول (٢) احتمالا، قال: لأنه لم يُقِرّ بأكثر منه.

واعلم أنّ هذا ممنوعٌ، فإنه أتى بلفظِ الدرهم مُنكَّرًا مرتين، والنكرةُ إذا كُرِّرتْ دَلّتْ على التغايرِ، ولهذا قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنه في سُورةِ ألمْ نَشْرح -: (لن يغلبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن) (٣) لأنّ (اليُسْرَ) فيها مُنكِّرٌ مكررٌ، و(العُسْرَ) مُعرّفٌ بلام العهدِ(١٤)، ولأنه أضْربَ من درهم إلى درهم، والمُضْرَبُ إليه غيرُ المُضْرَبِ عنه.

وأما قوله: (درهم لكن درهم). فيلزمه درهمان؛ لأنّ (لكن) للاستدراك، والمُسْتَدْرَكُ غيرُ المستدرَكِ منه، والاستدراكُ معنى إضافيٌّ يدلّ على التغاير.

وعلى الثاني: درهم؛ لِمَا تقدم في (بَلْ)، والجوابُ ثَمَّ الجوابُ هنا(٥).

<sup>(</sup>١) انظر: الكافي ٤/ ٥٩٤.

<sup>(</sup>٢) كذا في النسختين، وليست وإضحة عندي تمامًا.

<sup>(</sup>٣) حديث ضعيف أخرجه الطبري في تفسيره ٣٠ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، بعدة طرق، عن الحسن مرسلاً وقد ضعف الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٤٧٨٤) ص ٢٩١ ، وفي سلسلة الضعيفة ٣/ ٥٩٣ ـ ٥٩٥ ، وانظر: زاد المسير ٩/ ١٦٤ فقد نسب ابن الجوزي فيه هذا الأثر إلى ابن مسعود، وابن عباس . وانظر: تفسير ابن كثير ٤/ ٥٢٥ .

<sup>(</sup>٤) انظر: معاني الزجاج ٥/ ٣٤١، وزاد المسير ٩/ ١٦٤.

<sup>(</sup>٥) أي: وما أجبنا به هناك نجيب به هنا.

وأما (درهمٌ فدرهم): فدرهمان (١) على الأول؛ لأن (الفساء) للعطفِ والتعقيب، والمعطوفُ المرتَّبُ غيرُ المعطوفِ عليه.

ودرهمٌ على الثاني؛ لِما مَرّ. والجوابُ ما تقدم.

قولُه (٢): (إن قسال: درهم قبلَه درهم، أو: بعسده درهم، أو: درهم بل درهم أو: درهم بل درهم أن ، أو: درهمان بل درهم . لزمه درهمان ) .

أما في صورة (قبل وبعد)؛ فلأنها تفيدُ التقدمَ والتأخرَ في الزمانِ، فأفادتُ وجوبَ درهمين عليه في زمانين.

وأما قولُه: (درهم بل درهمان): فلأنه إضرابٌ مفيدٌ فلزمه ما أضربَ إليه، ولَغَا ما أضربَ عنه، ولا يلزم ذلك في: (درهمٌ بل درهم) لأنه إضرابٌ غيرُ مفيد، بل هو مجردُ إسقاط [حق] (٣) الغير.

وأما: (درهمان بل درهم) فلأنه إضرابٌ تضمن إسقاط حقِّ الغير من غير تخير فلم يصح، وذلك لأنه أضربَ عن درهمين إلى درهم، فأسقط من حقِّ القَرّ له درهمًا.

وفارق الصورة قبلها: حيث صح الإضرابُ فيها، لأنه لمّا هَضَم حتَّ/ الغير [٨٨/ب] بالإضرابِ عن درهم، جَبَره بالإضرابِ إلى درهمين.

قوله(٤): (وإن قال: له هذا الدرهم بل هذان الدرهمان. لزمه(٥)الثلاثة).

<sup>(</sup>١) أي: فيلزمه درهمان على القول الأول.

<sup>(</sup>٢) المحرر ٢/ ٤٩١\_٢٩١.

<sup>(</sup>٣) كلمة [حق] لم ترد في النسختين، وقد أضفتها لأن المعنى يحتاجها، ولأنها مذكورة في كلمة مماثلة في السطر الذي يليه، مما يدل على سقوطها هنا.

<sup>(</sup>٤) المحرر ٢/ ٤٩٣.

<sup>(</sup>٥) كذا في النسختين: (لزمه)، وفي المحرر: (لزمته).

وذلك لأنه عرّف المضربَ عنه والمضربَ إليه بالإشارة إليه، فتعلق حقُّه بالجميع لتعيينه بالتعريف، بخلافِ قوله: (درهم بل درهمان)؛ لأن ذلك مُنكّرٌ شائعٌ، فلم يتعيّن لِشياعِه.

### \* \* \*

وهذا آخر ما أردنا إيراده من الباب الرابع من الكتاب، ولولا المللُ وكراهةُ الإملالِ لكان في البسطِ عَجَالٌ، إذْ لو استقصينا المسائل الشرعية المعتمدة على القواعدِ العربية لكانتْ مقدارَ ثلثِ الفقهِ على ما تقرر، ولكنْ قد نبَّهْنا بالحاضرِ على الغائبِ، وبالشابِ على الشائبِ، عائذين بالله من المعارِّ والمعائب، لاجئين إليه في دَرْءِ المتاعبِ والمصائب(١)، إنّه لأمرِه بالغٌ، وعليه غالبٌ، وهو خيرُ معينٍ وصاحب.

ولنعدل بشرطِ التوفيق إلى الباب الخامسِ (٢)، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

#### \* \* \*

### رأيت بآخر النسخة التي عَلَّقْتُ منها هذه النسخة ما نصه:

(١) كلمة: (المصائب). تبدو في النسختين كأنها: (المعائب). وقد رجحت (المصائب) لأنها أصح عندي، ولأن (المعائب) وردت قبل خس كلمات، فبعيد أن يعيدها.

<sup>(</sup>٢) ذكر الطوفي في بداية الكتاب في (ص ٢٢٣)، أنه رتبه على مقدمة وأبواب خمسة، وأن الباب الخامس هو: (في ذكر نبذة من العربية مختصرة على سبيل الإشارة لتلا يخلو الكتاب منها). وها هو هنا يقول: (هذا آخر ما أردنا إيراده من الباب الرابع من الكتاب. . . . ) ثم يقول: (ولنعدل بشرط التوفيق إلى البباب الخامس، والحمد لله وحده . . ؟ . ) ثم يختم الكتاب، ولا نرى أثرًا للباب الخامس فلعله أراد: ولنعدل عن الباب الخامس وليس إلى الباب الخامس، أي أنه عدل عنه وصرف النظر عنه اكتفاءً أراد: ولنعدل عن الباب الرابع ؟ لأنه أفاض فيه إفاضة أغنت عن غيره، وجعله أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب، حيث يبدأ من (ص ٣١٩) إلى نهاية الكتاب.

كتبه - مِن نُسخة عُلِّقَتْ من خط المؤلف رحمه الله تعالى لشيخ الإسلام، علامة الأنام، مُفْتي العِراقَين (١) والشام الشيخ جلالِ الدين أبي الفتح نصر الله ابن شهابِ الدين أحمد بن محمد التُستري البغدادي الحنبلي (٢)، أدام الله نفعه للمسلمين - العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى عبدُ الباقي بن عمر البغدادي الحنبلي الأزجي الشيباني (٣)، وكان الفراغُ من تعليقه يومَ الجمعة الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمانمائة. غَفر الله لكاتبه، ولِمَنْ هو له، ولِمَنْ قرأ فيه ودعا لهما، ولجميع المسلمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وقال: إنّه رأى في نسخة المؤلفِ ما نصّه:

وفَرَغَ منه تأليفًا وتعليقًا سليمانُ بن عبد القوي الطوفي الحنبلي بين صلاي الظهر والعصر تاسع جمادى الأولى سنة خمس (٤) وتسعين وستمائة بالمدرسة المستنصرية بمدينة السلام ببغداد حماها الله وسائر بلاد الإسلام إنه ملك قدوس سلام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. آمين (٥).

<sup>(</sup>١) في (ب): العراقيين.

<sup>(</sup>٢) هو الشيخ نصر الله بن أحمد بن عمد بن عمر التُّسْتَري ـ نسبة إلى مدينة تُسْتَر في خوزستان بالعراق ـ البغدادي الحنبلي، أبو الفتح جلال الدين، والد قاضي القضاة في القاهرة محب الدين أحمد بن نصر الله . ولد الشيخ نصر الله في بغداد سنة ٧٣٣هـ ومات أبوه وهو صغير فتربي عند الشيخ أحمد السقا، وقرأ القرآن والفقه والأصول والحديث على علماء بغداد، ودرّس بالمستنصرية والمجاهدية ومسجد ياسين، وحصلت له جائحة ببغداد فخرج منها سنة ٨٧هـ ودخل دمشق في طريقه إلى القاهرة، ثم دخل القاهرة سنة ٩٧هـ، فولي التدريس في مدرسة الظاهر برقوق، ودرّس المذهب الحنبلي، وصنف عدة مصنفات، ومرض في آخر حياته في القاهرة وما زال بها إلى أن مات في الحادي عشر من صفر سنة ١٨هـ دامهـ الطريقة الله المنابع الترجمته)، والشر ترجمته في: الجوهر المنضد ١٧١ (وفي حاشيته إحالة إلى ثمانية مراجع لترجمته)، والسحب الوابلة ٨٠٨ . وانظر ترجمة ابنه قاضي القضاة في: المقصد الأرشد ١/ ٢٠٢، والجوهر المنضد ٢ والسحب الوابلة ٨٠١ ـ ١٠٥ .

<sup>(</sup>٣) لم أعثر له على ترجمة ، فلعله لم يكن من العلماء المشهورين ، وإنها كان من نساخ الكتب .

<sup>(</sup>٤) في الأصل: (سنة خمس وعشرين وسبعمائة) وقد صححته بها أرى أنه الصواب حيث إن الكتاب قد ألف في بغداد، والطوفي قد غادرها في أول القرن الثامن، كها أنه توفي في سنة ٢١٧هـ، فالتاريخ الذي في الأصل لا شك بأنه محرف.

<sup>(</sup>٥) إلى هنا تتفق النسختان (أ) و(ب)، وفي ذلك دليل واضح مع أدلة أخرى على أن نسخة (ب) وهي حديثة، منقولة من نسخة (أ).

(وعلّقه ـ بيده الفانية لنفسه ولمن شاء الله من بعده ـ فقيرُ رحمة ربه العلي: محمد بن أحمد بن على البهوتي الحنبلي. غفر الله له ذنبه. آمين)(١).

#### \* \* \*

(وقد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة في يوم السبت أول يوم من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٨ هـ ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين (٢) على يد كاتبها العبد الفقير عمد بن محمد الباجوري على طرف سعادة أحمد بيك تيمور كان الله له عونا ومعينا في فعل الخيرات آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين آمين آمين آمين) (٣).

(١) انفردت نسخة (أ) في أسفل آخر صفحة منها بهذين السطرين المتضمنين الإشارة إلى ناسخها: محمد ابن أحمد بن على البهوتي الحنبلي، ولا أدري لماذا لم ينقلها ناسخ (ب) وهما أمامه، مع أنه قد نقل من هذه النسخة كل شيء.

أما محمد بن أحمد بن علي البهوتي، فهو الشهير بالخلوتي المصري، الإمام العالم المفتي المدرس، ولد بمصر وبها نشأ وأخذ الفقه عن العلامة عبد الرحمن البهوتي، ولازم خاله العلامة منصور البهوتي، وقد تصدر للتدريس والإفتاء في مكان خاله بعد وفاته وانتفع به الجميع وبخاصة الحنابلة، وله تحريرات على المنتهى، وهوامش مفيدة على شرح الألفية للأشموني. ومات بمصر بعد منتصف ليلة الجمعة التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٠٨٨هـ (انظر ترجمته في السحب الوابلة ٣٥٥).

(٢) في الأصل: (وعشرون).

(٣) وهذه الأسطر الخمسة ختمت بها نسخة (ب)، وفيها إشارة إلى تاريخ نسخها واسم ناسخها، واسم من نسخت له.

أما ناسخها محمد بن محمد الباجوري فلم أعثر له على ترجمة، وربها كان ناسخًا مغمورًا لدى العلامة أحمد تيمور.

أما أحمد تيمور: فهو أحمد بن إسهاعيل بن محمد تيمور، كردي الأصل، مصري الولادة والنشأة، ولد في القاهرة سنة ١٨٨٨ هـ، من بيت فضل ووجاهة، مات أبوه وعمره ثلاثة أشهر، فربّته أخته عائشة، تلقى مبادئ العلوم في مدرسة فرنسية، وأخذ الأدب عن علماء عصره، وكان باحثًا أديبًا مؤرخًا، وجمع مكتبة قيمة، وتوفيت زوجته وهو دون الشلائين فلم يتزوج بعدها، وانقطع إلى مكتبته، وألف عدة مؤلفات، وما زال هذا شأنه إلى أن مات في القاهرة سنة ١٣٤٨، ونقلت مكتبته بعد وفاته إلى دار الكتب المصرية، وأفرد لها حيز مستقل سمى بالخزانة التيمورية. (انظر: الأعلام ١٩٥١).

وهذه النسخة ، أعني نسخة (ب) محفوظة في الخزانة التيمورية في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٥ نحو تيمور).



## الفهارس العامة

- ا ـ فهرس الآيات القرآنية.

  ۲ ـ فهرس الأحاديث والآثار.

  ۳ ـ فهرس الأقوال والأمثال.

  ۶ ـ فهرس الشعر والرجز.

  ۵ ـ فهرس أعلام الأشخاص.

  ۲ ـ فهرس الأعلام غير الأشخاص.

  ۷ ـ ثبت المصادر والمراجع.

  ۸ ـ فهرس الموضوعات.

# أولاً: (نهرس الآيات القرآنية) (١)

		92224999999999
رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		[ الفاتحة (١) ]
440	٥	﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾
787_781	٦	﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾
737	٧	﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾
737_737	٧	﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾
		[ البقرة (٢) ]
£ £ *	٨	﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله
770	٩	﴿وما يخدعون إلا أنفسهم﴾
424	١.	﴿بها كانوا يكذبون
٨٥٣	٣.	﴿إِنِي جاعل في الأرض خليفة ﴾
<b>ገ•</b> ለ	37	﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
117	٤٦	﴿يظنون أنهم ملاقو ربهم﴾
0 £ £	71_00	﴿ و إذ قلتم يا موسى ﴾

<sup>(</sup>١) قد توجد الآية في أكثر من سورة وفي أكثر من موضع، وحينئذ آخذ بالموضع الأول في السورة الأولى.

*****************		***************************************
رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
٤٨٣	٥٨	﴿وادخلوا الباب سجدًا وقولوا حطة
٤٧٤	٦.	﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت،
٥٤٤	<b>9</b> 4_81_74	﴿وإذ أخذنا ميثاقكم﴾
		﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على مُلك
१०९	١٠٢	سليمان﴾
٥٣٥	١٠٦	﴿ما ننسخ من آية أو نُنسها نأت بخير منها﴾
354_040	١١٠	﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه﴾
809	۱۲۷	﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد ﴾
707	١٤٣	﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا﴾
0 8 1	10./188	﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾
340	107	﴿فاذكروني أذكركم
849	۱٥٨	﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمُرُوةُ مَنْ شَعَائِرُ اللَّهُ ﴾
474	۱۷٥	﴿ فَمَا أَصِبُرِهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾
		﴿وكلــوا وأشربـوا حتى يتبين لكـم الخيط
_ 2 • 9 _ 2 • V		الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا أ
٥٢٣	١٨٧	الصيام إلى الليل﴾
220	194	﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾
٤٤٠	۱۹۸	﴿ فَإِذَا أَفْضِتُم مِنْ عَرِفَاتٍ ﴾
£ £ *	199	﴿ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس﴾
		ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهـو
049	717	كافر﴾
_	Į.	

	****	
رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
۳۵۳	771	﴿ولا تنكحوا المشركين﴾
٥٠٦	757	﴿ولكن أكثر الناس لا يشكرون
٥٨٩	7	﴿فشربوا منه إلا قليلًا منهم﴾
٣٤٧	409	﴿قال كم لبثت﴾
		﴿إِن تبدُّو الصدقات وإن تخفوها
133_103_703	771	ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾
		,
		[ آل عمران (۳) ]
		﴿شهد الله أنه لا إله إلا هـو والملائكة وأولو
٤٨٠	۱۸	العلم قائها بالقسط﴾
٤٨٢	٤٣	﴿ يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي،
71.	٤١	﴿آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا﴾
٣٤٧	٤٩	﴿وما تدخرون في بيوتكم﴾
٤٠٧	۲٥	﴿ من أنصاري إلى الله ﴾
٤٥٥_٣٨٠	٧٥	﴿تأمنه بقنطار﴾
2.1-44	٧٧	﴿ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم﴾
٥٣٥	110	﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
<b>7</b> 87_777	١٥٩	﴿ فبما رحمة من الله ﴾
۲۳۳_۷۳٥	۱۸۰	﴿ولا تحسبن الذين يبخلون﴾
٤٠١	۱۸۱	﴿ونقول ذوقوا عذاب الحريق﴾
	4	

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
٣٦٢	۱۹۸	﴿ما عند الله خير﴾
		[ النساء (٤) ]
٤٠٨	۲	﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾
373_173	11	﴿فإن كان له إخوة فلأمه السدس
- ۲۳۸	77	﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ﴾
٥٧٠	٦٦	﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا﴾
0 2 1	٧٨	﴿أينها تكونوا يدرككم الموت،
		﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم بــه بريئًا
370	117	فقد احتمل 🏶
370	١٢٣	﴿من يعمل سوءًا يجز به﴾
٥٣٣	١٣٣	﴿إِن يشأ يذهبكم﴾
<b>"</b> ለየ_"ነገ	100	﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾
7.9	١٥٧	﴿وما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾
470	۱۷۱	﴿إنما الله إله واحد﴾
		[ المائدة (٥) ]
737	Y	(مع المعارفة والمعالفة (٥)] [المائدة (٥)] ﴿ وَلَا آمِينَ البيت الحرام

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
_		﴿يا أيها الـذين آمنـوا إذا قمتم إلى الصـلاة
_	٦	ريد .يه احدين المسور إذا عسم إلى الصحارة فاغسلوا وجوهكم *
_		
£9·_{V\$_££Y		
१०४	۱۱۲	﴿ وإذ قال الله يا عيسي ابن مريم
٥٧٠	۱۱۷	﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به
٤٥٨	١١٩	﴿قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
		[ الأنعام (٦) ]
£ { V	17	﴿ و إِن يمسسك الله بضر﴾ ﴿ وَإِن يمسسك الله بضر﴾
444	٧٤	﴿أَتتخذ أصنامًا آلمة﴾
٤٠٦	1.4	﴿لا تدركه الأبصار﴾
079	1.9	﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾
OVY	117	﴿إن يتبعون إلا الظن﴾
454	177	﴿لقوم يذكرون﴾
		[ الأعراف (٧) ]
£Y		﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ ﴿
		﴿قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا أُ
7 • 9 _ 4 × 7	17	خير منه خلقتني من نار،

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
٥٠٦	۱۷	﴿ ولا تجد أكثرهم شاكرين﴾
۲۲۰ح	٤١	﴿ومن فوقهم غواش﴾
133	०९	﴿ما لكم من إله غيره
٣٤٧	9	«يضرعون»
077_071	١٠٢	﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾
٥٧٠	۱۱۷	﴿وأوحينا إلى موسى أن ألق عصاك
٣٤٦	۱۲۸	﴿والعاقبة للمتقين﴾
757	۱۳۱	«يطيروا بموسى»
٥٣٧	۱۳۲	﴿مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها﴾
٤٠٤	188	﴿أرني أنظر إليك﴾
٤٨٣	171	﴿وقولُوا حطة وادخلوا الباب سجدا﴾
0 £ £	۱۷۱	﴿وإذ نتقنا الجبل﴾
٤١٧	۲۸۲	﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
٥٠٦	۱۸۷	﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾
<b>79</b> 1	۱۹۸	﴿وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون﴾
340	٧.,	Attended to the state of the st
	7	﴿ وَإِمَا يَنْزَعَنَكَ مَنَ الشَّيْطَانُ نَزَعِ ﴾ [ الأنقال (٨) ] ﴿ كَأْنِهَا يَسَاقُونَ إِلَى المُوتِ ﴾
410	٦	﴿كأنها يساقون إلى الموت﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		[ التوبة (٩) ]
٨٢٢	٣	﴿ أَنَ الله بريء من المشركين ورسولُه ﴾
077_070	٧	﴿فَمَا استقاموا لَكُم فاستقيموا لهم،
٤٠٣	١.	﴿ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة﴾
		﴿ قل إن كان آباؤكم أحب إليكم من
777	7 8	الله ورسوله﴾
340	79	﴿إِلَّا تَنْفُرُوا يَعْذَبُكُم﴾
340	٤٠	﴿ إِلَّا تَنْصِرُوهِ فَقَدْ نَصِرِهِ الله ﴾
289	٦٠	﴿إنها الصدقات للفقراء﴾
477	174-178	﴿ و إذا ما أنزلت سورة ﴾
٥٧٠	۸٧	[ يونس (۱۰) ] ﴿وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا﴾
£11_£1£	۲٦	[ هود (۱۱) ] ﴿إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم﴾
719_7.9	٤٣	﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم
٤٠٧	٥٢	﴿ ويزدكم قوة إلى قوتكم ﴾
j		

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		[ يوسف (۱۲)
۲۳۰	۲	﴿إِنَا أَنزِلْنَاهِ قَرَآنًا عَرِبِيًّا﴾
711	٣١	﴿إِنْ هِذَا إِلَّا مِلْكُ كُرِيمٍ﴾
٤٣٥	٣٣	﴿ وَإِلا تَصرف عني كيدهن أصب إليهن ﴾
۲۲۶	۸۰	﴿ فلن أبرح الأرض ﴾
<b>\$7</b> 7_ <b>\$</b> 7\$	۸۳	﴿عسى الله أن يأتيني بهم جميعًا ﴾
٥٧٠	97	﴿ وَلِمَا أَنْ جَاءَ الْبَشْيرِ ﴾
٥٠٦	١٠٣	﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين
۵٥٤	. 11	[ الرعد (١٣) ] ﴿يحفظونه من أمر الله﴾
		[ إبراهيم (١٤) ]
740	٤	﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾
٥٨٠	14-12	﴿ ويسقى من ماء صديد * يتجرعه ﴾
		همثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد
०४९	١٨	اشتدت به الريح،
\$ \$ 0	٣١	﴿لا بيع فيه ولا خلال﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		[الحجر (١٥)]
		﴿إِنْ عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا
011-0+1-017	. ٤٢	من اتبعك من الغاوين﴾
		﴿إِنَا أَرْسُلْنَا إِلَى قُـوم مجرمين * إِلاَّ آلَ لُوطُ إِنَا
٥٨٧_٣٢٨_٣٢٧	۸۰_٥٨	لمنجوهم أجمعين * إلا امرأته *
		[ النحل (١٦) ]
٤٦٨	١٥	﴿ إِلَمِينَ اثنينَ ﴾
777	97	﴿ما عندكم ينفد﴾
<b>\$</b> \ <b>\$</b>	٩٨	﴿فإذا قرأتُ القرآن فاستعذ﴾
		﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهـذا
740	1.4	لسان عربي مبين،
04019	۱۲۳	﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم
		[ الإسراء (۱۷) ]
		﴿ ولا تجعل يــدك مغلــولــة إلى عنقك ولا إ
707	<b>19</b>	تبسطها كل البسط﴾
77.	٤٥	﴿حجابًا مستورًا﴾
०७९	11.	﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسني﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		[ الكهف (۱۸) ]
747	۲_۱	﴿ الحمد الله الذي أنزل * قيّما *
071	74-77	﴿ما يعلمهم إلا قليل ولا تقولن لشيء﴾
		﴿ وِإِذْ قَلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجِدُوا لِآدُم فَسْجِدُوا
717-9_7-1	٥٠	إلا إبليس كان من الجن،
٦١٨	٥٣	﴿فظنوا أنهم مواقعوها﴾
717	7_0 Y7 Y8	[ مريم (١٩) ] ﴿ فهب لي من لدنك وليا ﴿ يرثني ﴾ ﴿ فإما ترين من البشر أحدًا ﴾ ﴿ أثاثًا ورئيًا ﴾
377 007/5 073 073	۹۷ ۱۷ ۱۸ ٤٦ ٤٧ ٦٣	﴿يسرناه بلسانك﴾ ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ ﴿قال هي عصاي أتوكاً عليها﴾ ﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾ ﴿إنا رسولا ربك﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية				
۲۳۶	٦٧	﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾				
٥٥٠	١٢١	﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾				
٣٤٦	۱۳۲	﴿والعاقبة للتقوي﴾				
		[ الأنبياء (٢١) ]				
<b>ፖ</b> ዮአ	77	﴿لُو كَانَ فِيهِمَا آلِمَةَ إِلَّا اللهِ لَفُسَدَتًا﴾				
<b>£</b> 7£	٧٨	﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث،				
<b>77</b>	٨٩	﴿رب لا تذرني فردًا وأنت خير الوارثين﴾				
		﴿فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له				
१७६	٩٠	زوجه﴾				
		﴿إِنكُم وما تعبدون من دون الله حصب				
317	٩٨	جهنم﴾				
718	1.1	﴿إِن الذين سبقت لهم منا الحسني)				
		[ الحج (٢٢) ]				
0 • 9 _ 8 8 •	٣٠	﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾				
		﴿ أَلَمْ تَو أَنَ اللهُ أَنْزَلُ مِنَ السَّاءَ مَاءَ فَتَصْبَحَ				
٤٧٤	٦٣	الأرض مخضرة)				

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية		
		[ المؤمنون (۲۳) ]		
274	١٤	﴿ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة ﴾		
777	١٤	﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾		
		﴿ إِنْ هِي إِلَّا حِياتِنَا الدَّنِيا نَمُوتُ وَنَحِيا وَمَا		
27.3	٣٧	نحن بمبعوثين،		
470	٥٥	﴿أيحسبون أنها نمدهم به من مال وبنين﴾		
099	o_ { ~.	[النور (٢٤)]  ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  إلا الذين تابوا﴾  ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾  [الفرقان (٢٥)]		
۵۸۰ ۳۸۰ ۲۵۲	78_77 09 7V	﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثورًا * أصحاب الجنة * ﴿فاسأل به خبيرًا ﴾ ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ﴾		

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية		
		[ الشعراء (٢٦) ]		
٤٦٣	١٥	﴿فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون﴾		
<b>٤٦٥</b>	١٦	﴿ إِنَا رَسُولُ رَبِ الْعَالَمِينَ ﴾		
440	۲٥	﴿قَالَ لَمْنَ حُولُهُ أَلَا تَسْتَمَعُونَ﴾		
710_717 717_7•9 2•1 212 740	V7_V0 VV 9Y 107	﴿ أَفْرَأَيتُم مَا كُنتُم تَعْبَدُونَ * أَنتُم وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدُمُونَ * أَنتُم وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدُمُونَ * أَنتُم عَدُو لِي إلا رب العالمين * ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُم تَعْبَدُونَ * ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُم تَعْبَدُونَ * ﴿ فَيَأْخُذُكُم عَذَابِ يَوْم عَظْيِم * ﴿ فَيَأْخُذُكُم عَذَابِ يَوْم عَظْيِم * ﴿ فِيلَاخُذُكُم عَذَابِ يَوْم عَظْيِم * ﴿ فِيلَانَ عُرِبِي مِبِينَ * ﴿ فَيَلَامُ الْعَرْبِي مِبِينَ * وَقَلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الللَّلَّالِي الللَّلْمُ اللَّهُ اللّ		
		[ النمل (۲۷) ]		
		﴿إِنِ لا يَخاف لـــدي المرسلــون * إلا من		
717	11-1.	ظلم ﴾		
۸۲۳	١٦	﴿ وورث سليمان داود ﴾		
444	٣٥	﴿فناظرة بم يرجع المرسلون﴾		
०१५	۸۲	﴿ وَإِذَا وَقِعِ القُولُ عَلَيْهِمِ أَخْرِجِنَا لَهُمْ دَابِةٍ ﴾		
408	97	﴿ومن ضل فقل إنها أنا من المنذرين		

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية			
۵γ۰	٣٣	[ العنكبوت (٢٩)] ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطًا﴾			
٤٣٨	٤٧	[ الروم (٣٠) ] ﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾			
		[ لقمان (۳۱) ]			
<b>£</b> £ *	٦	﴿ ومن الناس من يشتري لهو الحديث			
		[ سبا (۳۶) ]			
٥٠٦	١٣	﴿وقليل من عبادي الشكور﴾			
717	٤١_٤٠	﴿ ويوم نحشرهم جميعًا قالوا سبحانك،			
		[ فاطر (۳۵) ]			
٥٣٥	7	﴿ مَا يَفْتُحُ اللهُ لَلنَاسُ مِنْ رَحْمَةً فَلا مُسَكُ لِمَا ﴾			
730	18	﴿إِنْ تَدْعُوهُم لا يسمعوا دعاءكم			
888	٧٠	﴿ولا الظلمات ولا النور﴾			

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		[ یس (۳۹) ]
٣٦٦	۳٥	﴿وما عملت أيديهم﴾
- 0		﴿فلا صريخ لهم ولا هـم ينقذون؛ إلا رحمة منا﴾
7.9	28_84	
٥٢٣	٤٩	﴿ما ينظرون إلا صيحة﴾
		[ ص (۳۸) ]
		﴿كذبت قبلهم قوم نـوح وثمود وقـوم
273	14-14	لوط،
272	71	﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب﴾
٣٨٢	3.7	﴿وقليل ما هم﴾
777	٣١	﴿بالعشي الصافنات الجياد﴾
<b>**</b> *\_ <b>*</b> *\	٣٢	﴿أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب﴾
		[ الزمر (۳۹) ]
717	٣	﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفي﴾
747	۲۸	﴿قرآنًا عربياً غير ذي عوج﴾
079	70	﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾
	•	

رقم الصفحة	رقم الآية	انستانستانستانستانستانستانستانستانستانست		
		[ فصلت (٤١)		
888	٣٤	﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة﴾ ﴿لا يأتيـه البـاطل من بين يـديــه ولا من		
777	٤٢	ر به یاب میں بین پیدی ورد س خلفه﴾		
740	٤٤	﴿ولو جعلناه قرآنًا أعجميًّا﴾		
		[ الشورى (٤٢) ]		
072	74	﴿ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنًا﴾		
		[ الزخرف (٤٣) ]		
٥٧٠	٥	﴿أَفْنَضُرِبِ عَنْكُمِ الذِّكْرِ صَفْحًا﴾		
757	۸۹	﴿فاصفح عنهم﴾		
		[ الجاثية (٤٥) ]		
٤٠١	٣٤	﴿اليوم ننساكم﴾		
	<b>7</b> 1	﴿اليوم ننساكم﴾ [ الأحقاف (٤٦) ] ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾		
133	٣١	﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾		

- -

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية		
		[ محمد (٤٧) ]		
٣٥٣	۴۴	﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾		
		[ الفتح (٤٨) ]		
543	١,	﴿يد الله فوق أيديهم		
		[ الحجرات (٤٩) ]		
275	٩	﴿ و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾		
٤٦٣	١٠	﴿إِنَّهَا المُؤْمِنُونَ إِخُوةً فأصلحوا بِينَ أَخُو يَكُم ﴾ أَ		
		[ق(۰۰)]		
£AY	_ 17_17			
	_18			
414	74	﴿هذا ما لدي عتيد﴾		
		هذا ما لدي عتيد		
175	١٣	﴿وحملناه على ذات ألواح ﴾		

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية		
۳٤٧	10	﴿فهل من مدكر﴾		
		[ الرحمن (٥٥)		
<b>£</b> £0	44	﴿لا تنفذون إلا بسلطان﴾		
		[ الواقعة (٢٥) ]		
313_013	77	﴿وحور عين﴾		
7.9	Y7_Y0	﴿لا يسمعون فيها لغوًا ولا تـأثيرًا * إلا قيلاً سلامًا﴾		
733_433	YA_YY	﴿إنه لقرآن كريم * في كتاب مكنون * لا يمسه إلا المطهرون * تنزيل من رب		
	۸۰_۷۹	العالمين)		
		[المتحنة (٢٠)]		
٥٣٣	۲	﴿إِنْ يَتْقَفُوكُم يَكُونُوا لَكُم أَعَدَاءُ﴾		
117	١.	﴿ فَإِنْ عَلَمْتُمُوهِنْ مَؤْمِنَاتُ ﴾		
	1 &	﴿ فَإِنْ عَلَمْتُمُوهِنَ مَؤْمِنَاتُ ﴾  [ الصف (٦١) ]  ﴿ مَنِ أَنصَارِي إِلَى الله ﴾		
٤٠٧	18	﴿من أنصاري إلى الله﴾		

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية		
***************************************		[ التحريم (٦٦) ]		
277_278	٤	﴿إِنْ تَتُوبًا إِلَى اللهُ فَقَدْ صِغْتَ قَلُوبِكُما﴾		
457	17	﴿ومريم ابنة عمران﴾		
		[ الحاقة (٦٩) ]		
4.8	١٨	﴿يومئذ تعرضون لا تخفي منكم خافية﴾		
77.	۲۱	﴿ فِي عيشة راضية ﴾		
441	77	﴿ يا ليتها كانت القاضية ﴾		
٨٢٢	٣٧	﴿لا يأكله إلا الخاطئون﴾		
		[ المعارج (٧٠) ] ﴿والذين في أموالهم حق معلوم * للسائل		
201	37_07	والمحروم*		
	1	[ المزمل (٧٣) ] ﴿يــا أيها المزمل * قم الليل إلا قليـــلاً * نصفه ﴾		
٥٠٧	1	ايها المزمل * قم الليل إلا فلي الا * الله الله الله المراه * الله المراه المراه الله الله الله الله الله الله الله ا		
υ , γ	į ,	بصفه ۴		

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية			
011	۱٦_۱٥	کیا أرسلنا إلى فرعــون رسـولا * فعصى فرعون الرسول *			
		[ القيامة (٥٧) ]			
<b>٣٩٧_٣٩٣</b>	74	﴿ إلى ربها ناظرة ﴾			
		[ الإنسان (۲۷) ]			
٣٨٠	٦	﴿عينًا يشرب بها عباد الله			
		[ المرسلات (۷۷) ]			
708	١٥	﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾			
		[ عبس (۸۰)			
<b>£ £ Y</b>	_18_14   17_10	﴿ فِي صحف مكرمة * مرفوعة مطهرة * بأيدي سفرة * كرام بررة *			
٣٦٣	۱۷	• يدي ورابرو) ﴿ قتل الإنسان ما أكفره﴾			
०१२	١	[ التكوير (٨١) ]			
०६५	١	﴿إذا الشمس كُورت﴾			

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة والآية			
		[ الانقطار (۸۲) ]			
087	١	﴿إذا السماء انفطرت﴾			
۳۲۳/ح	٦	﴿ما غرك بربك الكريم			
۳۳۳/ح ۱٤		[ المطفقين (٨٣) ]			
٤١٤	٤_ ٥	﴿ أَلَا يَظُنَ أُولِئُكُ أَنْهُم مِبْعُوثُونَ * لَيُومُ عظيم﴾			
		[ الانشقاق (٨٤ ) ]			
०१२	١	﴿إذا السماء انشقت﴾			
		[ الأعلى (٨٧) ]			
880	٦	﴿سنقرئك فلا تنسى			
٤ ٠ ٥	٦ ١٧	[ الغاشية (٨٨) ]			
٤٠٥	۱۷	﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾			

## ثانيًا: (فهرس الأحاديث والآثار)

	***************************************
رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
012-014	- «الله ما أردت إلا واحدة »
_ 249_ 24.	- «ابدأوا بها بدأ الله به»
£112	
373	- «أتموا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»
773	- «أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء»
373_973	- «اثنان فيا فوقهها جماعة»
273	- «اجتمع أصحاب رسول الله على غسل القدمين»
	- أجنبت فلم أصب الماء فتمعكت في الصعيد
733	وصلیت »
737	- «أحبوا العرب لثلاث؛ لأني عربي »
401	- «احتج آدم وموسى »
	- «أحدنا يستعجل فيغسل شيئًا قبل شيء »
343	(علي بن أبي طالب).
799	- «أخسر الناس صفقة من أذهب آخرته بدنيا غيره»
279	- «الأخوان إخوة» (زيد بن ثابت)
797	- «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»
717_71A	- «أدبني ربي فأحسن تأديبي»
	- «إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطًا »
719	(عمر بن الخطاب).
	- «إذا أراد أحدكم خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر منها إلى
٤٠٥	ما يدعوه إلى نكاحها»

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
491	- «الأذنان من الرأس »
٣.,	- «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان»
798	- «استغنوا عن الناس ولو بشوص السواك»
757	- «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»
737	– «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن»
٤٥٠	- «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم »
PAY	- «الأعمال بالنيات»
790	- «الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة»
٥٠٨	- «الأقلون هم الأكثرون»
440	- «الآن حمي الوطيس»
APY	– «التمسوا الرزق في خبايا الأرض»
447	- «إلا خرت خطايا رأسه من أطراف شعره»
	- «اللهم أعوذ بك من الكفر والفسوق ومن شر ما في أ
4.0	السوق » (عمر بن الخطاب)
٤٦٠	- «اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد»
103	- «أمر بني زريق بدفع صدقتهم إلى الرجل الذي ظاهر» .
YV1	- «أمتي لا تجتمع على ضلالة»
٣٠٢	- «أنا أفصح من نطق بالضاد»
	- «أن لا يمس القرآن إلا طاهر»
	- «إن أبغضكم إلى الله الثرثارون »
277	- «إنّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه في أربعين يومًا » . أُ
1411	- «إنكم تختصمـون إليّ وإنها أنـا بشر فلعل بعضكم أن أ
۶۶۲/ح	يكون ألحن بحجته »

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
۲۸۲	- «إنكم لتقلون عند الطمع وتكثرون عند الفزع»
444	- «إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم».
	- «إن الفقيه كل الفقيه الذي لا يقنط الناس من رحمة
4.1	الله» (علي بن أبي طالب).
٣	- «إن من كنوز البر كتمان المصائب»
317	- «إنّ مما ينبت الربيع لما يَقْتُل حَبَطًا أو يُلِم»
287	- «إنها أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة»
	- «إنها قبال الله تعمالي: ﴿ فَإِنْ كُمَانُ لُمَّهُ إِخْمُوهُ ﴾. وليس
473	الأخوان إخوة
197	- «إنَّ هذا الدين متين فأوغلوا فيه يرفق، فإن المنبت » . أ
3 1 1	- «إياكم وخضراء الدمن »
4	- «إياكم والطمع فإنه فقر حاضر»
00 *	- «أيها امرأة نكحت نفسها بغير وليها فنكاحها باطل»
١٥٥	- «أيها إهاب دبغ فقد طهر»
	* * *
	- «بال علي ثم تـوضأ ومسح على نعليه وقـدميه، ثم دخل إ
113	المسجد، ثم صلي»
	- «بَعَثَ إليه ﷺ عليٌّ رضي الله عنه بِذُهَيْبةٍ من اليمن مع أُ
103	الصدقة »
YAA	- «البلاء موكل بالمنطق»
	- «بلغ أنسا قول الحجاج: اغسلوا القدمين ظاهرهما إ
213	فقال: صدق الله وكذب الحجاج»
	-

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
	- «بلغ السيل الـزبي وجـاوز الحزام الطبيين وبلغ السكين
٣•٦	العظم» (عثمان بن عفان).
	* * *
	- «تخلف عنا رسول الله ﷺ فأدركنا وقد أرهقنا
2743	العصر»
	- «تعلموا العربية فإنها تريد في المروءة» (عمر بن
337	الخطاب)
737	- «تعلموا الفرائض واللحن » (عمر بن الخطاب) .
794	- «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به من أرحامكم»
	- «تنكح المرأة لمالها وجمالها ودينها وحسبها
	- «تـوضاً على رضي الله عنه ثـالاثـًا ثـالاثَّا، ثم مسح على
173	رأسه»
<b>*</b> ***********************************	- «توضأ النبي ﷺ ومسح على ناصيته»
	* * *
71	- «جبلت القلوب على حب من أحسن إليها»
	- «جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ » أ
	(علي بن أبي طالب) .
	- «جلس رسول الله علي يومًا مع الوليد بن المغيرة فجاء إ
۲۱۶/ح	
797	9.9
737	- «جودوا القرآن وزينوه » (ابن مسعود) .
	* * *

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
***************************************	– «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا »
۲۰٤	(عمر بن الخطاب).
7.4.7	- «حبك للشيء يعمي ويصم»
79.	- «الحرب خدعة»
797	- «حسن العهد من الإيمان»
	* * *
011	- «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا»
	- «خطب رجل عند رسول الله عليه فقال: من يطع الله
	ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى. فقال له
	النبي ﷺ: - «بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص
٤٨٠	الله ورسوله»
44.	- «الخلق السيئ يفسد العمل كما يفسد الخل العسل»
	خلقت الملائكــة من نــور، وخلـق الجان من مــارج من
٦٠٩ح	نار»
707	- «خير الأمور أوساطها»
۲۸۲	- «خير المال عين ساهرة لعين نائمة»
7.7.	- «خير المال مهرة مأمورة وسكة مأبورة»
7.7.7	- «الخيل في نواصيها الخير »
<b>N</b> 44 A	* * *
٣٠١	- «الدال على الخير كفاعله»
Y	
799	- «الدنيا عرض حاضر يأكل منه »
	* * *

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
٣.٧	- «ذمتي بها أقول رهينة » (علي بن أبي طالب) .
<b>79</b>	- «الذنب لا ينسي والبر لا يبلي »
	* * *
113	- «رأيت رسول الله ﷺ أتى كظامة قوم فتوضأ »
٣٧٧	- «رأيت النبي رَيُكِيِّةُ يتوضأ وعليه عمامة قطرية »
373	- «رأى النبي ﷺ قومًا يتوضؤون، فرأى أعقابهم تلوح »
787_789	- «رحم الله امرءًا أصلح من لسانه»
	* * *
PAY	- «زر غبًّا تزد حبًّا»
	* * *
777_777	- «سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما تركنا صدقة»
	- «سيجعل الله بعد عسر يسرًا، وبعد عيّ بيانًا
417	(يزيد ابن أبي سفيان).
	* * *
444	- «الشتاء ربيع المؤمن، قصر نهاره فصامه »
797	- «شر ما في الرجل شح هالع وجبن خالع»
	- «شكرت الواهب، وبورك لك في المواهب
٣.٧	(الحسن بن علي).
	* * *
۲۸۸	الصمت حكم وقليل فاعله»
799	- «صنائع المعروف تقي مصارع السوء»
	* * *

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
<i>(\$0\$.053.053.058.05.050.050.050.</i>	- «العفو لا ينزيد العبد إلا عزا، والتواضع لا ينزيده إلا
797	رفعة»
	- «عليكم بالفقه في الدين، والتفهم في العربية »
757	(عمر بن الخطاب).
	* * *
397	- «القناعة مال لا ينفد»
	* * *
٤٠٨	- «كان إذا توضأ يغسل، حتى أشرع في العضد » أ
11.	- «كان ـ أي إبليس ـ من الملائكة من خزان الجنة » . أ
	- «كان عمر إذا سمع رجلا يخطئ قبّح عليه، وإذا سمعه إ
419	يلحن»
773	- «كان_أي أنس_يغسل رجليه حتى يسيل الماء»
137_737	- «كانوا يؤمرون، أو كنا نؤمر أن نتعلم القرآن»
411-15.	- «كان عبد الله ـ ابن مسعود ـ يسأل زرًا عن العربية»
337	- «كان ابن عباس يعلمنا اللحن »
٣٩.	- «كانت عائشة تمسح مقدم رأسها»
444	- «كل الصيد في جوف الفرا»
794	- «كلمة الحق ضالة الحكيم»
	- «كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح
	(علي بن أبي طالب». أ
797	, ",
797	الكيّس من دان نفسه »
	* * *

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
	- «لأن أعرب آية أحب إلي من أن أحفظ آية»
757	(أبو بكر الصديق).
٤٠٥	- «لك النظرة الأولى وليست لك الأخرى»
	<ul> <li>- «لما بويع أبو بكر قام خطيبًا فقال: إني وليت هذا</li> </ul>
٣,٣	الأمر
	- «لما ولي أبو بكر خطب النـاس ثم قال: أيها الناس
٣٠٣	قد ولیت
	- «لما سأل اليهود النبي ﷺ عن عدة أهل الكهف ومدة
071	لبثهم »
779	
	- «لما وصف على وضوء النبي لابن عباس أخذ حفنة من إ
113	ماء»
	- الما وصف عثمان وضوء النبي على قال: مسح مقدم أ
٣٧٨	رأسه»
	- «لو أعلم أني إذا سافرت أربعين ليلة أعرب آية لفعلت.
737	(أحد الصحابة)
	- «لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك»
	(عمر بن الخطاب).
791	
	- «ليس الخير أن يكثر مالك وولدك »
	- «ليس شيء أفضل من ألف مثله إلا الإنسان»
244	- «لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك» (ابن مسعود).

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
<b></b> . 2	- «لا تتكلم فيها لا يعنيك، واعتزل عدوك
1 12	(عمر بن الخطاب). «لا تصغر همتك، فإني لم أر أقعد بالرجل
4.0	(عمر بن الخطاب).
4.4	- «لا تظهر الشهاتة بأخيك، فيعافيه الله ويبتليك»
79.	- «لا حليم إلا ذو أناة، ولا حكيم إلا ذو تجربة»
	- «لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعرون من إ
797	العقل»ا
	- «لا يـؤَمَّنَّ الـرجلُ في بيتـه، ولا يجلس على تكرمته إلا
7.1	بإذنه»بإذنه
440	- «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»
440	- «لا ينتطح فيها عنزان»
	* * *
११७	- «ما أردت صلاة فأتوضأ»
31.7	- «مات حتف أنفه»
417_414	- «ما ترکنا صدقة»
797	- «ما جمع شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم»
797	- «ما قل وكفى خير مما كثر وألهى»
	- «ما من عبد يقرب وضوءه فيغسل كفيه إلا تناثرت
	خطایا کفیه
	- «ما نحل والد ولدا أحسن من أدب حسن»
	- «المؤمن مرآة المؤمن»
0.0	- «المؤمن من أمنه الناس، المسلم من سلم

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
79.	– «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»
799	- «المجالس بالأمانة»
244	- «مسح عليه السلام الرأس قبل الرجلين»
YAY	- «من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه»
444	- «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»
	- «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا فليأت الذي هو
370	خير
0 8 9	- «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»
794	- «من ضمن لي ما بين لحييه ورجليه ضمنت له الجنة» 🖠
	- «من قرأ القرآن فأعربه كان لم بكل حرف عشر
440-444	حسنات »
414	- «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار »
791	– «من يشاد هذا الدين يغلبه»
797	- «منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب دنيا»
	- «ما أبالي إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت» أ
£47	(علي بن أبي طالب» . أُ
	- «ما أجد في كتاب الله إلا غسلتين ومسحتين»
773	(ابن عباس).
	- «ما سمعت كلمة غريبة من العرب إلا وقد سمعتها من إ
	رسول الله ، ، ، (علي بن أبي طالب) . ﴿
	- «ما عاقبت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه، إ
	ولا تظنن بكلمة ١ (عمر بن الخطاب) . إ
747	- «المرء عدو ما جهل» (علي بن أبي طالب). إ
	-

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
707	- «المرء مخبوء تحت لسانه» (علي بن أبي طالب).
	- «مُـرْ مَنْ قِبَلَكَ بتعلم العربية، فإنها تدل على صواب
788_787	الكلام » (عمر بن الخطاب) .
	- «مَرّ عمر على قوم يقري بعضهم بعضًا فقال: - «اقرأوا
7 £ £	ولا تلحنوا»
	- «مَسرٌ عمر بقوم قبد رموا رشقًا فأخطأوا فقال: ما أسوأ إ
749	رمیکم»
	* * *
<b>777_77</b>	- «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة»
۲۰۱	- «نعمتان مغبون فيهم كثير من الناس الصحة والفراغ».
7.7.7	- «الناس كأسنان المشط، والمرء كثير بأخيه
YAX	- «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة»
PAY	- «نية المؤمن أبلغ من عمله»
	- «نزل جبريل بالسح وسن رسول الله ﷺ الغسل»
277	(ابن عمر).
737	- «النحو حلية البيان» (ابن عباس).
	* * *
440	- «هدنة على دخن وجماعة على أقذاء».
717	- «هن مخرجاتي من الشام» (عمرو بن العاص). أ
	* * *
04.	- «والله لأغزون قريشًا
273_373	- «ويل للأعقاب من النار»
01.	- «ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ (علي بن أبي طالب). أ

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
791	- «يا خيل الله اركبي»
	- «يا رسول الله: ما بالك أفصحنا؟ قال: لأن كالم
۲۸۳	العربية درس
397	- «اليد العليا خير من اليد السفلي»
	- «يعتذر الله تعالى إلى آدم ويقول: ابعث بعث النار » .
4.1	- «اليمين حنث أو ندم»
4.4	- «اليوم الرهان وغدًا السباق»
	– «اليوم الرهان وغدًا السباق»

## ثالثًا: (فعرس الأقوال والأمثال)

رقم الصفحة	القول أو المثل
۳۰۸	- أخطب من الحجاج
	- إذا أردت أن تعظم في عين من كنت عنده صغيرًا، ويصغر
70.	في عينك في عينك
48.	– إذا بلغ الرجل الستين فإياه و إيا الشواب
۳۲.	- ارفعا المنديل، فإنه لا حرمة للحان. (عبد الملك بن مروان)
	- أسقطوا هذا من الديوان فإن روح الحياة إذا كان
۲۲۱_۳۲۰	ظاهرًا (المأمون)
710	- أفصح الناس إلا الحسن
	- أفِّ للحن أقبح من الجدري في الــوجــه، ومن النقش في إ
44.1	الوشا. (عبد الملك بن مروان)
	- أمّا ثابت فواعظ مجيد، وأما الحسن البصري فعربي
317	محكك. (أعرابي)
	- إنْ كانت إلا أَثِيَّابًا في أُسيفاط قبضها عشاروك.
707	(عیسی بن عمر)
	- إنَّ أَخُوفَ ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو إ
	أن يـــدخل في جملــة قــول النبي ﷺ: «من كـــذب
711	عليّ».
	- إن الرجال لا يكالون بـالصيعان، وإنها المرء بأصغريه
4.9	(ضمرة بن ضمرة)

رقم الصفحة	القول أو المثل				
	- إنَّ الله كتب على الدنيا الفناء، وعلى الآخرة البقاء				
۳۰۸	(الحجاج بن يوسف)				
	- إنك لمرّ يا مرّة، قال: أعجبتني حلاوتك يا حنظلة				
411	(مرة بن حنظلة)				
787	- إني لأجد للحن غمرًا كغمر اللحم. (أبو الأسود)				
	* * *				
4.4	- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه . (النعمان بن المنذر)				
70.	- تعلموا العربية فإنها المروءة الظاهرة . (عمرو بن دينار)				
	- تكلم الحسن يومًا مع ثابت البناني، وهناك أعرابي، فقيل				
318	له: كيف وجدتهها؟				
	* * *				
	- جاء رجل إلى الزهري فسأله أن يحدثه، فقال: ممن أنت؟				
710	قال: من عاملة				
213	- جحر ضب خرب				
	- جُد تسـد، واصبر تفز، ولا يتعبّـدنّ غضبك حلمك أ				
414	(ولادة المهزمية)				
	* * *				
	- حصر بعض الأكابر على المنبر في يـوم عيـد بأصبهـان. إ				
441	فقال: لا أجمع عليكم بين البخل والحصر				
	- الحمد لله الذي جعلنا من ذرية إبراهيم، وزرع				
۳۰۸_۳۰۷	إسماعيل (أبو طالب)				
	* * *				

رقم الصفحة	القول أو المثل
137_937	<ul> <li>زين الرجال النحو، وزين النساء الشحم. (ابن شبرمة)</li> </ul>
	* * *
	- سألت الحسن البصري فقلت: يا أبا سعيد: الرجل يتعلم
	العربية يلتمس حُسْنَ المنطق، ويقيم بها قراءته. فقال:
	حسن يا بني فتعلمها؛ فإن الرجل قد يقرأ الآية فيعيا
437	بوجهها فيهلك
	- سأل الكسائي أبا يوسف: ما تقول في رجل قال: له عليّ
	مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين؟ فقال: يلزمه ثمانية
777	وثمانون
710	- سبقت اللحن
	* * *
	- عطس رجل في جماعة، فشمّته بعضهم، فلم يعلم بم يرد
444	عليهعليه
	- قال ابن أبي إسحاق لبكر بن حبيب: ما ألحن حرفًا.
444	فمرت به سنّورة
	- قال ابن عون: كنت أشبّه لهجة الحسن بلهجة رؤبة بن أ
317	العجاج
	- قال الأصمعي: قال لي شعبة: إني وصفتك لحماد بن إ
717	سلمة وهو يحب أن يراك
	- قال الأعمش: قلت عند إبراهيم النخعي وطلحة بن إ
440	مصرف: (قال لمن حوله ألا تستمعون) بنصب اللام
	8

رقم الصفحة	القول أو المثل
	- قال الحجاج ليحيى بن يعمر: أتسمعني ألحن؟ فقال:
٢٢٦	حرفًا. قال: في أيِّ
	- قال رجل للحسن: أنا أفصح الناس. فقال: لا تفعل.
۲۲۲	قال: فخذ عليّ كلمةٌ ـ بالرفع ـ . فقال: خذ هذه
	- قال رجل للحسن: يا أبو سعيد. فقال له: كسبُ
444	الدوانيق شغلك عن أن تقول: يا أبا سعيد
377	- قال عطاء: وددت أني أحسن العربية
	- قال عفان بن همام: ما سمعتم من حديث قتادة ملحونًا
, 47 8	فأعربوه، فإن قتادة لا يلحن
	- قال محمد بن سلام: أخبرني أبي أن يـزيد بن المهلب كتب
	إلى الحجاج: إنا لقينا العدو وفعلنا واضطررناه إلى عرعرة
777	الجبل
440	- قيل للحسن: إن لنا إمامًا يلحن. قال: أخرجوه
	- قيل ليعقبوب بن السكيت: أي الأدب أنفع للمتأدب؟
٣١٣	فقال: ما أعلم شيئًا أفتق للسان
	<ul> <li>قبّحك الله، شربت حرامًا، وأيقظت نيامًا.</li> </ul>
701	(القاضي الأوقص)
	- قُدِّم جماعة من قُطّاع الطرق ليقتلوا، فقال رجل: كدت
717	أهلِكأهلِك
	- قرأ الوليد يـومًا على المنبر: ﴿ يَا لَيْنَهُ الْكَانُتُ الْقَـاضِيةَ ﴾ _
441	بضم التاء
	* * *
	5

رقم الصفحة	القول أو المثل
	- كان أبـو يوسف يقع في الكسـائي، ويقول: أيشٍ يحسن؟
<b>44</b>	إنها يحسن شيئًا من كلام العرب
701	<ul> <li>كان أيوب السختياني إذا لحن قال: أستغفر الله</li> </ul>
	- كان زريع على عسس بلال بن أبي بردة، فقال له: بلغني
٣٢٣	أن أهل الأهواء
414	<ul> <li>کان شعبة صاحب عربية وشعر.</li> <li>کان شعبة صاحب عربية وشعر.</li> </ul>
	- كمان عبد الملك بن عمير فصيحًا، فقال رجل: ما أراك
710	تلحن. فقال: سبقت اللحن
377	<ul> <li>كان وكيع لحانًا، ومن لحنه أنه يقول في عائشة: عَيشة</li> </ul>
	* * *
	- لحن الوليد بن عبد الملك يومًا عند أبيه، فقال: أفَّ للحن إ
441	أقبح من الجدري
	- لعن الله ناقة حملتني إليك. فقال: إنَّ وصاحبها.
977	(ابن الزبير)
	- لما ظفر الحجاج بأصحاب ابن الأشعث أمر بضرب
417	أعناقهم، فضربت إلا رجلاً
	* * *
	- ما أحدث الناس مروءة أعجب من تعلم الفصاحة.
Y0.	(الزهري)
	<ul> <li>ما الإنسان إلا اللسان، هل هو إلا صورة ممثلة</li> </ul>
707	(خالد بن صفوان)

رقم الصفحة	القول أو المثل						
	- ما تقول في قوم يتعلمون العربية؟ قال: أحسنوا						
787	(الحسن البصري)						
	<ul> <li>ما على أحدكم أن يتعلم العربية فيقيم بها أوده</li> </ul>						
707	(المأمون)						
	- ما لبس الـرجال لبسًا أزين مـن العربية، ومـا لبس النساء						
P37	لبسًا أزين من الشحم.						
	- مثل الـذي يتعلم الحديث ولم يتعلم العربيـة كـالرأس بـلا						
737	برنس. (شعبة)						
	- مثل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية مثل الحمار						
789	عليه مخلاة لا علف فيها.						
	<ul> <li>مروءتان ظاهرتان، الرياش والفصاحة.</li> </ul>						
P37	(مسلمة بن عبد الملك)						
717	<ul> <li>من أشبه أباه فها ظلم.</li> </ul>						
	- من طلب الحديث ولم يتعلم العربيـة فهو مثل الحمار تعلق أ						
454	عليه المخلاة . (حماد بن سلمة)						
787	<ul> <li>من لحن في القرآن فقد كذب على الله . (الحسن البصري)</li> </ul>						
474	<ul> <li>من يقدر على مسح جميعه</li> </ul>						
	* * *						
700	– هذه عصاتي .						
	* * *						
	- والله يـا حجاج: لئن كنـا أسأنا في الـذنب فها أحسنت في						
717	العفو						
	ž.						

رقم الصفحة	القول أو المثل
190000000000000000000000000000000000000	* * *
701	- يا بنيّ أصلحوا ألسنتكم، فإن الرجل تنوبه النائبة
	- يا بُنيّ إنك على صفة لا تصلح لمجالسة الرجال
701	(أم القاضي الأوقص)
787	<ul> <li>يا رب يلحنون ويرزقون .</li> <li>أبو عمرو بن العلاء)</li> </ul>
٨٤٢	- يلحنون ويربحون . (أبو الأسود الدؤلي)

## رابعًا: (فهرس الشعر والرجز) (١)

الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت		
۲۷۰	على بن أحمد الفالي	الكامل	علمائها م	(هرف الهمزة) لما تبدلت المجالس أوجهًا		
YV+	على بن أحمد الفالي	الكامل	وفنائها	ورأيتها محفوفة بسوى الألي		
77.	على بن أحمد الفالي	الكامل	مائها	أنشدت بيتًا سائرًا متقدمًا		
77.	على بن أحمد الفالي	الكامل	نسائها	 أما الخيام فإنها كخيامهم		
• •	ي,ن. ۱۳۰۰		(	李 李 李		
				(هرف الباء)		
709	الحكم بن قنبر/ وقيل لغيره	البسيط	والأذبا }	العلم زين وتشريف لصاحبه		
709	الحكم بن قنبر	البسيط	حَدِبَا	لا خير فيمن له لب بلا أدب		
۳۸۰	علقمة بن عُبَدة الفحل	الطويل	طَبيبُ }	فإن تسألوني في النساء فإنني		
۳۸۰	علقمة بن عَبَدة الفحل	الطويل	نَصيبُ }	إذا شاب رأسُ المرء أو قلّ ماله		
277	الفرزدق	الطويل	فَخَاطبِ	فهل أنت إن ماتت أتانك راحلٌ		
771	صخر الغي الهذلي/ وقيل لغيره	الطويل	المآدبِ	كأن قلوب الطير في قعر عشها		
<b>"</b> ለ"	امرؤ القيس	الطويل	مُضَّهَبِ	نمش بأعراف الجياد أكفنا		
404	الشافعي	البسيط	واغترب	ما في التخلف عن علم وعن أدب		
404	الشافعي	البسيط	لم يطِبِ	إني رأيت وقوف الماء يفسده		
404	الشافعي	البسيط	لم يُصِبِ لم	والأشد لولا فراق الحلس ما افترست		
404	الشافعي	البسيط	ومن عرب	والشمس لو وقفت في الأفق دائمة		
404	الشافعي	البسيط	في النَّصَبِ	سافر تجد عوضًا عمن تصاحبه		
				* * *		
				(هرف القاء)		
111	لم أقف على قائله	البسيط	عفاريتا •	قوم إذا قوبلوا كانوا ملائكة		

(١) رتبت الشواهد على حسب حروف القافية، ورتبت القوافي داخل كل حرف مبتدئًا بالساكنة، فالمفتوحة، فالمضمومة، فالمكسورة، وكل فئة منها رتبتها على حسب بحور الشعر بدءًا بالطويل، وجعلت الرجز آخرها، وإذا اتفق البحر لجأت إلى الترتيب المجائي لكلهات القافية.

الصفحة	القائل	البحر	القانية	صدر البيت
٤٨٣	أبو محمد الفقعسي	الرجز	مُیْث	ومنهل فيه الغراب مَيْثُ
474	أبو محمد الفقعسي	الرجز	واستقيت	سقيت منه الماء واستقيتُ
				· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
				(حرف الجيم)
930	عبيدالله بن الحر الجعفي	الطويل	تأجّبا	متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا
471	النابغة الجعدي	الرجز	بالفّرَج	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
				* * *
				(عرف الدال)
337	لم أهتد إلى قائله	الطويل	أبعدا	تباعد عني فطحل وابن أمه
113	عقيبة بن هبيرة الأسدي	الواقر	الحديدا	معاوي إننا بَشَرٌ فأسجح
411	الحطيئة	الطويل	شَدوا	أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البُنّى
0 * Å	لم أهتد إلى قائله	الكامل	السؤددُ	نحن الأقل إذا تُعد عشيرةٌ
730	الحطيثة	الطويل	مُوقدِ	متى تأته تعشو إلى ضوء ناره
133	النابغة الذبياني	البسيط	أحَدِ	وقفت فيها أصيلانا أسائلها
410	النابغة الذبياني	البسيط	فَقَدِ	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
730	الفرزدق	البسيط	تَقِدِ	ترفع لي خندف والله يرفع لي
٥٧١	النابغة الذبياني	البسيط	يدي	ما إِنْ أَتِيت بشيء أنت تكرَّهه
779	حارثة بن بدر الغدائي	الكامل	بالسؤددِ	خلت الديار فسدت غير مسود
				* * *
				(هرف الراء)
741	الخليل بن أحمد الفراهيدي	الرمل	عُمَرُ }	بطل النحو جميعًا كله
741	الخليل بن أحمد الفراهيدي	. الرمل	وتَّمَزُ	ذاك إكمال وهذا جامع
771	طرفة بن العبد	الرمل	يَنْتُقِـرْ	نحن في المشتاة ندعو الجفلي
0 8 1	لبيد بن ربيعة العامري	الطويل	شاجِرُ	فأصبحتَ أنَّى تأتها تلتبس بها
8.7	النابغة الذبياني	البسيط	مأمورُ	وما رأيتك إلا نظرة عرضتْ
441	الراعى أو الفتّال	البسيط	بالسّور	هن الحرائر لا ربات أحمرة
0 * *	أبو النجم العجلي	الرجز	أسيرها	باعد أم العمرو عن أسيرها
	J. 1. 3.			* * *
				(هرف السين)
0 2 0	العباس بن مرداس السلمي	الكامل	المجلسُ	إذْ ما أتيتَ على الرسول فقل له
-	G	0.23		0 -5 5 6 - 2 - 3
	1	ı	1	I

الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
71.	عامر بن الحارث (جران العود)	الرجز	أنيسُ	ة ليس بها أنيسُ
11.	عامر بن الحارث (جران العود)	الرجز	العيس }	يعافير وإلا العيس
				* * *
				(هر ف الصاد)
444	لم أقف على قائله	الطويل	لمعاصي	، إليها من وراء خصاص
				恭 恭 恭
				(هر ف الضاد)
8.0	عبد الصمد بن المعذل	الطويل	تقضي	، إلى من حَسَّنَ الله وجهَّه
				株 株 株
				(هرف العين)
307	الكسائي	الرمل	يُنتفع	نحو قياس يتبع
307	الكسائي	الرمل	فاتسع	ا أبصر النحو الفتي
307	الكسائي	الرمل	مستمع	كل من جالسه
405	الكسائي	الرمل	رفع	نصب الرفع وما
307	الكسائي	الرمل	صنع	قرآن لا يعرف ما
408	الكسائي	الرمل	رجع	) يعرفه يقرؤه 
307	الكسائي	الرمل	صدع	نيه وفي إعرابه
307	الكسائي	الرمل	كالبدع	نه سواء عندكم
307	الكسأئي	الرمل	وضع	سيع رفع النحو وكم
				· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
w. 4	. 10 % 11	1 1 15	أُمَزَّقِ	( <b>هرف القاف)</b> أي الكناب التيا
۳۰٦	المزق العبدي	الطويل		نت مأكولًا فكن خيرآكل المارية ترييز
130	عبدالله بن همام السلولي	الخفيف	للتلاقي	مرب بنا العداة تجدنا
				4 # # # // / / / / / / / / / / / / / / /
٣٠٥	لبيد بن ربيعة	الرهل	بالأثل	(هوف الملام) ب النفس إذا حدثتها
797	تبيد بن ربيعة الأعشى	المنسرح	الال	ب انتفس إدا حدثته لا يرهب الهزال ولا
YV1	المتنبي	الخفيف	ان والنزالا	ا خلا الجبان بأرض اخلا الجبان بأرض
710	المنبي الأخطل	الطويل	والنواد ومفصّل	مدام يرفع الشرب رأسه
<b>777</b>	مَبَدة بن الطبيب عَبَدة بن الطبيب	البسيط	وبِعَلَقِينَ مناديلُ	مدام يرفع السرب راسة قمنا إلى جرد مسومة

	T		7	
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
410	امرؤ القيس	الطويل	أمثالي	ولكنها أسعى لمجد مؤثل
٥٨٤	امرؤ القيس	الطويل	وأوصالي	فقلت يمين الله أبرح قاعدًا
012	امرؤ القيس	الطويل	تنجلي	فقالت يمين الله ما لك حيلة
113	امرؤ القيس	الطويل	مُزَمّل	كأن ثبيرًا في عرانين وَبُلهِ
175	امرؤ القيس	الطويل	مُطْفِلَ	تصد وتبدي عن أسيل وتتقي
713	امرؤ القيس	الطويل	معَجُّلُ	فظل طهاة اللحم مِنْ بين منضج
277	النابغة الذبياني	البسيط	مكبول	لم يبق إلا أسير غير منقلب
0 2 V	عبد قيس البرجي/ أو حارثة الغداني	الكامل	فتجمّل	استغن ما أغناك ربك بالغنى
777	أمية بن أبي الصلت/ وقيل غيره	الخفيف	العقالِ	ربها تكوه النفوس من الأمر
113	أبو النجم العجلي	الرجز	وينهله	يعله من جانب وينهله
				排 排 掛
				(هرف الميم)
444	أوس بن حجر	الطويل	حِذْيها	فهل لكم فيها إليّ فإنني
۲۰٥	أبو مكعت	البسيط	قَوّاما	أدوا التي نقصت تسعين من مائة
730	طرفة بن العبد	المديد	قَدَمُهُ	للفتى عقل يعيش به
483	لبيد بن ربيعة	الكامل	خِتَامُها	أغلي السباء بكل أدكن عاتق
377	الحارث المخزومي/ أو العرجي	الكامل	ظُلْمُ	أظليم إن مصابكم رجلاً
404	الأعور الشني / وقيل غيره	الطويل	الفم	ألم تر مفتاح الفؤاد لسانه
404	الأعور الشني / وقيل غيره	الطويل	التكلّم	وكائن ترى من صامت لك معجب
704	الأعور الشني / وقيل غيره	الطويل	والدم	لسان الفتى نصف ونصف فؤاده
740	الحطيثة	الوافر	عِكْمِ	ندمتُ على لسان كان مني
			٥	* * *
				(عرف النون)
٥٧١	فروة بن مسيك المرادي	الواقر	آخرينا	وما إن طِبّنا جُبْنٌ ولكن
٥٦٧	عبد الله بن قيس الرقيات	الكامل	إنَّهُ	ويقلن شيب قدعلاك
780	مالك بن أسهاء الفزاري	الخفيف	لحنا ـــ	منطق صائب وتلحن أحيانًا
700	علي بن محمد العبرتائي	الطويل	تُعنونُ	رأيت لسان المرء رائد عقله
707	علي بن محمد العبرتائي	الطويل	ويُبيّنُ	ولا تعد إصلاح اللسان فإنه
707	علي بن محمد العبرتائي	الطويل	يَلْحَنُ ﴾	ويعجبني زي الفتى وجماله
707	علي بن محمد العبرتائي	الطويل	يَحْسنُ	على أن للإعراب حدًّا وربها
707	علي بن محمد العبرتائي	الطويل	أزينُ	ولا خير في اللَّفظ الكريه استهاعه

الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
707 707	إسحاق بن خلف البهراني	الكامل الكامل	لم يَلْحن } الألْسُنِ	النحو يُصلح من لسان الألكن فإذا طلبت من الأمور أجلّها
шше				* * * ( <b>aç é liba</b> )
777	لم أهتد إلى قائله	البسيط	يعاديها	يا نفس فاستيقني علمًا ومعرفة * * * (هوف البياء)
٤٨٠	سحيم عبد بئي الحسحاس	الطويل	ناهيا	عميرة ودع إن تجهزت غاديا
۸۳٥	عمرو بن ملقط	السريع	وسِرْبالِيَه	مهما لي الليلة مهما لِيّه
				* * * (هرف الألف الليّنة)
٤٣٥	ابن درید	الرجز	الدُّجا ﴾	إما تري رأسي حاكي لونه
340	ابن درید	الرجز	النّوى 🖌	فكلّ مَا لاقيته مغتفر
٨٠٥	ابن درید	الرجز	عَنَا	والناس ألف منهم كواحد
				泰 俸 泰
	,			
	·			

## خامسًا: (فهرس أعلام الأشفاص)

```
- آدم: ۲۰۷_۸۰۳_۰۶۳_۱۲۳_۹۰۰_۰۰۰
```

- آزر: ۲۳۹

- أبان بن تغلب: ٣١٣

- إبراهيم عليه السلام: ٣٠٨\_٣٣٩\_٦١٥\_٢١٦

- إبراهيم النخعى: ٣٢٥\_٣٢٥ - ٤٥٠

- الأثرم (أبو بكر المحدّث): ٤٤٨

- أحمد بن إبراهيم بن مالك: ٣٢٣

- أحمد تيمور: ٦٣٣

- أحمد بن حنبل: ٣١٧\_٣١٧ ـ ٣٥٧ ـ ٣٦٨ ـ ٣٨٥ ـ ٤٢٤ ـ ٤٢٤ ـ ٤٢٤ ـ ٤٢٧ ـ ٤٢٤ ـ ٤٢٢ ـ ٤٢٤ ـ ٤٢٨ ـ ٤٢٨

- أحمد بن عبد السلام بن عكبر: ٢٣٨

- أحمد بن على المدهني: ٢٣٩

- أحمد بن نكير: ٢٤١

- الأخطل: ١٥/ ح

- الأخفش (الأوسط سعيد بن مسعدة): ٥٣٧ - ٤٢ ٥/ ح

- إسحاق البهراني: ٢٥٨/ ح

- إسحاق بن راهويه: ٤٠٧ ـ ٢٨٨

- إسماعيل عليه ألسلام: ٢٨٣ ـ ٣٠٨

- أبو الأسود الدؤلي: ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٣١ - ٢٣١ - ٢٤٨

- الأسود العنسي: ٦١٧

- ابن الأشعث: ٣١٦

- أصرم بن حوشب: ٢٤١

- الأصمعي: ٣١٨\_٣١٧

- ابن الأعرابي: ٣١٨

- الأعشى: ٣٩٢\_٣٩٩\_٢٠٤

- الأعمش: ٢٢٥ - ٢٢٦

- الأعور الشنى: ٢٥٣/ ح

```
- امرؤ القيس: ٣٦٥/ ح-٣٨٣ ـ ٤١٦ ـ ٤٢١ ـ ١٦٤ ـ ٢٢١
```

\* \* \*

```
- ثابت البناني: ٣١٤
```

张 张 张

杂 杂 杂

```
- الحسن بن على بن أبي طالب: ٣٠٧
```

#### \* \* \*

-- الدبري: ۳۲۵

- ابن درستویه: ۳۷۹/ ح ـ ۵۰۰

- ابن درید: ۳۷۹\_۳۸۲\_۰۸ /ح\_۳۴

- الدغولي: ٣٢٣

- الدوري: ٣١٨\_٣٢٧

- ابن دینار: ۲۵۰

- ابن أبي الدينة: ٢٣٨

\* \* \*

- رؤبة بن العجاج: ٣١٤

- الراعي النميري: ٣٨١/ ح

- الربيّع بنت معوذ بن عفراء: ٤٢٥

- أبو رجاء الغنوي: ٣٢٤

- الرشيد: ٣٢٧\_٣٥٣\_٤٥٣

- رکانة بن عبد يزيد: ٥٨٣

- الرياشي: ٣١٨

\* \* \*

- الزاهد (أبو عمر): ٤٧٩

- ابن الزبعري: ٦١٤

- ابن الزبير الأسدي: ١٥٦٧ ح

- الزبير بن العوام: ٣١٩

- ابن الزبير (عبد الله): ٧٦٥

- الزجاج: ۲۰۸ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰ ـ ۳۹ ـ ۳۹ ـ ۲۰۸ ـ ۷۹۰

- زر بن حبیش: ۲٤٠\_۳۱۷\_

- زریع بن زریع: ۳۲۳

- زفر بن الهذيل العنبري: ٤٠٧

- زكريا (عليه السلام): ٣٦٨\_٣٦٩\_٤٦٤\_٢٢٦

- الزمخشري: ٣٩٣\_٣٩٥

- الزهري: ٢٣٩ ـ ٢٥٠ ـ ٣١٥ ـ ٤٢٨

- زیاد بن أبیه: ۲۲۹ ـ ۲۳۰ ـ ۳۲۰

```
- أبو زيد الأنصاري: ٢٠٠
```

- زيد بن ثابت: ٤٦٩

- زيد العمى: ٢٣٩

\* \* \*

- سالم (مولى ابن عمر): ٢٣٩

- سحيم (عبد بني الحسحاس): ٤٨١ ـ ٤٨٦

- ابن سعد (صاحب الطبقات): ٣٠٣

- سعد بن أبي وقاص: ٤٤٨

- سعيد بن المسيب: ٢٣٩\_٢٨٨

- سعید بن منصور: ۲۱۲ ـ ۲۲۱

- أبو سفيان بن حرب: ٥٤٩

- سلام الأبرش: ٣٥٣/ ح

- سلمان الفارسي: ٤٤٨ \_ ٤٤٩

- أبو سلمة (موسى بن إسهاعيل): ٢٣٢

- سلمة بن صخر البياضي: ١٥١/ح

- سليمان (عليه السلام): ٢٦٨\_٩٣٩\_٢٦٦

- سليمان بن عبد الملك: ٣٢١

- سيبويه: ٢٦٣\_٢٦٤\_٢٦٧ ٥٤٥

\* \* \*

- الشافعي: ٥ م ٢ ـ ٢٧٣ ـ ٢٧٩ ـ ٣٧٩ ـ ٣٨٨ ـ ٣٩٠ ـ ٢٨٩ ـ ٤٠٧ ـ ٢٧٩ ـ ٤٢٩ ـ

- ابن شبرمة: ۲۶۱\_۲۶۹

- شرحبيل بن حسنة: ٤٢٤

- شعبة: ۸٤٨\_۲٤٩\_۲۲۸

- الشعبي: ٢٥٥ ـ ٣٠٨

- شقة بن ضمرة: ٣١١

- شمعون بن يعقوب (عليها السلام): ٤٦٧

- الشيباني (أبو عمرو): ٣٢٣

\* \* \*

- صالح بن أحمد بن حنبل: ٣٩٢

```
- صخر الغي الهذلي: ٢٢١/ح
```

- ضمرة بن ضمرة: ٣٠٩ـ٣١١

\* \* \*

- أبو طالب(عم النبي ﷺ): ٣٠٧

- الطبري (محمد بن جرير): ١٠٤

- طرفة بن العبد: ٢٢١\_٥٤٢\_ح

- طلحة بن مصرف: ٣٢٥\_٣٢٥

- طليحة الأسدى: ٦١٧

- الطوفي: ٦٣٢

\* \* \*

- عائشة (أم المؤمنين): ٣٦٨\_ ٢٩٠ ٢٣٩ - ٢٠٩

- عاصم بن أبي النجود: ٢٤٠ ـ ٣١٧ ـ ٤١٠ ـ ٤١٣

- العالمي الحنفي: ٢٧٦

- أبو العالية: ٢٤٤

- ابن عامر القارئ: ٣١٣

- ابن عباس: ۲۳۷\_۲۳۸\_۲۶۲\_۲۶۲\_۲۷۲\_۳۷۲\_۲۲۶\_۶۶۶\_ ۲۶۵\_۲۶۱\_۶۶۸ - ۲۰۵\_۱۲\_۶۶۲

- العباس بن مرداس: ٥٤٥/ ح

- عبد الباقي بن عمر البغدادي: ٦٣٢

- عبد الرحن بن الأسد: ٣٢٥

- عبد الرحمن بن أبي ليلي: ٤٢٦

- عبد الرزاق: ٣٢٥

- عبد الصمد بن عبد القادر بن أبي الجيش: ٢٣٨

- عبد الصمد بن المعذل: ٥٠٥/ ح

- عبد القدوس: ٣٢٤

- عبد قيس بن خفاف البرجمي: ٧٤٥/ ح

- عبد الله بن أبي إسحاق: ٢٣١\_٢٣٢

- عبد الله بن بريدة: ٢٤١

```
- عبد الله بن الحارث: ٤٢٤
```

- أبو على (من أصحاب الشافعي): ٣٩٠

- علي بن محمد بن نصر بن منصور العبرتائي: ٢٥٦/ ح

- عمارين ياسر: ٤٤٤ ـ ٤٤٤

- عمر بن الخطاب: ۲۲۸\_۲۲۹ ، ۲۲۹\_۲۲۹ ، ۲۶۳\_۲۶۲ ، ۲۸۳\_۳۰۵ ، ۳۰۵

P17\_ . F3 \_ . A3 \_ YA3

- ابن عمر بن الخطاب (عبد الله): ٢٣٩\_٣٢٥ - ٤٤٨ عبد

- عمر بن شبة: ٣٢٤

- عمر بن عبد العزيز: ٣٢١

- عمرو بن حزم: ٤٤٨

- عمرو بن العاص: ٣١٦\_ ٤٢٤

- عمرو بن عبسة: ٣٨٥ ـ ٤٢٤ ـ ٤٣٩ ـ ٤٣٩

- أبو عمرو بن العلاء: ٢٤٧\_٢٧٤ ـ ١٩

- عمرو بن ملقط: ٥٣٨/ ح

- عنبسة الفيل: ٢٣٠

- ابن عون: ٣١٤

- عيسى (عليه السلام): ٣٦٠

- عيسى بن إبراهيم: ٢٣٩

- عیسی بن عمر: ۲۳۱\_۲۵۷\_۳۲۲

\* \* \*

– الغزالي (أبو حامد): ٣٩٠\_٥٠٣\_٥١٣٥

\* \* \*

- ابن فارس: ۲۲۲

- فاطمة بنت رسول الله ﷺ: ٣٦١\_٣٦٢

- الفراء: ٤٧٢\_٢٣٣\_٩٧٤ \_ ٩٥ \_ ٩٥ \_ ٨٩٥

- الفرزدق: ۲۲۱\_۲۶۰

- فرعون: ٢٦٥

- فروة بن مسيك: ٥٧١/ ح

\* \* \*

- القاضي الأوقص: ٢٥١

```
- القاضي أبو يعلى: ٢٧٤_٢٧٦_ ٣٩٠_٣٩٠ ٣٩١ ٢٧٦ ـ ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ـ ٢٩١
                                     VA3_AA3_P10_.70_37F
                                              - قتادة بن دعامة: ٣٢٤
                                            - القتال الكلابي: ٣٨١/ ح
                          - ابن قدامة (صاحب المغني): ٤٢٨ _ ٥٧٦ _ ٦٢٩
                                              - ابن کثیر القارئ: ۱۱۰
                                      - کثیر بن هشام (ابن الجنید): ۲۳۹
 - الكسائي: ٢٥٤_٤٧٩_٣٢٧_٣٢٧_٢٧٤ - ١٤٥٥ - ٩٩٥ - ٩٩٥
                                                   - الكسعى: ٢١٨
                                      - ابن کیسان: ۳۳۹_۳۷۹_۹۷۳
                                - لبيد بن ربيعة: ٣٠٥_٣٨٩ ـ ١٥٥١_ح
                                         - الليث بن سعد: ٣٨٩_٢٢٨
                                                   - ابن ماجه: ٤٢٤
                                                    ماروت: ۱۱۱
                                          - المازني: ٢٦٣_١٢٤ - ٢٦٥
                                           - مالك بن أسهاء: ٢٤٥/ ح
                    - مالك بن أنس: ٢٧٣ ـ ٣٨٨ ـ ٤٢٨ ـ ٤٢٨ ـ ٤٤٨ ـ ٤٤٨
                                              – مالك بن أوس: ٣٦٨
                                               - المأمون: ٢٥٢ - ٣٢٠
                                - المبرد: ۲۲۶_۱۸۳۰، ۳۴۰ - ۹۷_۱۹۰
                                                  - المتنبى: ۲۷۱/ح
                                               - المتوكل: ٢٦٥_٥٢٢ -
                                                     - محاهد: ٣٣٤
- مجد الدين أبن تيمية: ٣٧٤/ ح _ ٤٥٢ _ ٤٥٤ _ ٤٥٨ _ ٤٧١ _ ٤٧١ _ ٤٧٢
_0\7_0*E_$49_$47_$4*_$84_$84_$80_$84$_$*0_7/0_
```

7/0\_3/0\_0/0\_7/0\_0/0\_0/0\_070\_770\_070\_730\_

- محمد بن أحمد البهوت: ٦٣٣

- محمد بن حبان: ۲٤١

- محمد بن الحسن (الفقيه): ٧٠١ ـ ٤٤٢ ـ ٥٥٨

- محمد بن سلام: ٣٢٦

- محمد بن علي بن حبيش: ٢٤١

- محمد بن علي الطرائفي: ٢٣٩

- محمد بن الفضل: ٢٤١

- أبو محمد الفقعسي: ٤٨٣/ ح

- محمد محمد الباجوري: ٦٣٣

- محمد بن مسلمة المالكي: ٣٨٩

- مرة بن حنظلة: ٣١١

- المزنى: ٥٠٥\_٢٨٨

- ابن مسعود: ۲٤٠ ـ ۲٤٦ ـ ۳۱۷ ـ ۲۳۳ ـ ۲۳۵ ـ ۴۳۵ ـ ۲۷۳ ـ ۲۷۳

- مسلم: ٥٥٧\_٨٢٣\_٣٢٤\_٤٢٤\_٢٤٤

- مسلمة بن عبد الملك: ٢٤٩

- مسيلمة: ٦١٧

- أبو مصعب (صاحب مالك): ٤٢٨

- مضر: ۳۰۸

- المظفري: ٣٢٣

- معاذبن جبل: ٥٠١

- معاوية بن أبي سفيان: ٣٢٠ ـ ٣٨٦

- معد: ۸۰۲

- المغيرة بن شعبة: ٣٧٧\_٣٨٧

- مقاتل: ٢٤٦

- المقدام بن معد يكرب: ٤٢٥

- أبو مكعت: ٥٠٦

- المزق العبدي: ٥٠٥/ ح

- موسى بن إسماعيل: ٢٣٢

- أبو موسى الأشعري: ٣١٩\_٢٤٣

- ابن أبي موسى: ٢٧٦

- (موسى عليه السلام): ٣٥٧\_٤٠٤\_٣٦٩ \_ ٤٦٥

- ميمون الأقرن: ٢٣٠

\* \* \*

- النابغة الجعدي: ٣٨١/ ح

- النابغة الذبياني: ٥٦٥/ ح-٤٠٦ / ٢٢٤/ ح-٤١١ / ح-٥٧١ -

- ابن ناصر (محمد بن ناصر السلامي): ٢٣٨

- نافع بن الأزرق: ٢٧٢

- نافع القارئ: ٤١٣

- نافع (مولى ابن عمر): ٣٢٥

- أبو النجم العجلي: ٤٨٤/ ح. ١٥٠٠ ح

- النسائي: ٤٢٤ \_ ٤٤٦

- النعمان بن المنذر: ٣٠٩ ـ ٣١١

- نعيم بن حماد: ٢٣٩

- أبو نعيم الأصبهاني: ٢٣٨\_٢٣٩\_ ٢٤١ ٢٤٠

- نفطوية (أبو عبد الله بن عرفة): ٣٧٩\_٣٦٩

- نوح (عليه السلام): ٦١٥

- نوح بن أبي مريم: ٢٣٩

张 张 张

- هاروت: ۲۱۱

- هارون (عليه السلام): ٤٦٥\_ ٢٦٤

- ابن هبيرة: ٢٥٧

- أبو هريرة: ٧٥٧\_٤٢٣\_٩٠٥

- هشام بن عروة: ٣٠٣

- همام بن يحيى العوذي: ٣٢٤

米 米 升

- الواثق: ٢٦٤/ ح

- أبو الوفاء بن عقيل: ٢٥٩\_ ٢٧٤ م ٢٧٦ ٣٩١\_ ٣٩١

- وكيع بن الجراح: ٣٢٤

- ولادة المهزمية: ٣١٣

- الوليد بن عبد الملك: ٣٢١

- وهب بن جرير: ٣٠٣

安 华 安

- يحيى (عليه السلام): ٣٦٩\_٣٦٦

- يحيى بن آدم: ٣١٧

- یحیی بن عتیق: ۲٤۸

- يحيى بن معين: ٣١٨

- يحيى بن يعمر: ٣٢٦

- يزيد بن أبي سفيان: ٣١٦\_٤٢٤

- يزيد بن مهران: ٢٤٠

- يزيد بن المهلب: ٣٢٦

- يزيد بن هارون: ٢٤٤

- اليزيدي: ٢٦٥

- يعقوب بن السكيت: ٣١٣

- أبو يعلى (القاضي): ٢٧٤\_٢٧٦\_٣٨٩-٣٩٩ ـ ٢٩٩ـ ٢٧٩ ـ ٤٤٨ ـ ٤٤٨ ـ ٤٤٨

\_VA3\_AA3\_P10\_+70\_37F

- يوسف (عليه السلام): ٤٦٤\_٧٢٤\_١١١

- أبو يوسف (الفقيه): ٣٢٧\_٣٢٨. ٤٠٧.

拚 挤 拚

# سادسًا: (فهرس الأعلام العامة غيرالأشفاص) (١)

```
- أدب المفتى (كتاب) (وهو صفة المفتى): ٧٧٥ ـ ٢٧٧.
```

<sup>-</sup> بنو زريق: 201.

<sup>-</sup> يتو سعد: ٢٨٣.

<sup>(</sup>١) نظرًا لقلة الأعلام العامة من غير الأشخاص فقد جمعتها كلها في فهرس واحد، ويحوي: أسهاء الكتب، والمدن، والمواضع، والقبائل، والطوائف، والفرق، وغيرها.

- Ilmis: 177\_777\_777.
- الشافعية: ٤٦٣ ـ ٤٧٠ ـ ٥٠٠ ـ ٥٠٥ .
  - الشام: ۲۷۲\_۲۱۳.
  - الشيعة: ٣٧١ ٣٧٠
  - الصفا: ٣٩٥\_ ٢٣٩.
  - صفة المفتى (كتاب): ٢٧٥\_٢٧٥.
    - الظاهرية: ١٠٤ ـ ٢٦٣.
      - عاملة (قبيلة): ٣١٥.
    - عبد القيس (قبيلة): ٢٢٩.
      - العوالي: ٣٦١ ٣٧٠.
    - غريب الخطابي: ٣١٧ ـ ٣٢٣.
      - فالة (قرية): ٢٧٠.
      - فدك: ٢٦١ ـ ٠٧٠.
  - القدرية: ٣٥٨\_ ٣٦٠ ٣٦١.
    - قریش: ۵۲۰.
    - الكاني: ٢٧٥ ـ ٢٢٩.
- الكتاب: (كتاب سيبويه): ٢٦٣\_٢٦٤\_٢٦٧.
  - الكرامية: ٣٩٧\_٣٩٦.
  - الكفاية (كتاب): ٣٢٤
  - الكوفة: ٣٩٤\_ ٤٤٠.
- الكوفيون: ٣٣٩ ٣٤٠ ٢٤١ ٥٤٠ ٥٤٠ ٥٩٧ ٥٩٠ .
  - المالكية: ٣٢٤ ـ ٤٧٩ ـ ٧٠٢.
    - Harman : 297\_497
  - المحرر (كتاب): ٣٧٤\_٤٧١\_٥٠٥.
    - المدرسة المستنصرية: ٦٣٢.
    - المدينة المنورة: ٢٢٨\_٢٧٣.
      - المروة: ٣٩٥\_٤٣٩.
        - مصر: ۲۲۷.
  - المعتزلة: ٣٩٣\_٣٩٦\_٣٩٨ .

- المكمل (كتاب): ٢٣١.
  - الموطأ (كتاب): ٤٤٨.
- النهاية (كتاب): ٥٧٨ ـ ٥٧٨ .
- الوقف والابتداء (كتاب): ٢٦٠ ـ ٢٧٣.
  - اليمن: ٢٧٢\_٤٥١.
    - اليهود: ٢١٥.

### سابعًا: (فهرس المعادر والراجع) (المفطوطات، الرسائل الجامعية، المطبوعات، الدوريات)

#### أ – الهنطوطات :

- أعيان العصر \_ للصفدي. (نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٠٩١ تاريخ).
  - إبطال التحسين والتقبيح = درء القول القبيح للطوفي.
- بغية الواصل إلى معرفة الفواصل للطوفي. (نسخة أصلية في مركز الملك فيصل بالرياض ٢٧٨٩ . . ١٠).
- بيان ما وقع في القرآن من الأعداد للطوفي . (مصورة مركز الملك فيصل بالرياض ٤٧٧ · - ١ \_ ف عن برلين) .
  - التعليقة في أخبار الشعراء ـ لعز الدين بن جماعة . (نسخة المكتبة الوطنية بباريس) .
  - التعليق على الأناجيل الأربعة \_ للطوفي . (نسخة مكتبة كوبرلي رقم ٧٩٥ في إستانبول) .
    - حلال العقد في بيان أحكام المعتقد للطوفي. (نسخة برلين رقم ١٧٩٥).
- درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح للطوفي . (نسخة السليمانية رقم ١٥ ٢٣ في إستانبول) .
- ذيل تاريخ الإسلام (١)\_ للذهبي . (نسخة مصورة لدى الدكتور عبد الرحمن العثيمين مجهولة الأصل) .
  - شرح الأربعين النووية \_ للطوفي. (نسخة دار الكتب المصرية رقم ٣٢٨ حديث تيمور).
- الشعار على مختار الأشعار ـ للطوفي (مصورة مركز الملك فيصل بالرياض مجهولة الأصار).
- شرح اللمع \_ للثهانيني. (مصورة جامعة الإمام رقم ٦٧/ ف عن مكتبة الشيخ آل عبد القادر في الأحساء).
  - شرح اللمع \_ للعكبري (نسخة خدا بخش بتنا رقم ١٥٧٧).
    - قدوة المهتدين = حلال العقد للطوفي.
- قاعدة جليلة في الأصول ـ للطوفي. (نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٧٩ أصول تيمور).

<sup>(</sup>١) كتاب الذهبي هذا مختلف فيه منذ القديم، فمن العلماء من يرى أنه ذيل على تاريخ الإسلام، ومنهم من يسرى أنه ذيل على سير أعـلام النبـلاء، لكن الراجح أنـه ذيل على تـاريخ الإسلام لأنـه يسير على طريقته في التأريخ على حسب السنين.

- اللباب ـ لأبي البقاء العكبرى. (نسخة مصورة لدى جامعة الإمام برقم ٩٨٩/ف).
  - المقتفى (ذيل الروضتين) للبرزالي. (نسخة أحمد الثالث في إستانبول).
  - مختصر الترمذي للطوف. (نسخة دار الكتب المصرية رقم ٤٨٧ حديث).

#### ب – الرسائل الجامعيية :

- أبو عبيدة ودراساته النحوية في كتابه (مجاز القرآن) ـ رسالتي للماجستير التي تقدمتُ بها إلى كلية اللغة العربية (قسم النحو والصرف وفقه اللغة) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض ـ عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية ـ للطوفي / درسه وحققه الشيخ سالم بن محمد القرني، وتقدم به لنيل الدكتوراه من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين بالرياض التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية - للطوفي/ درسه وحققه الأستاذ كمال محمد عيسى، وتقدم به لنيل الماجستير من قسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

- سواد الناظر وشقائق الروض الناضر للقاضي علاء الدين الكناني / درسه وحققه الشيخ حمزة بن حسين الفعر، وتقدم به لنيل الدكتوراه من قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، عام ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

- الطوفي وآراؤه النحوية من خلال كتابه (الصعقة الغضبية) ــ رسالة ماجستير تقدم بها الباحث / عصام سيد أحمد السيد عامرية / إلى قسم النحو والصرف بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، عام ١٤١٣هـــ ١٩٩٣م.

- النهاية في شرح الكفاية ـ لابن الخباز / درسه وحققه الباحث / عبد الله عمر حاج إبراهيم، ونال به الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤١٢هـ ١٩٩٢.

非 執 執

#### ج – المطبوعــات ،

- ابن حنبل ـ لمحمد أبي زهرة (ط١) ١٩٤٧م.
- إتحاف فضلاء البشر ـ للبنّا ـ تحقيق الضباع ـ مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر.
  - الإتقان للسيوطي ـ المكتبة التجارية ، دار الفكر ـ بيروت .

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ـ للأمير علاء الدين ـ تحقيق شعيب الأرنـؤوط (ط١) مؤسسة الرسالة .
- الإحكام في أصول الأحكام \_ للآمدي، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي (ط١) ١٣٨٧ هـ، مؤسسة النور بالرياض.
  - أخبار النحويين ـ للسيرافي، تحقيق الزيني والخفاجي، مصطفى الحلبي (ط١).
    - أخبار النحويين للمقري، تحقيق محمد البنا دار الاعتصام بالقاهرة.
  - أدب الكاتب ـ لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة .
    - الأدب المفرد ـ للبخاري مع شرحه . المطبعة السلفية (ط٢) ١٣٨٨هـ.
- إرشاد المبتدي في القراءات العشر ـ للقلانسي، تحقيق عمر الكبيسي ـ المكتبة الفيصلية مكة (ط۱).
  - -إرواء الغليل للألباني المكتب الإسلامي بيروت دمشق (ط١) ١٣٩٩هـ.
    - الأزهية ـ للهروي ـ تحقيق الملوحي ـ مجمع اللغة بدمشق ١٣٩١هـ.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء \_ للقرافي، تحقيق طه محسن، نشر وزارة الأوقاف العراقية ٢ ٥٠ هـ.
  - الاستيعاب ـ لابن عبد البر (على هامش الإصابة) دار صادر ـ بيروت.
- أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق البيطار المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧ هـ.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ـ للمالاً على القاري، تحقيق الصباغ (ط٢) المكتب الإسلامي.
- الاشتقاق ـ لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون ــ مطبعة الخانجي بمصر/ دار المسيرة ــ بيروت .
  - أشعار الشعراء الستة الجاهليين ـ اختيار الأعلم (ط١) ١٩٧٩م دار الأفاق ـ بيروت.
    - الإصابة ـ لابن حجر ـ دار صادر ـ بيروت.
    - الأصمعيات تحقيق شاكر وهارون (ط٤) دار المعارف بمصر.
- أصول الفقه، تاريخه ورجاله ـ لشعبان إسهاعيل (ط١) ١٤٠١هـ، دار المريخ بالرياض.
  - الأصول في النحو ـ لابن السراج، تحقيق الفتلي، مطبعة النعمان في النجف ١٣٩٣هـ.
    - الأضداد ـ لأبي بكر الأنباري ـ دائرة النشر \_ الكويت ١٩٦٠م.
- إعراب القراءات السبع ــ لابن خالويه، تحقيق العثيمين (ط١) مكتبة الخانجي ــ بالقاهرة.

- إعراب القرآن للعكبري، تحقيق على البجاوي عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
  - إعراب القرآن ـ للنحاس، تحقيق زهير زاهد، مطبعة العانى، بغداد ١٣٩٧هـ.
    - الأعلام للزركلي (ط٣) بيروت ١٣٨٩ هـ.
    - أعلام النساء \_ لكحالة \_ (ط٣) \_ مؤسسة الرسالة \_ بيروت ١٣٩٧هـ .
    - أعيان الشيعة \_ للعاملي ، تحقيق حسن الأمين ، دار التعارف \_ بيروت .
      - الأغان لأبي الفرج الأصبهاني دار الفكر.
  - الإكسير ـ للطوفي، تحقيق عبد القادر حسين ـ مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٧٧م.
    - ألف باء للبلوي عالم الكتب بيروت.
- أمالي الـزجاجي (الصغرى) ـ شرح أحمد الشنقيطي القـاهرة ـ مطبعة السعـادة ١٣٢٤ هـ والطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
- أماني الزجاجي (الوسطى)، تحقيق عبد السلام هارون (ط١) ١٣٨٢ هـ، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة.
  - الأمالي الشجرية \_ لابن الشجري \_ دار المعرفة \_ بيروت .
  - الأمالي ـ لأبي على القالي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.
- أمالي المرتضى \_ تحقيق أبي الفضل إبراهيم (ط٢) دار الكتاب العربي \_ بيروت ١٣٨٧ هـ.
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي تحقيق أحمد أمين والزين دار مكتبة الحياة بروت .
- الأمثال في الحديث النبوي ــ لأبي الشيخ، تحقيق عبد العلي حامد ـ الـدار السلفية بمباي الهند (ط٢) ١٤٠٨ هـ.
- أمثال العرب للمفضل الضبي، تحقيق إحسان عباس (ط١)، دار الرائد بيروت ١٤٠١ هـ.
- إنباه السرواة ــ للقفطي، تحقيق أبي الفضل إبسراهيم، دار الكتب المصرية، القساهرة ١٣٦٩هـ.
- الانتصارات الإسلامية \_ للطوفي ، تحقيق أحمد السقا ، مطبعة دار البيان بمصر ١٩٨٣م .
- الانتصار في المسائل الكبار ـ لأبي الخطاب الكلوذاني (ط١) ١٤١٣ هـ مكتبة العبيكان بالرياض.
  - الأنس الجليل للعليمي مكتبة المحتسب عبَّان .
- الإنصاف ـ لأبي البركات بن الأنباري ـ تحقيق محيي المدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر.

- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي، تحقيق حسن فرهود (ط١) مطبعة دار التأليف بمصر.
  - إيضاح المكنون للبغدادي مكتبة المثنى بغداد.
- إيضاح الوقف والابتداء ـ لأبي بكر الأنباري ـ تحقيق محيي الدين رمضان ـ مجمع اللغة بدمشق ١٩٧١م.
  - البحر المحيط ـ لأبي حيان، (ط٢) دار الفكر، ببروت.
- بغية الوعاة ــ للسيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم (ط١) مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
  - البلبل (مختصر الروضة) للطوفي (ط٢) ١٤١٠هـ مكتبة الإمام الشافعي بالرياض.
- البيان في غريب إعراب القرآن ـ لابن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة ١٤٠٠ هـ.
  - البيان والتبيين ـ للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون (ط٤) مكتبة الخانجي بمصر.
  - بهجة المجالس \_ للقرطبي ، تحقيق مرسي الخولي (ط٢) دار الكتب العلمية \_ بيروت .
    - تاج العروس \_ للزبيدي ، دار مكتبة الحياة \_ بيروت .
- تاريخ الأدب العربي \_ لبروكلمان، الأصل الألماني \_ ليون ١٩٤٣م، والترجمة العربية، القاهرة ١٩٧٥م.
  - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
    - تاريخ الطبري ـ دار القلم ـ بيروت ـ لبنان .
  - تاريخ العراق بين احتلالين \_ لعباس عزاوي ، مطبعة بغداد ١٣٥٣ هـ.
  - تاريخ العلماء النحويين تحقيق عبد الفتاح الحلو طبع جامعة الإمام بالرياض.
    - التاريخ الكبير ـ للبخاري، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
    - تأويل مشكل القرآن ـ لابن قتيبة ، تحقيق سيد صقر (ط٢) ١٣٩٣هـ.
  - التبيان في تصريف الأسهاء ـ لأحمد كحيل (ط٦) مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٨هـ.
- التبيين في مسائل الخلاف للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين (ط١) دار الغرب الإسلامي بيروت.
  - تخريج الإحياء \_ للعراقي (على هامش إحياء علوم الدين) دار المعرفة \_ بيروت .
- تخريج الفروع على الأصول \_ للزنجاني، تحقيق أديب الصالح \_ مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٢هـ.
  - تخريج المشكاة \_ للألباني (حاشية مشكاة المصابيح) (ط٢) المكتب الإسلامي.

- التخمير (شرح المفصل) \_ للخوارزمي، تحقيق د. عبد السرحمن العثيمين (ط١) دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.
  - تذكرة الحفاظ للذهبي (ط٣) حيدر أباد ١٣٧٥هـ.
    - التذكرة الحمدونية.
- التذكرة \_ للزركشي، تحقيق مصطفى عطا (ط١) ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية \_ ببروت.
  - ترتيب المدارك للقاضي عياض ، نشر وزارة الأوقاف المغربية .
  - التصريح لخالد الأزهري، (ط١) مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٤ هـ.
    - تعليل الأحكام ـ لمصطفى شلبى، مطبعة الأزهر ١٣٦٦ هـ.
    - تفسير الطبري، (ط٣) مطبعة مصطفى الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٨هـ.
      - تفسير القرطبي دار الكاتب العربي القاهرة ١٣٨٧ هـ.
        - تفسير ابن كثير ـ دار الفكر.
- تفسير سور: ق. . . للطوفي، تحقيق علي البواب (ط١) ١٤١٢هـــمكتبة التوبة بالرياض.
  - تقريب التهذيب ـ لابن حجر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار المعرفة بيروت .
  - تمام المنة \_ للألباني (ط٢) ١٤٠٨ هـ، دار الراية \_ الرياض/ والمكتبة الإسلامية \_ عمّان .
- التمهيد ــ لأبي الخطاب الكلوذاني، تحقيق مفيد أبو عمشة ـ مركز البحث بجامعة أم القرى.
- تمييز الطيب من الخبيث \_ لعبد الرحمن الشيباني (ط٢) ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية \_ بيروت.
  - تهذيب التهذيب ـ لابن حجر، (ط١) دار الفكر.
- تنبيسه الألباب على فضائل الإعسراب \_ للشنتريني، تحقيق معيض العوفي (ط١) ١٤١٠هـدار المدن\_مصر.
- ثمار الصناعة في علم العربية \_ للدينوري، تحقيق محمد بن خالمد الفاضل (رسنالتي للدكتوراه) طبع جامعة الإمام ١٤١١هـ.
  - الجامع الصغير ـ للسيوطي ـ دار الفكر (ط١) ١٤٠١هـ.
  - جلاء العينين ـ لابن الألوسي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، دار الباز بمكة المكرمة .
    - الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق على الحمد (ط١) بيروت ١٤٠٤هـ.
    - جمهرة أشعار العرب \_ للقرشي ، تحقيق الهاشمي \_ طبع جامعة الإمام بالرياض .

- جمهرة الأمثال ــ للعسكري، تحقيق أبي الفضل وقطامش، المؤسسة العربية، القاهرة 1708 هـ.
  - جهرة الأنساب ـ لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون (ط٤) دار المعارف بمصر.
    - الجني الدان ـ للمرادي، تحقيق قباوة (ط٢) دار الأفاق، بيروت ١٤٠٣هـ.
- الجوهر المنضّد ــ لابن عبد الهادي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين (ط١) مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
  - حاشية الصبان على الأشموني دار إحياء الكتب العربية القاهرة .
    - الحجاب للألباني (ط٤) المكتب الإسلامي بيروت.
  - حجة القراءات \_ لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني (ط٢) مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ.
    - حديث (ما) \_ لمحمد المفدى \_ النادى الأدبى بالرياض ١٤٠٠هـ.
- الحلل شرح أبيات الجمل \_ للبطليوسي، تحقيق مصطفى إمام (ط١)، الدار المصرية 19٧٩م.
  - حلية الأولياء ـ لأبي نعيم (ط٣) ١٤٠٠هـ، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
    - حماسة أبي تمام \_ تحقيق العسيلان \_ طبع جامعة الإمام ١٤٠١هـ.
  - حماسة البحتري ـ تحقيق كمال مصطفى ـ القاهرة ـ المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ.
    - الحماسة البصرية عالم الكتب بيروت.
  - الحيوان \_ للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون (ط٢) مصطفى الحلبي \_ القاهرة .
  - خزانة الأدب \_ للبغدادي \_ طبعة بولاق، وطبعة عبد السلام هارون الأولى \_ القاهرة .
    - الخصائص ـ لابن جني، تحقيق النجار، دار الهدي ـ بيروت.
    - دراسات لأسلوب القرآن \_ لعضيمة (ط١) مطبعة السعادة \_ القاهرة .
    - الدرر الكامنة ـ لابن حجر، تحقيق جاد الحق، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة.
      - الدرر اللوامع ـ للشنقيطي ـ (ط٢) دار المعرفة ـ بيروت.
- الدرر المنتثرة ـ للسيوطي، تحقيق خليل الميس (ط١) ١٤٠٤ هــ المكتب الإسلامي ـ بيروت.
  - الدر المنثور ـ للسيوطي (ط١) ١٤٠٣ هــ دار الفكر.
  - درة الغواص \_ للحريري، تحقيق أبي الفضل، دار نهضة مصر بالفجالة \_ القاهرة.
    - ديوان الأخطل ـ عناية إيليا حاوي (ط٢) ١٩٧٩م دار الثقافة، بيروت.
  - ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين (ط٧) ١٤٠٣هـ مؤسسة الرسالة.
- ديوان امرئ القيس، طبعة ابن أبي شنب بالجزائر، وطبعة أبي الفضل بالقاهرة، وطبعة السندوي.

- ديوان أمية بن أبي الصلت \_ شرح سيف الدين الكاتب، وأحمد الكاتب \_ مكتبة الحياة \_ ببروت.
  - ديوان أوس بن حجر \_ تحقيق يوسف نجم ـ دار بيروت ١٤٠٠ هـ.
  - ديوان جران العود \_ تحقيق نوري القيسي، وزارة الإعلام العراقية ١٩٨٢م.
    - ديوان جرير، شرح الصاوي، القاهرة ١٣٥٣هـ.
  - ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان طه (ط١) ١٣٧٨هـ، مصطفى الحلبي القاهرة.
  - ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهرت، مطبعة المعهد الألماني، بيروت ١٤٠١هـ.
    - -ديوان زهير \_ تحقيق قباوة \_ دار الآفاق الجديدة \_ بيروت .
      - ديوان سحيم تحقيق الميمني دار الكتب المصرية .
- ديوان الشافعي ـ (ثلاث طبعات): طبعة زهدي يكن، وطبعة الزعبي، وطبعة إميل يعقوب.
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم، تحقيق درية ولطفي، مجمع اللغة بدمشق ١٣٩٥هـ.
  - ديوان العباس بن مرداس \_ تحقيق يحيى الجبوري \_ وزارة الإعلام العراقية ١٩٦٨ م .
- ديوان عبد الصمد بن المعذل ـ نشر زهير غازي زاهد ـ النجف مطبعة النعمان ١٩٧٠م.
- ديـوان عبد الله بن معـاوية بن عبـد الله بن جعفر بن أبي طـالب ـ تحقيق الـراضي (ط٢) مؤسسة الرسالة.
  - ديوان عبد الله بن همّام السلولي، تقيق حاتم الضامن \_ مستلة من مجلة المورد العراقية .
    - ديوان عبدة بن الطبيب تحقيق يحيى الجبوري بيروت دار التربية ١٩٧١م.
    - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ـ دار بيروت ١٤٠٠ هـ. (تحقيق يوسف نجم).
      - ديوان العرجي، تحقيق الطائي والعبيدي \_ (ط١) بغداد.
    - ديوان علقمة الفحل، تحقيق الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب.
      - ديوان الفرزدق دار صادر \_ بيروت .
      - ديوان القتال الكلابي تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٣٨١ هـ.
        - ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق إحسان عباس ، مطبعة الكويت .
          - ديوان المتنبي ـ شرح العكبري، تحقيق السقا وزميليه.
            - ديوان النابغة الجعدي \_ (ط١) المكتب الإسلامي .
      - ديوان النابغة الذبياني ـ طبعة أبي الفضل بالقاهرة ، وعاشور في تونس والجزائر.
- ديوان أبي النجم العجلي ـ صنف وشرحه علاء الدين أغا، النادي الأدبي بالرياض / ١٤٠١هـ.

- ذيل طبقات الحنابلة ـ لابن رجب، تحقيق محمد حامد الفقي ـ مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.
  - ذيل العبر للذهبي تحقيق رشاد عبد المطلب الكويت .
- رسالة في المصلحة للطوفي، تحقيق أحمد السايح (ط١) ١٤١٣هـ، الدار المصرية اللنانية.
  - رصف المباني للألقى تحقيق الخراط (ط٢) ١٤٠٥ هـ دار القلم بدمشق.
    - روضات الجنات للخوانساري (ط٢) ١٣٦٧ هـ.
    - زاد المسير ـ لابن الجوزي (ط١) المكتب الإسلامي ـ دمشق.
- زهر الآداب \_ للحصري \_ تحقيق علي البجاوي (ط١) ١٣٧٢ هـ دار إحياء الكتب العربية بمصر.
  - السبعة في القراءات ـ لابن مجاهد ، تحقيق شوقى ضيف (ط٢) دار المعارف بمصر.
    - السحب الوابلة لابن حميد (ط١) ١٤٠٩هـ مكتبة الإمام أحمد.
- سر صناعة الإعراب \_ لابن جني، تحقيق حسن هنداوي \_ دار القلم \_ دمشق (ط١)
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني المكتب الإسلامي بيروت، ومكتبة المعارف بالرياض.
  - سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني المكتب الإسلامي بيروت .
- سمط الـ لآلئ ــ للبكري، تحقيق الميمني (ط٢) ١٤٠٤هـ، دار الحديث للطباعة ـ بيروت.
  - سنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر المكتبة الإسلامية .
    - سنن الدارقطنى \_ نشر السنة ملتان باكستان .
  - سنن الدارمي تحقيق السيد عبد الله هاشم، فيصل أباد باكستان ٤٠٤ هـ.
  - سنن أبي داود \_ تحقيق عزت دعاس، دار الحديث \_ حمص \_ سوريا (ط١ ) ١٣٨٨ هـ.
    - سنن ابن ماجه \_ عناية عمد فؤاد عبد الباقي \_ المكتبة الإسلامية \_ استانبول .
- سنن النسائي ـ عناية عبد الفتاح أبو غدة ـ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب (ط٢) ١٤٠٦هـ.
- سير أعلام النبلاء \_ للذهبي ، إشراف شعيب الأرنؤوط (ط١) ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة بروت.
  - السيرة النبوية \_ لابن هشام، تحقيق طه عبد الرؤوف، مكتبة الحاج عبد السلام شقرون.
    - شذرات الذهب ـ لابن العهاد ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .

- شرح أبيات سيبويه \_ لابن السيرافي، تحقيق سلطاني، دار المأمون للتراث ١٩٧٩م دمشق.
- شرح أبيات المغني ــ للبغدادي، تحقيق رباح والدقاق (ط١) ١٣٩٣ هــ دار المأمون دمشق.
  - شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار فراج ـ مكتبة دار العروبة.
  - شرح التسهيل ـ البن مالك، تحقيق السيد والمختون (ط١) دار هجر ـ القاهرة.
  - شرح الجمل البن عصفور، تحقيق أبو جناح وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٠ هـ.
    - شرح الحماسة \_ للتبريزي ، طبعة بولاق \_ تصوير عالم الكتب \_ بيروت .
- شرح الحماسة ـ للمرزوقي ، تحقيق أمين وهارون (ط٢) ١٣٨٧ هـ مطبعة لجنة التأليف القاهرة.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقي ــ تحقيق عبد الله الجبرين (ط١) مكتبة العبيكان بالرياض.
  - شرح الشافية للرضى، تحقيق نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥هـ.
    - شرح شواهد الألفية \_ للعيني \_ على هامش الخزانة \_ طبعة بولاق .
- شرح شواهد الشافية \_ للبغدادي \_ تحقيق نور الحسن وزميليه \_ دار الكتب العلمية \_ بروت .
  - شرح شواهد المغني ـ للسيوطي، تعليق أحمد كوجان ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
- شرح صحيح مسلم ـــ للنــووي، راجعــه خليل الميس ـــ دار القلم ـــ بيروت (ط١) ١٤٠٧هـ.
- شرح الطحاوية ــ لابن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد شاكر، طبع كلية الشريعة بجامعة الإمام.
  - شرح القصائد السبع للأنباري، تحقيق هارون (ط٢) دار المعارف بمصر.
- شرح قطر الندى ــ لابن هشام، تحقيق محيي الدين (ط٩) ١٣٧٧ هـ المكتبة التجارية بمصر.
  - شرح الكافية ـ للرضي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، نشر دار الباز بمكة المكرمة.
- شرح اللمع ـ لابن برهان، تحقيق فايـز فارس (ط١) ١٤٠٤هـ، المجلس الوطني للثقافة بالكويت.
- شرح نختصر الروضة للطوفي ، تحقيق عبد الله التركي (ط١) مؤسسة الرسالة بيروت (ط١) مؤسسة الرسالة بيروت (ط١٠).

- شرح مختصر الروضة \_ للطوفي ، تحقيق إبراهيم آل إبراهيم (ط١) ١٤٠٩ هــ مطابع الشرق الأوسط.
  - شرح المفصل ـ لابن يعيش ، مكتبة المتنبي بالقاهرة ، وعالم الكتب بيروت .
    - شرح المفضليات للتبريزي تحقيق على البجاوي دار نهضة مصر.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكريم (ط١) ١٩٧٦م المطبعة العصرية الكويت.
- شرح مقصورة ابن دريد. لابن هشام اللخمي تحقيق أحمد عطار (ط١) ١٤٠٠هـ دار مكتبة الحياة بروت.
- شعب الإيمان \_ للبيهقي، تحقيق عبد العلي حامد، الدار السلفية بمباي الهند معب الإيمان \_ المناد العلم عبد العلم حامد، الدار السلفية بمباي الهند
  - الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر (ط٣) ١٩٧٧م.
- الصحاح \_ للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (ط٢) دار العلم للملايين \_ بيروت .
  - صحيح مسلم تحقيق فؤاد عبد الباقي، نشر رئاسة البحوث بالمملكة ١٤٠ه ..
    - صحيح سنن الترمذي للألباني (ط١) نشر مكتب التربية العربي بالرياض.
    - صحيح سنن أبي داود ـ للألباني (ط١) نشر مكتب التربية العربي بالرياض.
    - صحيح سنن ابن ماجه \_ للألباني (ط١) نشر مكتب التربية العربي بالرياض.
    - صحيح سنن النسائي للألباني (ط١) نشر مكتب التربية العربي بالرياض.
      - صحيح الترغيب للألباني (ط٣) ١٤٠٩هـ، مكتبة المعارف بالرياض.
      - صحيح الجامع الصغير للألباني، المكتب الإسلامي (ط١) ١٣٨٨ه-.
    - الصعقة الغضبية للطوفي تحقيق إبراهيم الأدكاوي (ط١٤٠٧ هـ القاهرة .
      - صفة الصفوة لابن الجوزي، تحقيق فاخوري (ط٤) دار المعرفة بيروت.
      - صفة المفتى ـ لابن حمدان، تحقيق الألباني (ط٣) المكتب الإسلامي ـ بيروت.
        - ضرائر الشُّعر للألوسي شرح بهجة الأثري المطبعة السلفية ١٣٤١ هـ.
- ضرائر الشعر ـ لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد (ط١) ١٩٨٠م دار الأندلس.
  - ضرائر الشعر للقزاز تحقيق محمد زغلول سلام وهدارة دار بور سعيد للطباعة .
    - ضعيف الجامع للألباني (ط١) المكتب الإسلامي بيروت .
- ضعيف سنن الترمـذي ـ لـالألباني ــ نشر مكتب التربية العـربي لدول الخليج بـالريـاض (ط١).

- ضعيف سنن أبي داود للألباني نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض (ط١).
- ضعيف سنن ابن ماجه \_ للألبان \_ نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض (ط١).
- ضعيف سنن النسائي ـ للألباني ـ نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض (ط١).
  - الطالع السعيد ـ للإدفوي، تحقيق سعد محسن، الدار المصرية ١٩٦٦م.
  - طبقات الحفاظ للسيوطي، تحقيق على محمد عمر (ط١) مكتبة وهبة القاهرة.
    - طبقات الحنابلة ـ لابن أبي يعلى، دار المعرفة ـ بيروت.
- الطبقات الكبرى ــ لابن سعد، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت (ط١)
  - طبقات الشافعية الكبرى ـ للسبكي، تحقيق الطناحي والحلو (ط١).
  - طبقات فحول الشعراء .. لابن سلام ، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين ـ للزبيدي، تحقيق أبي الفضل ١٣٩٢ هـ دار المعارف بمصر.
- ظلال الجنة في تخريج السنة \_ لـ لألباني (مع كتاب السنة) المكتب الإسلامي (ط١)
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ـ لتقي الدين الفاسي، تحقيق محمد حامد الفقي (ط۲) ١٤٠٦ هـ ـ مؤسسة الرسالة.
  - العقد الفريد ـ لابن عبد ربه \_ تحقيق محمد سعيد العريان \_ دار الفكر.
    - العلل ـ لأبي حاتم، دار السلام بحلب ١٣٤٣ هـ.
- العلل المتناهية ـ لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق (ط١) ١٣٩٩هـ، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور.
- عَلَم الجذل في عِلْم الجدل \_ للطوفي، تحقيق فولفهارت، دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن ١٤٠٨هـ.
- العين ــ للخليل بن أحمد، تحقيق المخزومي والسامرائي، نشر وزارة الإعلام العراقية ١٩٨٢م.
  - عيون الأخبار ـ لابن قتيبة \_ مصورة طبعة دار الكتب .
- غاية النهاية في طبقات القراء \_ لابن الجزري \_ باعتناء برجستراسر (ط٢) ١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية \_ ببروت .
- غرائب القرآن \_ للنيساب وري \_ تحقيق إبراهيم عطوة (ط١) ١٣٩٠هـ، مصطفى الحلبي \_ القاهرة .

- غرر الخصائص الواضحة ـ للوطواط ـ دار الطباعة ببولاق. مصر ١٢٨٤ هـ.
- غريب الحديث ـ للخطابي، تحقيق الغرباوي (ط١) ١٤٠٢هـ، مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة.
  - غريب الحديث ـ لأبي عبيد ـ (ط١) ١٣٨٤ هـ حيدرأباد ـ الهند.
  - غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق عبد الله الجبوري نشر وزارة الأوقاف العراقية .
    - الفائق ـ للزمخشري، تحقيق البجاوي وأبي الفضل (ط٣) ١٣٩٩ هـ دار الفكر.
- الفاخر في الأمشال للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبد العليم الطحاوي (ط١) ١٣٨٠هـ، دار إحياء الكتب بمصر.
  - الفاضل ـ للمبرد، تحقيق الميمني، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٧٥ هـ.
  - فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم (ط١) مطابع الرياض.
- فتح الباري لابن حجر، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، نشر رئاسة البحوث بالملكة.
  - الفتح الرباني (ترتيب مسند أحمد) للبنّا ـ دار الشهاب ـ القاهرة .
  - الفتح المبين ـ للمراغي (ط٢) ١٣٩٤ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
  - الفردوس \_ للديلمي \_ تحقيق سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ودار الباز بمكة .
- فصل المقال ــ للبكري، تحقيق إحسان عباس وعابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ١٣٩١ هـ بيروت.
- فضائل القرآن ـ لأبي عبيد، تحقيق وهبي غاوجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت (ط١) ١ هـ.
  - فقه اللغة ـ للثعالبي ـ دار الكتب العلمية بيروت .
  - الفهرست ـ لابن النديم، دار المعرفة بيروت ـ نشر دار الباز بمكة المكرمة.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، تحقيق المعلمي، المكتب الإسلامي بروت (ط٣).
  - فوات الوفيات ـ لابن شاكر، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.
    - فيض القدير ـ للمناوي (ط٢) ١٣٩١هـ دار المعرفة ـ بيروت.
  - القاموس المحيط للفيروزآبادي (ط٢) ٧٠٤ هـ مؤسسة الرسالة بيروت.
    - الكافى ـ لابن قدامة، (ط٢) ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي ـ بيروت.
  - الكافية \_ لابن الحاجب \_ تحقيق طارق نجم (ط١) ١٤٠٧ هـ، دار الوفاء بجدة.
  - الكامل في التاريخ ـ لابن الأثير (ط٤) ١٤٠٣هـ، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

- الكامل لابن عدى (ط١) ٤٠٤ه ــ دار الفكر.
- الكامل للمبرد، تحقيق أبي الفضل وزميليه مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٣٧٦ه -.
  - الكتاب\_لسيبويه، طبعة بولاق، وطبعة عبد السلام هارون، القاهرة.
    - الكشاف\_للزمخشرى انتشارات أفتاب تهران .
- كشف الخفاء ــ للعجلوني، تحقيق أحمد القلاش (ط٤) ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة ـ سروت.
  - كشف الظنون ـ لحاجي خليفة ، مكتبة المثنى ـ بغداد.
- الكشف عن وجوه القراءات ـ لمكي، تحقيق محيي الدين رمضان (ط٣) دار إحياء التراث \_ بروت .
- الكفاية \_ للخطيب البغدادي، تحقيق محمد عبد الحليم وعبد الرحمن محمود (ط١) دار الكتب الحديثة \_ مصر.
  - كنز العمال ـ لعلاء الدين الهندي، مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ، تحقيق بكري حياني.
    - الكوكب الدري للإسنوي، تحقيق محمد حسن عواد (ط١) دار عبّار الأردن.
      - اللباب \_ لابن الأثير، دار صادر \_ بيروت ١٤٠٠ هـ.
        - لسان العرب ـ لابن منظور \_ مصورة طبعة بولاق .
        - لسان الميزان ـ لابن حجر، دار الفكر ١٤٠٧هـ.
- المؤتلف والمختلف ــ للآمـدي، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب ــ القاهـرة ١٣٨١ هـ.
- مجاز القرآن \_ لأبي عبيدة \_ تحقيق فاؤاد سنزكين (ط٢) ١٣٩٠ هـ مكتبة الخانجي \_ القاهرة .
  - مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون النشرة الثانية دار المعارف بمصر.
  - المجروحين ـ لابن حبان ، تحقيق محمود زايد (ط١) ١٣٩٦هـ ـ دار الوعي ـ حلب.
    - مجمع الأمثال ـ للميداني ـ تحقيق محيى الدين ـ مطبعة السنة ١٣٧٤ هـ.
      - مجموعة الرسائل للقاسمي ـ المطبعة الأهلية ، بيروت ١٣٢٤هـ.
      - معاضرات الأدباء للراغب الأصبهان مصورة بدون معلومات .
    - المحبّر لابن حبيب، تحقيق الدكتورة شتيتر ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
- المحتسب ـ لابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وزملائه (١٣٨٦ هـ) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة.
- المحرر في الفقه الحنبلي ـ لمجد الدين ابن تيمية، (ط٢) ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف بالرياض.

- مختصر الخرقي في الفقه، تحقيق أبي حذيفة (ط١) ١٤١٣هـ، دار الصحابة ـ طنطا ـ مصر.
  - مختصر الروضة للطوفي = البلبل.
  - المدخل ـ لابن بدران، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- مراتب النحويين ــ لأبي الطيب اللغوي، تحقيق أبي الفضل (ط٢) دار نهضة مصر ـ القاهرة.
- مراصد الاطلاع ـ لابن عساكر، تحقيق علي البجاوي، طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٤ هـ.
  - مرآة الجنان \_ لليافعي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات \_ بيروت .
- مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس (مع معجم غريب القرآن) وضعه محمد فؤاد عبد الباقى (ط٢) عيسى الحلبي القاهرة.
- المساعد ـ لابن عقيل، تحقيق بركات، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.
  - مستدرك الحاكم، دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ.
  - المستصفى \_ للغزالي ، بولاق \_ مصر ١٣٢٤ هـ \_ مصورة مكتبة المثنى ببغداد .
    - المستقصى ـ للزمخشري (ط٢) ١٣٩٧هـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
  - مسند الإمام أحمد مؤسسة قرطبة مالهرم (مصورة عن بولاق ومرقمة الأحاديث).
  - مسند الشهاب \_ للقضاعي \_ تحقيق حدي السلفي (ط١) مؤسسة الرسالة \_ بيروت.
    - مشكل إعراب القرآن\_ لمكي، تحقيق ياسين السواس (ط٢) دار المأمون\_دمشق.
    - مصادر التشريع ـ لعبد الوهاب خلاف (ط٢) ١٣٩٠ هـ دار القلم ـ الكويت.
      - المصباح المنير \_ للفيومي ، تحقيق عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف بمصر.
    - المصلحة في التشريع . . . ـ لمصطفى زيد، دار الفكر العربي ـ مصر ١٩٦٤م.
      - مصنف ابن أبي شيبة \_إدارة القرآن ، كراتشي \_باكستان .
      - مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن، المكتب الإسلامي.
- المصون \_ للعسكري، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي بمصر (ط٢)
  - المعارف ــ لابن قتيبة ، تحقيق ثروت عكاشة (ط٢) دار المعارف بمصر.
- معاني القرآن \_ لـ الأخفش، تحقيق فـ ايز فـ ارس (ط١) ١٤٠٠هـ المطبعـة العصريـة \_ الكويت.
  - معانى القرآن \_ للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، المكتبة العصرية، صيدا \_ لبنان.
  - معاني القرآن ـ للفراء ، تحقيق علي النجار وزملائه (ط١) ١٩٥٥م دار الكتب المصرية .

- المعانى الكبر ـ لابن قتيبة ، (ط١) حيدر أباد ـ الهند .
  - معجم الأدباء \_ لياقوت، دار المأمون .
  - معجم البلدان لياقوت، دار صادر ودار بيروت.
- معجم الشعراء ـ للمرزباني، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية ـ مصر ١٣٧٩ هـ.
  - معجم الشواهد\_لعبد السلام هارون، (ط١) مكتبة الخانجي\_مصر.
    - معجم الطبراني (الكبير)، تحقيق حمدي السلفي، (ط١) ١٤٠٠هـ.
  - معجم الطبراني (الأوسط)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض.
    - معجم الطبراني (الصغير) ، دار الكتب العلمية ... بيروت .
  - معجم المؤلفين ـ لكحالة، مكتبة المثنى بيروت، ودار إحياء التراث بيروت (١٣٧٦هـ).
    - معجم ما استعجم ـ للبكري، تحقيق مصطفى السقا ـ القاهرة ١٣٧١هـ.
  - المعجم المفضل للشواهد\_إميل يعقوب (ط١) ١٤١٣هـدار الكتب العلمية\_بيروت.
- معجم مقاييس اللغة ـ لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي.
  - المعجم الوسيط\_مجمع اللغة العربية (ط٢) ١٣٩٢هـ ـ دار المعارف بمصر.
    - المغنى ـ لابن قدامة ، تحقيق التركى والحلو (ط١) دار هجر ـ القاهرة .
  - المغني ـ لابن هشام، تحقيق مازن المبارك وزميله (ط٣) ١٩٧٢م دار الفكر بيروت.
    - المفردات للراغب، المطبعة الميمنية بالقاهرة.
    - المفصل \_ للزمخشري (ط٢) دار الجيل \_ بيروت.
    - المفضليات \_ تحقيق شاكر وهارون (ط٦) دار المعارف بمصر.
- المقاصد الحسنة للسخاوي، تحقيق عبد الله الصديق، دار الكتب العلمية بيروت (ط١) ١٤٠٧هـ.
- المقتضب \_ للمبرد، تحقيق الشيخ عضيمة (ط١) المجلس الأعلى للشوون الإسلامية \_ القاهرة.
- المقصد الأرشد ـ لابن مفلح، تحقيق عبد الرحمن العثيمين (ط١) ١٤١٠هـ مكتبة الرشد بالرياض.
  - الممتع ـ البن عصفور، تحقيق قباوة (ط١) المكتبة العربية بحلب.
  - مناهج التفسير في الفقه \_ لعبد الحميد متولي \_ شركة مكتبات عكاظ ١٤٠٣ هـ.
- مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي، تحقيق سمير القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية.

- المنهج الأحمد للعليمي، تحقيق محيى الدين، عالم الكتب بيروت.
- موائد الحيس للطوفي، تحقيق مصطفى عليان (ط ١٤١١هـ دار البشير عمّان.
  - الموضوعات ـ لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن عثمان ـ دار الفكر.
- الموطأ \_ لـ الإمام مـ الك، تحقيق بشار معروف ومحمود خليل (ط١) ١٤١٢هـــ مـؤسسة الرسالة.
  - ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق البجاوي، دار الفكر.
- نثر الدر ـ لأبي سعيد الآبي، تحقيق محمد إبراهيم ـ الهيئة المصرية العامة، مصر ١٩٨٧م.
  - نزهة الألبّاء ـ لابن الأنباري، تحقيق أبي الفضل، دار نهضة مصر، القاهرة ١٣٨٦هـ.
    - نشأة النحو\_لحمد طنطاوي، دار المعارف بمصر.
- النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري، راجعه محمد الضباع، نشر دار الباز بمكة المكرمة.
  - النقائض ـ لأبي عبيدة، تحقيق بيفان ١٩٠٥م مصورة عن طبعة ليدن.
  - النكت والفوائد السنية ـ لابن مفلح ، على هامش المحرر، (انظر: المحرر في الفقه).
- النهاية في غريب الحديث \_ لابن الأثير، تحقيق الطناحي والزاوي (ط١) ١٣٨٣هــ المكتبة الإسلامية.
- نهج البلاغة \_ جمعه الشريف الرضي، شرحه محمد عبده (ط٢) ١٤٠٧هـ دار البلاغة \_ بروت.
  - النوادر ـ لأبي زيد، تحقيق محمد عبد القادر أحمد (ط١) ١٤٠١هــ بيروت.
  - نوادر المخطوطات ـ لأحمد تيمور (ط١) ١٩٨٠م، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
  - نور القبس ـ لليغموري، تحقيق رودلف زلهايم، نشر فرانس شتاير بفيسبادن ١٣٨٤هـ.
    - الهداية \_ لأبي الخطاب الكلوذاني، تحقيق الأنصاري والعمري (ط١) مطابع القصيم.
      - هدية العارفين \_ للبغدادي، نشر مكتبة المثنى \_ بغداد ١٩٥١م.
      - همع الهوامع ـ للسيوطي، تصحيح النعساني، دار المعرفة ـ بيروت.
      - وفيات الأعيان ـ لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت.

张 张 张

#### د – الدوريات :

- مجلة البحوث الإسلامية بالرياض، التي تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض. (الصفحات من ٣٣٥ إلى ٣٦١).
- بحث في العدد السادس والثلاثين عام ١٤ ١ه عنوانه: إيضاح البيان عن معنى أم القرآن للطوفي، حققه ونشره الأستاذ الدكتور علي بن حسين البواب.

- بجلة رسالة الإسلام ـ مصر \_ العدد الثالث ـ رمضان ١٣٦٩هـ/ يوليو ١٩٥٠م، الصفحات من ٣٠٤ إلى ٣١٠. مقال للمحامي توفيق الفكيكي، عنوانه: شخصية الطوفي.
- مجلة كلية الشريعة بالرياض العدد العاشر عام ١٣٩٩ هـ (الصفحات من ٨٦ إلى ١٨٤). بحث للأستاذ الدكتور / عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة ، عنوانه: العمل بالصلحة .
- مجلة المستقبل العربي العدد ٢٨ يونيو ١٩٨١م (الصفحات ١٣٧ ــ ١٤١). مقال للدكتور / محمد أحمد خلف الله، بعنوان: التراث والتجديد.
- مجلة المنار \_ مصر (ج٧ \_ م) رمضان ١٣٣٣ هـ، أغسطس ١٩١٥ م (الصفحات ٥٠٤ \_ ١٤٨٥). مقال للشيخ محمد عبده بعنوان: تفسير القرآن الكريم.

雅 雅 雅

# ثامنا: ( فهر س الموضوعات)

رقم الصفحة	المـــوضـــــوع
۲۰_٥	* المقدمة
71_7.	* ملحوظة مهمة
7/_1/	* (القسم الأول: الدراسة) وتحوي أربعة فصول:
98-70	* الفصل الأول: (سيرة الطوفي وحياته) وفيه:
٦٧	- مدخل في مصادر ترجمته
79	ا اسمه وكنيته ولقبه
٧١	— أسرته
٧١	- مولده
٧٢	- نشأته ورحلاته وشيوخه في كل مدينة يحل بها
٧٣	- رحلته إلى بغداد وشيوخه فيها
٧٦	- رحلته إلى دمشق وشيوخه فيها
۸٠	— رحلته إلى القاهرة وشيوخه فيها
۸۳	- رحلته إلى قوص وشيوخه فيها
٨٥	- رحلته إلى الحجاز وشيوخه فيها
۸٧	ل الله الله الله الله الله الله ال
91	– تلاميذه
94	- وفاته
1890	* الفصل الثاني : (عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله).
147-151	* الفصل الثالث: (مؤلفاته) وفيه :
١٤٣	- مؤلفاته الموجودة
١٦٤	- مؤلفاته المجهولة الحال
	* الفصل الرابع: كتابه (الصعقة الغضبية في الرد على منكري
Y·1 _ 1V9	العربية): وفي هذا الفصل مبحثان:
۱۸۱	- المبحث الأول: دراسة الكتاب، وفيه :

رقم الصفحة	المــوضـــوع
١٨١	١ – مدخل حول دراسة سابقة
١٨٢	٢ – توثيق نسبة الكتاب وتسميته
١٨٥	٣ – سبب تاليفه
١٨٥	٤ – عرض مادته وطريقة تبويبه
١٨٧	ه – مصادره
19.	٦ – زمن تأليفه
7.7-194	البحث الثاني : وقفات بين يدي التحقيق، وفيه :
198	١ - وصف المخطوطتين
197	٢ منهجي في التحقيق
7.1	٣ - نماذج مصورة من المخطوطتين
	* * *
788_4.4	* القسم الثاني: النص المحقق
777_710	# مقدمة المؤلف
	* الباب الأول: في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية
777_770	ومن وضعه
	# الباب الثاني: في الدلالة على فضل علم العربية من الكتاب
779_77	والسنة والآثار وصريح العقل
740	– من الكتاب
<b>አ</b> ዋአ	– من السنة
757	- من الأثار
77.	— من صريح العقل
	* الباب الثالث: في بيان فضل من تحلى بهذا العلم وذم من
447-441	عطل منه أو أخطأ فيه أو عيب عليه
777	- ذكر شيء من كلامه على
4.4	- ذكر شيء من كلام أبي بكر رضي الله عنه
4.5	- ذكر شيء من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه

رقم الصفحة	المـــوضـــــوع
٣٠٥	<ul> <li>- ذكر شيء من كلام عثمان بن عفان رضى الله عنه</li> </ul>
٣٠٦	- ذكر شيء من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه
٣٠٧	- من كلام الحسن بن علي رضي الله عنه
<b>*</b> ·V	- من كلام أبي طالب عم الرسول ﷺ
٣٠٨	- من كلام الحجاج بن يوسف
7.9	- من فصحاء العرب: ضمرة بن ضمرة النهشلي
711	- ومن فصحائهم مرة بن حنظلة التميمي
717	- ومن فصحائهم ولادة المهزمية
717	ومن فصحائهم يعقوب بن السكيت
418	- نبذ من أخبار من هيب لهذا العلم
418	- ممن هيب لذلك: الحسن البصري
710	— وعبد الملك بن عمير
710	- اخبار أخرى
777-419	- من عيب في ذلك (مجموعة من القصص والأخبار)
	* الباب الرابع: (في بيان كون هذا العلم أصلًا من أصول الدين
771_779	ومعتمداً من معتمدات الشريعة)، وفيه عدة فصول
777_307	<ul> <li>الفصل الأول: في بيان تأثير الإعراب في القرآن الكريم</li> </ul>
T0T_TT0	– في الفاتحة
779	العلماء في (إياك)
757	الإدغام
729	<ul> <li>مخارج الحروف</li> </ul>
808	– في باقي القرآن
44400	* الفصل الثانى : في بيان تأثيره في السنّة
800	- اختلاف أهل السنة والقدرية في حديث: فحج آدم موسى
177_171	- اختلاف أهل السنة والشيعة في حديث: ما تركنا صدقة
777	اقسام (مـا)

رقم الصفحة	المسوض وع
	* الفصل الثالث: في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على
741-441	القواعد العربية
۳۷۲	<ul> <li>الكلام في الحروف</li> </ul>
475	- الكلام في الأدوات
	- تفصيل الكلام في آية الوضوء ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم
<b>770</b>	إلى الصلاة ﴾
770	- الكلام في (الباء)
77.7	- ذكر الخلاف في الواجب في مسح الرأس
797	– الكلام في (إلى)
447	- مسألة الرؤية
٤٠٧	- المسألة الثانية: إدخال المرفقين في غسل اليدين
٤١٠	- المسألة الثالثة: الفرض في الرجلين
٤١٣	- الإعراب على المجاورة
٤٢٧	- مسائل في الوضوء لا علاقة لها بالحديث في (إلى)
٤٢٧	ا – المسألة الأولى: الترتيب في الوضوء
٤٤٠	السالة الثانية: التيمم
888	– الكلام في (لا)
६६९	– مسألة في أصناف أهل الزكاة
807	ا – مسألة من (المحرر) من فروع (إلى)
६०६	– مسألة من (المحرر) من فروع (مِنْ)
٤٦١	- مسألة من (المحرر) في الوقف الفقهي وليس الصرفي
٤٦٣	- مسالة في أقل الجمع
٤٧١	- مسائل مبنية على كتاب الطلاق في كتاب (المحرر)
٤٧١	- الكلام في حروف العطف
2773	- الكلام عن (الفاء)
٤٧٩	- الكلام عن الواو)

رقم الصفحة	المـــوضــــوع
٤٨٦	– الكلام عن (ثم)
٤٩٠	مسألة من فروع (إلى)
٤٩٤	- الحديث عن المبتدأ والخبر
٥٠٣	– باب الاستثناء في الطلاق
٥٠٣	- الحديث عن اشتقاق الاستثناء وحَدّه ومسائله
٥٠٤	- توزيع مسائله على أبواب (المحرر)
۸۲۰	- باب تعليق الطلاق بالشرط
۸۲۰	- الشرط وأدواته
۸۲۰	- تعريف الشرط
057-077	أدوات الشرط
٥٤٨	- العام والعموم وصيغته
٥٤٨	<ul> <li>(مَنْ) و (أي) من أدوات العموم</li> </ul>
007	- جميع الأدوات الست للتراخي
٥٦٦	ا (إن) المكسورة الهمزة والمفتوحة والمشددة والمخففة وأنواعها
٥٧٧	- فائدة من (النهاية) حول عبارة: (أنت طالق أمس غد)
٥٧٩	- حكم المرتد
٥٨٢	– كتاب الأيمان
٥٨٢	ا – القَسَم وحروفه
7۸۵	- الاستثناء في الإقرار
۲۸۰	استثناء الأقل
۵۸٦	- الاستثناء من الاستثناء
090	– العامل في المستثنى
०९९	- الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة
7.7	- الاستثناء من غير الجنس
777	- استثناء أحد النقدين من الآخر
778	– مسألة في التميين
177	- مسألة في (بين) وأخرى في (إلى)

رقم الصفحة	المـــوضـــــوع
۸۲۶	مسالة في الظروف
771	الخاتمة
777	- خاتمة نسخة (f)
788	– خاتمة نسخة (ب)
740	* القهارس
749	فهرس الآيات القرآنية
771	- فهرس الأحاديث والآثار
٦٧٣	- فهرس الأقوال والأمثال
171	- فهرس الشعر والرجز
٧٨٧	- فهرس أعلام الأشخاص
V·1	- فهرس الأعلام غير الأشخاص
٧٠٥	- ثبت المصادر والمراجع
٧٢٣	- فهرس الموضوعات